

ذكر وايقبها تلك القصة البدئية واوردها هناك بما لها الحكاية العجيبة به فلما زدت ايماناً وكملة ايماناً طمعت
 انقص تلك الآيات واتجسسها في القعدة والقيامات به فلما جدد عليها المفرد ولم اقف منها اثرها فامرت
 بلسان الالهام به الكوهم من الازمنة ان يستظهرها بعون الله تعالى وتوفيقه استخراجاً بدياً بطريقة فاخذت اجمع
 الآيات التي تنبسط عنها الاحكام الضمنية والقواعد الاصولية به والمسائل الكلامية بالترتيب القرآنية ثم فسرنا
 باحسن وجه من التفسير ثم فسرنا بالاجابة من التحريم به اخذنا من الكتب المتداولة لفحول العلماء والزرزب المتعارفة
 بين الامة والصلح وما ذلك من فن تشعب بل من فنون مختلفة وشعب كثيرة فمن كتب لتفاسير نوار التفسير في ذلك
 التناويل وكذا الكتاب الجليل الثاني بآية البرهان به الموسوم بالاتقان في علوم القرآن وتفسير الشيخ الزبير
 الولى المعروف بظهير الشريعة الخوري وتفسير الشيخ الكلبية العلي الحسين الواعظ الكاشفي وتفسير الشيخ الاجل العلامة
 انصافه وكذا الثقة المعروف بجار الله العلامة به ومن كتب لفقه شرح وقاية الرواية بحواشيها وكتاب البدي
 لبشرها وكذا الفتاوى المأوية به في المسائل الضمنية ومن كتب الاصول للامام الاجل فخر الاسلام العلي بنزوي
 مع الكشف وشرح شيخ الهدا واليهاء به فخر دعه من كلام شيخ الجسام وتصنيف الامام الغلام حافظ الدين البخاري
 وكتاب التوضيح مع شرحه التلويح به مختصر اصول ابن طاجب مع شرحه المشتهر في المشارق والمغارب
 ومن كتب الكلام شرح العقائد لسعد الدين القناري في سبع حاشية للفاضل المولى الحياي وكذا اثرت الشرايف
 السيد السند به على الوقوف المشهورة للفاضل المضرب به وقد لفت اليها بعض ما ذكر في كتب السيرة والمحدثين فضلاً
 ما اورد به بعض المفسرين وحمدت السيد به من الابحاث الشرعية والفتاوى الطائفة تالم اظهر في كلامهم بالتصريح
 بها به ولم اجد الاشارة اليها واخترت من الآيات ما يكون المسائل فيها صريحة او تشير اليها اشارة فورية او بال
 القصص والمثال وان كان الاعتبار فيها من صفات الرجال لكن لا يمكن ذلك الا باستيفاء النفس لكثرة القرآن
 وقد ضاقت عليه فرصة البسيان به ولعل ما قاله العزيز الى راجع في هذا المتابعة به والا فاصح به حساب
 الاتقان من قول البعض ليس تلك الطريقة وسوان المصحة فيها المسائل مائة وخمسون قد رجم
 في خوضهم لم يعيول وبذلك من انحاء الملك الحق المبين به والارادى القوة المتين به حيث
 وقعنا لحفظ القرآن المجيد به وذكر الفرقان المجيد به في مدة الامر الطويل للمبين به او كان غاية
 سبع سنين به بحضرة من غير الجبار ولا الاعراب به وبذلك الامر والارباب به ثم وقفنا لتحصي
 العلوم الدينية به وتحميل الفنون الشرعية به حتى او بلغت ست عشرة اداة ان الالهام به وشرفت

قراءة اصول الشيخ الحسام وحققت بتسويد هذه الصوائف والمهم بتزوين تلك اللطائف ثم جمود الترجمة
 بصرف السفر ونحوه انظمت بصرف السفر وكنت في زمان صار علم العقول مشهورا وعلم المنقول والاسلام
 كان لم يكن ثباتا كورا فلان شرحت شرح مطالع الانوار مطلقا باخيه من الامم اراوان اذ بلغت حدى عشرين
 سنة بمعارف اللسان في سنة الف وتسع وستين من الهجرة صاحب الزمان في حتمت الكتاب بحون الله للعلم
 وفضضت عن خاتمة الاقتحام في وسية بالتفسير الاحمدية في بيان الايات الشرعية في حينه
 طبع على الملك مدد وله وصاروا للشرع بالغز معقودا وعلبت علوم الشرع وطهارة الاحكام وهدت
 الكفر بخاتمة الانام ظهرت اقامة الحد وودتشار الجمع والاعباد في اطراف الشرق واقطار الغرب سائر البلاد
 وكل ذلك بما من في ولا سلطان المؤمنين بالملك فيام العالمين في ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة
 باسطها بالعدل والافاضة ادم احاسن الحور والاعتصاف مروج الشريعة الغراء بحسن الله الخفية السنية
 صاحب المفاخر والمآثر جامع المراتب المناقب بحر الدرر في الطفر مربي في الفضل الصغير والكبير محي
 الدين محمد اورنگ زيب المكيه لا زال لمجا الافاضل والانام وطلاذ البهمن حوادث الايام وبارج حصنا
 حصينا للاسلام بالبنى الله عليهم السلام وليست الدهر منا طمعا للدنيا وطلبا للآثان والخبث بل حبية
 وحرصا لازيا والدين ان لم اكن من اهل هذا الشأن ولا من قمرسان هذا الميدان ولكن حسبي منه انشاء
 من اعلاء الدين وكفيني بالزنى منه في كل حين فسبحانك اللهم انت العالم بسرايئنا وانت السائر لكبارنا
 وانت المنعم علينا وانت الكريم بنا تقبل منا تصفيتنا وروح في العالمين باليقنا وثبت قلوب اوليائنا على الاشفاق
 والخلق العظيم وقلب قلوب على اعدائنا الى الاطاف والكريم العليم انت العالم الحكيم والرفوف الرحيم وانا اناس
 في الامول بحسن توفيقه اقول وبذا فمن الكتاب سورة الفاتحة خالية عن تعيين المسائل وبعد سورة البقرة
 وفيها آيات كثيرة من المسائل الاولى في ان الاباحة اصل الاشياء في فرضية الصلوة والزكوة والركوع في
 الصلوة ووجوب الجماعة ثم في حوزة نفسه الحق ان ثم في حرمة دم المستثم فيما يستحق في الصلوة ثم في ان الولد الحق
 الوالد ثم في عصمة الانبياء وعدم امامة الكافر ثم في احكام بيت الله وكونه لنا ثم في الاجاه حجة ثم في فرضية النوح
 الى الكعبة ثم في فضائل الشهداء واثبات التغميم في القبر ثم في السعي من الصفا والمروة ثم في بعض طهريم كاهن في
 الايمان المفصل واحكام الاسلام ثم في وجوب القصاص والخو عنة ثم في الوصية ثم في وجوب الصوم وكيفية سقوطه
 عن الشيم الخبا العدية وعن المنيض والمسافر والقضا واجابة الدعاء وحده الصوم وحرمة الطوى في الامم كما في

آيات كثيرة متواليه ثم في حرمة اخذ مال الحرام والحكم ثم في تسخير بعض عادات الجاهلية في الجرم ثم في بعض مسائل القتال
 آيات كثيرة متواليه ثم في الحج والعمرة وبيان الاحصاء عنهما ثم بيان احكام التمتع ثم في بيان وقت الحج وشهر الطواف والوقوف
 بعرفة والمزدلفة ثم في تكبيرات التشريق وفي الجار ثم في حرمة الحر والميسر وبيان نفقة الزكوة واصلاح النيام ثم
 في حرمة تلحق المؤمنين والمؤمنات مع المشركين والمشرعات ثم في حرمة العمران حاله الخيف ثم في عدم طلاق محصنة وبيع
 كثير الحلف وتيسير الايمان والمواخذه فيها وعدمها ثم في بيان الابلاء ثم في عدة المطلقة وبيان الرجعة فيها والطلاق
 الرجعي والمسلم والغايطة وبيان انقضاء العدة والنكاح بعدة آيات كثيرة متواليه ثم في بيان الرضا مائة واربعة ووجوب
 والكسوة للموعدة ثم في عدة المتوكلين زوجها ثم في جواز تعريض المعنونة بالخطبة ومنه نكاحها قبل
 العدة ثم في وجوب المهر والمتعة وعدمه ثم في غير المدخول بها ثم في فرضية الصلوات الخمس وفرضية القيام فيها
 وسقوط التوجه الى القبلة وقت التوضوء فيها ثم في نفقة المعتقات ومكناهن ثم في عدم الغرار من البيع واطاعوا ثم في
 الموعدة والصفات ثم في زكوة التجارة والعشر ثم في فضائل النفقة وان العمل والنفقة ثم في النفقة مع اولادها
 واختلافها ثم في حرمة الربو وعذابه ثم في الربو في الدين وبأجل الدين عن المعسر ثم في بيان بيع المسلم وكتابته
 والامانة والاستشفاء وغيره وكيفية الاستشفاء والشهادة على البيم ووجوب الدين عند كتابته الدين ثمان
 طويلا ثم في ان عزم الذنوب غير مغفور ثم في عدم التكليف بالالباطق وعدم الموعدة بالخطبة والفسا
 وبعد سورة عمران وفيها آيات المسائل الاولى في بيان الحكم المتشابهة ثم في تفصيل البشر على الامانة ونكاح القفا
 فيما بينهم ثم في تفصيل نبيها عليه السلام على الانبياء ثم في كون البيت اسما وبيا فرضية الحج على المستطيع ثم في
 فرضية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم في كون الاجماع حجة ثم في حرمة الربو وان لا يبيع المؤمن من بيعه
 بالذنوب الكبار ثم في تعليم العلم وان خبر الواحدية وبعد سورة النساء وفيها آيات المسائل الاولى في بيان
 الاربعة والواحدة من الازواج والعدل بينهما ثم في اعطاء الميسر للزواج وحرمة المرأة الا بالزوج ثم في اعطاء الو
 المال لاجنه عدم اعطائه للسفهاء الصغار ثم في قسم بعض ما كان الجاهلية من كل الميراث بيان شرعية ثم بيان
 ما قسم من اعطاه الله من شركة لبيد المساكين واولى اقربى العيز الوارثين ثم في قسمه الميراث بين اصحاب الفرائض ثمان
 طويلا ثم في بيان ما شئت من حدود الزنا ثم في عدم قبول ايمان الباسر متوبة ثم في قسم بعض ما كان الجاهلية النكاح
 اثبات متعلقات الامان كلها ايتا ونصف ثم في المولا كما هو وجوب الميراث والازاد عليه عدة نصف اخرى ثم في جواز نكاح
 الاميرة عند عدم الخوة ولو خنته او نكحها او نكحها بالتمتع في ولا المولاة ثم في بيان صحة الرجل مع المرأة

والعشرة مما تم في بيان الطوق ثم في حرمة الصلوة حال السكر وحال الجنابة وبيان التيمم ثم في بيان ان الشك غير مغفور ثم في اداء الامانات على الوجه الحق ثم في بيان ان الطاعة اول الامر واجبة ثم في الخروج الى الجهاد منفردة ومجتمعة ثم في ان رد السلام فرض ثم في بيان القتل خطأ وجوب الكفارة والدية فيه ثم في عدم الكفارة في العدم ثم في حرمة القتل بجر وكلمة الشهادة ثم في وجوب الهجرة ثم في فضائلها ثم في قصر الصلوة للمسافر ثم في بيان صلوة الخوف ثم في بيان صلوة الرضخ ثم في ان الاجتهاد بنابر للذي عليه السلام وان الكلام النفسي حق ثم في ان الاجماع حجة قطعية ثم في شبهة الزوجة لو ثبتا لغيرها ثم في بيان العدل بين الناس ثم في اداء الشهادة على الوجه الحق وجوازها على الاقارب والوالدين ثم في ان الكفار لا ولاية لهم على المؤمنين ثم في ان الربوا حرام في جميع الاوقات ثم في بيان حكمة الفرائض آية وبعد ما سورة المائدة وفيها آيات المسائل الاولى في حل الانعام وحرمة الاصطبا وحالة الاحرام وحرمة شتات المدعو الهدى والفلاند ونحوه ثم في بيان ما حرم اكله ثم في بيان مسئلة الاصطبا وثم في بيان حال الذابح وجواز نكاح المومنة والكتابية ثم في فرائض الوضوء والغسل والتيمم في قطع الطريق ثم في السرقة ثم في القصاص في النفس وما دونه ثم في ان العمل القليل لا يفسد الصلوة ثم في شعيرة الاذان ثم في كفارة اليمين ثم في حرمة الخمر للمسلمين ثم في حرمة الصيد حال الاحرام وبيان كفارته ثم في جواز صيد البحر حال الاحرام ثم في شعيرة البهني والعلاء ثم في ان حل المطلق على المقيد لا يجوز ثم في نسخ بعض ما حرم في الجاهلية من البحيرة والسائبة والوصيلة والخاتم ثم في بيان الاشهاد والدعوى وتخليف الشاهد والدعي والمدعى عليه وغير ذلك ثلث آيات صلة وبعد ما سورة الانعام وفيها آيات المسائل الاولى في عدم حضور مجلس البعثة ثم في اكل الذبوح ثم في ذكر اسم الله عند الذبح ثم في نسخ رموز الجاهلية في القسمة ثم في نسخ رسم اخرايض ثم في ان الجنين الميتة حرام ثم في بيان زكوة الزرع ونحوها ثم في بيان بعض المحللات والمأثرت ثم في بيان المحرم اكلها ثم فيه ايضا ثم في ان احدى من ثلث وسبعين فرقة ناجية والبواقي هالكة ثم في بيان علامات القيمة وان طلوع الشمس من مغربها من العلامات وبعد ما سورة الاعراف وفيها آيات المسائل الاولى في القيام الى الصلوة والتوجه فيها الى القبلة وادائها في المسجد ثم في ان ستر العورة فرض في الصلوة ثم في احوال الاعراف وحقيقة ثم في حرمة اللواط ثم في ان الامن من عذاب الله كفر ثم في تحريم

الطهارة ووضع الاصر والاعلال عما تم في ان الميثاق حتى يتم في ان الموت لا يغير خلف الامام وبعد
 سورة الافعال فيها آيات المسائل الاولى في حكم الانفال ثم ان الامام عليه السلام في عدم الفرار من
 وان هذه الحرب ليس بمنوع ثم في عدم الطهارة في الامانة وعدم الطول في المعركة ثم في ان المقاتل لا
 سقط عنه قضاء العبادات ثم في تسمة الغنائم ثم في نفص الذمى العبد ثم في الجهاد بالليل واليوم
 والصلح في الحرب ثم في ان الكفار يجب قتلهم ما داموا اضعاف المؤمنين ثم في بيان الاسرى والقفل ثم في
 نسخ من التوراة بالهجرة وبعد سورة البراءة وفيها آيات المسائل الاولى في وجوب القتل كائنه
 الموتة وواقاة الصلوة واتياء الزكوة ثم في مسئلة الاستيمان ثم في نفص الذمى العبد ثم في ان ليس للكل
 وانما هو للمؤمنين ثم في انه لا يجوز للكافر دخول المسجد ثم للحج والعمرة ثم في الجزية ثم في زكوة الذب
 ثم في ان السنة الشرعية بالامة ثم في فرضية القتال على جميع المسلمين ثم في بيان مصارف الزكوة
 ثم في ان الاستبزاز بالشرعية كفر ثم في ان الصلوة على الكافر لا يجوز بحال ثم في عدم القتل
 على الضعفاء ثم في اخذ الزكوة من المؤمنين والدعاء لهم ثم في مسجد الفرار والتقوى وتفضيلة
 الاستحباب بالامانة وان من الذكر لا ينقض الوضوء ثم في ان الدماء والمقاتل في استحقاق الغنمة ثم
 في ان خبر الواحد يوجب العمل وان القتال لا يجب على الضعفاء وبعد سورة يونس
 وفيها آية في فضيلة مسجد البيت وبعد سورة هود وفيها آية في اوقات الصلوة الخمس
 وبعد سورة يونس وفيها آيات من المسائل الاولى في ان بيع الحر باطل ثم في
 ان تعليق الكفالة بالشرط جائز وانها تنقذ لفظ الزعيم ثم في جواز بيع الطعام مكانة وجواز البضاعة
 وبعد سورة رعد خالية عنها وبعد سورة ابراهيم وفيها آية في اثبات عذاب
 للقرى وبعد سورة الحجر خالية عنها وبعد سورة النحل وفيها آيات المسائل الاولى
 في مناهم الانعام وما يتعلق بها ثم في حرمة الخيل والبغال والحمير ثم في ان لو اسكت حلال وان الخل
 يطلق على الخمر ثم في بيان شرب السكر ثم في بيان المرقوق ثم في طهارة الصف والشعر والوبر في
 استحباب الاستعاذة ثم في جواز الكفر بحال الاكراه وبعد سورة بني اسرائيل وفيها آيات المسائل
 الاولى في المعجزة ثم في شرعية القصاص ثم في حد البلوغ ثم في اوقات الصلوة وتفضيلة الجهاد في الله والافتاء
 في القرارة ثم في تكبير النحرية وبعد سورة الكهف وفيها آيات الاولى في مشروعية اوكالة

ثم في بيان ان خرج يا جوج وبأجوج من ملائكة الجنة وبعد ما سورة مريم وفيها آية في بيان ان الصراط مستقيم
وبعد ما سورة طه وفيها آيتان الأولى في قضاء الصلوة ثم في اوقات الصلوة وبعد ما سورة الانبياء وفيها ثلث
آيات من المسائل الأولى في بيان التوحيد ثم في عصمة الملائكة ثم في ان المجتهد خطي ويجب بعد ما سورة
الزمر آيات المسائل الأولى في بيان انه لا يجوز بيع دور مكة ثم في بيان الحج وذبح الهدايا والاكل منها
والطهق واقفا، النذور وطواف الزيارة ثم في ان الهدايا يجب ان تكون سليمة عن العيب ثم في ذبح
البدن والاكل منها وبعد ما سورة المؤمنون وفيها آية في بيان ان غاصب البيضة يضمنها فظوان
افترخت في يده وبعد ما سورة النور وفيها آيات المسائل الأولى في حد الزنا ثم في حرمة نكاح الزاني مع
الصالح وبالعكس ثم في حد القذف ثم في حد اللعان ثم في الاستيذان عند دخول بيت الغير ثم في عورة الرجل
والمرأة من الاجنب المحارم ثم في نكاح الرقيق ثم في المكاتب ثم في حرمة الاكراه على الزنا فلما انتم في
الاستيذان عند دخول الموالى والاطفال ثم في حرمة انهار الرزية للنساء الضعيفات ثم في
بعض مسائل الشرب والطعام ثم في ان الامر للوجوب وبعد ما سورة الفرقان وفيها آيتان الأولى
في كون الايام مطهرا ثم في قضاء الورد وبعد ما سورة الشعراء وفيها آيتان الأولى في جواز القراءة
بالفارسية في الصلوة ثم في جواز الشعر وعدمه وبعد ما سورة النمل وفيها آية في ان خرج الذئب
من علامات القيامة وبعد ما سورة القصص وفيها آية في ان الميت يجوز ان يكون برئ الغنم
وبعد ما سورة الحنكوت خاتمة عنها وبعد ما سورة الروم وفيها ثلث آيات من المسائل الأولى
في مشروعية العقود الفاسدة بين المسلم والحربي ثم في الصلوات الخمس ثم في نفقة المحارم و
بعد ما سورة لقمان وفيها ثلث آيات من المسائل الأولى في حرمة التلغية ثم في ان يطاع
في حق الكفر والمعاصي لا يجوز في ان خسا من الغيب لا يعلم الا الله وبعد ما سورة المم السجد
وفيها آية في ان الاصل لم يمسح على الله تعالى وان الشئ بمشيئة تعالى وبعد ما سورة الاحزاب وفيها آيات
من المسائل الأولى في ان المطالبة بالام ليست بام والتبني ليس بام ثم في ان اولى الارحام يتخون الزوجة ثم
في ان الخيرة اذا اضررت زوجها لم تطبق ثم في تفصيل ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم ثم في ان الامر للوجوب وثبوت الغنم
وعتق العبد وحل حليته المتبني ثم في ان نيا عليه السلام خاتم الانبياء ثم في ان غير المدخول بها اطلقت لعدة عليها
ثم في حل الازواجه بالمهور وحل مبات العم والعمة والخال والخالة والنساء الكاهم بلفظ الهرة وكون المهر مقدرا شرعا

ثم في احتجاب النساء من الاجانب وعدمه من المحارم ثم في ان الصلوة على النبي عليه السلام واحدة علم
المؤمنين وبعد ما سورة سبأ واطر خايتان عنها وبعد ما سورة يس وفيها آية في بيان الحشر على طهر علم
الكلام وبعد ما سورة والمصافات وفيها آية في ان من نذر بذبح الولد لم يذم ذبح الشاة وبعد ما سورة هود
وفيها آية في ان الركوع يقوم مقام سجدة الثلاثة وبعد ما سورة زمر وفيها آيتان من المسائل الاولى
في ان الحشر مرضي لله تعالى والشعر غير حبة تعالى ثم في الفخة الصور وحقة البعث ووزن الاعمال ونحوه
وبعد ما سورة المؤمن وفيها آية في اثبات عذاب القبر وبعد ما سورة حم السجدة خالية عنها وبعد ما سورة
شمس وفيها آيتان من المسائل الاولى في ضمان الجنائيات ثم في اقسام الوحي وبعد ما سورة زخرف
وفيها آية في ان نزول عيسى عليه السلام من علامات القيامة وآية في بيان ان كان الشهادة العلم وبعد ما سورة
الدخان وفيها آية في ان الدخان من علامات القيامة وبعد ما سورة الجاثية خالية عنها وبعد ما سورة
الاحقاف فيها آيتان من المسائل الاولى في ان مدة الرضا حولان ونصف جمل ثم في ان نضر ايمان الجن
هو المغفرة من الذنوب لا دخول الجنة وبعد ما سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيها آية في باب قتال منسوخة
عندنا وبعد ما سورة الفم وفيها آيات من المسائل الاولى في انه لا يقبل من شركي العرب الاسلام
او سيف ثم في انه لا يجب القتال على الضعفاء ثم في ان مكة فحيت عنوة لا صلحاً ثم في ان مذبح بدري المحجور
ثم في ان الحرة يشترط فيه الحلق ثم في بيان فضائل الصحابة وبعد ما سورة الحجرات وفيها آيات من المسائل الاولى في
الاخوية قبل الصلوة وفي يوم الشك ثم في ان خبر الفاسق واجب التوقف ثم في ان قتل البالغ واجب وبعد
سورة في خالية عنها وبعد ما سورة والذاريات وفيها آية في اتقا والايامان والاسلام وبعد ما سورة والطور وفيها
آية في ان الخصال المؤمنين متبهم بالهم وبعد ما سورة القمر وفيها آية في جواز الالباب وبعد ما سورة الرحمن وفيها آية
في ان النخل والارمان ليسا من الفاكهة وبعد ما سورة الواقعة وفيها آية في تسبيح الركوع والسجود
وعدم جواز مس المصحف للجنب ونحوه وبعد ما سورة الحديد خالية عنها وبعد ما سورة المجادلة وفيها
ثلاث آيات في كفارة الظهار وبعد ما سورة الحشر وفيها آيات من المسائل الاولى في ان القهار
خفية ثم في ان بدم ويار الكفار وقيلهم اشجارهم جاز ثم في قسمة الفخ وبعد ما سورة الممتحنة وفيها آيات
في جواز الوصية للذمي دون الحر ثم في جرة ازواج الكافرين الى المؤمنين بالعكس آيتان منسوختان
ثم في سعة النساء آية وبعد ما سورة الصن خالية عنها وبعد ما سورة الجمعة وفيها آية في اثبات صلوة الجمعة

وحرر البع وقت النداء وبعد سورة المنافقون وفيها آية في ان الشاهد من صنف الايمان وبعدها
 سورة التغابن خاتمة بنا وبعد سورة الطلاق وفيها آيات الاولى في الملاقاة والبدع والحق
 المثلثة من حيث الزوج ووجوب العدالة في الاشهاد ونظم في عدة الصغيرة والاشد والحاملة ثم في سكني
 المطلقات ونسبها وارضاعها ولدها وبعد سورة التحريم وفيها آية في ان تحريم الحلال بين وبعد
 سورة الملك والنون والواقعة والمعارج خاتمة بنا وبعد سورة النوح وفيها آية في كبرية
 مملوءة الاستغفار وبعد سورة الجن وفيها آية في انه لا يجوز كلام الدنيا في السجدة وبعد سورة
 المزمل وفيها آيتان في قيام الليل ثابتهما نسخة للاول وبعد سورة المدثر وفيها آيتان في
 في آية التحريم وطهارة الثوب في الصلوة ثم في ان الشفاء جازة للمؤمنين وبعد سورة القيمة
 وفيها آيتان الاعلى في جواز تأخير البيان ثم وجوب الرؤية للمؤمنين وبعد ها كثيرة من السور
 الى آخر القرآن خاتمة بنا الاسورة انشئت فان فيها آية في وجوب سجدة التلاوة وسورة
 الاعلى فان فيها آية في ان التحريم خارجة عن الصلوة وسورة الكوثر فانها نزل على حجة الوداع
 الكوثر وعلى وجوب التقية والعدل علم بالصواب واليه المرجع والالب سورة الفاتحة
 ام القرآن واصله ومبنيته تشمل اجمالا على جملة ما في القرآن تفصيلا كيف لا والكتاب يعرف
 بعزائه وديانته فيها شائبة من احكام الفقه وقواعد الاصول ومسايل الكلام واثبات الواجب
 وتوجيهه وخصائص المجاميد وكونه خالقا لافعال العباد وكلها وكون الحرام رزقا كالحلال في جميع
 اهل الطاعة والتعذيب الكفار وحقيقة يوم الحشر جميع ما فيه واداء العباد بالاخلاص وكونه تقا
 مخصوصا بها والبل لها وكون الهداية والضلالة من جانبها لقالي خاصة وكون شريعته نبيها عليه السلام
 موافقة لبعض شرائع اليهود والنصارى دون بعض وجوب الانبا بسبل المؤمنين سيما في السنة
 والامة حجة اجماع وامثال ذلك كل نظر بالتامل ولا كان كل ما ذكر مما ياتي مفصلا ولم يكن ايضا فائرا بهما لم
 في منها ولويت عنها كثير مما افترعت به في سورة البقرة فحي مسئلة ان الالبعة اصلهم ولايتا قوله هو الذي خلوق
 لكم في الارض جميعا كما استثنى الى السماء فسحق من يمتنع
 مكنوت وهو بكل شيء عليم هذه بيان نعمته مخاطب بها الكفار والمؤمنون
 او كلاهما واللام في لكم للاقتناع والمخبر بخلق جميع ما في الارض لانتفاعكم في دنياكم باستغفاركم بها

انه ذكره بلفظ التبديل وههنا بلفظ النسخ والاشارة بقوله والحمد لعلمه بانزل وبقوله بل انكم
لا تعلمون الى اسرار النسخ كما اشار به بقوله لم تعلم ان الله على كل شيء قدير بل انكم لا تعلمون
بيان النسخ والاشارة بقوله النسخ اللفظ التبديل في النسخية عبارة عن انتفاء الحكم الشرعي المطلق
الذي كان في تقرير او امنا استمراره فتبدل في حقنا وبيان محض في حق صاحب الشريعة كما في المتقول
فلا يلزم منه سفاهة الله تعالى ومحل النسخ حكم يحل الوجود والعدم في نفسه ان لا يكون واجبا لذاته كوجوب
الايمان ولا مستغنا لذاته كحرمة الكفر ولم ينتج به ما يناه في النسخ من توقيت او تأبيد ثبت نصا ودلالة
فالتوقيت لا نظير له في الشريعة والتأبيد الذي ثبت نصا مثل قوله تعالى خالدين فيها اباكنا
والتأبيد الذي ثبت دلالة مثل سائر الشرائع التي قبض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وشعره
التمكن من عقد القلب بمعنى يكون زمان الفصل من المنسوخ والناسخ قد رايتمكن فيه من الاعتقاد
على المنسوخ ثم ينزل الناسخ ولا يشترط زمان التمكن من فعل المنسوخ خلافا للمعقولة ثم انه قد تقرر
ان القياس لا يصلح تاسخا وكذا الاجماع عند الاكثر وانه يجوز نسخ الكتاب بالكتاب وبالسنة
يجوز نسخ السنة بالسنة وبالكتاب عندنا وعند الشافعي لا يجوز نسخ الكتاب بالا بالكتاب ولا
الا بالسنة تمسكاً به لوجاز نسخ الكتاب بالسنة ليقول المنكرون المجادلون ان الرسول اول ما كتب
الله تعالى كيف نؤمن به في دعوته النبوة ونحن نقول ان النسخ ليس بتبدل في الواقع بل هو بيان محض
فجاز ان يبين الهدى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في دعوته النبوة وكلامهم به واما الطعن فلامفرغه في
المتفق ايضا على ما عرفت بهذا في الاصول ولا يقال ان قوله تأت بحير منها ومثلها يقتضي عدم جواز
نسخ الكتاب بالسنة او السنة ليس بمثل الكتاب ولا بحير منه لاننا نقول ليس المراد بالحيروا المثل كما في
كذلك في اللفظ بل في النقص والثواب ويجوز ان يكون السنة خير من الكتاب او مثلاً لها وهو ما
يأتي به الله بل لا من الكتاب وعلى هذا يبطل ايضا ما تيسر الالية من انه لا يجوز النسخ بابل بل
انقل او ينصر يقتضي ان يأتي بديل هو سواء او اضعف منه وذلك لا يجوز ان يكون عدم الحكم
او الحكم الا نقل خير او اضعف في النقص والثواب والنسخ قد يعرف بغير الناسخ ايضا كما ذكره القضاة
لبعضنا وحي ولكن يناقضنا من ذهب الشافعي والناسخ الخير من الصلوات الخمسين بالمخمس

والنسخ في قول
الشافعي ان نسخ
كرد سنة فانه لا يجوز
فقد سنة فانه لا يجوز
وقوله تعالى في سورة
سجدة والاشارة
عن سفيان
كجاء متفق
فمنه بالكتاب
ما نسخ من كلام
الرسول
نسخية
قالوا ان كان
عليه في ذلك
خالف من قبل
ابا القاسم
من الاحكام
في مثله لا يتبدل
نسخه في قول
مى في
في قوله
الكتاب بالسنة
ويعلم من ذلك
سنة في نسخ
وذلك معلوم

لم يذكروا المنسوخ وان منسوخ التلاوة والحكم جميعا لم نجد له مثالا لعدم ذكره فممكن ان يكون ذلك مما يجب
من القلوب فيدخل في المنسوخ فيكون المراد من قوله نسخ منسوخ احد ما حفظ ومن قوله او نسخا منسوخ
التلاوة والحكم جميعا وانا اعاد مع دخوله في المنسوخ الطهار الكمال في النسخ حيث لا يعني منه اثر في
اللفظ ولا في المعنى وهذا مما انفرد به خاطري ولله الحمد على ان جعله مواثقا لكلام الامام الزاهد في ترجمة
الآية ثم انه لا يتعلق لنا غرض بقاصيل القسمين في منسوخ التلاوة والحكم جميعا ومنسوخ التلاوة دون
الحكم اذ ليس من ذلك في القرآن شيء وانما يتعلق ذلك بمنسوخ الحكم دون التلاوة اذ لا بد من العلم
به الحكم من اجل القرآن وليست بذات مسائل يعيل عند المعارف بالآخر دون الاول وبذا موقوف على
مسألة ان اى سورة دأى آية من القرآن نزل اولها او اياها نزل ثانيا وان اياها نزل اياها نزل
حتى يكون المقدم منسوخا والمؤخر نسخا وان اى سورة قتل المنسوخ والناجى جميعا واياها قتل المنسوخ
او الناجى فقط واياها قتلها جميعا وان اى فرق بين التخصيص والنسخ وادى آية تحمل النسخ ولا تتميز
كل ذلك صاحب الاتفاق باللاتصو المزيدي عليه وانا انا اعد عليك تفصيل آيات منسوخة الحكم دون التلاوة
وقعت عليها باستقراء الكتب فاعلم ان الآيات التي ذكر فيها العفو والصفح مثل قوله وما عليك الا البلاغ
وقوله لكم دينكم ولي دين او النهي عن القتال ابتداء مثل قوله ولا تعدوا ان الله لا يحب المحندين اى
لا تبدوا بالقتال كلها منسوخة بالآيات التي امر فيها بالقتال مثل قوله وقتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم
كافة وقوله فاذا انسلف الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وكلاهما غير مقصود في القرآن فقال
علام الزاهدان قريبا من سبعين آية منسوخة آيات القتال وقال صاحب الاتفاق ان ثمانية واربعة و
عشرين آية منسوخة بقوله فاذا انسلف الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم ان هذه الآيات
تدل على حرمة القتال في الشهر الحرام ومثلها قوله يا ايها الذين آمنوا لا تقاتلوا في قتال ذي كبر
وقوله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا العلاء وكل ذلك منسوخ بالآيات المطلقة وكذلك يدل هذا على
جواز في الشهر الحرام ابتداء وانشاء وليس كذلك في خصوصية بقوله ولا تقاتلوا عند المسجد الحرام حتى تقاتلوا
فيه فان ما كنتم فاقتلوا صرح به صاحب الكتاب وان قوله وقتلوا المشركين كافة وامثاله يدل على وجوب
القتل للذمى ايضا كما لم يفتوا منسوخ بقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون
الحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يطيروا الجزية عن يديهم صاغوك

بمنسوخ قوله
واستوفى
العدا
انصبل
الفتاوى
في غير ذلك
مفيد
الفتاوى
وسبب

وعلى الذين يطعمون غديه طعام مسكين قالوا انها تدل على ان من اطاع اداء الصوم يجوز له ان يخطو مسك
 لكل يوم مسكين وليس كذلك فهي منسوخة بالآية التي بعد ما هي قوله من شهد منكم الشهر فليصمه فانه امر
 بوجوب الصوم لكل من شهد اشهر وقيل ان هذه الآية محكمة وكلمة لا مقدرة يعني من لم يطعم اداء الصوم
 ينظر ويطلع لكل يوم مسكيتا فثبت منه مسئلة الشك الثاني وقوله تعالى ولما لولم ما ذابفتون على
 العفو قال صاحب الحسني والدارك ولما لم الزائد العفو هو الفضل فهو يدل على جبر معرف كل المال الفضل
 عن الحاجة ولا يفرض الصرف الا بمقدار ربع العشر فهو منسوخ بآية الزكوة وقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا وصية لاز واجهم مناعا الى الحول عيشه سراج قالوا ان هذه الآية تدل على
 وجوب الوصية للشركات حين الموت والسكنى وجوب العدة حولا كاملا فوجوب الوصية منسوخ بآية
 الميراث الذي هو الرعي والمن والسكنى منسوخ عندنا بحديث لا سكنى ثابت عند الشافعي وم وجوب
 العدة الى الحول منسوخ بآية قبله هي قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن
 اربعة اشهر عشرة او ما من الناس في القرآن الا وهو متأخر عن منسوخة طلاوة كما انه مؤخر عنه
 نزولا الا في موضعين احدهما هو هذا والثاني هو ما يأتي في الاحزاب صرح به في الاثقان فعندى
 في اكثر من موضعين كما ينكشف عليك ثم هذه الآية الناسخة تدل على ان عدة متوفى الزوجة اربعة
 اشهر وعشر اسوا كانت ما طلا ولا ويسر كذا تلك بل عدة الحامل وضع الحمل فيهما اجتمع متوفى
 الزوج والحاملة منسوخة بآية الطلاق وهي قوله ولات الاحمال اجلسن ان يعرضن حملهن وذا عندنا
 وعند الشافعي ربح وقيل هذه الآية الناسخة غير منسوخة بل تعد الحاملة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر
 وقوله تعالى ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب وقوله ولا ياب الشهاد اذ اما هو احوال
 يدل على ان الكاتب يجب عليه كتاب الدين في بيع السلم والثاني على وجوب تحمل الشهادة على الشاهد
 هما منسوخان بقوله فيما بعد ولا يضر كاتب ولا شهيد على ان يكون لا يضر رتبيا للمفعول وقيل
 انها محمولان على الذب وباقيان على وجههما وان الثاني محمول على اداء الشهادة بعد التحمل والاول على
 وقت الضيق فقط وقوله لقعد وان تبدوا في انفسكم او تحذروا بحاكم الله قيل انه يدل على ان المرء اذا
 بخل ما خطر به قلبه من الذنوب وليس كذلك اذ هو تكليف بالاطفاق فكسره بالآية التي بعد وهي قوله لا يعلق الله
 نفسا الا وسعها والمحققون على انه غير منسوخ اذ الفسخ انما يكون في الاحكام ودون الاخبار فيحذف على كسب

على الذين يطعمون غديه طعام مسكين قالوا انها تدل على ان من اطاع اداء الصوم يجوز له ان يخطو مسك
 لكل يوم مسكين وليس كذلك فهي منسوخة بالآية التي بعد ما هي قوله من شهد منكم الشهر فليصمه فانه امر
 بوجوب الصوم لكل من شهد اشهر وقيل ان هذه الآية محكمة وكلمة لا مقدرة يعني من لم يطعم اداء الصوم
 ينظر ويطلع لكل يوم مسكيتا فثبت منه مسئلة الشك الثاني وقوله تعالى ولما لولم ما ذابفتون على
 العفو قال صاحب الحسني والدارك ولما لم الزائد العفو هو الفضل فهو يدل على جبر معرف كل المال الفضل
 عن الحاجة ولا يفرض الصرف الا بمقدار ربع العشر فهو منسوخ بآية الزكوة وقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا وصية لاز واجهم مناعا الى الحول عيشه سراج قالوا ان هذه الآية تدل على
 وجوب الوصية للشركات حين الموت والسكنى وجوب العدة حولا كاملا فوجوب الوصية منسوخ بآية
 الميراث الذي هو الرعي والمن والسكنى منسوخ عندنا بحديث لا سكنى ثابت عند الشافعي وم وجوب
 العدة الى الحول منسوخ بآية قبله هي قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن
 اربعة اشهر عشرة او ما من الناس في القرآن الا وهو متأخر عن منسوخة طلاوة كما انه مؤخر عنه
 نزولا الا في موضعين احدهما هو هذا والثاني هو ما يأتي في الاحزاب صرح به في الاثقان فعندى
 في اكثر من موضعين كما ينكشف عليك ثم هذه الآية الناسخة تدل على ان عدة متوفى الزوجة اربعة
 اشهر وعشر اسوا كانت ما طلا ولا ويسر كذا تلك بل عدة الحامل وضع الحمل فيهما اجتمع متوفى
 الزوج والحاملة منسوخة بآية الطلاق وهي قوله ولات الاحمال اجلسن ان يعرضن حملهن وذا عندنا
 وعند الشافعي ربح وقيل هذه الآية الناسخة غير منسوخة بل تعد الحاملة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر
 وقوله تعالى ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب وقوله ولا ياب الشهاد اذ اما هو احوال
 يدل على ان الكاتب يجب عليه كتاب الدين في بيع السلم والثاني على وجوب تحمل الشهادة على الشاهد
 هما منسوخان بقوله فيما بعد ولا يضر كاتب ولا شهيد على ان يكون لا يضر رتبيا للمفعول وقيل
 انها محمولان على الذب وباقيان على وجههما وان الثاني محمول على اداء الشهادة بعد التحمل والاول على
 وقت الضيق فقط وقوله لقعد وان تبدوا في انفسكم او تحذروا بحاكم الله قيل انه يدل على ان المرء اذا
 بخل ما خطر به قلبه من الذنوب وليس كذلك اذ هو تكليف بالاطفاق فكسره بالآية التي بعد وهي قوله لا يعلق الله
 نفسا الا وسعها والمحققون على انه غير منسوخ اذ الفسخ انما يكون في الاحكام ودون الاخبار فيحذف على كسب

النفس دون الظهور المحض او على خطرة الكفر دون سائر الذنوب ومن سورة آل عمران قوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حتى تعانة بدل على وجوب حتى التقوى وهو ما به من البش والخلق بحال
 فهو منسوخ بآية التغابن وهو قوله فاتقوا الله ما استطعتم والاكثر من على انه مجمل والثاني بيان له
 ومن سورة النساء قوله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم
 منه قبل يدل على وجوب اعطاء شيء من الحركة للذكورين حين القسمة فهو منسوخ بآية الميراث وقيل
 انه ليس بمنسوخ بها ومن الناس في العمل به كافي الاستدلال والتقوى وقيل انه امر مندوب فهو باق
 البنية وقوله تعالى واللاتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدهن وعليهن اربعة مسكن فان شهدوا
 فامسكوهن في البيوت حتى يتوفيهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا والذين ان ياتياتها منكم فالنكاح
 فان تابا واصلى اخرضوا عنها ان الله كان توابا رحاما فان الايمان في باب حد الزنا الاوّل يدل
 على ان حد الزنا الحبس في البيت الى حين الموت او جعل سبيل اخر وان شهدوا الزنا ولا بد ان يكون
 اربعة والثاني يدل على ان حده الاذى فقط فقالوا كافي بدء الاسلام العمل بالثانية ثم نسخ بالآية
 الاوّل فيكون حده الحبس ثم الآية الاوّل في حق الحبس منسوخة بآية النور وهو قوله الزانية والزاني
 فاعجلوهما وكل واحد منهما مائة سجدة وفي حق وجوب الشدة الاربعة باقية وقيل ان الاوّل في باب
 السحاقات والثانية في باب اللواطين فكل منهما باق على حاله وقوله تعالى استمستم به منسوخ فاقولون اجوبون
 فريضه قيل انه كان في ثمان المنعة وكان مشروعا في اول الاسلام ثم نسخ بالآية وقيل ان المراد
 من استمستم نكحتم ومن اجورن مهورن فهو باق وقوله تعالى والذين عاهدت ياكنم فاقولون نصيبهم هذه الآية
 في وراثة الموالاة منسوخة عند الشافعي خاصة وبقية عندنا او عاهدوا لا ثابت عندنا غير ثابت عند
 ومن سورة المائدة قوله تعالى وان جاءك فاكهم بينهم او اعرض عنهم قالوا انه يدل على ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان مخيرا اذا تخلف اليه اهل الكتاب بين ان يحكم بينهم وبين ان لا يحكم فهو باق على
 حاله كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى او منسوخ بقوله وان احكم بينهم بما انزلنا فهو قول من عاين
 واليه ذهب ابو حنيفة وعلى ما في الكشاف وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا عليكم الفكة لا يفك من قبل
 الا ان تبدىتم قال صاحب الايمان ان اوله يدل على ترك الامر بالمعروف فهو منسوخ بآية وهو قوله اذا
 ابتدتم لان معناه اذا ابتدتم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا شهداء بينكم

اذا سئل عن الموت حين الوصية اثنان او واحد لم ينكر احد من غيركم ان اتم خبره في الارض فاصابكم مصر
 الموت تجزئكم بعد الصلوة فيقتسمان بالهذه الآية من الآية التي بعد طولية تدل على ان شهادة الذي جازية
 لقوله او اثنان من غيركم فهو منسوخ بآية الطلاق وهي قوله واشهدوا ذوى عدل منكم وعلى ان تخلف شاهد
 جازي لقوله فيقتسمان بالهذه فهو منسوخ بالسنة وان كان المراد بقوله من غيركم من بجانبكم وباشهاد بن الوصية
 لكن منسوخ من سورة الانعام قوله واما نسيك الشيطان فلا تفقد بعد الذكرى مع القوم الظالمين اي
 نسيك الشيطان النبي عن جالسهم فلا تفقد معهم بعد ان تذكر النبي فهو يدل على حرمة العقود مع الكافرين ثم
 في الآية التي بعدها اي قوله وما على الذين يتقون من اجابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون فاجب الذكر وخبر
 في العقود على ما في الزيادة وتبين من البداية انه محكم والظالمين المبتهدين وقوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من
 دون الله سبوا الله عدا وبغيره علم قال الامام الزاهد انه منسوخ بقوله تعالى انكم وما تسبدون من هو منسوخ
 انتم لها وارثون ولقوله اموات غير احياء ولقوله ضعف الطالب والمطلوب وفي الحسين والكشاف على
 ذلك وهو انه لا تنزل قوله انكم وما تسبدون الآية قالوا انجوز اليكم كما تسبون البشائر قوله ولا
 تسبوا الذين الآية وقوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واقتوا حسنه يوم تحصده قيل ان المراد بالحقى كلان
 ايتاؤه واجبا في اول الاسلام ثم تسبوا الزكوة والاصح ان المراد زكوة الثمار وهو العشر ونصفه فهو
 غير منسوخ وقوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محررا على طاعم يطعمه الا ان يكون مبيته او وامسفوفا
 او لم خسر فانه حرسا وفسقا اهل غير الله به فانه يدل على عدم حرمة اشياء اخرهم انها حرام وقان محض الله
 والدين انه قيل هو منسوخ باروى انه عليه السلام في عن الكل كل ذمي ناب من السباع وهو خبر واحد ثم
 اطال الكلام في جوابه على ما يأتي ومن سورة الاعراف قوله تعالى هذا النحر وامر بالعرف والعرض
 عن الجاهلين قال صاحب الاثنان قيل انه من عيب الآية اذا اوله منسوخ واخره منسوخ واسطه محكم يعني
 وامر بالعرف فانه يدل على يدل على فرضية الامر بالمعروف واتخذ الفضل من الال والاعراض عن الكفار
 ومن سورة الانفال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من ثركم ما وجدتموه للجهاد ولا تاتوا
 بالثقلات ويكون الامر في يد الرسول للملك فهو منسوخ بقوله تعالى واعلموا انما غنم من شيء فان جده حرمه
 وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل على ما نصه الامام لا يزيد وان كان المراد
 بالانفال ما يشترط الامام زيادة على سهم ويكون معنى يد الرسول ان تسمة لها فباني وقوله تعالى ان كن منكم

عشرون صابرون يغلبوا ثمانين وان يكن منكم مائة يغلبوا الف من الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون فانه يدل على
 ان الكفار ان كانوا مائة من المسلمين عشرة رجات يجرم الف واروا ما يجرم اذ كانوا مائة من المؤمنين
 بدرجة واحدة فهو منسوخ بالآية المتصلة به وهي قوله الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم
 مائة صابرة يغلبوا ثمانين وان يكن منكم الف يغلبوا العيين ياذن الله والله مع الصابرين وقوله تعالى الذين
 امنوا واحجروا وجادوا في سبيل الله والذين اودوا ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين امنوا ولم يجاروا
 ما لكم من دلائهم من شئ حتى يجادوا فانه يدل على ان الميراث باليوت دون القرابة فهو منسوخ بقوله ولو
 الاحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ومن سورة النور قوله الزاني لا ينكح الزانية او مشركه
 الزانية لا ينكح الزان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين الاكثرين على انه ينهي عن نكاح الزاني مع
 الصالحة وبالعكس وليس كذلك فهو منسوخ بقوله تعالى والنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامالم فانه امر
 لا اولياء بالحج الصالحين من العبيد والامام سواء كان مع الصالحين منها اولاد او قيل انه نفى و اخبارا كان
 فهو باق وآيات الاستيذان وهي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تَدْخُلُوا بيوتنا غير موكمين حتى تسألنوا
 وتسلموا على ائلبها الآية وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اليستأذكم الذين ملكتم و الذين لم يملكون
 الحلم منكم لث مرات من نيل صلوة الغر وعين تضمنون ثيابكم من الظبية ومن بعد صلوة الغشا الآية فان
 " ولى ندل على انه لا يجوز دخول الاجنبي في بيت الغير بلا اذنه اذ وانما يرد ذلك على لا يجوز دخول
 المالك والاطفال في الاوقات الثلاثة فيقبل انهما مشورتان الصحيح من مينا وذهب السلف في انهما
 باقتان ولكن تعاون الناس في العمل جوامع من سورة القصص قوله تعالى على ان تاجرني فاني جاف
 قصة النجاشي شعيب عليه السلام بنو موسى عليه السلام على ان يرفع غنمه ثمان وعشرين فيدل على ان هو
 البنات يأخذها الاباء دون انفسهم فسبح بقوله تعالى واذا انزلنا من السماء ماء فانه ليدل على
 ايتاء المهور لنا دون الاباء نص في الحديث ومن سورة الاحزاب قوله تعالى لا يحل لك النساء من غير ما ذكر في
 كتب التفسير انه يدل على عدم جواز النكاح للنبي عليه السلام بعد التسريح وليس كذلك لقول عائشة رضي الله عنها
 لا نكح امرأة على النبي عليه السلام حتى قبض فهو منسوخ بالآية التي قبله وهي قوله يا ايها النبي انا احللت لك نكاح
 اللاتي اتيت ابورن الآية وقوله ترجى من ثناء منهن وثقوى اليك من ثناء الآية وهذا ايضا
 مانا نسخة مقدم تلاوة مؤخر نزولا ومن سورة الاحقاف قوله تعالى قل ما كنت

سورة النعير

الاحقاف

والمخبر

في النسخ

وعد

تلاوة

نظرون

الاول

سنة

المساجد لها جهتها وعذرها فخرج لا يقطع وله ان يهدم بناءه ويأخذ ساجته ولا فرق بين ان يكون لها في مسجد
 او ارفاء لا يجزب المسجد عندنا وعنده يوجب وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى في فرض الكلام فيا لوني على
 المساجد مسجد افان الله تعالى ذم من سعى في خراب المسجد وعن الحاموي بسند ابوالقاسم عن اراد ان يهدم
 مسجد او يهدم احكم من بناءه قال سبيل له الى ذلك الا ان يخاف هدمه وفي الميداني فتاويل هذه المسئلة اذا لم
 يكن هذا الرجل من اهل هذه الحاية من جامع الفناء وهي سجدة خاوية ولا يكتفي ان يزيدا فقال رجل اسخط المسجد
 او دخل في واري واعطى مكانا من دارني الجانب الآخر ليحكم وهو خير لكم لا يثبت ان يعطوه حتى يهدموا مسجد افيستقروا
 عن هذا المسجد فيخذل لابس به ومن القنية والمسجد اذا استغنى عنه المسلمون ولا يصلحون فيه وخراب ما حوله يوجب
 الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى وارثه ان كان ميتا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف مسجد
 هذا كله احكام الخراب والتحريم اما احكام التعمير لو احتمل كونه وقتا اول او نحوه فهو باطل بل لا يوجب كونه كعب
 وسياقي تعمير المشركين المسجد ودخلهم فيه بيان المسجد الفناء في سورة براءة ثم انه تمسك بالامام الزايع قوله
 ان يذكر فيها اسمه على ان الاسم والمسمى واحد لانه لو كان مغايرا له لحصل الذكر لغير الله تعالى فظهر انهم
 المعترلة من عدم اتحاد الاسم والمسمى ولعل الصانع الشيعي المنصور لما تريد ان الالة حتى يجمع الكفار
 لانهم لما تكون عن العبادة والصلوة بالاشتغال بالقتال وان المرد بالمساجد الارض كلها وان
 معنى ما كان لهم ان يدخلوها الا نائحين ما كان لهم ان يدخلوها الاسلام الا بايمان وان الخزي هو
 الايمان او قتل بني قريظة واجلاء بني النضير هذا ما فيه في مسئلة ما نعت من القبلة قوله تعالى
 وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا
 قد ذكرت فيما سبق ان هذه الالة منسوخة او ماولة والجمهور على انها باقية والوجه فيه ان ايمان كان مضويا
 لتولوا وكان المعنى ولعمري بلاد المشرق والمغرب قال اي مكان وجهه تولوا او وجهكم فثم وجه الله فلا بأس عليكم
 فلا شك انها منسوخة او محمولة على صلوة النفل على الرعدة او اشتباه القبلة او غير ذلك ان كان انما
 على اصله اعني مضويا لتولوا او كان المعنى في اي مكان تولوا او وجهكم نحو القبلة فثم وجه الله فلا شك انها
 حيث لا غير منسوخة ولا ماولة بل نائدين في باب القبلة واذا عرفت هذا فاعلم انه قال ابن عباس رضي الله عنهما
 الالة في باب تحويل القبلة من الكعبة الى بيت المقدس حيث كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في
 الكعبة ثم امر بالتوجه الى بيت المقدس فهاك طعن الكفار فقتل قوله تعالى فائنا تولوا فثم وجه الله يعني

لا يخص القبلة بالكعبة بل الى حيث توجت فيه وجه الله ثم نسخ بالكعبة لقوله تعالى فوالجحيم شطر المسجد الحرام
 وهذا اول آية سنحت في القرآن ذكره الامام الزاهد واليه مال صاحب الايمان وبه اشار القاضي البغدادي
 حيث قال هو توطئة لنسخ القبلة وتنزيه للمعبد ان يكون كذلك في حيز وجهة دار الجحيم على ان النسخ
 ولله بلاد المشرق والمغرب فان منهم ان فصلوا في المسجد الحرام وببيت المقدس في أي مكان صلوا
 نحو القبلة فم جهة التي امرهم بها وعن ابن عمر نزلت في صلوة المسافر على الراحلة وقيل عمت القبلة على
 قوم فصلوا الى الخاء مخلفة فلما أصبحوا اتينوا خطاهم فخذروا وهو حجة على الشافعي فيما استدرج وقيل معناه
 غايته ان لو للدعاء والذكر ولم يرد الصلوة بهذه عبارة الدار كخذ ذلك من المكشاة ثم انه ذكر الامام الزاهد
 وجها آخر ايضا حيث قال قبل نزلت في النجاشي حين سلم وتوجه الى المدينة فأتى الطريق فجاير نزل
 بان يصلي على النجاشي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابا صلوا على صاحبكم فقالوا كيف يصلي عليه وهو لم يصلي
 الى قبلتنا فانزل الله تعالى هذه الآية يعني حيث ماضى لا جناح عليه الا ان الشاة لا يذمه الا بالسار وهو لم يصلي
 ثم الوجه المأبىة الجهة او القبلة او الضياء او هو ومنه مشاهيرات لا نعزم كيفية وروى من يابسة والواسع
 هو الزاهد والنجاشي هذا ما حصل ما فيه ثم ذكر الله تعالى مسئلة ان الولد يخلق على الولد في قوله تعالى
وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ
كُلِّ الصُّفُوفِ الآية رواه قالت اليهود وغيره ابن ابي عمير النصارى المسيح ابن ابي عمير كره
 العرب الملائكة بنات الله وسجادة تنزيهية عن ذلك وتبعيده وفي قوله بل له ما في السموات والارض
 استدلال على فساده يعني انه خالق ما في السموات والارض الذي من جملة الملائكة وعبودية المسيح كل
 قانون اي كل واحد ما في العالم متقادون لا يمتنعون من مشيئة وتكوينه وكل كان بهذه الصفة فم
 تكوينه الواجب لانه بكل من جنوه والداله يطيعون يعفرون بالعبودية وانما جاز كل من الذي هو غير الله
 العالم مع صيغة الجمع الذي هو الاولي العلم اعني قانون تخيير الشانهم كذا ذكره او قد طال الامام الزاهد
 الكلام في اثبات تشبيه الولد للولد وانني ما امكن الله تعالى للعالم بوجه وقال ان سبحان طاعت جمعة واليه
 تعجبوا من ثم قالوا سبب العزم مني تعجبوا قالوا مع جمعة الله تعالى للرب الله وقول ان الغيرة تارة يستلزم مع الله
 وتارة تبعية الطاعة وتارة تبعية القيام فان حلت على القيام فلا يران الكل قانون بالعبودية والامر على
 واحدة وان حلت على الدعاء والطاعة فاما ان يراو بالكل هم المؤمنون على الخصم على الكافرين لانه

واما ان يرد اعم من ان يكون طوعا او كرها والمسلمون وانهم العبد مطيعون له طوعا والكافرون كرها
 وعند الاضطراب وفي القيمة هذا حاصل ما فيه والمقصود من ذكر الآية انها تدل على ان الملكية تنافس
 الولادة للمالك وسبب هذا المضمون كقوله في القرآن وقال القاضي البيضاوي وارجح فيها الفقهاء
 على ان من ملك ولد عتيق عليه لانه تعالى نفى الولد باثبات الملك ذلك يقتضي تنافها هذا القوله
 والمشهور في ذلك بين الفقهاء قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم عتيق عليه واختلف في ذلك
 فعندنا على العتيق هي الملك مع القرابة المحرمة للكلح واما اضيف العتيق الى الملك لانه آخرها وجود
 والحكم يدار على آخر جزء من اجزاء العلة ولهذا اذا كان القرابة مؤخر فيضاف اليها كما اذا اشتراها
 عبد مجهول النسب ثم ادعى احداهما انه ابنه يعتيق ويغرم لشركه قيمة نصيبه بالجملة فيخرج المحرم الغير
 الاقرب كالرضاعي والقريب الغير المحرم كابن العم ونفي قرابة الولادة والاخوة والعمومة على ما
 وعند الشافعي العلة هي الجزئية فيعتق الولد على والده وبالعكس ولا يعتيق الاخ على اخيه ولا جزئية منه
 وتفاصيل هذه الاحكام في الكتب المبسولة في مسألة عصمة الانبياء وعليهم السلام وان
 الكافر لا يصل للامامة قوله تعالى واذا نزل ايل الله فليكن الله فيكم فاعلم ان
 قال ابي نجاة علك للناس اماما قال ومن ذريتي قال لا ينكح
 محمد الظالمين معنى الآية اذكريا محمد وقتا متحنا ابراهيم رب بركات بان امره بعدة منها
 فاعلم ابراهيم تلك الكلمات بان جعل بها قال الرب يا ابراهيم اني جعلتك للناس اماما قال
 ابراهيم ومن ذريتي ابي واجل من بعض ذريتي او كله ايضا اماما قال الرب في جوابه لا ينكح
 الظالمين لا يجعل اماما من كان من ذريته نكلا ولا واجل من سواه اماما هذا هو مضمون الآية
 والابتلاء هو التكليف بالامور الشاقة من الاوامر والنواهي للاختبار لان ذلك لما يكون
 بالنسبة الى من يحمل الحوائج والله تعالى منزله عن ذلك وربه فاعل ابتلاء والصبر راجع الى التوكل
 كما ان المستكن في اتمين كذلك وقرني ابراهيم ربه بالعكس فالابتلاء هو الاعداء والمستكن في اتمين الله
 واتامه اعطاه والامام هم لمن يؤتم به والامامة براسم عليه السلام عامة مؤبدة اذ لم يبعث
 نبى بعده الا كان من ذرية تامورا ما جاء به كذا قالوا وقد حكموا في بيان معنى الكلمات فقال الشرح
 ان تلك الكلمات عشرة خمسة منها في الراس وهي على الراس او قصه وقص الشارب والمقصود

والاستشفاء والسواك خمسة منها في البدن وهي نقف الا بطين وفلم الا فاخر وخلق العانة والا
 سنجاء بالاداء والحمدية وهذه العشرة كانت فرضا على ابراهيم عليه السلام وهي سنة لنا نص به الامام
 الزايد في تفسيره فخلق الرأس وقصره مسنون للرجل على سبيل التحسين والمرأة لا يجوز لها الا العنق في
 ايام الحج خاصة وقص الشارب مسنون على مجازاة الشفة العليا وفي تركه خوف ذكوب من شديد المصصة
 والاستشفاء والسواك مسنون لكل في كل وضوء والمسنون في الا بطين في العانة الحلقية
 ذكوب بحدار بعين يوم وفي الا فاخر العظم يستحب في الجمعة وفي اى يوم من الاسبوع والاستنجاء بالاسنة
 او الم تيجوز الخس المحسج قدر الدرهم واذا ما وزه يجب ذلك والحمدية سنة مؤكدة للرجال ونحو
 ابو حنيفة رحمه الله في مدتها وقيل اكثر الى اثنى عشر سنة والمرأة لا بأس بها وقد فسدت بكمالات العا
 الاخر ايضا ولا غرض منها والمقصود من ذكر الآية ان قوله لا ينال عهدي الظالمين هو الذي
 به المعقولة ان امامة العاسق لا يجوز لانه ظالم والظالم ممنوع امامته بهذا النص والمراد بالامامة
 الامامة الكبرى دل عليه قال في الكشاف وقالوا في هذا دليل على ان العاسق لا يصلح للامامة وكيف
 يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا يجوز طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة وهكذا ذكروا
 الكلام الى اخره وحاصل ما اجاب به السنته ان الامام ان كان على معناه المتعارف كان المراد
 بالظالم الكافر او هو الظالم المطلق وان ارديه ذو النبوة كان الظالم على معناه كما نقل ان ابراهيم
 عليه السلام انما سأل ان يكون بعض اولاده نبيا كما كان هو فاجاب ان الظالم لا يكون نبيا كذا في
 المدارك واقول فحق التعدير الاول يكون المراد بالظالم الكافر وهو لا يصلح لامامة المسلم على
 ما في الزايدى وعلى التعدير الثاني يكون الآية بحيث يستدل بها على ان الانبياء معصومون عن
 الذنوب او نعم عصمتهم عن الظلم وكل ذنب ظلم لانه تجاوز عن الحق وتعد عليه كثير من الذنوب ليس
 ظما في القرآن كما يدل عليه قوله ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين وهذا الذي نسجه عنكم بكت
 خاطري ولعل الحمد على ان جعله مناسبا لما ذكره القاضي البضاوى حيث قال وفي الآية دليل على
 عصمة الانبياء عن تعد الكبار قبل البعث وان العاسق لا يصلح للامامة ثم اعطاه ولكن يقال ان
 يقول لا وجه لجعل الظالم بمعنى الكافر عين براء وبالامامة المتعارف وجعل على معناه عين براء بالنبوة
 حتى يجوز امامة العاسق والظالم ولا يجوز صدق الذنوب عن الانبياء بل ان كنت قاطبا بان الظالم

على معناه وان منع الامامة بمعنى النبوة عن الظالم بوجوب عصمة الائمة فكل من قال بان الامامة للفاسق لا يجوز
كما خالف القاضي وبان الامامة يشترط فيها العصمة كما ذهب اليه الشيعة من ان الامام يجب ان يكون معصوما
لقد تعالى لا يقال عهدي الظالمين اذ كل ذنب ظلم بعين الدليل الذي ذكرت في عصمة الانبياء على ما نقل
به التقاريري في شرح العقائد وايضا قد ذكر التقاريري في جوابه بان الاسلام ان عدم كون الامام
بوجوب عصمة وهذا يخالف ما ذكرت من المقدسات في عصمة الانبياء وايضا قد ذكر التقاريري في عصمة
الانبياء واما ما قيل الوحي فلا دليل على امتناع صدور الكبرية وذوب الاعتزال الى امتناعها الى اخره فجل
هذا اعتقادا للمعتزلة دون اعتقادنا في ما نقلت من البصيصا كمرحبا خليف التوفيق بينا وبين
يجاب عنه بان كلام كل مني على طبق مذهبه فان مذهبا ان الفاسق وكذا الظالم الجائر يجوز له الامامة
ويجوز تقليد القضاء منه اذا كان يكن الحكم بحج وكذا يجوز قضائه وشهادته واما منته للصلاة مع الكافر
كما صرح به في الهداية وان لا يشترط في الامام ان يكون معصوما لعدم قطعية عصمة النبي بمرس الاجماع على
حقية خلافته وان الانبياء يجب ان يكونوا معصومين عن الذنوب والكذب بجمال مرتبتهم وجلال شانهم
وانما جئنا بكلام صاحب البصيصا في تمسكا على مجرد ان عصمة الانبياء يمكن ان ثبت من القرآن مع
قطع النظر عن قبل الوحي وبعده وهو انما اجري هذا الكلام على طبق مذهبه ومذهبا ما ذكره التقاريري في
على ان عدم وجدانه الدليل على عصمتهم قبل الوحي لا يوجب عدم الدليل في الواقع ثم في هذا الشأن
تفاصيل واقتوال ذكرنا التقاريري في شرح العقائد تحت قوله وكلهم كانوا معجزين مبلغيين عن الله تعالى
صادقين ناصحين وفي هذا الاشارة الى ان الانبياء معصومون عن الكذب خصوصا فيما يتعلق
بالشريعة وتبليغ الاحكام وارشاد الامم اما ما ذهبوا اليه الاكثر من في عصمتهم عن سائر
الذنوب تفصيل وهو انهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع وكذا عن بعد الكبر عند النبوة
خلافا للشبهة واما الخلاف في ان شاعره دليل السهم او العقل واما سهوا فيجوز الاكثر من واما الصفا
فيجوز عند السهم خلافا للجبالي واتباعه ويجوز سهوا بالاتفاق واما ما يدل على حصة سرية لومة في
بجانب المحققين اشتراط ان النبوة عليه فهو المعنى هذا الكلام بعد الوحي واما قبله فلا دليل على امتناع صدور
الكبرية وذوب المعتزلة الى امتناعها لانها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم فيكون مصلحة البصيرة
والحق منع ما يوجب النفرة كغير الامهات في الجور والصغار الدالة على الحقنة وكنع الشيعة صدور

الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم جردوا اظهار الكفر بقرينة واذا انقرب هذا فاعقل عن الانبياء مما يستعجب
 او محضية فاما كان منقولاً بطريق الاما د فرود واما كان منقولاً بطريق التواتر فمصرف عن ظاهره
 ان امكن والا فمحمول على ترك الاول او كونه قبل البعثة وتفصيل ذلك في الكتب المبسوطة بهذا الظاهر
 اشارة الى ما صرح عن ادم من قرب الشجرة المنهى عنها وعن ابراهيم من صدر الكذب حيث قال بذا رب
 وقال بل فعله كبيرهم وقال اني سقيم بالتواتر وحين قال لزوجته اني احب اليك بالاعاد وعن موسى من قتل القطع
 بغير حق وعن داود من النظر بامرأة اوريا الواحدة مع انه كان له نسع وتسعون امرأة وعن سليمان من عمر
 الاشتغال بالصافات الجياد وفوت الصلوة بسببه وعن يونس من الاباق الى الفلك والمغاضبة على
 الله وعن نبينا عليه السلام من قصة زيد وزينب وامثاله واشارة الى جوابها بما هي عن ادم بانه فهم النبي
 شفقة لله تعالى عليهم او يكون سهوا او قبل البعثة وعن ابراهيم بمنع القصة المروية بالاعاد ومصرف قوله بذا رب
 وقوله كبيرهم وانما يقيم عن ظاهره او حمله على كونه قبل البعثة كما يجاب عن كونه قبل البعثة وعن داود كونه
 اذ ما على الفعل المشتهر وهو تكلم المخطوبة لادري الا نظر منكوتة وعن سليمان بعدم فوت الصلوة او علم
 كونه ذنباً للنسيان وعن يونس بكون المغاضبة على تومته او لنفسه وعن نبينا عليه السلام بما سألني ان ميل القلب
 غير مقدور وقد ذكر في شرح المواقف في حق نبينا وسائر الانبياء تمسكات الخافقين باجوبة باهية جوهري وطفرة
 كثيرة فليطالع منه فالحق انه لا خلاف لاحد في ان نبينا عليه السلام لم يرتكب صغيرة ولا كبيرة طرفة عين بل هو
 وبعده كما ذكره ابو حنيفة رحمه الله الفقه الاكبر وفي ان الانبياء كلهم ليسوا بمعصومين عن الزكيات
 ما يقع من بني آدم من غير ان يكون قصده على ذلك وبعد الوقوع لم يكن مستقراً على ذلك كمثل من غشي
 طريقه فغرق فلم يكن من قصده ان يغرق وبعد ما غرق استقر كما صرح به اهل الاصول وهذا باطل بل مذكورة
 المطولات ثم ذكر الله تعالى عقوب هذه الآية ببيان تعظيم مكة وكونه اسماً فقال
وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ زُرَّاجِهِمْ
مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ
وَالْقَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ قوله واذ جعلنا البيت مثابة للناس او كونه محمداً جعل البيت الى الكعبة
 فيه مثابة اي موضع تواجد للناس وامننا اي جعلناه امنا بحيث جردنا الفضل والفارة في حرمة كابدل عليه
 قوله ولم يروا لنا جعلنا امنا متجلف الناس من حولهم وقدا امننا من الخوف والهدم والبرص وقيل امننا اي من الجبابرة

فانه ما قصد قوم مخربه الا وقد ملكوا صاحب النبل وقيل انما للصيرورة ان الاسد والذئب
 الطغي فيدخل الطغي الحرم فيجر الزئب والاسد عن اثره لئلا يهل الامام الزاهد وقيل انما لا يخله
 عذاب الله تعالى في النار كما ذكره القاضي البضاوي وصاحب الحسني وينبغي ان يعلم ان الله تعالى
 قد ذكر هذه العبارات ثارة بلفظ البيت والكعبة وثارة بلفظ المسجد وقاره بلفظ البليد
 بلفظ الحرم والمراد من الكل واحد وجسمه الحرم وانما يسمى حرما لحرمة القتل والظلم والصدور
 الشوك واشهر وغير ذلك مما عرفت في كتب الفقه وقد ذكر في كتب الحديث باب حرم مكة وباب حر
 مدينة وفي الاحاديث دلالة على حرمة حرمين جميعا على السواء ولم يهتدي في كتب الفقه ذلك لكن
 ذكر السيد الشريف في شرح المشكوك انه قال الفقيه التوريشي ان ذلك التحريم والتعظيم دون
 ما داه من الاحكام وان عند مالك والشافعي جميعا الله تعالى للاضمان صيد المدينة وقطع شجرها
 بل هو حرام بلا ضمان وقيل مع ضمان واما حدود الحرمين فهد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في حق المدينة المدينة حرم بابين غير الى ثور الحديث وفي شرح السيد الشريف ان غير ثور جيلان
 بالمدينة كل منهما في طرف منها وقيل جيلان بكه والمراد ان حرم مدينة قدرا بابين غير ثور من مكة
 واما حدود حرم مكة فلم يذكر في كتب المشايير الا انه قد فعل في بعض حاشية كتب الفقه ان الحرم هو
 مكة فمن قبل المشرق ستة اميال ومن قبل المغرب اربعة وعشرون ميلا وقبل مكة اسيال هو الامم ومن
 ثمانية وعشرين ميلا ومن قبل الجنوب اربعة وعشرون ميلا وسجيا الامم في سورة عمران انشاء الله تعالى وقد اتخذوا من مقام ابراهيم
 مصلى اتخذوا امر ومقام بعث الميم موضع قيام ابراهيم وهو الحجر الذي فيه ارض قدسية وقصة طويلة
 عرفت في آل عمران ومصلى موضع الصلوة وهذا الامر للاستحباب لا للوجوب لان الصلوة
 حوالى الكعبة جائزة في اية جهة من الجهات الاربعة شاء لا تخصير له بمقام ابراهيم وروى في نزوله
 انه عليه السلام اخذ بيد عمر فقال هذا مقام ابراهيم فقال عمر افلا تتخذ مصلى فقال عليه السلام او
 بذلك فلم يقب الشمس حتى زالت هكذا ذكر جمهور المفسرين وقد تباركه صاحب الكشاف و
 ايضا ثم قال وقيل هو امر بركعتي الطواف لاروى جابر بن عبد الله انه عليه السلام عمدا الى مقام
 ابراهيم فصلى خلفه ركعتين وقرا واتخذوا من مقام ابراهيم واقول لا ينبغي ان الامرج
 ايضا الاستحباب واما ما ينوهم من ان الاوه هذا الامر لو كان ربي بعد الطواف وبما ملك

في قوله ان الذين
 كفروا وصدقت
 عن النبي
 الحرم الاية والبلدة
 في قوله ان
 احب اليه بلدة
 الذي هو مكة
 في قوله ولم يزل
 جعلنا حرمنا
 منه

عند أبي حنيفة فيكون الامر لا وجوب عند غيره رضي لان الركنية المذكورة من ان كانتا واجبتي جندنا بمكان
 لكنهما في واجبتي في مقام ابراهيم خاصة غاية الامر انها مستحبان ثم في غير الامور لمعية الاستحسان لعلها كانت
 يستدل صاحب البداية اوجوب هاتين الركعتين بهذا الآية بل الحديث وهو قوله عليه السلام فيحصل الطائف بعد كل سجدة
 ركعتين حيث قال ثم يأتي بالمقام فيصلي ركعتين عنده اوجبت شاة من المسجد وهي واجبة عندنا وقال الشافعي في
 سنة الامم دليل الوجوب ولنا قوله عليه السلام فيحصل الطائف في الكلام فاستدل صاحب البداية بان
 وترك الآية دليل على ما قلنا ومنهم من قال يحصل موضع الدعاء ومنهم من ذهب الى ان مقام ابراهيم الموم كله
 ومنهم الى انه موضح للناسك ومنهم الى انه يوترك او المسجدين والجميع يعبرون واتخذوا الصلوة المأثورة
 اي اتخذ الذين كانوا من قبلهم مقام ابراهيم يحصل خاصة وقوله تعالى ان طه ابراهيم الآية معناه ان طه ابراهيم عن
 الاغصان والادنان والجبانت والمعاصي الطائفتين اي الزارين حول العاكفين اي المقيمين المعتكفين
 فيه واركع السجود اي المصلين كعاشد السجدة في ذلك قال في الكشاف قيل والعاكفين لسي القانين في
 الصلوة لقوله تعالى في سورة الحج للطائفتين القانين والركع السجود كما سيجي ثم انشأ المدعا وقال
 الامام الزاهد في قوله ان طه ابراهيم عن طه ابراهيم كانه في الجابية وفي قوله تعالى للطائفتين قيل الطوائف
 والاعيان كانت الابل كمة والركع السجود والجميع خلق ثم انه لا وقعت الطهارة على البيت دون المذكورين فلا يرد
 ما يتوهم انه يدل على ان الطهارة شرط للطوائف كما هو في الشافعي وذلك ظاهر في مسئلة التوجه الى الكعبة
 كثيرة متواليه قد روي في او رقتين منها اي من الاية الاولى في مدح امته نبيا عا عليه السلام وجميع اجماعهم
 وهي قوله تعالى **وَكَذَلِكَ الْكُرْ** جعلناكم **وَتَسْطُرُ الْكُفْرُ** جعلناكم **وَتَسْطُرُ الْكُفْرُ** جعلناكم **وَتَسْطُرُ الْكُفْرُ** جعلناكم
الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا فخر الله بك شارة الى مفهوم الآية المستعملة بمعنى كما جعلناكم شهودا على انفسكم
 المستقيم او جعلنا قبلكم افضل القبل جعلناكم خيرا راى خير الامم او عدوا لكم من العلم والعمل او كاجلنا
 قبلكم متوسطا بين المشرك والمذنب جعلناكم متوسطين بين الغلو والتقصير وقوله لكونوا شهداء على
 جعل اى جعلناكم امه وسطا لكونوا شهداء يوم القيمة على الناس اى على امم سائر الانبياء بالتبليغ يكون
 الرسول عليكم اى على من اتاكم شهادا كما روي ان الامم يوم القيمة يحزون ببلغ الانبياء وطالبهم بمعية
 التبليغ وهو علمهم اقامة الحجية على المنكرين فيبوءون بآية محمد صلى الله عليه واله وسلم فيشهدون به فيقول
 الامم من ابراهيم لم يفتون علمنا ذلك يا خبا الله تعالى في كتابه الناطق على مسان نبيه الصادق فيبوءون

محمد صلى الله عليه وآله وسلم في شيد بعد التهم وذلك قوله تعالى فكيف اذا اجتمعنا من كل امه لتبشيد وجنا
 هؤلاء شبيدا وبذ الشباوة والكانت لهم لاعليم لكن لا كان الرسول كالرقيب المهيمن عليهم بعد علي كذا
 ذكره والمقصود من الآية في هذا المقام ان قد استدل الشيخ ابو المنصور الماتريدي بالآية على ان الاجماع
 حجة لان الله تعالى وصف هذه الامم بالعداة والعدل هو المستحق لقبول قوله فاذا اجتمعوا على شئ شيدوا
 به لزم قبوله كذا ذكر في المذكر واليه مال القاضي البضاوي وتمسك الشيخ الامام فخر الاسلام ابو جود
 ايضا به وبآيتين اخريين قوله تعالى كنتم خير امه الخ وقوله تعالى ومن يثاقق الرسول الآية كما سياتيان
 في موضعها ان شاء الله تعالى والآية الثانية في بيان ان التوجه الى الكعبة فرض وبى قوله تعالى قل
 لقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر
 المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطرة وان الدين اقلوا
 ليعلمون انه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون * العلم ان القبة قبلت
 احدها بيت المقدس الذي يسمى بالمسجد الاقصى وثانيها الكعبة التي تسمى بالمسجد الحرام وكان ابراهيم عليه السلام
 بنى الكعبة ويصلي لوجهتها ولما مات امر الله تعالى موسى وداود وغيرهما عليهم السلام ان يصلوا الى بيت
 المقدس فلما ان بعث نبينا عليه السلام بالوحى وقام بعد الوحى بكذا ثمان عشرة سنة كان يصل الى الكعبة فلما هجر
 الى المدينة وامر بالتوجه الى بيت المقدس كان اهل الكتاب يسيرون بالضحك والطعن ويقولون ان قبلتنا ام
 تتسم بان تتبعها محمد عليه السلام وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمعون هذا الكلام داغما وكرهه ووجهه
 الله تعالى ان يكتب علينا قبلة كنت عليها وانظر الى السماء ليا ترى الحكم وهذا معنى قوله قد نرى آفاقك وجهك في
 وقيل كانت قبله مكة ايضا بيت المقدس الا ان يجعل الكعبة منه كما روى عن ابن عباس هو ضعيف وبالجملة فلا دامو
 يوم في المدينة كان في مسجد في سلمة بعد ان مضى ستة عشر شهرا من الهجرة في يوم الاثنين من نصف رجب صلى فيه
 من انظر الى بيت المقدس وجبرئيل بهذه الآية والآيات التي قبلها وبعد ما فوجوه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الى الكعبة واتم بقية صلوة جانبها فسمي لك بجامع القبليتين وخصص الخطاب في هذه الآية اولها بالنبى صلى الله عليه وسلم
 قول وجهك ثم بعد ذلك لامة تأكيد وعم المكان ايضا بقوله وحيث ما كنتم تنبها على انه لا بد ان يستقبل المصل
 الكعبة سواء كان في الكعبة او في بيت المقدس وكفى المظهر في السفر ثم من اهل الكتاب ايضا يعلمون حقيقة ذلك لا يخفوه
 في كتبهم وان نكروا عنا وبقوله وان الذين اوتوا الكتاب لا يملكها الا بالآية كذا قلوا وقال الامام الزاهد ان قلب الوجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

هذه رواية واحدة
 عن ابن عباس
 في حكاية
 اخبرني
 عن
 عن ابن الكنت

معلوم بانها اظهرت وكان ميزان القاض المعصا والى ان الاية نزل على ان الارواح جارية بالفساد حتى بعد الموت
 وراثة وان تخصيص الشهداء لاختصاصهم بالقرب من الله تعالى وفضلهم في الجنة والكرامة والذكر في كلام الامام
 الزاهدان للشهداء لذة التزيين بدليل قوله تعالى ينفقون ذريتهم بائناهم الله من فضله وان رواتهم في جوار
 طيور سحر في الجنة اليوم القيمة وانها نزلت حين طعن الكفار على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعا بانهم
 ما قاتلوا لم ينالوا لذة الدنيا فقال لهم الله انهم احياء ليسوا بميتين وان الاية رد على المعنة لم يشترعوا
 ان الميت جواد لا حياة له فتعذبه محال انما هم احياء باعتبار لال الاني يوم القيمة ونحن نقول ان
 بالشهداء ينافي ذلك لان الحياة باعتبار لال مع الكل وميت ان تعظيم الميت الذي هو ميت في حقنا
 غير مستحيل فيجب ان يكون حيا في حق الله تعالى هذا حاصل كلامه ولكن لا يخفى ان صاحب الكتاب مع
 في مذهب المعتزلة ان قد اعترف بتعظيم الشهداء وحيوتهم حيث نقل الآثار المذكورة ثم قال وقالوا يجوز ان يجمع
 الله من اجزاء الشهداء جماعة ويحييها ولو وصل اليها النعيم والنعمة في حجم الذرة وهذا كلامه سورة المومن
 على ما سيجي دليل على حقيقة عذاب القبر عذبه وحاصل الكلام في هذا المقام ان الاية ان اجريت على ظاهرها
 في حق الشهداء خاصة كانت وليا واضحا على كونهم احياء في القبر لالة التبعية ما غيرهم من المسلمين والكافرين
 فيعلم تعظيمهم وتعذيبهم وحيوتهم على قدر ذلك من انفسهم اخر وان اعتبر العموم الاية وجعل تخصيص الشهداء
 لانه ميم كان الاية دليلا على تعذيب كل من حاله وحيوته ولفاس عليه الكافر ولاخفاء على ذي عقل ففصل
 حياة الشهداء على حياة سائر المسلمين حتى ان الشافعي حجة الله عليه لم يجوز الصلوة على الشهداء احياء على
 غيرهم الا ان الحياة قدر التعظيم ثابت في الكل والذكر في كتبهم في بحث اشارة النظر اشارة
 النص يكون عاما يخص كما قال الشافعي لا يصل على شهيد لانه حي حكاه في ذلك اشارة والنظر قوله
 انما على احياء عند ربهم لاعاد وجنهم واور وعليه عليه السلام على حمزة سبعين جلوة قاجا
 بان تلك الاية خصت في غيره اخص هو من عموم تلك الاشارة بعتيت في حق غيره على العموم وهذا ما
 يدل على ان اشارة النص تكون عاما يخص ثم الشهداء في الحقيقة من يكون كذلك في حق احكام الدنيا و
 الآخرة وهو من يكون مسلما طاهرا بالغا قاتل بحد يظلم ولم يجب بالمال او وجد ميتا جرحا في المعركة ولم
 يرتث فانه يجري عليه احكام الدنيا حيث لا يغسل ولا يكفن ولا يصنع عليه وله المرتبة العليا في الآخرة
 ما لفظت به الآثار ومنهم من لا يجري عليه احكام الدنيا وكون لهم في الآخرة فضل مرتبة كما في

٩٨
 سجدوا في الارض
 غير سجدوا
 في حقهم
 ايضا في الصدوق
 بعد من الطعن
 والمعتزل من
 البرق واسباع
 والاشعوان
 في التذمين
 في ليلة الجمعة
 اوى السند
 الميت اختلف
 وروايات الله
 منه

والهدى والعتى والهد ومن مات في طريق الهد مثل العلم والجهاد والمجد ومن مات من لغاها ومن
 مات من استعان للبطن على ما ورد في الحديث ومنهم من يجري عليه احكام الدنيا دون الآخرة كالمفتول
 من غير نية صالحة بل لاجرة او لظهور شجاعة او جلاوة او نحو ذلك ومنهم من لا يجري عليه احكام الدنيا
 والآخرة كالباعى وقاطع الطريق فانهم لا يفلسون ولا يكفنون ولا يصلى عليهم في الدنيا ولا يتألون وصية
 الشهادة في الآخرة هذا ليس في تحقيق هذا المقام والهد اعلم في مسألة السعي بين الصفا والمروة
 الحج والمروة قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا
 جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم علم ان الصفا
 والمروة علما جبلين في مكة الاول هو الحج العصب اللبس والثاني هو الحج البض على ما في الزيادة
 وكان اهل الجاهلية يسعون بينهما ويسحون اساف ونايلة وبها صنان اولها على الصفا والثاني على
 المروة فلما جاء الاسلام كسر الاصنام فخرج المسلمون ان يطوفوا بها وتركوا السعي بينها قصد المصالح الكفا
 وزعموا منهم انه من كبار الجناح فاجبه الله تعالى وقال فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما
 فظاهر هذا الكلام وان كان رفع المروة واثبات الاباحة التي يستوى طرفاها من غير تحريم جانب الفضل
 في السعي ولكنه فوق الاباحة وانما اجري هذا الكلام بحسب اعتقاد المخالفين المعتقدين حرمة هذا
 بن حنبل هو سنة وبه قال النس بن مالك وابن عباس رضي الله عنهما على ان الصفا والبيضاوى وصاحب
 المكشاف لان مفهوم الاباحة انما توجه جانب الوقوع بفعل الرسول عم والصحابي فيكون سنة وعند
 مالك والشافعي رجاها الله ركن لقوله عم اسعوا فان الله تعالى كتب عليكم السعي وعندنا واجب دام
 الرسول على ذلك والصحابي من غير تركه احيانا فكان واجبا بحسب تركه الدم على ما عرفت في الفتنة
 ومنه كتب كتب استجابا لكذا في الهداية وصرح صاحب المراكب بان في قوله تعالى لا جناح ومن تطوع
 دليل على رد قول مالك والشافعي في وقيل حرف لا مضمر في فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما اي لو ترك
 السعي بينهما لا يغند حج لكن يقتض ويحيز ذلك الغفصان بالدم كذا في الزيادة واما ما توهم من ان
 قوله فلا جناح كلام منقطع عما بعده وقوله عليه متعلق بما بعده اي وجب عليه ان يطوف بهما فيكون
 دليلا على وجوب السعي لقربة انه لو كان عليه متعلقا بما قبله لكان اسم لا مشبها بالمضارع فينبغي ان
 لا ان لغتهم فكلهم فاسد فانه مع عدم الوقف على قوله تعالى فلا جناح وعدم تفرعه على ما سبق يقتض

منهم من لا يجري عليه احكام الدنيا والآخرة كالباعى وقاطع الطريق فانهم لا يفلسون ولا يكفنون ولا يصلى عليهم في الدنيا ولا يتألون وصية الشهادة في الآخرة هذا ليس في تحقيق هذا المقام والهد اعلم في مسألة السعي بين الصفا والمروة الحج والمروة قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم علم ان الصفا والمروة علما جبلين في مكة الاول هو الحج العصب اللبس والثاني هو الحج البض على ما في الزيادة وكان اهل الجاهلية يسعون بينهما ويسحون اساف ونايلة وبها صنان اولها على الصفا والثاني على المروة فلما جاء الاسلام كسر الاصنام فخرج المسلمون ان يطوفوا بها وتركوا السعي بينها قصد المصالح الكفا وزعموا منهم انه من كبار الجناح فاجبه الله تعالى وقال فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فظاهر هذا الكلام وان كان رفع المروة واثبات الاباحة التي يستوى طرفاها من غير تحريم جانب الفضل في السعي ولكنه فوق الاباحة وانما اجري هذا الكلام بحسب اعتقاد المخالفين المعتقدين حرمة هذا بن حنبل هو سنة وبه قال النس بن مالك وابن عباس رضي الله عنهما على ان الصفا والبيضاوى وصاحب المكشاف لان مفهوم الاباحة انما توجه جانب الوقوع بفعل الرسول عم والصحابي فيكون سنة وعند مالك والشافعي رجاها الله ركن لقوله عم اسعوا فان الله تعالى كتب عليكم السعي وعندنا واجب دام الرسول على ذلك والصحابي من غير تركه احيانا فكان واجبا بحسب تركه الدم على ما عرفت في الفتنة ومنه كتب كتب استجابا لكذا في الهداية وصرح صاحب المراكب بان في قوله تعالى لا جناح ومن تطوع دليل على رد قول مالك والشافعي في وقيل حرف لا مضمر في فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما اي لو ترك السعي بينهما لا يغند حج لكن يقتض ويحيز ذلك الغفصان بالدم كذا في الزيادة واما ما توهم من ان قوله فلا جناح كلام منقطع عما بعده وقوله عليه متعلق بما بعده اي وجب عليه ان يطوف بهما فيكون دليلا على وجوب السعي لقربة انه لو كان عليه متعلقا بما قبله لكان اسم لا مشبها بالمضارع فينبغي ان لا ان لغتهم فكلهم فاسد فانه مع عدم الوقف على قوله تعالى فلا جناح وعدم تفرعه على ما سبق يقتض

[illegible]

الكتب
الغنية بالاجابة النيرة
وقاضيجان والغنية بالاشباه
والله دبير الطيحات
والغرائب وقرة
الانظار ونخلة
الانخاب والالتقي
على التبع الا لير
لكن نية فالف الخي
فاذا بعد الحق الا
الفضل

في عدة مواضع فثارة قال يا ايها الناس كلوا مما في الارض خلا لطيبا فمن الخطاب لكل كافر او مؤمنا ثارة قال
يا ايها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم فخص الخطاب للمؤمنين وثارة قال يا ايها الرسل كلوا من
الطيبات واعلموا صلا فخص الرسل وفي الزايد تمسك بشئ هذه آيات على ان الاصل في الاشياء الا
ما يفهم دليل الامة وذلك ظاهر وقد سبق بشرطه فيما قبل هذا والمرات طيبا كثيرة مذكورة في الفقه وقد ذكرها
تعالى في آيات معدودة اذكرنا في مواضعها ان شاء الله تعالى وبعضها في هذه الآية المذكورة كما ترى فليست
امارات من المحملات بغير وجه وفي حكمها العضو المبان من الحي بالحدث المعروف على ما في البضاوي وانما
يحرم منها اكلها فخطا لا انتفاع بجلد لا بعد الذي خلا لا لك حرمة الله في ذلك ولا الانتفاع بشعره او قربها
ومغطها وعصبها وحافرها لان الآية في بيان حرمة الاكل كما يدل عليه سياقها وان شئت
الحسنة الى الاعيان مجازا خلا لا للشا فخر في جميع ذلك وتقدير تناول اولى من
تقدير الاكل لتناول اكلها وشرب لبنها ومن لم يجوز وبغتها قدر لا انتفاع بها ليعلم
وفي البضاوي ان الحرمة المضافة الى العبد بغيره فاحرمه التصرف فيها مطلقا
الا ما خصه الدليل كالنصف في المدبوغ والدم حرام ان كان مسفوحا من امي حيوان
كان لقوله تعالى او ما مسفوحا وقد ذكر في شرح الوقاية احكام المسفوح وغيره بالتفصيل
وفي المدارك والكشاف احلت الميتان والدمان بالحدث اعني الجراد والسك و
الطحال والكبد لقوله عليه السلام احلت لنا الميتان والدمان اما الميتان فالسك
والمجراد واما الدمان فالكبد والطحال وكذلك في الهداية والخزير حرام مطلقا ولا
يجوز الانتفاع به سوى شعره للخزير ضرورة واما خص اللحم بالذكر لانه المقصود بالاكل وما
ايل به بغية الله عنه فخرج به لاسه غير الله مثل لالت وعزى واسماء الانبياء وغير
ذلك فان افر داسم غير الله او ذكر مع اسم الله عطفان يقول باسم الله محمد
رسول الله بالجر حرام الذبيحة وان ذكر معه موصولا لا معطوفا بان يقول باسم الله محمد
رسول الله ولا يحرم وان ذكر مفصلا بان يقول قبل التسمية وقبل ان يصحيم الذبيحة او بعده لا بأس
بذلك في الهداية ومن سئل عن البقرة المنذورة للاوليا وكما هو الرسم في زماننا اكل طيبا بل لم يذكر اسم
غير الله عليها وقت الذبح وان كانوا يذبحونها لم يذبح هذه الحرام فان حرم اكلها اذا كان حاله الاضحية والافاعي حرام

في غير من بيان
الحدث بغير من بيان
ان فتح من البنية
او يغيب عن خطا
وان الراد من الحي
في صورة وحده
والبيان من الجبل
نخلت الحي حرة
لا حاكم كالتدبير
البيان منه بكل
او وقدر عليه فصر
توبة من الله
على التذوق
والحسب التذوق
مقدار التذوق
حرام في الاوليا
ما لا يان التذوق
لله ولله العزم

حكمها الرخصة على ما صرح به في قوله فمن اضطر الآية يعني من اضطر من جوع أو شرب بحيث يخاف تلف النفس وجو
 غير موقت بثلاثة أيام في الصحيح من الذنب لاختلاف مطالب الناس خلافا للبعض على ما صرح به في الزايد
 ومنه قولهم ولا عا وحال كونه نظير باع للذة وشهوة ولا عا وادى متعده مقدارا الحاجة على ما في المذكر وغيره
 بان يوثق في المضطر الآخر بان يفرد مبتا ولها فيه ملك الاخر ولا عا وادى على ما اختاره البيضاوي والكشاف
 وكل من التاويلين يوافق مذنب الحقيقة رحمه الله لان عنده يجوز ان يرخص بهذه الرخصة وان كان
 عاصيا في سفره كما في فطر المسافر في رمضان واما عند الشافعي رحمه الله واحمد رحمه الله فلا يباح
 للعاصي والمعتص عند ما غير باع بالخروج على الامام وغيره لا يقطع الطريق ثم اختلف العلماء فيما بينهم في ان هذه
 الرخصة من اي قسم من الاقسام الاربعه فاحد قولي الشافعي وهو رواية عن ابي يوسف ايضا
 انها من احدى الحقيقة يعني يرخص في الاكل في حالة الاضطرار ولا يقع الحرمة كما في الاكرام على
 الكفر واكل مال الغني فان صبر ولم يأكل حتى مات لم يمت اثما يدل عليه قوله تعالى ان الله غفور رحيم
 لان اطلاق المغفرة يدل على قيام الحرمة وذهب اكثر اصحابنا الى انها من ثانوي المجاز يعني تغير
 الحرمة اصلا حتى لو صبر ومات يموت اثما يدل عليه قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم
 اليه استثنى حالة الاضطرار والكلام المقيد باستثنى يكون عبارة عما وراء المستثنى حيث ثبت في حالة الاضطرار
 وقد كانت مباحة قبل التحريم فثبتت في حالة الاضطرار على ما كانت فلا تبقى الحرمة واما اطلاق المغفرة مع
 الاباحة فتبا اعتبار ان الاضطرار للتناول يكون بالاجتهاد وعسى ان يقع التناول زائدا على قدر ما
 يحصل به سد الرسق او مثل من ابتلى بهذه الخصة لميسر عليه رعاية هذا الاضطرار المرضص بالتناول
 بقدر الحاجة فامد وكر المغفرة لهذا التفاوت بكذا في حواشي البرزوي وفي الزايد من ثمرات الاضطرار
 بين الضميرين انه اذا اختلف لا يتناول اليوم حراما وكره على شرب الخمر اضطر اليه بحيث يشرب عنه
 يوسف رحمه الله لانه حرام حينئذ ولا يباح عند لزوم ارتفاع الحرمة وانه اذا لم يشرب وقت الاكرام
 فقتل لا يصير شركا وانه عند ابي يوسف كما في الاكرام على كلمة الكفر يصير شركا عند آخرين كما في الاكرام
 على شرب الماء بالقتل هذا حاصل كلامه واما جنى الكلام بجملة كلمة انما من الحرمة كثيرة لان المحصر اضافي بانه
 الى ما حرمه كالبقرة مثلا اي ما حرمنا عليكم هذه الذكورات لا البقرة ونحوها اولان نفي كلمة انما يقتصر
 عند قوله فمن اضطر لا على قوله المية فكان المية مكان المية فاما حرم عليكم هذه الذكورات فاما لم تضطر والشيء حاله احتياط

فمن انظر منكم اخذوا هذا الكتاب الذي في البضاوي وفي مسئلة الايمان الفصل والحام الاسام والاولوية
 وفي قوله تعالى ليس الين ان تولوا وحيهاكم قبل المنس والمغرب ولكن
 الذين من امن بالله واليوم الآخر والذين والذين والذين والذين والذين
 على حبه ذو القرنين والذين والذين والذين والذين والذين والذين
 الرقاب واقام الصلوة واتى الزكاة والمعتقون هم اهلها هدايا
 والصائين في المساء والضراء وحين الباس اولئك الذين صدقوا
 والذين هم الملتحقون كلهم ان الكتاب كله شحون آيات الايمان الاسلام والوصايا
 لا كان هذه الآية جميعا مسائل اولها فوائد وقدر وممكن سئل الله صلعم انه قال من عمل بهذه الآية تحدى الله
 اخرتها من بين اخواتها فقول ليس السب ان تولوا وجوبهم في قراءة حمزة وحسن نصب البر على جبر ليس تمام
 على الاسم وهو قوله ان تولوا وفي اكثر النسخ غير خطاب لليهود والنصارى قالت اليهود انا قد صلينا
 مغرب بيت المقدس النصارى انا قد صلينا الى مشرقه ولنا هذا بر تام كلنا مسندين ولا يضرك الايمان
 اذ ان خطاب للمؤمنين اهل الكتاب جميعا يعني ليس السب بقصور الامر القبلية او ليس السب العظيم الذي يجب ان
 تدبروا بسببانه عن غيره امر القبلية حتى تنالهم في العلم في الاستقبال الى المشرق اى الكعبة او المغرب اى
 بيت المقدس ونحن نقول ان الاول اولى لان الآية مدينة والكعبة انا هي من جنوبها الا من مشرقها الا ان
 يقال الكعبة مشرق بالنسبة الى بيت المقدس هو مغرب بالنسبة اليها وان لم يكن كذلك بالنسبة الى المدينة ولكن
 البر الميم بر من امن او ولكن في البر من امن على حرف المضار ثم فسر البر لوجه الاول بالايمان الثاني بآيات
 المال والثالث باقامة الصلوة والرابع بآيات الزكاة والخامس بآيات الصدقات والسادس بالصبر واللين
 بخمسة باله اى بوحداية فقط لا كما قالت اليهود وعزير بن الده وقال النصارى المسيح بن الده وباليوم
 اى بانه حتى يحاسب الناس فيه فيخزون بلعالمهم ويضمين ايمان الجنة والنار والعرط والحوض والسقاعة
 وغير ذلك والملائكة بان جميعهم مخلوقات الله تعالى عالمون بامر الله يوصفون بذكورة ولا فونة لا كما ان
 الكفار جعلون بنات الله تعالى ولا كما ان اليهود يودون جميع الملائكة ويعادون جبرئيل وجعله من مقصود
 في آية ولا محصورة في حديث لا علم لنا بها ولكن المقربين منهم اربعة جبرئيل ميكائيل واسرافيل وعزير
 على ما اطلق به الآيات الكثيرة والاحاديث السندة والكتاب اى بالقرآن او بان جميع الكتب منزلة على

وهي قوله النفس بالنفس لم يجوز ايضا قتل الذكرا بالانثى نظر الى هذه الآية والوضيعة يجوز ذلك مسكوتاً
عليه اسلام المسلمين تكافؤ ما بهم وهذا شيء لا ينبغي ان يكون كذا في كلتا المسكتين المتسكت بقوله تعالى ان النفس بالنفس
فما لا يحتاج في مسكت الثانية بمديث النبي عليه السلام ولذلك اختار صاحب الكشاف ان الآية منسوخة بقوله
النفس بالنفس غير فصل وايد ذلك بقوله عليه السلام المسلمين تكافؤ ما بهم وايضا لم يعبد كذا في مسكت الاولى
وكذا في تقاسيم الشافعية وكثير خلاف بيننا وبين الشافعي في جواز قتل الذكرا بالانثى وذلك لم يتعرض له صاحب
الايضا وتسكت عدم جواز قتل الحر بالعبد بالسنه والقياس وايضا دعوى الشافعي بقوله النفس بالنفس
ضعيف لتطبيقها عن نسيخه ولذلك جعل صاحب المدارك قوله النفس بالنفس وقوله عليه السلام المسلمين تكافؤ
وما بهم وليلين لجواز قتل الحر بالعبد عن نسيخه وجعل جواز قتل الذكرا بالانثى مقبلاً على الاول ومن ثم قال
في شرح الوقاية ولنا قوله النفس بالنفس وقوله الحر بالحر لا يدل على النسخ ما عداه على اصلنا على انه ان ذكر
ان لا يقتل العبد بالحر لقوله العبد بالعبد هذا الكلام وايضا انه لا يعلم ناسخا كما سيأتي في المائدة ولهذا لم يتعرض له
صاحب الهداية واورد في الجواب ادلة معتقده ولى في هذا المقام جواب حسن وهو انه لا كان مدار القصاص على المساواة
بينه ان من يقتل يقتل ذكر كان او انثى حر كان او عبداً صغير كان او كبير اصم كان او مريضاً وانا نضر
انه الحر بالحر لانهم كانوا لم يقتلوا القاتل ولم يقتلوا عليه بل يقتلون الحر بالعبد والحرين بالحر والذكرا بالانثى
والعنى اقتلوا الحر الواحد اذا كان هو القاتل والانثى اذا كانت هي القاتلة فيكون الآية حجة على ذلك
والشافعي من غير ان يكون منسوخة تامل والنفس ثم العلم عام على المسلم والذي جميعا لان الكفاية بخلاف الحدود
والقصاص فيقتل الذمي بالمسلم بالعكس وفيه خلاف الشافعي واما اصل الخطاب بالمؤمنين موافقة
العبادات ومضى الواقعة وفيه دليل على ان مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الايمان لان القتل من اعظم
الكبائر ومن ذلك يطلق عليه اسم المؤمن فيكون ردوا على المعتزلة فيما ذهبوا اليه وفيه ايضاً دليل على ان القود
واجبة العبد متباعدة عن عقوبة وعلى الشافعي في غنى التخيير بينه وبين الدية لانه لا يقال كتب الشئ المعين بحد
عليه ما لا يخفى واما مسند الصحوة في قوله عز وجل من اخيه شئ فانما به المعروف واداء اليه باحسان
له واخبر ارجع الى من واثبهم خبر ابي ذر محذوف وهو الواجب والآية عند الجمهور في الصحوة وحيد
قوله تعالى شئ شئ من الصحوة الضمير في اليه راجع الى الاخ او الى المتبع الدال عليه قوله تعالى اتابع ومن
القاتل واخبر بولي القاتل وقوله له ايا على معناه وترك المفعول الآخر كما في قوله عز وجل من جناية

تمام محرر لان عفا او القذى الى الجاني فخط او الجنابة فخط يعدى لمن واذا اجتمعا عدى الى الاول بالام
والثاني بمن ومنه الآية فمن يحكى له وهو القاتل من جهة اخيه اى والمقتول شئ من العفو اى عنى عن بعض الدم او
عن بعض الورثة فالواجب اتباع الطال للقاتل بالمعروف بان يطالب بالمال مطالبه بحيلة واذا القاتل
بدل الدم الى الاخ او ابا حسان بان لا يطله ويخبره وبعضهم فسر عنى تبرك وبعضهم باعطى ومعنى شئ حيث شئ من
المال ومن مولى المقتول والاخ هو القاتل والضمير في الآية يرجع الى من لا الى الاخ المذكور والآية صيغته
الصليح على مال والمفنى من اعطى له وهو مولى المقتول شئ من مال اخيه عنى القاتل بطريق الصلح فالواجب اخذه
بمعروف عنى مكلف واذا القاتل اليه بالتسليم كذا فى الدراك ثم حسن تقريره بزيادة تفصيل في البيان ثم
للمذهب عندنا انه ان عنى العصاص والياء القليل سقط عن غير شئ وان صالحا على مال سقط العصاص وجوب
اذا مال وان عنى بعضهم او صالحا بعضهم على مال سقط العصاص وكان للباقي نصيب من الدية وللصالح ما صالح
عليه وليس له شئ من المال لانه سقط حقه لبقوله رضاه كذا فى كتب الفقه ومذهب الشافعي ان الولي اذا عفى معز
العصاص كله واخذه كان له ان يتبع القاتل بالدية سواء شاء او ابى وقد شفع عليه الامام الزاهد بان اخذ الدية مع
ترك القتل لا يسمى عفو الا ان حتى ولي المقتول على مذهب شيعة ان ما القتل واما المال فكلما لا يسمى مباشرة اقتل
مع ترك المال عفو فكل ذلك لا يسمى ضده ايضا عفو او صرح بان مذهب ابي حنيفة ان قوله عنى بمعنى اعطى واليه
ذهب ابن عباس والحسن المجاهد والضحك وان جعل بمعنى العفو المحض اى الشافعي وسكت عن معنى الترك
ومن هنا يعلم ان عند ابي حنيفة الآية محمولة على الصلح على مال فقط والعفو المجرد ليس له منها واليه يشير كلام
صاحب الهداية حيث قال في باب الصلح وبعث الصلح عن جنابة العهد والخطا انا الاول فلوله تعالى فمن عفى
له من اخيه شئ الآية قال ابن عباس انها نزلت في الصلح هذا القول فلعله انما عفى له ايمان الله على مذهب
غيره ليس نحن فيه ولان المختار عنده هو هذا المذهب لا غير فالعجب من صاحب الكشاف كيف سكت عن معنى
الاعطاء وانكر معنى الترك مع انه حنفى الفروع واما لم يذكر معنى العطاء فكله البيضا رعاية لمذهب فخرى اى
كل المعاني يوافق مذهب ابي حنيفة لانه ان جعل العفو بمعنى الاعطاء وحمل على الصلح ظاهر ويؤيده تنكير شئ
وان جعل بمعنى العفو المحض فكل ذلك لان العفو صيغته شئ من الدم وهو واجب لال للبقية اتفاقا فكل ذلك اذا
كان الموقوف كل الدم فان العفو التام لا يوجب المال عندنا اصلا وان جعل بمعنى الترك فكل ذلك لانه راجع
الى احد الوجهين واما بيان المنه ففى قوله تعالى ذلك تخفيف من بكم ورحمة فان غير بيان ان التخفيف من

أربعة فالتاما قال الله تعالى ان ترك خير وان هذا الشيء يسير فانه ليعيا لك يجوز اني التكت لتو له عليه السلام التكت
 والتكت كثير ولا يجوز انما زاد على التكت ولا ينفذ ولا للورث ان اوصى له الا ان يحجز بقية الورثة ذلك علم
 ما عرف في الفقه وقال الامام الزاهد ان هذه الآية محمولة على ما اذا كان الوالدان عبيدين او كتابين فمال الاقرب
 محجوب باخيه فيكونوا غير وارثين فحجوز لهم الوصية من غير نسخ هذا ما فيه ولكن يكون قوله كتب على سبيل الاستحباب لا
 الواجب على ما صرح به صاحب الدرر حيث قال وقيل في غير نسخة لا ينافي ذلك في حق من ليس به وارث لانهم
 كانوا احد بن عمه بالاسلام يسلم الرجل ولا يسلم ابواه وقرانه والاسلام قطع المارث فتمت الوصية بما
 منهم قضاء الحق الورثة هذا وعلى هذا لا يراد بكتب فريضة انتهى كلامه وهو المختار لصاحب البداية صرح به في كتاب الحج
 وقد ذكره والتكثير الامام في الاسلام النبوي في بحث الفسخ على من قال ان الآية منسوخة بالنسخة وبين
 وجهين وصرح ان آية الميراث بيان لتلك الوصية وتقريره على ما ذكره ان الله تعالى فرض الوصية للوالدين
 والاقربين او لا محال ثم لا علم ان الانسان لم يدرك النافع من الضار ولا الجيب من العدو فربما وصى بالي
 قليل للاقرب نفعا وبما لا يضر الا يبين منه قوله تعالى لا تدرون ايهم اقرب نفعا بينهما آية الميراث
 وقد رسها لكل واحد بنفسه لم يضر الى رأي الوصي فيكون آية الميراث بيان للوصية المفروضة وما ذكره بعد
 تمام الميراث من قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فذلك وصية اخرى مندوبة باقل من الثلث معروفة
 في الفقه لانها عين الوصية الاولى بليل ان المعونة اذا لم يحدث نكحة كانت غير الاولى وهذا توجيه حسن يدور
 صاحب الكشاف والبعضا وصى وايضا ذكر في الكشاف وجه اخر ايضا وهو انه قيل لم يفسد الوارث بجمع له من
 الوصية والميراث بحكم الآيتين وقوله تعالى فمن بدل بعد ما سمع من امره الا يصا بعد الاسلام بحيث لم يعط له
 له او يعطى باقل مما اوصى به فانما امر على الذين يبدلون وهو الوصي دون الوصي والموصى ان العمية بقوله عليه السلام
 بنيت فان قيل انتم التبديل لا يحل ان يكون غير البذل فما وجه تعجيل انما بينهما بعضه ان ويحل ان يكون المحصر
 حقيقيا لا انما فكذا في الغفوري ثم انه حين نزل هذه الآية تحزرت الاوصياء من التغيير والتبديل مطلقا
 وتسلوا بما في امر الوصي تحزرت من الوصي فتمثل قوله تعالى فمن خاف من وصى الآية ومعناه كل من يوصي
 كان وارا او وصيا او اما او قاضيا من موثقين اى سلاطن الحق سبوا او انا اى خلاف الحق سبوا فاعلم ان اى من
 لهم الوالدان والاقرابون اومن الوصي لهم والورثة على نهم الشرية ورعاية الحق فلا يتم عليه بل انما لا يورثون
 وكلام صاحب الحجية يدل على ان الجيب هو العدول عن القبي والميل الاجانب لانهم الوصية بالزيادة على الثلث قال صاحب البداية

في باب الوصايا في قوله عليه السلام الحيف الوصية من اكبر الكبائر فسرده بالزيادة على الثلث وبالوصية هو
 للوارث وبين الكلامين تناف والاول اقرب لسوق الآية لانه لا كتب الوصية للاقربا وكان الحيف هو
 العدول عنه للوصية للوارث ولكن يريد الحيف في الحديث بروايتين الاولى المسئلة والى اي الحيف
 وبالجيم المجردة والنون اي الجحف فليكن الرواية الاولى في الحديث هي الاصح ولعله بهذا المعنى لم يخرج
 صاحب البداية للآية اولها لم نزل على كون الجحف جبا حبل على عدم الاثم على المعدل في اكثر الاحكام
 وقيل بهذا الآية في حال حياة الموصي اي من حضر وصيه فراه على خلاف الشرع فيها عن ذلك وحده على الصلوة
 خلا اثم على هذا الموصي باقوال ولا معنى قوله تعالى ان المدغفور يمسح بغير اثم لا بالوصية عن
 هذا الاثم لانه لا اثم عليه حيث تعاقب به بل هو موصو مغفور والمد اعلم في مسئلة كيفية الصوم
 واحكامه ومحدوده ايات كثيرة متواترة بعضها عقيب بعض اولها قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ
 تَتَّقُونَ اَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى
 سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ
 طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا
 خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * هذه الآية لبيان فرضية الصوم وبيان صوم المريض
 والمسافر وبيان صوم الشيخ العالي اما بيان فرضية الصوم ففي قوله تعالى كتب عليكم الصيام وبيان
 مصدر صام الرجل صرح به في الدارك وانما يدل عليها لان خبر الشارح الكدم امره ونهيه والمراد
 صيام شهر رمضان قال صاحب البداية اعلم ان صوم رمضان فرض بعوله تعالى يا ايها الذين
 كتب عليكم الصيام والفتية في قوله تعالى كتب على الذين من قبلكم في حق مجرد فرضية الصوم لم ي
 يخلو شدة من قبلكم من فرض الصوم عليهم لا تخصيص لكم به والتمثال هذا السلي خاطرهم لان الصوم
 بدنية اشق على النفس بسبب الجوع لاني حق الايام المعينة لان الاثم السابقة فرض عليهم صوم غير
 مثل صوم ايام البيض لا يوم وصوم عاشوراء يوم موسي كما هو المروي في رواية ولا في حق
 صوم يوم بجم الحكم وصوم يوم آخر بجم عدم الاكل من العشاء الا من اصبه وامثاله وهذا
 الذي بالذات فقط لا به الاصل والوصف جميعا لا اللهم صل على محمد وآل محمد

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم الدعاء، وكقوله تعالى فاذكر واسمك ذكركم اباكم، وكقوله تعالى ان مثل عيسى
 كمثل ادم وكقوله عليه السلام انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر وهذه الآية على تقدير ان يكون المراد ايام
 معدودات هي الايام المعدودة المفسرة بقوله تعالى فيما بينه شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ويكون
 انتصابه بالقيام كما هو رأي الكشاف والدارك وابصاره صوموا وباركوا في قول ثمان لكتب عليكم على سنة كما
 ذكره البيضاوي ويجعل قوله تعالى اصل لكم ليلة الصيام الرفث تاسخا للسنة لانه الآية وانما ان كان المراد
 بالايام المعدودات صوم عاشوراء والايام البيض كما نقل في الكشاف ان الله تعالى كتب صيامها على رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم حين تاجرتم فسخت شهر رمضان وجعل انتصاب ايام معدودات بقوله لكتب عليكم على الظرفية
 كما في البيضاوي ايضا بناء على ما قيل ان رمضان كان فرضا على النصارى الا انهم زادوه عدد فخلوه مجبرين
 سكان فملئين وغيره اعني محض صوموا في ايام السنة واليهما وقبل زادوا ذلك لموتان اصابعهم كان التثنية
 على التقديرين في حق الايام ايضا وكذا ان جعل قوله اصل لكم تاسخا لقوله تعالى لكتب عليكم على الذين من قبلكم كان
 التثنية في حق الكيفية ايضا على ما سيجي هذا ملخص ما في التفاسير مع توفير وتبديل منه وان اردت زيادة عليهم
 المقام فاستمع لما ذكره الامام الزاهد حيث قال قد كان فرض الصوم في السنة في يوم واحد هو يوم عاشوراء
 ثم نسخ فرضية الصوم ثلثة ايام البيض في كل شهر ثم نسخت فرضية الصوم شهر رمضان لكن مع اختيار الصيام
 اثنا عشر يوما وانشاء افطر واعطى لكل يوم نصف صاع من حنطة سكيانا كما قال الله تعالى وعلى الذين يطيقونه
 اي يطيقون الصيام ولا يصومون فدية طعام مسكين ثم اخبر ان الصوم خير من الاطعام كما قال الله تعالى وان
 تصوموا خير لكم ثم نسخ الاختيار وشهر الصوم النهاية مع الصوم الليل وكان الرجل يفطر بعد غروب الشمس بان يصلي
 اثنا عشر حرم عليه الاكل والشرب والجماع الى بعد غروب الشمس من الغد ثم نسخ الصوم الليل بقوله تعالى انكم كنتم
 تخافون انفسكم فتاب عليكم وحقق عليكم الصوم الليل وصار الصوم من طلوع الفجر الثاني الى وقت غروب الشمس فرضا
 واستقر الامر على هذا فنهى البيان بديل على ان الصوم رمضان لم يغير بالمرّة الواحدة بل فرض درجته بعد وجبة
 شمس وتسهيلا على عباده ليتعودوا بهذه العبادة هذا الكلام ولكن خالف بعض ما ذكره الامام الزاهد من ان
 فرض الصوم في ابتداء الاسلام هو يوم عاشوراء ثم نسخ فرضية الصوم ايام البيض ثم نسخ فرضية الصوم رمضان الكلام
 صاحب الكشاف لان الصوم عاشورا لا كان مشروفا بصوم ايام البيض لا يصح ان يكون نسخ شهر رمضان الا
 في حنطة وايضا ذكر بعض ان الصوم عاشوراء كانت فرضا لومى عليه السلام والايام البيض لادم طيف بصومها

أي صومكم يا أيها الطيقون خير لكم من الفدية وتلوهم الخير فهو مشهور بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه على ما مر من
 الزايد أي أوجب العاجل من الصوم وهو الشحيم الثاني لكل من له الرخصة أي صومكم يا أيها المريض المسافر والشحيم
 الثاني خير لكم أكنتم تعلمون فضيلة الصوم ونوايه وصيغته فيل صريح على أن الغزمية في حق المسافر والمريض
 هو الصوم والأخطار رخصة وإن العمل على الغزمية أولى من الرخصة فيكون حجة على الشافعي فيما ذهب إليه
 أن هذه الرخصة متعينة في هذا الباب لكونها رخصة إسقاط وسبجي لهذه زيادة وتقسيم انشاء الله تعالى ثم ذكر الله بعد
 هذه الآية قوله تعالى شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ
 وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ
 فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ
 بَيِّنَاتٍ لِّلَّهِ بِكُمُ الْفُسُوقُ وَلَا تُدْرِكُهُ الْإِنْسُ وَلَا تَكْمُلُ الْعِدَّةُ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ
 فقوله تعالى شهر رمضان مرفوع في قراءة العامة ما ابتدأ به الذي أوثر به بدءاً ومخروفاً أي ذلك الأيام المكونة
 شهر رمضان والذي صفة أو غير ذلك وفيه إشارة إلى أن الصوم والفطرة يعتبر به روية الهلال وهو الذي
 عليه سم الشهر سواء كان تسعة وعشرين يوماً أو ثمانين كاملة وكذا قوله تعالى يا أيها معبودات إشارة إلى ما
 ذكرناه وشهر رمضان مع الإضافة علمهم من الصرف للعلمية والالف والنون حيث ما جاء، بغير الإضافة
 فعلى حذف المضاف ومعنى قوله تعالى الذي أنزل فيه القرآن أنزل في شارة القرآن فهو قوله تعالى كتب عليكم
 الصيام أو أنزل فيه القرآن من السماء إلى الدنيا أو لا وابتداء أو أنزل فيه جملة من اللوح المحفوظ إلى سائر الأند
 ثم تنزل بها نجا وآية وسورة وسورة إلى الأرض بحسب الحاجج فيه دليل واضح على أن ليلة القدر يكون
 في رمضان لأنه يفهم من بينهما أن القرآن نزل في رمضان قال في موضع آخر أنا أنزلناه في ليلة القدر وهو
 التطبيق بينهما بأن يكون نزل في شهر رمضان ولكن في ليلة معينة مشبهة بليلة القدر فعلم أن ليلة القدر
 يكون في رمضان كما هو الأصح من المذهب لأن في الشهر الآخر لا مرجوح ولكنهم اختلفوا كثيراً في أنها أي ليلة
 من رمضان وبين كل واحد عليه البرهان والصحيح المعتقد أنها سابع وعشرون من رمضان حيث
 أبو اسحاق الرارزي حروف ليلة القدر تسعة أحرف وقد ذكر الله تعالى تلك الليلة في سورة الحديد ثلث
 مرة فاضرب تسعة في ثلث فليكون سبعة وعشرون وفي الأحاديث اختلافات وروايات في ذلك الباب كثيرة
 أقوال المشايخ أيضاً وقد ذكرت نبذة من كتبنا بالآداب الاحمدية في أوّل

وذهب الأكثر إلى أن كل يوم سبب لصومه بمعنى أن أول جركل يوم سبب لصومه لأن صوم كل يوم عبادة
على عدة متعلق بسبب واحدة وقيل السبب هو الجزاء الآخر من الليل للطلع بأنه مخاطب بالصوم في الجزاء الأول
والخطاب قبل الوجوب فلو كان السبب هو الجزاء الأول لكان الوجوب بعده ومقارناته فلا يستقيم الخطاب
في الجزاء الثاني السبب هو شبهة وبعض الشبهة لا ترى أن من كان صفيقا في أول ليلة من رمضان ثم جن
نومًا مستوعبا بقية رمضان فخليله صوم رمضان وعلى كل من هذه الأقاويل اشكالات بهاء وافع أيضا
من أراد الإطلاع عليها فليرجع إلى كتب الأصول المبسطة ومنه قوله تعالى يريد الله بكم اليسر لا العسر
لا يفطر فلا يريد بكم العسر وجوب الصوم في الآية حجة على من فرض العطر على المريض والمسافر حتى لو
سببها لإعادة على ما صرح به صاحب الهدايك ثم الغزمية أولى عندنا والرخصة عند الشافعي وكلام أهل الأصول
على أن هذا الاختلاف في المريض والمسافر جميعا وفي البداية أنه في المسافر فقط وأنه شرط في المريض للرخصة
وهو خوف التلف وتحقيقه أن رخصة استلزامها الشافعي أي من ثاني نوعي الحجاز من قبل سقوط حرمة الحرم والميتة
فإنه لا يفطر فلا يحسن الصوم عنده للمسافر بطائر قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولأن النبي عليه السلام قال
لا يفطروا في سفر مدينة إلى مكة أو تلك العصابة أو تلك الصحابة أو تلك الصحابة أو تلك الصحابة
فإنه هو الصوم بقوله تعالى وإن تصوموا فليكن كما أمرنا فإن ليس في الإفطار وهو دفع المشقة فقط والصوم معوية
أي مع الرخصة أيضا إذ فيه ليس كامل وهو موافقة المسلمين للصوم وحده غير رمضان شق على النفس من
فيه مع المسلمين أو كان الصوم أولى لأهل المعينين وأما قوله عليه السلام وألك العصاة أو لك العصاة
فإنما كان بسبب الصوم ضعف كلمة العداوة بها وأن الجهاد خاصة دون الأعم وهكذا قوله عليه السلام
أمر مصيها مسفر كذا القوافي في المريض إذا كان مراد الله تعالى منه اليسر ينبغي أن لا يشترط فيه
الاحتياج إلى اليسر من اليسر في شيء وإن لا يرضى لكل مريض لأن عدم موافقة المسلمين به القدرة
للمها وقد ذكر الأمام الزاهد في هذا المقام كلاما طويلا حاصله أن صفات الأفعال عندنا قديمة كصفات
وعند المعتزلة والاشعرية صفات الأفعال حادثة بخلاف صفات الذات فهذا لا شعير بكل يلزم
فخص فهو صفات الذات والأفوصفة الفعل وعند المعتزلة ما ينبغي وثبت فهو صفات الفعل ولأن لم
صفة الذات فالأرادة عندهم صفة الفعل لا يثبت في قوله تعالى يريد الله بكم اليسر يعني في قوله ولا يريد
عند كل شيء التي تصور بدون الإرادة ولا ينبغي صفة الله اصطلا وأما المعنى باعتبار التعبد فالمراد منها أن

ولفي الآية وقوله تعالى تكلموا العدة مع اخوي يحلف على قوله اليس من قبل قوله تعالى يريدون ليطفوا نورا
 باخويهم اي يريد ان تكلموا العدة رمضان من البطل الى البطل كاملة اذا كان خطا بالكل من عليه الصوم او
 تكلموا العدة اعضاءه اذا كان خطا باللب او المرض خاصة ويريد ان تكلموه واخطوه على ما ذكره وان تكلموا
 قاله مني بالتكبير العظيم الله تعالى بالحمد والثناء عليه وقيل التكبير يوم الفطرة وقيل التكبير عند الابلال كذا في البصائر ويجوز
 ان يكون معطوفا على ان يكون علة مقدرة مثل ليس عليكم ولتعلموا اما تعلمون وتكلموا ويجوز ان يكون
 طلالا لافعال كل بفعل والتوجيه المتخار عند الكل ان يكون متعلقا بمحذوف فاعديه وتكلموا العدة والتكبير وال
 على ما ذكرتم ولعلكم تشكرون ذلك يعني جملة ما ذكر من امرا ان يصوم الشهر امر الخصال لم يراع علة
 ما افطر فيه ومن الرخص في اباحة الفطر قوله تعالى لتكلموا علة الامر بامانة العدة والتكبير واعلة ما علم من كيفية
 القضاء والمخرج عن جملة الفطر ولعلكم تشكرون علة الرخص وهذا النوع من اللفظ لطيف المسلك وبه عينها
 عبارة الكشاف والمذاكر وقد نقلها سعد الملة والدين في الفخر الثالث لشرح التلخيص واوردها عليها سواله
 وجوابا لطيفا ثم ذكر الله تعالى بعد هذه الآية مسئلة اجابة الدعاء في قوله تعالى اذ اسألك عباد
 عني فاني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان فليست بي واني ولي المؤمنين فليست بي واني ولي المؤمنين
 يوشكون يعني اذا سالك بامهم عبادي عن دعوتهم اليي فليست بي واني قريب مجيب دعوي ان يريها
 قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قريب ربنا فاجابهم بعبادة فتمت وفي الزايد انه انما لم يقل قاله فاني قريب
 تنبيهها على ان العبد اذا سأل عن غيري فانت ما هو الجواب كما في قوله تعالى يسئلكم عن الابله قل من سئلت
 الآية وامثاله وان سال عن ذلك فاما حاضر الجواب وذكره في وجه نزول هذه الآية اذ كروا في وجه نزول قوله
 تعالى اصل لكم الى اخو من مباشرة الصحابة في ايامي الصيام على ما ياتي وقال انه اجابة لدعوة استخفاهم من
 المعصية وبه ينظم الآية مع ما قبلها وما بعدها ورجايت مسك بمثل هذه الآية على ان العبد اذا دعا الله تعالى
 لاجل قضاء الحاجات او رد البلاء باستجاب له فيكون للدعوات ثاثير بل يعم وقد نفى اصحاب البعد والضلل وجم
 البصائر قالوا ان الدعاء لا يخلو اما ان يكون موافقا للتقدير او لا والثاني بالكل لا قد جرت العليم بما كان
 وما يبدل القول السابق ولا يقع في الاول بان منسب الى الدعاء دون التقدير ولكن نقول ان التقدير نوعا
 مبهم وهو لا يتبدل اصلا وموت وهو ما كان متعلقا بالامر الذي يذم العبد مثلا يشقى والاموت فالدعوات ثاثير بل يعم
 حيث على الشفاء مما فلو لم يدع له تلك العلة وكذا الخلل في الصدقة والدعاء للاموات في اصل غرضه كذا في كل واحد

من الهوام والقرب المذكورة الآية ليس بجاني معاذ الله من ذلك بل قرب الرحمة او هو سبحانه في هذا المقام
مراده من ولا يشغل ميان وكيفية او مجاز عن علمه باحوال الداعي واجابة دعوتيه انما يحى بقوله تعالى او احال
من ان غير محتاج اليه عليها على ان الدعا يستجاب بالتعجيل حين الدعوة فان قيل قد تحتوي التأخير في اجابة الدعاء
بل لم يجب اكثر اطلاق الدعا الكافر وبعض المؤمنين فكيف يصح التجيب في اجابة كل دعوته الناس وايضا دعوى
الدعا استحسان وفردية الحقيقة غير مرد لعدم اقتضاء المقام ذلك وكذا الحكمي وموجبه الافراد لانه خلاف
الواقع وكذا قدر من الاقدار المتخلدة بين الحدين لان اسم الجنس لا يتحمل قبل المراد واجابة الدعوة القابلة
الرب لبيك عبدي وذلك يكون في اول الوقت حين الدعوة وهو موجود لكل مؤمن لان المراد اعطاء النية
واقضاء الحاجة الويس ذلك ولا سوء المذكورة الآية الا ترى ان العتائق الذين لا يريدون ديناً ولا دناءة
يدعون الله تعالى لامتدحته ولا ممنوعته ولا يطلبون منه شياً سواه فلم يسلم ذلك فتعلقوا بغير استجابة لانه
يجب في دعواه مراده ليدعوه فيسمع صوته كما روى عن يحيى بن سعيد انه قال يا رب العزة في المقام
يتمت يا رب كم ادعوك فلم تستجب عاني فقال يا يحيى اني احب اسم صوتك ورايا يكون يقدر شرط القبول
وهي اكل الحلال وحذف النحل وغير ذلك من الشرائط المعقبة المذكورة في الاخبار والاثار ولانه
فضل والفضل عتيد بالمشيئة على ما قيل ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء اولاً لانه ما يدعو بما هو خير له ويجوز
ان يكون تشرية عند الله تعالى في عدم استجابة دعائه اولاً ان استجابة الدعاء قد يكون لقبول ذلك
الدعا ليجز وقد يكون برداً به كانت عليه الدنيا عوضه وقد يكون برفع درجة في الآخرة عوضه كما جاء
في الخبر الصحيح اولاً ان كلمة او الالهال وهو لا نرم الجزية هكذا ذكره او اما دعاء الكافر فقد اختلفوا في نجاسة
فقال بعضهم يستجاب لان دعوة الداع مطلق داعم من ان يكون الداعي مسلماً او كافراً اولاً ان لم يسم
عليه اللعنة ودعا الله تعالى وقال رب انظرني الى يوم يعنون اسمي في العمر الى يوم القيمة فلما جاء
تعالى وقال فانيك من المطهرين الى يوم الوقت المعلوم وهل هذا الا اجابة وبه افهم البعض وقال
بعضه لا يستجاب وهو الاصح لقوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال ودعوة الداع ليس مطلق
لفرنية السابق والسابق والى ليس لا يستجاب ودعوتها لان طلب الحياة الى وقت نفي البعث وكان
مطلوبه ان لا يدور في الموت وشدة غدا به فرد الله تعالى وقال بل انكم من المطهرين الى يوم الوقت
المعوم وهو النقيض الاول الى ابي النقيض الغرغرة دون ما طلبت من عدم الموت اصلاً فكان ميتاً الى يوم القيمة

في كتب الكلام والفسر ذكر الله تعالى هذه المسئلة في آيات متعددة ونحن نقصر ههنا فقط وانما ذكرنا
 ههنا من مسائل الصيام لانه امرهم بصوم الشهر ومراعاة العدة وحتم على القيام بطلاق الشكر عقبه
 الآية الدالة على انه خير لحوالهم سمح لاقوالهم بحيل ما لهم من حيلهم على افعالهم ما كيدوا وحشا عليه ما في
 البصا واليكون دليلا على ان دعاء الصائم ينجي له من القبول لا يرجي لغيره كافي المسئلة ونظمت
 به الاحاديث ايضا وكتب الادوارد شحنة بتفصيل اوقات لجماعة الدعوة وشرب يطبا واحكامها بترتيبها
 مخافة الاضطراب ثم ذكر الله تعالى بعده بقية مسائل الصيام فقال اجل لكم ليلة الصيام الف
 الى سياتكم من لباس لكم وانتم لباس لهن علم الله انكم كنتم مختارون انفسكم
 فتاب عليكم وعفا عنكم قال ابن تيمية وهاهنا ما كتب الله لكم وكلوا
 واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر
 فتراموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد
 تلك حد و الله فلا تقربوهها كذا لاك يتبين الله آياته للناس لعلهم يتقون
 اعلم ان في الشهر ايام السابقة اما طل الفطرات اعني الاكل والشرب والوطى من المغرب الى
 العشاء وحرمت من بعده وكان ذلك الحكم باقيا الى زمان غينا عليه السلام حتى ان عمر رضي الله
 عنه وكثير من الصحابة قد تركوا بواسطة غلبة الشهوة المباشرة بعد العشاء في لياالي رمضان
 ثم ندم عن فعله الحرام وعرضه على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فأنزل الله تعالى هذه الآية وغفر
 عنهم وبين لهم اطلاق الوطى والاكل والشرب الى وقت الفجر وخص لهم فيه ومنهم الوطى في الاعتكاف اما اطلاق
 الوطى مخي قوله تعالى اصل لكم ليلة الصيام الرقت انفسكم والرقص الاضحاك ملجوب ان يكون عنه والمراد بهن البلاء
 وانما عدى الى التضمنه من الاضحاك وجعل يفتح اى الجماع من سائر اهل لكم في تمام الليلة الى وقت الفجر وانما ذكرنا
 فقط الرقت الدال على الفجر والفضاء بخلاف قوله الله وقد اضحى بعنكم الى بعض وقوله الله فلما انقضت وقوله الله بانتم
 واما مثال ذلك سبها لانا لا وجد منهم قبل الاباحة كما ساء اخينا لانا انفسكم كذا في الكتمان وقوله عن لباس لكم وانتم
 ليرتبية كمال الاختلاط وغاية الانصاف من الشا بحيث يكون الرجل معن اللباس مع اللباس والعكس فحينئذ لا يكون
 وقلة صبرهم او في ان اللباس كما يكون سائر العاصم عن العورة فلهذا كذا النساء ايضا سانة للرجال والرجال من سائر
 الفعل وانما كتاب الفواحش والارتقاء قوله علم الله من الجليل المذكور في هذه الآية فليس على خالهم معن الذنب الصادق قوله لان شربوا

عن
 ابن تيمية
 في غير
 الامام الشافعي
 وما اذا جازى
 على الرقعة
 في قوله
 على انفسكم
 في قوله
 في قوله
 في قوله

ما كتب الله لكم عنه بأشروا النساء واطلبوا المباشرة لاجل ما كتب لكم وهو التوالد والتناسل أي لاجل ما
 يتولد منه ولد ليعول لا اله الا الله حتى يتقوى الاسلام اضعا فامضاعه فانه عليه السلام قال تزوجوا نساءكم
 بوالد واناسلو فانما ابائكم بكثرة امتي ولو كان سقطا لاجل مجرد قضاء الشهوة مثل البيهقي كما فعلت
 او يكون المعنى وابتغوا ما كتب الله لكم أي الاتيان في الطهر وفي موضع القبض الذي هو موضع الحرث والتوالد
 والتناسل في الحيض وفي المذبر الذي هو مجرد موضع الشهوة او المعنى اقتصر واعلى ازواجكم وملك بينكم ولا
 تتبعوا غيرن وقيل هو بمنى عن العزل لانه ممنوع في الحواير والآية نزلت فيمن وفيه توجيهات اخر ايضا واما
 الاكل والشرب ففي قوله تعالى وكلوا واشربوا الى آخره وقيل نزلت هذه الآية في حق صرمة بن النضر الغنوي
 كان رجلا فقيرا يعيش مع الابل بن يواجر فربما يأكل من اجرة فاذا هو يوماني رمضان كان كسلان فنام
 في ليلة ولم يتبسر له الاكل ومع ذلك صام غذا فرأى رسول صلعم وجهه متغيرا ضعيفا فسأله عن حاله فقصر
 القصة فنزلت الآية وصار الاكل والشرب مباحا بسبب كصارت الملازمة مباحة بسبب عجزه عن
 وبركة توبته كذا في الزاهد والجمع لكم الاكل والشرب من وقت المغرب الى تبين لكم أي متناز الحظ
 الاسود وشبه الحظ الاسود سواد الليل وبالحظ الابيض الاسفار وبيته بالجور والفتنة من بيان الحظ الاسود
 بالليل وبغيره عن الاستعارة الى التشبيه على ما عرفت ان المشبه اذا كان مذكورا ومقدرا لا يسمى استعارة
 ويجوز ان يكون من التبعية لانه بعض الجور واوله وعن علي بن عامر قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول
 فجعلتها تحت وسادتي فنظرت اليها فلم تبين لي الا بيضا من الاسود فاجرت النبي عليه السلام بذلك فقال
 والله اني لافقه اي سلم القلب لانه مما يستدل به على براءة الرجل وقلة فطنه وانما ذلك بيان للناس وسواء للليل
 في ذلك تعالى لا وفي الكشف والادوية الامام الزاهد موجه تغير واختلاف المذكور في الكشاف اخره المذكور
 في الحجة عن الصحيحين انه قيل كان بعض الصحابة لما نزلت هذه الآية يشدون على الرجل الحظ الابيض والحظ الاسود
 بالكلين ويشربون ويحلمون حتى يعرف من تلك الحظيين فلما نزل قوله من الغر بيا بالحظ الابيض علموا ان المراد بالحظ
 الابيض هو الاسفار والنور وبالحظ الاسود هو ظلمات الليل واختلفوا في جواز تاجيز البيان فجوزوه البعض واكثر
 الفقهاء والمكلمين وهو مذموب الى علي والي اشم على ابيهم فلم يصح وجه قوله تعالى من الغر بيا بالحظ الابيض
 البياض اي ان هذا التوجيه لا يصح الا ان يكون ذلك قبل دخول رمضان لانه في كونه في رمضان يلزم تلخيص
 البياض عن وقت الاعتدال وذلك لا يصح ثم كلفه حتى في هذه الآية للتغاية ببعضه الى دون السببية ببعضه

الى ولا تدخل تحت المعنى انه الاصل في حتى الراحلة على الافعال ولان غاية كل واحد من الى وحتى ان كانت
 قرينة على دخولها او عدم دخولها فواضح انه يعمل به والافقية اربعة اقوال على ما ذكره صاحب الفتاوى
 فيها قامت قرينة على عدم دخولها فاذ لم يلزم الخط الابيض حرم الاكل والشرب وكلمة الى في قوله تعالى فامتنوا بالصيام
 الى الليل لا تدخل تحت المعنى ايضا فان الصوم هو الامساك لئلا ولو ساءت علوم بذكر الغاية لا طلع على
 الساءة فكان ذكر الغاية لا ممددا الحكم الى هذا الحد فبقى ما سواه على اصله وهو الخروج عما قبله نص بذلك اهل الصواب
 باجماعهم وذكرنا في تحريمه كلاما طويلا لا يلحق بهذا المقام وقال الشيخ الامام فخر الاسلام البرزوي في بحث ثبوت
 النص وفي المدة سببا للجناية المعنى الجماع الفخر اشارة الى ان الجناية لا يثبت في الصوم فممن اصبح جنبا فان من جازمه
 امر الليل لا شك يقع الغسل في النهار ثم جوز الصوم فلان ثبوت اشارة النص فيكون رد لادب اليه البعض
 اصحاب الحديث ان الحناية بمنع صحة الصوم معتمدين على حديث ابيه ربة من اصحاب جنبا فلا صوم له قال
 محمد وربه لكعبة وايضا قال وفي قوله تعالى ثم امتوا الصيام الى الليل اشارة الى وجوب الكفارة في الاكل
 والشرب وذلك لانه تعالى البه لهذه الامة ما كان محررا على ما سبق فذكر ولا الجاه ثم الاكل والشرب ثم
 قال بعده ثم امتوا الصيام الى الليل فعلم ان الصوم هو الكف من هذه الثلث فوجب الكفارة بالاكل والشرب
 كما وجب في الجماع لا كما قال الشافعي رحمه الله ان الكفارة تجب بالجماع فقط مسكنا بحديث العرابي بان ذلك
 بالجماع خاصة وايضا فيه اشارة الى ان الذينة ينبغي ان يكون في النهار وذلك لانه لا يباح هذه الامور في الفجر
 ثم قال بعده ثم امتوا الصيام الى الليل بحرف ثم وهو للترخي قيصر العزيمة بعد الفجر لا محالة لان الليل لا
 الابحور من النهار الا انما جواز انقضاء يوم الذينة على الفجر باسنة فاما ان يكون الليل اصال للذينة فيكون مخطوفا في النهار
 كما زعم الشافعي فلا بد من العلم في التلويح قال الشيخ ابو المعين ان باجهر الخبر السمرقندي هو ان ذى السنن لا ية
 على الوجه المذكور اعني جواز الذينة في النهار لكن النظم ان يقول امر الله تعالى بالصيام بعد الفجر وهو اسم للكرن للشرط
 وايضا ينبغي ان يوجد الامساك الذي هو الصوم الشرعي عقيب اخر جزء من الليل متصلا بصوم متمم الاول ان يكون الامساك
 صوما شرعيا بدون الذينة فلا بد منها في اول جزء من اجزاء النهار حقيقة بان متصل به او كما بان يحصل في الليل
 ويجعل باقية الى الآن هذا النقط وايضا في قوله تعالى ثم امتوا الصيام الى الليل دليل على حرمة صوم
 الوصال صرح به في الكشف والمدارك ثم ان الآية تدل على تمام حد الصوم اعني الامساك عن
 الاكل والشرب والوطي نهارا مع الذينة وبها اجمع صاحب البداية على حد الصوم ومقدار وفالا امساك

عن المفطرات لئلا يكون الصوم فحسب الكفاية فحسب الكفاية فحسب الكفاية فحسب الكفاية
 الجاهل مخطو الصوم والآخران يقيضونهم الجناية على الاول في نفس الصوم فحسب الكفاية فحسب الكفاية
 فلم يجب الكفاية وهذه وقد ذكرت في السليم واطلعه اخذ هذا المذهب عن تغيره اسلوب في النص حيث ذكر في بيان
 الوطى في بيان الآخرين لفظ الامر ولكن ليس كذلك لان الوطى في الليالي قد وقع من اجلاء الصحابة قبل الاء
 فذكر لفظ الاحلال والاطل والشرب قد صرح به مرتين بنسب الفوى فامر بالاطلاق توسعة وشققة مستط
 المتأخر بكذا يحظر بالى ثم قد ذكرت في بيان النسم ناقلا عن الاثقان وغيره من قوله تعالى امركم ليله الصيام
 الى اخره ناسم البية ولكن ما قوله تعالى كسب على الذين من قبلكم ان جعل التنبيه حتى بيان الكيفية والامالى
 السنة من حرمة المفطرات بعد العشاء ان جعل التنبيه حتى مجرد فريضة الصوم فحينئذ فيه دليل على جواز نسهم
 بالكتاب كما صرح به في تبصيرنا واما نسهم الوطى الاعتكاف حتى قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون المساجد
 وحمله ما سبق له بالتول هو ان المباشرة في بيان رمضان انما يحل لكم اذا لم تكونوا مستكفئين في المساجد واما اذا كنتم
 عاكفين في المساجد فير المباشرة في لياليها ايضا فهو مضمون الآية نزلت في قوم مستكفين اذ دخلوا بيوتهم
 للطهارة فباشروهن نسائم ثم اغتسلوا فخرجوا الى المساجد فيها هم بعد عن ذلك وقال صاحب الكشف وفي هذه
 الآية دليل على ان الاعتكاف لا يكون الا المسجد وانه لا يخص مسجد ودون مسجد بل لا يجوز الا في مسجد
 المقدس والمدينة والمسجد الحرام قبل مسجد الجامع والعمارة على انه مسجد جماعة هذا لفظه وانما يحتمل اولى الاراء هو عمار
 اهل الفضل في وجهه لا لا في توجيه كلامه فقال للاستلزام العلامة للشيم الهداد وجه الدلالة ان قوله تعالى وانتم
 وضم حاله فكان من قبل قوله او الى القاء وانت حرطان منناه على القلب هو كن حراوات مود لالاع على نص
 في الاصول فكذا لك معنى هذا القول اعكفوا في المسجد انتم غير مبشرين هو يقتضى وجوب الاعتكاف في الحال ان يسير
 بواجب الاجاء فيعرف الوجوب الى راية الحيد وهو ان يكون في المسجد تحقيقا لوجوب الامر بقدر الامكان من قبل
 قوله ثم يحو الخطبة بالخطبة مثلا مثل فان البيم غير واجب فيصرف الوجوب الى قيد المأذنة وهذا لتوجيه لا يصلح جوابا لانه
 لا كان معناه اعتكفوا في المساجد وانتم لا تباشروهن فاطلح ان الوجوب يصرف الى قوله تعالى وانتم لا تباشروهن
 من قبل كن حراوات مود لالاع الا ان يقال صرف الوجوب الى قيد من اولى من صرفه الى الاخير فخطه وظل
 البعض في توجيه ان الاعتكاف هو اللبث ولا يعقل جهة العبادة في اللبث فيكون هذا النص غير محتمل النص
 والنص ورد مقيدا بقيد المساجد فيقتصر على مورد النص فلا يصح الاعتكاف في غير المساجد

وإنما قال في
 هذا التنبيه لا يصلح
 جوابا عن موضع
 وهو غير متيسر على
 الاولين بانفسه
 جازيا والافضل
 ما قاله السلف
 كذا الحال في المساجد
 على كلامهم
 الذي هو من قضا
 واعتقد فيه
 نسهم

ايضا لا يحسن اذ لا يفهم من النص كون اللبث عبادة وغير عبادة وانما المقصود هو التفتي عن المباشرة مع الا ان يقال
 اباحة المباشرة في سائر الليالي وحرمتها في هذه الحالة تقتضي ان هذا اعظم درجة من ذاك لا كونه عبادة
 وقال الخزون توجيهه ان قوله تعالى في المساجد بيان محل الاعتكاف فلا يصح في غيره المثل وذلك ان تخصيص
 على نوعه تخصيص الحكم ببعض المحكوم عليه فاذا صدر تخصيص الحكم بجميع المحكوم عليه فهو صحيح ان يكون اشتراطه ان يكون
 المسجد من قبيل الثاني فليزيم اختصاصه بالاعتكاف لا المسجد اعترض عليه بان هذه القاعدة فيما اذا خرج الكلام عن حيز الحرم
 والآية ليس من هذا القبيل ووجه الخزون ان امتناع المباشرة في حين الاعتكاف ثبت بالاجماع ومنها مقدمة وهي
 ان كل اعتكاف ينبغي فيه عن المباشرة ولغرض من النص مقدمة اخرى وهي كل ما ينبغي فيه عن المباشرة من الاعتكاف يكون في
 المساجد فاذا اقيمت المقدمة بصورة الشكل الاول قلنا كل اعتكاف ينبغي فيه عن المباشرة بالاجماع وكل ما ينبغي فيه عن المباشرة
 من الاعتكاف يكون في المساجد بالنص فنتج كل اعتكاف يكون في المسجد فيعكس انعكاس النقيض الى قولنا كلما لا يكون
 في المسجد لا يكون اعتكافا وهو المطلوب واعترض عليه بان المقدمة الاجمالية مسلمة ضرورة انها بالاجماع وفتح
 فهم المقدمة الثانية من النص اذ لا يفهم من الاحرمية المباشرة حين الاعتكاف في المسجد بالجملة الكلام بها محل نظر
 ان قال الامام الزاهد هذه الآية دليل على ان الاعتكاف لا يجوز بدون الصوم فذكر بذكر الصوم واعترض
 عليه بان القرآن ينظم لا يوجب اقران في الحكم عندنا على ما ذكره في الاصول فلا يكون الآية دليلا عليه ويرد
 ايضا ان آية الاعتكاف المعنى بمنزلة الاستثناء يعني ايجت المباشرة في ليالي رمضان سوا الليالي التي
 يعتكف فيها المسجد لا يسمى هذا القرآن بالجملة الكلام بها ايضا محل نظر فالجواب ان الاعتكاف في اللغة هو اللبث
 فقط وعند الفقهاء هو لبث صائم في مسجد جماعة جنية وكلام صاحب الكشاف صريح في ان قيد المسجد يقوم من الكتاب
 وكذا الكلام الامام صريح في ان قيد الصائم مضمون من قوله مضى بيان ما فيها وما لها والحي ان كلا الشراطين نعم من الكتاب
 بمقتضى الذوق السليم ثم انه قال الفقهاء ان الوطى في غير الحرم وكذا القبلة والامر لا يبطل الاعتكاف بغير الزوال
 وان حرم وان المرأة تعتكف في بيتها وان يجوز للمعتكف الاكل والشرب والنوم والبيم وشراء بلا حصار ميم في المسجد
 واقول يمكن ان تثبت هذه المسائل كلها من الآية وذلك لان النهي عن في الآية وهو المباشرة المقصورة التي
 يبحث في غير الاعتكاف للصلاة وسائر المسلمين بعد الحيرة والوطى في غير الحرم لم يرد كذلك كذا القبلة لم يرد
 بساخرة بالمعنى المذكور في النص فيعبر بمطالبة بشرط الزوال اعتبار المعنى الوطى في الغيبة والكان في المساجد مذكورا
 بعد اعتكاف الرجل كان اعتكاف المرأة باقيا على حاله فتعلق ببيتها والكان الاكل والشرب والوطى كلها حلالا

وقت العزيم منعت المباشرة خاصة في الاعتكاف لئلا يسهل على صاحبها فساد له الاكل والشرب والنوم واما لها في
المساجد وسوى ذلك احكام كثيرة تركتها مخافة الاطباء وقوله تعالى تملك حدود الله فلا تقربوا ما اشار الى جميع
لما ذكر من مسائل الصيام وقيل هذا بحسب الظاهر مشكل لان المطلوب هو البني عن تجاوز تلك الحدود والالتصق
قربها فجاب بان في الكلام حذو اي لا تقربوا بالحق لغة والتقية او بان فيه مجازا وذلك لان عدم التقرب
البلغ في الله عن التجاوز او ينبغي القرب يلزم لئلا يتجاوز بالاطلاق الاول وهذا حسن فيجوز ان يراى
بحدوده محارم ومناهيها لا اشكال في قوله تعالى فلا تقربوا ما ذكر في التفاسير وهذه تتم مسائل الصيام
ثم في حرمة اخذ مال الغير واكلمه قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْخِلُوا بِهَا إِلَى
الْحُكْمِ لِيَأْكُلُوا فَرْقًا مِمَّا آتَاكُم بِالْحَقِّ الْفَيْسُ بِالْأَنفُسِ وَالَّذِينَ أُولَئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ
أَمْوَالٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بِالْبَاطِلِ كَالْمَرْقَةِ وَالْغَصْبِ الْقَتْلِ وَالْحَقْدِ الْفَاسِدَةِ وَنَحْوِهَا سَبْعُ
بِالْحَقِّ عَطْفٌ قَوْلُ تَعَالَى وَتُدْخِلُوا عَلَى نَفْسِكُمْ قَوْلُ تَعَالَى وَتُدْخِلُوا عَلَى نَفْسِكُمْ قَوْلُ تَعَالَى وَتُدْخِلُوا عَلَى نَفْسِكُمْ
الاموال الى الحكم ولا تقربوا بها اليهم لانها لو اكلوها بغير طائفة من اموال الناس لم يتبعوا سبب الاكل اموال المسلمين
بالاكثر كشهادة الزور والعين كقوله ايضاً الملعون من العلم بان المقصود له طاعة وحسنه فانه من احكام حكم الشريعة
كالقاضي والمفتي والحكم والسلطان وحاصده انكم تعلمون انكم تعلمون في الحقيقة في الدعوى والاشهاد والمجهر
الصلي ومحققان باعتبار طائفة المقررين فانه اخذوه والاكتفاء وان ثبت حكم بحسب الظاهر كما روى ان عبدان
الخرمى ادعى على امر القيس الكندي قطعة ارض ولم يكن له بينة فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يحلف امر القيس فحكم
فقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذين يشتركون بعبد الله واما بينهم ثمانية الاية فارتد عن اليقين وسلم الارض
عبدان فتركت هذه الاية هذا ما في رواية البيضاوي ولعلم من الزيادة اي حلف امر القيس فتركت هذه الاية
ورداً ورد الارض الاخرى معها فبشره النبي عليه السلام بالجنة وبالجملة طلالة ودلالة على صرمته هذه الاية
وفيها دليل ايضا على ان القاضي اذا قضى بشهادة الزور يقع ظاهره الباطل كما هو مذهب يوسف ومحمد والشافعي
خلافاً للاجبيفة فعنه يقع ظاهره بالظن جميعاً وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للخصمين انا انا بشارتكم تحضرون
الى دحل بعضكم الحن بحجة من بعض فاقضى له على نحو ما سمع منه فمن قضيت له بشي من حق اخيه فلا يأخذك
منه شيئا فان ما قضى له قطعة من النار فبكي وقال كلوا احد منها حتى تصالحوا فقال اذ سبها فتوخاها ثم اسبها ثم لم يزل

منكما صاحب فني اول الحديث ايضا دليل لزمها ومذهب الشافعي كما مر في البيضاوي وقيل ابو اسحق
الحكام احكام الظلم ومعناه وتدلوا بها اي تلقوا بعضنا الى احكام السوء وعلى وجه الرشوة لتلك الامور
من اموال الناس بالاعتناء والتفتت والتفتت والتفتت كما يقع عليه الحكم على ما هو شائع في بلادنا وكثير في
الاشياء وهو انهم بالنسبة لغزوهم منه لان فيه ضرر المسلمين وقد اذن الله تعالى من ضرر مسلم او غيره به او يضمن
الاية ولكن علم من بعض الفناوي ان يكون رجل حليم الحكم او انيسر ما يخذل من آخر شيئا في حق مصالحه
من غير ان يكون ضرر المسلم الاخر جاز ذلك عند البعض لانه ليس فيه تلاعب بل يقع وفي البداية في اعطى
الرشوة لرفع الظلم اجمالا وقد ذكر الله تعالى هذا المسئلة عقيب مسئلة الصيام لان الصوم يتعلق بالظلم
فيلين بعده بيان ما اصل منه وما مر كذا في حواشي البيضاوي والله اعلم في مسالة انية بعض عادات الجاهلية
قوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج وليس البر بان تأخذوا
الميثاق من ظهورها ولكن البر من اتقى واوتوا البيوت من ابوابها واتقوا الله لعلكم
تفلحون كما المقصود من الآية وان كان قوله وليس البر ولكن لا بد من بيان قوله تعالى يسألونك عن الاهلة وهو ان
كان معاذ بن جبل سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما السبب في نقصان البهائم والاولاد والظهور في مثل الخيل والبهيمن ثم تزايد كل يوم
يكون كلالا ليله البدر ثم نقصا كذلك حتى يغرب ايام الحاق وكان الله تعالى ما لا ينجم لا يدركون سبب نقصا وكنه كمال
لانه موقوف على علم الهية فترك بيان سببه واجابته بانه مواقيت للناس لعلم به عدة النساء ودة الحان الرضاء والفصال لعلم
به اوقات الحج لانه لا يظهر ناقصا ولا علمه تاريخ اول واذا اكل تمام علمه ان القابم الرابع عشر واذا غلب علمه ان تمام الشهر وعلم
هذا القياس كذا في علم المعاني والتفسير الحسيني ولم يذكر صاحب الكشاف والمدارك حديث السبب و
الفائدة بل اوجى الى ان السؤال الجواب عن الحكمة وفي البيضاوي في تخرجه بانهم ساءوا عن الحكمة فاجابوا
بالحكمة وفي الزاهد انهم ساءوا عن خلقته فاجابوا ببيان حكمه ولا ثم بين خلقه بقوله تعالى وجعلنا الليل و
النهار آيتين فحونا آية الليل الآية ففي الآية دليل على ان من سأل عالما سئله وسو الجواب اعز
والسائل اخرج اليه من الذي الشمس فللعالم ان يشتغل به لا يمانع به او انفع له ثم يسو له كما فعل بوب
عليه السلام حين سئل في السجن عن الروايات فقال لصاحبها اني ارا في اعصر عمر الآية فترك يوسف
عليه السلام جواب تعبيرة واشتغل اولابا لا ولي وهو الدعوة الى الاسلام فقال لا يا بنيك اطعمهم تركونه
الآية هذا حاصل كلامه بالجملة لم يتعلق بميان غرض وانما الغرض منها من قوله تعالى وليس البر لآية وقصة المشرقة ما في

ع
ولعل البيضاوي
قال بعض شافعي
الشافعيون ان
من سأل
ان ان ظالم
منه احد يعني
منه من يبين
القياس ان
نقصان البهائم
سبب نقص
الاعمال
منهم

وجوان في الجابية كانوا، واخرها بالجملة يا قاتلون من ابواب البيوت ويسمون قاطلة فاجر بل ما تون من ظهورها ان
 كانوا من اهل المدبر ومن خلف القادان كانوا من اهل الوبر وكان ذلك الحكم عام لكل من الابواب سوى المحسن الذي
 هو قبيلة بني قريش بنى خزاعة وبني عامر وبني ثقيف فاذا خرج رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من الباب بمحرم او رفاعه
 الاضاحي ايضا خرج من الباب محرم فاستأثره العرب جميعا باسم العاقبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاعه
 مالك خرجت من الباب ولست من المحسن فاخرجت منها لاني من المحسن فقال رفاعه اني ايضا منهم لان ديني هو دينك
 الحق فانزل الله تعالى قوله وسير الله الى اخره اسي ما لكم تفترون هذه القاعدة الشنيعة اني كيجوز الاتيان
 من الباب للمحسن بحرم للباقيين وتعلمون انه من البر وليس شيء منه فاقولوا من هذه الاعمال انوا البيوت
 جميعا من الابواب فسمي ما في الجابية وهو المقصود فان قيل ما وجه اتصال قوله تعالى وليس البرميان الالبته في آية
 واحدة من غير مناسبة ظاهرة قلت وجه اتصاله ما قالوا لا ذكر انهما موقيت للجم وبذا ايضا من افعالهم في الحج
 ذكره للاستطراد والنبوة او انهم سالوا عن الامر من جميعا فاجاب عنها او انهم سالوا عما يحضونه ولا يخلق
 بعلم النبوة وتركوا السؤال عما يحضونه ويختص بعلم النبوة فعقب بذكره جواب ما سالوا تنبيهها على ان الملائكة
 بهم ان يسألوا امثال ذلك ويستموا بالعلم بها او ان المراد التنبيه على فكيف يسأل السؤال وتمثيلهم بحال من ترك
 باب البيت ودخل من وراءه ذلك في ايضا ولم يذكر صاحب الكشف والمذكر ان في دأبل
 اثبات بقوله فكانه قيل لهم عند سوالهم عن الالبته معلوم ان كل ما يفعله الله لا يكون الا حكمة فعدوا
 عنه والفهم واني واحد فقلوه ما ليس من البر في شيء وانتم تحسبوننا برا وقيل تيان البيوت من
 ثمانية عن اتيان المرأة في دبرها واتيانها من الابواب كناية عن اتيانها في فرجها ولعل المراد
 من البيوت حينئذ اهل البيوت فيكون ردوا على الروافض فياذهبوا اليه في ما ديل قوله تعالى فانهم حرّم
 اني مشتم على ما سمي انشاء الله تعالى عليك لا عيب والتايل في وجه الاتصال بما قبله حينئذ
 ثم شرع بعده في مسائل افتتال وفيها آيات متصلة او اليها قوله تعالى وقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ
 اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَعَدِينَ
 وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى تَقْضِيَهُمْ وَلِخُرُوجِهِمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ
 وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوا فِيهِ فَإِنْ قَاتَلَكُمْ فَانْصَرُوا
 مِنْهُ فَإِنْ أَنْتُمْ أَهْلُ الْإِيمَانِ

مشون كل القرآن بما بعضها منسوخ وبعضها ناسخ ولم اور دكلا منها وانما اور ما يتعلق مسئلة على حدة ومطلوب
 آخر فبعض منها ما هو مذكور في هذه السورة وبعض منها ما هو مذكور في سورة الانفال والتوبة وقسرت بيان ما هو في
 هذه السورة فقول قد روي ان المشركين صدقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخول مكة او جاز من المدينة ليقصد
 العمرة في العام الحديبية وصالحوا على ان يرجع سنة اقيمة فيخلوا مكة ثلثة ايام فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة
 الاثنية لعمرة القضاء وخاف المسلمون ان لا يوافقوا لهم ويقاتلهم في الحرم في الشهر الحرام اعني في مكة في ذي القعدة
 ويتظكرون في انه ما حكم هذا القتال يجوز عند عدم حرمة ولعلمهم انما يتفكرون في ذلك لان القتال في الشهر الحرام في الحرم
 كان حراما في الجاهلية ويصح في ذلك ابد الاسلام فلم يدركه عليه السلام يكون حينئذ ما مور بالقتال القوة الاسلام ولا
 فانزل الله تعالى الايات المذكورة المتصلة في سورة البقرة فاولها قوله تعالى وقاتلوهم الاية فنهى قوله تعالى فاقتلوا في
 سبيل الله الذين يقاتلكم ولا تعتدوا وقاتلوا يا ايها الذين امنوا الكفار الذين يقاتلكم ولا تعتدوا اي لا
 تبدوا بالقتال قبل ان يقاتلكم وكان هذا الحكم في الاول الاسلام ثم نسخ فالاقتال على الكافرين سواء
 بدوا بالقتال ولا وابداه ما فعل عن الربيع بن انس اول آية تزلت في القتال بالمدينة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقاتل من قاتل ويكف عن كل ما في الكشاف او يقول الله تعالى الذين يقاتلكم الكفرة كلهم لانهم جميعا
 يضاؤون للمسلمين فاصدون للقتال فهم في حكم المقاتلة سواء قاتلوا او اؤامعاهم الذين يناصرونكم بالقتال
 ويتوعد ذلك منهم فيخرج منه الشيخ انفاي والعباي والجبائين والزمين والاعمي والمرعين والمرأة وغير ذلك
 فانهم يحرم قتلهم لانهم لا يقدر وون على المناصرة والمقاتلة فلا تعتدوا بقتل من ينتمى من المذكورين ولا تعتدوا
 بالمشاة فانها حرمت في آخر الاسلام ولا تعتدوا بقتال من عاهدكم عن القتال ولا تعتدوا بالقتال من غير دعوة
 فان الطريق ان يدعوهم اولاً الى الاسلام فان ابوا قاتلوا الجزية فان ابوا قاتلوا فقتل هذه المعاني حكم
 هذه الآية باقيا ولا يكون منسوخا بآية في البيضاء ومع زيادة قوله تعالى فاقتلوا في
 حيث تقتلونهم حيث وجدتموهم في الحل والحرم واخرجهم من ديارهم الان حيث اخرجوكم من دياركم في السنة الماضية
 وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يسلم يوم الفتح والقصة اشد من القتل اي المحنة التي يعقون بها
 الانسان كاخراجه من الديار اشد عذابا من قتلهم لان في الاخراج من الوطن دوام تعبها وتآلم النفس او القسوة
 هو الشك اي شغلهم في الحزم ومحنة اياكم عن اشد من قتلهم اياكم او عن قتلهم اياكم ان قتلهم فلا يبالوا بقتالهم او
 القسوة عذاب الاخرة وكل ذلك في الكشاف ومنه قوله تعالى فلا تقاتلوهم عند المسجد الحرام ولا تقاتلوهم بالقتال

عند المسجد الحرام حتى يقتلوه في اول الان فيه منك حرمة فان قاتلوك اى بدوكم بالقتل فيه فاقولوا لا نهم الذين
 بكمو حرمة اولاد حبيبتهم فلا تشرب عليكم ومثل ذلك جزاء الكافرين وانما هكذا قالوا وقال صاحب المذاهب فخذنا
 يقتلون في الاشهر الحرم لاقى الحرم الا ان يبدوا بالقتال معنا فحينئذ تقتلهم وان طاسروا لقتلهم
 حيث تقتلهم من غير القتال في الاكمنة كلها فبقوله تعالى ولا تقتلوه عند المسجد الحرام حتى يقتلوه فيه ضمن الحرم
 البداية معهم كذا في شرح التاويلات انتهى كلامه ولم يتعرض لصاحب البضاوى ولعل عنده كما جاز القتل في
 الشهر الحرام ايجاز في الحرم ايضا ولو كان ابتداء ومعنى قوله تعالى فان انتهوا فان عدوهم حريم فان انتهوا
 عن القتال والقتال فان عدوهم لم يفسد من فؤادهم قوله تعالى في سورة الانفال قل للذين كفروا ان
 يفسدوا ما قد سلف وسجي تحقير ثم انشاء الله تعالى قال الله تعالى ابعده متصلة وقايلون ثم حتى لا
 تكون في فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين
 الشهر الحرام بالشهر الحرام وانحسرت قصاص من عندى عليكم فاعذوا
 عليه مثل ما عندى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين وانفقوا
 في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا ان الله يحب المحسنين
 قوله تعالى وقاتلوهم حتى لا يكون فتنة آية محكمة ناسخة للآيات المثبذة بحرمة القتال في الشهر الحرام اى قاتلوه
 حتى لا يكون تركه ويكون الدين لله خالصا ليس للشيطان فيه نصيب اى لا يعبدونه بشئ فان انتهوا اى استنصروا
 عن الشرك فلا قاتلوهم لانه لا عدوان الا على الظالمين ولا يبقوا الظالمين حينئذ او فلا تظلموا الا الظالمين غير
 المنتهين سمي جزاء الظالمين ظلما للمشاكله كايان في قوله تعالى فمن بعدى عليكم فاعذوا وعليه كذا في المذاهب
 المضبوط ايضا ذكره تعالى في سورة الانفال مع تفاوت في النظم فان قيل يعجز من قتل الذي داهى في جميعا فان عدوكم
 جعل انتهوا القتل موافقا للفتنة اى الشرك وهو موجود في كل منها قيل اجاب عنه بطريق الفهم بيان المزايا وحقها
 انتفاء سلطانها بحيث لا يجري اهل الشرك احكام دينهم واهل الجزية سلب عنهم احكام دينهم وانقيادوا احكام الاسلام واما
 الظاهر ان حتى ههنا ليست للمخاية بجهة الى وانما هى بمعنى طام كى كما هو مختار في الاسلام او بان بدو الفتنة
 الحاربة والذى ليس من اهل الحاربة او بان الآية مشروطة او محصورة بآية البراءة اى بقوله تعالى حتى يسطروا
 وقوله تعالى الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص معناه ذو القعدة عاكمة بالمعنى عن ذى القعدة بالاضافة
 اى لانما قاتلوه في ذى القعدة الماضية فقاتلوه في ذى القعدة الحاضرة ولا تبالوا بحرمة الحرمات قصاص مساواة بغيره

الاضحية والحاخرة فالمسلمون لما كرموا شيعتين القتال في المسجد الحرام والشهر الحرام فاجلهم شأن المسجد الحرام
 بقوله تعالى ولا تقاومهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه وفي شأن الشهر الحرام بقوله تعالى الشهر الحرام بالشهر الحرام
 والحرمات قصاص هذا هو حاصل ما سبق له هذه الآيات في هذه المواضع وكفاك هذا وخصر ما وقعت عليه من
 الفقه والنفاذ في آيات القتال هو ان في بدء الاسلام اضعفه كان الرسول عليه السلام بامور بالتبليغ فخطب كما
 عليه قوله تعالى وما عليك الا البلاغ ولم يكن بامور بالمقاتلة والجهاد بل كان بالجمع بينهما فقط كما يدل عليه قوله تعالى
 فاصحوا واصغوا واتخوه ويسى هذه آيات العفو والصغف وكلها غير مقصودة وفي الزاوية منها قرية من سبعين
 وفي الانعام انها مائة واربع وخمسون آية نسخت بقوله تعالى فاذا انسلف الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث
 وجدتموهم وبالجملة فوجب القتال في غير الاشهر الحرم وبقي في الاشهر الحرم ممنوع كما يدل عليه قوله تعالى قل في
 كبر وقوله تعالى ولا الشهر الحرام وجب الصفا في الحل والحرم جميعا ثم نسخ عموم الشهر الحرام بقوله تعالى فاقبلوا
 كانه نسخ عموم الحل والحرم ايضا وخصر بقوله تعالى ولا تقاومهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه ثم آيات القتال
 فيها وجوب القتال مطلقا منسوخة في حق عموم المفعول او مخصوصة بآية البدء بجمعه بقوله تعالى حتى يعطوا الجزية
 وفي حق اطلاق الفاعل بقوله تعالى ليس على الاعمى حرج ولا على البصير ولا على المؤمنين حرج ولا على المؤمنين حرج وقوله تعالى
 ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما يفتنون حرج الا انصحوا الله ورسوله وقوله تعالى
 وما كان المؤمنون لينفروا كافة ولا باس ان يكون الآية ناسخة لآية في معنى ومنسوخة باخرى في معنى اخر
 فاحفظ فان العلماء عاقلون وقوله تعالى فاعندى عليكم فاعندوا عليه مثل ما عندى عليكم وان كان
 نصا في باب القتال خاصة حيث كان متممة ولكنه عام بعبارة لكل عدوان وظلم ولهذا المتكسر صاحب
 في اول باب الغضب في ان من غضب ذوات الامثال ثم يهلك عليه ردم مثله حيث قال ومن غضبنا
 مثل كالمكيل والموزون فهلك في يده فعليه مثله وفي بعض النسخ فعليه ضمان مثله ولا تفاوت بينهما وهذا لان التوا
 هو المثل بقوله تعالى فاعندى عليكم فاعندوا عليه مثل ما عندى عليكم ولان الشرع اعدل لافيه من مراكب الخبز والماء فيكون
 اوفى للظفر هذا كلامه وانما قال الله تعالى فاعندوا وان كان جزاء الظلم من العدل للمشاكله على ما تقر في علم البدعي
 فاعندوا من احسن من الله صيغة والمثاله في هذا المعنى قوله تعالى وجزاؤكم سيئة مما كنتم تعملون على ما سبق في تحقيقه
 في سورة شوري وسيجي بيان غضب شيئا ومنافعه زوايده في سورة قصص تقر بها انشاء الله تعالى وقوله تعالى
 وانفقوا في سبيل الله الاية خطاب للاغنياء وقوله بآيكم يعني انفسكم والبارزاة اي لا تقبلوا انفسكم والمفعول محذوف

ائى فتقوا ابايكم انفسكم واتهلكوا والهلكوا واحذروا ان تصالحوا ما قبله انما اعزكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لمره القضاء الى كنهه عرض جميع من الصلابة الضيق زادهم وقلة صبرهم لشكوة من لا غنيا لعدم اعطائهم المال فارتدوا
 قتالى خطا بالهم ائى فتقوا ابايها لا غنيا لغارمى الحج ولا تقوا ابايكم الى التهلكة بالنحل وعدم اعطائهم وحسوا
 اليهم ان المدح المحنين قال عليه السلام البني بعيد من الله تعالى وبعيد من الجنة وقريب الى النار اكل في
 الحسية وبذا المعنى يناسب عطف قوله تعالى ولا تلتقوا او قوله تعالى اسئلو على قوله تعالى افقوا بانظام الثلاثة تحت
 مخاطبة واحد وهو معنى قوله تعالى لا تلتقوا ائى عن الارشاد فى الفتوة وعن الاخطاء بالنقض او عن ترك الغزو
 الذى هو تقوية للعدو على ما هو المردى عن ابي ايوب الانصارى بكذا ذكره جماعة من المفسرين او هو عن
 فى الحرب بغير سلاح ونياب كما هو المذكور فى الزائد والشهور من العلماء ان قوله تعالى ولا تلتقوا ابايكم الى التهلكة
 نبى عام بظاهر العبارة من القاء المرء نفسه بالهلاك ائى تلك كان كما افرق فى الاية قصد الحرف فى ائى ائى
 واكثر ما وقع بالحد يد و امره بغيره وامثال ذلك بخلاف شرايم من قبلنا لان شريعة موسى عليه السلام لم
 تقبل توبة امته الا بقتلها نفسها بيد ما كما تشير اليه قوله تعالى فتوبوا الى ربكم فاقبلوا انفسكم فكم خير لكم
 عند ربكم ومن هذا منكم عبدة الاية ائى اذا دخل فى بلدة وبها وطاعون فنبه ان لا يدخل امره لان فيه
 نفسه يده الى الهلاك وان امتنع الفرار ايضا من بلد كان فيه ووقع فيه ذلك على ما تعلق به الآيات الكثيرة
 والاحاديث الصحاح كاسنين فى هذه السورة ان شاء الله تعالى وبه تمة مسائل القتال من سورة
 البقرة بتوفيق الله تعالى فى مسئلة بيان اتمام الحج والعمرة والاحصاء عن الحج والعمرة قولى تعالى
 وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِيَ تَرَفًا اسْتَيْسَسَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا
 خَلْفَوا رَأْسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ
 مِنْ يَصَاقِقِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ فَقَدْ نَبَذَهُ مِنْ صِيَامِهِ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ
 هذه الآية فى بيان اتمام الحج والعمرة والاحصاء عنها اما الاول فمضى قوله تعالى وتوا الحج والعمرة لله فانه
 تعالى امرنا باتمام الحج والعمرة ائى ادائها على وجه التمام والكمال والحج فريضة الاحرام والتوقف بعرفة وطواف
 الزيارة وواجبه وقوف المزدلفة والسعى من الصفا والمزدة ورمى الجمار بطواف الرفع والاقامى والمخلوق
 وغير ما سمن او اداب والعمرة ركنها الطواف والسعى وشهرتها الاحرام والمخلوق وهذا باب لم يول ذكره
 الفقه فان قيل الرب عندكم ان الحج فريضة والعمرة سنة فكيف يستقيم قوله تعالى واتوا الا ان كان للرجوع شيئا

ان يكون العمرة كالجمعة واجبة كما هو مذاهب الشافعي واذا كان للذب فيجب ان يكون الحج كالعمرة سنة وهو خلاف الراجح
قلت يمكن ان يجاب عنه انه للذب على ان الحج والعمرة كالما منديلين بدلا الاسام ثم ثبت فرضية الحج بقوله تعالى ولله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ولقيت العمرة على جالها كما هو المذكور في الزايدى او على ان الامر ينظر
الى معنى واذا الجمع ويكون الحرام في قوة اجماعهم من العزيم والذب فيكون للذب ولعل به الوجه الصواب
والانعام مفهومة بالا حرام من دونه ابلغ فيكون الآية في باب القرآن ابي تعالى بالحج والعمرة جميعا من دونه
الملك كما صرح به في باب القرآن في رومان ذهاب اليه نالك من انه لا ذكر للقرآن في القرآن ويستفاد منه ان عدم
الاحرام على المواقيت افضل صرح به ايضا في فصل المواقيت وعلى ان معنى قوله تعالى اتقوا الله واعلموا ان
الحج والعمرة سعادة وجل فاليه اعين الكسل وعاريا عن الخلل ربما من الفتور والنقصان جالس الشرايط والاركان
مخلص اليه وغلاص الطوبى وجود ان يكون مع قصد التجارة وطلب الزوجة وغير ذلك او بان يكون الزاد
الراجل من الوجه لعل ان يكون ان يجاب بانه للوجوب على ان يكون معنى قوله تعالى واتموا الحج والعمرة ان يكونا معا
مشترعين ببعض الافعال ولا شك ان العمرة بل جميع التوافل يصير بعد المشرك فرضا كما هو كونه الزايدى في ذلك
او على ان المراد الاحرام بالذات والحج والعمرة بمراماة الشرع والمفروضة والاحكام المكتوبة فيها لان نفس العمرة سنة
والاحكام فيها مفروضة كما ان القراءة مفروضة على كل طهر ويكون ان يجاب ان حقيقة الامر الطلب
يتناول الذب والوجوب وعلى تناول الجزئيات على سبيل الحقيقة وان كان الوجوب موقفا للذبح غير مجزئ
ولهذا يحتاج الاول الى القرينة دون الثاني فاذا تعلق بالحج يكون للوجوب واذا تعلق بالعمرة يكون للذب لا
يكون الامر بامتنار المتعلقين جميعا من الحقيقة والمجاز صرح بهذه التوجيهات في الغوري وهذا كله اذا قرئ
العمرة بالنصب كما هو المعروف وقد مر في الكشاف انه قرأ على وابن مسعود رضي الله عنهما والعمرة بالرفع كما
قصدوا بذلك اخر اجاب عن حكم الحج وهو الوجوب بهذا اللفظ فالأشافي ابي الاحصاء وهو المقصود في قوله تعالى
فان احصرتم فما تيسر من الهدى ومعناه ان بدأت بالحج والعمرة وخرجتم من البيت محرمين ثم احصرتم بسبب
مرض او خوف عدو او ردم ان خرجوا من الاحرام فوجب عليكم ما تيسر لكم من الهدى من ابل او بقرا او
شاة فلا حصار عندنا نعم من ان يكون بسبب مرض او خوف عدو او نحو ذلك وعند الشافعي وهو قول
مالك اختص بخوف العدو وتقول ابن عباس رضي الله عنهما لا حصار الا حصر العدو وقرينة قوله تعالى فاذا انتم بعد ذلك
ولنا قوله عليه السلام من كسر اخرج فقد حل عليه الحج من قابل واما مسك من قوله تعالى فاذا انتم ضعيف

وخطب عليك
ان يذري
الجنه
الجميع
في الوجوب
تخطو
والمستحب
واحد
لازم
يقدر

بالشاه فانه ذلك نزل قوله تعالى من صيام الآية فهذا من قبيل قوله تعالى من العز وقد مر فيه وجوب هذه
 الاشياء الثلاثة على التخيير بخلاف الخلق بغير عذر لانه يجب فيه الدم ان حلق راس والصدقة ان حلق بائر
 من ربه يعرف ذلك في الحق وما ذكر في المحمد شرح البزدوي انه يجب اولا الهدي ونحوه ثم الصلوة
 ثم الصوم على الترتيب في الخلق بغير عذر لا يعلم وجهه وما في احكام الهدي ونحوه سياتي مفصلا ان شاء الله تعالى
 ثم ذكر الله تعالى بعده بيان احكام التمتع فقال **فَاِذَا امْسَأْتُمْ فَمِنَ الْمُنَافِقِ قَدْ ذَلَّ عَلَى رُءُوسِهِمْ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**
مِنْ الْهُدَى فَمَنْ لَمْ يُحِجْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ اَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ اِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ
عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ لِّكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ اَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ عُلُوًّا
اِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ * اعلم ان الحج والعمرة اما ان يكون بطريق الافراد او بطريق القران
 او بطريق التمتع فطريق الافراد هو ان يحرم للحج ويؤدي العمارة وافعاله وهكذا اذا اراد العمرة يحرم لها ويؤدي
 اعمالها كذلك وطريق القران ان يحرم احراما للحج والعمرة بحيث يقول لبيك بحجة وعمرة ويقصر على اعمال
 الحج فقط ويكون العمرة مندرجة فيه كالوضوء في الغسل قبل بذاعن الشافعي وعندنا يحرم لهما معا ثم يبدأ
 بافعال العمرة فيطوف بالبيت سبعة اشواط ويسعى بعد بين الصفا والمروة ثم يبدأ بافعال الحج فيطوف
 طواف القدوم سبعة اشواط ويسعى بعدا الى آخر ما كان في الحج كما عرف في الحق وطريق التمتع ان يحرم
 اولا بالعمرة ويدخل في مكة ولا يخرج عن اعمالها ثم يخرج من الاحرام ويتمتع بالمحظورات ثم يحرم في عرفة
 مكة للحج يوم التروية وقبله افضل ويؤدي افعاله هذا في متمتع لم يسبق الهدي فان كان ساقى الهدي لم
 يخرج عن الاحرام ثم يحرم بالحج يوم التروية كما يحرم اهل مكة فالافراد افضل عند الشافعي مطلقا والتمتع
 من القران والقران من الافراد ذلك القران افضل من التمتع والتمتع من الافراد عندنا في الهدي وما ذكر في
 المحسن من ان العمرة يندرج الحج في القران مطلقا وان الافراد افضل عند الشافعي وما لك التمتع افضل عندنا من
 عن الاحرام البقرة فكلما نجا الله والحمد لله في هذه الآية احكام التمتع فقوله تعالى فاذا امسأتم فمن تمتع بعبادته
 امسأتم من الاحصار الذي كنتم عليه من قبل فمن تمتع او ليس التمتع موقفا به بل المراد انه اذا لم تحضر او كنتم في حال امن
 وسعة فمتمتع في هذه الحالة بالعمرة الحج اي تمتع بالتقرب بها الله تعالى قبل ان ينتقم بالتقرب الى الحج او تمتع بسبب الفراغ من
 العمرة باستباحة المحظورات الى ان يحرم الحج لاني تمتع لا يسوق اليه وعلى كلا التقديرين فلما حصل من او لم يحصل العمرة بالتمتع حال كونها
 بعبادة ما يستمر الهدي من اهل البيت او شاة او غيرها شكر التمتع التوفيق ما جاء به في هذه العمرة وهذا الدم من كل منزله ولا يصح ان يذبح

وعند الشافعي لم يוכל من يومه يوم جبره ويزجره إذا حرم بالجملة كذا يعلم من البيضاوي دلالاته وذا كذا إذا وجد
 البدي فمن لم يجد البدي فوجب عليه صوم عشرة أيام ثلثة أيام في الحج وبقي خمسة ما بين الأحرار وسبعة أيام إذا جمع
 أي إذا فرغ من أعمال الحج وفرغ من غيره بعد أخذنا وعند الشافعي معناه ثلثة أيام في الحج أي في أيام الاشتغال
 بعد الأحرار وقبل التحلل وسبعة إذا جمع أي جمع إلى ثلثة مضمومة الثلثة عنده يصوم قبل شهر الحج إذا حرم
 قبلها ولا يصوم عنده إلا في شهر الحج والأصح أن يصوم سابع ذي الحجة وثامن ذو القعدة وان فاتت هذه الثلثة
 تعين الدم عندنا وعند الشافعي يفيضي كصوم رمضان وعند مالك يصح في يوم النحر وأيام التشريق للإطلاق قوله
 تعالى في يومه وإنه منى فليأتى به الكامل ولا يؤد لأن الأبدال لا تنصب إلا في عاد لا في غيره
 وصوم سبعة يجوز عندنا في مكة أيضا بعد فراغ من الحج لأن معنى قوله إذا جمع إذا فرغ من عندنا الشافعي لا يجوز
 إلا في وطنه ظاهر قوله تعالى إذا جمع فالحلاف مينا وبينه في شتيبت في معنى قوله في الحج وفي قوله إذا جمع هكذا
 في الواقعة وإنما قال تلك عشرة كاملة للتأويل أن الواو في وسبعة بمعنى أو وليعلم العدد وحده كما علم من
 فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وإن المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فإنه يطلق عليها أيضا ولو
 العشرة بالكمال لزيادة تأكيد ومبالغة في محافظته العدد وقبل المعنى كلمة في وتوحيها بدلالة المعنى البدي
 ما في الكشاف فإن قلت فظهر عا ذكرت أن يكون صوم ثلثة أيام في الحج قبل يوم النحر فكيف يصح ترتيب الشهر
 والجزاء لأن المفروض أن نية البدي يوم النحر فما معنى من لم يجد البدي فكيف يصح ترتيب الشهر
 قلت الذي نسجه تنكبوت خاطئ أن معنى من لم يجد من يعلم من سابق أنه لم يجد البدي يوم النحر للذين غفلوا
 صوم ثلثة أيام قبل يوم النحر لهذا أن فاتت الأيام الثلثة المذكورة تعين عليه البدي جبراً ولو كان من الشهر
 ثم أبو صيفة أجرى أحكام التمتع في القرآن أيضاً حيث ذكره في وقاية فذكر للقرآن في يوم النحر فإن عجز
 صام ثلثة آخرها عوفه وسبعة بعد حجة ابن شاذان فاتت الثلثة تعين الدم أي بالكلية وإليه شيء كلام
 صاحب البدي حيث قال منين والقرآن في معنى التمتع وإن ورد النص في التمتع والوجه عندي أن نقول
 أن القرآن لما كان أفضل عنده فادعى أن لا يجزى فيه أحكام ما هو دونة وقوله تعالى ذلك لمن لم يكن
 إلى التمتع أي التمتع لمن يكن إليه حاضري المسجد الحرام ومعناه لم يكن مكياً فافقوه إلى الميقات بل كان
 مسكنه وزاد الميقات فلا يتم لمن له مسكنه دونة لأنه يتصور العزلة في غير شهر الحج يجوز له الأفراد
 بخلاف الأنا في فإنه لا يتصور الإقامة مدة طويلة فالأفضل له القرآن والتمتع ليكون مشافهة

ففة من عرفات أي بعد الدفع منها وسوقه يدل على فرضية الوقوف بعرفة لأن
 ذكره عند المشعر الحرام التذكير والتلبيه والتسبيح والدعوات أو صلوة المغرب
 والمغرب والركن الثاني من عرفات إذا ذكر باللسان المذكور فما بعد معنى قوله تعالى وإذا ذكره كما حكم ثم على
 الأول هو كناية عن الوقوف بالمزدلفة وهو واجب عندنا وليس بمن حتى لو تركه بغير عذر لزمه الدم وقال الشافعي
 أنه ركن عملا بقوله تعالى فاذا ذكرتم الصلاة فثبت الركبة ولنا أن الذكر في الآية الذكر وهو ليس بركن بالبناء
 بل الركن لو كان لكان هو الوقوف وإنما عرفنا وجوب الوقوف لقوله عليه السلام من وقف معنا هذا الموقف
 وقد كان إفاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجة على به تمام الحج وهذا يصلح للوجوب هكذا في الهداية وطريق ذلك
 كله أن يخرج ثمانية من ذي الحجة من مكة وقت الصلاة إلى منا وكنت يما إلى فجر عرفة أي التاسع من ذي الحجة ويحج
 منها في ذلك اليوم إلى عرفات وإذا زالت الشمس خطب الإمام خطبتين ويصلون فيها الظهر والعصر وقت
 الظهر ثم يقف عليها إلى الغروب وكلها موقف الأبطح عرفة ثم يعود منها إلى مزدلفة فينزل عند جبل فحر
 ويصل فيها المغرب والعشاء في وقت العشاء ويصل في فجر فحل ثم يقف عليها وكلها موقف الاواوي محسر
 فاذا سافر إلى منى يوم التحرور صحبة العقبة من بطن الوادي سبعا وكبر بكل منها ثم ذبحان شاء ثم صلى أو
 قصر ثم طاف للزيارة يوم الأيام التحريم التي سنا وقيم فيها ثلث أيام وبعد زوال ثاني النحر رمى الجمرات الثلاث
 ما إلى المنية ثم بالية ثم بالعقبة سبعا ثم عند ذلك ثم عاد إلى مكة والتفصيل مذكور في علم الفتحة
 ومنها يعني هذا القدر وقوله تعالى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس خطاب لقريش أي أفيضوا من العرفة لأن
 المزدلفة وإنما قال ذلك لأن قريشا كانوا يفيضون بالمزدلفة وسائر الناس بعرفات وبهذا السبب يفيضون
 أنفسهم على سائر الناس ثم يعودون من المزدلفة وكلهم ثم يستند لتفاوت ما بين الأفاضتين وقيل أنه في العود
 من المزدلفة إلى منى لأن الأفاضتين من عرفات كانت مذكورة من قبل يعني وأفيضوا من حيث أفاض منى
 الحشر وهو المزدلفة وإنما منى ليكون خطا بالمؤمنين باجمعهم وقريش خاصة وكلهم ثم حينئذ ظاهرا
 وقرء الناس بالكسرى الناس وهو آدم لقوله تعالى فسخي ولم يجد له عذرا يعني أن الأفاضتين من عرفات
 شه ع قديم فلا تخالفوا عنه كذا ذكره الفسوف ثم قال الله تعالى بعد آية فاصلة وأذكر والله في
 آيات معدودة أن من يعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه
 لمن اتقى وأتقوا الله وأعلموا أنكم إليه تحشرون * ذكر صاحب الدار وغيره الأيام

المعدودات هي ايام التشريق وفي الزايد هي ايام النحر واما ايام التشريق والايام المعلومه بمحشره فمى
الحجه فافترنا اول ايام المعدودات وبالجملة ذكر المديها هو التكبير في اداء الصلوة وعند الجار على ما قالوا
ونحن نقول ان كان ذكر المديها هو التكبير في اداء الصلوة وذلك واجب على من صلى الجماعة من غير وقت
الى عصر العيد عند هو الى عصر آخر ايام التشريق عند بناوبه يعمل فيكون الامر لوجوب وان كان في وقت
رمى جرة العقبة من بطن الوادي يوم النحر صلى الجار الثالث ابعده ثلثة ايام في وان كانت واجبة ولكن
التكبير عند كل رمى سنة فيكون الامر للاستحباب كان في الجارية لا تعجل احد الى رمية فلم يكت الى اليوم الثالث
بعد النحر استأخره العرب بالاثم ومنهم من جعل المتأخر من يومين اثنا فقال الله تعالى حمم من تعجل الالية اى
فمن تعجل في يومين من هذه الايام فلم يكت الى رمى اليوم الثالث والكنى بوجه الجار في اليومين بعد النحر ظلم
عليه من تأخر من يومين حتى يحاق في يوم الثالث بعد النحر ايضا فلا اثم عليه من اتقى من الرث والفسوق و
المجدال فانما اجرى هذا الكلام على حسب علم الحنطيين الا قالوا لاخير مستحب الا لتأني واصحاب الجور ان يعجل
بين الفاضل والافضل كما خيره المسافر بين الصوم والافطار وان كان الصوم افضل وبعده والالية تمسك
صاحب البداية حيث قال وان اراد ان يعجل السفر فليتركه وان اراد ان يعمر رمى الجمار الثالث في اليوم
الرابع بقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى والافضل ان يعتمر لان النبي
عليه السلام خير حتى رمى الجمار في اليوم الرابع هذا الغلط وذكر ان عند جعيفه حايه ان يعمر في اليوم
في اليوم الرابع بدون الرمي قبل طلوع الفجر واذ اطلع الفجر لم يعمر ما يرم وعند الشافعي يجوز ذلك وان
الرمي في اليوم الرابع على الزوال جاز عند ابى حنيفة لانه لا جاز تركه فجاز تقديمه وعند ما لا يجوز الا بعد
الزوال وبه تكثر مسائل الجور في مسئلة حرمة الحرم والمبشر غير ما قوله تعالى وَلَيْسَ لَكَ عَنْ الْحَجِّ
وَالْمَشْرِقِ قُلْ فِيهِمَا الْكَثِيرُ وَمَصَافِعُ لِلنَّاسِ وَاشْهَدُوا أَنَّكُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ لَكَ
مَاذَا يَتَفَقَّهُونَ قُلْ الْمُعْذِرُونَ بَيْنَ يَدَيْكَ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتُ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ وفي الترتيب
والاخره ويسئل عن التام في كل اصداع ثم خير وان تخالطوه فاحل لكم
والله يعلم المفسد من المصلح ولو شأه الله لذهب عنكم ان الله عز وجل حكيم
في هذه الآية عدة مسائل اولها بيان الحرم المبشر هو قوله تعالى يسألونك عن الحرم والمبشر يسألونك عما
في تعليمها اما الحرم ففصلها لانه لازل قوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا

في غير ان
ان صاحب الكتاب
والخاص بالجماعة
قال لا خلاف
الاول بوجه
اخبرني
في تفصيله
في غير
بأنه في
اليعمر ان
او اذ من
عند الشافعي
وقيل
الغير عند
خفيفه
الاخذ
انما ايضا
بني حنيفة
ان من
في

كان التمسك بغيره من الخرجي لهم حلال ثم بعد مضي الزمان قال عمر جماعة من الصحابة يا رسول الله افتنا
 في الخمر فانما مسلبة العقل ومنقصة المال فزلت هذه الآية يعني قوله تعالى قل فيها انتم تكبر ومنافعة للناس
 فشرها قوم وتركها اخرون ومضى عليه ما ثم شرب عبد الرحمن بن عوف وجماعة من الصحابة الخمر
 في الصلوة فقرر قل يا ايها الكافرون اعبدوا تعبدون يعني يحذف لافضل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة
 وانتم سكارى ثم دعا عتيان بن مالك جماعة وقوا فشربو الخمر فلما سكر واتحوا صموا ونصاروا بواحقال عمر اللهم من
 لنا في الخمر يا ناسا فخرزل قوله تعالى انما الخمر والميسر اكل نفس متنبهون فاطعوا لمرتبها في سورة المائدة
 بكذا قالو سبحان الله ما اطف لعباده حيث لم يحرم الخمر مرة ولكن حرم درجة ودرجة حتى لا يشق عليهم الاطلاق
 بواحد فانهم اعتادوا شرها واعتقدوا منافعها فحرم عليهم حالا بعد حال حتى تيسر عليهم الاتيان فلا يكون حاصلا
 ان الخمر كانت حلالا ولا ثم جعلها الله اثما ثم جعلها حراما وقت الصلوة ثم جعلها حراما مطلقا فلا غيب من
 الآية الا كونها اثما والمحرمة ثابتة بالادلة ولكن يقال ان يقول انها اذا كانت ثامنا فحرام فلا احتياج الى
 آية المائدة ويمكن ان يقال انها كانت حينئذ حلالا بنفسها فلا بأس ان يكون اثميتها عارضية لاجل منفعة وهو
 اصناعه الوقت والمال وتقويت الصلوة وكون شرها سببا لزال العقل وبهذا يندفع ما قيل ان الله تعالى قال
 ومنافع للناس ومن منافع الخمر شفاء المرضى والحال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
 فكيف التوفيق بينها لانه انما قال ذلك حين كانت اثما بعارض فلم يكن حراما محضاً ولما نزلت آية المائدة حرمها
 كونها نفعاً للناس والحديث المروي انما وقع فيما يكون حراما فلم يخالف القرآن ثم الخمر هو التي من العنب
 غلا واشتد وقدف بالزبد وعند الشافعي كل ما اسكر من عصير العنب والتمر فهو حرام لانه يخرج العقل وهذا باب
 طويل سيأتي في الاية بل سيجي الآيات الثلاثة كلها في مواضعها ان شاء الله تعالى واما الميسرة فمقصدة الله كانت لهم شرب
 سببها عليها خلط وهو الغد وله سبب والتوام وله سببان والرقب وله ثلثة اسهم والحليس وله اربعة والثانف
 والمسيل وله ستة والعسل وله سبعة وثلثة منها اغفال لانصيبها وهي فيه والسيفيم والوعد فيجعلون الاقدام في غمره
 على بدران ثم يلججها ويدخل به فيخرج باسم جل بعل قدح منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصبا
 ذلك الاقدم ومن خرج له قدح مما لانصيبها لم ياخذ شيئا وعزم من الخمر ولا كان يذيقون تلك الانصبا
 ولا ياكلون منها ولا يخرجون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه معبارة الدراك بعينها ان ذلك من الكشاف
 طريقة العرب وفي حكمه الزود والشرط وبما حاشا من قارقه انما رخص اذا كان به ما واحد

بمثل ما سبقت وقوله تعالى كذلك بين العداوى مثل ما بين ان العفو اصلهم من الجهد او ما ذكره من الاحكام بين
العدكم الاحكام لعلمكم تفكرون الدنيا والآخرة اى تفكرون في امور الدارين فتتخذون بالاصلح ولا تنفع فيها
وتتبعون عما يضركم منها حين لكم الايات في الدنيا والآخرة لعلمكم تفكرون تفكروا وتعلمون تفكروا في الدنيا
لعلمكم تفكرون في الآخرة والثالثة بيان حفظ اموال اليتامى وهو فيما قال بعد ما ذكرنا عن اليتامى بيان
انه لا نزل قوله تعالى ولا تقر بواكال التيمم وقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انزل اولها
الذين قيموا اموالهم وتركوا افعالهم والقيام باموالهم وسالوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما فعلوا بهم
واحرزوا عن اكل طعامهم وجلسوا فراشهم وتصبوا في ذلك كل التعصب فزل في حقهم قل اصلح ايام خسر
يخسر اصلاح اموالهم ومحافظة اموالهم خسر من ترك الاحتياط بهم ومن عدم محافظتها وان يحاط بهم ونحو ذلك
ولم تجانبهم فهم اخوانكم في الدين ومن حق الاخ ان يحاط اخاه ويقيم مصالحه ويحفظ امواله واماله والمراد
بالحاطة المصاهرة اى ان تصاهرهم وتزوجه بانكحهم فهم اخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح اى يعلم الفرق
بين من يحاط به بخلافه من اموالهم وبين من يحاط بهم صلاحا لهم ومحافظة لاموالهم فاحتطوا بهم للصلاح
والحفظ ولا تحتطوا للفساد وكوشا، الله اعلمكم اى علمكم وايتلاكم بالهدايا والافات على حسب حكمكم فسأله
كذا ذكر وانما حاصل ان اليتامى اذا كان لهم اموال لم يقتصر على اولياهم محافظتها وان تركوا المحافظة
اشموا وكذا ان تحتطوا بها كمال الاحتياط بحيث ياكلون منها ولا يميزون طعامهم ولا يجزئون عن
فراشهم ثموا ايضا وان احتطوا على وجه الصلاح والنفع بدون خيانة وعن سيرة فراط وقدر الاجازة في
للازدي قال ابن عباس رضي الله عنه الحاطة ان تاكل من ثمره ولبنه وقصعة وهو ياكل من ثمر
ولبنه وقصعته الآية تدل على جواز الحاطة في السفر والحضر يجعلون النفقة على السوء ثم لا يكره
ان ياكل احدها اكثر لانه لا يجاز في اموال الصغار فجواز في اموال الكبار اولى بذلك فاحتط فانه نافع
جدا وجهه على كثير من المشايخين المتعصبين في زما تايرون القسمة بالعدل واجبة في كل شئ ثم اليتيم من
مات ابوه وهو غيب لم ينفذ الله تعالى الوعد على من اكل من اموالهم حتى بلغوا في مواضع لا تحصى و
محافظه اموالهم على الاوصياء ان كان ابوهم او جد لهم اوصى الى احد والا فليعاضى ان نصيب صلبا ولا صلبا
الاوليا حفظه واحكامه المذكورة في كتب الفقه في مواضع شتى فان وهب له احد يقبضه وصى له بالاولم
هو معها او اجنبى يربيه ويجوز ايجارته لانه حفظ ونفقة في ماله ويجوز بيع الوصى وشراءه في الدنيا لا في الآخرة

ويدرم بالامضارية ومثرك وبضاعة ولا الصلح عن دم محمد فقط وليس له ولاية العفو والعود وهذا مما يطول فعدوه
 ونحن نقصر هذا القول فقط وسنذكر مسئلة التيمم اسفية في اول سورة النساء ان شاء الله تعالى في مسئلة
 عدم جواز تكلم المشركين والمشركت مع المؤمنين والمؤمنات قوله تعالى ولا تتكلموا بالمشركات
 حتى يؤمنوا ولا مة مؤمنة خير من مشرك ولو اعجبكم اولئك يدعون الى النار
 والله يدعوا الى الجنة والمغفرة باذنه ويبين اياته للناس لعلهم يدركون
 هذه الآية تشمل على عدم جواز تكلم المؤمنين مع المشركات والمؤمنات مع المشركين المعدم جواز تكلم
 المؤمنين مع المشركات ففي قوله تعالى ولا تتكلموا بالمشركات وقيل في نزول ان مرثدا الغنوي الذي
 كان رجلا شجاعا ارسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة ليخرج رجلا من المسلمين الذين كانوا فيها غنية
 من الكفار فلما وصل اليها عرضت المشركه التي اسمها عاتكة نفسها عليه وكانت صاحبة الجمال والمال
 وموسسة له في الجاهلية فاعرض عنها خوفا من الله ثم اقبلت عاينه بالسباح فوقعه على اجازة النبي عليه
 السلام فلما عاد المرثدا الغنوي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض حاله بقصة ما مضى عليه استجاب له
 في حقه فترك ولا تتكلموا بالمشركات الآية وقفة واحدة وقرا بالفتح والضم اي لا تتزوجوا يا ايها المؤمنون
 بالمشركات حتى يؤمنوا اذ كان بالفتح ولا تتزوجوا بالمؤمنين بالمشركات حتى يؤمنوا اذ كان بالضم كذا
 ذكر اكثر المفسرين وقال في المحيية في نزول قوله تعالى ولا مة مؤمنة ان عبيد بن رواحة
 ضرب يومها جارية للشوز فاشكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفسر منه حالها وقال انها تعلق
 وتصوم وتؤمن بالله ورسوله ولكن لا تطيعني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها مؤمنة فاهن
 منها فافهمها ثم تكلمها فبدا الكفار يطعنون ويقولون ان ابن رواحة قد تكلم جارية السوء واهن ان
 المرأة المشركه الجميلة الغلانية تستدعيه بهذا الشأن نزل قوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشركه
 على حدة عما قبله بالانفراد اي الامراة المؤمنة صرة كانت او امه خير من الامراة المشركه ولو عجب
 ملك المشركه لكم بصورتها وجالها فاحاصل ان تكلم المؤمنين بالمشركات ثبت حرمة بالنص هو قفا
 الى وقت ايمانهم ولكن يشكل بان الفقهاء قد جوزوا التكلم الكتابية امه كانت او حرة فاعلم من يعطى
 بان هذه الحرمة وان كانت متناول الكتابية المشركه كالعائلة بان غير ابن عبد ولكنها اخصت

بطلانها

له تعالى بالتشديد وادور هذه الآية في باب الحيض و

على حرمة الوطى في الحيض

في التشديد ولا يرد على التقرير المذكورة الكتابية فانها محل طهيتها

بلا غسل وان انقطعت لقل من عشرة لان الطهارة الكاملة ليست مطلوبة فيها فيكفي مجرد انقطاع الدم
ولا يرد ايضا ان ثبوت حل الوطى في عشرة لا كان يحصل بانقطاع الدم ينبغي ان لا يجوز فيها في عشرة
الا بانقطاع الدم والحال انه خلافه لان كلامنا فيها هو دم الحيض والزائد على عشرة يستباحه عرف ذلك
بالخبر فلا يشترط انقطاع الدم لكن يرد عليه ان قوله تعالى فاذا طهرن فالتون يدل على عدم جواز اقتراف
التحقيق لان هذا القول بالتشديد بالاتفاق فدل على ان الاول ايضا بالتشديد والتشفي عنه يصعب
وما اجابه بعض المغضين من ان الامر بالانتيان في هذه الحالة للاستحباب فيكون استحباب الوطى حلالا
بالاغتيال ويكون الوطى غير مستحب قبل الاغتسال وان انقطعت عشرة ضعيف وظاهر ان الامر
بعد الخطر للاباحة والجهور على ان كل امر للوجوب فيمكن ان يكون للاباحة ويقال بان التعليق على
الشرط لا يوجب نفيه عند عدمه ويمكن ان يكون للوجوب ويصرف ذلك الوجوب الى قيد بعده و
تعالى من حيث امركم الله يعني اتيانكم النساء واجب من مكان امركم الله وهو القبل الذي هو هو
الحرم فحرم ضده ولكن قد علق ذلك بالشرط وهو الغسل والتعليق بالشرط لا يوجب الحدم عند عدمه
وكل ذلك لا يخلو عن تكلف وتقسف والظاهر ما ذكره البيضاوي من ان قوله تعالى فاذا طهرن
الشرط اما على جواز اخر الانتيان عن الغسل واليه مال صاحب الكشاف والمدارك وهو مذنب الشافعي
وقوله تعالى ان العجيب التوابين عن اتيانهم في حالة الحيض في اوبارهم ويجب المنتظرين الذي
لم ياتوا في حالة الحيض والذين التوابين من الذنوب كلها والمنتظرين من العيوب او الملاء
للصلوة ثم انه لما قالت اليهود اذا اتى الرجل امره بركة اى قبلها من جانب برنا ما الى الولد اقول
فتزل في جوابهم نساءكم حرث لكم فانوا حرثكم اى شئتم وهو بيان وتوضيح لقوله تعالى حيث
اى نساءكم موضع الحرث لكم فجاوون في موضع الحرث كيف شئتم وعلى اى حال شئتم بركة او
او مضطجعة او قائمة او قاعده وقد موالاتكم اى قد موالاتكم بغير تقدير من الاعمال الصالحة لاجل
انفسكم وبطلب الولد الصالح او التسمية على الوطى او غير ذلك والقوا الله في جميع ما نهلكم و
انكم ملأوا الله تعالى بعلم سرهم واعلانكم وفي الزائد اى انهم يقولون نى

على حرمتها بل حاش الله انهم يراء من هذا المقصود اذ لا احتياج في اثباتها سيما اذا كانت ثابتة بالكتاب
انصرف في غير ملكه كالزنا فيجزم بلا شبهة وبجيب التعزير عليه عندا يجنبه مع وحد الزنا عند ما وعند الشافعي هو
مستحبها وفي حكمها اللواط من الاجنبية بخلاف الاولى فانها كالوطي في حاله الحيف لا يجب التعزير عليه لكن
مستحل الوطي في حاله الحيف لانه قطعية ولا يكفر مستحل هذه اللواط في رواية لانه طائفة وفي غيرها اللواط
امته الملوكة وهذا ما نسجه عنك في خاطري ولقد كنت اظن اني متفرد به فاذا اني اطلعت على حواشي الاعظم
الثاني للسامي ذكر فيها هذا الجواب بعينه ثم اعترض عليه بان حرمة هذه اللواط ايضا ثابتة بالكتاب لقوله
لغالي وسيد البر ان تاتوا العيوت من ظهورنا بان اتيان العيوت من ظهورنا كناية عن اتيان المرأة في دبرها
في تأويل على ما مر واجاب عنه بانه محمول على ظاهره في الاصح كما ذكرنا بهذا حاصل كلامه لكن لئلا الاشكال في
هذا المقام بوجهين وهوان الاذى لما كان على الحرمة ينبغي ان يحرم الوطي في حاله الاستحاضة وان شرط
القياس ان يتعدى حكم الاصل الى الفرع بعينه وبهذا قد تغيّر لان حكم الاصل الحرمة الموقفة بالفصل
القطاع الدم وحكم الفرع الحرمة الموقدة ويمكن ان يجاب عن الاول بان الاستحاضة قد يكون ولها
فلو اعتبر حرمتها لزم الحرج وانه منزوك بالنفرد عن الثاني بان حكم الاصل قد بقي بعينه الفرع مع
زائد عليه ثبت الحرمة بالطريق الاولى والاولى ان يسيى مثل هذا دلالة النفر في مسئلة عدم الحلف على
المعصية وعدم تكثير الحلف وبيان تقسيم الايمان وجوب الكفارة فيها اولى قوله تعالى
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ اذْ يَمُنُّكُمْ اَنْ يَبْرُوا وَتَقْوُوا وَتُصَلُّوا مِنْ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ لَا يَدْرِي
اللَّهُ بِالتَّعْوِي اِيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُوْا اخَذَكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُوٌّ حَلِيمٌ
بآيات آيات اما الآية الاولى فهي عدم الحلف على المعصية على وجه وعدم تكثير الحلف على وجه اخر
ويناسب الاول ما نقل في نزولها ان عبد الله بن رواحة قد حدثت العداوة بين اخيه وبنده
اخيه بشر بن نعمان فقسم بالله الا اعظم ان لا يتكلم معه ولا يحسن نحوه ولا يصحب بينه وبين خصمه فقتل
ولا تجعلوا الله عسرته لا ياتكم كذا في اكثر التفسير وزاد القاضي انها قيل نزلت الصديق الاكبر لالحلف ان
لا يفتن على مسطح لافترائه علواً مشتهراً وتحرير الآية ان لفظ الله محذوف المضاف اسمي لا تجعلوا
اسم الله وحديثه يمكن ان يثبت منه عدم تعابر الاسم مع المسمى كما هو من هذا الالسنة وفروع في موضع
والعرضة بالانفرد بمعنى لاسه لا يعرض دون الشيء وان تبرأ وتة او اعطى

بما لا يانكم والايان حينئذ يحلف عليها وكلمة لا حينئذ مقدرة اي لا تبروا الآية علم ما نفي في الزمان
فمضى الآية لا تجعلوا اسم المدعى لا يانكم التي هي البر والنقوى والاصلاح من الناس اي لا تجعلوا ما جاز
لما حلف عليه من عدم البر وعدم الاحسان وحاصل المعنى حينئذ انه اذا حلف على يمين فزاعها فبما فيها
فعليه ان يثبت ولما ثبت بالذي هو خير ولذلك قال رسول صلعم بعد نزول الآية اردوا خنك على خنك
ثمتا وقال في الثالثة ان كنت تؤمن بالله واليوم الاخر على ما هو ايضا في الزمان ويجوز ان يكون العرضة
اسما للمعرض والايان حينئذ على ما منعناه ولا تقدر في الآية وان تبروا علة للنهي اي لا تجعلوا اسم
معرضا لا يانكم بكثرة القسم ارادة ان تبروا وتمنوا وتصلوا ببرك الحلف والجرأة على الله في الكتمان
والبيضاوي وحاصل المعنى حينئذ ان لا تكثر القسم باسم الله على كل شيء في كل حين كما يكثر القضاة
استعمال العرضة على كل شيء في كل لمحة واحدة قالوا لا يانكم ان قسمتم كاذبا عوف قسم في الآخرة وان قسمتم حقا
يغلب عليكم الغفر كذا اجاب في الاثر الصحيح بدخول الآية على ما فهمته من كلام المفسرين وان لم ينصوا بهذا
النمط واما الآية الثانية فمضى تقاسيم الايمان وجوب الكفارة فيها اولاً وتحريرها ان اليمين على ثلاث انواع
لغو وعموس ومنعقدة فاللغو هو ان يحلف على فعل ماضٍ فانه حتى وهو في الواقع خلافه بذاعده او اماخذ القضاة
هو الاخذ معه بان سبى من اللسان او يتكلم به جاهلاً بمعناه كقول العرب لا والله وبلى والله لمجد والتاكيد
لغوه والعموس ان يحلف على فعل ماضٍ كاذباً اي حال كونه عالماً انه خلافه والمنعقدة ان يحلف على فعل ان قامد
الذلك القول فعند ان حنث في المنعقدة يجب عليه الكفارة وبما لم والا فلا ليس في اللغو والعموس شيء يجب عليه ولكن
ياثم في العموس ويرجى العفو عند الشافعي كما يجب الكفارة في المنعقدة يجب في العموس
وبما ان الله تعالى ذكر بيان اليمين في القرآن في آيتين هذه التي في البقرة والهي في المائدة وقال
في كلا الموضعين لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن قال مبنياً في مقابلة اللغو ولكن يؤخذكم بما كسبت
قلوبكم ولم يبين بعده شيئاً سوى المغفرة وقال في سورة المائدة عوفه ولكن يؤخذكم بما عاهدتم الايمان ثم
بين بعده الكفارة في قوله فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية فاشافعي يقول ان قوله تعالى بما عاهدتم الايمان
في المائدة منعناه بما قصدت به قلوبكم وكسبه وهو عام للعموس والمنعقدة اذ كل منهما يكون عن عمد وقصد
فكان معناه ومعنى قوله تعالى بما كسبت قلوبكم في هذه الآية واحد فيكون فيها مواخذة والمواخذة
المذكورة في آية المائدة مقيدة بالكفارة وليس البقرة وان كانت مطلقة الآية لا يحمل المطلق على المقيد فاجوب الكفارة

ولم يذكر
افق في المذكر
حيث قال كان الرجل
يحلف على صفة
من صفة الرحم
وان بين اوصاف
الى احد اعمدة
افق على من المفسر
اس على من المفسر
وهو الحق
وان كان
في المفسر
الذي
في المفسر
لا ينظر الى كونه
مغواً

في كل واحد منها تطبيقا للآيتين بهذا المضمون ونحن نقول ان المراد من قوله تعالى
 البين التي تقع عليها كسب القلوب وهي المنعقدة والعموس جميعا فيكون في كل منها مواخذة او كلاً هـ
 مقابل للنمو والمواخذة ههنا مطلق فيصرف الى الفرد الكامل هو المواخذة الاخرية وبدل عليه قوله تعالى
 والعموس سيم او المغفرة كما تكون في الآخرة فالعموس ههنا مندرج تحت كسب القلوب بخلاف آية الاخرة
 فان المذكور منه باعتبار الايمان وهو الذي قصد به الحالف البر وذا لا يتصور الا في المنعقدة ولهذا
 سمي بها ومعنى القصد والعزم مجاز في لفظ المنعقدة ومتى امكن العمل بالتحقيق سقط المجاز فيكون العموس
 ثم داخل في اللغو والمواخذة فيه مقيدة بالكثرة فيكون المعنى ان المنعقدة كغارة لا في اللغو والعموس
 وان في غير اللغو انما في الآخرة عملاً بالآيتين جميعاً بقدر الوسم والامكان هذا هو خلاصة ما ذكره الفقهاء
 واهل الاصول والمفسرون وسبجى هذا ايضا مع بيان الكثرة مشروحا واضحا في المائدة ان شاء الله
 تعالى ثم نشرع بعده في مسائل الطلاق والعدة فنقول في مسئلة الايلاء قوله تعالى للذين يولون
 من نسائهم تربص اربعة اشهر فان فاؤ فان الله عفو رحيم وان عزموا
 الطلاق فان الله سميع عليم اعلم ان المراد لم يذكر في كتابه مسئلة مشروعة مثل ما ذكر مسئلة
 الطلاق والعدة فانه ذكر الطلاق باحكامه وانما رجعية وباتمة وغليلة وابطالا وخلعا وامثاله
 وذكر العدة ايضا باحكامها وانما مماثل عدة الحائض والائسة والصغيرة والحاملة والمطلقة
 والمتوفى عنها زوجها وغير ذلك في سورتين اى سورة البقرة هذه وسورة الطلاق في آخر القرآن فمن ههنا
 ابتداء ما في سورة البقرة ففى مسئلة الايلاء قوله تعالى للذين يولون الآية ونقل في نزوله انه لما كان
 الجاهلية من لا يميل الى زوجة ولم يبق له شوق اليها وكان غيورا بان لو طلقها لعلم بخطيئها رجل اخر في ذرا
 معلقة الى مدة لا يتناهى لا يطلبها بنفسه ولا يتركها الى زوج اخر فاعرض الله تعالى عن ذلك الحكم وقال
 للذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر يعني ان من اراد ان يولوا من نسائهم اى يقسموا
 ويكفوا عنهم فليهم تربصا اربعة اشهر لا غير كذا في الحسين والزاهد ويعلم من الهداية خلافة وهو ان الايلاء
 كان طلاقا معجلا في الجاهلية فحكم الشرع بتأجيله الى افقتنا المدة في الايلاء هو الحلف وتعدية انما
 يكون بطلانها على ههنا بمن لتضمنه معنى البعد اى بعدون من نسائهم مؤلين والربيع
 والاضافة الى ان على الاستماع اى الانتظار في اربعة اشهر على ما في البيضاوى فالفاظ الايلاء

هو ان يقول والعد لا اقربك او لا اقربك اربعة اشبه وان اقربك فعلى جم او صدقة او صوم او فانت طالق
او عبده حراً او والعد لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين بشرط فيه لفظ صريح بمعنى القربان فلا يكون
قوله والعد لا ادخل الكوفة حال كون امراته بها ايلا بل ان كان خالي الذين يكون لغوا وان كان المراد هو الدخول
يخرج عليه وان كان المراد هو القربان ويظهر عن الريحب عليه الكفارة حين المباشرة وكذا قوله انت حرام
ان نوى به الطلاق فبأنه وان نوى به الظهار او اثالث او الكذب فانوى وان نوى به التحريم او لم
ينوشبها ايلا ولا يكون الايلا اقل من اربعة اشهر وشهراً في مجلس واحد فلا يكون قوله والعد لا اقربك
سنة الايلا واشبهه ذلك مما هو اقل من ايلا بل تحريم اللحل وكذا قوله بعد يوم فاصل والعد لا اقربك شهرين
بعد الشهرين الاولين لا يكون ايلا بل تحريم اللحل وبذلك التواتر والاملا ما فلا هو واشبهه ان لان حق الائمة
نصف الحرة بكذلك المال الفقهاء ولعله لا ايلا من الائمة المملوكة له لان المذكورة الآية لفظ النساء وهو يتناول
المملوكات دون المملوكات وقد تمسك صاحب البداية بالآية على ان مدة الايلا اربعة اشهر وصريحه ان قوله
تعالى من نسائهم لعنفه لا سيما اذا آلت من المطلقة البانته فانه لا يجوز لانها لا تكون مع نسائنا بخلاف المطلقة
الرجعية فانه يجوز الايلا ومنها اذ الزوجية قائمة حينئذ فيوجد من نسائنا وبذلك في الظهار ولهذا القول الاجنبية
والعد لا اقربك وانت على ظهري امي ثم تزوجها لم يكن مولدا ولا منظار لان الكلام وقع باطلا لعدم المحلية
فلا يعود صحيحا وان قربها كغيره لتحق الخث اذا اليقين منقذة في حقه واذا عرفت تغيير الايلا فاعلم ان حكمه هو الكفر
في قوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان غرموا الطلاق فان الله غفور رحيم وما عجب اب بذه العبادة
في بيان هذه المسئلة اذ علق المغفرة والرحمة على النفي والرجوع عن الايلا وعلق السماء والعلم على غرم الطلاق
ابتلاء لا رباب العقول بانهم كيف فهموا امتحاناً للقول بانهم كيف علموا والله در المفسرين سيما الحنفية
قالوا ان حاصله ان فاؤا امي ان رجوعاً عن الايلا في حاق مدته ولم يفعلوا على حسب اقسامه بل حشوا فيه ان
الله غفور رحيم اذ كفروا عنه اي يكون العمل عابداً اليه بسبب الكفارة وانما يجب الكفارة عليه اذا حلف باسم الله تعالى
وان حلف بغيره اي بالطلاق والعقاق يجب عليه يضمن الجزاء بسبب الاقدام على الشرط دون الكفارة
يعني اذا حلف والعد لا اقربك امرأتى الى اربعة اشهر ثم رجعت في هذه المدة يجب عليه كفارة اليقين واذا حلف
ان اقربك اربعة اشهر فعلى جم ثم قرب في المدة يجب عليه الحزم ثم ان كان قادراً على الوطى فرجوعه هو الوطى وان
لم يعذر على الوطى بصغر احد ما او مرض او كونه نهاراً تعاد او كونه حيناً فرجوعه هو الوعد على الوطى بعد القدرة بقوله

الحيض ليحصل مقهورا على في اول الطهر وثانيا ان دخول التاء في الثانية يدل على الظاهر لانه مذكور في المحيض
 موثقا فلو كان ارادة الحيض تعالى ثلث بدون التاء لكانت عدة المشهورة من عكس الثاني وجوابه
 دخول التاء باعتبار ان لفظ القرء مذكور وان كان المراد به الحيض وقد جاز فيه الوجهان وثالثا لقوله تعالى
 في سورة الطلاق فطلقن بعد ثنتين لان اللام بمعنى الوقت اي فطلقن في وقت عدتين وهو الطهر وجوابه
 ان معناه فطلقن لاجل احصاء عدتين يعني بحيث يكسب احصاء عدة وذلك انما يكون اذا طلقها في
 الطهر لانه حينئذ يكسب احصاء ثلث حيض في عدتها وان طلقها في الحيض لم يكسبها احصاء ثلث حيض بل ان يكون
 زابدا على الثلث او ما قصاعته فعلم ان العدة هي الحيض كما سنبينه من بعد ان شاء الله تعالى ورأينا
 ان القرء مشتق من القرء بمعنى الاجتماع وهو يناسب الطهر لان فيه اجتماع الدم ودون الحيض وجوابه ان
 لفظ القرء مشترك بين الجمع والاتصال وكلا المعنيين يناسب الحيض لان الجمع بمعنى المجهول يصف به الدم وان
 لم يكن بمعنى المعود كذلك لانه المجتمع في الحقيقة وان لم يكن جامعا بخلاف الطهر لانه ليس بجامع ولا
 مجتمعا غاية انه محل الاجتماع بل الحق ان ايام الحيض به محل الاجتماع والخروج على ما قال البعض وهكذا القول في
 معنى الاتصال ان المنقطع هو الدم وايضا الاتصال يكون بالدم لا بالطهر لان الطهر هو الاصل في ثبات
 ادم والاتصال بالعواض ودون الاصول وهذا تحقيق لما قاله في الاسلام من علمه الباب ان العمل بالحيض
 متى امكن سقط المجاز لان المستعار لا يراحم الاصل وذلك مثل قولنا في الاقراء انها الحيض لان
 القرء للحيض حقيقة وللطهر مجاز من قبيل انه مأخوذ من الجمع وهو معنى حقيقة هذه العبارة وذلك صفة الدم
 المجتمع واما الطهر فاما وصفه بمجاز اللجوء واما ان معنى القرء الاتصال يقال قرأنا الخ اذا انقلنا والا
 يقال باخيض ومن الطهر فصارت الحقيقة اولى به لفظه ولكن يراد به في اول الكتاب القرء مشتق
 من الحيض والطهر وثانيا قال ان الطهر مجاز فيثباته ان يقال من الكلامين في الموضوع باعتبار التميز
 او ان القرء بمعنى الاسم مشترك وبمعنى المصدر حقيقة ومجاز والحق انه مشترك البتة واما اني الكلام به اللفظ
 وادعا كما هو وادعا ما تمسك به من جابئ الشافعي ان ارادة احد المعنيين في المشترك ليستلزم ارادة
 الآخر فاستلزام الطهر الذي هو الاصل للقرء الذي هو الحيض اولى من العكس فبطلان الخبر من ان نفي ثبوت
 هذا المقام بيننا وبين الشافعي خلاف وهو انه اذا اعتدت المرأة عن طلاق فحاضت حيضين مثلا ثم وطئت
 بشبهة فعليها عدة اخرى بالاجماع ولكن تدخلت العدتان عندنا في الحيض الثالث الباقية منها وعليها حضان

ع
 من الحيض
 عدم على الحقيقة وقد
 يقع على الباطن
 الطهر على الحقيقة
 مجتمعا وان كان
 جامع بخلاف الطهر
 فانه ليس بجامع
 وان خلا على ايام
 فاطهر على الاجتماع
 والدم على خروج
 الحق الحيض مجاز
 جميعا فلو كان
 بمعنى المجهول
 الى كلامنا الحقيقة
 وقوله كما لا يخفى
 الى كلامنا الايام
 فاطهر المستعمل

اخرين وعند الشاخي عليها ثلث حيض اخرى واما معنى هذا الاختلاف على الكلف عن الترتيب والفرق
 عبادة مقصودة وهو المراد بالعدة كما يشير اليه قوله تعالى يترخص فلا يتداخلان كما ان الكلف عن العمل
 ونحوه مقصود الصوم ولذا لا يتداخلان وبذا عنده واما عندنا فالمقصود هو التعريف عن براءة الرحم
 ومعنى العبادة تاليج بخلاف الصوم على النص به في البداية او ان العدة معناها الهني عن الخسوف والنزول
 بقوله تعالى ولا تخرجون والامر بالكلف ليس بمقصود بل هو ضرورة مقتضيات الهني بخلاف الصوم فان الامر
 منه مقصود بقوله تعالى اتموا الصيام الى الليل على ما نص به فخر الاسلام في باب حكم الامر والهني في ضد ما
 نسب اليه وفيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر وقوله تعالى لا يحل لهن ان يكتمن شيئا عنكم انما يحظر
 او الولد وكانت المرأة اذا ارادت فراق زوجها كتمت حملها لئلا يراجها شفقة على الولد او كتمت حفيضا
 واظهرت طهرتها استعجالا للطلاق واما قال ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر فليبا على ان من آمن
 بالله وعقابه لا يجترى على مثله من العظام ويجوز ان يكون كتمان ما في الارحام كناية عن سقاط الحمل
 كما في الكشاف واما بيان الرجعة بعد الطلاق ففي قوله تعالى وبجولتين احق برؤس في ذلك اي بجولتين
 احق برجعتين في ايام العدة لا بعد حاسن غير النكاح وهذه الجملة كانهما محملة بقوله ولا يحل لهن ان يكتمن
 ما خلق الله في ارحامهن لانه اذا اظهرت عليهن في هذه المدة خلقه الولد والحيض في الرحم فلا يحل لهن ان
 يكتمن من الازواج لان بجولتين احق برجعتين في ذلك لانهن اذا لم يظهرا فبينهن من الازواج يكون ذلك
 سببا للفرقة غالبا وينقضي العدة بحسب ما ان اظهرنه يميل الازواج اليهن شفقة للولد وكذا اذا كتمن الحفيض
 وقالت قد طهرت كانت طالبة للطلاق ولم ترض بالرجعة وهذا هو الطلاق الرجعي الواقع لمقتضى الصريح دون
 البائن والكنائية على ما عرف واما سمي به لان الزوج يملك الرجعة بدون النكاح وفيه دليل على ان الطلاق
 الرجعي لا يبرم الوطى حيث يراه زوجا بعد الطلاق وان كان يحتمل ان يكون التسحية باعتبار ما كان فتيه
 رد على ما ذهب اليه الشاخي رج من انه لا رجعة الا بالقول دون الوطى كما ان في الايام من عكس ذلك
 ثم في اطلاق النص عن قيد الاشهاد دليل على انه لا يجب الاشهاد حين الرجعة كما ذهب اليه الك
 حاشا في احد قوليه غاية انه يستحب فيها ذلك على ما استقف عليه وفي اكثر التفاسير معنى كونه احق برؤس
 ان الرجل اذا اراد الرجعة وابتهل المرأة وجب اثبات قوله على قولها وكان احق منها لان لها حق في الرجعة
 اقول بهذا يقتضي ان يكون الاحتية باعتبار المرأة والاشبه ان يكون الاحتية باعتبار زوج اخر احق الزوج

القديم حتى بالرجعة من غيره الا ان ليس لغيره حتى الرجعة بل حتى النكاح فيكون الر والعم من ان يكون على وجه النكاح
 او غيره وانما قال ان ارادوا اصلاح حالهم في ابتداء الاسلام كانوا يطلقون النساء ثم يراجعهن وقت انقضاء
 العدة ويطلقون بعد الرجعة ثم وثم كذا وكان عرضهم من ذلك الا فساد دون الاصلاح اطلب على ان الرجعة
 انما هي اذا ارادوا لانها واجبة عليهم جبراً حتى الزايد ان كلمة ان ليس على سبيل الشرط فان يجوز له الرجعة فان
 لم يرد الاصلاح وبذلك قوله تعالى وكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً فانه ان علم الخير او لم يعلم يجوز الكتابه ولكنه اجر
 الحكم على العادة الغالبة وقوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ايما الى حقوق كل من الزوج والزوجة
 على الآخر فحقوق الزوج على الزوجة الخدمه والادب وترك الاعراض عليه وانتقال او امره بالكلية واقباله
 في شيء وترك المنع من الوطى متى شاء وكيف شاء سوى المنع من اللواط والوطى في حالة الحيض والنفس حقوق
 الزوجة على الزوج النفقة والكسوة واداء المهر بحسب ما ذكر في الفقه وتعليم الشرع والاحكام فالزوج والزوجة
 وان كانا مستوين في حق الحقوق ولكن الرجال عليهن درجة اى زيادة في الحق وفضيلة بالاتفاق ولكن العلم
 او الطلاق والرجعة والميراث ونحو مما ياتي في سورة النساء وقيل المائنة هو المائنة في اللذة والاستمتاع
 وقيل ان المراد بالمائنة الواجب بالواجب في كونه خمسة الا في جنس الفعل فلا يجب عليه اذا اغتسل ثيابه واشتر
 ان يفعل بجوز ذلك ولكن يتبادل ما يليق بالرجال ثم ذكر الله تعالى بعده بيان الطلاق الرحي والخلع
 والغليظة فقال الطلاق في مرتان فامسك بمعروف او تسريح بإحسان ولا يجد
 لكم ان نأخذوا مما آتيتهم شيئاً الا ان يضافا ان لا يقمأخذ ود الله فان خفتم
 ان لا يقمأخذ ود الله فلا جناح عليهما فيما اقدت به تلك حدود الله فلا
 تعدوها ومن يتعد حد ود الله فأولئك هم الظالمون وان طلقها فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان
 طلقا ان يقمأخذ ود الله وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون فانان الايتان في
 الطلاق الرجعي والخلع والغليظة اما الاول ففي قوله تعالى الطلاق مرتان وبار انما كان
 عدد الطلاق في الجاهلية غير مقرر على وتيرة واحدة حتى انه لو طلقها عشرة
 يكتنه رجعتها وكان مراجعها وقت انقضاء العدة ثم يطلقها ويراجعها حتى ان جارت امرأة
 في عايشة فاشكوها من مراجعتها زوجها ثم تطلقها ثم وثم كذا فعرضت الى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فنزل قوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريحاً باحسان
 يعني ان الطلاق الرجعي الذي يتعلق به الرجعة مرتان اي اثنتان لازماً فان فبعد ذلك امسكها
 بمعروف أو تسريحاً كذلك وبذا امر بصيغة الخبر كانه قبل طلقوا الرجعي مرتين وهذا هو الوجه المذكور
 في المحيى والزاهدى والبغيفادى والكلوبى وهو الموافق لمذهب الشافعى وبجنيته جميعاً ومن
 توجيه آخر موافق لمذهب ابي حنيفة فقط اختاره صاحب الكشاف والدارك ونحو الاسلام وهو ان المراجعة
 ملاق الشرى لا الرجعى اى التلبيس الشرى على طليقة بعد طليقة على التفرق دون الارسال فلو
 واحدة ولم يرد بالمرتين المشبهة التى يقع مرة واحدة ولكن التكرير كقولك تقانم رجم البصر كرتين اي
 كرهة بعد كرتين لا كرتين اثنتين مرة واحدة لانه ليس من السنة ايقاع الطليقتين جملة ويؤيده انه
 قال الطلاق مرتان ولم يقل الطلاق اثنتان وهو امر بصيغة الخبر ولا يلزم الكذب اذ قد يوجد الطلاقان
 على وجه الجمع وعند الشافعى يجوز ارسال الاثنين والثلاث فمرة واحدة وتفصيل المذهب ان الطلاق
 على ثلاثة اوجه احسن حسن وبدعى فالاحسن ان يطلقها واحدة في طهر لا وسط فيه ولم يرد عليه و
 الحسن عندنا ان يطلقها ثلثة في ثلثة ايام او ثلثة اشهر خلافاً لما لك فانه بدعى عنده والبدعى
 ان يطلقها اثنتين او ثلثاً في طهر واحد او في كلمه واحدة او واحد في طهر وطى فيه او في حيض موطوءة
 خلافاً للشافعى في غير الحيض فانه مباح عنده ثم في الطلقة والطلقتين يجوز الرجعة اذا كانت في العدة
 ويكون الطلاق بلفظ الصريح واما ان انقضت العدة او كانت كتابات بانة ويجل لها نكاحه ثانياً
 ونكاح غيره من الازواج ففي المطلقات الثلث سواء كانت محرراً او كتابات بال او بغيره لا تحل له حتى تنكح
 زوجاً غيره لان الله تعالى ذكر الطلاق الرجعي في اثنتين احدى ما في قوله تعالى والمطلقات يتربصن
 الآية ثم عقب بعد بابا رجعة حيث قال ولعولتهن احق بردين وهو فيما اذ يطلقها واحدة والثاني ان
 في قوله تعالى الطلاق مرتان وهو الذى يلزم مرتين دفعة او لا وعقب بعد بما بال رجعة حيث قال
 فامسك بمعروف أو تسريحاً باحسان اي ليس بعد المراتين الا الامسك بمعروف بالمراجعة
 أو تسريحاً باحسان بترك المراجعة حتى يتبين بالعدة وقبل بالطلقة الثانية في الطهر الثالث ثم
 بين ان الرجعة بعد الثالثة حتى تنكح زوجاً اخر ويدخل ذلك الزوج بها ثم تطليقها في قوله تعالى
 فان طلقها فلا تحل له الآية ثم بين انه بعد ما بان بالعدة ممنون طليقتين او طلقة يجوز ان تنكحها

الطلاق وغيره في قوله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن الآية به اسهل نصيب من النكاح واما الثاني فمما قول
تعالى ولا يحل لكم الى آفره وقال المفسرون في بيان ان جملة كانت تفيض زوجها ثابت بن قيس وهو بجها وقد
اعطانا صديقه في مهران من قبل فاضلعت من بهاسي روتها اليه وجعلها سببا للطلاق منه فطلقها واخذ منها
تلك المديقة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حبسها لاجله فلم تقبل الا الافراق ونشزب فقال عليه السلام
اتودين علي عديته قالت نعم وزيادة فقال عليه السلام اما الزيادة فلا وهو اول خلق كان في الاسلام
فزلت هذه الآية وقد ذكرنا هذه القصة بنوع زيادة ونقصان فمعنى الآية لا يحل لكم ان تأخذوا او تصيدوا
ما اقيمتم من سبياسي مما اعطيتكم من المهور الا ان يخافا في وقت من الاوقات الا وقت انافة
عدم اقامته حد ودفعه وهو عدم المواخعة بينهما بان يحدث من المرأة النشوز وسوء الخلق وترك الادب
للزوج ومن الزوج الطرب والاشتم بغير حق وغير ذلك فان نكحتم عدم اقامته حد ودفعه هذه الطريقتي
المذكورة فلا جناح عليهما في مال فقدت المرأة بذلك المال للزوج وتحلصت بنفسها منه بما قالوا
به اخلعا وهو طلاق ابن ذكوان شير طرية ذكر لفظ الخلع بان يقول الزوج خالعتك على ان درهم وقلت
او الزوجة خالعتني على كذا او قيل حتى انه لو لم يذكر لفظ الخلع ان يقول الزوج طلقتك على ان درهم والزوجة
طلقتي على ان درهم لا يسمى خلع بل طلاقا على مال ولا باس بالخلع عند الحاجة باي صلح مهران فاجاز ان يكون مهران
في النكاح جازا ان يكون بدلا في الخلع دون العكس كره اخذ البديل ان كان النشوز من جانب الزوج واخذ البديل
على المهر ان كان النشوز من جانب المرأة والخلع معاوضة قصاصي يعهم وجهها ونظرها والباقي مقتضى الخلع وهو مقتضى
الاحكام حقه في كونه كسب التوفيق صاحب البداية ايضا في باب الخلع بهذه الآية وصرح بان النشوز ان كان
من قبله كره له اخذ البديل لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الآية وان كان من قبلها
كره له اخذ افضل على المهر لقوله عليه السلام اما الزيادة فلا وقد كان النشوز منها ولو اخذ في الاول
او اخذ الزيادة في الثاني جاز ايضا في القضاة مقتضى لان الآية شيان الجواز قضاء والاباحة
ديانة وقد ترك العسل في حق الاباحة لمعارض وبقي معمولا في الجواز هذا حاصل كلامه ثم انهم اختلفوا في
ان الخلع فسخ ام طلاق فقول الشافعي القديم وقول ابن عمر وابن عباس مع انه فسخ لا طلاق وعندنا
وفي القول الجديد للشافعي واحدي الروايتين عن عثمان مع انه طلاق وذلك لما قلنا فخر الاسلام في
بحث الخاص ان الله تعالى ذكر الطلاق مرة ومرة وعقبها باثبات الرجعة ثم اعقب ذلك بالخلع بقوله

فان ختم ان لا يقيم احد وادله فلا يخل عليها فيما افتدت به فانما بدأ بفصل الرجل وهو الطلاق ثم بفصل المرأة
 وهو الافتداء وفي تحت افراد المرأة بالذكور في قوله تعالى فيما افتدت به دليل على تقرير فصل الزوج على ما سبق
 وهو الطلاق لا الفسخ لان الافتداء وضع لا عطاء شئ بمقابلته شئ فيدال على ان المال عوض ما تقابل به
 وهو مختص بالمرأة فيكون ما يقابل به مختصا بالزوج هو الطلاق والعنف او الفسخ يقوم بها فانبات الفصل
 فسخ من الزوج بطريق الخلع لا يكون عملا به بل فضاه وثمرته الخلاف يظهر في ان عند الخلع طلاق بعد الخلع عند
 لا يلحق وبهذا اوصل قوله تعالى فان طلقها بقوله تعالى الطلاق مرتان دون الخلع على ما سنعرف فان قيل قوله
 تعالى لا يخل لكم ان كان خطا باللازواج يشكك عليه قوله تعالى الا ان يخافا ان لا يقيما لازما عدل فيه عن معينة
 اليهم الحاضر الى تتيمة الغائب الذي هو عبارة عن الزوجين لا محالة علم ان الاول خطاب للجماع كما ان
 قوله تعالى فان خفتم كذلك وان كان خطا بالالحكام يشكك عليه قوله تعالى ان تاخذوا مما يفتنون فان خطا
 باللازواج لانهم الاخذون والموتون قلت ان قوله تعالى لا يخل لكم يجوز ان يكون خطابا لللازواج بقية قوله
 تعالى ان تاخذوا مما يفتنون ويكون في قوله تعالى الا ان يخافا ان لا يقيما القلمان ويكون قوله تعالى فان خفتم
 خطابا للحكام مشكك في قوله تعالى سوف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبيك ويجوز ان يكون خطابا للجماع لانهم
 الامررون باللازواج والايام عند الترافع اليهم مكانهم الاخذون والموتون ويكون حينئذ قوله تعالى الا ان
 يخافا ان لا يقيما على حقيقة وهكذا الحال في قوله تعالى فان خفتم ان كان خطا باللازواج يكون قوله تعالى
 ان لا يقيما القلمان وان كان خطا بالحكام كما هو رأي الاكثرين وهو الظاهر يكون ان لا يقيما على حقيقة
 ولكن يلزم المحذف في الجزاء ليرتب على الشرط فافهم وتامل وقرئ ان تطنا وتخافا او لقيما بنا والخطاب
 فيها ونحافا على البناء للمفعول وبدا ان لا يقيما من الضمير فيه بدل اشتغال في الزيادة في توجيه امر ايضا
 وهو ان قوله تعالى ان يخافا المراد به الواحد وهو الزوج فقط وان لا يقيما المراد به الواحد وهو المرأة
 فقط ولعله اجري ذلك على طبق نزول الآية وقصره وتوجيه اخر ايضا الا ان يخاف الحكمان ان لا يقيم الزوجان
 وقال في قوله تعالى تلك حدود الله فلا تعتدوا انه اشارة الى جميع ما ذكر من حكم الحمر والميسر والبنات
 والحيف والايان والايلاء والطلاق والعدة وقال في قوله تعالى ومن يتعد حدود الله فاعلم ان تلك هم
 الظالمون انه تمسك به المعترلة على ان مرتكب الكبيرة ليس به مؤمن لان الظالم هو الكافر والجواب ان
 المراد بتعدي جميع الحدود والتعدي اعتقاد او الظلم وضع الشئ في غير موضعه ومثل هذا سنعرف في علم الكلام

الحق المتوضيحه قوله تعالى فان طلقها فلا عمل له من بعد النكاح، لفظ خاص للتعقيب وقد عقب الطلاق الافتدائان
 لم يقع الطلاق بعد الخلع كما هو مذموب الشافعي بطل موجب الخاص بتحقيقه انه ذكر الطلاق المعقب للرجعة
 مرتين ثم ذكر افتداء المرأة وفي تخصيص فحاشا بهنا تقرير فعل الزوج على ما سبق وهو الطلاق
 فقد بين بوجوه تفسيره بال وبال لا كما يقول الشافعي ان الافتداه خسر فان ذلك زيادة على الكتاب
 ثم قال فان طلقها اي بعد المرتين سواء كانتا بال بل بغيره ففي اتصال النكاح باول الكلام وانفصاله
 عن الاقرب فساد التركيب اعلم ان الشافعي يصل قوله تعالى فان طلقها بقوله تعالى الطلاق مرتان
 ويجعل ذكر الخلع وهو قوله تعالى ولا يحل لكم الى قوله تعالى فاولئك هم الظالمون معترضا ولم يجعل
 الخلع طلاقا بل فسحا والا يصير الاولان مع الخلع ثلثة فيصير قوله تعالى فان طلقها رابعا وقال المتأخر لا
 يلحقها صريح الطلاق قوله تعالى فان طلقها متصل باول الكلام ووجه مسكناه مذكور في المتن مشروحا ثم
 لفظه وفي المتن كلام احسن كثير الاطنا حيث قال قوله تعالى فساد التركيب هو ترك الاقرب الى الابد
 مع توسط الكلام الاجنبى فان قيل اتصال النكاح بقوله تعالى الطلاق مرتان هو قول عامة المفسرين ويؤيد
 عليه كلام المصنف ايضا قال فان طلقها اي بعد المرتين فكيف حكم بفساده قلت الحكم بفساده انما هو على تقدير
 ان يكون قوله تعالى ولا يحل لكم كلاما معترضا مستقلا واراد في بيان الحكم بمنصرف الى الطلقتين المذكورتين وما
 على ما ذهب اليه المصنف وعامة المفسرين ودل عليه سياق الكلام وهو ان الافتداه منصرف الى الطالقتين والمنص
 لا يحل لكم ان تأخذوا في الطلقتين شيئا ان لم يخافا ان لا يقيما حدود الله فان خافا ذلك فلا اثم في الاخذ والا
 فلا فساد لان اتصاله بقوله تعالى الطلاق مرتان هو معنى اتصاله بالافتداه لانه ليس بخارج عن الطلقتين فكانه قال
 فان طلقها بعد الطلقتين اللتين كتباها واحد بها خلع وافتداه وهذا يندفع اشكاله لان احدهما لزوم عدم عزمه
 الحكم قبل الطلقتين عملا بموجب النكاح في قوله تعالى فان خفتم ان لا يقيما حدود الله الثاني لزوم ترتيب الطلاق بقوله
 فان طلقها لترتبه على الحكم المرتب على الطلقتين وذلك لان الخلع ليس بمرتب على الطلقتين بل مندرج فيها والمذكور
 عقب النكاح ليس نفس الحكم بل انه على تقدير الخوف لا جناح في الافتداه لكن يرد اشكاله لان احدهما ان لا يكون المراد
 بقوله كما الطلاق مرتان هو الطلاق الرجعي على ما صرحوا به لا الخلع طلاقا بل وانها انما انما يصح التمسك بالآية
 في ان الحكم طلاق وان لم يلحقه الصريح لان المذكور هو الطلاق على مال الخلع واجيب عن الاول بان كونه
 رجعي انما هو على تقدير عدم الاخذ وعن الثاني بان الآية نزلت في الخلع لا الطلاق على مال وموجب

بان الطلاق على مال اعم من الخلع لانه قد يكون بصيغة الطلاق وقد يكون بصيغة الخلع وفيه لظراف
 نزاع المخصص الا في ان ما يكون بصيغة الخلع طلاق على مال حتى لو سلم ذلك لم يصح نزاعه في ان الطلاق ولو
 صرح بالطلاق فان قيل الغاء في الآية لمجرد العطف من غير تعقيب ولا ترتيب والالزام من اثباته
 المطلقة الثالثة ووجوب التحليل بعدها من غير سبب الاخذ والطلاق على المال الزيادة على الكتاب بل
 ترك العمل بالغاء في قوله تعالى فان طلقها قلت لو سلم فبالاجماع والخبر المشهور كحديث الحيلة لا يقال
 ان الترتيب في الذكر لا يوجب الترتيب في الحكم لانا نقول الغاء للترتيب في الوجود والا فالترتيب في الذكر
 حاصل في جميع محروف العطف واعلم ان هذا البحث مبني على ان يكون التسمية بالاحسان اشارة الى ترك
 المراجعة واما اذا كان اشارة الى المطلقة الثالثة على ما روي عن النبي عليه السلام فلا بد ان يكون قوله لخلع
 فان طلقها بياناً لحكم التسمية على معنى انه اذا ثبت لا بد بعد الطلقتين من الامساك بالربعة او التسمية
 بالمطلقة الثالثة فان اشر التسمية فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وحديثه الاول في الآية على تسمية
 الطلاق بتعقيب الخلع هذا لفظه والحاصل من هذا ان الخلع داخل في قوله تعالى الطلاق مرتان ليس طلاقاً
 مستقلاً وان قوله فان طلقها باعتبار ظاهره الغاء يقتضي مشروعية الطلاق بعد الخلع وباعتبار اتصاله به
 قبله لم يكن طلاقاً رابعاً واما ما ذكره الشيخ الامام فخر الاسلام البرزوي من ان الغاء حرف خاص وضع
 مخصوص وهو الوصل والتعقيب واما فصل الطلاق بالافئدة بالمال فاوجب صحته بعد الخلع فمن وصله
 بالرجعي وبطل وقوعه بعد الخلع لم يكن ملاً به ولا بياناً له فكلام غامض حيث اورد كلمة انا وهو يدل على
 انه ليس لقوله تعالى فان طلقها تعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان اصلاً وذلك فاسد الا ان يجعل انا
 في كلام الشيخ لمجرد التاكيد دون الخصة ويراد به تحقيق وصله بالحلم وتفسيره ان قوله تعالى فان طلقها
 عطف على قوله تعالى فان ختم عطف الشرطية على الشرطية الاخرى بحرف الغاء يقتضي تعقيب مضمون الثانية على
 مضمون الاولى ومضمون الشرطية انا هو ترتيب الجزاء على الشرط فيكون موجب هذه الآية هو ترتيب
 عدم الحل في غاية احصاء الزوج الثاني على المطلقة الثالثة تعقيب ترتيب الخلع على العلم بعد اقامتها
 والله تعالى ومن ضرورة هذا التعقيب صحة المطلقة الثالثة بعد الخلع للقطع بان ترتيب عدم
 على المطلقة الثالثة اذا كان تعقيب ترتيب العلم على العلم كذا الزم من ذلك صحة المطلقة الثالثة بعد
 العلم كذا اذا خلا الاستدلال بالعلامة الشيخ الهداية في شرحه المشهور كلامه ثم انه قد ذكر المفسرون واصل

و هو ان الزوج الثاني ان هو محلل للزوج الاول ما هو من حيثها او من حيث المحرمية الغليظة فقط كما هو عند الشافعي و
 ثم في ان الزوج الاول ان ملك بعد النكاح الطلاقات الثلث سواء طلق ثلثا او لا كما هو عندنا و ان طلقها ثلثا
 يملك الثلث و ان طلقها واحدا و اثنين يملك ما بقى كما هو عندنا و قد ذكر في هذا السلام و غيره في بحث الحاضر ان
 خاص بعنده لانها مائة فكون الزوج الثاني محلا لزيادة على الخاص و عندنا ثبت ذلك بحديث العسيلة و غيره و لكنه
 لم يأت احد بتقرير للاح و تحرير واضح كما فعله الشيخ الصبغى في غرر المنار و نحن نقول بتقرير الكلام في هذا المقام
 اتفق ابو حنيفة و الشافعي على ان الزوج ان طلق امرأة ثلثا ثم نكحت بزواج اخر ثم طلقها ثم نكح الزوج الاول يملك الثلث
 طلاقات سنخية و لم يعتبر الطلاقات الالفية و لكنهم اختلفوا فيما بينهم اذا طلق الزوج الاول ما دون الثلث
 فنكحت زوجا اخر ثم طلقها الزوج الثاني فعادت الى الزوج الاول يملك جميع حديثنا ابو حنيفة و ابو يوسف
 يملك الطلاقات الثلث ههنا ايضا كما في المسئلة الاولى و قال محمد و الشافعي يملك ما بقى اى يملك الواحدة
 ان طلقها اثنين و يملك اثنين ان طلقها واحدة و مسكا - ابو حنيفة في ذلك بان الزوج الثاني محلل
 حل جديد فثبت الحكم المرتب عليه و هو الطلاقات الثلث و اجتمع عليه ما في بان كلمة حتى في قوله حتى تنكح
 زوجا غيره خاض و وضع المعنى مخصوص و هو الغاية فيعظم ان نكاح الزوج الثاني نهاية المحرمية الغليظة و لا تارة
 للغاية فيما بعده فكون الزوج الثاني محلا لزيادة على الكتاب و ذلك لا يجوز عندكم فاما كين الزوج الثاني محلا
 فيما وجد المغيا و هو عدم المحل في الطلاقات الثلث فغيا و وبما مع عدم وجود المغيا ولى ان لا يكون محلا
 و اجاب عنه الخفيفة بان محلية الزوج الثاني اى كونه مقبلا للمحل الجديد كما هو بحديث العسيلة لا بقوله حتى تنكح زوجا
 غيره و بانه ما روى ان امرأة رفاعه جارت الى النبي عليه السلام و قالت يا رسول الله ان رجلا فارقته فطلقني ثلثا
 فنكحت لعبد الرحمن بن الزبير فاجده الاكبرية ثوبى هذا فقال عليه السلام اتردين ان تعودى الى رفاعه
 فقالت نعم فقال الا حتى تزدقنى من عسيلة و يذوقن هوم عسيلتك فهذا حديث مشهور قبل الشافعي ايضا لا شمر
 الدخول لان نص الكتاب انما تعرض للعقد فقط بدليل اضافة النكاح الى المرأة التى لا اتصال و اطلاق الزيادة
 على الكتاب بالحجر المشهور جاز اجماعا فالحديث الذى يدل على اشتراط الوطى بالعبارة و ان على المحلل
 لانه عليه السلام انما قال ان تعودى دون ان يقول ان تنتهى حرمتك و العود هو الرجوع الى الحالة الاولى و ملك
 الطلاقات الثلث و المحل الكامل فالوطى ثبت من الى يثبت مع صفة و انتم ابطالتم الوصف نظرا الى ظاهر الآية
 يثبت المحللة بآشارة قوله عليه السلام بعد العدة المحللة له فانه ثبت كون الزوج الثاني ان كان

فإن كان الزوج الثاني محلا في الطلقات الثلث كان تمام الحلل الناقص فيها ودون الثلث بالطريق الأول فيملك
الطلقات الثلث منها أيضا بذا هو خلاصة ما ذكره في كتب الأصول وعليه أسوكة واجوبه المذكورة في المطولات اللبية
أيراد باب هذا المختصر بعد تمام مسئلة الطلقات الثلث وذكر المدعي بيان الرجعة في العدة فقال إذا طلقتم النساء
فبلغن أجلهن فامسكنوهن بمعروف أو ستر خوهن بمعروف ولا تمسكنوهن
ضرا ولا تعتدا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا وذكر
بعدة الله عليكم ومما نزل عليكم من الكتاب والحكمة بعظمتهم وأقوال الله وعلموا أن الله بكل شيء عليم
بذه الآية قد ذكر فيها بيان الرجعة في الطلاق الرجعي وهي بهذا المضمون في القرآن أكثر من أن يحصى وإنما
تأكيد الحق للنساء وعدين ذكرنا فيما سبق أيضا والآل من ذكرنا في هذا المقام من الله تعالى ما سبق
بموتهن أي بدون في ذلك أي في العدة لا بعد انقضاءها وقد قال مينا فبلغن أجلهن فامسكنوهن بمعروف
فعلم أن الامساك بالمعروف قد يكون بعد انقضاء العدة فتعارض ظاهر بينهما حال المفسرين أن المراد من
قوله تعالى فبلغن أجلهن فبلغن أي العدة لا أن تنقضي العدة تمامها لأن لفظ الأجل كما يقع على الية طلبها
يقع على أمرنا فيكون المراد في هذه الآية من الأجل آخر العدة ومن الباطل إليه الوصول قريب في الآية الثانية
أن الية لا العدة كلها والبلوغ الانتها على ما سيأتي ليعني إذا طلقتم النساء فوصلن قريب آخر العدة فامسكنوهن
بمعروف أي راجعون من غير ضرر وسرحون بمعروف أي خلون حتى تنقضي عتدهن من غير تطويل
تمسك صاحب الهداية في باب الرجعة حيث قال وإذا طلق الرجل امرأته تطلقه رجعية أو تطلقتهن فله أن يراجعها
في عتدها رضيت بذلك أو لم ترض لقوله تعالى فامسكنوهن بمعروف من غير فصل وكلام الإمام الزاهد يدل على أنه
يجوز أن يكون الأجل بمعنى كمال العدة أيضا حيث قال أي راجعون قبل انقضاء العدة بالرجعة أو بعد
بالعدو قال في معنى قوله تعالى بمعروف أي شهيد أو عليه كذا يقع للمناجعة وفيها حوسبة العشرة وقيل لا
شيئا عند الرجعية وقيل يزد في مراكب الكلام معنى قوله ولا تمسكنوهن ضرا لا تراهن راجعون لأجل إرادته
ضاربين وإنما قال ذلك لأنه كان رجل وثابت بن ياطلي امرأة أو لا ثم راجعها عينا يعني ثلثة أيام من العدة
وطلقاته ثم كذا التناهي طالت العدة عليها ولم تقصر إلى زوج آخر فنهت الله تعالى من أن لا تمسكنوهن في
موتكم ضرا لهن لتعتدا وعليهن الطول العدة ومن يفعل ذلك المذكور من الضرر فقد ظلم نفسه حيث جعل غضب
الله على نفسه بذلك السبب قوله تعالى ولا تتخذوا آيات الله هزوا أي جدوا في الانتداب والعمل بما فيها وآياتها

حتى الرعاية والاقتداء بغيره والاية يقال لمن لا يجد في الامر امانا انت لاعب ونازل والمغنى للاستخذوا
 الخطاء الطلاق والعناق والنكاح يزوج والابناء يقع بالزنا ايضا كما قال عليه السلام ثلث جدين جد وبنين
 جد الطلاق والنكاح والعناق وانما قال ذلك لانه كان الرجل يزوج ويطلق ويعتق ويعود ويقول كنت
 العبد وابز وبكذا ذكر في الكشاف والبيضاوي وقوله تعالى واذكر النعمية العدد عليكم امي التي من حلتها
 الهداية ونسوة محمد عليه السلام بالشكر والقيام بحقوقها واذا نزل عليكم من الكتاب الحكمة امي
 القرآن واسننه وقوموا بعلمها او المراد ان اهل شرائع سابقكم قدومنا عليهم اجتماع الزوجين في عقد
 واحد بل لا يحل لهم الزوجة الاخرى ما وامت الزوجة الاولى وقد انعم عليكم حيث اهل لكم اربع زوجات اخر
 بعد طلاق الزوجات الاول سواء كان حية او ميتة فاذا ذكرنا هذه النعمة ولا ننسوا كذلك في الحسن والبر
 ثم ذكر الله تعالى بيان النكاح بعد العدة فقال **وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَبْغِينَ لِبَاطِنٍ فَلْيَحْضُرُوا**
أَنْ يَنْكِحَ إِذَا رَاضُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُؤْخَذُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ
يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ كَلِمٌ أَرْسَلْنَاكُمْ فَلَظَاهِرٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ هذه
 الاية في بيان النكاح بعد القضاء العدة سواء كان مع الزوج او غيره لان قوله فليغتن اجلهم سبعا على
 حقيقة امي انقضت عدتهم لان المذكور فيها النكاح وهو يكون بعد انقضاء العدة دون الرجعة كما في الاية
 السابقة حتى يحل على آخر العدة وفيه توجيهات الاول يعنى عن النكاح مع الزوج الاول وهو ان يكون قوله
 تعالى فلا تغضون من خطأ بالاولياء وذلك لما روي انما نزلت في شأن معتقل بن سيارا وكانت اخرته
 نكاح عبد الله بن قاصم فطلقها فلما انقضت العدة اراد ان ينكحها مرة اخرى وكان معتقل بن سيارا
 والله لا زوج اخي لك ثانيا فانك قد نكحتها اولاً ولم توافقها وقيل في جابر بن عبد الله حين عضل
 عم له نص في الكشاف والمغنى اذا طلقتم النساء فانقضت عدة النساء بعد الطلاق فلا تمنعون يا ايها الاولياء
 ان يرجعن الى ارجس الذين كانوا ارجسا لهن فسموا ارجسا باعبدالها لان ولكن لا مطلقا بل اذا
 تراضوا الى الخطاب والنساء بينهم بالمعروف اي بما يحسن في الدين والادب من الشرائط وبهم المثل او الكفو
 لانهم اذا لم يميزوا بينهم بغير المثل او الكفو كان للاولياء حينئذ ان يعترضوا ويمنعوا من ذلك لغوات
 الشرط ولكن على هذا التوجيه لا بد من ترتيب الجزاء على الشرط من تأويل او حذف لان قوله
 تعالى فاذا طلقتم خطاب للزوج وهو انه وضع فلا تغضون موضع فلا يغضون الاولياء او التقدير غير ان

الى ازواجهن فلا تعضلون كذا ذكر الشيخ العصام في حاشية البضاوي ثم في الآية توجيه آخر يفهم منه النكاح مع
 زوج آخر وهو ان يجعل قوله تعالى فلا تعضلون خطبا بالازواج الذين يعضلون نساءهم بعد انقضاء العدة ظاهرا
 ولا يتركهن ان يتروجن من شيء من الازواج حينئذ يكون المعنى اذا طلقت المرأة فانقضت عدتها فلا تمنعن
 يا ايها الازواج من ان يتكهن ازواجهن الذين يرغبن فيهن ويصلحن لهن ولا تطولوا عدتهن كما كان رسولهم
 الجليلي من المنع عن بيع طلب الازواج فسموا الازواج باسم ما يؤول به التوجيه وان لم يوافق شأن التزول المذكور
 من قبل ولكنه يوافق نظم القرآن من ترتب الجزاء على الشرط بدون تاويل وحذف وهذا هو التوجيه المتعارف عند
 صاحب الدارك ولذا قدمه الاول هو المختار عند صاحب البضاوي ولذا قدمه وجب ذلك على نكته وهي ان من
 الشافعي ان لا ينفك النكاح بعبارة النساء ومن ذهبنا ان ينفك فقال صاحب الدارك في قوله تعالى ان يتكهن نساء
 النكاح لجماعة الموثقة اشارة الى انعقاد النكاح بعبارة النساء والخطاب بالازواج الذين يعضلون نساءهم آخره
 وقال صاحب البضاوي اول ان الخطاب الاوليا ثم قال فيكون دليلا على ان المرأة لا تزوج نفسها اذ لو تكلفت منه
 لم يكن لعصل الولي معنى ولا يعارض باسناد النكاح اليهن لانه بسبب تقصده على اذنه وانما يخفى على هذه النكته
 اذ لا يخفى عليك انه لا كان كون النكاح بينهم هم الازواج توجيهها مع ما عند صاحب الدارك لم يكن لعصل الو
 مذكور في الآية فينفك النكاح بعبارة النساء على هذا التوجيه بلا مانع وقيل انه خطاب للاوليا والازواج
 جميعا لئلا يفتقر الى خطاب للناس الا يوجد فيما بينهم عضل من المراجعة الازواج وانهم وان لم
 يكونوا عاضلين حقيقة لكن لا يوجد العضل فيما بينهم هم راضون به جعلوا بمنزلة العاضلين وخو طبا بالابن
 قالوا معنى الازواج حينئذ راجع الى احد الزوجين الاولين وينبغي ان يرتكب بالتاويل والخذف كما لا يخفى
 واقول يجوز ان يكون قوله تعالى واذا طلقتن يا ايها الازواج وقوله تعالى فلا تعضلون خطبا بالازواج
 الا حصين اذ اطلقتم يا ايها الازواج الا حصون النساء بعد الوطى فلا تمنعن من ان يرتجعن الازواج
 السابقين بالنكاح الجدي ثم قوله تعالى ذلك يوعدكم به اشارة الى الحكم المذكور والخطاب للنبي عليه السلام او لكل
 واحد وقوله تعالى ذلكم الخطاب للجميع ترك العسل والظاهر يوعدكم به من كان مؤمنا بالله واليوم الآخر
 وهو انكم لكم والطهر من اذنا الامانة اي افضل من البسبب عند الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعد بيان الرضا وجوب
 النفقة والكسوة وغير ذلك فقال والاولى ان يرضعن اولادهن حتى يكملن كما ملين لمن اراد ان
 ينم الرضاعة وعلى المولود له دقتهن وكسوتهن بالمعروف ان تكلف نفقتهن الا وسعها لغيره

يعني ان
 والخطاب
 اشارة الى انعقاد
 النكاح بعبارة
 النساء
 انما في جميع
 التوجيهات
 يدل عليه
 الدارك بعد
 الاصل
 هو ان من
 الاوليا والاوليا
 كما ان في الخطاب
 فلا ينفك
 بعبارة

حفظ كما قال صاحب البصائر في تحت هذا القول وهو دليل على ان أقصى مدة الرضاعة حولان ولا جرة به بعد ما وانه
 يجوز ان ينقص عنه القسقي عنه صعب الا ان يقال المراد ان تمام المدة التي وجبت عليها الرضاعة او عليها امرته فيها ونذكر
 بيان مدة الرضاعة وقدره ونفاصله في مواضع اخر ان شاء الله تعالى وقوله تعالى وعلو المولود رزقهن وكسوتهن
 بالمعروف المولود له هو الاب والضمير في رزقهن وكسوتهن عائدا الى الوالدات فان كان المراد ان يجزى بهما و
 كسوتهما على الرجل من حيث انها امرأة كما صرح به صاحب الهداية كان المراد من الوالدات اعم من ان يكون
 مطلقة معتدة او غير مطلقة فيكون هذه الآية حاشية لبيان ان على الرجل حب النفقة والكسوة للزوجة بلا امر
 وتقية ويكون رد على الشافعي فيما ذهب اليه من تقدير النفقة بالدين او مد ونصف كما عرفت وان كان المراد
 به النفقة والكسوة لهن للرجل انهما مريضتان كما هو ظاهر من السياق والمختار فخر الاسلام كان المراد من الوالدات
 المطلقات المنقضية عدتهن لانه لا يجوز استئجار الام للرضاعة الا اذا كانت مطلقة منقضية عدتهن او كان
 الولد من غير ما فاتا حصل ان الاب يجب عليه رضاع ولده وعليه ان يتخذ لاجله نظرا ولا يجب الا رضاع على ام
 بل هو مندوب عليها الا اذا لم يقبل الصبي غير مدى امره او كان الاب عاجزا عن الاستئجار ولم يوجد له نظير
 فحينئذ يجب على الام رضاع فان اضحت لا يجوز لها اخذ الاجرة مادامت زوجة او معتدة واذا انقضت
 عدتها يجوز لها اخذ الاجرة وعلى الاب اعطائها بالمعروف حولين كاملين كما يجب عليه سائر المرضعات ان
 استأجر الاب غيرها وضعت بمثل اجرة اجنبية او وضعت بغير امر كانت هي احدى لانها اشقت وان التمسيت زيادة
 لم يجز الزوج عليها فاعلموا عن اقيس كذلك من الدارك وكتب الفقهاء في الآية اشارة اليه على ما سألني وهذا
 واما عند الشافعي فيجوز استئجار الام مطلقا ولهذا جعل صاحب البصائر في قوله تعالى والوالدات اعم من ان يكون
 عامات في المطلقات وغيرها او خاصات في المطلقات وحدها وجعل المراد من قوله تعالى رزقهن وكسوتهن هو الرزق والكسوة
 اجرة للوالدات المرضعات والشيخ العصام لما لم يفت على مراده ولم يحفظ خبره قال وكسوة الوالدات مخصوصة
 بالمطلقات برجحه بيان الرزق والكسوة فانه لا يجب كسوة الوالدات ورزقهن اذا كن غير مطلقات للارضاء
 بل انا جيت للزوجة وعلى زوجها رادة الاعم يجعل بيان وجوب الكسوة باعتبار المطلقات هذا كلامه ثم من
 قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وعلى الذي ولد لاجله هو الوالد والاب واما ذكر زيادة وهما ليعين المراد
 انما ولدت لاجلهم اذا الاولاد للاباء والنسب اليهم لا اليهن وكان عليهم ان يرزقوهن ويكسوهن اذا ارطعن
 ولهم الجنبه كالاطيار وهذه الاشارة ليست الا في هذه البيعة المخصوصة ولو قيل على الوالد او على الاب فيهم

هذا المعنى ولا يصح كون النسب من الامهات ايضا من قوله تعالى لا ينظر والدته بولدها في التفاسير وهذا المعنى
 ذكر الامام فخر الاسلام البرزوكي في بحث اشارة النضر حيث قال وفي قوله تعالى وعلى المولود اشارة الى ان النسب
 الى الاباء والى ان للاب حق التملك في مال ولده وان لا يجانب بسببه كالاك بملوكه لانه نسب اليه بلام الملك والى ان الفرد
 الاب تحمل نفقة الولد لانه اوجبها عليه بهذه النسبة ولا يشترط فيه احد والى ان الولد اذا كان غنيا والوالد محتاجا لم يشترك
 الولد احد في تحمل نفقة الوالد وفي قوله تعالى رزقهن وكسوتهن بالمعروف اشارة الى ان اجرة الرضاة مستغنى
 عن التقدير بالكيل والوزن كما قال ابو حنيفة انتهى محصول كلامه وتسك صاحب البداية ايضا بهذه الآية في انفرد
 الاب تحمل نفقة الولد حيث قال ونفقة الاب والابن على الاب لا يشترط فيه احد كما لا يشترط في نفقة الزوج ولو
 تعالى وعلى المولود رزقهن وكسوتهن والمولود هو الاب بهذا القسط ولم يتعرض فيه من الاشارات وتقرضا
 صاحب التوضيح وفي بيان استثناء اجر الرضاة عن التقدير بكلام ماصلة ما قال في المذبح فان اراد المولى
 استيجار الوالدة المطلقة لرضاعه الولد يكون استثناء اجرها عن التقدير ثابا بالاشارة لان مثل قوله تعالى المولود
 انما يقال في مجزول القدر والصفة فان اراد استيجار غيره الوالدة فنشئت استثناء اجرها عن التقدير يكون بدلالة
 النص لان جواز الاستثناء عن التقدير معنى على ان هذه الجها لا تقتضي الى المنازعة لانهم لا يمنعون في العادة
 قدر الكفاية من الطعام لان منفعة يعود اليهم ولا من الكسوة لان الولد في جوارها لا باشارة الغرض لا بغير
 بنات تنسب النظم لان النظم في رزقهن وكسوتهن عائد الى الوالدات بهذا القسط وقوله تعالى ولا تختلف نفس الاسماء
 لا ينظر والدته بولدها ولا مولود بولده جملة محلاة لقوله تعالى المعروف اربابا على حسب الاختلاف ولا ينظر
 الاكثر من يقره نها بغير الرأ المشددة بصيغة النهي من باب المعاملة وبعضهم يرفع الرأ المشددة بصيغة
 الخبر بمعنى النهي وعلى كل تقدير يحمل ان يكون مبنيا للفاعل فيشترط يكون والدته فاعله والمفعول محذوف والباء
 في بولدها المسببة او يكون لا ينظر بمعنى لا ينظر والباء من صلة بولدها مفعوله لا ينظر حرف الجر ويحمل ان يكون
 مبنيا للمفعول والدته مفعول بالمسم فاعله والباء المسببة ليعني لا ينظر والدته رزقها بسبب ولدها بان
 يطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة او لا ينظر والدته بولدها بالفاة بعد ما الف بها او لا ينظر
 والدته من قبل الزوج بسبب ولدها باكرها على الرضاة مع طاعة الاسترضاء وبكذا ولا مولود بولده
 ليعني لا ينظر مولود له امراته بسبب ولدها بان يمنعهما ما يجب لهما من رزقها وكسوتها او لا ينظر مولودها بالكن
 عن امره بعد ما الف بها او لا ينظر مولود له من قبل الزوج بسبب ولد له بطلب زيادة الاجرة منه وانما قيل

هذا المعنى ولا يصح كون النسب من الامهات ايضا من قوله تعالى لا ينظر والدته بولدها في التفاسير وهذا المعنى
 ذكر الامام فخر الاسلام البرزوكي في بحث اشارة النضر حيث قال وفي قوله تعالى وعلى المولود اشارة الى ان النسب
 الى الاباء والى ان للاب حق التملك في مال ولده وان لا يجانب بسببه كالاك بملوكه لانه نسب اليه بلام الملك والى ان الفرد
 الاب تحمل نفقة الولد لانه اوجبها عليه بهذه النسبة ولا يشترط فيه احد والى ان الولد اذا كان غنيا والوالد محتاجا لم يشترك
 الولد احد في تحمل نفقة الوالد وفي قوله تعالى رزقهن وكسوتهن بالمعروف اشارة الى ان اجرة الرضاة مستغنى
 عن التقدير بالكيل والوزن كما قال ابو حنيفة انتهى محصول كلامه وتسك صاحب البداية ايضا بهذه الآية في انفرد
 الاب تحمل نفقة الولد حيث قال ونفقة الاب والابن على الاب لا يشترط فيه احد كما لا يشترط في نفقة الزوج ولو
 تعالى وعلى المولود رزقهن وكسوتهن والمولود هو الاب بهذا القسط ولم يتعرض فيه من الاشارات وتقرضا
 صاحب التوضيح وفي بيان استثناء اجر الرضاة عن التقدير بكلام ماصلة ما قال في المذبح فان اراد المولى
 استيجار الوالدة المطلقة لرضاعه الولد يكون استثناء اجرها عن التقدير ثابا بالاشارة لان مثل قوله تعالى المولود
 انما يقال في مجزول القدر والصفة فان اراد استيجار غيره الوالدة فنشئت استثناء اجرها عن التقدير يكون بدلالة
 النص لان جواز الاستثناء عن التقدير معنى على ان هذه الجها لا تقتضي الى المنازعة لانهم لا يمنعون في العادة
 قدر الكفاية من الطعام لان منفعة يعود اليهم ولا من الكسوة لان الولد في جوارها لا باشارة الغرض لا بغير
 بنات تنسب النظم لان النظم في رزقهن وكسوتهن عائد الى الوالدات بهذا القسط وقوله تعالى ولا تختلف نفس الاسماء
 لا ينظر والدته بولدها ولا مولود بولده جملة محلاة لقوله تعالى المعروف اربابا على حسب الاختلاف ولا ينظر
 الاكثر من يقره نها بغير الرأ المشددة بصيغة النهي من باب المعاملة وبعضهم يرفع الرأ المشددة بصيغة
 الخبر بمعنى النهي وعلى كل تقدير يحمل ان يكون مبنيا للفاعل فيشترط يكون والدته فاعله والمفعول محذوف والباء
 في بولدها المسببة او يكون لا ينظر بمعنى لا ينظر والباء من صلة بولدها مفعوله لا ينظر حرف الجر ويحمل ان يكون
 مبنيا للمفعول والدته مفعول بالمسم فاعله والباء المسببة ليعني لا ينظر والدته رزقها بسبب ولدها بان
 يطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة او لا ينظر والدته بولدها بالفاة بعد ما الف بها او لا ينظر
 والدته من قبل الزوج بسبب ولدها باكرها على الرضاة مع طاعة الاسترضاء وبكذا ولا مولود بولده
 ليعني لا ينظر مولود له امراته بسبب ولدها بان يمنعهما ما يجب لهما من رزقها وكسوتها او لا ينظر مولودها بالكن
 عن امره بعد ما الف بها او لا ينظر مولود له من قبل الزوج بسبب ولد له بطلب زيادة الاجرة منه وانما قيل

بولده وبولده لانه لما نسبت الوالدة والمولود له عن المغفرة اضيف اليها الولد استطافا لهما عليه المخلص
 ما في التفسير واقول يكن ان يكون ذكر قوله تعالى بولده وبولده اشارة الى ان الاضرار لا كان مد فوعا في حرم
 ولديها فلولد في حق ولده من غير ما وللولد في حق ولديها من غير ما في ذلك بالطريق الاول فلا يجب على الاب
 ارضاء ولده من غير ما وان اخدمت الرضعة ولا يجب على الاب ستر منام الاجير بولده من غيره وان عجزت
 الام وقالت في ستره الوفاية اعلم ان قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن الا واجب الارضاء على الامهات ثم
 قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها الايضار والدة بولدها ولا مولود له بولده واجب وهم الضرر عن الامهات
 والاباء فان امتنعت والاب لا يتضرر باستنجار الرضعة لا تجبر الام لان الظاهر ان امتناعها للبر لان شقاق
 الامومة يدل على انها لا تمنع الاب للبر فان اقدمت عليه والطلب الاجرة لا تعطى لانه قد ظهر انها لا تمان
 بالواجب لا يجب الاجرة على ان الشرع لم يوجب للرضعة الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف وكل من اخذ النفقة وهى المنكحة ومعدة الرزق لا تعط شيئا آخر للارضاء اما العتق
 فكل في رواية واما على الرواية الاخرى فان الزوج قد اوجبهن بالابانة فلا يزج منها المسامحة والمساواة فيصير
 كما بعد العدة واما يجوز الاجارة بعد العدة لان النفقة غير واجبة لها فيجب الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
 الآية بهذا اللفظ وقد صرح بذلك كله صاحب الهداية ايضا وقال في تأويل قوله تعالى لا تضار والدة بولدها
 مع الرضاع مع كراهتها وفي تأويل قوله تعالى ولا لاسولود له بولده منهم الزامه الاجرة لها اكثر من اجرة
 الابنية فلعلة اختار فيها البناء للمفعول كالا يخفى وقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك عطف على قوله تعالى
 وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وما بينهما معترف تفسير المعروف او تحليل له كما مر انفا والمعنى وعلى وارث
 المولود له مثل ما وجب عليه من الرزق والكسوة اى ان مات المولود له لزم من يرثه ان يقوم مقامه في
 ان يرزقها ويكسوها بالشرائط التي ذكرت من المعروف ويحبس الضرر ونحو ذلك في الكشف فقط او المعنى على وارث
 العصبى اذا فرض ميتا مثل ما وجب على ابيه في حال حيوة من الرزق والكسوة اذا الغنم الاب يعني الوارث
 الوالد وترك حيا ضيعا كانت اجرة الرضاع واجبة على وارث العصبى اذا فرض ميتا ولكن اختلف في
 تفسير الوارث فعند ابى ليل كل من ورثه وعند ابى زيد العصبات خاصة وعندنا من كان ذارحم مرم من امرأة
 ابن مسعود رضي الله عنه وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك كافي الهداية والدارك فيجوز والرحم المحرم
 على النفقة والكسوة ولكن على قدر الارث فنفقة من له اخوات متفرقات مثلا عليهن اخا سايقه من له اخوات صغار

لاب ولم ير الثانية لاب فقط والثالثة لم فقط فثبت انما س على التي لاب وام والخمس على التي لاب والخمس على التي
 للاب ان يثبت على هذا المقدار ونفقة من له حال وابن عم على الحال فقط لا لمية الارث وكذا يجب نفقة كل فرد
 رحم محرم صغير فقير وانثى بالنفقة فقيرة او ذكر من او اعلى علوقه الارث ولا يجب نفقة الصغيرة الغنى بل في
 ماله ولا نفقة الابن الباتم القادر على الكسب والنفقة الوالدين الفقيرين فعلى الولد على ما سياتي من
 سورة لقمان في قوله تعالى وصاحبهما الدنيا معوزا وكذا يجب نفقة الحيا رة في سورة الروم قوله تعالى وان
 ذا القربى حمة وكذا يجب نفقة الزوجات على الزوج في مواضعها انشاء العدة لها واحكام في نفقة الابنة المبالغة
 والابن البالغ الزمن على الابوين اثلاثا لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي ظاهر الرواية كل النفقة على
 الاب لقوله تعالى وعلى المولود ولرزقهن وكسوتهن ضمانا كالولد الصغير كذا في البداية وعند الشافعي لا نفقة فيما
 عدم الولاد ويوافق قوله تعالى لمن نسر الآية بان معناه على وارث الاب وهو الصبي اى ثبوت الرضعة من ماله
 اذ مات الاب او بان معناه وعلى الباقي من الابوين فان كان الباقي الاب فعليه مثل ذلك وان كان الباقي الام
 فعليها مثل ذلك اذ لم تقوم الرضا عنه بها كذا ذكره القاضي البديناوى ولا يخفى ان ظاهر الآية حجة لنا عليه
 والى كل ذلك كلام الامام فخر الاسلام ناصر حيث قال فيه اشار الى ان النفقة مستحق بغير الولاد ولا نفقة دفعة
 الا حكام خلا للشافعي لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وذلك مجموعهم بتناول الاخ والعم وغيرهما وقتا ولهم بمكانه
 لانه مستحق من الوارث مثل الزاني والسارق وفيه اشارة الى ان من عد الوالد يتحمل النفقة على قدر الموراثية
 ان النفقة يجب على الام والمجد اثلاثا لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وهوام مشتق من فيجب ثا الحكم على معناه
 بهذا لانه وما رده ان في قوله تعالى وعلى الوارث اشارة الى العموم فيثنا والى اعدا قرابة الولاد واشارة الى ان النفقة
 على قدر الارث فخير شاريان وقوله تعالى فان ارادوا فصلا لا يتعلق بقوله تعالى حولين كاملين يعني ان الواجب الفصل
 حولان فان اراد الزوجان فصل الولد قبل تمام الحولين او بعد الزيادة على الحولين عندنا وقيل تمام الحولين فقط
 عنده فصلا صادرا عن تراخي بينهما وتشاوي بينهما فلا جناح عليهما او التشاوي استخراج الرأى من قولك شئت الفصل
 اذا استخرج به الحاصل انها اذا تراخيا بالقطام عن الام واستنجا بالاجنبية لذلك صرح اذا اعتبر الرضا لان الاب النسبة
 والولادة وللام الشفقة والعناية فتم بذلك صلاح الولد وفي الزايدى انه لا يعتبر الرضا اذا كان فوق حولين وقوله تعالى
 وان اردتم ان تستصحبوا ان رزقها بالارزاق وان تسترضعوا امراضهم اخره الام لاجل اولادكم عند ابائكم او عند
 او بعد الفصل عنها فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما اتيتم اى ما اردتم ايتاه من الاجرة فليد بالمرئى اى بطبيب سرور ووز

والعنفيد هذا التسليم مذ لا شرط للجواز الإجماع أو الاجرة لا يجب الا عند تمام المعتقد وعليه على ما عرفت والقول العبر
 يا ايها الازواج في زعم الولد عنها ويا ايها الزوجات في طرح الولد عليها واعلموا ان السيد بن عبد الله بن جبريل بن علي بن محمد بن
 عليها ثم ذكر الله تعالى بعده مسئلة عدة المتوفى عنها زوجها فقال **وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَبَيَّزُونَ أَوْ عَمَلُوا**
يَتَرَفَّضُونَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فإذا بطلت جملتهم فلو جملتهم عليكم فيما فعلت في
أَنْفُسِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ والله بما تعملون خبير يعني الذين يتوفون من المسلمين ويركون
 ازواجاً يتربصن أزواجهن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بطلت جملتهن أخر عدتهن فلا جناح عليكم
 بعد ما فعلت في أنفسهن بالمعروف من التزوج فقد علم من هذه الآية ان عدة المرأة التي توفى عنها زوجها أربعة
 أشهر وعشراً ليالي مع أيام بمعنى لانكم زوجاً آخر في هذه المدة ولا بأس فيما فعلت بعد ما من الزوج وقد ذكرني
 كتب الاصول ان قوله تعالى واولات الاحمال اهلن ان يضعن حملهن في سورة الطلاق يقتضي ان يكون عدة
 الحامل وضم الحمل سواء كانت متوفى عنها زوجها او مطلقة او غيرها وهذه الآية التي في البقرة تقتضي ان يكون عدة
 المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً سواء كانت حاملة او غير حاملة فاما حامل الغير المتوفى عنها زوجها لا شك
 انها تعد بوضع الحمل وكذا المتوفى عنها الغير الحامل لا شك انها تعد بأربعة أشهر وعشراً فاما الحامل المتوفى عنها زوجها
 فقد تعارضت فيه الايتان ظاهران فذهب ابن سعود الى ان الآية التي في سورة الطلاق نزلت بعده في الآية في سورة
 البقرة ففي صورة يكون متوفى الزوج حاملة عدتها وضم الحمل لا التربعين بأربعة أشهر وعشراً فكان هذه الآية منسوخة بآية
 الطلاق بعد ما تناول الايتان وبهذا القسم من النسخ ينبغي ان يسمى في قوله نسخت وصفت الحكم يعني لم ينسخ اصل الحكم
 بل وصفه وهو المسمى به وهو وان لم يكن معتبراً عند الشافعي لكنه يقبل في هذه الآية بتسمية انه تخصيص للعموم لانه
 نسخ الحكم نا على ان تخصيصه عنده يكون موصولاً وعندنا للفظ نسخ لا تخصيص فحق على ابن عباس اننا نعتقد
 بعد الاجلين احتياطاً ليجز ان كان وضم الحمل عن قريب بحيث يكون قبل أربعة أشهر وعشراً كانت عدتها أربعة أشهر وعشراً
 وان كان وضم الحمل عن بعيد بحيث يكون بعد أربعة أشهر وعشراً كانت عدتها وضم الحمل على ما لا يمكن ثم انه وان
 كان عموم اللفظ يقتضي ان يكون عدة الحرة والامة سواء كانا قائلين للاصم لكن من ضابطتهم ان حق الامة
 حق الحرة في جميع الباب فيكون عدة لامة الغير الى اامة شهرين وخمسة والى كل ذلك انما صاحب المبدئية
 قال وعدة الحرة في الوفاة اربعة أشهر وعشراً لقوله تعالى ويذرون ازواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
 وعشراً وعدة الامة شهران وخمسة ايام لان الرق منصف وان كانت مملوكة فعدتها ان تضع حملها الاطلاق لقوله

عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الحكم بالزواج
 الوصف بالزواج
 على النقص والتعدي
 او نحوه بالزواج
 وذكر ان هذا الحكم
 عن ابن سعود
 عن ابن عباس
 عن الحسن بن علي
 ومحمد بن عبد الله
 وعند علي بن ابي طالب
 في قوله تعالى

الياء لما كان ابتداء العشرة باليوم فلو كان عشرة مكان الياوم عشرة والياء تسعا فذكر عشرة حتى يقابل الياوم
 والياء عشرة كلمة وهو مردود والظاهر ان ابتداء العشرة في حق المعنونة يعبرون من حين الوقوع ليلما كان الياوم
 والظاهر ان العرف في الشهر ان كان على الياوم قصد والياء شوا فذكر الياوم ظاهر وان كان بالعكس فلهذا لفظ
 المعدود وان كان على المجموع قصد كان تذكيرا باعتبار تغليب الذكر على المؤنث او باعتبار ان المعدود هو الياوم
 مؤنثا واللفظ مذكر اذ الوجهان جائزان فاذا كان جزء من المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا انما يطرح الاول
 والما الثاني في عشرة فلو ان كان المراد من الياوم فقط نحو صمتت عشر الاستعمل التذكير فيه في العرف فلان
 لا يستعمل التذكير اذ كان المراد منه بالياوم مع الياوم في بطريق الاولى وقوله ثانيا في المعنونة اجلين يعني انما يحرم
 تكلم الزوج الثاني ما دامت معتدة فاذا انقضت عدته من فلاحنا عليكم يا ايها الائمة والحكام فيما فعلن في
 حق أنفسهن من التعرض لخطبة النكاح مع الزوج الثاني بالمعروف اي بالوجه الذي لم يذكره شرع وانما غلب عليهم
 الجناح للحكام مع ان الحمل يقتضي عدم الجناح من الزوجات لان المدعى قد حكم بالحكام بما حفظه رعاية العشرة
 احكامها وحدودها جميعا فانما كتاب الازواج لانام ارجاب الاحكام لها فكنها عن الانام كهن عنها ولان
 فعليه معونهن لانما وقضبط بما حفظه شرع فولى الحكم عليهن كذا قالوا ثم ذكر الله تعالى بعده بيان جواز التعرض
 بالخطبة في العدة فقال **وَإِذَا جُنَّاحُ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ امْرَأَتِكُمْ**
أَوِ امْرَأَتِهَا فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ تَسْتَدْكِرُونَ وَهُنَّ لَكُمْ فَوَاحِشٌ لِمَا عَرَّضْتُمْ
بِهِنَّ لِلزَّانِ فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ بَعْلُكُمْ عَلِيمٌ فاوله عرّضتموا عقد النكاح حتى يعلم الكتاب
 أجله وأعلموا ان الله يعلم ما في أنفسكم فأخذوا وأعلموا ان الله عفو رحيم **وَاللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ** الآية انه
 انما منع في العدة نكاح المعتدة او التصريح بالخطبة دون التعريض بالخطبة ولكنهم اختلفوا في ان هذا الحكم
 لكل معتدة ام لا يليها وهو معتدة الموت فصاحب الدارك وغيره ساكت عن هذا والذكر في كتب الفقه
 عام حيث قال في الوقاية وغيره ولا تحطب معتدة الا تعريضاً فيمكن ان يصر هذه الآية الى الجسيم كما
 ذكره بعد معتدة الوقاة وقال صاحب البيضاوي اولاد المراد بالنساء المعتدات للموت واخره في
 دليل عزمه نصريح خطبة المعتات وجراد تعريضاً ان كانت معتدة وفاة واختص في معتدة الفراق
 والبيان والظاهر جوازه هذا اللفظ ثم جئنا الى تفسير الآية فنقول الخطبة بالضم الموعظة وبالكسر المرأة
 وهو المراد منها والتفسير هو الكلام الموعظة بالنكاح مثل ان يقول انك جميلة او صالح او انك لم تكف عن الزنا

من نفسه يا لاولاد اهل احوال المعنى وميل من الالة لاجتماعه لانه لا بد من الطلاق قبل المسيس
عليه السلام كونه النبي عن الطلاق فظن ان فيه حرجا خفي بهذا في البيضاوي والتوجيه الاخير هو المذكور في الزاهد
لا يلزم قوله تعالى لم تمسسون كما لا يلزم كمال الاخرين قوله تعالى او ترضون من مرضية على الخلع ويمنع ان يعلم
ان الخلو الصحيح عندنا في حكم الوطى خلافا للشافعي فان لم يوطأ المرأة ولكن خلاها خلوة صحيح يجب لها كمال
المهر عندنا ونصف المسمى عند الشافعي ولفظ المس حقيقة في المس باليد مجاز في الجماع والمجاز هنا مستعين باللفظ
ولهذا فسر المفسرون قوله تعالى لم تمسسون بقوله لم تجامعون ولكن يجوز ذلك ان يجعل الجماع اعم من ان يكون
حقيقة او كما في تناول الخلوة ايضا وان تجعل الآية في باب الوطى خاصة وتجعل الخلوة مستلها للمعنى كالموتى كما فصل
صاحب الهداية حيث قال اولاً في بيان وجوب نصف المسمى ان طلقها قبل الدخول والخلوة قبلها نصف المسمى لقوله
تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الاية والاقيصة منعاً من فدية تقوية الزوج الملك على نفسه بضمته
وفيه عود المعقود عليه لان مكان المرجح فيه النص بشرط ان يكون قبل الخلوة لانها لا تدخل عندنا على ما تبينه في كتابنا
تعالى ثم قال اعزوا اذا اخلوا الرجل بامرأة فليس بذلك ما نهى من الدخول ثم طلقها قبل الدخول فلها كمال مهرها
قال الشافعي لها نصف المهر لان المعقود عليه انما يصير توفياً بالوطى فلا يملك المهر دون ذلك ولنا انها سلمت الميراث
حيث رفعت الموانع وذلك وسبها خيراً كدخولها في البذل اعتباراً بالابيم بهذا اللفظ وقوله تعالى متمون عطف
على مقدرا مسمى فطلقتم ومتمون في غير الدخول بها التي لم يسم لها مهر وبه تمسك صاحب الهداية حيث قال ولو
طلقها قبل الدخول بها فلها المنة لقوله تعالى ومتمون على الموسم قدره الآية ثم هذه المنة واجبة رجوعاً
الامر وفيه خلاف مالك وانما اوجب المنة حينئذ جبر الايجاش الطلاق وعوضاً عن المهر ولكن جعلها لهما بحسب
حال الرجال كما ينساق اليه قوله تعالى على الموسم قدره وعلى المقرة قدره اي الذي له سعة مقداره الذي
يطيقه وعلى الضيق الحال قدره وبطلبه تمسك الشافعي فلم يعين لها مقدار بل جعلها موقفاً الى ارضى الحاكم
وبدل عليه قوله عليه السلام لا نصارى طلق امرأته المفوضة قبل ان يسمها مستعبداً ولو غفلت عن ذلك وعندنا هو
درع وخيار ولمنفعة البتة ولكن يعتبر في قيمتها من الجودة والرداءة سال الرجل من كونه موسماً او مقترناً في المص
والاباء يعرفون قوله تعالى على الموسم قدره وعلى المقرة قدره وقد صرح بان التقدير بثلاثة اوفواب مروي عن
عائشة وابن عباس عنهما وانما ذكر في الزاهد انه قال ابن عباس اعلاها الزاد وقلها المنفعة
يتاني التقدير بالوسط بل يوكده ولكن قيل ينبغي ان لا يزيد قيمة تلك الثلاثة من الاثواب على نصف مهر المثل

ولا ينقص عن خمسة دراهم لان المطلقة التي لم يسم لها مهر النكاح موطوءة يجب لها مهر المثل فالأيسر فيها كانت
غير موطوءة نصف مهر المثل كما ان من سمى لها المهر في كمال المسمى ونصفه فبالحق أن لا يزيد المنفعة على
نصف مهر المثل ثم خمسة دراهم نصف اقل المهر وقد اعتبر الشارع النصف في مقابل هذه الصورة فينبغي ان
يكون المنفعة منها ايضا غير منقوصة عن خمسة دراهم وقوله فاما ما معقول مطلق لقوله تعالى مستوفى وحقا
وصف له والتقدير مستوفى مناعا واجبا على المحسنين وهم المسلمون والذين يحسنون الى انفسهم بمساكن
الامثال او الى المطلقات بالتمتع وسيند التسمية بالمحسنين باعتبار ما يؤل كقوله عليه السلام من قتل قتيلة
فله سبوة ولا تمسك لانه تسمية المحسن على عدم وجوبها للمتوفى اذ كثر ما يسمى الا بالواجبات محسنا واما
بيان الآية الثانية فهو ان معناه وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن في الحال كنم فررتم لهن مهر وقت الطلاق
فالواجب عليكم اداء نصف ما فررتم منه في كل وقت الا وقت ان يعفون اى النساء بحيث لم تأخذهن اصلا
فحينئذ ليس الواجب اصداء وقوله اما او يعفو الذى منصوب معطوف على يعفون والمراد به عند ذلك الشافعي
قوله القديم المزوج عنه اوليا المرأة ليعنف الواجب نصف المهر الا ان يعفو المرأة مهرها او كانت غيبة بالنعف او يعفو
اوليا ابن الذين يديهم عقدة النكاح او كانت بكر غير بالنعف وعندنا المراد به هو الا زواجه لان عقدة النكاح
انما هو بيد الزوج والعفو حينئذ التفضل فكان المعنى الواجب عليكم نصف مهر الا ان يعفو المرأة بحيث لا
تأخذ شيئا اصلا او يعفو الا زواجه بحيث يتفضل كل المهر من جارية وان لم يكن واجبا عليه قط وكذا قول
علي وحيد بن جبير ومجاهد والشافعي القول الجديد وانما سمي التفضل بالعفو لما للمشاكله اولانهم كانوا
يوفون كل مهر الى النساء عند التزوج فلو طلقها قبل الدخول استحق ان يسهل النصف فلما لم يسهلوه كان
عنفها وتوابعه بذلك المعنى قوله تعالى وان تعفوا قرب للمعقوبات لانه لا يعلم خطابا للاوليا او الاوليا ولا
البرء لحي الضعيف فكيف تكون اقرب للمعقوبات فانما هو خطاب للزواج وحدهم كما هو ظاهر وصرح به الحنفية
للزواج والزواج على سبيل التغليب اى عفو الزوج بملطاء كل المهر خيرا وعفو المرأة باستقاط لا خير لها
كما مر به في المذكر وبذلك على تقدير ان يكون خطابا وفي قراءة ابونيك وان يعفو بالبار كما مر به في الكتاب
وماله الى الاول وعليك بالتام وكذا قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم اذ لعل معطوف على فعل محذوف
اى فاعفوا ولا تنسوا ان يتفضل بعضكم على بعض يعني للرجل ان يتفكر ان هذه المرأة كانت مشجورة
تحت عتدي ولقيت محرومة ما يوسنة من حيلة فافرح قلبها بجل المهر وكذا ينبغي للمرأة ان تفكر ان هذا الرجل

ولا ينقص عن خمسة دراهم لان المطلقة التي لم يسم لها مهر النكاح موطوءة يجب لها مهر المثل فالأيسر فيها كانت غير موطوءة نصف مهر المثل كما ان من سمى لها المهر في كمال المسمى ونصفه فبالحق أن لا يزيد المنفعة على نصف مهر المثل ثم خمسة دراهم نصف اقل المهر وقد اعتبر الشارع النصف في مقابل هذه الصورة فينبغي ان يكون المنفعة منها ايضا غير منقوصة عن خمسة دراهم وقوله فاما ما معقول مطلق لقوله تعالى مستوفى وحقا وصف له والتقدير مستوفى مناعا واجبا على المحسنين وهم المسلمون والذين يحسنون الى انفسهم بمساكن الامثال او الى المطلقات بالتمتع وسيند التسمية بالمحسنين باعتبار ما يؤل كقوله عليه السلام من قتل قتيلة فله سبوة ولا تمسك لانه تسمية المحسن على عدم وجوبها للمتوفى اذ كثر ما يسمى الا بالواجبات محسنا واما بيان الآية الثانية فهو ان معناه وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن في الحال كنم فررتم لهن مهر وقت الطلاق فالواجب عليكم اداء نصف ما فررتم منه في كل وقت الا وقت ان يعفون اى النساء بحيث لم تأخذهن اصلا فحينئذ ليس الواجب اصداء وقوله اما او يعفو الذى منصوب معطوف على يعفون والمراد به عند ذلك الشافعي قوله القديم المزوج عنه اوليا المرأة ليعنف الواجب نصف المهر الا ان يعفو المرأة مهرها او كانت غيبة بالنعف او يعفو اوليا ابن الذين يديهم عقدة النكاح او كانت بكر غير بالنعف وعندنا المراد به هو الا زواجه لان عقدة النكاح انما هو بيد الزوج والعفو حينئذ التفضل فكان المعنى الواجب عليكم نصف مهر الا ان يعفو المرأة بحيث لا تأخذ شيئا اصلا او يعفو الا زواجه بحيث يتفضل كل المهر من جارية وان لم يكن واجبا عليه قط وكذا قول علي وحيد بن جبير ومجاهد والشافعي القول الجديد وانما سمي التفضل بالعفو لما للمشاكله اولانهم كانوا يوفون كل مهر الى النساء عند التزوج فلو طلقها قبل الدخول استحق ان يسهل النصف فلما لم يسهلوه كان عنفها وتوابعه بذلك المعنى قوله تعالى وان تعفوا قرب للمعقوبات لانه لا يعلم خطابا للاوليا او الاوليا ولا البرء لحي الضعيف فكيف تكون اقرب للمعقوبات فانما هو خطاب للزواج وحدهم كما هو ظاهر وصرح به الحنفية للزواج والزواج على سبيل التغليب اى عفو الزوج بملطاء كل المهر خيرا وعفو المرأة باستقاط لا خير لها كما مر به في المذكر وبذلك على تقدير ان يكون خطابا وفي قراءة ابونيك وان يعفو بالبار كما مر به في الكتاب وماله الى الاول وعليك بالتام وكذا قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم اذ لعل معطوف على فعل محذوف اى فاعفوا ولا تنسوا ان يتفضل بعضكم على بعض يعني للرجل ان يتفكر ان هذه المرأة كانت مشجورة تحت عتدي ولقيت محرومة ما يوسنة من حيلة فافرح قلبها بجل المهر وكذا ينبغي للمرأة ان تفكر ان هذا الرجل

لم يستعبروا أصلي فأنزل الله في الذكر كمن كتب الفقه ان المتعنى هذه الحالة ليست بحالة معتدلة ولا
 بنفي انما يجوز ولا تجب ان اعطى لكل المهر لان غير الزوج من غير وجوب عليه بمحض النكاح بالنكاح فظان يجوز المهر
 بالمتعة الاولى غاية ما في الباب انه لم يجب للتعديل او لعدم الموجب والمشهور من الشافعي وان كان وجوب المتعة
 في كل حال الا ان قوله المهر عنده يدل عليه ما ذكر في البصائر فانه وان كان في الآية الاولى وفي مفهوم الآية يعقبة
 تخصيص الجا بالمتعة بالمفوضة التي لم يسببها الزوج والحج بها الشافعي في احد قوله المسوسة المفوضة وغير
 قياسا وهو معتمد على المفهوم ولكن قال في الآية الثانية وهو دليل على ان الجناح المنعني ثم تبعه المهر وان لا متعة
 مع الشطر لانه قسمها بهذا اللفظ وذكر في الحسين ان قبل نزول هذه الآية كان من يطلق غير لدخولها لم
 يجب عليه شيء من المهر وان كان مسمى بل يجب عليه المتعة فقط كما قال في سورة الاحزاب فتتوبن وسرحتن
 ثم نكحت بهذه الآية ولم عليه نصف المهر المسعى ولم يتعرض لهذا المعنى بينا احد غيره وسعى الكلام فيه في سورة
 الاحزاب انشاء الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعده بيان بعض احكام الصلوة فقال حَافِظًا عَلَى الصَّلَاةِ
 وَالصَّلَاةِ الَّتِي مَنَعَتْكُمْ وَفُوتُوا لِلَّهِ فَإِنَّكُمْ فَرَجَالٌ أَوْ زَكَاةً فَإِذَا أَمْتُمْ كَذَرُوا
 اللَّهُ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ هذه الآية جامعة لغرضية الصلوة للحسن والقيام فيها وسقوط
 التوجه الى القبلة وقت الخوف ان فرضية الصلوة فني قوله تعالى حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى في
 في قوم عمر والبقاء والدور وعطوا المساجد كذا نقل الامام الزاهد عن الحسن فامد تعالى امرنا بما فطره الصلوة
 الحسن كلها ثم حض بعد ثابا الصلوة الوسطى لزيادة فضلها وقد اختلف في تفسيرها فقال ابو حنيفة وعليه الجمهور من
 ابا الصالحين من عمر وعلي وعائشة وام سلمة وحفصة وابن مسعود انها صلوة العصر لاني مصحف حفصة والصلوة
 الوسطى صلوة العصر وقوله عليه السلام يوم الاحزاب حين قاتل العصر شغلوا ناعن الصلوة الوسطى صلوة العصر
 ملاء الدبر يوم تاروا لانه سمع قال انها الصلوة التي شغل عنها سليمان حتى نزلت بالحجاب والمقران الصلوة
 التي كانت عن سليمان العصر ولهذا اخبر ذكره انما لان سليمان كان نبيا فانت عن تلك الصلوة كمن
 حالنا فيها ولا نبين صلوة الليل احد لها فصرية والاخرى غير فصرية وبين صلواتي انها كذلك وفضلها
 لاني وقتها من استتمت الناس تجارتهم ومعايشهم وقال ابن عمر ومعاذ بن جبل وابو امامة انها صلوة
 النحر لانها بين صلواتي النهار وصلواتي الليل او بين فصرية وبين وقال ابن عمر وزيد بن اسامة انها صلوة الظهر
 في وسط النهار وفي رواية ابن عباس وفي رواية ابن عمر انها صلوة المغرب لانها بين صلواتي مغارة وصلواتي

جهر او بين الاربع والمشي وقال بعضهم انها صلوة العشاء لانها بين وقوف او بين جهرين واقتصر في طريق الدليل على
سبع غير معتدنة كنية العذر ليحفظ الكل كذا قالوا وعن جابر رضي الله عنه انه عليه السلام كان يقرأ الصلوة الوسطى و صلوة
العصر فيكون صلوة العصر من الصلوة الاخرى من الاربع مخصوصا لا لغيرها بها بالفضل نصرة في الكسوف والبيضا
واما ذكره صاحب المدارك من ان الآية تدل على ان الصلوة خمس في اليوم والدليل لان الصلوات خمسة اقلت والوا
معطوف والمعطوف ان يكون مغايرة للمعطوف عليه والوسط لا يتحقق الا في الوتر فيكون اقله خسا فلا يشفي عليها
لان معنى الآية حافظوا على الصلوة كلها سيما الوسطية بينها فيجزان بجل الجمع على اقله ويكون الوسطى داخل فيها فيكون
مجموع الصلوة ثلثا ثلثا والنصف وقد يغتم فرضية الصلوة الخمس في عدة ايات اخر سيجي انشاء الله تعالى وتبيان
فرضية القيام ففي قوله تعالى وقوموا له فاشين وفي الزايدى اما امرنا بهذه الآية لانه نقل عن زيد بن ارقم ان
اول الاسلام كان كل واحد منهم يتكلم في صلواتهم حتى اذا دخل واحد مناسا لصاحبه كم صليتكم فنزل في حقهم وقوموا له
فانذير به قوموا في الصلوة لاجل الامد حال كونكم قانتين اي طابعين القيام ساكتين عن ذكر غير الله وخاشعين
او داعين ذاكرين كذا قالوا وفي الكشاف او راكدين مكففين الايدي والابصار وبالحمد فعلم منه ان القيام بعد القنوت
فرض في الصلوة فان عدم القيام اي صلى قاعدا او وجد القيام لانه والام القنوت فسدت الصلوة وبانتم وقد منكم صاحب
الهداية بالآية على فرضية القيام فقط حيث قال القيام لقوله تعالى وقوموا له قانتين وهذا المفظ قوموا ولا يخفى عليه
انه يدل ايضا على حرمة التكلم في الصلوة على تقدير كون معنى قانتين ساكتين بل على كراهة الالتفات وقيل المعنى المصبر
على معنى الركود وفي البيضاوي وقال ابن الحاجب المراد به القنوت في الصبر فكان في هذا القول تأكيد لما هو به من وجوب
القنوت في صلوة الفجر واصل الامام الزايد هذا القول تأكيد على ان الصلوة الوسطى هو الفجر ولا يوافق مذهبا لان دعا القنوت
عندنا انها تجزى في صلوة الوتر خاصة ولا يجوز في صلوة الفجر فضلا وهذا لم يذكره سائر مفسر الحنفية واما بيان سقوط
القيام وسقوط التوجه الى القبلة وقت الخوف ففي قوله تعالى فان خفتم فركبوا او ركبا تايعني فان كنتم في حال الخوف من العدو او
لو السهم الضار او غير ذلك فلا يضر عليكم القيام الى القبلة بل كنتم مختارين بين ان تصلوا رجلا اي اركبوا ركبا تايعني
راكبين على المركب وهذا لما ياء الى اي جهة كانت كذا في المدارك وبه يقتل صاحب الهداية حيث قال فان اشتد الخوف صلوا
ركبا تايعني اي يؤمرون بالركوع والسجود الى اي جهة شاء واذا لم يجدوا القبلة توجهوا الى القبلة لقوله تعالى فان خفتم فركبوا
او ركبا تايعني وسقوط التوجه الى القبلة للضرورة وعن محمد بن ابيهم يصلون بالجمازة ويسرعون للصلاة لانهم في المكان في الظلم
واحتلوا في الصلوة حال المسابقة والمشي فخذ ثالا يجوز وعند الشافعي يجوز فاعمل معناه في قوله تعالى ركبوا عندنا قانتين

ورد في حديث
وابن عباس في الصلوة
الوسطى و صلوة العصر
بالواو فخطبوا في الصلاة
فيكون انما في الصلوة
احد بابا الصلوة الوسطى
اما انما في الفجر والاعشاء
على اختلاف الروايات
فيما والثالثية الصلوة
منها
في بعض قانتين
بدايعن وبعضهم
بداكرين فحسنا ينبغي
لا تخادوا واداءا
الجمع بين طابعين
بساكتين قانتين
لأنه لا بد من ركوب المركب
بين قانتين وطابعين
انما على المدارك

يقربون الموت منكم ويكون لهم ازواجهم معلية ان يوصوا الاقارب لابل ازواجهم ان يعطوا لهم من اموالهم ما
 الى قول كمال ولا يخرجون من بيوتهم ايضا الى اس الحول فيها امران الشرع يحول للعدة والنفقة من ملك
 الى الحول وكان في اول الاسلام معمولاً به حتى ان رجلاً من الطائف اصابه حكمة من حكمة الله فمات في اول الحول
 هذه الدار وترك زوجته والدين وولد انفسم رسول الله صلى الله عليه وآله من والديه وولده وحكم له زوجته بالاستقرار
 في داره الى اس الحول وعين حصتها من ماله رزقا لها الى تمام الحول ومنها من اخذ الزينة وترك الحداد وطلب
 زوج اخر على ما صرح به جله في الحسيني والزايدى ثم نسخت الآية بعد مدة فالتزم بها الحول منسوخ جيتري بعد اربعة اشهر
 وعشر او ثمان كان معداً لاداة لكنه موزع ولا والمتام الى الحول منسوخ برهم التركة وشبهها في الميراث فلا
 نفقة لها ولذا يخرج في اليوم وبعض الليل لتحصيلها وتثبت في منزل زوجها بخلاف المطلقة فان لها نفقة
 فيجرم حر وجها والسكينة ايضا غير ثابتة لها الا ان عندنا كما صرح به في كتب الفقه والكشاف وثابت عندنا شافعي
 كما صرح به البيضاوي وذكر الامام الزايدى ان السر في تغيير العدة كما هو ان كانت العرب اذ مات مورثهم لا يترك
 امراته يخرج او ترين ابداناً او غيره ان يتركها غيره ويترجوها بانفسهم كاول طرية قوله تعالى لا يعمل لكم ان ترثوا انسا
 كرامة الله تعالى الحكيم العالم بصالح العباد نسهم ذلك درجة درجة يستودوا به ويقبلوه فخر اول الحول الكامل
 ثم اربعة اشهر وعشر او ايضا قد ذكر ان في الجالية اذ مات الرجل جلست المرأة في بيت الزوج حولا ثم
 اولم خرجت بعد سنة ترمي بجريرة ابل او نشاة وراية بالعلم ان عدوا ما في بيت الزوج اهل من سنة هذه العدة
 فنسب ذلك بقوله تعالى اربعة اشهر وعشر او قوله تعالى فان خرجن كلام منسوخ المحنفية يدل على ان معناه ان
 خرجن بعد الحول فلا جناح عليكم يا ايها الحكماء فيما فعلن في انفسهن من معروف امي اخذ الزينة وترك الحداد
 وطلب الزوج وعيند فهو داخل تحت المنسوخ وقد علم مما ذكره البيضاوي ان معنى قوله تعالى فان خرجن فان
 خرجن في الحول عن منزله فلا جناح عليكم حيث قال وهذا يدل على انه لم يجب عليها ملازمة سكن الزوج والحداد عليه
 وانما كانت مخيرة بين الملازمة واخذ النفقة وبين الخروج وتركها هذا القطة ولا يعلم انه من منسوخ عده لولا وانما
 الآية الثانية وهي قوله تعالى للمطلقات منهم بالمعروف في بيان نفقة المطلقات اذ المتام النفقة وهو المختار
 لصاحبها ارك فنعني الآية ان المطلقة تجب نفقتها على الزوج ما دامت معنده سواء كانت مطلقة ارجح
 او البائين او غير ذلك وبه الآية باق حكمها الا ان غير منسوخ بالاتفاق وفي البائل خلاف الشافعي ومنسكه
 ما روي عن طلحة بنت قيس قالت طلعت في زوجي ثلثا فلم يفرض لي رسول الله صلى الله عليه وآله ولا نفقة ونحن نقول هذا

حديث روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يقرئ القرآن الا بكتاب الله» يعني بكتاب الله الذي هو القرآن الكريم. وهذا الحديث يدل على ان القرآن الكريم هو الكتاب الذي لا يقرئ الا به. وهذا هو الكتاب الذي لا يقرئ الا به. وهذا هو الكتاب الذي لا يقرئ الا به.

والنزاع في تقديره وهو الامكان اي لا اله سجد والابوا ولا اله ملان وهو مشهور بما بيننا
الشبهة والجواب وقوله تعالى الحي اي الذي يصح ان يعلم ويقدرا والباقي الذي لا سبيل للنفاذ اليه على
ما في الكشاف فيه ثبات حواء وهو حي بحيوته الابدية والالهية وقوله العيوم اي الدائم القائم بتدبير الخلق
وحفظه فيه ثبات الاستقلال وعدم اعانه غيره لاني امره ولا في امر غيره وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم السنة
فتور مقدم النوم وقيل السنة ثقل في الرام والنقص في العين والنوم في القلب على ما في الهادي وهو وال
على التغلغل عن نفسه ونفي ما يكون من صفات المحدث وهو تأكيد للقيوم لان من جاز عليه ذلك احتمال ان يكون
قيوما ولو اخذه السنة والنوم ازال السموات والارض عن الامساك وفي قوله تعالى لما في السموات وما في
الارض اثبات مالكيته ونفاذ امره وتصرفه ونفي تركه اذ جميع ما في السموات وما في الارض ملكه فاني يكون له شريك
ويذكر فيه السموات والارض ايضا بل هو المبلغ من قوله تعالى لا السموات والارض وما فيهن قوله تعالى
والذي يشفع عنده الاباؤه بيان لعظمته شأنه ذكره ياءه واثباته بعبودية وبه فيه دلالة على نفى الشفاعة
على ما في الزايد واقول فيزم منه جواز الشفاعة بعد الاذن الجملة للمؤمنين فيكون رد اعلى المعتزلة في انكار الشفاعة
وقوله تعالى يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم اي ما قبلهم ما بعدهم وامور الدنيا والاخرة وما لا يدركه ولا يظفر لاني
والارض والادل عليه من ذاع في البصفا وهي وهو دليل على اثبات كمال علمه وقوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه اي معلومه بيان
المنطق وجعلهم باصل الخلقه واقول في الملاق لفظ علمه لانه ان له علما قانما بذاته فيكون رد اعلى المعتزلة لانهم قالوا عالم لا يعلم
بجلائ قوله تعالى يعلم عالم فانهم يظنون عليه ايضا وقوله تعالى لا باشا فيه ثبات شبيهه وارادة نقا وقوله تعالى وسبح كبر السموات
الاخر ما تصور في عظيمة او تمثيل مجر او الكبرسي مجاز عن العلم والملك والقدرة فيدل على ثبات علمه ملكه وقدرة او هو العرش فهو
تحت العرش كما ورد في الحديث وهو فلك البروج عند الكما على ما قالوا وقوله تعالى ولا يؤده حفظها اي لا يتعلم حفظ السموات
فيه ثبات كمال قدرته وتخليق الاشياء بارادته دون الالات وقوله تعالى وهو على كل شئ شهيد العظيم اي
سنة ما اخذ اليه كل ما سواه فيه اثبات علوه عن صفات الخلق وعظمته في حزه وجلاله وملكه وسلطانه ولما كانت الآية مشتملة على ثبوت
وتعظيمه وتجبده وصفاته ولا بد لول عظمته منها وشرف العلم انما هو شرف العلوم كانت هذه الآية بمنزلة على الايات والسور وكبرية
الغفران وهذا ورد في حقها الاما وث الصحاح حيث قال من قرأ آية الكرسي جبر كل مخلوق كونه له سبعة جبر كل الجنة
يواد ما بد من قرانا اذا اخذ مضجعه منه بعد غفره عليه وباجاره والابيات قوله تعالى سيد البشر آدم و
سيد الارض صبيح الجبلة سيد الجبال طور سيد الياهم المجمع سيد الكلام القرآن سيد الغفران البقرة سيد البعرة

وقال ما قرئت هذه الآية في ذلك اليوم بغير الشيطان ثلثين يوما ولا يدخلها ساحر أو ساحرة أربعين ليلة وقال
من قرأ آية الكرسي عند منامه بعث الله إليه ملكا يحرسه حتى يعلم وقال من قرأ اثنين الاثنين حين يحفظهما
صمى يعقوب وان قرأها حين يصبح يحفظ حتى يمسي آية الكرسي واول حم المؤمن الى واليه المصير وقال ان اعظم آية
في القرآن آية الكرسي من قرأها بعث الله ملكا يكتب حسنة ويحج من سيئاته الى الغد من الساعة بذلك
التقاسير والاعاديث وامثال هذا اكثر من ان يحصى والمهر من استنسخه ونفذا ليلها في كتب الاوراد مشحونة
معروفة وقد ذكرت بهذا المنهاج في كتابنا المسمى بالآداب الاحمدية في اوراد الصوفية في مسئلة زكوة
التجارة وغيره بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخركم
من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه الا ان تنفقوا
فيه واعلموا ان الله غني حميد * هذه الآية في زكوة التجارة وعشر الثمار خمس المعادن
فقوله تعالى وما اخرجناكم معناه ومن طيبات ما اخرجناكم فهو معطوف على قوله تعالى طيبات ما سبتم قد
امر الله تعالى في الآية بانفاق طيبات الكسوة وطيبات المنجيات من الارض والطيبات الجيدة والحلال
على ما مضى القاضى والاول هو المتعارف عند الاكثرين وقد صرح صاحب المدارك ان في قوله تعالى من طيبات ما سبتم
دليل وجوب الزكوة في اموال التجارة وذلك لان كسوباتها هي تجارة وطريقه ان اذ انفق قيمتها انصاب
احد اثنين يجب فيه الزكوة ويقوم بما هو النفع للنفس في تعجيل الزكوة على ما ذكر في كتب الفقه وصرح الامام الزاهد
في قوله تعالى وما اخرجناكم من الارض دليل وجوب العزوف في كلام باقي المفتين ان ما اخرجنا بلوجه وشمار
والمعادن وغيره ما فيه تدين اول الآية عشر الثمار خمس المعادن جميعا وسند كرسلة عشر الثمار سورة الانعام
انشاء الله تعالى واما مسئلة خمس المعادن فمذكورة في الفقه مفصلا وبالجملة نفى الآية دليل على هذه المسائل
وقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون اما ان يكون منه متعلقا بما قبله او بما بعده فان كان متعلقا بما
قبله كان المعنى ولا تقصدوا الخبيث من المال او ما اخرجنا حال كونكم تنفقون وان كان متعلقا بما بعده
كان المعنى ولا تقصدوا الخبيث حال كونكم من الخبيث تنفقون نفس يميز بين التوجهين القاضى البعض
وقد ذكر صاحب الكشاف المدارك التوجيه الاخير فقط والجملة قد نفى الله تعالى عن اعطاء الخبيث واكد ذلك كونكم تنفقون
في سبيل الله الردي وسبتم لتخذه امي وعالم انكم لا تأخذونه في حقكم لروايتكم ان بعضوا نية اي الا ان
تسأموه على سبيل المسامحة من قولكم انتم فلان عن بعض حق او اغضض بصره وقرئ بعضوا

بالنقل وتنفذوا بضم الميم وسرنا من غمض يغمر ويغمر بالبناء للمضول على ما في الكشاف وعن ابن عباس
نزلوا فمن كانوا يستعدون بحش التز وشراؤه فهو عنه وكل هذا اليم الصدقة النافذة والعملة جميعا
ايضا ان لا ياخذ المصدق الا الوسط ولا يخذ ذال الال ولا خاره حتى الا سويل على ايضا وان لم ي
ثم قال الله تعالى بعد الشيطان بعد كمال الفقه وبأمر كمال الفشاء والله
يعد كمال مغفرة منه وفضلا والله واسع عليهم وفي
من يشاء ومن يؤتي الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا
أولا كتاب في بيان فضل الاتفاق اعم من ان يكون ولاية او نافلة وتبصر
فضل العلم والعمل ايضا والمعنى ان الشيطان يعدكم في الاتفاق الفقير يقول لكم ان عاقبة اتفاقكم ان تفترقا
والوعد يستعمل في الخير واشروا بامركم بالفشاء اي المنع من الصدقات والنجل او المعاصي على ما قلناه القاصر
يعدكم في الاتفاق مغفرة لذنوبكم وفضلا اي خلفا افضل مما انعمتم في الدنيا او في الآخرة واسد واسع عليم يوتي
اي تحقيق العلم واتقان العمل من يشاء من عباده ومن يؤتي الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وما يذكر اي وما يتوهم
المد من الايات لو ما يتوهم الا اولها الباب اي ذو النور السليمة او العاقل العالم بما ضمنه الآية
الامام فخر الاسلام البرموي علون العمل داخل في الحقيقة لان الحكمة في النور موافقان العلم والعمل وقد فرس
الحكمة في قوله تعالى في الحكمة من يشاء بعلم اشرعية والحرام والحلال فدل على ان العمل داخل في الحقيقة ومثله قوله تعالى
الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ونحوه وقد اشار اليه صاحب المدارك ايضا حيث قال الحكيم عليم القرآن المست
او العلم انهم الموصل الى رضا الله تعالى والعمل به والحكيم عند الله تعالى هو العالم العامل وهكذا ذكره جماعة وطرحا
ذكره بين مسائل الاتفاق ليدل على ان الزكوة في العلم ايضا واجب هو الدرر وقد قل عليه السلام مثل علمه لانه
به كمثل كثر لا ينفي من اولان علم مسائل الاتفاق والعرفان والعمل به واجب على المؤمنين كانه يمكن ان يحيط بالبيان ثم
قال الله تعالى بعده ثم وما اتقته من نفقة او نذر ثم من نذر فان الله يعلنه
من انصار ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تحفوها ونوعونها الفقراء هم
ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير ان ايمان اما اولى في فضائل النفقة والنذر والمغفرة
وما اتقته من نفقة قليلة او كثيرة في طاعة او معصية سر او علانية او نذر ثم من نذر بشرط وبغيره في
معصية فان الله يعلم في ما يكلم عليه وما لا يعلم الذين يخفون او يندرون المعاصي او يمينون عن الصدقات او

على كل من اخذ الربوا سبيها، لان الكفا او غير اكل وانما خص بالاكل لان الاكل من سخط منافعه المال ولان الربوا شائع
الطمرات وقوله تعالى ذلك يا ايها الذين آمنوا من اعتقادهم في كل الربوا حتى انهم جعلوه اصلا فيقولون
الربوا اصل الكلام انما الربوا مثل البعير في حق الخيل لا انهم يظنون البعير حلالا ويشبهون الربوا به ولا كان من ظنهم التسوية
بين الربوا والبيع لانهم او انهم اذا اشترى الرجل مالا يساوي ويماجد برعين جاز كذا اذا باع وريماجد برعين
حازا ولا فرق بينهما في المعنى رده الله تعالى وقال اصل البعير وحرم الربوا انما التسوية بينهما دلالة على ان المعيار
في محارضة الله باطل ولهذا قال اهل الاصول ان هذه الآية نفى في حق التفريق بين البعير والربوا لانه انما سبقت
لاجل هذا المعنى فما ربي في حق احلال البعير وحرمه الربوا لانه يعظم هذا المعنى بدون سوق له وتحقيق هذا المقام ان
البيع مبادلة مال بمال والربوا في اللغة هو الزيادة والبيع ما شره لاصل الربح والزيادة مخان مجمل ان حوت
فيه المعاني واشتبه انه اي زيادة حرمته فلو كان الحديث بيانا له وهو قوله عليه السلام الحظوة بالحظوة وشيخنا
والتم بالتمر والتمر بالتمر والذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا مثل يد بيد والفضل ربوا قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم على هذه الاشياء السنة فوقع الاستباه فيما وراء ما قلنا في حرمته هذه الاشياء فوجدنا انه اذا كان
الجنس متحد كما يعلم بالمقابلة وكان القدر كيلا او وزنا كما يعلم بالمانعة ويكون يد بيد يكون الفضل في هذه الحالة
ربوا يعني اذا بيع بالحظوة او الذهب ويكون امد بها زيدا في الكيل او الوزن يكون ذلك ربوا هو امر الله فوجدنا
الارز واما امثالا متساوية في هذا المعنى فيكون الفضل فيها ايضا اما وكذا ذلك حكمتا بحرمة التفاضل في
الجص والنورة لاجل تلك العلة اي القدر مع الجنس والشاغي مع قال ان العلة في هذه الحرمة هو العلم كافي الاربع
والثمنية كافي الثمنين فيكون التفاضل في الجص والنورة حلالا لان هذه العلة مفقودة فيها وما لك مع قال ان العلة
في هذه الحرمة هو الاقتنيات كافي الاربعه والا ذخا كافي الاخيرين فانما تفاضل في العلم الفاسد والسك الفاسد يكون
حلالا لانها ليسا مما يقتات ويدخروا بالجلد مسكة الربوا اكبر مسائل القياس واعلى المجتهدين ومجال الاختلاف
ومحل الشبهة في هذه المسئلة كثير ولهذا قال عمر رضي الله عنه حرم الفبي عليه السلام عننا ولم يبين لنا ابواب الربوا اي
بيانا شافها ولكن خرج من غير الاجمال الى غير الاشكال وعلم من هذا التقرير ان آية الربوا انظر المضموم للمجهول
والمعلوم جميعا وان قوله تعالى وحرم الربوا مخصص لقوله تعالى واحل الله البيع ولكن قبل بيانه بالاشياء الستة
انظر المضموم للمعلوم وهذا انما قالوا وزيادة تحقيقه في اصول الفقه فان شئت فارجع الربو بمعنى قوله تعالى فمن

فانما بانهم ان لم يتزولوا يكون ما لهم فيها للمسلمين ولم يتعرضوا غيرهما وقد من الارتياء فقط وقوله تعالى وان
تذرعوا نزل ايضا في شأن بني النقيص حين طالبوا بني منقرة باصل الدين زجر او تعجلا وبابوا عن الربوا او
منقرة من بني النقيص الى وقت الشيا عرجا وناجلا والفظه كان تامة في قراءة الجمهور وذو عشرة اسمه وفي قراءة
عثمان ذاعسة خبر كان في ناقصة والضمير للمديون والمعنى ان وقع غريم من غزمالك وذو عشرة او ان كان
المديون ذاعسة فقطرة الى ميسرة اى فالحكم او الامر انتظار الى يساره اى النظر واباها الدائون الى
المديون ولا تعجلوا بطلبه لانه مضطرب في هذا الباب وهذه الآية تمسك صاحب الهداية في كثير من المواضع
قال في كتاب ادب القاضي انه يحسم القاضي المديون بطلب الغريم فان لم يظهر له مال خلى سبيله يعني بعد مضي
المدد لانه استحق النقطة الى الميسرة فيكون حسمه بعد ذلك ظاهرا وقوله تعالى وان تصدقوا بقصدكم يروى
اموالكم كلها او بعضها بالابراء على من حسم من غزمالك خبر لكم اى اكثر ثوابا من انتظار دفع لكم ما تفضلون
تعملون فضيلة وقيل المراد بالتصدق الانتظار لقوله عليه السلام لا يجل دين رجل مسلم فخره الا كان
يجل يوم صدقة هكذا ذكره او لكن على هذا التوجيه لا خير يكون قوله تعالى ان تصدقوا خير لكم بعينه يفهم
تعالى فقطرة الى ميسرة كما لا يخفى بل يلزم التناقض منها ظاهر فان مفهوم الاول انتظار واجب ومفهوم
انتظار استحباب وذكر الامام الزاهد فقه الآية بتفصيل طويل وذكر ابنها علوية نزلت في شأن عباس ز
للناس محمد اسلم اراد ان يردوه فقبله ووزر واما بنى من الربوا انكتمت مؤمنين فقال العباس انما من وزر
وحين سمع العباس تمام الآيات قال ثبت وزر رؤس اموالهم وتصدقت عليهم دان الآية
حيث سمي اهل الربوا اموا مناسم انه من افخس الكبار هذا ما قاله ثم ذكر الله تعالى بعداية فاصلة بيان بعم
وكتابه مدته واطلاؤه والاشهاد عليه الرين عند فقهه في آيتين طويتين اذكرهما بما يحتاجا وفسر ما فقه
دفعه فابدا الآية الاولى قوله تعالى ايها الذين امنوا اذا نكحتم بناتكم الى
وَلْيَكْتَسِبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ كَسَاءَ عَلِمْتُمْ اَنْ
الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَشِقَ اللَّهُ رُبَّهُ وَلَئِنْ يَخْشَى مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي
أَوْضَعْنَاهُ أَوْلَادَ لَيَسْتَطِيعَ أَنْ يُنْصِلَ هُوَ فَيُثْبِتَ وَلَيْسَ بِالْعَدْلِ بَيْنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى إِذَا دُعِيتُمْ
بعضكم بعضا بدين اى تعالمت بدين موجب الى اجل سمي اى مدة معلومة فاكثروه اى ذلك الدين وهذه الآية
وان كانت ظاهرة في كل روى سواء كان مبيعا او مئنا الا انه نقل عن ابن عباس عن ان المراد به السلم وهذه

قال في الهداية السلم عند مشروحه بالكتاب هو الآية الآية فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما شهد ان الله تعالى
 السلم المضمون الى اجل معلوم كتابه وانزل فيها الطول آية في كتابه وذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نتمم الآية
 بهذا النظم فقد علم من ذلك حد السلم ايضا وهو يوم النسيء وان يكون ديننا على ايمانهم بالشرط المعقود شرعا فالجميع
 يسمى بالخبرة والتمسك بالمال والباقي مسلم الاية والمشتهرى بالسلم وفي الزايد ان الآية عامة في السلم وكل من يصح
 فيه الاجل نحو الامان وعقود التجارات الا انقضى فانه لم يدخل فيه لانه لا يقبل الاجل وانه ليس بعقد الاية والفرد بين القرض
 والدين ان القرض ما يكون بحسنه مثل ان يقرض درهما الا ان يعطيه وربما يقرضه غدا او يقرضه شيعر البعوضة لا يقبل
 التسليم ومعناه اذا وعد الى سمي معين فله المطالبة قبل وقته امد القرض حشره باني القرض الوضوء ومعنى القرض حسن
 ان لا يطالبه من عند نفسه وان اعطاه المستقرض لا يأخذ عليه زيادة ولا يحجره بفقد هوني معنى التصديق ولهذا قيل القرض
 سوال والدين ما يكون على خلاف الحس ويكون واجبا في الذمة ويكون المطالبة عين الاجل مثل ثمن البعير فحوله وعلمه
 بهذا الفرق قال فاذا اتتكم برين ليجبر القرض وقالوا انما اتيتهم الى ذكر قوله تعالين لم يقل اذا نتمم الى اجل مسمى ليكون
 مرجعا للضمير الذي في قوله تعالى فاكثروه لانه راجع الى قوله تعالى بين قلوبكم فلو لم يذكر لوجب ان يقال فاكثروا الدين فلم يكن النظم بذلك
 الحسن والظاهر ان السنين بمعنى المجازة كما قيل دناهم كادوا ولا يعلم منه ان الدين لو كان حال وموجب ولا يخفى عليك ان
 تنويم الدين الى التويعين انما يفهم من قوله تعالى اجل مسمى لانه علم منه ان الكتاب انما يشترط امان الدين الى اجل مسمى انما اذا
 كانت لا الى اجل لا يشترط الكتاب الا ان يقال يعلم منه ذلك صراحة انهم اختلفوا فيما بينهم فقال الشافعي يجوز السلم حال او مالا
 وعندنا لا يجوز الا سولا والليل عليه قوله تعالى الى اجل كما قال صاحب الدارك وفيه دليل على اشتراط الاجل في السلم ولكن بعد
 اتمام النظر لا يصلح دليلا لان مفهوم الآية شرط الكتاب في الدين الموجب ولا يفهم منه ان السلم لا يجوز الا سولا والعلم لا يلزم
 هذا المعنى لم يحتج به صاحب الهداية بل اجتزأ بالحدوث حيث قال ولنا قوله عليه السلام الى اجل معلوم فيما روي انهم المسمى
 ان يكون مدة مطلوبة بحيث لا يفتى الى المنازعة مثل ان يقول الى سنة او سنة او غير ذلك لان قول الى الحصاد
 والدياس او قدوم الحاج او غير ذلك لا ينافي فيفتى الى المنازعة فينبغي ان يكون السلم سولا باصل معلوم كما يدل عليه قوله تعالى
 مسمى والاجل او ناه شهر وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم والاول اصح وجملة ما يشترط في السلم عند ابي حنيفة هو سبعة اشهر
 جعفر معلوم مثل ان يقول احطه او شيعر وزعم معلوم مثل ان يقول سبعة او خمسة وصدقه معلوم مثل ان يقول جبر او زود وقدر
 معلوم مثل ان يقول عشرين ليلا او ثلثين ذراعا او اجل معلوم وفيه خلاف الشافعي ومعرفة مقدار راس المال تسمية المكان الذي
 يوفيه فيه وفيها خلاف الى يوسف ومحمد فانه سبعة اشهر الاية مذكورة في الفتوة مفصلا اما كتابه الدين التي امرنا الله بها في قوله تعالى فاكثروه

فجاء المفسر على انه للذهب والاستحباب في شرط واجبه لجزالة الدين والاسم بدو بها وانما امر بها لان ذلك
او ثبوتها ومن من النسيان والاعتماد من المحذور ثم شرط في الكتابة كتابه الامداد حيث قال وليكتب بينكم كاتب بالعدل
اي وليكتب كاتب تصف بالعدالة مأمون على ما يكتب اي يكون كاتباً بالاحتياط لا يزيد على ما يجب ان يكتب ولا ينقص
عنه وفيه دليل على ان يكون الكاتب يقبها عالماً بالشرط حتى يحكي كتمه به عدلاً بالسرور وهو في الحقيقة امر للمؤمنين باختيار
الكاتب وان لا يستكتبوا الا قهراً منه حتى يكتب ما هو مستوفى عليه كذا في الدرك وقوله تعالى ولا ياب كاتب ان يكتب
كما علمه الله عليك بنى لكاتبين عن ترك الكتابة او لا ثم امرهم بها ثانياً وقوله تعالى كما علمه الله ما استطاع بقوله تعالى و
لا ياب كاتب او بقوله تعالى عليك وعلا الاول يكون بنى مقدم الامم كذا في معنى مطلق والامر مقيد والامر
واحد والتشبيه بالبيان الكتابية الحق او ترغيب في حق النعم وما حصل المعنى لا يتم احد من الكاتبين ان يكتب مثل المعلم
كتاباً الوفاق لا يبدل ولا يغير فليكتب تلك الكتابة البدية لا يحصل عنها والمعنى لا ياب كاتب ان نعيم بكتابة كائنه الله سبحانه
فليكتب بنية وهذا كما قيل حسر كما احسن به ابيك وبالجملة هذه الكتابة على قول فخر كفاية وعلم قول فخر غير شرط
فإنه المحلل على قول كان فرضاً ثم نسخ ما بعده وهو قوله تعالى ايضا كاتب لا يشهد على قول الامر للذهب كذا في
الحسن وفي الزاوي ان هذا الامر كان في ابناء الاسلام لقلته الكاتبين والشهداء ولعسر الحال على المسلمين فامر ان
كل من كان كاتباً يشهد كل من كان شاكراً لا يلهي الضيق ثم نسخ بقوله تعالى لا ايضا كاتب ولا يشهد وقوله يكون
من يعرف الحرمة او الوجوب الى القيد وهو قوله تعالى كما علمه الله اي لا ياب كاتب ان يكتب بالعدالة او فليكتب بها
وقوله تعالى وليل الذي عليه الحق بيان للاطلاع والاملاء والاملاء واحد يعنى ان الكاتب وان كان غير المتعاهد من
ثالثا عا دلا ولله صاحب العبارة والاملاء يجب ان يكون من عليه الحق اي الديون عليه وهو بالكم مع السلم وسر
المراد منه ان يكون ما يكتب الكاتب بعين عبارة الديون عليه اذ لا يجوز الانسان عن عبارة عربية او فاسية بل
المراد ان يكون اقراره بعينه بحضور الكاتب بتلك المعاملة باي لسان كان وانما بشرط ذلك لانه هو المشهود
على ثباته في ذمته واقرار به فيكون ذلك اقرارا على نفسه لمسانه وليتق الله اي وينبغي ان يتم الذي عليه الدين
ربه في ذلك الا قتر فلا يستع عن الاملاء فيكون حجود الكل حقة ولا تخس منه شيئا اي ولا ينقص من الحق الذي
عليه شيئا في الاملاء فيكون حجود البعض حقة وهذا كله من استلزام الاملاء واما حكم غيره فبيان في قوله تعالى فان
كان الذي عليه الحق يعني فان كان اديون عليه سقيها أي ناقض الفصل او ضعيفا اي صبا او شيخا فانها او كان ما
لا يستقيم ان يلخص او جعل باللغة او غير ذلك فليعلم فليعلم ولا يملأ بالعدل اي بالصدق والحق وقال في البيضا

في تعبير الولي بما في امره ويقوم مقامه من قيم ان كان صيا: تحمل عقل او وكيل او مترجم ان كان غير
 مستقيم وهو دليل على جريان النيابة في الاقرار ولعله مخصوص بما يتطاهه العلم او الوكيل في القسط وكذا ان
 صاحب الكشاف ولم يذكر دليل جريان النيابة في الاقرار وليس في كتب الجعفة مع ما يدل على جوازها فيمنه
 فيزائم قالوا اذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله حاز عند القاضي ولم يجوز عند غيره خلافا للشاخي عن ثم لا فرغ
 عن بيان الكتابة والكتاب بالاملا يشهد به في بيان الاستشهاد مقصود عقيدة حاله واستشهاد
 مشهدين من ترعاكم فان لم تكونا رجلين فاحمل واحدكم من الشهود ان يشهد
 ان فضل اخذ منهما فقد ذكر اخذ منهما الاخرى ولا ياب الشهادته اذا ما دعوا
 فتولى تعالى واستشهد واعطف على قوله فاكثروه فامدقنا امرنا باخذ الاستشهاد من عند الدين كما امر كتابه ليكون
 ممسكا عند الامانة ثم نوع ذلك على نوعين الاول ان يكون الشاهد رجلين والثاني ان لم يكن الرجلان موجودين
 فرجل واحد وامرأتان فالتان مقام رجل آخر وفي رجل الرأتين فامرته مقام رجل حال كونها مع رجل آخر شارة
 الى انها لا تقوم مقام رجل واحد مطلقا حتى يجوز شهادة اربعة نسوة مقام رجلين بل لا يجوز شهادة اثنين على الاقرار
 الا فيما لا يعلم عليه الرجال مثل الولادة والجماع وجيوب النساء فانه يقبل فيها شهادة امرأة واحدة عندنا
 وشهادة اربعة منهن عند الشافعي ومثل هذه الشهادة امرأتين مع رجل مقبولة عندنا في جميع
 اعداء الحدود والعقاصم وعند الشافعي في الاموال خاصة فالماصل ان في الزنا يجب شهادة اربعة رجال
 بالاتفاق لقوله تعالى فاحششهدوا عليه ثلثهم او اربعة منهم وقوله تعالى فاحششهدوا عليه ثلثهم او اربعة منهم
 والعقاصم تقبل فيها شهادة رجلين فحسب بالاتفاق القول الزهري مضافا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفة
 من بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والعقاصم فيعتبر ما هو الاصل وهو شهادة رجلين فقط وفي غير الحدود
 والعقاصم ان كان ما يعلم عليه الرجل يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان بالاول او غير مل عندنا وعند الشافعي
 ان كان بالاول او بالبعث لا يقيم والشرا وشرط الحيا والاصل والامانة والامانة يقبل شهادة رجلين
 او رجل وامرأتين وان لم يكن بالاكلام وامثاله يقبل الا شهادة رجلين فقط وان كان بالاكلام عليه الرجال
 كالولادة ونحوها يقبل فيه شعها وه امرأة واحدة عندنا واربعة منهن عند الشافعي ولا يلها مذكور في
 المطولات ثم للشهادة شرط منها الاسلام والعدالة وحال المذكور ان في الاية ما لا اول فاقوله تعالى من بجاكم ان
 معناه من ابل عليكم ومن ابل اسلامكم كذا في التفسير وفي القول لا يقيم ولي الشافعي وما لك فيما ذهب اليه انه

عن قاده كان الرجل لطيف في الجدار اى الجموع العظيم فيه القوم فلا يتبعه منهم واحد فتركت وصاحب الهدية قد
جرم بالمخفى الاول حيث قال في اول كتاب الشهادة ان الشهادة فوض يلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا امكن الله
لقولهم تعالى ولا ياب الشهاداء اذا ما دعوا ولكن ينبغي ان يعلم ان هذا في غير الحدود واما الشهادة في الحدود فمختلفة
فيما شاهد بين السر والعلانية بل السر افضل لقوله عليه السلام من سر على مسلم سر الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة
ولكن في السرقة يجب ان يشهد بالمال فيقول اخذ المال احياء المحقق المصدق منه ولا يقول سرقى محافظة على السرقة
ذكر الله تعالى بعد بيان الكتابة تأكيد عدم وجوبها في بعض المواضع وبيان الاشهاد فقال **وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ**
تَكْتُبُوا صَغِيرًا وَكَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَنْ لَدُنْ تَرْتَابُوا
إِلَّا أَنْ تَكُونَ نَجَارَةً حَاضِرَةً لِذُنُوبِكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ لَا تَكْتُبُوهَا وَاشْهَدُوا
إِذَا مَبَايَعْتُمْ وَلَا بَضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوفَ يَكُمُ وَالْقَوْلُ لِلَّهِ وَلِعَلَّكُمْ
اللَّهُ وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٌ عِلْمٌ فقولهم تعالى ولا تساموا عطف على قوله تعالى فاكثروه او غيره من الجمل وهو عادة المسئلة
الكتابة تأكيد له وتخصيصا عليه والسام اللال او الكسل والصفي في قوله تعالى ان يكتبوه للدين والحق والكتاب
ومعناه على الاولين ولا تملوا يا ايها الذين آمنوا كثرة ما انتم ان تكتبوا للدين والحق صغيرا كان او كبيرا الى وقت جلوه
الذي اقرب المدبولون وانفق عليه العثمان وعلى الاخير ولا تملوا ان تكتبوا الكتاب مختصرا كان الكتاب ومثبعا الى اجله
وقال صاحب الدراك تحت التوجيهين الاولين وفيه دليل على جواز السلم في الشيا لان ما يحال ويوزن لا يقال فيه
الصغير والكبير وانما يقال في الذرى هذا الغلط ومحصوله ان الصغيرة والكبيرة وكذا القليل والكثير انما يقال على الدين والحق
باعتبار السلم فيه فالأفليس الغرض من كتابة الدين والحق مجرد كتابة السلم في كتابه هم المداينين ومقدار
راس المال والمسلم فيه من الجنس والنوع والصفة والعدد والمكان وغير ذلك على ما عرف وقد جرت عادة المداينين بالطلاق
الصغير والكبير على الذرى والطلاق القليل والكثير على غيره ميع جواز السلم في الشيا واما اجري هذا الكلام فمما لم نؤم
عدم جوازه من قوله عليه السلام من اسلم منكم فليس منكم فكل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم لانه رول من خالف فيه
حقيقة اولم يوجد فيه مخالف ظاهر قال صاحب الهداية ويجوز السلم في الشيا اذا بين طول او عرضا ورقعة لانه سلم في
معلوم متحدد التسليم على ما ذكرنا وان كان ثوبا مجرد لا بد من بيان وزنه ايضا لانه مقصود فيه هذا الكلام وقوله تعالى
ذِكْرُكُمْ اشارة الى كونه اى كتمانكم الدين عدل عند الله واقوم للشهادة اى لكونهم على اقامتها وادنى ان لا يتراخى اى فيجب
من انتفاء الرب للشاهد والحق لم وصاحب الحق فانه قد يقع الشك في المقدار والصفات ولذا جبر الكتاب بان ذلك لفظ مطلق ولم يفسر

من اقسط واقام على مذبح سبويه او من قاسط بمعنى ذي قسط وقويم وانما صحت الواو في اقوام كما صحت في سبويه
 لمجوده على ما في البضا وهي والحق اذ في منقذ من الواو لانه من الواو على ما في المراك وقوله تعالى الا ان يكون كجارة
 حاضرة تدير وبنهايمكم مستثنا عن الاعراب المكتوبة وتجارة ماضية اما منصوب على انه خبر كان وتدير وبنهايمته له والام
 مضمرة كافي قراءة عاصم او مرفوع على انه اسم كان وهي ح تامة او خبر تدير وبنهايمته كافي قراءة آخر من يعني الا ان يكون التجارة
 والعلامة تجارة يافرة تدير وبنهايم اي فاعلمونها يد بيد فمجد ليس عليكم جناح في ذلك الكتابة بعد من يستأنف
 والنسبان والتجارة الحاضرة باعتبار الظاهر من الايجاب والقبول الحاضرة فان جرى على معناه الحقيقي فكل يوم سلكها
 او غيره يكون كذلك فلا قيد بقوله تعالى تدير وبنهايمكم خرج من البسيطات ما كان الثمن او البسيم بوجلا او غير حاضرة في
 المجلس او غير مقبوض فيه ولقي ما كان البذل ان مقبوضين فيه سواء كان عينا بعين كافي المتأخر او شئنا ثمن كافي الثمن
 او عينا ثمن كافي المطلق الخالي وان فسر التجارة بما تخرجه من الابدال كما صرح به صاحب الكشاف فخرج به البسيم والثمن
 الموصل او غير الحاضر في المجلس ولكن لا يعم الثمن البعير منها فانه فاحتاج الى قوله تعالى تدير وبنهايمكم وبالجملة او ان كان البذل
 مقبوضين في المجلس بخص في ترك الكتابة وقوله تعالى ولا تشهدوا اذا تباعتم بتمثل ان يكون متعلقا بكل ما سبق
 اي اذا تباعتم بتمثل فاشهد والانه اسوط وبتمثل ان يكون متعلقا بالتجارة الحاضرة فقط اي اذا تباعتم بها
 المتبايع فاشهد او على كل تقدير الامر للندب وعند البعض للرجوب فاذا كان للرجوب فاختلف في احكامه ولو
 وبكده الحال في جميع الامور التي سبقت وقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد يعني البنا للفاعل قراءة والاضار
 بالكسر ويحمل البنا للمفعول لقراءة ابن عباس وهو ولا يضار بالفتح صلة الاول منه عن اضرار المالكين بان
 لا يجبروا او يحرقوا في الكتابة والشهادة وقوله تعالى لا يضار كاتب ولا شهيد يعني البنا للمفعول لقراءة ابن عباس وهو ولا يضار
 وبان لا يعطى الكاتب ولا شهيد مؤنه مجيء حيث كان فحيث يكون تأنيده لقوله تعالى ولا يضار كاتب ان يكتب
 وقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد او اذا دعوا على قول على كل تقدير فالقرار منه وان فعلوا اي القرار فانه فسوق
 وما ثم بكم والماكر لفظ امة في ثلث جملة متصلة اعني قوله تعالى اتقوا الله وعلوكم الله والى الله كل شيء عليم لكل
 منها مستقلا ولانه اوضح في التقسيم من الكتابة وبذا تمام الآية الاولى ثم الآية الثانية متصلة بها مذكورة بعد
 وفيها بيان الرين وعدم رين بعد ان الكاتب وبيان او الشهادة وهي قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم
 تجدوا كتابا فوهان مقبوضة فان امن بعضكم بعضا فليؤذي الذي امنتم على اسفركم
 وليتق الله سريته ولذلموا الشهادة ومن يلمها فانه اثم قلبه والله بما تعملون عليم

فتقول تعالى كاتبا لم يلفظ اسم الفاعل وفراء ابن عباس وابي كتابا بالمصدر وتوفي كتابا بالجمع والفظان سعة
 قوله تعالى قرآن مبسرة الراء والالف جمع كسرة للبين وتوفي ابن بضم الراء والها وهو ايضا جمع وقد سكن الباء تخفيفا
 ومقبوضة مصفلة وهو اسم الموصوف مبتدأ محذوف الياء وجهر محذوف المبتدأ او فاعل فعل محذوف وقوله تعالى
 ايمن صله للذي وهو اسم صله فاعل فيلزم واما قوله تعالى ولتبقى الذريرة عطف على فيلزم وقوله تعالى فانه ثم
 قبله انما عامل في قلبه او خبره على الوجهين اذا عرفت هذا فتقول تعالى وان كنتم على سفر فساعة وان كنتم في اياها العذاريات
 مسافرين ولم تجدوا كتابا فليكن الدين اولم تجدوا الصيغة والذوات فليكن ان مقبوضة او فالذي يستوفى به رمان
 مقبوضة او فيلزم نذر ان مقبوضة يعني ان حال وسع الكتاب لا كنتم معقدين على الكتابة فحين عدم التوثيق بالدين كان
 اذ هو قائم مقام التوثيق بالكتابة فاحمدوا على الدين وارتبوا من المديون عليه شيئا من مال بدل الدين حتى يكون
 لكم توثيق بسببه فالمقصود انه لا كان السفر مظنة لعدم وجدان الكتاب الشاهد امر الدين على سبيل الارشاد
 حفظ المال بان نعم التوثيق بالارتبان مقام التوثيق بالكتب والاشهاد لان السفر شرط تجوز الارتبان حتى لم
 يجز الارتبان الا في السفر كاظنه مجازا والصحيح ان لا يلهي السلام بهن ودرع المدينة ممن يهودى لمجسرين صاعا من
 شعير اخذه لاهله كذا في البيضا وغيره ولا يذهب عليك انه لا يوافق لاصل المشهور للشافعي من ان التعليق
 بالشرط موجب لنفي الحكم عند عدمه حيث اقر بخلافه من يورثه في هذا المقام وان يصلم تسكالا بغيره فيما ذهب
 اليه الا ان يقال ذلك اما بحيث لم يظهر للشرط فائدة اخرى وقد ظهرت الفائدة هنا وقال صاحب المذاهب غيره
 وقوله تعالى مقبوضة يدل على اشتراط القبول لا كرايم مالك ان الدين يصح بالاجاب القبول بدون القبض هذا عجب
 منه لان التعليق بالشرط وكذا الوصف بالشئ لا يوجب نفي الحكم عند عدم ذلك الشرط او الوصف فلا يلزم ان الدين
 الذي يسير بمقبوض لا يصلم وثيقة نعم يصلم تسكالا للشافعي فيما ذهب اليه وقد منك صاحب البداية بهذه الآية في شروحه
 الدين واشتراط القبول جميعا فقال اوله وهو مشهور بقوله تعالى قرآن مقبوضة وقال ثانيا في رد مذنب مالك
 ولنا ما تكوناه والمصدر المقرون بحرف انفا في محل الجزاء يراو به الامر بهذا اللفظ وهو مشعر بان ران مصدر
 انه لا تأجيل به لكن لا بأس بذلك لان الدين كان في الاصل بمصدر انما يسبح به وجميع جمع الكثير وبيان الاحتياج
 معنى الآية صيغة ان لم يكن رسم الكتابة قارنوا بها مقبوضا فهو امر والامر لا يجاب والدين مباح بالاجماع فنفى
 الوجوب على القيد فيكون واجبا بالقصر جائزا بدونه فنفى هذا السقيم ان قوله تعالى مقبوضة يدل على اشتراط
 القبض على طريق الاصول ثم لا يخفى ان الآية تدل على ان الدين يكون بالدين وانه يجوز بالمسلم فيه كما هو المعروف وعلى

ان ابن مغل الكاتب والخط في كونهما فمبني ان يستطبعوا الدين كما يستطبعون الخط والصك كما عذب الشافعي
خلفا لا يخفى ثم تاملوا نصفي وباقي احكام الدين وشراكم ومباحثه وبيان ما ذكره وصفه على يد العدل انه لا يكون الا بالعلم
دون العين مذكرة كتب الحق مفصلا مستجاب واستغراب وقوله الثاني فان اسن بعصمك بعضنا منا وان من بعض
الراشدين بعض الدين بحسب خطه برأي علم الدائن ان الدينون صادق بمعنى موت للعبد سيرة خابن فلم يستوفى
منه بالكتابة ولا الشهود ولا الرين طيبود الذي اتهم من صاحبه هو الدين امانته اي دينه الى صاحبه وليتم بعد
اي وليتم الدين عليه بعد ربي في الخارجة وليود اليه اجمنا جميدا ولا ينكره وانما سمي الدين امانه سمي ان الدين
مضمون والامانة غير مضمونة لايمان الدين من الدينون بترك الاتهام منه بله فكانه اعطاء اليه امانة ودية
وقد ظهر منها ان للكتابة والاشهاد والدين كلها مذنب لا فرض وفي الطلاق لفظ الاوار على الدين لماران الدين
وصت في الزمة لا يوجب الا بمثله فكان ادا مثله ادا وان كان القياس ان يكون قضا بمثل القرض
فان روعين ما يقصر تمكن لظن ادا مثله قضا وبهذا المعنى يتعين القام فحو الاسلام حيث اورد ادا القرض في
القضاء وادار الدين في الاداء وتوجه كثير من اهل الاصول في ذلك بكونه يحظر بالبال وقوله تعالى ولا تكتبوا للشهادت
للشهود في جميع الشهادات بالنهي عن كتمان الشهادة للتعلم والا داء بعد ما اتخذوا شهادته ولا قبل خطاب للدينون والرد
من الشهادة جسد شهادتهم على انفسهم فجاوبهم من استدعا على كل تقدير ومن كتمها اي الشهادة فانه اثم عليه اي
كله وانما استدعا اثم الى الغلب لان الكتمان لغيره لا يقال العين زانية والاذن زانية اولان الغلب من الغلبة
وافعاله اعظم الافعال لا يرى ان اصل الحسنات والسيئات الايان والكفر دها من افعال القلوب فكانه قبل ومن كتمها
لمكن الاثم في نفسه فاذا شرف اجرائه وفان ساير ذنوبه وعن ابن عباس مع اكره الكبار الاثر اكرهه وشبهه
وكتمان الشهادة هكذا قالوا ثم انه ذكر الامام الزايد انه ليس في القرآن آية الطول من آية المداينة وهي من ادب الى اخرها
في حقوق العباد ومصلحهم ودينا لان الاستيناف بالكتابة والشهود والدين اصلاح ذات البين وفي التنزيل
والاختلف وفيه اصلاح الدين فالدين وفي تركه افساد ذات البين وفيه ماب الدين والدنيا اذ لو علم الدينون
الموت في بشي من الامور الى المحو وفيه فساد دينه للاثم وفساد دينه للسنارعة وايضا فيه نهي عن قسمة الاموال
بخطه على البلاء وجد اكره فسيانه ما لطف لعباده بين لهم معاش ونياسم ومصلح دينهم فليكن ان تحتاط في حفظ
اواخره ولو اجملا لا يحفظ بوجوهك ذرا حاصلا كلامه وههنا تمام الايتين في تفسير مسجلة الدرر ولا كان آخر الآية الثانية
في بيان اثم القتل وكتمان الشهادة ذكر الله تعالى بان ان عزم القلوب بالذنوب محاسب ولا فقال الله تعالى

وَمَا لِي أَرْضَى وَإِنْ بَدَأْتُ فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفْتُمْ أَنْ يَسْأَلَكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَفَعَلْنَا
مَنْ يَسْأَلُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٥ يعني ان الله تعالى ملك في السموات وما في الارض فان بدوا في انفسهم
او تخفوا بحاسبتكم الله بحجة غير ان شيا ويغضب من شيا بعدد وقال اكثرهم روى انه لما نزلت هذه الآية فثبت الصحابة انهم
مخاضون بله محدك به ظهورهم فزعوا وقالوا لو اخذ بكل لممة من انفسنا فنزل قولنا لا يحلن الله نفسا الا ومعها بانما است
وعليها ما اكتسبت فتعلقوا واخذوا بالكسب دون العزم وقال بعضهم انما ناسخ هذه الآية فعلم ان اخال القلوب وغرم
النفس لا يحاسب ولكنه غير صحيح لان النسبة انما يكون في الاحكام وبذا من جهة الاجابة وقد مرت اشارة في قبل
فالاولى ان بكل الآية على ما اعتقده انفسهم وغرست عليه من الذنوب او على خطرة الكفر فان الموازنة فيها ثابتة لا على ما يخبر
الانسان من حديث النفس والوساوس من الذنوب فانه معفو والاصل ان عزم الكفر كفر وخطرة الذنوب من غير عزم
معفو وكذا عزم الذنوب اذا عزم عليه واستغفر منه معفو فاما اذا هم بمعصية وهو ثابت على ذلك الا انه منهم عنه لما
لا باختياره فلهذا اتفق على انه لا يعاقب على ذلك عقوبة فعله فاعلم انهم على ان لا يعاقب عقوبة الزنا واما ان في
عقوبة العزم ام لا فاختلاف فيه فنبيل القول عليه السلام ان الله عفا عن امتي ما حدثت به انفسهم لم تعمل او عملكم الجور
على ان الحديث في الخطرة دون العزم وان الموازنة في العزم ثابتة واليه مال الشيع ابو منصور وشمس الائمة المحلوي رحم
واللهير عليه قوله تعالى ان الذين نجون ان تشيع الفاحشة الآية وعن عائشة رضيها عن العبد بالمعصية من غير عزم
على ذلك باليمين من الهم والحرث في الدنيا هكذا في المذرك وقد اطل الكلام فيها الامام الزاهد بالآيات والآثار
من طرفين مهمتا وبلانها فليطالع ثم في قوله تعالى يحاسبكم به الله دليل على حقيقة الحساب والحشر وما فيه
روى الفرق للثكرين على ما في البيضا وتم ذكر الله تعالى بعده آية لمن الرسول الى آخر السورة وهي آيات
طويلتان فضا لهما جملة حصا لهما محمودة نفع منها بعض آية وهو قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا و
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان كنا خطاك فقول الله تعالى لا يمكن
الله نفس الا وسعها قد علمت ببعض ما فيه انفاء المقصود منها ان اهل السنة متسكوا به في
ان التكليف بالايطاق ليس بواقع وهذه قضية مشهورة بين المتكلمين وهي بهذا المضمون
مذكورة في القرون مرارا وانا التزم في انه بل يجوز ذلك عقلا ام لا قيل يجوز عقلا واليه ذهب الاصح
وقيل لا يجوز عقلا واليه ذهب المعتزلة استدلالا بهذه الآية لانه لو جاز عقلا لا يلزم من فرض
عقوله محال وهما يلزم من وقوعه كذب الله تعالى ولكن نقول انما يكون كذلك فيما يكون ممكنا حتى

على انكاره وبقينا المحسن العتق قد صار محالاً مستغنياً عن كونه خيراً من غيره في المحال يجوز ان يستلزم المحال ثم لا ينبغي ان
نعد تعاقب علم من بعض الكفار كالبنيان لمثل عدم ابداء قطعاً ومم ذلك كلفه به ما راقتن في اليمين او من الالية واما
المروءة مثل تخلف اجتماع الضدين في تخلف خلق الجسم وتخلف الطيران للانسان وتخلف القيام في العسوة وقت
المرض وتخلف التوضي عند عدم الماء وامثال هذا ذكر في كتب الكلام وقد تسك به اهل الاصول على كثير من المسائل بما
ان الامور مشروطة بالقدرة الممكنة او الميسرة وذلك مبني على ان معنى الوسم الطاقية والقدرة اى لا يخلط بينهما
نفس الامور قدرتها وعليه الجمهور وفي الكشاف الوسم ما يسهل الانسان ولا يفتيق عليه ولا يخرج فيه اى لا يخلطها
او ما يسهل عليه دون مدى الطاقة فان شطاطة الانسان ان يهيله اكثر من الخس ويصوم اكثر من الشهيير ويح اكثر من
حجة وقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت اى انفسها ما كسبت من غير الضرر اما اكتسبت من شئها
خص الجبر بالكتسب بشر بالاكساب لان باب الافتعال للاعماش والاسراهم وانفسهم في الشر ويكسبه باختياره
بخلات الخيرة فانه يصدر عنها النفاق وقد بين صاحب التوضيح في تحقيق ما لها وما عليها كلاماً طويلاً مقبولاً طبعه
وقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا دعاء من العباد بعد المواظدة في النسيان والخطا قال صاحب
الدراك يدل هذا على جواز المواظدة في النسيان والخطا خلافاً للمعصية لا يمكن التحرر عنها في الجملة ولولا جواز المو
اهل يمكن للسؤال معنى هذا الكلام تحقيق معنى الخطا والنسيان واحكامها المذكورة في كتب الأصول مفصلاً وهذا هو
تمام تفسير الآيات الشرعية المذكورة في سورة البقرة بتوفيقه تعالى نحمد الله على نواله وفصل على رسول الله وآله
ففسيره الآن في تفسير ما ذكره في سورة آل عمران في مسئلة احكام المحكم والمثابة قوله تعالى هو الذي
انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن امم الكتاب واخوه مثابها فاما الذين في
قلوبهم زيغ فيستغيثون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويلكم وتأويل الله لا يعلم الا الله والواضح
في العلم يقولون امثابه كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب ربنا لا تؤخ عن قلوبنا
بعد اخذنا وحب لنا من ذلك رحمة انك انت الوهاب وذكر الامام الزاهد
في بيان نزول هذه الآية انه لا نزول قوله تعالى لم يؤله اليهود وبغادة الجحد وقالوا بان الالف يراد به الواحد
واللام يراد به ثلثون والميم يراد به الاربعون فكان بقاؤه محمد احدى وسبعين سنة تخلف بينه وبين الله بن حبيب
عليه السلام فقلوبهم غير هذا حال المص قالوا هذا اكثر من الاول فهو مائة واحد وسبعون فقالوا بل غير هذا
قال المر قالوا خلط الامر علينا فلا ندري يا بهلنا عند نزول في حقهم هذه الآية المذكورة وقيل لا نزول

الآيات المشابهات مثل قوله تعالى نحن خلقناهم نحن قدرنا نحن قسمنا قال ابن الكتاب وافق هذا قولنا انه ثالث
 ثلثة لان الاخبار بذكر الجهم لا يصح الا عن الجهم فانزل هذه الآية بها حاصل كلامه ومعنى الآية اني انزلت الكتاب
 قسمين بعضه من آيات محكمات اى محكمه بعبارةها مأخوذة من الاحتمال والاشتباه وبين ام الكتاب اى اصلاحيته
 يحل المشابهات عليها وترد اليها وبعضها من مشابهات اى تشابهات محكمات مثل الرحمن على العرش استوى
 فان الاستواء قد يكون بمعنى الجلوس وقد يكون بمعنى الاستيلاء والاول لا يجوز ان يحل على الله تعالى بدليل المحكم وهو
 قوله تعالى ليس كمثله شئ فيحل على الثاني سواء كانت المشابهة المحكمه ومثل قوله تعالى اقم وجهك للحق ولو كره الكافرون في قوله
 زينه اى ميل عن الحق ودم اهل البعد والابواء فلا يعاون على الحكم ولا يردون المشابهة اليه بل يتبعون ما يشاءونه
 اى يريدون ويمسكون بالمشابهات التي يكون ظاهرها لا يطابق الحكم ويجرد البعد وان كانت تحتل ان
 تطابق الحكم وترفع البعد يرد ما اليه وانما يتبعون ذلك ابتغاء للفتنة اى لاجل طلب ان يضنوا الناس عن دينهم
 ويضلونهم باحداث بدعة ومضلة في الاسلام وهو اثبات المكان والجهة مثلا من قوله تعالى الرحمن على العرش
 استوى واثبات ان دين محمد معلوم لا يتجاوز من مدة قليلة مثلا من اقم وجهك للحق ولو كره الكافرون اى طلب ان يؤولوا
 بالاثبات الذي يشتهون بالابواء النفسانية من غير رعاية الحق والواقع والحال اية ما يعلم تأويله الحق الذي يجب العمل عليه
 الامم وعدة والراسخون في العلم كل من كان او عبد الله بن سلام واحزاب لم يشتغلوا بالاثبات بل ولا يعرفوه الى ظاهر
 المعنى بل يعتقدون بحقيقة ما يراون منه ويعلمون انما يابوا به وكل من المشابهة والحكم لان من عند ربنا الحكم الذوق
 لا يتنافى كلامه وايضا من جملة مقوله قوله تعالى ربنا لا تزغهم ربنا لان كل قلوبنا عن الحق بخلق المسيل في العيوب
 بعد اذ هدينا للعمل بالحكم والتسليم للمتشابه وذهب لنا من لدنك نعمه بالتوفيق والتثبيت هذا هو مضمون الآية بحسب
 ما ذكر صاحب المدارك مع الحاله فترى معنى لا يقال ان هذه الآية تدل على كون القرآن محكما ومشابهة وقوله
 تعالى انزلنا كتابا حكمت آياته يدل على ان كلامه محكم وقوله تعالى الله الذي نزل احسن الحديث كتابا مشايها مشايها
 يدل على ان كلامه مشابه فكيف التوفيق لا نقول معنى قوله تعالى كتاب احكمت آياته حفظت من فساد المعنى وبكائه
 اللفظ ومعنى قوله تعالى كتابا مشايها يشبه بعضه بعضا في معنى المعنى وبكائه اللفظ بهذا ذكر القاضى الاجل البديع
 وغيره والكلام مهمنا في شئين الاول انه معنى الحكم والمشابهة والمراد بها هنا فعال بعضهم الحكم ما عرف المراد
 منه اما بالظهور او بالتأويل والمشابهة لا طريق لذكره كقيام الساعة وخروج الدجال والداية والحروف المقطعة
 في اوائل السور وقال بعضهم الحكم لا يتحمل من التأويل الا وجه واحد والمشابهة ما اعتل وجوه وقيل الحكم ما كان

وهو دبر يوسف وابراهيم وجبر وسنة منها الم في البقرة وال عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة والاسراء
 وسنة حم في المؤمن والسجدة الثانية وزفر والدخان والجمانية والاحقاف وآيات الصفات كثيرة في القرآن
 منها قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وتقسيم على عيني وكل شيء نالك الا وجهه ومعنى وجهه ربك ويداه فخر
 ايديهم والسموات مطويات بيمينه على ما ولى في جنب الله ويوم يكشف عن ساني وهو العالم بخلق عباده ونحن اقرب اليه
 من جبل الوريد وفي الغنم افلا تبصرون فاسد بكل شيء محيط وصار ربك ويا ربك عند ربك من دون العدد
 لو انهم وجه الله وهو محكم انما كنتم ولخت فيه من روج مقعر نكلم ايها الثقلان الله نور السموات والارض فوجوه
 يومئذ ناضرة للرب بها تارة فان هذه كلها مشاهير وقفت عليها من كتب التفسير وقال الامام محمد بن الحسن
 جميع الاسماء الثمانيات مثل الرحمة الغضبية والحياء والكر والاكسنة كذا قدم في القرآن على انه مشتمل بها من والى الحكم
 اقل من كل ما يمكن الاطلاق على علمه لا حد سوى العدد ولا فقال لبعض الناس ومنهم المعترلة والشاخصي بعلم الراسخين
 في العلم تاويله والذين يجب الوقف على قوله تعالى الله بل يكون العبارة ح الا الله والراسخون في العلم قوله
 تعالى يقولون امنا بما يحال عن قوله تعالى والراسخون وعليه رواية مجاهد عن ابن عباس انه قال انما من يعلم تاويله
 انما هي عامة عن الضحاك انه قال الراسخون في العلم يعلمون تاويله اولو لم يعلموا تاويله لم يعلموا تاويله من منسوخ
 ولا صلوات من حرامه وذنب الاكثر من العمارة والتابعين واتباعهم من بعدهم خصوصاً اهل السنة
 والحنيفية الى انه يجب الوقف على قوله تعالى الله حتى يكون الراسخون في العلم خابرين عن علمه بليل بعض الظن
 الصحيح ويقول الراسخون في العلم امنا به وبعض قراءة اخرى وان تاويله الا عند الله وبعض اخرى الراسخون
 العلم بدون الواو وعلى هذا الوجه كلها يكون الراسخون جملة مستانفة وايضا يدل عليه رواية الحاكم عن ابن
 مسعود ورواية البيهقي عن سبيرة عن النبي عليه السلام انه قال كان الكتاب الاول ينزل من باب واحد
 على حرف واحد وينزل القرآن من سبعة ابواب على سبعة احرف زايد وامر وحلال وحرام وحكم وميثاق وامثال
 فاسلموا احلالا وحراما وافعلوا ما امرتم به وانتهوا عما نهيتكم عنه وسعبروا بما مثاله واعلموا بحكمه وامنوا بميثاقه وقولوا
 امنا بكل من عند ربنا وسوى ذلك احاديث كثيرة يدل على عدم اطلاع الله انجيل وذكر في التوضيح ان ذنبه على الله
 انيق نظم القرآن حيث جعل اتياء المشابهات خط الزايفين والافراد بحقيقتنا سم العجز عن ذكرها خط الراسخين والافراد
 بهذا المقام ان يكون قوله تعالى ربنا لا ترمنا فلو بنا بعد اذ بهيتنا سوا الا للعصاة عن الزيادة العاصي وذكره اللغوي
 الى اتياء المشابهات الموقر لصاحبه في العقيدة والفضيلة واعتزفه عليه صاحب التعليق بما لا يخفى على الراسخين

علوه تعالى الامم المشرقة بما استأثر الله بعلمه لقيام الساعة وفروجه الدابة والرجال وامثال ذلك لانه لا علم
 بها لاحدا مما لا قطعاً ولا غناً وان اعمت النظر لم تجد من قول المجتهد وغيره خلافاً في المعنى من وجه آخر
 لان الاجتزاف في تفسير الحكم والمثابة بالمعنى الخاص وغيره قد جعل كلامها بالمعنى الاعم كما مر وهذا غاية ما يتيسر
 في تفسير الحكم والمثابة بقوله من كتب السيف ولم يسبق احد الى مثل هذا التحقيق والتدقيق تامل وانصف في
 مسئلة تفضيل البشر على الملائكة وجواز تلحق الكفار فيها بينهم قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا
 والابراهيم وآل عمران على العالمين ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم
 قوله تعالى ان الله اصطفى ال على تفضيل البشر على الملائكة وذلك لان الله تعالى صرح بتفضيل ادم
 ونوح و آل ابراهيم وآل عمران على العالمين و ادم ونوح من الانبياء و آل ابراهيم وآل عمران ان كان
 بعض تفسير ابراهيم ونفس عمران فابراهيم نبي وعمران غيره وان كان بعض ذرية ابراهيم وذرية عمران
 فلا يخفى ان منهم انبياء ومنهم ليسوا كذلك وقيل آل ابراهيم اسماعيل واسحاق واولادهم و دخل فيه الرسول
 عليه السلام وآل عمران موسى ومارون ابنا عمران وعيسى ومريم بنت عمران وكان من عمرائين الف و
 ثمان مائة سنة وبالجملة فيهم تفضيل الانبياء وغيرهم على تمام العالم والملائكة من العالم فظهر تفضيل البشر
 على الملائكة ثم فيه تفضيل هوان رسل البشر افضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة افضل من عامة البشر وعامة
 البشر افضل من عامة الملائكة والمقصود من الآية بيان تفضيل البشر على جنس الملائكة لا الترتيب ان سلمهم افضل
 من رسل الملائكة وعامةهم افضل من عامتهم وان كان رسل الملائكة افضل من عامة البشر بغير كونهم رسل
 وكون البشر عامة فهو عام مخصوص ببعض لكنه يكفي لحكم لغنى وهو تفضيل البشر على الملائكة كذا قال سعد الله
 والدين وتمسك به القاضي ايضا وقد تبدل على تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة بعض ادم وتعليمه
 وجعله مسجوداً للملائكة وامثال ذلك وقالت المعتزلة وبعض الاشاعرة والفلاسفة بتفضيل الملائكة مطلقاً لا اعم
 معصومون وابشر مذنبون بالذات الحسية والشهوات النفسية ولقوله تعالى لن يستغفك المسيح ان يكون
 عبداً له ولا الملائكة المقربون فان اسلوبه التبري من الادنى الى الاعلى ونحوه من النصوص والجواب ان الكلام
 هو النبوي عن الذنوب مع كمال القدرة عليه وهم ليسوا من الهة وان الترتيب في الآية انما هو في كونه بلاه وام فان المسيح
 غير ذي اب وهم غير ذي اب وام والكلام فيه طويل يعرف في علم الكلام وقوله تعالى ذرية بعضها من بعض
 من بعض مبتدأ وخبر في موضع النصب في قوله تعالى ذرية بعضها من بعض متسلسلة بعضها من بعض

وموسى وارون من عمران وهو من بصير وهو من قابث وهو من لاوى وهو يعقوب وهو من اسحاق
 عيسى ابن مريم بن عمران بن ماشان وهو متصل يهودا بن يعقوب وقيل بعضها من بعض في الدين هكذا
 وقال الامام الزاهد واد بعضها من بعض وهذا شهادة من الله تعالى على لهاية نسب الانبياء ووفيه دليل
 على انهم متكفرون صحيحة على اى وجه يعتقدون فيا ينمذوا في النظر وجه التمسك ظاهر التامل في مسئلة فضيلة نبينا
 عليه السلام على سائر الانبياء قوله تعالى واخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتم من كتاب واد
 ثم جاءكم رسول مما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال اقررتن واتخذتم على ذكركم
 اصري قالوا اقررنا قال فاشهدوا وانا معكم من الشاهدين فمن نولى بعد ذلك
 فاولئك هم الفاسقون الامام انه قد تقررين المسلمين ان نبينا عليه السلام افضل من سائر الانبياء وكثر
 الكلام في بيان بطلان منه في الحكم فقد تمسك اهل العقائد على ذلك من الاثار وبث الكثرة ومن قوله تعالى كنتم خير
 امة اخرجت وذلك لان خيرة الامة فتكون خيرة من هم في دينه لان هذه الامة لما كانت خيرة من جميع الامة كان جميعها
 من جميع الانبياء وكذا الكتاب المنزل عليه خير من جميع الكتب المنزلة عليهم وقد علم منه انه يسر في القرآن انه تعالى على
 تفضيل نبينا عليه السلام صريحا واما يدل عليه قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وقول نعم من هذه الآية المذكورة وهي
 قوله تعالى واخذ الله الميثاق الاية تفضل نبينا عليه السلام صريحا على قول ذلك لان مضمونه ان الله تعالى اخذ من
 النبيين ميثاقا بالي اتيكم كتابا وشريعة ليرشدكم ان جاءكم مني من بعدكم في آخر الزمان يختم به النبوة وهو محمد رسول الله صلى
 لا معكم من الكتاب والحكمة لتؤمنن به وتقررنه وتقررنه انكم في زمانكم ثم قال الله تعالى اقررتن واتخذتم على ذكركم اصري اى
 عهدي فقالوا اقررنا فاما حال الله شهودا اى شهودا وبعضكم على بعضوا شهودا اياها باللاكمة واما ايضا معكم شهادتهم
 اعرض بعد ذلك فاولئك هم الممتدون واذا كان هذا الحكم الانبياء كان الامة اولى والمعنى انه اخذ الميثاق من
 وامهم واستغنى بذكرهم عن ذكر الامة وبالجملة لا شك ان ايمان جميع الانبياء بنبينا وقررتهم به انا هو تفضيل على سائر الانبياء
 وهذا هو ميثاق آخر غير الميثاق الذي اوتى الله به على اقرار الرواية الذي سئل في سورة الاحقاف واما ما تعرض
 اهل العقائد لهذه الآية انا لانهم تخلوا عنه او لانهم روافقه او لا آخر انهم ما ذكرته لانه يحمل ان يكون المراد من ميثاق
 النبيين ميثاق اولاد النبيين كحذف المضاف كما قاله البعض يدل عليه قوله تعالى في تمام الآية فمن نولى بعد ذلك
 هم الفاسقون لان الانبياء لم يعرضوا عن كلمة الحق اصلا وانا يعرضون ولا دهم وهم بنوا اسرائيل مثلا وكما لو اجم
 المرادين بالنبيين تهكما لانهم كانوا يقولون نحن اولاد النبوة من محمد ويجهل ان يكون المراد ميثاق النبوة به

من سائر
 الانبياء
 كافر
 ان
 في
 من

لا الميثاق من النبيين كما قيل وكذا ذكره الكشاف والبيضاوي ولا نعلم بأخذ الميثاق من الانبياء فقط بل انما
 من الانبياء على تصديق نبينا عليه السلام كذا اخذه من نبينا على تصديقه سائر الانبياء ويكون الشرع
 حينئذ هو الاطلاق للكفار بان لا عداوة بين الانبياء ولا منازعة لهم فيما بينهم بل اخذ من سائر الانبياء الميثاق بان لا تصدقوا
 بان نبينا ياتي من بعدنا حتى صادف دينا باق الى يوم القيامة واخذ من نبينا الميثاق بان الانبياء المتقدمين كانوا
 صادقين في تبليغ احكام الشريعة ما مورين لا يفعلون ما يفعلون من الهوى النفسانية وان يكن ومنهم منسوخا
 بديني ويدل على هذا المعنى قوله تعالى في هذه الآية ثم جاءكم رسول مصدق لما كنتم تقولون لعل في سورة الاحزاب
 واذا اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى ابن مريم واخذنا منهم ميثاقا غليظا
 الى اخره على تقدير ان يكون المراد من الميثاق بتصديق كل منهم الاخر وما ان يكون المراد به الميثاق لوجوب كلمة
 على الكفار كما قيل ان المذكورين في هذه الآية اولي العزم وقد وعدهم الله تعالى بتبليغ الاحكام وارثا والامام هو العهد
 الاخر ولهذا قيل ان عهود الله كلها شتمه محمد اخذ على جميع ذرية آدم عليه السلام بان يقر ابوهم بولاية محمد اخذ
 على النبيين بان يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وعهد اخذ على العلماء بان يميزوا الحق ولا يكتفوه وذكرنا في تفصيله
 تعالى ونقصون عهد الله من بعد ميثاقه وهذا العقد رغم المقصود ثم لا بد من بيان وجه اعراب الآية محمد بن
 الامام في الامام التوطيع لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف وفي التوطين لام جواب القسم وكلمة ما يجوز ان يكون متضمنة
 بمعنى اشترط وحينئذ التوطين ما وسدس جواب القسم والشرط جميعا ويجوز ان يكون موصولة بمعنى الذي
 آتيتكم لتؤمنن به وقر حمزة لا آتيتكم بالسر على ان الامام جارة وما بمعنى الذي اى اخذ الميثاق لاجل
 الذي آتيتكم به وجاءكم رسول مصدق لادع مصدرة اى اخذ الميثاق لاجل اتياني اياكم بعض الكنايات المحكية
 ثم لمحجى رسول مصدق لما كنتم تقرى لما بالاشديد بمعنى حين او على ان اصله من اناي لاجل من ما آتيتكم
 فخذ احد اليمانيات فصار لا وقرى نافع لما آتيتكم بالالاء والنون جميعا في مسئلة الامن حيث ائتمركم
 فرضية الحج قوله تعالى فيه آيات بينات مقلتم ابراهيم ومن حمله كان امنا والله
 على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين
 هذه الآية مجامعة لبيان الامن ببيت المقدس وبيان فرضية الحج اما الاول في قوله تعالى ومن حمله كان امنا ولكل من سبر
 اول الآية فمؤله تعالى فيه آيات بينات فمزيد راجع الى البيت المذكور سابقا هي الكلمة وقوله ثم مقام ابراهيم خبر متعلق بمحمد
 اى فيها مقام ابراهيم وبل من الايات بل البعض من الكلام على ما اختاره القائلون من عطف بيان الايات اى في البيت علامات ظاهرة

على قدره الله تعالى وتلك العلامات مقام ابراهيم ومع اذ مفرو وتم عطف بيان الجرم لاشتماله على معنى الكثرة
لان في مقام ابراهيم ايات كثيرة وذلك لما ظهر شانه وقوة دلالة على قدرة الله تعالى ونجوة ابراهيم عليه السلام
من تأثيره في حجر اولان اثر القدم في الصخرة آية وغوصه فيها الى الكعبين آية والانه بعض الصخرة ودون البعير
آية والبقاء ودون سائر آيات الانبياء آية هذا اذ اجعل قوله تعالى ومن دخله كان آمنا كلاما على حدة واما اذا
عطف على قوله تعالى مقام ابراهيم وجعل من حيث المعنى تابعا تانيا لا كآيات وعيد مقام ابراهيم آية واحدة ومن دخله
كان آمنا آية اخرى فيصير كانه ذكر لفظ الجرم وبديهة بشيئين وسكت عن الثالث من قبيل قوله عليه السلام حسب
الى من دنياكم ثلثة الطبيب والنساء وقرعة عيني في الصلوة ايام الى عظم الآيات الباقيات وتلك الآيات
الباقيات كلها هي امارات القلوب اليها ودعوة العين من ايمانها حضور ارواح الاولياء في كل ليلة للجزم حولها
وتحزيب من قصد تحزيبها وعدم جلوس الطيور على ما قبلتها وهذا اذا قرئ آيات ميتات بلفظ الجزم وان قرئ آية حية
كما قرأ ابن عباس وأبي ومجاهد وابو جعفر فلا شك ان مقام ابراهيم وحده عطف بيان لها من غير تأويل على ما في الكشاف
ثم السبب في اثر القدم انه لما ارتفع بنيان الكعبة وضعف ابراهيم عن رفع الحجارة قام على هذا الحجر فخاصت فيه قواه
او انه جاء زائرا من الشام الى مكة فحالت له امرأة اسمها عليل انزلت في غسلها فكلمه نزل فجاءته بهذا الحجر فوضعه
على شفة اليمين فوضع قدمه عليه او انه قام بعد العزائم من بناء الكعبة لهذا الناسا الحجر هذا خلص ما في الزايد
وقد ذكر القصص في البقرة بالمثل وجوه والطبها وفي الكشاف والمداير الاولان فخط وفي البيضاء والاول فخط
والآمال من ذكر الآية في هذا المقام ان قوله تعالى ومن دخله كان آمنا وان محمدا للكمال ان آمن من النار
او آمن من الجرام والبرم وغيره ولكن الاكثر ان على ان معناه من دخله الجاهلية يصير آمنا من القتل والغارة ومن
دخله الاسلام يصير آمنا من الحدود والعصا على ما قال الامام الزايد فيهم من طاهر ان من حج في غير الحرم ثم التجأ
الى الحرم لم يقتل فيه بل يكون آمنا من القتل عندنا وعند الشافعي يقتل فيه وهذا الاختلاف جني على اختلاف مبناؤهم
ذكره ابن الاصول وهو ان قوله تعالى ومن دخله كان آمنا عام باق على عمومته عندنا فكان قطعا وعند الشافعي عام مخصوص
بعض اخره وبنيانه ان من عليه فصا صافي الطرف مثل قطع اليد وغير ذلك او دخل الحرم والنجي اليه يؤخذ منه ذلك في البيت
بالاتفاق وكذا من حج في الحرم واستحق القتل لغيره بالاتفاق فاشافعي رحمه الله ان من العورين مخصوصان من قوله
تعالى ومن دخله كان آمنا ثم قاس عليها من جنى غير الحرم واستحق القتل فالنجي اليه حيث قال يقتل فيه ايضا
وتمسك بنجر الواحد ايضا وهو ما روى انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان حنظلة تعلق باستار

الكعبة بعد الدار فحال فقلوه ونحن نقول ان كل الصورتين ليستا بخصوصين الى النص لم يتناول جماع المصنف من
 ما كان من ادلا ولا لا ثم خصه لان مغيب النص هو ان من جن في غير الحرم ثم التجي الى الحرم ودخل فيه بعد الجناية فكل من
 الذات لم يتناول لمن جن في عين الحرم ولا لكونه من الطرف ففي الصورة الاولى وان كان ذلك الرجل داخل
 الحرم بعد الجناية فكله من الذات وانما العنصر في الطرف والطرف في حكم الاموال والنصر لم يتناول لكونه من
 الطرف وفي الصورة الثانية انما يقتل لانه ليس بداخل في الحرم بعد الجناية وانما الجناية وقعت بعد الدخول فلما كان
 ثلث الصورتان غير مخصوصين فبالحرى ان تكون الصورة المقتضية للشافعي باقية على ما اقتضاه النص فبالدم
 برودة او زنا او قطع الطريق او خصاص او النجى لا يقتل ولا يؤذى ولكن لا يلزم ولا يسقى حتى يفطر الى الحرم ويؤديه
 فوالى عرضى انه لو فطرت اقبل الخطاب ماسسة حتى يخرج منه وعند الشافعي يقتل لانه من القياس وجز الواحد و
 النجى ما ذكرناه لا يقال ان ضمير من دله راجع الى البيت فكيف يكون داخل الحرم آمنابا ينبغي ان يكون داخل
 البيت وحده آمنابا لا غير كما هو مذاهب بعض اصحاب الشافعي لانا نقول ان ثبت نفس آخر وهو قوله تعالى اولم يروا انما
 جعلنا حراما آمنابا فافضل من البيت وحده في كون كل منها آمنابا في حواشي البردوى وقدم بيان كون البيت
 او المسجد او مكة او الحرم آمنابا في سورة البقرة وآياتها في فرضية الحج نفي قوله تعالى ولقد علم على الناس حج البيت وقد سمعنا
 فيما مضى ان الحج العمرة كلاهما كانا مندوبين ولا نزل قوله تعالى بعد على الناس حج البيت فرض الحج وقبيل العمرة
 مندوبية على حالها فيفهم من هذه الآية ان الحج فرض لكل المطلقا بل على من استطاع اليه سبيلا واختلفوا في استطاعة
 السبيل فعند الشافعي هو الزاد والراحلة وسئل النبي عليه السلام عن استطاعة السبيل ففسر بالزاد والراحلة وعند
 مالك هو صحة البدن والقعدة على المشي والكسب الذي يحصل منه الزاد والراحلة وعند امامنا الاعظم صحة البدن
 والقعدة على الراحلة مجرى ما شرط بل من الطريق ايضا كما قال القاضي الاصل وصاحب الحجة وقال صاحب الكشاف
 وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استطاعة الزاد والراحلة وكذا عن ابن عباس بن عمر وعليه اكثر العلماء وعن
 الزبير بن علقمة والقوة ومذهب مالك ان الرجل اذا وثق بقوته لم يره وعند ذلك على قدر الطاقة وقدر الزاد
 الراحلة من لا يقدر على السفر فقد يقدر عليه من لا راحلة له ولا زاد وعن الضحاك اذا قدر ان يواجر نفسه فهو
 مستطيع بذلك كله وينبغي ان يعلم انه يشترط في الزاد والراحلة ان يكون ذاهبا وبائيا جميعا ويكون فاضلا عما
 يدعى الى عياله للفقيرهم الى حين عودته لان النفقة حتى مستحقة للمرأة وحتى العبد مقدم على حق الشرع وليكن في
 الراحلة ما يكسرى به شئ من محل او راس فاعل وان النبي عليه السلام وانفسر الاستطاعة بالزاد والراحلة فقط

لا بد يكون ذلك عليه فرض من ويسمى ذلك محسباً ولم تعرض لامثال هذه المباحث احد من العقول مثل ما تعرض اليه
على الهدى في كتابه الفارسي المسمى بخرقة الكوك فمن اراد الاطلاع عليها عليه صرح اليهم ذكر وادته الا ان يكون
ذلك تحت فدية وان لا يكون موجبا للفتنة والفساد وزيادة الذنوب كما مر به في المواقف وبطل عليه قوله عليه السلام
فان لم يستطع في الحديث السابق ولعلهم بهذا قالوا ان الامر باليد الى الامر وبالسنان الى السنان وبالقلم الى القلم
وان لا يسأل الفضل كذا ولا الفعل كذا لانه نجس منه عن لقوله تعالى ولا تحسبوا صرح به في المواقف ايضا وان لا يامر
بالايفعله بنفسه ان كان لا يشته طوعه على جميع الشرع بل على هذا الامر فقط لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لم
تقولوا ما لا نفعلون ولقولنا انما امرون الناس بالبر ونفسون انفسكم وانتم تقولون الكتاب فلا تفعلون امثال
ذلك فان اراد ان يامر بالمعروف وينهى ان يامر او لا على نفسه نعم على عباد والمغالة وحشية كما يدل عليه قوله تعالى
فما انفسكم وابلحكم نأمر قوله تعالى وانذر عشيرتكم الاقرين نعم على غيرهم صرح به في بعض الرسائل ولكن قال انما
في تفسير قوله تعالى انما امرون الناس بالبر ونفسون انفسكم الامر بدخول الواعظ على تركيبة النفس والاقبال
عليها بالحكمة ليقوم فتيقن لا من الغاشق عن الواعظ فان الاخلال باحد الامرين الامر به لا يجب الاخلال
وايقا قال جوفه التفسير قوله تعالى ولكن منكم من اتى بالامر بالمعروف ويكون واجبا ومذوبا على حسب الامر
والنهي عن المنكر واجب كل للجميع لا كمنكر اشهر مرام والظاهر ان الغاشق يجب ان ينهي عما يكره لانه يجب عليه تركه
والحكمة فلا يستطع ترك احدهما وجوب الاخر هذا القول صرح به كل ذلك مما حسب الكشاف وذكر ان شرط النهي ان يعلم
الناهي ان ما يكره قبيح وان لا يكون ما ينهي عنه وانما وان لا يغلب على ظنه ان المنهي يزيد في منكراته وان النهي لا
يؤثره وان شرط الوجوب ان يغلب على ظنه وقوة المعصية وان لا يغلب على ظنه ان المنكر لحقته مفسدة عظيمة وان الامر
هو لكل مكلف وغير المكلف اذا هم بغير غيره منهم كالصبيان والمجانين ينهي عن المحرمات لعدم الاعتبار كما يامرون
بالعملية لذلك هذا حاصل كلامه وذكر صاحب الله ارك ايضا انه ينبغي ان يكون عالما بطريقة وترتيب قامة فانه يبدأ
اولا بالسهل واللين والتواضع حتى يوترفيه فان لم ينتفع ثم في الى الصعب الا ترى انه كيف قال الله تعالى اولاً في
مسئلة النبي فاصليوا حينئذ فاعلموا وبنوا بحت طويل مذكور في الكتب وبالمجمله فخرية الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر مما لا شبهة فيه ثبت ذلك بالآيات والاجاديب وعليه انعقد الاجماع واما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا هنتم فلا يدل على عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لانهم قد هنت
بان هذه الآية انما نزلت في حق صحابة اجابوا بها ان جميع الكفار يعني ان الكافرين جميعا اذا لم يؤمنوا بغيركم كمن

اذا استدلتم بالنسبة في حق من يكون الامر بالمعروف ونه عن المنكر واجب الا نقول فيه كلاما عجيبا حيث قال من عجيب
 قول تعالى يا ايها الذين امنوا عليكم الفسك الآية اذا اوله منسوخ و قوله تعالى عليكم الفسك لا يفهم من منسل وأخره منسوخ
 وهو قوله تعالى اذا استدلتم لان الاول لاول على نفي الامر بالمعروف والاخر يدل على ثبوت اذ منعه اذا استدلتم بالامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يخفى ركاكة دعوى النسبة ههنا على من لا يوفق مبالغة في علم الاصول اذ شرطنا ان نسلم
 ان يكون كلاما مستقلا من خارجا عقلا وقال الامام الزاهد في الروايات العديدة هذه الآية وقال يا اصحابي لا يفهم هذه
 الآية في ترك الامر بالمعروف فان الله تعالى قال اذا استدلتم ولم يفعل اذا علمتم او صحت من جملة الالهي الامر
 بالمعروف وهذا الكلام احسن التفسير فيه وهو الفسك وقال صاحب الكشاف انه ليس المراد ان الامر بالمعروف بل المقصود
 به من يتأسف على الكفرة والفسقة بالكفر والمعاصي بحيث يذكر معانيهم ليدعون ابن مسعود ورضان زنا ليس اليوم بل
 يومك ان ياتي زمان تامرون فلا يقبل منكم فم عليكم الفسك ومنه عن ابي ثعلبة الخنسي هذا حاصل ما فيه وكذا قوله تعالى
 فذكر ان نفع الذكرى لا يبدل علو انتفاء الامر بالمعروف وقت عدم النفع لانه ايضا في قوله تعالى ان الكفار
 منسوخ اذا شرط علم وفاق العادة او ان معنى من عدم نفع الذكرى لهم وان يبعث قدامهم في كتب التفسير وغيره
 والله اعلم في مسئلة ان الاجماع حجة وان نبينا عليه السلام افضل من غيره وان الامر بالمعروف واجب قوله تعالى
 كنتم خير امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف ونهون عن المنكر وتوهمون
 بالله كلمة قال الامام الزاهد نزول الآية في شأن مالك بن النصف وروى ابن يهود اليهوديين قال لهما ابن يهود
 ابي بن كعب ان ديننا خير من دينكم ونحن افضل منكم فانزل الله تعالى هذه الآية ليقولوا لهم لستم في علم الله
 في الامور المحفوظة خير امة اوفى الامم السابقة كور بن بكلمة خبر امة او انتم خير امة في الحال اخرجه لنا من ابي لانبيا المشبهين
 على دعوتهم او لكفار افعالهم او للمؤمنين عامرة تامرون بالمعروف اي بالابان بحمد القرآن او بحكيم الطامات وتنهون عن
 المنكر اي عن الكفر وسائر المعاصي وتوهمون بالهدى ندميون على الابان بالهدى بحكمهم ورسوله وكتبه لا يابان
 بالهدى متضمن لجميعهم لا اذا الابان بالبدع كلها ايان وانما اخر الابان ومن جهة التقديم اليها بالفضل وان امرهم
 بالمعروف ونهاتهم عن المنكر لاجل ايمانهم بالهدى قال لا يبدل على خيرية الامة ولا شك ان ذلك كما فهم في الدين فيستقيم
 خيرية نبهم الذي هم في دينه كالنبي اله قول من قال مشهورا لا دعوى الله واعيانا الطاعة ماكرام الرسل كما اكرم الامم
 هكذا قالوا ويدل ايضا على فضيلة الامر بالمعروف وذلك ظاهر من تسكب به الامام في الاسلام البرزوي وغيره
 على كون اجماعهم حجة لانه من ثمرات خيرتهم في الدين وقال القاضي الاجل ويستدل بهذا الآية على ان اجماعهم حجة لانها

يقتضي كونهم امرين بكل معروف يمين عن كل منكر اذ الام فيهما للاستغراق ولو اجمعا على لطل كل امرهم على ذلك
ذلك في الكلام وقد مضى في هذا الباب في بيان التوجه الى العتبة في سورة البقرة والآية المحركة في ذلك هي التي
سورة النساء وسباني مع جميع الاحكام مشتملا مفعلا في موضوعه الشارح الله تعالى في مسئلة سورة الرواد الام
لا يخرج من الايمان بالذنوب الكبر وان يضره الذنب وان الجنة وان يخرج من الايمان بانه تعالى يا ايها الذين
امنوا لا تأكلوا الربوا اضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون ه واتقوا النار التي
اعدت للكافرين واطيعوا الله والرسول في حقكم فمؤمنون جملة ما سبق له هذه الآية هو ان كل
الربوا حرام فاقول في كل ليلة صلوا ان واطيعوا الله والرسول في تحريمه ومنه قوله تعالى اضعافا مضاعفة واحد
على سب ما ذكر في المراك والكشاف وهو ان كان الرجل منهم اذ ابلغه الدين اجهل بقول انا ان تقضي حتى اوترجوا وزيدني
الاجل والذي يغنيهم من الحسبي والبعضا وان المضاعفة فوق الاضعاف وهو ان كان الرجل يربي ويضعف في
الدرهم الى اصل معين ثم يزيد في الدرة بزيادة اخرى حتى يصير تلك الدرهم الاضعاف مضاعفة بزيادة الاجل وعلى كل
تقدير ما قيد به اجزاء على عاداتهم والافه حرام مطلقا غير مقيد بمثل هذا القيد والامام الزاهد ذكر المفسرين جميعا بالتفسير
وقال ان الاخر قول سعيد بن جبير وعبد الرحمن بن عوف وعائشة رضي الله عنهن وان قيل نزلت في اهل طائف كانوا يعرضون
الدين بانه من نبيا لهم عن تناوله واستحلاله وبالجملة مسئلة الربوا وان كان ثبت من عبارة النفر وكنتبا غير
مقتبودة لنا اذ قد ذكرنا فيما سبق واما المقصود بها مسائل اخر التي تغنيهم من الغارة النفر منها ما استدل اهل
السنة ان المؤمنين لا يخرج من الايمان بالذنوب الكبر لان الربوا ذنب كبير ومع ذلك خالف بعدم اكله لاهل الاجناس
قال يا ايها الذين امنوا اعملوا ان الايمان باي مع كل الربوا كذا ذكره التفار في وغيره ومثله قوله تعالى وان لم تأمنوا
من المؤمنين اقتتلوا الآية كما سبكر في موضوعه ان شاء الله تعالى ومنها ما ذكر في المراك والزاهد في ان هذه الآية
رد على المرجية في قوله لا يضرهم الايمان ذنب ولا يعذب بالنار اصلا او قد وعد الله المؤمنين بان النار المعدة
ان لم يتقوه في اجتناب محارمها وهذا قال ابو حنيفة ه هي اخوفاية في القرآن ومنها ما ذكره التفار في غيره ان كل
تعالى في بيان الجنة والنار اعدت للمؤمنين واعدت للكافرين يغنيهم عن ان الجنة والنار مسجودتان الا ان مخلوقا
لان لفظ اعدت فعل تام وزمانه الاصل هو الزمان الماضي والاصل في الكلام الابقاء على اصل معناه ما لم يتغير
ما لم يات ما ذهب اليه المعتزلة من انها تخلقت في يوم القيامة غير موجودين الان مستدلين بوجوه تعالى ان كل
الاخرة بخلقها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا فيقولون لا يستدل لان مقتضى تفسيره في الراسين

المتقين واؤخا لهم فيها لاستحقاقها في ذلك الزمان لان الظاهر ان الجبل بحسب التعبير وضيمه البارز مفعول الاول والظن
 مفعول الثاني لا بحسب الخلق المتعدى المفعول واحد وهذا ما اوردوه الفاضل النجاشي في الجواب عن ان خلاص الظاهر ولم
 استدلوا بآخره كونه مع اجوبتها في كتب الكلام فان قلت او انما قلت في كتابي بعد اني في كثر اقط المتغير
 في معاملة الكافرين فاعلم من ذلك بعيننا ان الجنة موعودة للمتقين والنار موعودة للكافرين فما بال المسلم لم يترك البقرة
 اهو في احد ما بين الدارين ام في الاعراف قلت قد تقرر بين اهل السنة والجماعة انه يدخل في النار اولاد يذوق فيها
 العذاب بعد الموت ثم يخرج منها ويدخل الجنة ولا بأس بان يكون الشيء معدا للاحد ويشترك فيه غيره بها فالجنة
 بالوات معدة للمتقين وان كان يدخلها العصاة والعبيان والمجانين وكذا النار معدة للكافرين وان كان يدخلها
 غيرهم فتركب البقرة انما يدخل في النار حال الكافرين محبوبة وفي الجنة تبعها للمتقين فضلا ان كان معنى المتقين من بقي الشرك
 والمعاصي جميعا ولما ان كان معناه من بقي الشرك فقط فيدخل في الجنة لمعلا وان كان آخر الامر كالمخرج في الدار كما
 الاوفا فقد ذكر في حاشية النجاشي ان الجاهل سمي حسنة ثم سببا لكن ما لهم الى الجنة او الخصال المشركين والذين
 ماتوا في زمان فترة من الرسل على اختلاف الاقوال وقد ذكره الصفي سورة الاعراف مع قصة اصحابها على ما ينبغي
 انشاء الله تعالى في مسئلة تعليم العلم وان خبر الواحد حجة قوله تعالى **وَإِذَا سَأَلَكَ اللَّهُ صِغَاتِ الَّذِينَ أُولُوا كُنْهًا**
لَتُبَيِّنَنَّ لَهُمْ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ فَنُبَيِّنُ لَهُ مَا فَعَلُوا عَمَّا يُخْفُونَ * الام في البيضة جواب القسم الذي ناب عنه قوله تعالى **وَإِذَا سَأَلَكَ اللَّهُ صِغَاتِ الَّذِينَ أُولُوا كُنْهًا**
 عند اكثر حكاية النجاشي لهم قرا ابن كثير وعرو وما سمع في رواية ابن عباس بالياء لانهم غيبوا النبذ وراة الظاهر
 ترك الاعتداد وعدم الالتفات والمعنى اذكر وقت اخذ الله ميثاق اهل الكتاب اى علماءهم لبيضة اى الكتاب للناس
 ولتكنونه فبذوه اى الكتاب او الميثاق وراة ظهورهم يعني طردهم وتركوا العمل به اثره وراة ثلثا قليلا اى حاشية
 فبئس بالشررون اى يختارون لانفسهم هذا مضمون الآية قالوا او هو دليل على انه يجب على العلماء ان
 يبينوا الحق للناس ويعلموا وان لا يكتفوا من شيا لغرض فاسد من تسهيل على الفطنة والطيب لنفوسهم
 او الجسر منفعة او رغبة اذ به لا يجل بالعلم وفي الحديث من كتم علما عن اهل الجهم لمجاهد من النار صرح
 في الدارك وعن علي بن ابي طالب ما اخذ الله على اهل الجبل ان يعلموا حتى اخذ على اهل العلم ان يعلموا امرج
 به في البيضاوى وذكر صاحب الكشاف والامام الزاهد فيه انما راها ايضا بالجملة اوجب على العلماء
 التعليم وعلى العامة العمل بمقتضاه تدل على ان خبر الواحد حجة حتى العمل وان لم يكن

ع سب
 وهو قول محمد بن
 القاسم الجليل
 ان يترك على علمه
 ولا يجادل ان يترك
 على جملته ان المتقول
 واذا اخذ العلماء
 الذين اؤا به يقول
 فاستدلوا بالذكر
 وقول النجاشي
 اخذ الله على اهل
 بيتنا ما علموا به
 ثم فخذوا آية على
 الزاهد في قوله
 انى ارجى المدح
 عندك بعد الكتب
 وقال والمدح
 سبب العلم

كذلك في حق العدة كما اورد في السلام وغيره وان قيل انه يوجب العلم ايضا او لا يوجب العمل ايضا لان العمل بدون
 مستحق لقوله تعالى ولا تقف اليه فكيف بطم واجيب عنه بان المعنى وهو تنج اليه كسر بعله لوجوبه فلا تكرر في سباني المتقى
 وجز الواحد كذا وان في باب العقيدة وان في باب برى وشهادة الزور وسبى في هذا الباب آية اخرى في
 سورة براءة النساء الله تعالى هذا هو تمام الآيات التي في سورة ال عمران محمد الله على نبيه وصلى على رسوله
 محمد واكره فشره وان في سورة النساء في سبعة نكاح اربعة والواحدة من الزواجر والعدان منهن قوله تعالى
 فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ تَفْسِدُوا فِي الْبَيْتِ أَمْ لَكُمْ مَطْلَابُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنِي وَتِلْكَ الْكَلِمَةُ
 فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْلَمُوا أَحَدَهُ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ إِذْ يُبَيِّنُ أَنْ لَا تَعْلَمُوا
 بهذا الآية في نكاح اربعة الزواجر ونكاح واحدة حين عدم العدة اما الاول ففي قوله تعالى ان خفتن ان تعلمن
 ونقص في نزوله في قول محمدا في رواية كثيرة والآل من كل من الاقوال صحة ترتيب الجزاء الذي هو قوله
 تعالى فالتكلم على شرط الذي هو قوله تعالى وان ختمت فيها ما قبل ان العرب كانوا بعد نزول آية نكاح الزوجين من اموال النساء
 من الزنا فترى فيهم الآية فكانه قيل فان ختمت عدم النكاح في حق النكاح فوالزنا ايضا فالتكلم ما مل لكم من النساء
 ولا تحولوا احوال الزنا ونكاح المرات من النساء مثل الامهات والبنات وغير ذلك وعلى هذا التقدير مع المطالب
 لكم ما مل النساء على التعميم لان النكاح من مات ابريم وكانوا غير الخين ذكرور او انما فهو جميعهم وفيه مجاز
 ايتام فاه جميعهم لا غير وهذا في الشريعة واما في اللغة فخص في الناس من قبل الاء وفي البهائم من قبل الامهات
 سواء كانوا بالخيرين او لا ومنها ما قبل ان الرجل يجد بيته ذات مال وجمال فيزوجه باصبيا بها عن غيره فربما جمعت
 عند عشرة سنين فحاف لخصين ان يظلمن جفوف من قبل لم ان ختمت ان لم تعدوا في ايتامى اى في الصغار من البرة
 فعلة رغبتهم وصور شهبونين ونقصان عقلهم فالتكلم ما ملكم من النساء كمال رغبتهم وشهبونين وعقلهم
 هذا التقدير ايتامى في الآية جميعهم بيته بجنس الاناث فقط ومعنى ما ملكم وبهذا المعنى قال صاحب الدرر يقال
 طابت الثمرة اى ادرت هذا الخط ولوجود الطر عن قوله لمطاب فلفظ النساء ايضا يشعر بالانثى فكانه اقيم قوله
 تعالى من النساء مقام قوله من ابائهن لان النساء غير ايتامى لان الرسل غير الصبي وبهذا التوجيه اقرب مع قوله
 الجزاء بالنسبة بدون التقدير ومنها ما قبل ان العرب كانوا يخرجون من اموال ايتامى ولا يخرجون من الامهات
 في النساء مع عدم العمل بهن قيل لم ان ختمت الجور في حق ايتامى فاما من استثنى النساء لكثرته الجور فيه
 وما ملكم ما مل من النساء المئتين اثنين وثلثة عشرة واربعه اربعة لا يزيد على ذلك وذكرنا وعلى هذا التقدير

انى الزوجات لانه اياها واجب بشئ من الطبيعى النفس فمذروه وكلاهما حال كونهما لا اتم فيه مبالاة ولا ذنبه
 الطبيعى السليم او نبيا في الدنيا لا مطابقة مرغبا في العقبى بل متبعة صرح به في الدارك وما صفتان من بنو الطاعة ممدود
 اذا كان سابقا لا تنقبض فيه احيث مقام المصدر او وصف المصدر اى الملايا او جلا صلا من الغيرة اى كله وهو
 ومرتضى وانا قد غفنا منه انه يميز عن النسبة الى الجملة لا جنسه والضمير في منه اجماع الى الايتاء والصدق المفهوم
 من الصدقات او طار مجرى اسم الاشياء كانه قيل طين عن شئ من ذلك واما قال طين ولم يقل ومن يكون
 اشعار الى ضيق المسلم في هذا الباب بان الغسر البهية ليست بخافية لم يكن فيه طينة لغس ومجبة قلبه روى ان ابا
 كاتوا يشاءون ان يرجع لحدسهم في شئ مما ساق الى امرأة فمزلات الآية كذا في البضاوى وقال الامام الزيدانية
 لم يرد بقره طوره الاكل وحده لانه ربان ما ياكل وربا كان ما لا ياكل وربا كان وينا في ذمة الزوج فتمية المرأة
 قبل التقدير واما المراد استباحة بطيب قلبها واما ذكر الاكل لانه معظم المتناغم وان معنى قوله نبيا مرأيا شفاء لاوه
 فيه غلام فيه ولا تبعة ولذا قال على هذا اذا اشتكى احدكم وجع الاطباء فليبال المرأة شيئا من صدقاتهم ليستتر
 عسلا ويشرب به ماء المطر فيجعل بعد النبى والمرئى والشفاء فى العسل والمبارك وهو الماء المطر اذا ارادوا منبى
 ان يودى صدق امرأة ثم تب المرأة منه ليكون نفقة الخ الميبى ارضى بقبوله وليسقط الدين عن ذمته وقال صاحب
 الكشاف قالوا ان ذمته لم تطلب منه بعد البهية علم انه لم تطلب عنه نفسا وايدى باروى عن الشعبي وغيره كما هو دأ
 واما قال عن شعبي ولم يقل فان طين لكم عنها بعثا لهن على تقليل الموهوب وروى عن الليث بن سعد لا يجوز
 تبرعها الا باليسر وعن الاوزاعي لا يجوز تبرعها ما لم تكد او تقم في بيت زوجها سنة ولعله ليد المعنى اى تقليل الموهوب
 وبعضه ذكر الضمير في مزدون منها وقال رب ما يوفى على قوله فكلوه فيكون نبيا مرأيا ابتداء كلام للدعا بذلك
 ما في التفاسير وقد ذكر الفقهاء احكام بهية المهر قبل القبض وبعده وقيل الدخول وبعده التفصيل من غير تعرض للآية
 للطالب في مسئلة او ازال الى السفهاء والصغار ايتان طويتان بها قوله تعالى وله نوا تو السفهاء
 اموالكم التى جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها وكسوهم وقولوا اليهم قولا معروفا
 وابتلوا النيام حتى اذ بلغوا النكاح فان اسستم منهم شيئا فاذقوا اليهم اموالهم
 ولولا نكحوها اسرافا ويدا ان يكرروا ومن كان عينا فليستعفف ومن كان فقيرا فليكل
 بالمعروف فاذا ذقتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا عطف
 سبق لمانان الايمان ان الصغير او السفه او كان لهما اموال يجب على اولياهما ان يحفظوها تحت ايديهم

ولا يتركها تحت تصرفها فاسم التفتيح والملك وعليهم ان يعطوها قدر الرزق والكسوة ولا يجوز للولي ان تصرف
في ذلك المال لحي نفسه اذ كان فقيرا فانه يجوز له الاكل قدر الضرورة فان بلغ الصغير وظهر منه الرشيد حال كونه غير
سفيه فخطى الولي ان يدهم جميع امواله اليه ويشهد على ذلك شأدين هذا هو الايتيم اذ علمت انا في امر
الايتيم لفظ لفظهم ايراد ما فيها من بدين الفقير فتقول لا تؤولوا اسفها زناكم خطابا للولي الذي مع الصلة
الاموال وفي اضافة الاموال الى الطالبين فوجبه ان احدهما هو المرحوم ان يكون على ظهره وحيد لم يكن الابية مأمنا فيه
وبواقته ظاهر قوله تعالى التي جعل لكم قياما واسفها الاولاد والازواج وانما سمو اسفها استحفاا للفقير وانما
لجعلهم قواما لانفسهم لا تؤولوا الاولاد والازواج اسفها واموالكم التي جعل الله لكم قياما لا يذكركم ومعايشكم لا يملككم
والمعنى كمنه نبي لكل والمكان يتعد الى ما حوله البعد من المال فيعطى امرأة واولاده ثم ينظر الى ايديهم علموا نص من القاضي
صاحب الكشاف ويؤيده ما روى ان رجلا وفي ماله الى امرأته فوضعت في غير حق فانزل الله تعالى هذه الآية تأويلها
ونسبها عن اصناف المال ويدخل تحتها الاولاد والازواج وغيرهم من الاجانب والاقارب وعن ابن عباس اسفها من
وذلك نصه الامام الزاهد في تفسيره والثاني وهو الاصح المقصود به ان معناه اموالهم التي اضيفت الى الطالبين
فلا يسهل الحافظة لان الاولياء يطونها ويمسكونها فاعني ولا تؤولوا اسفها للبذرين الذين ينفقون المال فيما
لا ينبغي ولا قدرة لهم على صلاحه والتصرف في اموالهم التي جعل الله لكم قياما اي من حشر ما جعل الله لكم قياما
به القاضي البضا ويؤيده ما روى انه انزلت آية النبي في اكل مال اليتيم اغتوا عن ذلك وقصدوا ان يدفعوا
الى اليتامى اموالهم فنهتهم الله عن ذلك في هذه الآية لان المراد منه الابتاء في الصغير والسفيه وانا امر بالابتاء في قوله
تعالى واتوا اليتامى اموالهم لان المراد منه الابتاء بعد البلوغ والعقل فلا تاكلوا ثمنها وعن الشعبي انه قال لا تقطع المرأة
قالها وان قرأت التورية والابجيل والقرآن حتى ينزوجه ولا يصحب بحمل نص الامام الزاهد في تفسيره والى اصل
حينئذ انه يهزم من الآية انه لا يجوز دفع مال السفيه اليه وان كان عاقلا بالفاو هذا القدر يكاف مما اتفق عليه المصنف
مع ابي يوسف ومحمد ولكنهم اختلفوا فيما بينهم في شيء اذ عليه وهو الحجر اذ الحجر منه فاعترف الولي فابو صفيقة انما يرى الحجر
على الصغير والرفوف والمجنون فقط ولم يجوز الحجر على السفيه ولهذا قال لا يجوز الحجر العاقل البالغ السفيه وتفرقه في
ماله جائز وان كان مبدرا منفسد التمسك ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وذلك لان سلب لايه اهدأ وميت
والحقه بالبهائم عليه ما في الباب انه يمين المال منه ولا يدفع اليه لان غالب السفيه البهائم والصدقات فذلك هو
على اليد واما ابو يوسف ومحمد فلا يجوز على السفيه ايضا ويمتنع عن التصرف في ماله لانه مبدرا ماله بصرفه لعل الوجه ان

يقتضيه العقل فخرج عليه نظر الاعتبار بالصبي ومنه المال لا يفيد بدون الحجر لأنه ربما يتلف بلسانه ما منمن من يده وبكده الحكم
فيما بينهم فاطلب غوايا المتكسب الحجر عليه قال أبو حنيفة لا يخرج عليه وقال لا يخرج عليه وكذلك الاختلاف بيننا وبين الشافعي في الغاسق
وقال الشافعي في الغاسقين حجر وقال مالك لا يخرج لاسيما في من قريب هذا كله في البداية وقوله تعالى وارزقوهم فيها
واكسوهم إلى آخره أيضا خطاب للأولياء في حق السفهاء أي أعطوهم بأبياء الأولياء من أموالهم قدر الرزق والكسوة
وقوله لهم قولوا معروف أي حسنا حميدا وهو تسلي خاطرهم بمباعدة المال بأن يقولوا انكم ان صلحتم ورشدتم سلمنا إليكم
أموالكم فإن قلت ما وجه قوله رزقوهم فيها وبلا قال أعطوهم قدر الرزق والكسوة أو وارزقوهم مكثبا لمعظم لأن
تعديته في الآية به قلت أما الأول فلهذا لم يكتفوا بالبيان بل اشعار بالاجابة إذا مال إليهم وإن كان بعد
الرزق والكسوة لا بد من أن يعرف في غير موضع بل المال على الأولياء إن رزقوهم وكسوهم منه وأما الثاني فلهذا لم يرد
إلا الكلام المفسر وإن لم يردوا حيث قالوا تحت قوله وارزقوهم فيها وكسوهم واجعلوا مكانا للارزاقهم وكسوهم بأن
تتجروا فيها ويترجوا حتى يكون نفقتهم وكسوهم من الأرباح لا من جلب المال فيها كلها إلا اتفاق والكسوة ليس بهذا ذكر
في الفتحة بل فيهم مما ذكر فيه فلا بد من ذلك لأنه لا يمكن مال سفية بحيث يخرج الزكوة منه وكذا ينبغي على الآية وهو زوجه و
كل من يجب ثلثه من ذوي رحمه كما قال أبو حنيفة إن ينبغي من مال علم نفسه بالطريقة الأولى لأن حق النفس مقدرة على حق
الشرع وحق العباد وقال الإمام الزاهد ابن معناه أعطوا المرأة قدر النفقة والمهر واعطوا الأولاد والهاشم ونفقة
الغداة والعشي وقولوا لهم قولوا معروفوا وهو إلى جمعت المال لكم وأما منظر على شرف الموت ولا تعطوهم زيادة على
قدر الحاجة لأنهم يقولون عليكم على ما هو واجب الله تعالى حيث قال ولو بسط الله الرزق لعباده لبخس في الأرض ولكن
يقدر ما يشاء هذا حاصل كلامه وهو مبني على التوجيه الأولى لقوله تعالى وارزقوهم على ما لا ينبغي وقوله تعالى وابتلوا اليأس إلى قوله
تعالى فادفعوا إليهم أموالهم فكلما ان قوله تعالى فإن أنتم مع قوله تعالى فادفعوا إليهم جملة شرطية مركبة من شرط وجزاء
والجزم جزاء لقوله تعالى أو ابغوا النكاح وهو مذهبنا غاية تلحق وهي حتى التي ليعم بعد الحمل كما في قول الشاعر حتى ما وجله
اشكوه فكان قيل وابتلوا اليأس إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم فم المال بشرط إياس الرشد منهم ليعني لا ينبغي أن تدفعوا
إلى اليأس أموالهم حين بلوغهم واختبروا عقولهم فإن ظهر منهم الرشد بعد بلوغهم حد النكاح بحيث عرفوا إصلاح
المال وتضييعه فادفعوا إليهم أموالهم وقال الإمام الزاهد في هذه الآية إن ثابت بن رفاع مات وترك ابنا فادفعوا
رسول الله صلعم وقال إن أنجي مات وابنه يرمي في حجر فأي قدر كل من مال دمي أو فم المال إليه فسرلت وأن الحكم
بمنه الوطني والعقد وعلى كل تقدير هو كناية عن البلوغ وإن في اختيار اليأس قبل البلوغ وليا على جواز ذلك بالصبي

التجارة وقد صرح بالخير صاحب الدارك ايضا وفيه خلاف الشافعي وقادور وصاحب الهداية فيه دلائل كل من
 الغريطين عقلية من غير نظر الى الآية والتفصيل ان ههنا ثلث اشياء الاول الابتلاء لليتامى والثاني بلوغهم
 عدل الكفاية والثالث ايتناس الرشد منهم فالابتلاء مذكور في قوله تعالى وابتلوا اليتامى واشتغل في نفسه وعند
 الشافعي معناه واختبر بهم قبل البلوغ بثبوت احوالهم في صلاحهم الدين والابتداء الى ضبط المال حسن التصرف فيه
 وعندنا هو ان يدفع اليهم ما يتصرفوا فيه حتى يتبين حالهم فيايجب منهم كذا قالوا ولعله هو المشاء للاختلاف في
 جواز اذن الصبي للتجارة وفي الحديث ان ذلك الاختيار للرجال بالفعل وصيانة الاموال ووقايت البيم وارشاد
 ولتسار بالاعزل وترتيب ما في البيوت والبلوغ بالحيفر والجبل والانزال وبذا العلامة فان لم توجد هذه العلا
 فيه عند السن فعند الشافعي وابي يوسف ومحمد وهو رواية عن ابي حنيفة خمسة سنة من سنه الحبل من الرجال والمرأة
 وعندنا ثانيا عشرة سنة للرجل وسبع عشرة للمرأة لقوله تعالى حتى يبلغ اشدّه واشد الصبي ثانيا عشرة كذا قال ابن عباس
 لكن لما كان نشوء الاناث وادراكهن اسرع نقصنا في حقهن سنة واولى المدة في ذلك للرجال اثنا عشر وللنساء
 تسع سنين كما عرف في الفتحة آيتناس الرشد مذكور في قوله تعالى فان اتهم منهم رشدا وفيه ايضا خلاف فقال ابي يوسف
 ومحمد والشافعي ان المدة تعالى على دفع المال بايتناس الرشد فادام لم يونس من الرشد الحقيقي بعد البلوغ لم يدفع اليه
 الا ان كان لم يونس منه اصلا لم يدفع اليه ابد اعلا بظاهر الآية ولان عليه المنع اسفه فبقى ما بقيت
 المسألة وقال ابو حنيفة رضى الله عنه اذا بلغ الغلام واولس منه الرشد يدفع المال اليه
 البلدة وان لم يونس منه لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فاذا بلغ خمس وعشرين
 سنة يسلم اليه ماله وان لم يونس منه الرشد لان منه المال بطريق التاويل ولا يتاوب بعد هذه المدة فاعلا بظاهر
 اذ هو مدة يمكن ان يصير المرء فيها جادا فان اولى مدة البلوغ اثني عشر سنة واولى مدة الحبل سنة اشهر فكون
 في هذه المدة ابا فاذا ضوعف هذه المدة يصير جدا فافادة بالمسئ بعد ما على ما عرف في الفتحة وفي
 الكشاف وجه ذلك ان البلوغ عند ثمانية عشر سنة فزيد عليه ستم سنين لانه مدة معتبرة في تغيير
 الاحوال قال عليه السلام مروم بالصلوة وهم ابنا سبع وهكذا قال القاضي وفي الدارك
 ان تنوين رشدا يمكن ان يفيد رشدا مخصوصا وهو الرشد في التصرف والتجارة ويمكن ان يكون للتقليل
 اي التسم طرفا من الرشد حتى لا ينظر به تمام الرشد ففيه دليل لابي حنيفة في دفع المال عند بلوغ
 خمس وعشرين سنة فكانه جعل ادراك هذه المدة قايما مقام الرشد هذا ما فيه اخذه من الكشاف

لأن الشافعي
 لا يجوز اذن الصبي
 للتجارة فثبت
 قبل البلوغ
 احوالهم في صلاحهم
 الدين والابتداء
 الى ضبط المال
 حسن التصرف فيه
 وعندنا هو ان يدفع
 اليهم ما يتصرفوا
 فيه حتى يتبين حالهم
 فيايجب منهم كذا
 قالوا ولعله هو المشاء
 للاختلاف في جواز
 اذن الصبي للتجارة
 وفي الحديث ان ذلك
 الاختيار للرجال
 بالفعل وصيانة
 الاموال ووقايت
 البيم وارشاد
 ولتسار بالاعزل
 وترتيب ما في
 البيوت والبلوغ
 بالحيفر والجبل
 والانزال وبذا
 العلامة فان لم
 توجد هذه العلا
 فيه عند السن
 فعند الشافعي
 وابي يوسف
 ومحمد وهو
 رواية عن ابي
 حنيفة خمسة
 سنة من سنه
 الحبل من الرجال
 والمرأة وعندنا
 ثانيا عشرة
 سنة للرجل وسبع
 عشرة للمرأة
 لقوله تعالى
 حتى يبلغ اشدّه
 واشد الصبي
 ثانيا عشرة
 كذا قال ابن
 عباس لكن لما
 كان نشوء الاناث
 وادراكهن اسرع
 نقصنا في حقهن
 سنة واولى المدة
 في ذلك للرجال
 اثنا عشر وللنساء
 تسع سنين كما
 عرف في الفتحة
 آيتناس الرشد
 مذكور في قوله
 تعالى فان اتهم
 منهم رشدا وفيه
 ايضا خلاف فقال
 ابي يوسف ومحمد
 والشافعي ان المدة
 تعالى على دفع
 المال بايتناس
 الرشد فادام لم
 يونس من الرشد
 الحقيقي بعد
 البلوغ لم يدفع
 اليه الا ان كان
 لم يونس منه اصلا
 لم يدفع اليه ابد
 اعلا بظاهر الآية
 ولان عليه المنع
 اسفه فبقى ما
 بقيت المسألة
 وقال ابو حنيفة
 رضى الله عنه اذا
 بلغ الغلام واولس
 منه الرشد يدفع
 المال اليه البلدة
 وان لم يونس منه
 لم يسلم اليه ماله
 حتى يبلغ خمس
 وعشرين سنة فاذا
 بلغ خمس وعشرين
 سنة يسلم اليه ماله
 وان لم يونس منه
 الرشد لان منه
 المال بطريق
 التاويل ولا يتاوب
 بعد هذه المدة
 فاعلا بظاهر
 اذ هو مدة يمكن
 ان يصير المرء
 فيها جادا فان
 اولى مدة البلوغ
 اثني عشر سنة
 واولى مدة الحبل
 سنة اشهر فكون
 في هذه المدة
 ابا فاذا ضوعف
 هذه المدة يصير
 جدا فافادة
 بالمسئ بعد ما
 على ما عرف في
 الفتحة وفي
 الكشاف وجه
 ذلك ان البلوغ
 عند ثمانية عشر
 سنة فزيد عليه
 ستم سنين لانه
 مدة معتبرة
 في تغيير الاحوال
 قال عليه السلام
 مروم بالصلوة
 وهم ابنا سبع
 وهكذا قال
 القاضي وفي
 الدارك ان تنوين
 رشدا يمكن ان
 يفيد رشدا
 مخصوصا وهو
 الرشد في
 التصرف
 والتجارة
 ويمكن ان يكون
 للتقليل اي
 التسم طرفا
 من الرشد حتى
 لا ينظر به
 تمام الرشد
 ففيه دليل
 لابي حنيفة
 في دفع المال
 عند بلوغ
 خمس وعشرين
 سنة فكانه
 جعل ادراك
 هذه المدة
 قايما مقام
 الرشد هذا ما
 فيه اخذه من
 الكشاف

ثم تنوين يشد مرتبة عليه مدة اعزى وهو ان يكون الآية معيشة حجة لنا على الشافعي فيما ذهب اليه من ان الفاعل
يجوز عليه وان كان مصلحا في ماله لانه قال صاحب البداية ولا يجوز على الفاسق اذ كان مصلحا في ماله عندنا والغنى
الاصل والطاري سواء وقال الشافعي يجوز عليه زجره وعقوبة عليه كما قال في المسقية ولهذا لم يجعله اهل الشافعية
والهوية عنده ولنا قوله تعالى فان استقم منهم رشد الآية وقد اوتس لوهم رشد فثبت ان النكرة المطلقة هذا العطف
وهو لا يدل على ان الآية انما يكون حجة عليه اذ كان التنوين للتخيل اذ لا يخفى عليك انه ان حمل على المصلحة الاولى
يصير ايضا حجة عليه لان المسئلة مفروضة فيما اذ كان الفاسق مصلحا لانه وكلام صاحب الكشاف يدل على
ان الرشد عند التنبه الى وجوب التصرف وعند الشافعي الصلح في الدين لان الغنى مفسدة للحال
وقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم باسرها فاو بذرا ان يكبروا خطاب للاولياء ويزك كل اموال الدنيا ويحفظ اسرارها
بذرا استعوب على انه حال لا يفعل له وان يكبروا في موضع المصداق الموضع جبري لاننا ناكل ما حال كونكم مسخرين
وسبا درج كبرهم ولا تاكلوا بالابل اسراركم وسبا درجهم يعني نعمون ان الدنيا اذ كبروا انتم جبروا المال من يملكه
في كل المال وتبادرون في فرائضه فلا تاكلوا ذلك لانه منته عن كذا في التفسير وقال الامام الزاهد ان قوله تعالى ولا تاكلوا
الابل على انه يجوز اكل ما بعد البلوغ والكبر ولكن هذا اخبار على حسب العادة مثل قوله تعالى ولا تاكلوا
فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا وقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف
ببانه ظاهر وهو ان قسم الامر بين ان يكون الاولياء والاوصياء اغنيا وبين ان يكونوا فقرا فاما الاغنياء
بالاستعفاف عن اكل ما يطلب العفة عن ذلك والاحراز عن وجوز للفقر اكل بالمعروف وهو ان يأكل
فوتا مقدرا محتاطا في اكله والاية وان كانت مثل نفس الاكل وحده ولكن عن ابراهيم ماسد الجوده ودار
العورة كذا في المدارك وقال صاحب الكشاف والغني يأكل فوتا محتاطا في تقديره على وجه الاجرة او استغناء
على ما في ذلك من الاختلاف ولفظ الاكل بالمعروف والاستعفاف مما يدل على ان اللوم من مخالفتهم
عليها وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال له ان في حجرى بيتا فاكل من ماله قال بالمعروف غير متاعل ماله ولو اكل
مالك بالقتل اكله ضربك قال ما كنت ضاريا بمنه ولك وعن ابن عباس ان والي اليتيم قال له افا شرب
من لبن ابل قال ان كنت تبغى خالتها وتلوط حوضها وتنهاجرها وتسقيها يوم در وما فا شرب غنسر
مفرئسل ولا تاكل في الحلب معة يضرب بيده مع ايديهم فليأكل بالمعروف ولا يمسر كرامة فاقوتها وعن
ابراهيم ولا يمسر الكتان والحلل ولكن ماسد الجوده وداري العورة وعن محمد بن كعب بن جهم تقدم المسير في كل

للفظ الجوهري
لغيره

مع
فمنه
ممنوع
منه

منزلة الاجرة فلا بد منه وعن الشعبي ياكل من ما يقدر ما يعيش به وعنه كالميرة يتناول عند الضرورة وعن مجاهد
يتلف فاذا ايسر ادى وكذا قال الآخرون وفي الزيادة ان قوله تعالى فليسعف العذب وان قوله تعالى فليسعف
بالمعروف اي بمقدار اجر المثل فمن ابن عباس معناه ياكل من مال نفسه بالمعروف حتى لا يحتاج الى مال اليتيم في قوله
تعالى فاذا وقضيت اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم متعلق بما سبق اي فاذا وقضيت اليهم اموال اليتيم اي اليهم فاشهدوا
عليهم بانهم قبضوا فانه انفي التهمة واليمين والبعث من المحضومة وجوب الضمان بكذا قالوا وقضيت على ما في الكشاف
ان اذا لم يشهد فادعى عليه صدق سوا اليمين عند أبي عبيدة واصحابه عند مالك الشافعي لا يصدق الا باليمين فكان
في الاشهاد والاستحراز من وجه الخلف انتهى الى التهمة او من وجوب الضمان اذا لم يتم البينة في الظن
وبالحجزة قالوا شهدا وحسن ليلا يغضى تركه الى هذه الالفاظ لا واجب على ما نقره الامام الزايد ايضا في هذه التهمة
والفرق اثبات خمسة الاولى منها في نسبه بعض ما كان في الجارية وشعره المبرك وهي قوله تعالى للرجال
فَصَيِّبْ مَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ فَمَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ
مَا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيحًا مَفْرُوضًا في قوله ان اوس بن الصامت الانصاري مات
وخلع زوجته ام حكيم وثلاث بنات وما لا كثير فقرفت فيه ابا عمر سويد وعرفته او قتادة وعرفته ولم يترك
لبنات الميت وزوجه طو حسب ما كان في الجارية من انه اذا مات احد انصرف في مال مودعة من الرجال الطامعين
بالراح المحاربين للاعداء ولا يتركونه لورثته من الاطفال والنساء فجات ام حكيم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
في مسجد الفصيم فثقت البعدها فقال عليه السلام رجعي حتى انظر ما يحدث البعده ورجل فتركت هذه الآية موطنها
ان ليس الغايلة على ما قرئت من ان الرجال يستحقون التركة فقط بل للرجال نصيب حصته مما ترك والدهم
واقرباهم وللفصم حصته مما ترك والداه واقرباه نصيبا مفروضا اي مطلقا واجبا لهم وهو مصدر
موكدا وحال او مفعول عنه والضمير في منه يعود الى ما ترك وما قل بدل مما ترك لما دونه العامل بالجملة فلما نزلت
الآية بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اليها رجلا وقال قل لا تهرق من مال اوس شيئا فان الله قد جعل لبن نصيبا ولم يعين
حين نزل التعيين في قوله تعالى يوصيكم الله على ما سياتي من بعد وهران للزوجة الثمن وللبنات الثلثين فلما نزل
المتعين حكم عليه السلام به فاعطى ام حكيم الثمن والبنات الثلثين والباقي ابني العم كذا قال الفسره وانه قال القاضي
البيضاوي وهو دليل على جواز تأخير البنات عن الخطاب وفي قوله تعالى نصيبا مفروضا دليل على ان الوارث لواء من
عن نصيبه لم يسقط حقه وقال الامام الزايد وعموم اللفظ اعني الرجال والنساء بدل على لورث ذوى الارحام والآية

الثانية متصلة بهذه الآية وفيه بيان اعطاء شئ من التركة لليتامي والمساكين والى القرى الغير الوارثين
 وهي قوله تعالى **وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ**
مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا معناه اذا حضر وقت قسمة التركة بين الورثة من ذوي
 الغرض والعصبه وذوي الارحام اولو القرى الغير الوارثين واليتامي والمساكين فاعطوهم قدر ائمه
 اي ما ترك او ما دل عليه العصبه وهو المقسوم وقولوا لهم قولا معروفا اي عذرا جليلا وعدة محسنة وقيل القول المعروف
 ان يقولوا لهم خذوا بالبرك الله عليكم ويستقلوا اما اعطوهم كمال ما يمتنع عليهم كذا في الدار واليتامي وقيل الكفاية
 وعن الحسن النخعي اوزكنا الناس هم الميسرون على القرابات والمساكين واليتامي من العجيبين ببيان الرزق والنفقة
 فاذا قسموا الرزق والذهب وصارت القسمة الى الارضين **فَمَا شَبِهَ ذَلِكَ قَالُوا** اي قولا معروفا كما لو يقولون
 لهم بورك فيكم وقال الامام الزاهد عن ابن عباس ان كان المال كثيرا يرزقهم وان كان قليلا اعتد بهم
 قال السدي ان كان الورثة كبارا رزقواهم من القول المعروف وان كانوا صغارا ينفقهم قال ابن سعد لما امرت بالاعطاء
 شئ من التركة لغير الورثة معناه ان يكون قريبا اعطوهم وقصد قريبا فبذلك يكون ذلك ندبا باقيا على حاله وان يكون
 واجبا في ابتداء الاسلام لم ينفذ في الميراث كما قال البعض اولا بعد مثل وجوب هذا اعطاء في الشرع وقيل انه لم ينفذ
 ولكن تباهون الناس في العمل به كافي قوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقوا الله الذي انتم اليه راجعون
 ملكتم اي اكرمتم فيه ثم ابدا لم ينفذ ولكن تباهون في العمل به كذا عن ابن عباس رضي الله عنه في بيان النسخ ما تعلقوا
 وغيره والآيات الثلاثة الباقية مذكورة بعد ما يفصل وفيها دليل على جبرهم وقدر الميراث فالآية الاولى منها ذكر الميراث او لا
 بيان ما ترك الولد من الابوين فقال **بِوَصِيَّتِكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلرَّكَو كَرٍ مِّثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ** فان كان
 نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما تركوا وان كانت واحدة فلهما النصف **وَلِلنِّسَاءِ**
 من قوله تعالى **بِوَصِيَّتِكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ** في شأن يراث اولادكم وبذا اجمال الفصل ما بعده وهو ان الميراث الذي
 تركه ولد لا يخلو اما ان يترك ذكرا او اثني جميعا او احدا فقط فان كان جميعا فكلها خدي من الميراث في قوله تعالى **كَرٍ**
 حظا لاثنين يعني حصص الذكر الواحد والاثنين من البنات سواء اقام لقبول الاثنين مثل حظ الذكر او لا ففي
 نصف حظ الذكر من انما يوديان مودة الاولى للتنسيق فضل الذكر كما هو صريح ظاهر ذلك ولا ينفذ ما لو تركوا الذكر
 دون الاناث وهو السبيل روي الآية فقبل لهم ثلث المذكور ان منوع لهم نصيب الاناث فلا يخادى في حكمهم حتى
 بحر من ماسوا فرأيتهم من قرابة الذكور والمخعة للذكر منهم فخذف العائد للعلم به كقولهم السمن من ان يدرهم

وهذا اذا كانا مجتمعين وان كانت البنات خلصا وحدهن فلا يلزم ان تكون واحدة او اثنتين او فوقهما
 وقد بين الله تعالى حكم فوق اثنتين في قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فليكن اثنتان اي فان كن
 البنات او الاوالد نساء اي خلصا ليس معهن ابن فوق اثنتين اي بالغيا بلغن فكل من مجموع اثنتان
 مارتك ذلك المورث على حسب القسط والثالث الباقي قد يختلف احواله فبين حكم الواحدة في قوله تعالى
 وان كانت واحدة فلها النصف اي ان كانت للبنات التي الصرة منفردة فلها نصف مارتك ذلك المورث
 والنصف الباقي يختلف احواله وقوله تعالى فوق اثنتين خبر ثان للحال اوصف نساء اي نساء زائدات على
 اثنتين وقوله تعالى واحدة قرئ بالرفع على كان التامة والنصب على الناقصة فهو اذ فوق اثنتين اي فان كن
 نساء هكذا ذكرنا وقال صاحب الكشاف ان لا بعد في ان يكون الصغيران في كن وكانت مبيح ويكون نساء و
 واحدة تفسير لهما على ان يكون كان تامة وان وجه النعال قوله تعالى فان كن نساء باقبل بواحدة وان كان قوله
 تعالى للذكر مثل حظ الانثيين مسوقا لبيان حظ الذكر لكن لما علم منه حظ الانثيين مع اخيهما كان كانه مسوق لهما جميعا
 فيكون تقريرا لبيان حالة اخرى للبنات اعني كونهن نساء بخلصا لا ذكر فيهن ولا قبل رادة هذا المعلوم لم يقل
 وان كانت امراة هذا خلص ما فيه ولم يبين الله تعالى حكم بنتين اثنتين فزوجتين في الآية ولهذا
 اختلف فيها فان عباس رضي الله عنهما نزلها منزلة الواحدة في ان لمجموعهما النصف كما ان الواحدة
 المنفردة كذلك تفسيره ونزلها منزلة فوق اثنتين في ان لمجموعهما الثلثين لان من مات وتلف ابنا وثلاث
 فالثالث للبنات والثلثان للابن على مقتضى قوله للذكر مثل حظ الانثيين فاذا كان للبنات الواحدة ثلث
 يكون لثنتين ثلثان ولان الله تعالى قال في آخر السورة في حق من ترك اخا واحدة فقط
 ان امرأته لیس له ولد وله اخت فلها نصف مارتك ثم قال في حق من ترك اخين
 فخطا فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مارتك فلما جعل للاختين ثلثين والبنات او فررحمة من
 الاختين اجوا ان لم ينقصوا نصيبها عن من هو بعد منها ولان البنات لا وجب لهما مع اخيهما
 الثلث فالاولى ان يجب لهما ذلك اذا كان مع اخت اخسرى وكذا اللاخرى تجب مع
 اختها ما كان يجب لهما مع اخيهما فوجب لهما الثلثان هكذا في كتب التفسير الشريفة و
 ان كان الابن منفردا وحده وان لم يكن مذكورا في الآية ولكن فيها وليا على ان المال كله المذكور لانه لا جعل للبنات الواحدة
 نصفه والحال ان للذكر مثل حظ الانثيين كان للابن نصف النصف وهو الكل ثم ظهر ثانيا في بيان ميراث المليون من الولد فقال

وَلَدَ بَوَيْهَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَرَثَةُ أُمِّهِ
 فَلَدُ امَّةِ الثَّلَاثِ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَدُ قَدَمِ السُّدُسِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ نَحْوِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ امَّةِ كَمْ
 وَمَا كَمْ لَمْ يَذَرُوا مِنْهُمْ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا فَوَيْضَةُ مِنَ اللَّهِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِمَا حِكْمًا طَوِيلًا
 إِنْ الْمَوْرَثُ الَّذِي تَرَكَ أَبُو بَوَيْهَ أَيْ أَبَا دَاوُدَ لَا يَجْلُو أَمَّا إِنْ تَرَكَ مَعَهَا وَلَدَهُ أَيْضًا أَمَّا إِنْ تَرَكَ مَعَهَا وَلَدَهُ أَيْضًا
 فَخُصَّ فِي قَوْلِهِ وَلَا بَوَيْهَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلٌ مِنْ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ بِعَيْنِ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ سَوَاءٌ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى فَكُلُّ وَاحِدٍ
 الْأَبَوَيْنِ السُّدُسُ مَا تَرَكَ الْمَوْرَثُ فَكَيُونُ لِمَجْمُوعِ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثَانِ الْبَاتِيَانِ بِتَخْتَفِ أُمُّهُمَا أَوْ تَرَى إِنْ أَوْ لَمْ يَكُنْ
 الْوَلَدُ ذَكَرًا أَوْ نَفْسًا لِنَفْسِ الْأَبِ عَلَى السُّدُسِ وَإِنْ كَانَ أَنْثَى عَصَبُ الْإِصْبَاعِ السُّدُسُ وَالْكَلَامُ فِيهِ طَوِيلٌ وَتَأْخُذُ
 الْبَدَلُ وَلَمْ يَفْعَلْ وَلَا بَوَيْهَ السُّدُسُ لِأَنَّهُ يَوْمُ إِنْ يَكُونُ السُّدُسُ مَشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا كَذَا لَمْ يَفْعَلْ وَلَا بَوَيْهَ السُّدُسُ لِأَنَّهُ لَمْ
 يَعْلَمُ إِنْ السُّدُسُ بَيْنَهُمَا عَلَى السُّوِيَةِ أَوْ لَا أَحَدًا بِالْمَزِيَةِ مِنَ الْأَخْرِ وَكَذَا لَمْ يَفْعَلْ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَبَوَيْ السُّدُسِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ
 فِيهِ إِذَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ بَعِيدٌ لَكِنَّهُ يَجُوزُ فَايِدَةُ التَّفْصِيلِ بَعْدَ الْأَجْمَالِ كَذَا قَالُوا وَإِنْ لَمْ يَتَرَكَ مَعَهَا وَلَدًا فَطَوِيلٌ
 أَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَارِثٌ مِنْ أَخَوَاتِ الْمَيِّتِ أَمْ يَكُونُ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَثَةُ أَبَوَيْهِ فَلَمْ تَكُنْ ثَلَاثٌ لِيَحْفَظْ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لَمَيِّتٍ وَلَدٌ وَارِثٌ وَلَا أَخُوَةٌ وَكَانَ وَارِثُهُ أَبَوَيْهِ فَيُجْزَى الثَّلَاثُ لَمْ يَذَكَرْ حَصَّةُ الْأُمِّ وَلَمْ يَمْسُ حَصَّةُ الْأَبِ
 وَلَكِنْ يَعْنِي مِنْهُ إِنْ الْبَاقِي هُوَ الثَّلَاثَانِ لِأَبٍ وَيُسَمَّى بِذَا بَيَانٍ مَرْجُوعَةٍ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي تَقْسِيمِ الْبَيَانِ
 خَمْسَةً وَأَمَّا لَمْ يَتَرَكَ بَعْدَ الْآيَةِ لِقَوْلِهِ مَا تَرَكَ لِأَنَّهُ لَا يَسِيرُ فِي بَذْرِ الصُّورَةِ الثَّلَاثُ لِلَامِ مَا تَرَكَ طَلْقًا وَتَأْخُذُ ذَلِكَ
 إِذَا كَانَ وَارِثُهُ أَبَوَيْهِ فَيُحْسَبُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَحَدٌ رَجَعَ الْمَيِّتُ أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهَا أَحَدٌ رَجَعَ الْمَيِّتُ فَيُحْسَبُ مَعَطًى وَلَا حَقَّةً
 مِنَ النِّصْفِ أَوْ الرَّبْعِ عَلَى مَا سَلَفَ فِي تَقْسِيمِ الْمَالِ الثَّلَاثُ الثَّلَاثُ لِلَامِ وَالثَّلَاثَانِ لِلَامِ فَالثَّلَاثُ لِلَامِ حَمَاقِي لَهَا تَرَكَ
 لِيَلَا يُوَدِّي إِلَى حَقِّ نَفْسِ الذَّكَرِ مِنَ الْأُنْثَى مُتَدَلِّوَاتٍ الْأُمُّ وَتَرَكَتْ زَوْجًا وَأَبَوَيْنِ وَالْمُسْتَلْسِلِينَ
 سَنَةً فَلَوْ اعْطَيْنَا الْأُمَّ الثَّلَاثَ أَوْ لَاوَ اعْطَيْنَا الزَّوْجَ النِّصْفَ وَالْبَاقِي لِلَامِ حَازَتْ الْأُمُّ سَهْمَيْنِ وَالْأَبُ سَهْمًا
 وَاحِدًا فَيَنْقَلِبُ الْحُكْمُ إِلَى إِنْ يَكُونُ الثَّلَاثُ مِنْ حَقِّ الذَّكَرِ فَالْحَاصِلُ إِنْ أَعْدَّ تَعَالَى تَرَكَ الْآيَةَ مُطْلَقًا لِيَكُونَ مُحْتَمَلًا
 لِكُلِّ الْمُسْتَلْسِلِينَ وَهَذَا إِنْ الثَّلَاثُ لِلَامِ مَا تَرَكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَحَدٌ رَجَعَ الْمَيِّتُ وَمَا بَقِيَ إِنْ كَانَ مَعَهَا أَحَدٌ
 رَجَعَ الْمَيِّتُ وَالْمَفْسُورُونَ لَا يَقْدِرُونَ قَوْلَ تَعَالَى وَوَرَثَةُ أَبَوَيْهِ لِقَوْلِهِ فَيُحْسَبُ أَحَرُّ رَازِعٍ الْخَاءُ الْكَلَامُ قَدِيمٌ وَأَقُولُ
 تَعَالَى تَعَالَى الثَّلَاثُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَا تَرَكَ كَمَا ذَكَرْتُمُ الْخَاءُ وَالذَّكَرُ فِي الشَّرْفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ فَيُحْسَبُ
 وَأَمَّا زَيْدٌ قَوْلُهُ وَوَرَثَةُ أَبَوَيْهِ تَنْبِيْهَا عَلَى إِنْ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى الثَّلَاثُ ثَلَاثُ مَا وَرَثَ سَوَاءٌ كَانَ جَمِيعُ الْمَالِ أَوْ بَعْضُهُ

ابن عباس الثالث مما ترك ما روي على كل حال ولكن يلزم حينئذ تفصيل الانثى على الذكر الذي هو خلاف وضعهم في كلامنا
 كذا في البصائر وغيره وعندنا في بكر الاصم ثلاث الامم من الزوجة وثلاث ما بقي من الزوج لانه لو جعل لها من الزوج
 ثلث جميع المال لزم ان نصيب الاب لان المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثالث فلزم زوج ثلثه وللام اثنا عشر
 وللأب واحد فيلزم تفصيل الانثى على الذكر ولو جعل لها ثلث ما بقي وهو واحد من الثلثة استوجب الاب اثني عشر
 صحيحا بخلاف الزوجة فانه لو جعل للام معها ثلث جميع المال لم يلزم محظور لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع الثلث
 والربع فاذا اخذت الزوجة ثلثه والام اربعة يعني للاب ثلثه لكن لا يخرج حينئذ انه يلزم تفصيل نصيب الام على نصف
 نصيب الاب ولا يلزم ذلك على مذهبنا فهو اولى كذا في الشريعة وان كان معها اخوة الميت ايضا فحكم في قوله تعالى
 وان كان له اخوة فللام السدس يعني ان كان للميت اخوة وكان له ابواه ولم يكن له ولد فللام السدس فيعلم من
 هذا ان الثلث الذي تسحقه الام بدون الاخوة تسحق حينئذ نصفه وهو السدس وقصير محبوبة في السدس والآية و
 ان كانت مسوقة لبنيان حصه الام عند وجود الاخوة ولا يفهم منها ان السدس الذي سقط من الام يصير حينئذ للاخوة
 ولكن نقل عن ابن عباس انهم يأخذون السدس الذي جرد عنه الام بهم انما يجزئها عنه لانه ذوه فان غير الوارث لا يجزئ
 مع انه روي عن طاووس انه عليه السلام اعطى الاخوة السدس مع الابوين وعند الجمهور يستحق هذا السدس الاب
 لان صدر الكلام يدل على ان الثلث للام والباقي للاب فبينا ايضا يكون السدس للام والباقي اعني الثلث
 والسدس للاب والباقي هو الوارث لكنه خارج مجرى الاب ولهذا لا يورثون شيئا مع للاب عند عدم الام
 واما طاووس فقد روي عنه انه قال لقيت ابن رطل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الام
 وسأله عن ذلك فقال كان ذلك وصية لامي انا على ما في الشريعة ثم الاعيان والعلماني والاضيا في سواد
 عندنا في الجب ومذهب الزيدية ان الاخوة للام لا يجزئها بخلاف غيرهم واختلفوا في معنى لفظ الاخوة ههنا فقال
 الجمهور المراد بالاخوة هو ما فوق الواحد من الرجال والنساء وعند ابن عباس رضي الله عنه المراد به معناه الاصلي
 الذي اقله ثلث من الرجال لانه جم مذكرة حتى لا تجزئ الام من الثلث اى السدس ما دون ثلث من الرجال
 واحدا واثنين ولا الاخوة المخلص من النساء فان كان للميت اخوان من الرجال او ثلث اخوات من النساء
 ترك الام الثلث على حالها عنده يدل عليه ما قال القاضي والجمهور على ان المراد بالاخوة عدة من ابنة من
 يترعا بها الثلث سواء كان من الاخوة او الاخوات وقال ابن عباس رضي الله عنه لا يجزئ الام من الثلث
 ما دون الثلث ولا الاخوات المخلص اخذنا بالظاهر في هذه اللفظة المذكورة في الشريعة ان ابن عباس رضي الله عنه

منه
واضح على ما قلنا
الفرقة الثالثة
اسم اسم بولس
مؤلفه ام موسى
حيث قال ابن
باجنا الرسول
وجب الكلام
ان يرد في علم
السم الذي كان
وذلك في
وزن علمي
من الفهم
حيث قال لا تظن
اولا بغيا الوان
لان ذلك الكلام

وقد ثبت نصيب كل واحد في تركه صاحبه فلا ينظر احدكم موت آخر طمعا للميراث هذا ما فيه وبه ثبت بيان الحكمة في ترك
كل ابن الابوين والاولاد من الاخر على الا ينجني وقوله تعالى فترثونه من بعدكم موكله او مصدر يوكله لا يفر
معه يا مكرم الله واغفر لكم على ما قال القاضي وبذا هو تمام الآية الاولى والآية الثانية مذكورة بعد ما ذكرنا ميراث
فيها اول بيان وراثته الزوج والزوجة كل واحد من صاحبه فقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن
لهن ولده فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين
ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلكم الثلث مما تركن من بعد وصية
توصون بها أو دين * وتفسيره واضح وهو انه لا يخلو اما ان تموت الزوجة ويترك الزوج اباعدا عنه
كل تقدير اما ان يترك الميت الميراث ولدا او لا فالزوجة ان ماتت ولم تترك ولدا يرث زوجها النصف وان تركت
ولدا يرث زوجها الربع والزوجة ان ماتت ولم تترك ولدا ترث زوجها الربع وان تركت ولدا ترث زوجها الثلث
فجعل ميراث الزوج ضعف ميراث الزوجة في النصف والربع جريا على مقتضى قول تعالى الذكر مثل حظ الانثيين المراد
من الولد المنفرد والمثبت في الآية اعم من ان يكون واحدا او اكثر مذكرا او ماثلا واسطة او بواسطة اي
ابن الابن وابن البنت وان سفل من ذلك الزوج او من غيره ومن تلك المرأة او من غيرها موكدا المراد من الزوجة
اعم من ان تكون واحدة او جماعة فتعني الآية ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد ما تبي
ذكر او انثى حكم اومن غيركم صليبا او اولاد الصليبي واحدا او اكثر فان كان ولدا يابوجه من الوجوه المذكورة فلكم الزوج
ما تركن من بعد وصية أو دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولدا يابوجه من الوجوه المذكورة فلهن الثلث
مما تركن من بعد وصية أو دين وكذا ان كانت الزوجة واحدة ترث الربع او الثلث فكذا ان كانت اكثر من
واحدة تشترك في ذلك الربع والثلث بذكرنا التفاسير والشرعية ثم شرعنا في بيان مسئلة
الكلاية فقال **وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشَّدْرُ**
فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضاف وصية من الله والله
عليكم حكيم * وتوضيحه ان قوله تعالى يورث بصيغة المجهول من المجهول اعني ورث وكلمة منه مقدرة اي
يورث منه اذا المراد به الميت وهو موروث منه لا موروث ان الموروث هو المال فيورث حينئذ
صفة الرجل وكلاية خير كان او يورث خيرا كان وكلاية حال ويحتمل ان يكون كلاية مفعول له

وكذا يحتمل ان يكون يورث من ابه انما كان قائما به عند الوارث والكلالة على الاول من لم يترك
ولدا ولا والدا اعني المورث وعلى الثاني قرابة ليس من جهة الولادة نفسها وعلى الثالث من سير لولده ولا والدا
اعني الوارث وهي في الاصل مصدر بمعنى الضعيف مستميت او الاستقرية المذكورة لضعفها بنسبة قرابة الولد
ثم اطلق على المورث او الوارث بمعنى ذى كلاله وتعين يورث بتعيينه المعروف من الافعال والمراد به المورث فخصف
كلاله ان كان خيرا او لا فعلى المعنى الاول وان كان مغفولا فعلى المعنى الثاني وان كان مغفولا فعلى المعنى الثالث
والوجود كماله في البقاء وادى ونقل الامام الزاهد ان الكلاله ان كان يورث بمغنى الوارث فهو مشتمل من التكليل بمغنى الوارث
يقتل بكل السحاب اذا استدار محيطا بالجوانب لثقله بالرحم واشتمالهم من حيث الانساب وان كان بمغنى المورث
فهو مشتمل من كل الرحم اذا تابعت لتابعه من حيث الولاد وعند ابن عباس هو من لا ولد له فخط لان من
مذمومة يورث الاخوة والاخت مع الولد هذا في قوله تعالى امرأة عطف على رجل والضمير في ولد اخ او اخت
عائد الى الرجل واشترط فيه المأه بالعلم وقوله لكل واحد منها السدس قال صاحب الكشاف ان الضمير في قوله
لكل واحد منها السدس راجع الى الاخ والاخت على تقدير كون المراد بالرجل المورث والى الرجل مع الاخ والاخت
على تقدير كون المراد بالرجل الوارث ولغيرهم عدم مفادته الذكر والاغنى عن الاول صريحنا وعلى الثاني انه لما قالوا
فان كانوا اكثر من ذلك الشريعة من حيث الظاهر معطوفة على الشريعة الاصل وحاصل الآية ان الرجل المورث والام
المورثة اذا كانا كلاله اى لا يتركوا والدين لا ولد فلا يخلو اما ان يكون له من جنس الاخ والاخت ولا فان لم يكن
له من جنس الاخ والاخت فلا ذكر له في الآية وان كان له من جنس الاخ والاخت فلا يخلو اما ان يكون واحدا او
اكثر فان كان الاخ والاخت واحدا فكل واحد منهما اى سواء كان اخا او اختا السدس لا غير ويسوى المذكور والمورث
غنية وان كانوا اكثر من واحد فاما كان من احوال النساء اى الاخوة والاختوات بمجموعهم شركا في ثلث المصدة
لا غير ويسوى فيه المذكور والاناث ايضا والام من الاخ والاخت في هذه الآية الاخ والاخت لام ومن الآية الاخوة
والاخوات الباقية الآية في احوال السوقة في مسألة الكلاله الاخ والاخت لا بام او لا بل لانه ذكر في اخر السوقة ان
الاختين الثلثين والاخت النصف والاخوة الكل وسدس الاخت لا يترك مثل خط الاشبين وهو لا يليق باولا والام يكون
لاب وام او لا بذكر بينهما لان احد السدس ولا اكثر الثلث وهو سبب ولا والام لان السدس كاف في نصيب
الام عند جود الاخوة وهي لا ترث اكثر من الثلث عند عدم الاخوة فيكون اولادها كذلك ولذا يستوى فيه المورث
والاناث لانهم يستحقون بقرابة الام ويؤيده قراءة ابى بن كعب ولما اخ او اخت من الام وقد علم من ميان ان لا والام

انسخ في حق المحسن ونفي في حق غير المحسن بمولاه اذ ظاهره يدل على ان الجدل على الجميم محسنا كان او غير محسن وبغلا
 وضع الشرع اذ علمت ما ذكرنا من تفرات الغداه واختلافاتهم فاقول وبالله التوفيق دعوى النسخ في الآية غير مسلم
 اذ الظاهر ان او عاقله داخل مدخلها تحت حتى او هو بينه الا ان اولي ان وبالجملة فالله تعالى لا وقت حكم المحسن يجعل
 سبيلا اخر كان قوله السلام الكبر الكبر الحديث وكذا قوله تعالى الزانية والزاني الآية بياناً وتفسيراً له لا نسخاً اذ القرآن
 الموقت بالغاية لا يطلق عليه اسم النسخ كما ان الموبك ذلك كما نرى في الاصول وكذا رأى الامام فخر الاسلام حيث
 ذكر ان منهم من اجهت في جواز نسخ الكتاب بالسنة بان قوله تعالى فامسكوهن في البيوت نسخاً بآيات الرجم بالسنة لكننا
 نقول ان الرجم ما ينلي في كتاب الله وان قوله تعالى او يجعل الله من سبيلنا سبيلاً جمل فخر السنة لا منسوخ بها فاما فيه الا ان
 معنى السبيل هو الصلح المخرج عن السفاه كاقبل او التوبة فيخرج عن السجن بعد ما يظهر توبتها كاقبل فمجدد يكون منسوخاً
 سواء كان بآية الرجم او بآية النور لا بالحديث لانه سبيل فيه بينه افر او يقال ان الله تعالى لا يجعل المحسن حداً
 موقفاً يجعل سبيلاً اخر وقد حقه قوله عليه السلام فخذوا عني مذهباً فخذوا جعل الله من سبيلنا سبيلاً الكبر الكبر بآية وتغريباً عام
 والقيس بالثيب بآية ورجم بالحجارة بياناً له وكان عمل ذلك الحديث مشروفاً الى مدة ثم نسخ بالجلد فقط او الرجم
 خطاً اما الجدة آية النور وهي قوله تعالى الزانية والزاني واما الرجم فمخفي حديث ما عروحي آية لنسخ تلاكها
 وهو قوله تعالى الشيم والشيرة اذ انيا فارجموها كما لا من الله وانه عزيز حكيم فمخفي وان لم يصح نسخ
 الآية بالحديث على رأي صاحب المحسني ولكن يصح نسخها بآية التوبة على رأي صاحب الاتقان والكشاف
 لا باعتبار انها منسوخة بها حقيقة بل بواسطة ان الحديث الذي لحقها بياناً صريحاً بآية النور سواء جعل كل
 الحديث منسوخاً بآية النور ثم جعلت آية النور منسوخة في حق المحسن او جعل آية النور باقية بما فيها وجعل نسخ
 الحديث منسوخاً بها وبسطه بغيرها وهذا التوجيه وان كان بعيداً لكنه تسببه عنك بكونه خاطري ولعلهم جابوا لنسخ
 من هذه التكاليف فيما قاله ابن نحر وهو ان الآية الاولى المصدرة بقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة في
 باب السحاقات والآية الثانية المصدرة بقوله تعالى واللاتي ياتينها منكم في باب اللواطين والآية التي
 في سورة النور في باب الزانية والزاني فكان كل من الآيتين باقيتين على ما هما غير منسوختين و
 هذا التوجيه احرى بالقبول كما يشهد به تذكير القنية في اللذان اذ على تقدير ان يكون في باب الزنا
 يلزم التغليب في التنشئة وبحسن كونه في باب اللواط من غير تغليب فيكون دليلاً ظاهراً لا يجهل
 رحمه الله تعالى على صاحبه والشافعي في انه يجب التعزير في اللواط ولا يجب الحد لان المذكور

وجعل نسخ المحسن
 ان الوقت الذي
 وجعل نسخ المحسن
 وجعل نسخ المحسن
 وجعل نسخ المحسن

في الآية هو مطلق الاذني من تعيين وتقدير علم امر به في المذكر وايجاب المحجب جعلها مقبولة على الزنا بتجليل المقصود
 كما هو فيهم مخالف للنصر على ما تذكره انشاء الله تعالى وكذا ان جعل الجسد في الآية الاولى قومية بالامساك بعد الطهر
 صباية ملين عن مثل باجري عيسى ويزك ذكر المذكو به معلوما وجعل الخطاب في الآية الثانية للاستبداء المطلقين على
 سر مما يعني ان يذوب الايذا ذمها وخفيها وتبديها بالرفع الى الامام والحد قبل التوبة وابعادهم بعد توبتها وانهم
 عن الرفع الى الامام كما ذكر في الكشاف والبيضاوي على وجه كانت الاياتان باقيتين على حالهما غير منسوخين ولعلم
 من كلام الامام الزايد انه لو جعل سبيل بعض الجسد في غير المحصن والرجم في المحصن وجعل الآية الاولى في حق زنا المحصن
 والاية الثانية في حق الكفارة بالنساء والرجال بالرجال كاتا باقيتين على حالهما ولو جعل الآية الاولى في حق
 زنا المحصن والاية الثانية في حق غير المحصن كما كان في ابتداء الاسلام كانت الاولى منسوخة بآية الرجم لغير المتلوة
 والثانية منسوخة بآية الجلد المتلوة هذا حاصل كلامي في مسألة عدم قبول ايمان الباس قوله تعالى انما التوبة
 عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ
 وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ
 الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الزَّانَ وَالَّذِينَ يَتُوبُونَ وَهُمْ كَفَارًا أُولَئِكَ اغْتَابُوا
 لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا فقوله انما التوبة معناه انما قبول التوبة وكلمة على في قوله تعالى على الله لا يجب
 علمه شئ ولكننا ناكيد للوعد وهذا عندنا وقالت المعتزلة لا يجب بنا عنى الاصل قوله تعالى يجالنه في موضع
 الحال اي يعطون السوء جاهلين وانما جعل العالم بالسوء جاهلا لا جهل كمنهوبة وان كان لم يجهل انه ذنب اولانه
 سعة اذ احتج بالقديم بما يدعو اليه السعة وكلمة من في قوله تعالى من قريب للبعيض والمعنى انما يقبل التوبة من
 يعطون السوء جاهلين به ثم يتوبون من بعض زمان قريب هو ما قبل حفر الموت يدل عليه قوله تعالى حتى اذا حضر احدكم
 الموت وعين الصفاك كل توبة قبل الموت فهو قريب وعن ابن عباس رضي الله عنه قبل ان ينظر الى ملك الموت
 وقال عليه السلام ان الله يقبل توبة عبده ما لم يغز و بالجملة عد ما بين وجوه المعصية وبين حفر الموت زمانا
 قريبا لان احد الحيوة قريب لقوله تعالى قل متساءلون انما قليل وقيل معناه قبل ان يستقر في قلبه حب الذنب
 فيتغذر عليه الرجوع نفس به في البيضاوي وقوله تعالى وليست التوبة الى ولا توبة للذين يعملون السوء
 ويزنون وليستون الى ان حضر احدهم الموت ويذول حال التكليف بحضور سباب الموت ومعاينة
 ملك الموت ويقول اني تبت الان فان توبة هوذا غير مقبولة لازعالة اضطراب الاحالة اختصار

وهكذا قوله تعالى ولا الذين يؤمنون وهم كفار اي لا يقبل توبة الذين يؤمنون على الكفر فاصح ما قد نص في ما بين
الآيتين ان من تأبى حالة الاختيار قبل محاينة العذاب قبل توبته وان من تأبى حالة الاضطرار لم يقبل
توبته سواء كان فاسقا او كافرا فهو ما وللذي يموت على الكفر يقبل الذين يعملون سببا هم الفاسق
والذين يؤمنون هم الكفار الاول في الوعد والثاني في القبول على ما في الزاهد في دفعهم من الكفائين
كلما بالكفار والعساق جميعا وقيل المراد بالذين يعملون سوءا عصاة المؤمنين بالذين يعملون سببا
المنافقون بالذين يؤمنون الكفار كما قالوا في بعض المصاحف قوله تعالى وللذين يؤمنون بلائ من فتنهم
خبر ما ولك عندنا هم على ما في المراك وقد اختلف في قبول ايمان الباس عن الكافر وتوبة الباس عن الكافر
ولم يفصل احكامها احد مثل ما فصله الامام الزاهد حيث اورد بيننا كلاما على ما حاصله ان ايمان الباس يكون
غير مقبول بالا جملة وتوبة الباس في مشيئة الله تعالى انشاء قبل اشرف اياته وكان فضلا منه وانتشار لم
يقبل لتقصيره وتأخيرها وكان عدلا وما من مؤمن الا يتوب عند الباس عن المعاصي كما انه ما من كافر الا يتوب
عن الكفر وقت الباس لقوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته وايمان الباس هو الذي لا يكون
مسموعا لاحد حتى لو سمع منفي تلك الحالة لا يكون ايمان باس بل يكون ايمان باختيار ولكن مع هذا
لا ثبت كونه من اهل الجنة لانه تعالى يعلم ظاهره فان وافق الباطن ظاهره يقبل والا لا وان رآى الملك
عباده او رآى غيره خطاب الله تعالى لا يقبل اياه لانه لا يسمع مشا بدله ايمان باس وما شتهر من ان العبرة في
الايان والكفر بالخاتمة فليس ذلك باعتبار الباس بل باعتبار حاله الاختيار وان كان مرتكبا للتوبة
وانقطعت اللطيفة من الله تعالى فاختار الكفر في ذلك الوقت لانه وقت اجتهاد الشدة والمكارة فيجزي
على سائر اوبى بقلبه ما يذهب به ايمانه وما روى عن ابي سفيان عن ان اكثر ما يسلب الايمان يكون عند الشك
فمعناه يظهر ذلك عند الشك في حقيقة السلب لانه ما يموت احد الا يؤمن عند الموت وتوبة الباس ان
ظنا لم يقبل كما ذهب اليه اهل خراسان البطلة احرمة الايمان وان قلنا يقبل سويابن حالة الاختيار
والاضطرار وابتثنا الايمان لكل فاسق من العذاب فيقول الى مذهب الحرورية فالاول هو التعليق بمشيئة الله
تعالى كما قلنا هذا حاصل كلامه وقد علم من بيننا ان توبة الكافر حال الباس اياه غير مقبول بالا جملة وهذا هو
مذهب اهل السنة والجماعة وربما يفرع عليه مسئلة عدم قبولية ايمان فرعون وقت الغرق وانكر ذلك طائفة

من الصوفية واتباعهم بعض من متأخري العلماء حيث اعتقدوا ان فرعون مبل اياه الذي جاء به وموت لمرة
 فلك نشأ الفساد في هذا الزمان غاية الفساد وادبروت اجوبة لذلك مع قطع النظر عن التعصب والطغيان واد
 كان اكثر تاثير خطيره وكانت المسئلة ايضا مما لا يتعلق بها شئ من العقاييد والاعمال فاقول اولاً بالاضافه
 ان ايمان فرعون غير مقبول لانه ايمان باس على الظاهر وان قيل انه غير باس لانه انا آمن لحو
 دون معاينه عذاب الآخرة فهو بمن يؤمن من لحوق القتل فيكون مقبولا لانهم فاقول ثانياً بالتحصيص ان ايمانهم
 قبول ايمان فرعون ايات كثيرة ودلالات شاهده سوى كونه ايمان باس منها قوله تعالى فقال انا ربكم الاعلى
 فاحذروه العذاب الاخرة والاولى اذ نكال الاولى له هو العزق في اليوم ونكال الاخرة هو المحرق في نار جهنم على القول
 الاصح ونكال الاخرة وان كان على مسلم مرتكب للكبيره ايضا وفرعون يحتال ان يكون من ذلك ولكن لا يحل
 بهذا الاحتمال ههنا لان الايمان اذ انقيل لم يوجد الرجل بذنوب قبله كالي بكر وغيره فان لم يقبل ايمان فرعون فيها
 وان قبل فلا يصح لكونه مرتكب للكبيره لانه سعى الذنب الماضي حينئذ وما عاش بعد الايمان ساء حتى يصدر منه ذنب آخر
 فاقول ثالثاً نكال الآخرة على الاولى رعاية السجيم ولذا يراه اجماعه لانه يكون مدة لا تقاسى اذ الكفار خالدون في جهنم وهذا
 لانه نيا كان ساءه واحده وهو العزق لمره الا لان نكال الآخرة والاولى قد كان شئ الاوئى فيكون الاولى غاية للعزق
 بحيث لا يكون في الآخرة كالتوهم ومنها قوله تعالى فاحذروه وجنوده فحينئذ بهم في اليوم فانظر كيف كان عاقبة افعالهم
 وجعلناهم ائمه يدعون الى النار ويوم القيامة لا ينصرون واتبعتهم في هذه الدنيا لعنة عليهم والقيامة بهم من
 المعنويين فاحذر تعالى لعن فرعون مع جنوده جميعا اذ ضمير جعلناهم واتبعتهم راجع الى كليهما كما ان ضمير يذبناهم
 كذلك ولو كان مسلماً لالغته للعن تعالى صريحاً اذ اللغته لا يجوز على المسلم ومنها انه امن بصرف وعدانية العن فقال
 ولم يقرب موسى عليه السلام خطا كابد عليه قوله حتى اذا اذكره الفرق قال آمنت انه لا اله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل
 واثمن المسلمين واثان العبد بدون ايمان النبي غير معتبر لانه لو كان معتبر اكان كل من كفار زماناً مسلماً طيباً لانهم غير
 مشركين بالله تعالى وغير موثقين للنبي عليه السلام وايضا لو كان مقبولا لما دونه الله تعالى بقوله الا ان وقد حصلت
 قبل وكنت من المفسدين ولذا قيل كره للخزول نسخ الايمان ثلث مرات في ثلث عبارات مرعاه منه على قبوله
 ومع ذلك لم يقبل منه حين خطا وقته واما قوله فاليوم نتجيبك ببذك لتكون لمن خلفك آية فلا يدل على قبوله لانه
 اخبار عن قصته وهي ان قومه لم يتبعوا البعزته فظنوا انه في صيد البعز مشغول فاخرجهم الله جسد فرعون من البحر الى جوارحه
 ليعلموا انه اعزق حقا وبقيت اية كذا لا ينبغي ان يستدل بقبوله بقوله تعالى لا تقتلوه عسى ان ينفعنا او نتخذة ولا احكاماً

عن قول امرأته قالت حين اراد فرعون ان يقتل موسى علم بان عسى للعلم ومعناه بهبنا رجاء النعم وكل النعم ان يكون
فرعون بسببه الجنة وكونه جهنما لتغير لهذا الرجا، كما توهم وذلك لان القصص ان فرعون كانت بنت برصاء
وقد علمت امرأته ان سوف يأتي مبني في التابوت الملقى في اليم وفي ربيعة دوارا والعنت هذه البنت برصاء بريرة
تشتفي شفا، كما لا ظاهرت تلك التابوت واخرج منها موسى وموسى وحقت به ثم اراد ان يقتله فمضت
منه وقالت لا تقتلوه عسى ان يتغنا فذلك النفع هو محامل اليمن الذي علمته من شفا البنت دون نفع
الايمان وعلى تقدير التسليم لا يجب ان يقع كما لمعت وعلى تقدير التسليم نقول انها جعلت نفسها
اصلا فيه وغيره تابعها في ذلك كما يدل عليه صيغة المتكلم مع الغير وقد نفعها العبد وجعل خاتمتها
بالخير وان لم ينفع به في حق تبعها وبكذا لا ينبغي ان ينسك عليه بالكشف اذ هو مخالف لما
قال الشيخ ركن الدين علاء الدولة ان يومنا غلب علينا الحال فذهبت ببرقد حسين بن منصور
حلج فبعد المراجعة رأيت روجه في عليين وروح فرعون في سجين فقلت اللهم ما السر في هذا
ان كليهما ادعيا الربوبية حيث قال منصور انا الحق وقال فرعون انا ربكم الاعلى فلم لم يستوفوا فخر
من الغيب ان فرعون قد غلب عليه الكبر والسلطان على نفسه الامارة وقد عذبه كانه ليس بموجود
وكما راى راي نفسه ومنصور قد غلب عليه مظهر الله تعالى وقد نفعه الامارة وكما راى راي
الله تعالى بحال شوقه فيهما فرق ظاهر كذا في الحسنة فآلى صل ان المدعين في قبولية ابانه
ان كانوا مستدلين بالدلائل فقد علمت ما عليها وما فيها وان كانوا مستدلين بالكشف فخير
حجة بل معارض بكشف عارف آخر كما ذكرت وبالجملة لو كان ايمان فرعون مقبولا لما ذكره الله تعالى
بالذمة والجهنم واللعن والطعن والخبث والنجاسة والكبرياء والملائمة في ما يذم وعشرين موضعا من القرآن
الذي نزل بعده بالنبي سنة او اكثر فلم علم اتخذوا القرآن سمرافوسا وعيشا ولعبا او همتا فكذلك لا ينبغي
على من ادعى رعاية الاسلام واقل شعور بالاساليب الكلام ثم لم يذهب اسد الى ايامه بعد النبي ع الى زمان خمسين
كثرة اهل الفضل والعرفان في ذلك الزمان بل قد صرح ابو حنيفة ع في الثقة للاكبر بانه ولد شقيا ومات شقيا ولا يخفى على ذي عقل
وذكرا ان فرعون في الكفر والتكبر مثل يعزب على لسان كل مسلم وكافروا لم اوضحوا الصالح او فاسق عالم او
عاجل صغير او كبير ذكر او انثى وبذا عين علامة كفره وكونه خاتمة بالشفاعة ولما كان هؤلاء كلهم
على كفره فضلا عن الصحابة والتابعين والعلماء العالمين والاولياء الصالحين وآيات القرآن

غير مرة نالتم بكفره وتفاوتة فاعقواوه بالايون الحار عن الكتاب والاعمال واحداث بدعه ومضلة في الاسلام
 لغو بالمد من شرور الفضا ومن سببات اعاننا ولا حول ولا قوة الا بالمد العلي العظيم بنا فتح بيتنا ومن قومنا
 بالحي وانيتم خير الفاضل في مسلية نفسه بعض ما دلت الجالية في الكلام وبيان بعض المسائل قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن مما اتيتهن من قبل الله ولتكن من رزقهن
 ما اتيتهن من قبل الله ان ياتيهن بفاحشة مبينة وعاتشوهن بالمعروف
 فان كرهتموهن فعلى ان تكموهن شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا وان
 اردتم استبدال رزقكم مكان رزقهم واتيموا خدتهن فنصارا فلا تظلموا
 منه شيئا ان اخذوا بهن ما اوتينا من قبلنا وكيف نأخذونه وقد افضى بعضكم الى
 بعض واخذن منكم ميثاقا غليظا قل في نزول الآية الاولى ان في الجالية لما مات الرجل
 وترك امرأة وابنا من غير اب واقارب لم يبق ذلك الابن والا قارب وقت وفات ذلك الرجل ثوبا عليها
 فتم وجوها اكراما وقرروا مهرها على ما قرر محمد بنهم وان شاوروا زوجا غيرهم واخذوا صداقتها وان شاوروا
 وجوها بسوء العشرة لتقدي ما اعطاهم من المهر وتجنهم عليه وان لمحت بابها قبل القاء الثوب تركوا محرمات
 من الازواج حتى مضت تلك الواقعة على ما يفسر حيث مات وترك ابنة من غير ما دخل زوجة كبشة تحت ضرر محرم
 القاء الثوب مع سوء العشرة فشكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى هذه الآية كذا في الحجة والزهدى ولم يبين
 غير ما قصته فيس كبشة فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها اي ترثوا نساء اللوث
 كرها اي تاخذون على سبيل الارث وتزوجون كما يحل للميراث حال كونهن كريات لذلك او كريات على غير ذلك بالضم
 عند الاكثر من الكراهية وقرحة والكلالي كرا بالضم في مواضع من الاكراه وبما لغتان وقيل بالضم المشقة
 او بالضم ما كره عليه نصيبه القاضي فان قلت كرا بالضم يدل على جواز كلام امرأة موروثة حين عدم الكراهة ويسر قولك
 قلت نعم ولكن منهم ذلك بقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء على ما سياتي وهذا الاولى مما قالوا من ان التقيد
 بالكراهة لا يدل على الجواز عند عدمه لان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفيه عند عدمه وقوله تعالى ولا تعضلوهن اما
 ان يكون منضلام الكلام السابق بجملة سوار كان في حق امرأة موروثة او في حق الازواج كانه لا يحبس النساء
 من عهدها ورغبة حتى يرتزن او يحبس من مهران واما ان كلامه مستعمل فيكون خاصا في حق ما تزوج الرجل امرأة
 وجسها مع سوء العشرة لتقدي منه بابها وتحتكم فهو عطف على الابل وعلى الاول عطف على ترثوا ولا تظلموا

والمعنى ان
 لا تظلموهن
 من قبل الله
 ولتكن من رزقهن
 ما اتيتهن
 من قبل الله
 ان ياتيهن
 بفاحشة
 مبينة
 وعاتشوهن
 بالمعروف
 فان كرهتموهن
 فعلى ان تكموهن
 شيئا
 ويجعل الله فيه
 خيرا كثيرا
 وان اردتم
 استبدال رزقكم
 مكان رزقهم
 واتيموا خدتهن
 فنصارا
 فلا تظلموا
 منه شيئا
 ان اخذوا بهن
 ما اوتينا من قبلنا
 وكيف نأخذونه
 وقد افضى بعضكم
 الى بعض
 واخذن منكم
 ميثاقا غليظا
 قل في نزول
 الآية الاولى
 ان في الجالية
 لما مات الرجل
 وترك ابنة من
 غير اب واقارب
 لم يبق ذلك
 الابن والا قارب
 وقت وفات ذلك
 الرجل ثوبا
 عليها فتم
 وجوها اكراما
 وقرروا مهرها
 على ما قرر
 محمد بنهم
 وان شاوروا
 زوجا غيرهم
 واخذوا
 صداقتها
 وان شاوروا
 وجوها بسوء
 العشرة
 لتقدي ما
 اعطاهم من
 المهر
 وتجنهم
 عليه
 وان لمحت
 بابها
 قبل القاء
 الثوب
 تركوا
 محرمات
 من الازواج
 حتى مضت
 تلك
 الواقعة
 على ما
 يفسر
 حيث
 مات
 وترك
 ابنة
 من
 غير
 ما
 دخل
 زوجة
 كبشة
 تحت
 ضرر
 محرم

كما لا يخفى كذا في البيضاوي واللام في قوله تعالى الفصل الفصل وهو الفصل يعني بحسب الاستعمال من جهة
 عام لفظة الفصل له اي لا يحل لكم ان تحبسون لاجل ان تذبوا ببعض ما يمتنعون من البهنة وقت من وقت
 الا وقت ان ياتين بغاشية مينة او لاجل شئ من الاشياء الا لاجل ان ياتين بغاشية مينة وهي الغشوة لوانها
 غشوة تجوز لاجل ان يسألها الخلع وفي الكشاف وعن الحسن الغاشية الزنا فان فعلت حل لزوجه ان يسألها
 الخلع قبل ان تكون اذا اصاب امرأة فاشية اخذ منها ما ساق اليها واخرجها وعن علي بن ابي طالب ومحمد بن سيرين لا يحل
 الخلع حتى يوجدها على بطنها وعن قتادة لا يحل له ان يحبسها ضررا حتى تفقد منه وان منته وقيل نسخ
 ذلك بالحدود وقوله تعالى وما شرهون بالمعروف اي عاشره والنساء بالمعروف مثل النفقة والحسن في القول
 وغير ذلك فان كرهتموهن لسوا غلظتهن وقبحهن فليس ان تكرهوا اي فاصبروا عليهن ولا تغتروهن لكرهه فلعنكم فيما
 تكرهون خير اكره اليسر فيما تحبونه من الثواب الجزيل والولد الصالح وغير ذلك فاقوم عليه جزاء الشر اعمى فحسب
 ان تكرهوا مقام الجوارا اعني قوله فاصبروا ونقل في نزول الآية الثانية انه لا كان الرجل في الجارية اذ لا تجوز
 بالحسن والجمال والمال واراد ان يكرها ويطلق الاولى رماها بغاشية مينة واقترع حتى يلجها الى الفتنة
 منها باسقاطها وانما فعل ذلك ليتخلص الى كمال تلك المرأة الاخرى وليأخذ المال من الاولى بالخيعة واليهما
 فنبى الله تعالى عنه وقال فيه وان اردتم استبدال بيع الاية يعني ان اردتم بالايها الا زواج استبدال زوجة مكان
 زوجة لا لجمال والجمال والمال انكم قد اتيتم احدى الاولى قطارا اي بالاعطيا فلا تأخذوه شيئا لا قبيلا ولا كسيرا لان
 اخذكم بذلك الجور البهتان والاشتراك بالزنا وكيف تأخذون المال من المال انكم قد انقضى بعضكم الى بعض فامسى خلاكم
 وهو زوج مع بعض وهو زوجة واخذن اي الا زواج منكم مينا فاعطيا اي لم ينجسوا بصحة والمضاجعة واخذ الله
 لاجلهم عيدا وشبعا في قوله تعالى فامساك معروف او لم يمسح باسنان او اخذ النبي عليه السلام ذلك في قوله هو
 بالنساء اخيرا فانهم عوان في ايديكم اخذتموهن بامانة الله تعالى واسلمتم فزوجهن بكلمة الله تعالى فامساك
 مصفون الآية وانما جهمة الغيرة في اخذهن من انه راجع الى الزوج لانه اراد بالزوج جنس الزوجات وقوله تعالى
 اتخذونه استغناما انكار وتوبيخ اي اتخذونه باسنتين واثنين فيهن ما منسوب على الحال وتحمل النفس على
 الجملة وان لم يكن غرضا كما في قوله وقد حدثت عن الربيع بن ابي نجر الكذب وقد يستعمل في الفعل بالظن ولذلك
 فسرها بالنظم كذا في البيضاوي وقال الامام الزايد ان الآية الاولى في حق نشوز المرأة وهذه في حق نشوز
 الزوج وهذا الوجه جعل الله للرجال بيتا فانما عين اخذ المال كانه يري الناس ان النشوز من جنسها كان بيتا

وبينه الآية تمسك صاحب الهداية في ان النشوز الحان من قبل الرجل كبره لا العوض حيث قال سبحانه

كان النشوز من قبله كبره ان يخذ منها عوضا لقوله عز وجل وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الى ان قال
فلا تأخذوا منه شيئا هذا لفظه في قوله تعالى فطارا دليل على ان المهر يعلم بالخاطبة لان سنها ملا عطاها لا كونه
ان قال بر على المهر لا فتالوا بعد طالع النساء فقال لمرأة افترع فوك ام قول المهر واثمة احد من فطارا
فقال بر كل واحد اعلم من عمر تزوجوا على ما شئتم وايضا في هذه الآية دليل ظاهر لا يجنبه علم على ابن عمر فوك
بالخوة العجوة حيث ذكر الله تعالى انزال الال وعل ذلك بالا قضاء وبرا لا خلة والخلوة بلا خلل كذا ذكره
الدارك في مسند المحرمات كما قاله تعالى ولدا تنكحوا اما لئلا ياء كم من النساء الى ما قد سلف
انه كان فاحشة ومقتاة وساء سبيلا حرمتم عليكم امهاتكم وبناتكم وبساتكم ونسألكم ونسألكم
وعما لكم وخالدكم وبنات الدخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم
اخواتكم من الرضاة وامهات نسائكم وبناتكم اللاتي في حجوركم من
دخلم بطنهم فان كنتم اولادكم دخلتم بطنهم فلو جناح عليكم وحلوا بطنهم انما لكم
من اصلكم ان تجمعوا بين الاختين الى ما قد سلف طان الله كاه

والمحصنات من النساء الى ما ملكتم انما لكم كتاب الله عليكم هذه آيات
وصف آية جامعة لبيان ما حرم من النساء المؤمنات كما جاء على الرجل الخافية الاولى هي قوله تعالى ولا تنكحوا
ابائكم بانيهاته لانزل النبي اولاه في قوله لا يعل لكم ان تزوا النساء كما قالوا لا تزوا نساء مورثا كما لو كن
فتمسكن بصلهن فنزل النبي ثانيا عن بطلهن ايضا بقوله ولا تنكحوا ابائكم من النساء فعلم منه حرمة نكاح منكن
الاباء وذكر اهل الاصول ان هذا النبي اعم النبي عن نكاح المحارم مجاز عن النبي وذلك من تصور المنهي عنه بشرط
في النبي فان كان حيا فتصوره كذلك وان كان شريفا فتصوره بالشريعة ونكاح المحارم وهو من الامور
غير مشروها اصلا بعد النبي فانما جعل مجازا عن النبي كان نسخا لعدم محذور وقيل المراد بالنكاح الوطى يعني لا يوطأ
ما وطي ابائكم فنية دليل على تحريم موطأة الاب كلها سواء كان بنكاح او بملك بين او بزنى كما هو مذ
من المفسرين كذا في الدارك وعند الشافعي لا يحرم من زينة الاب لان الزنا قبيح مقبح فلا يصح سببا للمشروع وهو
حرمة المصاهرة لانها تفرقة فلا تتال بالمحظور ولنا ان الوطى سبب الجزية بواسطة الولد حتى يصل الى ما
واحد الا فبعض اصولها وفروعها كما هو له وفروعه وبالعكس والوجه من حيث انه سبب الولد لا هو

هذا اذا كان
الاختاف هو الذي
كما قال الفقهاء
ان كان الزوج
الجماع على ما
عن ابن عباس
فلا يكون ما خلفه
فبعض ما ذكره
الزوج

زيادة وكذا الاختلاف في محسوسة وماسنة ومثورة التي فيها الشهوة يحرم عندنا ولا يحرم عنده وان شئت زيادة
 تحقيق فافكر الى الهدية وكتب الاصول وانما لم يقل منكم بنا، على ما مر في مطالب وقوله تعالى الاما قد سلفنا
 من المحبة اللانتم للنهي كانه قبل تستحقون العقاب بجماع ما كنتم اباؤكم الاما قد سلفنا ومن اللفظ على سبيل المباشرة
 في التحريم كانه قبل لا تحكموا اباؤكم الاما قد سلفنا ان امكنكم ان تتكلموا والاستثناء منقطع كما هو عند سيبويه
 كانه قيل لكن ما قد سلفنا فاعلموا انهم اخذوا به وانما نزل هذا القول لانه لما نزل النهي عن النكاح قالوا كيف
 نفعل ذلك فكيف حال ما كان منافعنا الاما قد سلفنا هكذا في الدراك وقال ايضا ان قوله تعالى ايها
 فاحشنة الآية بيان لصفة هذا الصنف في الحال والفاحشنة البالغة في القبح والفت البغض عند الله وعند المؤمنين
 وناس منهم يمقتونه من ذوى مروءاتهم ويسمونهم نكاح المقت وكان المولود وعليه يقال له المقتى وسبب
 اى بس الطرية طريقا ذلك وهكذا في الكشاف والبيضاوى وقال في المحجبة ان القبح في هذا النكاح على
 ثلثة عتلى وفاحشنة اشار اليه وشرعى ومقتا عبارة عنه او مسئلة بغض عند الله وعند المؤمن وسبب
 سبب لا مشغل عليه هذا هو تام الآية الاولى والآية الثانية مع النصف وهو قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم
 يوافق الحرام وفي تغيير الاسلوب عما قبله اذ فيه صيغة الخبر وضافة التحريم الى الاعيان وهى الامهات وغيره
 والقرآن وتحريم نكاحهن عند البعض لانه معظم ما يقصد منهن ولانه المتبادر الى الفهم التحريم الاكل من قوله تعالى
 حرمت عليكم الميتة ولان ما قبله وما بعده في النكاح كذا في البيضاوى وغيره والمخبر عنده ان هذا التحريم
 حقيقة في الاعيان كما هو ظاهر العبارة فكان المجاز اختلافا للاصل وهو الممنوع من حرمة الفعل لان معنى الثاني
 خروجه من الاعتبار شرعا ومعنى الاول خروجهما من ان تكون محلا للفعل شرعا وايضا معنى الحرمة المنع من
 حرمة الفعل ان العبد ممنوع عن اكتسابه فالعبد ممنوع والفعل ممنوع عنه ومعنى حرمة العين انها ممنوعة عن
 العبد لضرر فانيها فالعين ممنوعة والعبد ممنوع عنه وزيادة تحقيقه في اصول الفقه فان شئت فابعه الى انما
 بنيت الآية بهذين التفسيرين ليكون ادل علوان هذه الحرمة اعظم من حرمة نساء الاباء وبالجملة المذكورة الآية
 اربع عشرة امرأة سبعة منها بالسبب سبعة بالنسب واثنتى الى الكثرة بحسب الوازم اما السبعة التي من جهة النسب
 فالامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت فالامهات تتناول جميع الامهات من
 الام والجدة وحيدة الجدة من قبل الاباء والامهات والبنات تتناول جميع الاسافل من البنات وبنات البنات وبنات البنات
 وغيره والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات اللواتي كل هؤلاء ممنوع من ان تكون لاجل جميعها ولا يفتى ولا يلام

وقال الامام الزاهد من قال يجوز اجماع الحقيقة والمجاز فلا بأس عنده في شمول امهاتكم امهات الامهات وكمالاتكم
بناتكم بنات البنات ومن لا يجوز اطلاق الحقيقة والمجاز معافا ما ان يقول بان حرمة امهات الامهات وبنات
بنات ثابت بالاجماع دون النفاذ يقول في امهات امهاتكم الامهات وبنات الامهات وبنات
البنات بخلاف البنات فانها لم تجزى بمسألة الفروع ولما لم تجز عندنا امهاتكم الحقيقة والمجاز اكتفى صاحب البداية والبنات
بالاجماع وفي الامهات بمسألة الاصول والاجماع وزيادة تحقيق في اصول الفقه واما السبعة التي من جهة السبب
فاثنتان منها بسبب الرضا وبها المذكورتان في قوله تعالى وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضا
ولكن ترتفع الى الكثيرة وذلك لان المدعى لما نزل الرضعة فله الام وبنتها منزلة الاخوات علمنا ان
الرضعة خالصة وزوجها ابوه واخوته عمة وامهات جدته وهكذا القياس ثم بلغنا قوله عليه السلام يحرم من الرضعة يحرم
من النسب فحكمنا فيه بحرمة جميع ما حرم في النسب من الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات و
بنات الاخ وبنات الاخوات وهكذا جعلنا الامهات والبنات متناوذة لجميع الاعالي والاسافل من الجدات
وبنات الابناء وهكذا حكمنا في حرمة الاب الرضا والابن الرضا والزوجة عليها وحرمة الام الرضا عمة و
البنات الرضا عمة للزوجة عليه كما حكمنا بجميع ذلك في النسب كما ذكر في كتب الفقه والتفسير واستثنى صاحب
الكشاف من قوله يحرم من الرضا ما يحرم من النسب سكتين عمة اخت ابن الرجل وام اخيه فانها لا تحرم
من الرضا كما تحرم من النسب وضعف القاضي البيضاوي بان هذا الاستثناء ليس بصحيح فان حرمتها
السبب بالمصاهرة دون النسب واضطرب كلامهم في مقدار هذه الاستثناء والمعمد عليه ما ذكر في الوقاية ان
المستثنى ام اخية واخية ابنة وجدته وام عمة وام عمة وام خالدة وام خالدة فان كل هذه حلال للرجال من الرضا
ونس على حال هؤلاء المرأة من العكس فلا يحل فلك من النسب ان عند الشافعي لم يثبت حرمة الرضا
الا بجمعة رضعات لقوله عليه السلام لا يحرم المصدة والمصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان وعندنا ثبت
بصورة اذ حصل في مدة الرضا لاطلاق قوله تعالى امهاتكم اللاتي ارضعنكم من غير فصل من القليل والكثير
بكذا ذكر في البداية في باب الرضا وما لك مع الحقيقة مع واحد بن حنبل ثم استثنى منه ذلك في الحسيني
والاختلف في مدة الرضا قد علمت فيما سبق واستعلم من بعد انشاء المدعى وثمة منها بسبب المصاهرة
وهي امهات النساء والربائب وحلال الابناء فانها امهات النساء فذكر في قوله تعالى وامهات نسلككم ومن
محرمات محرماتكم لو كانت ابنا مدخولا بها او لم تكن لاطلاق الفقه واما الربائب وهي بنت المرأة فذكر

ان الامهات والبنات
التي هي من جهة السبب
والتي هي من جهة المصاهرة
والتي هي من جهة النكاح
والتي هي من جهة الرضا
والتي هي من جهة القربى
والتي هي من جهة النسب
والتي هي من جهة المصاهرة
والتي هي من جهة النكاح
والتي هي من جهة الرضا
والتي هي من جهة القربى
والتي هي من جهة النسب

في قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن وانما سميت بهن لان يربيهن كما يربي ولد في
 غالب الامر ثم امتنع في ذلك فسميت بهن وان لم يربيهن كما يربي ولد فانما سميت بهن لانها كانت تلك المرأة مدخول بها وان لم
 يكن الربية في الحجور والاصل ان الله تعالى قيد الربائب بقيد بن احد هما انه ذكر اللاتي في حجوركم والاشياء
 انه ذكر قوله تعالى من نسائكم اللاتي دخلتم بهن والقيد الاول القفا في جبي بتقوية للعلية بمعنى ان الربائب اذا
 دخلت في حضانتكم وامها تحت تصرفكم فالاولى ان تجزوا اولادهن مجزى لولا ذلك وعن علوي رحمه الله انه شرط
 وهكذا قال داود انه اذا لم يكن في حجره لم تحرم والقيد الثاني اعني قوله تعالى ان نسائكم متعلق برائبكم واللا
 دخلتم بهن صفة اي ربايبكم من الدخول بها حرام ومن غير الدخول بها طلال يدل عليه قوله تعالى فان لم تكونوا زوج
 بهن فلا جناح عليكم ولا يجوز ان من نسائكم متعلقا بالامهات فقط لانه خلاف الظاهر ولا ان يكون متعلقا
 والامهات جميعا لانه اذا علق بالربائب كان من ابتدائية واذا علق بالامهات كان قوله تعالى من نسائكم
 بيان الاول لنسائكم والكلمة الواحدة لا تحمل على المعنيين الا ان يراد معنى الاتصال اي امهات النساء والربائب
 متصلة بنسائكم وملتصقة بهن اليكم ولا يجوز ايضا ان يكون اللاتي دخلتم بهن متصلة بالنسائين لان النساء
 الاول مجزى بالاضافة والثاني من الوصف الواحد لا يجري على موصوفين مختلفي الحال فالحكام سنها
 في شبيئين في تعلق من نسائكم وفي كون اللاتي دخلتم بهن ومصاحب الكشاف قد اكتفى بعدم استقامة الاول
 باقتت ومصاحب الدارك قد اكتفى بعدم استقامة الثاني باقتت ومع ذلك قال وهذا ادلى مما ذكره صاحب
 الكشاف ولقد در صاحب البصائر حيث جمع بين كلا الشبيئين معا دللتها وبالجملة امهات النساء ليست
 بمشروطة بكون النساء مدخولا بهن بخلاف بنات النساء وبذلك فرق النبي صلى الله عليه واله وسلم حيث قال
 في رجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها لا بأس ان يتزوج بنتها ولا يلزم ان يتزوج امها ويرى عن
 علي وابن عباس وزيد وابن عمر وابن عباس بن سيرين انه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان نسائكم اللاتي دخلتم بهن كان
 ابن عباس يقول والله ما نزل الا بهذا فم يشترطون الدخول في امهات النساء ايضا وعن ابن المسيب
 من زيد اذا ماتت المرأة عنده كره ان يتزوج امها واذا طلقها قبل الدخول بها فان شاء زوجها لمكانة قائم
 الموت مقام الدخول كما فعله كذلك في باب المهر معنى قوله تعالى دخلتم بهن او تاتمنون المهر هو كناية عن الجماع
 والله يحرمه يقوم مقام الدخول عندنا فيخرج بنت امرأة باسها او ينظر الى فرجها بشبهة وهو مذنب عمر
 ومسروق والحسن وعطاء وحماد وابن سليمان وداود وراعي وعن ابن عباس وطاؤس وعمر بن دينار

هو حرم لا يقع الا بالجماع وهو بائن من غير ان يمس في الكشاف وبهذا الخلاف بيننا وبينه في باب حرمة المصاهرة
معروف في علم الأصول وقال الطهطاوي ان معنى قوله تعالى لمن لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم اي لا جناح عليكم
في جماعها فانها من اذن الطهطاوي او من قال ذلك فلا يكون من قبيل الجماع بين الاثنين وهو ظاهر واما ظاهر
الاجابة وهي جميع حليله هي التي تحل مع الابن او تحل لمن الحل او الحل اي زوجته فذكره في قوله تعالى
وصلا على ابناكم الذين من اصلا بكم وهي اما تحرم او اكان الابن حليلها كما يشهد به التقييد بقوله تعالى الذين من اصلا بكم
وهو احراز من الابن المتبني فان امرأته ليس بحرام لان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة زيد بعد طلاقه وهو بناء
احراز عن الابن الرضاعي فان امرأته ايضا حرام كالعصبي كما نص في الهداية والدارك والكشاف ولان احراز
عن حليله ابنا الولد كما نص في البيضاوي ولم يطلع على حكم حليله ابن امرأته من نوح اخر اظهر الحل مذاهب
المحرمات الثلاث بالمصاهرة واما الرابع من المصاهرة وهو حليله فلا بد من ذكره في الآية الرد في فاسق عبت
الابن الحلال من حرمة المصاهرة الرابعة والخلاف كون هذه المحرمات ثابتة بالنكاح او الزنا فانهم كما هو معروف
في علم الأصول وقد قال صاحب التوضيح في اول الكتاب ان نظير القياس المستنبط من الالفاظ قياس الوطى الحرام على
الوطى الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة ام المزينة على حرمة وطى ام امته التي عليها والحرمة في القيس
عليه ثابت اجماعا ولا يفرق بين النذور وفي امهات النساء من غير اشتراط الوطى في الكلام وهو ما هو بهذا وجها
منها بحسبهم وهو مذکور في قوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين وهو مضمم الرفع عطف على المحرمات اي حرم
عليكم الجمع بين الاثنين وهو مطلق اعلم من ان يكون نكاحا او بملك بين ولهذا قال صاحب الهداية ولا يجمع بين الاثنين
نكاحا ولا بملك بين وليها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين في القطة وفي البيضاوي وعن عثمان وعلي بن
الجم بملك البين حرم منه هذه الآية ولعله قوله تعالى او ما ملك اياكم صلى الله عليه وسلم التبريم وعثمان بن الخطاب
قول على بن ابي طالب في آية التحليل مخصوصة في غير ذلك لقوله عليه السلام ما جتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام
هذا لفظه بهذا قال صاحب الكشاف وقد ذكر في الاسلام وصاحب التوضيح في بيان حجية العام ان قوله تعالى
او ما ملك اياكم عام في الامة الواحدة والاثنين الاثنين وقوله تعالى ان تجمعوا بين الاثنين عام في الجمع بين الاثنين
في النكاح او ملك البين فتعارض بينهما في حق الجمع بين الاثنين وليا فقلت بتحريم ضم ان التمسك بالعام لمؤثر عن السلف
وفي التلويح بينهما كلام تافه ما صله انه قيل ولانه قوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين على حرمة الجمع بينهما بالوطى
بطوره الدلالة لانه لا حرم الجمع بينهما كما هو مضمي الى الوطى فلان يحرم وليا اولى دلالة قوله تعالى او ما ملك اياكم

في جماعها فانها من اذن الطهطاوي او من قال ذلك فلا يكون من قبيل الجماع بين الاثنين وهو ظاهر واما ظاهر
الاجابة وهي جميع حليله هي التي تحل مع الابن او تحل لمن الحل او الحل اي زوجته فذكره في قوله تعالى
وصلا على ابناكم الذين من اصلا بكم وهي اما تحرم او اكان الابن حليلها كما يشهد به التقييد بقوله تعالى الذين من اصلا بكم
وهو احراز من الابن المتبني فان امرأته ليس بحرام لان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة زيد بعد طلاقه وهو بناء
احراز عن الابن الرضاعي فان امرأته ايضا حرام كالعصبي كما نص في الهداية والدارك والكشاف ولان احراز
عن حليله ابنا الولد كما نص في البيضاوي ولم يطلع على حكم حليله ابن امرأته من نوح اخر اظهر الحل مذاهب
المحرمات الثلاث بالمصاهرة واما الرابع من المصاهرة وهو حليله فلا بد من ذكره في الآية الرد في فاسق عبت
الابن الحلال من حرمة المصاهرة الرابعة والخلاف كون هذه المحرمات ثابتة بالنكاح او الزنا فانهم كما هو معروف
في علم الأصول وقد قال صاحب التوضيح في اول الكتاب ان نظير القياس المستنبط من الالفاظ قياس الوطى الحرام على
الوطى الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة ام المزينة على حرمة وطى ام امته التي عليها والحرمة في القيس
عليه ثابت اجماعا ولا يفرق بين النذور وفي امهات النساء من غير اشتراط الوطى في الكلام وهو ما هو بهذا وجها
منها بحسبهم وهو مذکور في قوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين وهو مضمم الرفع عطف على المحرمات اي حرم
عليكم الجمع بين الاثنين وهو مطلق اعلم من ان يكون نكاحا او بملك بين ولهذا قال صاحب الهداية ولا يجمع بين الاثنين
نكاحا ولا بملك بين وليها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين في القطة وفي البيضاوي وعن عثمان وعلي بن
الجم بملك البين حرم منه هذه الآية ولعله قوله تعالى او ما ملك اياكم صلى الله عليه وسلم التبريم وعثمان بن الخطاب
قول على بن ابي طالب في آية التحليل مخصوصة في غير ذلك لقوله عليه السلام ما جتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام
هذا لفظه بهذا قال صاحب الكشاف وقد ذكر في الاسلام وصاحب التوضيح في بيان حجية العام ان قوله تعالى
او ما ملك اياكم عام في الامة الواحدة والاثنين الاثنين وقوله تعالى ان تجمعوا بين الاثنين عام في الجمع بين الاثنين
في النكاح او ملك البين فتعارض بينهما في حق الجمع بين الاثنين وليا فقلت بتحريم ضم ان التمسك بالعام لمؤثر عن السلف
وفي التلويح بينهما كلام تافه ما صله انه قيل ولانه قوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين على حرمة الجمع بينهما بالوطى
بطوره الدلالة لانه لا حرم الجمع بينهما كما هو مضمي الى الوطى فلان يحرم وليا اولى دلالة قوله تعالى او ما ملك اياكم

على حوزة بطرية العبادة فلا يعارضه الاول واجيب عنه بأنه قد خص عن النظر المبيح الامة المحسنة والاخذ من الرضا
واخت المشكورة فيعارضه النهر المحرم وان كان الطريق الدلالة ولهذا اشار المص الى ان تحريم الاختين دليل
على كونهن ايضا ثبت بالعبارة لان قوله ان تجعوا في معنى مصدر معروف بالاضافة او التام يعني حرم
عليكم حكمكم او الجم بين الاختين اعم من ان يكون في النكاح او في الوطى بل على اليمين بذلك فيكون لا يفتي انه
سينتد صار قطعيا ولا يعارضه الخصم من البعض حتى يحتاج الى ترجمته بالكونه محرما في النهر يقتضيه قوله في حرم
الاختين فقط والعلماء زادوا على الكتاب بالخبر المشهور وهو قوله عليه السلام لا تنكحوا المرأة على عمتها
ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها فجعلوا الجم بين هؤلاء محرما وقرروا ضابطه وقالوا
بحرمة الجم بين كل امرأتين مثل الاختين في ان ايتما فرضت ذكر لم يخل له الاخرى كالعمة مع بنت اختها
فان العمة اذا فرضت ذكر كانا عا وبنت اخ يحرم النكاح بينهما وبنت الاخ اذا فرضت ذكر كانا عمة وبنت
اخ يحرم النكاح بينهما فحرم الجم بينهما للربيل كما ان الاختين كذلك وبكذا القياس بخلاف ما اذا كان ذلك
من جانب واحد كالمرأة وبنت زوجها فانه يحل الجم بينهما فلا يفر على ما عرف وانا قال تعالى الفاتحة
لان يعسوب عليه السلام كان يحجم بين ام يهودا واختها وكان ذلك سلافا في دينه كذا في الحسين وقال
صاحب الدارك وقال محمد بن اهل الجالية كانوا يعرفون هذه المحرمات الانكاح امراة الاب ونكاح
فلذا قال فيها الاما قد سلف هذا القطع والامام الزاهد ذكر مع هذين التوجيهين لوجوبها ثلثا وهو
ان معناه الاما قد سلف من نكاح احدى الاختين ثم ماتت او طلفت فحل نكاح الاخت الاخرى ودوا
منها بحسب كون المرأة ذات زوج وهو المذكور في قوله تعالى والمحصنات من النساء المراد من المحصنات
ذوات الاز ولهم لهن احسن فزوجهن بالتزويج لا بما هو شرط في حد الرجم من الحيوة والتكليف والاسلام
مما لو طلى او في حد الخذف منها مع العفة عن الزنا وقال الامام الزاهد ان المحصنات هو السابم في
الحرمة بالسبب وقبل السابم فيه هو مملوكة الاب المذكورة او لافان المحصنات بحسب معنى الخائف
كافي قوله تعالى والذين يرسون المحصنات ومعنى الكتابيات كافي قوله تعالى والمحصنات من
الذين اولوا الكتاب ومعنى الخائرة اللاتي هن ذوات الاز واجه كافي هذه الآية هذا فيه مسامحة لا يفتي
والخائف وحرم عليكم ذوات الاز واجه ما دامت ذوات الاز واجه الا بالملك ابانكم وليس معنى هذا
الاستثناء ان مملوكة الايان حلال لصاحبها وان زوجها رجل اخر معا ولم يمتد بل المراد ان جسم

وهو السابم
المحصنات في قوله
والمحصنات من
الذين اولوا الكتاب
بمعنى الخائف
على ما في الحديث
لا يبيع الكتابيات
بقية عطفه
قوله والمحصنات
من المولات وان
المحصنات في قوله
او يبيعهن ذوات الاز
سوا ما ذكره
الاختين في قوله
ما كنت ابانكم
منه

ذوات الازواجه محرمة عليكم الا ما ملكتم بسبب الاخراج من دار الحرب بدون الازواجه فمن جلالكم
 وان كان زوجها موجودا في دار الحرب لوقوع الفقرة بتباين الدارين فيحل للغانم ملك اليمين بعد الاستبراء
 بهذا في المداك ويدل على هذا المعنى ما ذكره في الحسين وغيره من شأن نزوله وهو ان ابا سعيد الخدري قال
 اصناف ذات يوم السبا بالكثرة فكان لهن ازواجه فكرهنا الجماع منهن نسأنا النبي صلى الله عليه وسلم فنزل قوله الا ما
 ملكتم ياكم وهذا عندنا وعند الشافعي معناه الا ما ملكتم بسبب الاخراج من دار الحرب سواء اخرجوا
 مع ازواجه او بلا ازواج لان النكاح عنده يرتفع بالسبي دون تباين الدارين نص في البيضاوي وهذا
 الاختلاف معروف في كتب الفقه ذكره صاحب الهداية بالتفصيل وقوله تعالى كتاب الله عليكم معناه كتب الله
 عليكم كتابا وبين فيه ما حرم عليكم او الزموا على انفسكم ولا تجاوزوا عنه على ما في الزايدى ولا فرغ عن بيان
 المحرمات قال بعد الله واجل لكم ما وراءكم ان تبغوا بائنا موالكم محصنين غير مسافحين
 فما استمتعتم به منهن فاكوهن اجورهن فریضة ولد جكم عليكم فيما تراءى
 به من بعد الفريضة ان الله كان عليمًا حكيمًا هذه اتمام الآية الثالثة وقمر في محل مناسب
 من بيان المحرمات وقوله تعالى احل مني للمفعل في قراءة حفص معطوف على قوله تعالى حرمت وعند البعض
 للفاعل معطوف على كتب المقدراي كتب الله عليكم كتابا في تحريم ما حرم واحل لكم ما وراء ذلكم ولا كان مفهوما
 قوله تعالى احل لكم ما وراء ذلكم عليه سوى ما ذكر في الآية كلها وكانت المشتراك حراما ايضا وبذلك كان نكاح
 العبد مع سيده حراما ايضا قيدت في اول هذا البحث النساء بالمومنات والرجل بالحر فاستقام قوله تعالى
 ما وراء ذلكم وحرمة الخامسة في عدة رابعة والامة على الحرية او في عدتها والحال عن السبي والحال على
 يثبت نسب حملها ليست لاجل ذواتهن بل في عبارته كونها خمسة او امة او حاملا بعبارة ان ارتفع
 العارض صلت فلا يرد النقض وكذا حرمة سائر محرمات الرضاع والجمع بين المرأة وعمتها ما ثبت بالحدیث
 ملحق بالذكورات وقوله تعالى ان تبغوا مفقولا لتقدير اللام اي فصل لكم المحرمات من المحلات لان تبغوا
 المحلات باموالكم او هو يدل من وراء ذلكم ومفقول ان تبغوا مقدر وهو النساء والاجود ان لا يفرد
 كانه قيل ان يخرجوا اموالكم ومحصنين حال من الفاعل يعني لا يحل ما وراء ما مطلقه سواء كان بالمال او غيره
 وسواء كان بالنكاح او بالزنا بل اصل لكم ابتغاء ما وراء ما باموال وهي المهور حال كونكم محصنين اي محصنين
 غير مسافحين غير زانين فلا تقصروا اموالكم فخرسوا وادنياكم وديكم وفي هذه الآية دليل على ان النكاح لا يملك

لا يبره وان يجب وان لم يبره وان غير لال لا يصلم مر او ان القليل لا يصلم به اذا لم يبره لا تعد بالاكابر اني الدرك
وقد ذكر اهل الاصول في بحث الحاضر ان الباء لفظ خاص ضمن لحن مخصوص وهو الاصلان فان كسر الحاق قد
الصق لا يتبع بالال فعلم ان وجوب المهر غير متاخر عن العقد بل يجب تفسير العقد فيكون ردوا على الشافعي
فيما ذهب اليه المهر لا يجب في المفوضة الا بالوطى دون العقد وقيل ان الابتعا لفظ خاص وتأويله انما هو
باعتبار فلعلة بالال حتى يقتيد والمراد من هذا الابتعا هو الابتعا الصحيح فلا يرد ان في النكاح الفاسد عندكم
ايضا لا يجب المهر الا بالدخول وفي هذا المقام اعتراضات وجوابات ذكرنا شارحا علم الاصول وقوله تعالى فما استمتعتم
به منهن فلهن ما بعنهن انسا اي من استمتعتم به منهن فلهن ما بعنهن اي ما كونهن
مفوضة مقدرة اذ ايتا مفوضا او مفوضا ذلك فريضة وصيغة للتبعية واللبان والضمير في بيرجهما
باعتبار اللفظ وفي الكون يرجع اليه باعتبار الحن صرح به في الكشاف والدارك ويجوز ان يكون ماعلى جالبا
اي فما استمتعتم به منهن من المنكحات من جماع او خلوة وما فيها او عقد عليها فان كون مهرين اي عاقل
الراجح الى ماعلى في الكشاف وجعل من حيث الابتداء اولى ففيه دليل على ان المهر يتاكد بالخلوة الصحيحة
هو هذا وقال القاضي وقبل نزول الآية الكريمة في المتعة التي كانت ثلثة ايام حين فحمت مكة ثم نسخت كما
ار عليه السلام اباجها ثم اصبح يقول يا ايها الناس ان كنت امرتكم بالا ستمتاع من هذه الا ان اعدتكم محرم
ذلك الى يوم القيمة وهي النكاح بوقت معلوم سمي به اذا العز من مجر والاسمتاع بالمرأة ومقتضاها باوطة
وجوزنا ابن عباس رضي الله عنه ثم رجم عنه هذا الفظه وذكره صاحب الكشاف وجماعة من المفسرين وفي عبادة
الهداية لم يذكر الآية بل قال ان نكاح المتعة جائز عندنا لك لانه كان مباحا ولم يغيرنا نسخا وعندنا هو باطل لانه
ثبت النسخ باجماع الصحابة وصح رجوع ابن عباس الى قولهم وان النكاح الموقت باطل عندنا اعتبارا للمعنى
جائز عندنا لان النكاح لم يبطل بالشرط الفاسد هذا حاصل كلامه وقوله تعالى ولا جناح عليكم الاية بيانه
ظاهر وهو ان التراضي الى حط المهر او الزيادة بعد تقرر من قبل جاز لا جناح عليكم فيه وهذا المذكور في الهداية
ولكن من غير نظر الى الآية او المراد فيها تراخيتم به من نفقة او مقام او فرق كذا في التماسيه به ثم تفسير الآية
في مسئلة نكاح الاما عند عدم طول الحرة وبيان توقعه على اذن المولى واداء المهور اليهن وبيان حذرها
بن قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن مأك
ملكتم ايما كنكم من قياتكم المؤمنات والله اعلم يا ايها انكم بعضكم من بعض

منها ان ينكح
بذلك الآية لا يفتقر
فمنه النكاح لا يفتقر
بل كونه مستمرا
بال على كونه مستمرا
بال على كونه مستمرا
موقوف على قيام الدليل
وقد قام الدليل على كونه
مستمرا على الباطل ايضا
موقوف على كونه مستمرا
والنكاح لا يفتقر
مطلقا كونه مستمرا
والمعصية على المعصية
ان المطلق على المعصية
في النكاح الواحد والاحكام
الواحدة وفيه ان النكاح
سبب ولا يلزم فيه
السبب من وجه حكم
من وجه جعل للاختصاص
وفيها فيه ان النكاح

فَانْصَرَفَ عَنْ أَهْلِهِمْ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْتَغْنَاتٍ
 وَلَوْلَا فَحْذَانُ أَخْذِ اللَّهِ قَدْ أَحْصَيْنَ إِنْ أَتَيْنَ بِغُلَامٍ فَاغْتِيبْهُنَّ فَنَصَبَ مَا عَلَى
 الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ وَأَذْكَى لَكُنَّ حَسْبِيَ الْعَنَتُ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصِيرُوا خِيَرًا لِلْأَلَمِ وَاللَّهِ
 غَفُورٌ رَحِيمٌ * هذه الآية جامعة لعدة من المسائل المذكورة أما جواز النكاح عند عدم طول الحرة ففي
 أول الآية وهو قوله ومن لم يستطع منكم طولا فالطول الفصل والزيادة وهو مفعول لم يستطع وان يكتم مفعول
 الطول لأنه مصدر يعمل على فعله أو بدل من طولا على ما في المذكر وبيان معناه ان ما ذكرناه سابقا في
 بيان نكاح الحرة المومنة فمن لم يستطع منكم يا أيها المؤمنون طولا أي فضلا وزيادة ان نكح المحصنات
 المومنات أي الحارر المسلمات فليكن مما ملك أي أياكم من نكحكم المومنات يعني ومن لم يستطع زيادة وقع
 في المال وسعة يبلغ بها نكاح الحرة فليكن أمة مومنة من أمة المؤمنين لأن ما دام المومنون في الدين وسعة الطول من المال
 لأنه لا نكاح بين المولى وأمة ذمى حلال له بدونه وإنما النكاح بين الرسل وبين أمة الغير وقد ذكرنا في الأصل
 في باب الوجوه الفاسدة في هذا البيان كلاما طويلا حاصله ان الله تعالى علق نكاح الأما بعدم القدرة
 على الحرة ومع ذلك قيد الأما بالمومنة فالشافعي يقول اذا كان الرسل قادر على الحرة لم يجز له نكاح
 الأمة لأن الله تعالى علقه بعد سره والشئ اذا تعلق بشرط لا يمتنع عند نفيه على أصله وبهذا الوجه لا نكاح الأمة
 الكتابية عنده لأن الله تعالى أجازها بعد ما وصفها بالإيمان والشئ اذا وصف بصيغة نفوت بفتحة كما في
 نفوت الشرط وعندنا جاز نكاح الأمة وان كان قادرا على الحرة وذلك لأن الله تعالى أجازها بين الحكم
 عند عدم الطول على الحرة وأما عند الطول عليها فالنفس ساكتة عنه فلم يوجب نفيا ولا اثباتا فبقى على الأصل
 هو أصلي على بقوله وأصل حكم ما وراءكم وبهذا جاز نكاح الأمة الكتابية أيضا عندنا لأن الوصف بشرط الشرط
 كلما لا يلزم من نفي الشرط نفي الشرط عندنا فكذلك لا يلزم من نفي الصفة نفي الموصوف وأصله ان
 عند الشافعي يمتنع الحكم دون السبب فإذا قال ان دخلت الدار فانت طالق فالشرط هو دخول الدار يمتنع
 الحكم وهو وقوع الطلاق دون السبب وهو انت طالق فإذا صدر عنه انت طالق وعلق حكمه على دخول
 الدار جاء القصر ضرورة وعندنا هو يمتنع السبب مع الحكم جميعا فإذا لم تدخل الدار كان لم يصدر عنه انت طالق
 فان وجد في هذا الزمان سبب آخر فتم الحكم بموجبه فلم يمتنع القصر ومثله ان الشرط والجزء عندنا حكم واحد
 مفيد للحكم على تقدير وساك عن سائر التعاير فلا يمتنع ان يقع الحكم بسبب آخر كما هو مذاق أهل الأصول وعندنا

هو الحكم وسواء الشرط فيه بتقدير فعلين ثم عليه وجوب وجوده ويمتنع عند ما نال اهل العربية بهذا المعنى
 مختلف فبذلك يتبين وجوبه بغيره من القواعد والاحكام في الوصف عند ما الشرط في الشيء وعندها انه قد يكون اتفاقا
 وقد يكون في معنى العلة ولا اثر لها في الشيء وقد يكون بمعنى الشرط فلا كمال الشرط في عدم الشيء هذا حاصل العلم
 وذكر ذلك صاحب الكشاف ايضا وقال ابن عباس رضي الله عنه في رواية من ملك ثمانية درهم فقد جوب
 عليه الجرم وحرم عليه نكاح الاماء وهو الظاهر فهو مذهب الشافعي واما ابو حنيفة فيقول الفقه والفقهاء في جواز
 نكاح الامه والتفسير الآية بان من لم يملك فراش الحرة على ان النكاح هو الوطى فله ان يملك امه وكذلك
 قوله تعالى من فتياكم المؤمنات الظاهر انه يجوز نكاح الامه الكتابية وهو مذهب اهل النجاشي وعند اهل العراق يجوز
 ولكن الامه المؤمنة افضل واستشهدوا على ان الايمان ليس بشرط في الامه بوصف الحرائر من علمنا بان ليس بشرط
 فيها على الاتفاق ولكنه اخصل بما فيه وهكذا قال صاحب الدار كنكاح الامه الكتابية يجوز عندنا والتقييد
 في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط في الحرائر اتفاقا مع التقييد وقال ابن عباس وما
 رسم الله على هذه الامه نكاح الامه واليهودية والنصرانية وان كان موسر وجبه دليل الثاني مسئلة الطول
 هذا لفظه وما روي ان المحصنات ايضا مقيدة بالايمان مع انه لم يعمل الشافعي في كبحر نكاح الامه عند طول
 الحرة الكتابية مع انه ينبغي ان يكون جائزا لانه مطلق على عدم طول الحرة المؤمنة فليكن في الاماء ايضا
 كذلك ولكن هذا باعتبار بعض مباحث الشافعي والمؤمن بعضهم فلا يدل عليه ما قال في البيضاوي ومن اصحابنا
 حمله ايضا على التقييد وجوز نكاح الامه لمن قدر على الحرة الكتابية دون المؤمنة حذر عن مخالفة الكفار وهو الاهم
 والمحمود في نكاح الامه رفق الولد وما فيه من المباهة ونقصان حر الزوجه ثم لفظ لا يغفل ان قوله تعالى بعد تمام
 هذه الآية ولكل من خشي العنت منكم اي نكاح الاماء من خشي الزنا او الخدم منكم دليل قوي للشافعي على عدم
 نص القدر على الحرة والا حترار معهما المكن بل قد مر جوابان ذلك عنده شرط ثالث لجواز نكاح الامه لانا نقول ان قوله
 بعد وان تصبر واخبر لكم ليدلنا لان الله تعالى جعل الصبر من نكاح الاماء خيرا ولا وجه لطلبكم وقد مر في الامام الزاهد ان نكاح
 الامه عند ثلث شروط اثان انكم وهوان الا يكون مستطيعا طول الحرة وان يخشى العنت والثالث المنكحة وهوان يكون
 كتابية ولا غير وعندنا كل ذلك لبيان الافضل ثم لا قيد لغيره الغتبات الايمان وكان الايمان حسب الظاهر محتملا ان يكون على
 وفق القلب خلافا لغيره لانه كان كذا من مستمكنين عن نكاح الاماء وقيل لا ولا مدعى علم بانكم اي نكاحوا بغير الايمان فانه العالم
 بالشرع ونكاحها ما يملك الايمان ونكاحها بغيره منكم اي نكاحها بغير الايمان فانه العالم بالشرع ونكاحها بغيره منكم اي نكاحها بغير الايمان فانه العالم بالشرع

بالانساب والتفاضل بالاحساب والما توقف كما جرت على اذن المولى واداء مهورين معنى ثورا فالتحسين باذن المولى
 واؤتون اجورين بالمعروف اى فالتحسين الاما باذن المولى وهم المولى واؤتون مهورين بالمعروف حال كونهم محصنات
 اى محصنات عن الزنا غير مسافحات اى غير زواني ولا متخدرات اى غير زواني سررا والاختلاف
 الاختلاف فى السررا وعرفت ذلك فاعلم انه قد قل صاحب الدار ك تحت قوله فالتحسين باذن المولى وهو محصنات لثاني
 ان المولى ان يباشر العقد بنفسه لانه يعتبر اذن المولى لا معتد بهم وان لم يباشر العقد وللامنة ان يترجموا
 باذن المولى بهذا الكلام فجعل هذا القول رد على الشافعى فيما ذهب اليه ان لا يجوز للامانة مباشرة العقد لانه ذكر فيه
 اذن المولى لا معتد بهم وروا على مالك في فيما ذهب اليه ان لا يتوقف نكاح الرقيق على اذن المولى لانه ثبت
 توقف نكاح الامانة على الاذن بالنص وبهذا ثبت توقف نكاح العبد عليه لانه قلبي لا يتوقفان على محصنات
 الكشاف قد اکتفى بهذا الاول فقط ولم يذكر صاحب البداية هذه الآية فى شئ بل ذكر فيه انه معتد به فقط وذكر
 خلاف المالک فى العبد فقط وهو معقول لان النضر فى الاذن انما ورد فى الامانة فقط ثم انه علم من الآية واداء المهور
 الى الامانة واختلاف فى ملاكها فذكر مالك مهورين مولى المهر واما امرنا باءنا المهر لان اداءها اليهن او اداء
 المولى لهن وفى ايديهن ملك المولى او لان المعنى واداء المهر مهورين باذن المهر فحذف ذلك لتقدم ذكره او
 لان التقدير انما هو المهر بجزء المصنف ووافقنا الشافعى فى هذا الباب واخذ بقولنا وقال مالك المهر
 للامانة واما فى الآية لغيره فى البضاوى فان قلت ما السر في ذكر قوله تعالى محصنات غير مسافحات فى هذه الآية
 فى باب النساء وبهذا فى ذكر قوله محصنات غير مسافحات فى الآية السابقة فى باب الرجال بل ينبغي ان لا يذكر مينا
 لايجز اما ان يكون حالها من الضمير واؤتون فيكون اداء المهور اليهن مقيدا بكونهن غير زانيات والحال اختلاف
 المسئلة واما ان يكون حالها من الضمير فالتحسين فيكون جواز نكاحهن مقيدا بكونهن محصنات عن الزنا فيكون حكم
 الزانية من العاصم غير جائز والحال انه منسوخ بالاجماع قلت لعل السر في ذلك هو ان الزنا وان كان يجرى فيه ما يجرى
 فى النكاح من تراضى الطرفين وائتاء الاجور ايضا فى بعض المواضع ولكنه ليس بنكاح ولا حلل ومحصنات حال من
 فى الوهم فيكون مقارنا للعامل وقيد اليه فيكون الايتاء مقيدا بكونهن محصنات عن الزنا فيعلم منه انه قد يكون ايتاء
 الاجور فى حال كون كل منهما زانية فيكون ذلك دفعا للشبهة المعطية للفقهاء سيما على مذنب مالك لانه لا يشترط
 الشهوة فى النكاح وان كان حالها من الضمير فى فالتحسين فذلك ايضا مستقيم بناء على اشتراط الكفوفى الدائمة بل
 واما بيان حد زناهن ففى قوله فاذا احصن به قوله تعالى ذلك وقرأ ابو بكر والخزعة والاكس بفتح الهمزة والعاصم بالواو

بعضهم ذكر الصاد ومنه ما حسن الترتيب وقيل معناه أسلمن على ما في الزهدى يعني فاذا صارت الاموال محصنة
أي ذوات ازواج ثم اتين بغاشية أي زنا فحد بن نصف ما يجب على المحصنات والمراد من هذه المحصنات
المرار بلا تزويج بل عايرة نصف لان المحصنات المتعارفة في العقد حد بن الرحم حتى نموت ولم يعلم للتصنيف
والمحصنات بالمعنى المذكور حد بن مائة جلدة فحد الاموال المذكورة من جلدة عندنا وعند الشافعي نصف ثم
ايضا جري على اصله نصرة في الحسينية ثم الآية تدل على ان حد العبد ايضا نصف الركا لامة وعلم ان الرقيق وان كان
ملكوا لا يرجع لان الرحم لا ينصف كذا في الميصادى وقيل صاحب الهداية ايضا في باب الزنا وان كان عبدا
جلدة خمسين لقوله تعالى فغلبن نصف ما على المحصنات من العذاب نزات في الاموال واما تفسير قوله تعالى ذلك لمن
خشى العنت منكم وان نصبروا فيه لعلهم يعلموا في مسئلة جواز البيع بالتعاطى وغير ذلك قوله تعالى يا ايها الذين
امَنُوا لَا تَكُلُوا اَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ اِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَيْنَ تَرَاضٍ مِنْكُمْ
وَلَا تَقْتُلُوا اَنْفُسَكُمْ اِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيْمًا عَمَّ ان الله تعالى بهنا اولا عن اهل الاموال
بالباطل اى بوجه لا يستحسنه الشرع من الخوارقة والنجاسة والغصب والقمار وقعود الربا وامثال ذلك لقوله تعالى
لَا تَكُلُوا اَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وهو زنا با اهل ما يكون بالتراضى من الجانبين لقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض
منكم وهو اشتراك متقطع معناه ولكن اقصد واكون تجارة عن تراض منكم او لكان كون تجارة عن تراض
غير منتهى عنه وتجارة ان كان مرفوعا على ما عايرة قراءة الاكثر معناه الا ان يقع تجارة وان كان منصوبا على ما قرأه
الكوفيون فهو علم كان الناقصة ليعني الا ان يكون التجارة وعن ثلث منة للتجارة تجارة اى تجارة صادرة عن تراض
واما خسر التجارة بالذكر لان اكثر سباب الرزق متعلق بها ويجوز ان يراد به الاشتغال مطلقا على ما في ايضا
والمال ان هذا التراضى هو الضابطة الكلية في بيان حل اكل الاموال وحرمتها تستنبط بها كثيرة من المسائل
المنتهية حتى قال صاحب الدارك والآية تدل على جواز البيع بالتعاطى وعلى جواز البيع الموقوف اذا وجدت
الاجازة لوجود التراضى وعلى نفى خيار المجلس لان فيها اباحة الاكل بالتجارة عن تراض من غير تقييد بالتفرق
عن مكان العقد والتقييد به زيادة على النص هذه المقتضى وهذا الآية تمسك صاحب الهداية في باب الخرج ب
الدين في ان الدين او كان له مال لم تصرف الى اكرم في مال لاجل الغراء لانه تجارة لاجل تراض وهو باطل
بالنظر اى بهذه الآية وكذا تمسك في كتاب الاكراه ان البائع الكره بعد زوال الاكراه بالخيار انشاء انفسه
البيع وانشاء فسخ لانه تجارة لاجل تراض وهو باطل بهذه الآية وقيل المقصود بالنهي المنع عن صرف المال

فيما يرضاه الله وباتجاره صر بها فيما يرضاه على ما في البيضاوي فلا يكون حينئذ من غير من التمسك بالذكورة
 لا يخفى ومنه قوله ولا تقتلوا النفس لا تقتلوا من كان منكم من المؤمنين من المؤمنين من المؤمنين من المؤمنين
 صلوا أنفسكم بالقصاص إلى متبلكه وبأكل الأموال بالباطل وبالنعم كالمفعول جملته المندوب بالكتاب ما يود
 عليها أو المعنى لا تقتلوا النفس قبل التوبة كما كان امر بني اسرائيل يقتلهم أنفسهم ليكون توبة لخطاياهم بدل عذبة
 المعنى قوله ان الله كان بكم رحما وقد سبق بعض ما روي في سورة البقرة وقال صاحب الكشاف معن بكونهم يعلمون
 ياولي في القيتهم خوف البر وفهم بكونه رسول الله صلعم وأورده صاحب البيضاوي في تأييد توجيه القاء النفس
 وهو امر معقول وقال الامام الزاهدان في هذه الآية ردا على المعتزلة في مسئلة ترك الكبيرة حيث يسمى اكل الحرام بغير
 النفس مومنا وقرن بينهما بل قدم اكل الحرام لتوكيد ما فيه لانه وان التجارة عن زنا فهو ان ترضى لعينك ما يظن
 لنفسك وانه لما نزلت الآية استخرجوا من اكل طعام الاقرباء والاصدقاء وعن الدخول في منازلتهم حتى نزلتم قوله تعالى
 ليس على العمى حرج الى ان قال ان تأكلوا من بيوتكم او بيوت آبائكم على ما سبقت في سورة النور انشاء الله تعالى
 شرعية الميراث وولاء الموالاة قوله تعالى وكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون
 والذين عقدت ايمانكم فأنوهم نصيبهم فان الله كان على كل شئ شهيدا
 اخضع في وجوه لواب الله فيمثل ان يكون المعنى ولكل تركه جعلناه موالى الى اى وارثا فينبغي ان يكون ما تركه
 الوالدان بيان لكل تركه ويجوز ان يكون المعنى ولكل سبب جعلناه وارثا ما تركه ذلك الميت ثم مما صلا موالى لانه
 من وراثته وفي ترك نصيبه والولدان والاقربون استنباط منفس للموالى ويجوز ان يكون المعنى ولكل قوم جعلناهم موارثا
 ما ترك الوالدان والاقربون ثم يكون جعلنا موالى صفة لكل والعايد اليه محذوف والمبتدأ ايضا محذوف والمعنى حظ
 وهكذا قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم بعتهم انفسهم لشرطه وخبره فأنوهم نصيبهم او هو منصوب بضمير ما بعده
 او هو معطوف على الوالدان والاقربون ثم قوله تعالى فأنوهم جملته مبينة للجملة المتقدمة والضمير راجع الى الموالى كذا
 في الكشاف والبيضاوي وقال صاحب الحسين في بيان قوله تعالى ولكل جعلنا موالى انه لا كان اهل الجاهلية يورثون
 المتبقي من الاولاد والاقارب رداء الله تعالى وقال ولكل جعلنا موالى الى اى لكل واحد من الرجال والنساء جعلنا
 موالى الى اى ولربنا يورثه ما ترك الوالدان والاقربون ولا يخفى ان يورث المتبقي مع الاولاد والاقربون فيكون
 نسبا لا كان في الجاهلية قد مر مثل هذا في سبق ايضا والمقصود به بيان قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فأنوهم
 نصيبهم فقال صاحب المارك والمراد به عقد الموالاة هي شريعة والوارثه بها ثابته عند عامة الصحابة وهو قوله تعالى

اذوا سلم رجل او امرأة لاورث له جسيم ثم جرى ولا متفق على يدى رجل او امرأة فيقول الاول والىك على ان تعطينى
 اذ ابيئت وترث منى اذ امت ويقول الاخر قبلت اعهذ لك ويرث الاعلى من الاسفل بذ الفقه واليه مال صاحب البعثة
 حيث قال في باب الموالاة وقال الشافعي الموالاة شىء لان فيه الطحال حتى بيت المال ولهذا لا يصح من حتى واث
 ان ولد لا يصح عنده الوصية بحكم المال وان لم يكن للموصى واث لم حتى بيت المال لا يصح في الثلث وثنا قوله تعالى والذين عقدت
 ايمانكم فاقوهم نفيعهم والآية في الموالاة والذكر في كتب الشافعي من ان هذه الآية منسوخة كما مر به صاحب القان في ذكر احكام
 البيضاوى حيث قال تحت قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم موالى الموالاة لان الحليف يورث السدس من مال طيعة فيقسم بينهم
 كما واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض واقول في كلا القولين اضطراب اذ قد ذكر في كتب الفرائض في باب ذوى الارحام
 انه كان عامر الصحابة يحدون ثوريت ذوى الارحام وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرث لذوى الارحام من
 المال في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي فيلزم كون الناسخ غير معمول فيظهر اضطراب قول الشافعي لان يقال ان
 ذوى الارحام في الآية بمعنى ذوى القرابة وقد فهمهم المدور مولد باصحاب الفرائض والعصبات فلم يمتحن غيرهم واما اضطراب
 قول ابى حنيفة في ظاهره لان الآية معناه الذين عقدت ايمانكم عند الولاء فاقوهم نفيعهم وهو السدس سواء كان له واث
 آخر او لا على ما كان مقررا في الجارية من انهم يجوزون الحليف بالسدس كما يدل عليه لفظ نفيعهم ولا يغفل به ابو حنيفة
 ايضا بل انما قال بوارثه كل المال بين عدم ذى الرحم كما نص في الكتب وهو يسجد لكون الآية فسخ
 لازم على كل حال سواء قيل به او لا ولا يمكن اثبات المسئلة على الطريق الذي قال به ابو حنيفة مع من
 الآية المذكورة اذ اين هذا من ذلك نعم يمكن ان يكون عقد الولاء ثابتا بتمسك خسر ولذا لكونه مسمى صاحب
 الكثر والامام الزاهد جعل الآية منسوخة واوروا مذاهب ابى حنيفة به لغيره وايضا في كلامها تنبيه على ان
 معناها ما كان حلفا في الجارية فتمسكوا به فانه لم يرد الاسلام الاشد ولا تحذفوا حلفا في الاسلام
 وهذا كله اذ كان المراد به عقد الموالاة اما اذا المراد به عقد النكاح كما قيل في البيضاوى او عقد
 التبنى كما قيل في الكثر فلا يكون الآية مانعا في الاصحى والله اعلم بالصواب في مسئلة ادب محبة الرجل مع المرأة قوله تعالى
 الرجال وامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم فاكفوا
 فان كانت حافضا لنفسيها حفظ الله والدني كحافون شؤهن فعضوهن وان جرحن في المنافع
 واضربوهن فان اطعنكم فلدن بغيروا عليهن سبيلا وان الله كان عليا كبيرا وان ختم متعاق
 بينهما فابغوا لكل من اهل من اهلها ان يربوا اصلك حيا توفي الله بينهما ان الله كان عليا كبيرا

ولكن يخاف ان يكون
 على الفقه الاخير منسوخا
 لان التبنى غير معتبر
 في الشرع وعلى الاول
 باقية اذ كان المراد
 بالنصيب هو الجارية
 على ان يكون النكاح
 باطنا وبهم الولاء
 الا خرون او المبط
 اذ يكون النكاح سري
 الا خرون دون غيب
 كما يظهر من باب ١١

رضى في قوله من سعد بن الربيع اعدت لى الانصار شئت امره جيبه جنت زيد بن زبير فطلبها الا انظر
 بها ابو الحسن بن سعد بن مسعود وشكى من ذلك فقام عليه السلام بها باه قصاص منه فخرى قوله الرجال قوامون
 على النساء يعني الرجال مسطرون على النساء وينبغي ان يقتض المرأة بطيئة واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ارونا امرؤا وراة الله امرؤا الذي اراة الله خير فرغم القصاص وقد كان القصاص فيها دون النفس مشروعيها
 الرجال والنساء يومئذ ولآن لا قصاص في ذلك ولكن يجب العقل وقيل لا قصاص الا في الجرح والعقل واما
 البطيئة ونحوها فلا لاقص به في الكشاف وذلك التسلط بسبب ان فضل الله بعضهم وهم الرجال على بعضهم وهي المرأة
 والعزم والعزم والحرمة والرمي والقوة والغزو كمال الصوم والصلوة والنبوة والخلافة والامامة والهدى
 والخطبة والجماعة وتكبيرات الشكر في عند ابي حنيفة والشهادة في الحدود والقصاص وتضعيف الميراث
 والتعصيب فيه وذلك النكاح والطلاق واليهم الانساب وهم اصحاب الحج والعمرة وبسبب ما افتقروا من العلم
 عليهم في النكاح والمهور والتفقات ولا شك ان من انفق على احد كان سلطانا عليه كذا قالوا ثم لا يبين الله تعالى
 ولا فضل الرجال على النساء على توحيين احد بما الصالحات المطبوعات للازواجه والثاني ان اشترت حكمهم
 بيانها في قوله تعالى فالصالحات قانتات اي مطيعات للازواجه حافظات للغيب اي لغير الازواجه يعني
 اذ كان الازواجه غير شاهدين لديهم حفظن مما يجب عليهن حفظه من الفروج والبيوت والاموال كما حفظن
 ذلك في حال حضورهم وعن علي عليه الصلوة والسلام خير ان امرأة او انظرت اليها سرتك وان امرت بالانكاح
 واذا غيبت عنها حفظت في ما بها لنفسها وتلا هذه الآية وقيل معنى الغيب لاسرارهم وبدا الحفظ للغيب
 الله فانه مرفوع على انه فاعل وحيد ما يحتمل المصدرية والموصولة فالمعنى يحفظ الله اياهم بالامر على حفظ الغيب
 والحفظ على بعد الوعيد والتوفيق له او بالذي حفظ الله لهم من الجود والنفقة والقيام بحفظهم والذب عنهم وقوله
 ما حفظ الله بالنصب علم ان ما موصولة فقط فانها لو كانت مصدرية لم يكن الحفظ فاعل والمعنى بالامر الذي
 من الله او طاعته وهو التعفف والتشفقة على الرجال كذا في البيضاوي وقصر في هذا المقام كلام غيره فلا ينقله ولا يثبت
 بيانها في قوله واللاتي يتحاون لشؤنهن اي اعراضهن فعطون اي الفصحى للاطاعة فان لم ينقم النقص فاجروا
 في المضلح اي في المرافقة فلا تدخلون تحت اللعان او لا تجامعون او دلوا بظهوركم في المضجع والمضاجع
 المبائت اي لا يتبايعون في المبائت وقيل معناه اكرهون على الجماع واربطون نفس به في الكشاف فان
 لم ينفع الجيران فاضربوهن ضربا غير مبرور ولا تان ثم بعد ذلك لا يخلو اما ان تأتي تلك الشبهة على الكلام

فبينا في قوله تعالى فان اظلمكم اى برك النشور بعد الوغظ والهجران والقرب فلا تبغوا عليهم سبيلا بالتوخيخ والالتزام
 على اربابهم من الترخص واجتهدوا ما كان منهن كان لم يكن وان التائب من الذنب كمن لا ذنب لان امره كان عليا
 كبر اى انه اقد عليكم من قدركم على ازواجكم اوانه على علوشه تهاو عن شبيهاكم ويوب عليكم فاقتم احق
 بالعضوعن ازواجكم اوانه على كبر من ان يظلم احدا او تقص حق نفس به في البيضاء وى وان لم تأت بالخطاة بل
 تبقى على النشور فبينا في قوله تعالى وان خفتم شقاق بينها و هو خطاب للحكام والولاة و اضافته لشقاق في
 انظر التسامع والاضمار قبل الذكر لجرى ما يدل عليها والمعنى ان خفتم ما اياها الحكام شقاقا اى عداوة بينهما
 بين الزوجين فالعشو احكين حكما من اهل الزوج وحكما من اهل المرأة لان الاقارب اعرف بمواطن الاحوال و
 نفوس الزوجين اسكن اليهم فيبران ما في ضمائرهما من الحب والبغض و اراوة العجوبة والفرقة ان يريد اى
 الحكام اصلا حا يوفق امه بينهما اى بين الزوجين فالضمير في يري الحكام وفي بينهما للزوجين والمعنى ان يري الحكام
 اصلا حا يوفق العدين فيكما الحكيم فيقتل على الكلمة الواحدة حتى يتم المراد فالضمير ان الحكيم والمعنى ان يري الزوجين
 اصلا حا يوفق العدين فيكما الزوجين فالضمير ان للزوجين وعلى كل تقدير ليسر الحكيم الا التوفيق كما بهنهم
 الاية وليس لها ولاية التقرب عندنا خلافا لما لك هم كذا ذكر في الدار وفي البقيع وان الخطاب يجوز ان
 يكون للزوجين وحيد استدل على جواز التحكيم وان الحكيم لا يبان بالجم والتفريق الا باذن الزوجين وقيل
 مالك هم لهما ان يثا رفا ان وجد اصلاح فيه وفي الكشاف احتمال فيه قيل ليسر لهما ذلك الا باذن الزوجين وقيل
 ذلك لهما وبكذا عن الشعبي ما قضى الحكمان جاز وكذا عن عبدة السمان عن علي بن عاص وقيل يجتمعان ولا يعرفان
 وبكذا عن غياث ما فيه وفي الحسيني ان الخطاب يجوز ان يكون لاولياء الزوجين وفي الزايدى ان الخطاب يجوز ان
 يكون للزوجين وان توفرو الاصلاح موقوف على ارادته كما نقل ان عمر بن الخطاب بعث حكين لتقضية و ردت زمانة
 وقال لا يصلح ان نحال عمر لولا ان خشيت سنة فعله لا دينا على ذلك فان الله تعالى يقول ان يريد اصلا حا
 يوفق الله بينهما ولعلكم ما اردتما الاصلاح وان في قوله تعالى ان يريد اثبات اختيار العباد فيكون ردا على الجبر
 وفي قوله يوفق الله اثبات القضاء والقدر فيكون ردا على القدرية والله اعلم بالصواب في مسئلة بيان المحرر
 قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ولا يلى القرى
 واليتامى والمساكين والجار خى القرى والجار الجنب والصالح بالجنب
 وابن السبيل وما ملكت ايمانكم هذه الآية بامور لبيان آداب الحقوق و عظميا و ما من اية في

في القرآن بهذه المثابة اذ فيها بيان حقوق الربوبية والعبودية وبيان حقوق الابائسب والاقرار وغير ذلك مما يحيط
 بهي علمهم اليه كل مسلم ومسلمة فقولوا واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا في بيان حقوق الربوبية والعبودية وقولوا
 وبالوالدين احسانا في بيان حقوق الوالدين وقولوا لقولي القربي فيه بيان حق الاقارب اعم من ان يكون قرنا
 القرابة او قرني المودة وقولوا تعالى واليتامى والمساكين فيه بيان حقوق اليتامى والمساكين وقولوا والجار
 القربي والجار النجيب فيه بيان حق الجار مطلقا والاول الذي قرب جواره من بيته اولهم الجوار قرب والفضل
 بنسب او دين والثاني البعيد من بيته والذى لا قرابة له وعند عليه السلام والصلوة الجيرة ان ثلاثة جاراته ثلث حقوق
 حق الجوار وحق القرابة وحق الاسلام وجار له حقان حق الجوار وحق الاسلام وجار له حق واحد حق الجوار كما في
 من اهل الكتاب وحد الجوار ربعون دارا وقيل هو الجار الذي بلا صق داره وارك ولهذا اختص باستحقاق
 الشفعة من بين الجيران والوصية فيمن اوصى للجار مطلقا كذا ذكره الامام الزاهد وقيل هم من جمعوا في المسجد
 والمصلى لغرض صاحب الهداية في كتاب الوصايا وقال ان هذا علم رايه لاهل الاول راي الشافعي وعلاني را
 ابي حنيفة حفظ وقول تعالى والصاحب الجنب فيه بيان حق الزوجة او كل من صحبك بان حصل لجنبك المرافقة
 في سفر او شرب عجا في تعلم علم او غيره او قلعا الى جنبك في مجلس او مسجد وقول تعالى وابن السبيل فيه بيان
 حق المسافر والضعيف وقوله وما ملكت ايمانكم فيه بيان حقوق المملوكين من العبيد والاماء وهكذا قالوا اخلا بدين
 تفاصيل كل هؤلاء وانا اوردتها مقتبسا من رسائل الاخلاق والمواعظ وغيره فحق العبودية اربعة الوفاء
 باليهود والرضا بالموجود والحفظ للحدود والصبر على المفقود وحقوق الوالدين اقرب من حقوق العدة تعالى
 وتلك في الحيوة الاتفاق عليها وادبها في الكلام والمجلس والذباب وغير ذلك واطاعتها في جميع ما كان مرضيا
 للشريعة موافقا وبعد المات الدعاء لهما بالرحمة والاستغفار وغير ذلك فقال الله تعالى فلا تقل لهما ان ولا تنهرا
 وقول لهما قولوا لهما يا وادع لهما جناح الذل من الرحمة وقول ب ارحمهما كما ربياني صغيرا وقال لا تتخذا اباءكم وادعواكم
 اولياء ان استجبوا لكم فاعلموا ان الله تعالى وتعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصبح مرضيا لابيوة اصبح له بابان مفتوحان الى الجنة ومن
 امسى مثل ذلك وان كان واحدا فواحد ومن اصبح مسويا لابيوة اصبح له بابان مفتوحان الى النار ومن امسى
 مثل ذلك وان كان واحدا فواحد وفي الخبر ان الله تعالى اوحى الى موسى يا موسى من بروالديه وعقته كبرته ارا
 ومن برني وعقته كبرته عاقا وروى عن مالك ابن ربيعة قال سئلت ابا عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او جارا
 بنى سلمة فقال يا رسول الله بل بقي من بر ابوي شي ابرعاه بعد وفاتها فقال نعم الصلوة عليها والاستغفار لهما والافتقار

عبد ما و اكرام صديقهما و امثال هذا اكثر من ان يحصى فاما كان بهنا بيان حقوق الوالدين لابد من بيان حقوق الولد
وان لم يذكر في هذه الاية فخره ابي بربره من قال بايدى بل هو قول الصلح قال من ابر قال بر والديك فقال ليس
والدان قال بر ولذلك كان لو اديك عليك حتى فخذ الولد لك عليك حتى فعن النسي رضى الصلح قال قال رسول الله
للخلام يعني من يوم السابم و يطاع عنه الاذى فاذا بلغ سنين او ب فاذا بلغ سبع سنين عزل عنه فرائضه فاذا بلغ
ثلاث عشرة سنة صهر ب على الصلوة فاذا بلغ ستة عشر سنة يزوجه ثم انذم میده و قال فداو بلك و عليك و الكفك اعوذ به
من فتنك في الدنيا و عذابك في الآخرة و هكذا في حق الاستاذ ثم التلميذ و هكذا الشيخ و تلميذه و هكذا السابم و تلميذه
و الشيخ و اخفى من الاب فلا بد اولى من اوبه قال عليه السلام من تعلم حرفا فهو مولاه و قال الشيخ في قوله كالبني في
امة و حقوق ذى القربى ان يخدمهم بالسلام عليهم و يرفع الحمد و الحمد عن قلبه فيهم ان و قم بينه و بينهم نزاع في معاملة
و يتفق معهم في عين التزام اذا غلب عليهم القبيلة الاخرى و لكن في المودة مقدم على قربى القربى و ماعرف في الآثار
و حقوق البنات و المساكين ان يشفق عليهم بالاحسان و اغناهم عن السؤال و بجاؤهم من ظلم عليهم لا باطل اسوال
اليتامى فانه حرام بالنصر و امثال ذلك و حقوق الجاران لا يرفعهم بدوالة بحيث يمسك طلب الهوى عن مئة و لا
يمنع مجرى مائه و مائة و لا يمسك في الطعام و الشراب و اللباس و يعاون في كل شئ و غم فان بقدر على المعانة فليعلم
و الا فلا يظهر اثر الظلم من الدخان و غيره لانه يصير مغموما به و لكن الجار ذى القربى مقدم على الجار الجنب
بجلا المعنيين و حقوق صاحب الجنب ان كان المراد بالزوجة النفقة و الكسوة و السكنى و رعايته ليعلم ان كل
اكثر من واحدة و تطعيم احكام النفقة مثل الصلوة و الصوم و الطهارة و الحيض و النفاس و الاستحاضة و التلقح
لهن باو اب و هى الوعظ و الهجران في المضاجع و الضرب على مام و الغيرة بحيث لا يدخل غير المحرم في متبها و
السباستة بحيث يكون مسلطا عليهن و لا يذرن الى هواهن و ابعدهن الى الفساد و كافي الامور الدينية و لابد
من بيان حقوق الزوج على الزوجة و ان لم يذكر في الاية و هى ان تطيعه في جميع الامور الدينية و الدنيوية و لا تطعن احد
بغير اذنه شيئا و لا تخرج من بيته بغير اذنه و لا تمنع نفسها من الوطئ غير اراد الا في الزمان المنسوم و المكان المكروه و ان كان
المراد بالصاحب الجنب كل من صحبك من الرفيق و الصديق فحقوقه انوا في المال كما قال ابو بربره رضى الله عنه ان يكون
الرفيق في المال اكثر من نفر من ماله و في المعاشة و في النفقة و الحار و في اللسان بحيث لا يذكر عيبه في التعظيم
و النصيحة و في الحق من الذنوب و الزلات و دعاء الخير حال الحياة و الاستقار و الاصحاحان على امله و اولاد
بعد المات و حقوق ابن سبيل و هو المسافر الخو ب عن وطنه قريب من حقوق اليتامى و المساكين

و ان لم يذكر في هذه الاية فخره ابي بربره من قال بايدى بل هو قول الصلح قال من ابر قال بر والديك فقال ليس

٢٥٥
مؤلفه المرحومه ام سريته
عبد الرحيم بن علي
الطبري
توفي سنة ١٠٩٧ هـ
في شهر ربيع الثاني
بمدينة دمشق

فولان كان المراد به الضيف الذي يأتي بلا دعوة فحق ان يتلطف به بحلام لطيف ويخدمه بما يرضى به قلبه بل فحقه عليه السلام
بالمطبخ طعام ما يقدر عليه وكذا الى ثلثة ايام ويكثر بعده وهو ايم ووجه من الضيف الذي يأتي بلا دعوة وقد قال عليه السلام
حكايه عن الصادق عكم ضيفك يا موسى فقال من ضيفي وضيفك فقال من جارك بل عوة فهو ضيفي ومن
ياك بعوة فهو ضيفك وحقوق العبيد والامهات قال عليه السلام اتقوا الله فيما ملكت ايادكم اطعموهم مما تاكلون و
اسسومهم مما تسون ولا تخافوهم من العمل بالباطل فيكون فاجبتهم فاسكسوا وما كرستم ضيعوا ولا تغربوا اضلوا الصادق ع
عليكم ايام واثنا ايم عليكم ايام وعن ابن عمر قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك تعلم انك تعلم انك تعلم
فخصت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعف عنه كل يوم سبعين مرة وحقوق المولى على العبيد وكذا اخوانه السلطان على الرعية
والامة وعكسها ما يحتاج الى مزيد تفصيل لا يمكن به التخصيص في سلة حرمة الصلوة حال السكر وحال الجنابة وبيان التيمم
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا
لا جنبا ولا عاري سبيلا حتى تفتشوا او اذ وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احدكم
منكم من الغائط او اذ صستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا غصدا فامسحوا
برؤسكم وايديكم فان الله كان عفوا غفورا هذه الآية لبيان عدة من المسائل المذكورة والاول
وهي حرمة الصلوة حال السكر ففي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وتعلمون
ما صنع عبد الرحمن بن عوف طعاما وشربا وعاثوا من اصحابه فاكلوا وشربوا من الخمر حين كانت الخمر مباحة
فسكروا واطلوا بها وقت المغرب فقدموا الصلوة يصلي بهم الجماعة ويؤمنهم ففروا منهم قتل يا ايها الكافرون اعيدوا
بمعنى تبرك كلمة لا في كل من اربعة مواضع غلبة السكر فنزل في شأنهم هذا القول ليحذر لا تقربوا الصلوة حال السكر
حتى زال ذلك السكر بحيث تعلموا اما تقولون في صلواتكم فاذا علمتم قولكم خيبتكم بحوزة الصلوة وهذا هو عدم التحريم
من الاقوال كما هو حرمة السكر في حق الصلوة كذا هو حرمة في حق وجوب الحد عند النبي يوسف ومحمد وعليه
الحديث الذي لا يعقل مطلقا لا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرسل من المرأة وعند الشافعي ما يظهر اثره في مشية وحركاته
واطرافه على ما يضر بذلك كفي البداية في باب حد الشرب وقال صاحب المدارك وفيه دليل على ان رده الحكم
ليست بردة لان قراءة سورة الكافرون بطرح الالاءات كقولك بغيره حتى نالهم باسم الايمان وما امر النبي
عليه السلام بالتقوى بينه وبين امرائه ولا تجديد الايمان والان الامة اجتمعت على ان كل من جرى عليه الحكم

[illegible]

لسانه محظنا ولا يحكم بكفره هذا القول وهو محل الآية ان يكون في سكر السخا من فطره النوم على اقل صاحب الكساف الشافعي
وقد ذكر المشيخ الامام عز الاسلام ابن دوي وغيره في بحث السكر في الامور المستعصية المكتسبة ان السكر لو كان سكر
بطريق مباح وانما بمنزلة الاغواء حتى يسهل من صحة الطلاق والعتاق وسائر التصرفات وسكر بطريق مخطور وادلا
بما في الخطاب بالاجماع لان الله تعالى خاطبهم حال السكر حيث قال لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تكونوا
في حال السكر خطا شبهة كثيرة ان كان في حال الصحو فذلك لانه لا يقال للعاقل اذا اجنت فلا تفعل كذا ولا ثبت
انه مخالف ثبت ان لا ينافي الآية فيلزم له احكام الشرع كلها وليصح عبارة كلها بالطلاق والعتاق والبيع واشرأ
والاقرار بركها ولكن لا يصير مرزا بالردة وقيل في هذا اليسر منهي عن قربان الصلوة متيقنة بل هو منهي عن شرب قوت
الصلوة ولا يسلط الخطاب على الصلوة بعيد غاية انه منهي عن سكره كان المكاف ما سوا بالصلوة مع الطهارة
ثم الجنب والمحدث منبيان عنه لفقد شرطه لا سقوط الخطاب بهذا اقل الامام الزاهد واما الثانية وهي حرمه الصلوة
حال الجنابة فمضى قوله والاجنب وهو معطوف على قوله وانتم سكارى وحتى تفعلوا غاية له والا عابرك سبيل استبانة
واقم بين الثانية والجنابة او صفة جنبا اي والاصناف غير يابري سبيل وحاصل النسخ لا تقربوا الصلوة حال كونكم جنبا
تفعلوا الا عابري سبيل وهو المسافر ليجزى عن عدم الادلان غائب حاله ان يكون بعيدا من الماء وما له غاية لا
يجب عليه الغسل ولو كان جنبا وانما يجب عليه ان يتيمم ثم يصلي يشهد بذلك ذكر التيمم بعد ذوق قليل الماء من الصلوة
في قوله ولا تقربوا الصلوة موافقها يحذف المضان وهي المساجد والمراد من العابر لما شئ مطلقا يعني لا تقربوا المساجد
حال كونكم سكارى وحال كونكم جنبا سوى العابر فانه يجوز له العبور في المسجد عند الحاجة وبذلك المعنى هو النسخ للشافعي كذا
في الدرر اقل صاحب الكساف وقال من فطر الصلوة بالمسجد معناه لا تقربوا المسجد جنبا الامتياز فيه اذ كان
الطريق فيه الى الماء او كان الاذية او احكم فيه وقيل ان رجالا من الانصار كانت ابوابهم في المسجد ففصبهم الجنابة ولا
يجدون ممر الا في المسجد فرض لهم وروى انه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ياذن لاحد ان يلبس المسجد او يمر فيه وجوب
الا على من لان بيته كان في المسجد هذا فيه وهذا ان الكلامان يأتان فيقال القاضى ومن فطر الصلوة بموضعها
فسر بعبارة سبيل الامتياز فيها وجوز للجنب عبور المسجد وقال الشافعي في ابوابه لا يجوز له المرور في المسجد
الا اذا كان فيه الماء والطريق موافقا لبيان الثالثة وهي التيمم فمضى قوله تعالى ان كنتم مرضى او بعينكم كور في سورة
الثانية بعد بيان مسئلة الوضوء والغسل مع زيادة قوله تعالى منه تحت قوله وايدكم ونزول في غزوة فمضى المصطلق
حين نزلت عمرك للاسلام ليل في ارض الغدير في ما ذكره كان من قصد من الرخصة وقت الصباح فاذا ابي فقد صح

ان كان سكر
والدراك
الشيخ زنا
السجدة
انما
عنه
بالجانب
ان صاحب
بسم الله
وقال من
بالمسجد
فمنه دون
منه

ما نسته رضي المرء فيها فكان ذلك سببا للمكث الطويل واصبحوا كلهم جنباً ومحمد بن مشكيت صحابة عن محمد بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في التيمم في الآية المذكورة تسبيلاً وتخفيفاً كما في التيمم وفي الزيادة ايضا اشارة الى
هذه الآية بيان في التيمم وطريقه ودقة ما في عباراتها تجب الناظر تسليم الطهارة وكلام المفسرين اختلف في تفسيرها
اوردته هي هنا في قول القوم المفسرون على ان قوله تعالى وجاء احدكم من الماء فلم يجدوا الماء فم يمسحوا بالتراب او
من الارض وقد كانوا يوتون لقضاء الحاجة فكنى به عن الحدث وان معنى قوله تعالى فلم يجدوا الماء فلم يمسحوا بالتراب
الماء لحدوثه او فقد اياه الوصول اليه او لان من جبهه او سجد او وعد فبينظم شروط التيمم جميعها وانما الاطلاق في
عطف او جاء احدكم ومنه قوله تعالى ولا مستمسك للنساء فقال صاحب المدارك اولا في معنى قوله تعالى ولا مستمسك
جامعاً من كذا على ابن عباس ثم قال ثانياً اوضح في حكم الشرط الرجعية وهم المرضي والمسا فزون والمحدثون
واهل الجنابة والجزء الذي هو الامر بالتيمم يتعلق بهم جميعاً فالمرضى اذا اعدوا الماء لضعف حركتهم والجزء من الوصول
اليه والمسا فزون اذا اعدوا له لبعده والمحدثون واهل الجنابة اذا لم يجدوا لبعضه الاسباب فليهم ان يتيمموا
كلامه فليعلم ان قوله تعالى ولا مستمسك للنساء في باب الجنب لما ان وجاء احدكم من الماء فم يمسحوا بالتراب
وندا وان كان يوافق الاصول لكن لا يلائم ادخاله في قوله وجاء احدكم من الماء فم يمسحوا بالتراب لان الرجل لا يخلو
لما ان يكون محدثاً وجنباً وكل منهما اما مريض او مسافر فليعلم ان قوله تعالى ولا مستمسك للنساء في
الآية ان يقولوا انك تهم مرضي او على سفر سوا وجاء احدكم من الماء فم يمسحوا بالتراب الا ان يقال ان وجهه الاول
كما نضر به هو في آية المائدة فافلا من الزاد في قوله وجاء احدكم من الماء فم يمسحوا بالتراب في توجيه المقابلة بين
المرضى والسفر وبين الجنبين من الغائط وليس النسب ان الله تعالى خص في باب التيمم او لا للمرضي والمسا فزون لغيرتهما علم
سائر الاسباب ثم فهم لكل من وجب عليه الطهارة ولم يجدوا على الارض الخوف عدوا او سجدوا او عدم آله او غير ذلك مما
ذكره كثره المرض والسفر ولعله يعني به ان قوله تعالى فلم يجدوا الماء فم يمسحوا بالتراب فقط فليكون قوله تعالى
او جاء احدكم من الماء فم يمسحوا بالتراب او لم يجدوا على الارض الخوف عدوا او سجدوا او عدم آله او غير ذلك مما
بهذا فليعلم من كلامه وهو علم بحقيقة الحال وحقيقة المقال وقد وجهنا القائلين ان وجه التفسير ان المرضي
بالتيمم اما محدث او جنب او حال مقتضية له في غالب الامر مرضاً او سفر والجنب لا سجد ذكره اقتصار على بيان حاله في الحديث لا في غيره وذكره
ذكر اسبابه بالحدث بالذات وما يحدث بالعرض واستغنى عن تفصيل احواله بتفسير حال الجنب بيان العذر مجازاً فليعلم ان قوله تعالى
مرضوا او على سفر او محدثون من غيرهم من الغائط ولا مستمسك للنساء فلم يجدوا الماء فم يمسحوا بالتراب ان قوله تعالى

احدكم من الغلاة ولا مستم النساء كلاهما في باب المحدث لكن الاول باخرهم من احد سبيلين نجس والثاني بائس النساء كان
 مجموعهما بمنع او كنتم محدثين وكان معطوفا على محذوف قبله فاعلم مما سبق وهو قوله تعالى ان كنتم جنبا فبدلوا
 وان كان يسهو او لكن لا يناسب قاعدة الاصول على رانثان قوله ولا مستم النساء لان كان تمسكنا في باب التيمم للجنب
 وكان المجاز مراد منه بالاجماع وهو الجاهل كان حمله في باب التمس باليد وجعله في باب المحدث جمع بين الحقيقة والمجاز في
 الارادة وذلك لا يجوز كذا ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام البردوي وسائر ائمة الاصول في كتبهم ولهذا لم يجعل علماء التمس
 ناقضا للوضوء الا بالمباشرة الفاحشة وهي ان تناسا الفرجان وتشر الالة بدون الحائل كجلون الشافعي في فائه
 بجعله ناقضا للوضوء لكل من اللباس والملبس مطلقا وكذا مالك رحمه الله واحمد بن حنبل رحمه الله بجعله ناقضا لشرط الشهوة كما نصوا
 في الحسية لا يقال انما يلزم الجهم بين الحقيقة والمجاز في آية الالة فقط لانه لم يبين ثمرة على قوله تعالى وان كنتم جنبا فبدلوا
 التيمم للجنب ههنا قد سبق الاستشهاد بقوله تعالى ولا جنبا الا ما برى سبيل فيعلم منه ان الجنب المسافر يقيم فيكون قوله
 او لا مستم النساء في بيان التمس باليد فقط فلا يلزم الجهم بينهما في هذه الآية لانه لا نقول تيمم الجنب يسر مقيد بكونه مسافرا
 فلا يقيد لا يقال ان التمس قوة في سائر البدن فيكون شاملا للتمس باليد والجماع لانه لا نقول ذلك باعتبار اصطلاح
 المتكلمين والكلام في اللغة والشرع لا يقال انه قرى او لا مستم ومستم فلم لا يجوز ان يحمل احدهما على التمس باليد والاخر
 على الجماع كما في قوله تعالى يطهرن لانه لا نقول تيمم بغيره فانه قرى لا مستم ولا يجوز الجهم فهو خلاف الاجماع كذا ذكره او ذكره
 في التكميل ان المراد بقوله المجاز مراد بالاجماع اما اجماع الائمة الاربعة او اجماع الصحابة والثاني باطل لخالفه ابن
 مسعود رحمه الله اذ عنده المراد بالتمس باليد ولا صحة لتيمم الجنب الاول ايضا باطل لان من الائمة الاربعة من جعلها على
 التمس باليد وجوز تيمم الجنب بدليل اخر لا يقال انه مخالف لاجماع الصحابة ههنا على انه ان اراد بالوطئ فيجوز تيمم الجنب التمس
 باليد فلا يحمل ذلك لانه لا يمكن ان مثل ذلك مخالفا لاجماع وانما يكون ذلك لو فهم امر متفاد في عدم القول بان المراد التمس باليد
 منه جواز التيمم قولنا بالاجماع يتمم مخالفا لما فيه ثم الآية تدل على جواز التيمم للجنب دون الخافض والنساء وقال ابن الهيثم
 والحدث والبراءة فيه سواء وكذا الحيفر والنخاس لما روى ان قوما جاءوا النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انما نقوم لنسكركم
 في هذه الرمال ولا نجد الا شجر او شجرين وفيما الجنب والخافض والنساء فقال عليه السلام عليكم بارئكم من كلامهم
 ولعله لما عدل في اثبات تيمم الجنب من قوله تعالى ولا مستم النساء الى السنة المذكورة نظما للجنب ثم التيمم في سنة واحدة
 او اخر من النص المحمل للتمس باليد الى السنة القطعية المعنى او ايتار الاليد على فائدة اخرى وهي جواز التيمم على الرمل
 كما يشير اليه كلامه الآتي ثم قلنا قوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم فيه بيان طريق التيمم

قسني فقيموا قصدوا والقصد المعبر هو العقد بالقلب فيكون الغيرة في شرطها بالاجماع لانه مدلول النص والمراد من الصبي
 وجه الارض ترابا كان او غيره هكذا ذكره صاحب الكشاف والذرك ناقلا عن الزجاج ولهذا يجوز الوضوء بغير
 التيمم على ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر ولو بلا نفع ولكن لشيء ان يكون طارعا لا ملائمة وصفه
 بقوله طيبا ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان الارض الخشنة اذا لم يمس بها للصلوة دون التيمم وعند الشافعي لا يجوز التيمم
 الا بالتراب المنبت وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وكذلك قال ابن عباس رحمه الله ان الصعيد القرب والطيب الغيب
 وجهنا ما مر ان الصعيد وجه الارض ترابا كان او غيره والطيب الطاهر لانه البقي بموضع الطهارة او هو المراد بالاجماع
 وبالحديث هو ضربان ضرب للوجه وضربة لليدين لانه قال فامسحوا بوجوهكم وايديكم فثبت مسح الوجه واليد بالنصر والذكر
 الفرد والنسبة لكل منهما ثبت بقوله عليه السلام نعم ابن عباس رضي الله عنهما في كل فميك من تراب وضربة لليدين من المرفقين
 ولهذا تمسك صاحب البداية في ثبوت التيمم من النص وفي طريقه وتعدد الضربين من الحديث المذكور والشرط في
 هو الممسح فقط فلو ضرب التيمم يده ومسح كان ذلك لهو لا لطلاق الممسح وعند الشافعي لا بد ان يعلق باليد شيئا
 من التراب لانه قال في سورة المائدة فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه لان من التبجيف فيشرط ان يمسح بعضا
 منه ونحن نقول من ابتداء الغاية دون التبجيف كما ذكره صاحب الذرك والكشاف وذكر في كتب الفقهاء
 نص التيمم وان كان ساكتا عن الغاية ويوجب مسح لليدين الا بطين لكن لا تأملنا ظاهر ان التيمم خلف للوضوء
 واليدان في الوضوء مهيئتان بالمرافق لغاوة كان التيمم تلك المشابة ايضا والحديث عمار ايضا على ما هو في الحديث ولهذا
 الوجهين قلنا باستيعاب الوجه والافخاذ الباء تحتضن بعضه وهو انه اذا دخل الباء في الالة يراو بها بعضها
 واذا دخل في المحل شبه بالالة بان يراو به بعضها ايضا على ما قلنا في قوله فامسحوا برؤوسكم كما سياتي ثم انه قد يلحق
 هنا فائدة هي ان تعريض التيمم على عدم وبدان الاله دليل على ان الطهارة بالاء اصل والتيمم خلف بها بالاجماع والذكر
 عندنا خلف مطلق عند العجم عن الاصل كيف كان الا يزيد في الحديث فكذا لك التيمم حتى يجوزنا جميع الصلوة بتيمم واحد
 ما لم يتقصد وعند الشافعي خلف ضروري بمعنى يجوز به الصلوة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة المستحاضة
 ولهذا قال يجب لكل فرض وضوء وان ضرورة تقدر بقدر ما ثم في قول ابي حنيفة رحمه الله والي يوسف رحمه الله التراب
 خلف عن الماء وعند محمد وزفر التيمم خلف عن الوضوء وفائدة الخلاف ان عند محمد وزفر لا كان التيمم خلفا عن
 الوضوء كان التيمم خلفا عن المتوضي وفراجه فلا يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم وعند ابي حنيفة والي يوسف رحمه الله لا كان التيمم
 خلفا عن الماء في حصول الطهارة موجودا في كل واحد منها بحاله فيجوز اقتداء احدهما بالآخر كما لا سمح الله المتأمل

سوق النص يوافي قول ابي حنيفة والي يوسف حيث قال علم بحدوا ، عليموا اصعب اطيبا وايراد قوله
 استعجب قوله تعالى فاعملوا واصبروا فاعلموا وانى المائدة يدل على ان الطهارة بالتراب خلف عن الطهارة بالماء
 في كتب الاصول وهذا غاية تيسر في هذا المقام فاعلموا عن كتب القدماء ، وسبغى عليك الكلام المذكور في سورة المائدة في
 قوله الفصل انشاء الله تعالى في مسألة ان الشرك غير مغفور قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به يغفر
 اوون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد افترى اتصا عظيما هذه الآية المذكورة في
 في القرآن في هذه السورة مرتين وهذه اوليها وقد قال في الثانية ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيدا وقيل
 في قوله الآية الثانية انما يشرك بالله صلى الله عليه وسلم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذنوب الا اني لم اشرك
 بالله شيئا منذ عرفته وامننت به ولم اتخذ من دونه ابها ولم ادفع المعاصي جراحة على الله وما توهمت قط اني يجوز
 هرا وانى لادوم نائب فاعلم ما على عند الله فتركت ولم تغفل في نزول الآية الاولى شئ وهو سم اختها في باب
 من لم يتب والمفهوم من كل منهما ان الشرك بدون التوبة غير مغفور البتة وما دون ذلك من الذنوب موقوف على
 مشيئة الله تعالى ان شاء عذب عليها وان شاء عفا عنها سواء كانت صغيرة وكبيرة واما التائب فمغفور الله تعالى البتة
 فغفلا منه لا وجوب عليه سواء كان شركا او غيره من المصنوعات الكبار هذا هو ذهب اهل السنة والجماعة وقالت المعتزلة
 ان الرجل اذا اجتنب الكبائر كان مغفوره مغفورة البتة متمسكا بقوله تعالى ان تجنبوا الكبائر ماتنهن عن تركه
 عنكم سياتكم ونذلكم عدلا كريما والاسيات هي الصغائر للمقابلة ونحن نعمل الكبائر على الكفر اذ هو الكمال منها جميعا
 باعتبار الواو الكفر او افراد القائمة بافراد المخاطبين علو ما نصر به في شرح العقائد والسيات يطلق على الكبائر والصغائر
 جميعا فيصير المحط ان تجنبوا الكفر تكفر عنكم ذنوبكم ويثبت نعمة على الفضل والكلمة لا على الوجوب بدليل هذه الآية
 لان قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اعلم من الكبيرة والصغيرة فيجوز ان يغفر الكبيرة بالفضل وان يعذب
 على الصغيرة بالعدل فهذا الآية حجة عليهم ثم انهم اى المعتزلة قالوا معنى الآية ان الله لا يغفر ان يشرك به انشاء
 اى لمن لم يتب ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اى لمن تاب على النص بغير الكشاف وغيره وهو باطل بالبداهة و
 التعقل لان الكفر لا كان مغفورا عنه بالتوبة لقوله تعالى قل للذين كفروا ان يتوبوا يغفر لهم ما قد ساءت فادونه
 من الذنوب اولى ان يغفر بالتوبة والآية انما سبقت لبيان التفرقة بين الكفر وسائر الذنوب وهو فيما ذكرنا
 لانما يعموا كما نصر به في المداير فاذا كان المقصود التفرقة بينهما كانت الآية حجة ايضا على الخوارج الذين يعموا
 ان ' وذن شركه ' . صاحبه خالده في النار كما نصر في البصائر ولا يقال ان قوله تعالى قل يا عبادى

وشرح

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

بن اسروا على القسم المصطفى من رسول الله ان الله يعفو الذنوب جميعا انه هو
 مغفور لا نأخذ قول قد كره الامام الزاهد المراءى من قوله اسروا على القسم ان كان الاسرار بالشرك و
 جميعا كان معنى ان الله يعفو الذنوب جميعا انما اذا آمنتم وان كان الاسرار بالذنوب خطفه هو المطلوب وان
 إضافة العباد الى الله على الاول إضافة التملك وعلى الثاني إضافة التكرم والتقرب وذلك لان الآيات الواردة
 في عدم مغفرة الشرك قطعية محكمة كالآيتين المذكورتين وقوله ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة وامثاله
 والآية المأرقة المذكورة تحمل المعاني فلا يستلزم ان يجازى بها بل يجب حمله على معنى يوافق تلك الآيات وذلك
 بما ذكرنا كلام غيره ايضا يدل على ان المراد بغير الشرك لو كان يشكك بانه لم يقيد المغفرة بهنا بالتوبة كما قيل في كلامنا
 ويعتقدون ذلك من شأه ولكن لا بأس بالادب على وجوب المغفرة البتة لكل واحد من غير توبة ومن غير حقنة
 حتى ينافي الوعيد والتعذيب ويعني من التوبة الاخلاص بالعمل على ان الذنوب كلها سوى الشرك تحت مشيئة لكن
 ان يعفو عنها عفو او لا يعفو يجب كذا قال القاضي الاضاحي فكانه يقول حينئذ الى معنى قوله لمن يشأ وصاحب المتن فيه
 بالتوبة رعاية لهذه ان الكبر لا تغفروا من التوبة ولكن خلاف الظاهر لاحاجة اليه وقد ذكرنا في شان نزوله
 انهما متعددا لا نور وبالطول الكلام وكثرة اللال في مسألة اداء الامانات على الوجه الحق وترك الجور في الحكم قوله
 ان الله يا مومنين ان توحوا وان ما نأت الى اهلها له واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا
 بالعدل لان الله تعالى يعظكم به لان الله كان سميعا بصيرا فقول تعالى ان الله يا مومنين ان توحوا
 الامانات الى اهلها نقل في بيان قصة انه لا اخل عثمان بن مظعون الكعبة باب الكعبة يوم الفتح وبالي ان يوم
 الفتح لم يدخل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لو علمت انه رسول الله لم آمنه فلو لم اعلم به واخذته وقمته فدخل رسول
 صلى الله عليه وسلم وصلى ركعتين فلما اخرج سأل العباس بن عثمان يعطيه المقام فسرطت هذه الآية يعني ان الله يا مومنين ان توحوا
 الامانات الى من اخذتم منه لا الى غيره فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عثمان فاسلم عثمان وعامل رسول
 صلى الله عليه وسلم ان سدا الكعبة في اول لولة ابداء وقد ذكرنا هذه القضية بنوع تغير وتبدل وزيادة وتقصير وقوله
 ان تحكموا بالعدل في موضع النص عطف على ان توحوا والامانات واذا الفرقية لا شرطية والمعنى ان الله لم يركم بين
 حكمكم من الناس ان تحكموا بالعدل اي بالسوية والانصاف وقبل هو خطاب للولاء باء والامانات والامانات
 على ما في الكشف والدارك وقوله تعالى ان الله تعالى يعظكم به نعم فعل مرفوع ومانكة منصوبة منصوبة بيهيكم فانه
 قبل ان الله نعم شيئا يعظكم به او موصولة مرفوعة الى صلتها ما بعد ما اي نعم الشيء الذي يعظكم به وعلى ما في المتن

محمد بن ابي حمزة
 والمقصود ان قوله تعالى ان الله يامرهم بان يعبدوا الله وحده لا شريك له
 على التمسك كان بحيث يمكن ان يستنبط بها كثير من مسائل الولاية والعارية المذكورة في النسخة وان لم ينص
 من المفسرين والفقهاء ومنها ان التسليم لا يملك الايدلهم ومنها ان من رد الولاية الى دار الملك او المستأجر
 التفسير كما هو ابر الى دار الملك لا يكون تسليما فان ملك قبل الوصول الى الملك ضمن بل لا بد من رد الى ملكها
 لانه انما بخلاف المستعار الغير التفسير اذ اردوه الى دار الملك وبخلاف الدابة المستعارة اذ اردوها الى اصطلح الملكها
 حيث يكون تسليما للعرف الظاهر فيها ومنها ان لا يشترط في رد الالة الى المالك ان يرد اليه بحضورهما فان رد الولاية
 المستعارة مع عبده او غيره مسانحة او مشاورة او مع اغيرها او عبده كان تسليما لا لطلاق الشرع ووجود رد الالة
 الى اهلها وهو لا ملك فان ملك قبل الوصول اليه لا يفسد وان قوله تعالى ان تحكموا بالعدل يدل على وجوب العدل
 على كل عالم سواء كان اماما او قاضيا او حاكما او غيرهم ومن كل وجه سواء كان في الدعوى او الاشهاد او البين
 او في مقدمات من الجلس والظن والكلام وغيره مما ذكر في ابواب القاضى وسواء كان العالم مع الاجانب او الاقارب
 او والدين او مع نفسه قبل الالة بهذه الجملة وان لم يتوضوا اليها وقد ذكر المدعيان المسلمين عن اداء الالة والحكم
 بالعدل في كثير من المواضع كمنفى بهذه الالة الا في بعض مسائل القضاة والاجهاد مما يحتاج اليه ويحسد به على ما
 عليه افشاء الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعد بيان ان الالة اولى الامر واجبة فقال يا ايها الذين آمنوا
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فمنذوا الى الله والرسول
 ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فذلك خير واحسن قال الامام الزاهد في نزول
 هذه الاية ان النبي عليه السلام بعث خالد بن الوليد مع بشر الى قبيلة ليقالهم وكان عمار بن ياسر في الجيوش
 علمت بعد يوم خالد بن عمرو بن الارجل واحد السلم ووصل في خيمة عمار وقال اني املكتم قبل نفيي اسلامي فقال
 عمار نعم فلما اصبر من الخديعة خالد فاخذه واخذ ما له فقال عمار وعدي فاني اعطيت الامان فقال خالد انا الامير
 وانت كمل الامان فقال نعم فاقصصا حتى رجعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجز النبي عليه السلام امان عمار وترك ذلك
 الرجل وقال لعمار لا تعط الامان لاحد بغير امر الامير فكان عمار مع خالد يناظران بين يدي النبي عليه السلام
 فاعلظ عمار لخالد يقول فغضب خالد وقال يا نبي الله تسخير من هذا العبد ان يستخصني بين يديك
 والله لو لاحر منك لقلت له كنوا كذا وكان عمار مولى فاشتم بن مغيرة رضي الله عنه فقال النبي عليه السلام

يا خالد كنت عن عمار فان من سب عمارا بغضه الله ومن لعن عمارا لعنه الله فقام عمار وتبعه خالد واخذ نوبة وسأله
 ان يرضى الله عنه فانزل عز وجل هذه الآية واما بالطاعة اولى الامر بهذا القول وهكذا ذكره صاحب المحسنين نقل عن
 اسباب النزول ومضمون هذه الآية ظاهر وهو ان الله تعالى امر اولي الطاعة والطاعة رسول الله والطاعة اولى الامر
 اولى الحكم من المسلمين ثم قال ثانيا فان تنازعتم في شئ اى تنازعتم انتم والى الامر منكم فردوه الى الله والى الرسول
 اى ارجعوا فيه الى الكتاب والى الرسول في حياته وسنة بعد وفاته واعلموا بان الحكم بينكم ذلك اى الرد الى الله والى
 الرسول خير لكم عاجلا وحسن تأويله اى عاقبة والمآل ان اطاعة والى الامر واجبة ولكنهم اختلفوا في بيان معناه
 فالاكثر علموا ان المراد به امر المؤمنين والمسلمين والخالف بينهم وهو المشهور بين الامة او امر الرسل باعلوا بطاعتهم في
 النزول فيهم منه ان اطاعتهم واجبة لكن لا مطلقا بل ما داموا عاقلين وكانوا على الحق وذلك لانه لما كان هذه الآية
 متصلة بالآية السابقة المذكورة فيها بيان او الامانة والحكم بالعمل وكان ملك خطايا الدولة خاصة عند بعض
 وهذه خطاب بالناس بطاعتهم ثم امر عند النزول بالرد الى الله والى الرسول علمنا ان جوب اطاعتهم ما داموا على الحق
 واذا خالفوه فلا طاعة لهم لقوله عليه السلام لا طاعة لمخلوق في معصية الله ولو سلم ان مسلمة بن عبد الملك كان
 قال لابي حازم السلمي امرتم بطاعتنا بقوله تعالى واولى الامر منكم فقال ابو حازم ليس قد نزع عنكم ادخالنا في
 الحق بقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله اى الى القرآن والى الرسول اى نفسه في حياته واما دونه
 بعد وفاته هكذا في المآل فان قيل هذا يخالف ما هو عليه من انه يجوز التقليد من السلطان الجائر ولا يصح الخروج
 عليه ولا ينزل الامام بالفسق والجور خلافا للشافعي في الاخير من ذلك قلت انا بصير ذلك اذا كان بكنة القضاء
 بحق واما اذا لم يكن فلا يصح وانما يمكن بصحة في حال القضاء بحق لانه قد ظهر الفسق وانفس الجور من الامة والامراء
 بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينفذون لهم ويعيرون الجهم والاعياء باذنهم ولا يرون الخروج عليهم
 لان الصحابة كانوا يقلدون عن محاربة من ان الجور كان على صفى نوبة والتابعين كانوا يقلدون من
 حجاجه من ان كان سلطانا جائرا كما انصرف في البداية على ان المردى عن الشافعي وان كان انفراده بالفسق
 ولكن المستطوع في كتب الشافعية ان الامام لا ينزل بالفسق لان في انفراده ونصب غيره اشارة الفتنه لانه
 من الشوكه بخلاف القاضي فانه ينزل عنده بالفسق لانه غير ذي شوكة كما انصرف في شرح العقاب وقد بلغ صاحب
 الكشف في رد الطاعة امر الجور ابلغ ردوا عنه رعاية لذهب الاعتزال وقيل المراد بالامر علماء الشريعة
 فانه امر الجليلين بالطاعة العلماء والعلماء بالطاعة المجتهدين لقوله تعالى ولوروده الى الرسول والى امرهم

الذي من سبقه منهم وقد يصفقوا له بقرينة قوله تعالى فان تنازعتم في شئ لان معناه ان تنازعتم انتم واولو الامر
للمقلد ان يراجع المجهد في حكمه الا ان يقال ان معناه ان تنازعتم بينكم يا اولي الامر مع اولي الامر وبالجملة قد مر
به منكم والقياس على ان القياس ليس بحجة لان الله تعالى اوجب للمخالفات الكتاب والسنة دون القياس
وتنا ان ندفع شبهتهم بان رد المخالف الى الكتاب والسنة اما بوجوب القياس عليها بدل عليه لفظ الرد ولما امر به بعد طاعة
الله وطاعة الرسول دل على ان الاحكام الثلاثة مثبت لظاهر الكتاب ومثبت بظاهر السنة ومثبت بارادتها على وجه
القياس فكانت حجة ثانيا في ان القياس حجة كدلت على البيضاوي والحق ان المراد به كل ابي الحكم اما ما كان او امير اسلاط
كان او حاكما ما كان مجتهدا قاضيا كان او مفتيا على حسب مراتب التاب والمقبول لان النص مطلق فلا يقتضي من
غير دليل الخصوص وما ينبغي ان يعلم ان الخلافة الكاملة قد تمت على من عتبه حتى قول علي السلام بخلافه بعدى
لمن سببه ثم يصير لما عارضوا بخلاف الخلافة المناقصة لانها كانت في الخلافة العباسية ايضا والامامة قد
عدمت ايضا فقد ان شرطها في زماننا اذ وانما ان يكون الامام من اهل قرينته وهو معدوم الآن في اكثر الموضع
ولكن السلطنة والامارة بانية وما يجب علينا اتباعهم في هذا الزمان بمقتضى انهم واولو الامر وطاعتهم واجبة بهذا
المطلق لا باعتبار انهم ائمة او خلفاء والله اعلم بالصواب في مسألة الخروج للجهاد وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا ما هو قوله تعالى خذوا حذركم قالوا ان الحذر والخوف
بعض الخوف فالتحذير واحذر وامن العدو وقيل الحذر بالخوف والصلح اسي خذوا اسلامكم وقوله تعالى
فانفروا ثبات او انفروا جميعا يحمل معاني وبكل معاني دليل على مسئلة في الكشاف والبيضاوي والحسيني فانفروا
الى العدو واجامات متفرقة سرية بعد سرية واما مجتمعهم كوكبة واحدة وفي الزيادة في توجيه اخر اسي فانفروا
متفرقات اذ لم يكن مع النبي عليه السلام لغير الجهاد وبعضه يطلب العلم بعض او انفروا جميعا اذ كان مع النبي
لان مع يحصل الجهاد والعلم جميعا فهو من قبيل قوله تعالى وما كان المؤمنون ليففروا كافة وسياقي في موضوع في
المراد فانفروا واجامات متفرقة سرية بعد سرية لولا انفروا مجتمعين ومع النبي عليه السلام لان الجمع بدون التمسك لا يتم والعقد
بدون الوسيلة لا يتسلم او انفروا ثبات اذ لم يجمع التفريق وانفروا جميعا اذ اعم التفريق وسياقي بعد سرية في قوله تعالى فانفروا
خفا وخفا ولا تبالوا ان الله تعالى في مسئلة ان رد السلام فرض قوله تعالى واذا احسبتم انكم ستقتلون
يا احسن منها او ردوها لان الله كان على كل شئ حسيبا الجهاد على ان المراد بالتميز
السلام والآية تدل على ردنا على سبيل الوجوب والمعنى اذ اسلم عليكم بسلام فسلموا في جوابهم

على ما في المتن
والله اعلم بالصواب
حكم الكتاب والسنة
والله اعلم بالصواب
على ما في المتن

ولكن خبرتم من الرواية القدر وبين الروايتين من التسليم بحجة سنة لها فضل كثير في الاحاديث وسيأتي سند
سورة النور ايضا واذا بذلك القدر بان يقول وعليكم السلام فرض وهو فرض كتابه اذا سلم على جماعة غير تعيين اسم
وفرض عين ان سلم على احد بعينه والرواية حسن منه بان يقول عليكم السلام ورحمة الله وبركاته افضل وروى ان سلم
قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم عليك فقال وعليك السلام ورحمة الله وقال له اخذ السلام عليك ورحمة الله فقال و
عليك السلام ورحمة الله وبركاته وقال له اخذ السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال وعليك السلام فقال الرجل نقصتموه
فاما قال الله وطلا الآية فقال انكم لم تترك لي فضلا فرددت عليك مثله كذا في الكشاف والبصائر وقيل تعدد الآية
فجواب حسن منها ان كان السلم من اهل الاسلام او ردوا بذلك القدر ان كان من اهل الذمة لقوله عليه السلام اذا سلم
عليك اهل الذمة فقلوا ما كان في دينهم فقلتم جواز الرد على الذمي ولكنهم اختلفوا في ابتداء السلام على اهل الذمة فقال
صاحب الكشاف وقد رجع بعض العلماء في ان يبدأ اهل الذمة بالسلام اذا دخلت الى ذلك طاعة فخرج اليم وبركته ذلك
عن النخعي وعن ابي حنيفة لا ابتداء بالسلام كتاب ولا في غيره وعن ابي يوسف لا تسليم عليهم ولا انصافهم
واذا دخلت فقل السلام على من اتبع الهدى ولا لباس بالدار وبما يصطرون في دنياه فلا تخطئه بعينه ثم انه ذكر في حقه
الدارك انه ينبغي ان يسلم الرجل اذا دخل على امرأة والاشي على القاعد والراكب على الماشي وراكب الخرس على
الحمار والصغير على الكبير والاقبل على الاكثر واذا التقيا ابتداء وتسابقا وعن ابي يوسف لا يسلم على الشعب طرقة
والفرزد والمخيط والقاعد الحاجبه ومطير الحمام والحاري من غير غدر في الحمام وغيره ولا يرد السلام في الخطبة وقراءة
القرآن جهرا ورواية الحديث وعند ذكره العلم والاذان والاقامة وذكر القاضي البصائر وان هذا الوجوب على
الكفاية وجبت السلام مشروفا فلا بد في الخطبة وقراءة القرآن وفي الحمام وعند قضاء الحاجة ونحو ما تم قال وقيل
المراد بالتحية الطيبة والوجوب الثواب او الرد على التهيب وهو قول قديم للشافعية والدار علم بالصواب في مسئلة
القتل خطأ وبيان وجوب الردية وغير ذلك قوله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا خطأ الا خطا
ومن قتل مؤمنا خطأ فحقير رقبته مؤمنة واحدة مسلمة الى الله الا ان يصلة قوا فان كان
من قوم عدو لكم وهو مؤمن فحقير رقبته مؤمنة واحدة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
فدية مسلمة الى اهله ونحو رقبته مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فدية
نوبة من الله وكان عليهما حكما الله اعلم ان الضحايا اهل القتل انما خمسة عمدا وشيعة وخطا وجاري
مجرى الخطا والقتل بسبب فالله ما تضرع بالسلام او ما جرى مجرى السلام كالمجدد من الخشب وغير ذلك

العهد لا يقصد ضرب غير المذكور كالصبا والسوط والحجر الكبير وهذا العهد في منعه وقيل ابو يوسف ومحمد والشافعي اذ اقر
بحجر عظيم او خربة عظيمة فهو عهد وشبه العوان يجوز به بالاعتصام غالباً كالصبا الصغير والحجر الصغير ونحوه والخطا على
نوعين خطأ في القصد وخطا في الفعل فالخطا في القصد ان يرمى شخصاً لظنه بعيداً فاذا هو اعمى او ظنه قريباً
فاذا هو مسلم والخطا في الفعل ان يرمى مؤمناً فيصيب دميماً او الجاري مجرى الخطا وكنائمه سقط على آخر فقتله
والقتل بسبب كالتأخر بوضع حجر ونحوه غير ملكه والمذكور في القرآن بيان احكام العهد والخطا فالعهد ذكر
بعض احكامه في سورة البقرة مجمل وسباني في سورة المائدة مشروحاً والخطا مذكور في هذه الآية وهو المقصود هنا
وفي الحديث ان نزول هذه الآية في شأن عياش بن الزبير حيث آمن قبل الهجرة واخفى من قومه حتى فرروا الى
المدينة وكانت امره مبرحاً كثيراً فاعادوه بوجهل وشاروا له لامة الى مكة وشديداً وجليلاً وتركه في غابة
المراسم فاقبل عليه عارث ابن زيد وحرص بالارادة وخطا ارتد لله عليه فاعاده العياش بقتله ثم باجر الى المدينة
وجدد اسلامه وبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلم عارث ابن زيد ايضا واجر ولم يشر العياش باسلامه فلما جاء
عارث ابن زيد بقتله العياش لوعده بذلك فلما علم ايمان اسلم من قبل عدم عن قوله وعرفه قصه حاله الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فنهى في حق هذه الآية المذكورة يعني بيان الكفارة والدية وفي الكشاف ذكر هذه القصص بنوع اختلاف وذكرها
القاضي البصير باختصار وقال ايضا والمخفى وما كان امي وما صم لمؤمن ان يقتل مؤمناً او خطأ
اي في حال الخطا او قتلا خطأ ويجوز ان يكون ما كان نصيباً في معنى النهي والاستثناء منقطع امي لكن
ان قتله خطأ جزاؤه ما يذكر وقال ايضا الخطا ما لا يصاحبه القصد الى الفعل والشخص ولا يقصد به هون
الروم غالباً ولا يقصد به مظهر اكرام المسلم في صعب الكفار مع الجهل باسلامه او يكون فعل غير المكلف
هذا لفظه وبيان ما في الآية من التقسيم ان الغافل الخاطي الذي يتفرد على قتله الاحكام لا يخلو
لما ان يقتل مؤمناً او دميماً والمؤمن لا يخلو اما ان يكون من قوم المسلمين او من اهل الحرب فخصوا
ايمانه فان قتل مؤمناً من قوم المسلمين فحكمه هو المذكور في اول الآية وهو قوله من قتل مؤمناً
خطا فخرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى ابله الا ان يعقد قواي فيجب عليه تحرير رقبته مؤمنة
كفارة له ودية مسلمة الى اهل المقتول امي ودية واجب اداء ما على عاقله القاتل الى ورثة المقتول في كل
حال الا ان يعقد قواي يعفو الورثة عنه حينئذ فيجب تحرير رقبته مؤمنة فقط فالتحرير الاعاقر
والصحيح والحرك الكرم من الشيء مسمى لان الكرم في الاعرار والرقبة عبر بها عن النسبة كما هو بالأس
ان يقتل

جمله من الخطا
بين هذه المسائل
والخطا في القصد
والخطا في الفعل
الخطا في الجوارح
الخطا في سائر الخطا
مقتداً في سائر الخطا
وما لا يقصد به
الروم غالباً
حكم الخطا في الدية
والكفارة والدية
حكم من المسلم
في خطو
الكفارة في الجبل
صفت الكفارة
بالسلامة كحكم الخطا
بخطا في الكفارة
الدية وقد يكون
مقتل الخطا
الخطا في الاول
القاضي بالاستثناء
المنقطع بما عليه
من ان الاستثناء
المنقطع لا يكون
الخطا في الدية
بالقتل
وبما لا يقتل
وتقوله لان المؤمن
ان يقتل

منه
لكن في التوفيق
مؤمن

والاستسقاء متعلق بعليه وبمسئله اى يجب الدية عليهم او ليس لها الى البدل الاحال تصدق عليه او زمانه فهو في محل النصب على الحال من القاتل لو الاول او الطرف كذا في البيضاء وى وبالجملة فالنص لوجوب شئين الكفارة والدية جميعا فكفارة في القتل لا يجزى فيها سوى المومنة للتصبير واما في غيرهما من الكفارات فيجوز الكفارة ايضا خلافا للشافعي على ما عرفت ولعل السري يوجب المومنة ههنا ان القاتل كما اخرج نفسه مومنة عن جملة الاحياء وقد يسلم نفسه المومنة عن القتل لزم ان يدخل نفسه مثله في جملة الاحرار لان اطلاقها من قيد الرق كاحيائه وان الرقبة كما لا سموات اذ الرق اثر من آثار الكفر والكفر موت حكم كذا اقال البعض ولان القتل كبيرة فيجب جبرها بائسرف الرقات بخلاف غيره على ما في الاصول ولا يجزى في هذه الرقبة فليت جسر المنفعة كالاعلى وجنون عقل والمعتوم به او ابها ماه او به او بدو رجل من جانب كما ذكر العقباء في باب القبار لان النص وان كان مطلقا من هذه القيود الا ان المطلق في حق الذات ينصرف الى الفرد الكامل والفرد الكامل هو سالم عن هذه القيود وكذا لا يجزى فيها الدبر وام الولد لاستحقاقها الحرية من وجهه وكان الرق فيها ناقصا وكذا المكاتب الذي اود بعضه على الكتابة لان اعتاقه يكون ببدل بخلاف المكاتب الذي لم يرد شيئا لانه موقوف وبه خلاف الشافعي على ما نص به في الهداية في باب الظهار وبخلاف الصغيرة والكبيرة والذكر والانثى فانها تجزى فيها ايها كانت لان هذه اوصاف والمطلق يجزى على العلاقة في حق الوصف اولان كلامها كامل الذات والمطلق ينصرف الى الكامل في حق الذات ونحن المحسن انه لا تجزى الصغيرة ههنا ولا تجزى الارقة قد فعلت وصامت لغرضه في الكشاف والدية واجبة الا دارة على عاقلة القاتل وان كان النفس تقضي تسويتها مع تحرير الرقبة الواجبة على القاتل فان لم يكن له عاقلة فعلى ميت المال فان لم يكن فماله والا صل ان كل دية تجب ابتداءا فاما يجب على العاقلة كالدية في القتل الخطاء وكل دية يجب لكن في غير البدن وكان اداءها على العاقلة كالدية الواجبة بسبب العلم عن دم الجوفية قال عليه السلام لا يعقل العواقل عدا ولا عبد ولا صلب ولا اعترافا ولا ما دون ارش الموصية وارش الموصية عشرة الدية كذا ذكر في البداية ولا بد من بيان الدية فقال الفقهاء في كتاب الديات ان الدية عندنا يجزيه من الاموال الثلث خاصة من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم عندنا واثنا عشر الف درهم عند الشافعي ومن الاول مائة اربعة عشر ومن ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت جذع وعشرون بنت حوت عندنا وعشرون ابن لبون مكان ابن مخاض عند الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد هي من غير الاموال الثلث البضائع البقرة وبقرة ومن الغنم الف ومن الخيل باحار كل عام ثوبان وهذه كلها دية النفس الدية الاطراف فحينها كلام طويل لا يسع المقام وهذه الدية

ولا يخرج برقة من الدية او وحده ثم قال فمن لم يجد الرقبة ففدية صيام شهرين متتابعين من غير فضل مكان الرقبة
وقال صاحب المدارك وغيره معنى قوله فمن لم يجد اى لم يملك رقبة ولا ما هو يوصل اليها فصيام شهرين فاعلم انه
ان لم يملك الرقبة ولكن يملك ثمنها يشتري به الرقبة لم يقتل الحكم الى الصيام لعدم الشرط وهذا الجدل والخطاب
حيث ذكر صاحب المحسن على ما سيجي في سورة المجاد في كفارة الظهار تحت قوله تعالى فمن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين ان عند مالك ان كان له عبد يعق وان احتاج الى الخدمة وان لم يكن له عبد فان كل
له من يشتري العبد ويعق وان احتاج الى الفقة وعند الشافعي ان كان له عبد ولكن يحتاج الى الخدمة
او كان له من ولكن يحتاج الى الفقة فالصيام وعند ابى حنيفة ان كان له عبد يعق وان احتاج الى الخدمة
وان كان له من فلا يكاف باشترا العبد بل عليه صيام شهرين متتابعين وحد القسامة علما وذكر في الظهار
ان لا يكون بينهما رمضان واليام التشرية ومن غير ان يعطيه منها بعدا وبغيره عند ابى حنيفة مع او بعد فقط عند
غيره فقط وقوله تعالى توبه من الله نصب على المفعول او المصدر والحال كجذ المضاف اى شره ذلك توبة او
تاب عليكم توبة او فعليه صيام شهرين ذ التوبة كذا في البيضاوى وهذا الذى جرى منا انما هو في تفسير احكام
القتل المتعارف في مضمون الآية واما الجارى مجرى الظاهر فحكم الخطا في وجوب الكفارة والدية المذكورة واما القتل
بسبب فدية الدية المذكورة فحسب دون الكفارة واما شعبه العمد فمخية الكفارة والدية جميعا ولكن لا الدية
المذكورة بل الغليظة وختلف في تفسير محمد واث شافعي مع ابى حنيفة والى يوسف والكلهم في كل
في الفقة ثم ذكر الله تعالى اجده جزاء العمد فقال **وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّا فجزاءه جهنم خالدا فيها**
وَعُذِّبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا هذه الآية التي يستدل بها الحنفية على عدم وجوب الكفارة
في القتل العمد وتوضيح ان الشافعي يقول لا وجبت الكفارة في القتل الخطا بقوله تعالى **وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّا فجزاءه جهنم خالدا فيها**
بعبارة النفر فلان يجب تلك بالقتل العمد وهو موقوف الخطا اولى بدال الله انتم ونحن نقول ان الله تعالى جعل كل
جزاء القتل العمد في هذه الآية هو جهنم اذ الجزاء اسم للكل فعمله باشارة هذا النفر عدم وجوب شئ آخر وهو الكفارة
والعصا جزاء المحل دون الفعل فلان في فترحت الاشارة على الدلالة عند التعارض وان الكفارة امر او محرم
العبادة والعقوبة فيقتضى سببا واربعين الحظر والامتناع والقتل العمد محرم كبير ليس فيها شبهة الا بامتناع
كتب الاصول ثم ان المعتزلة يستدلون بها على ان مرتكب الكبيرة كافر اذ لا اله الا الله والحق ان قول الكلام لا يوجب
المشتق يكون ماخذ اشتقاقه عنه ولا شك ان من قتل المؤمن يكون مؤمنا يكون كافر بلا شبهة او نقول الخطا كقول

قال ابو حنيفة والشافعي
انه من الادب ان
نحو عشر من
مخاض من عشر
من سبعين من عشر
نحو من عشر من
قال محمد بن
حنيفة ومحمد بن
ابن جابر والادب
منه الجواب والادب
سبحان الله والادب
منه المناسبات
المنشورة في
والاولى ان
ان يكون
سبحان الله
غدير

الطويل الذي يستحقه القاتل بالاتفاق وان بقيت كلام الله تعالى ونقصته تجد في كل موضع من جزاء الكفار قوله تعالى
 قالوا مقرونا بقوله تعالى ابدوا في كل موضع من جزاء المسلم المرتكب الكبيرة لفظا لا دواعيه غير مقرون بكونه كائنا ابد
 وهذا هو الفارق الابل السنة تامل واللفظ واحسن وقال الامام الزاهد ونزول الآية في حق معقيس ابن جناد الكنتاني فانه
 وبعد اغناه هشام بن جناد سنة في قبيلة بني النجار فاجبر النبي عليه السلام فاسل رسولاً من بني خمر الي بني النجار
 فقال ان علمهم قاتل هشام فادفعوه الي اخيه معقيس فيقتل منه وان لم تعلموا الا قاتلانا فماتوا اليه اليه بعد ما تخلفون
 فقالوا سمعنا وطاعة فماتوا او امدنا فماتوا ولا علمنا له قاتلوا واطعوه ودية مائة من الابل ثم انصرفا راجعين الى
 المدينة حتى اذا قرب المدينة وسوس الشيطان للمعقيس انك لم تقتل قاتل اخيك وهو عار عليك ومن المعلوم انه
 ما قتله الاسلام فاقبل هذا الرجل القهري الذي هو كالمكب ليعبر من نفسه وهذه الدية فضل عليه فقتل القهري
 في حال غلته وساق الابل واقتل الى مكة واراد عن الاسلام فكان هو اول مرتد في الاسلام واث قصيد
 في مدح نفع فلما سمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حزن حزنا شديدا فأنزل الله تعالى هذه الآية يا ماعية وقلته صاحب
 المحبة ايضا بالاختصار وهو يدل على ان المراد بالقاتل المستحل على قتاله القاضي وقد بالغ صاحب الكشاف
 في مدح هذه الآية واقتضاه على غيرنا على قلبه في مذهب الاعتزال والردور سول عنه بزيان ثم ذكر الله
 بعد بيان حرمة القتل بجم والظهار كلمة شهادة فقال يا ايها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل
 الله فقتلوا ولا تقولوا لمن اتقى اليكم الاسلام است مؤمنا ثم تقولون عرض الحيوة الدنيا
 فخذ الله معكم كيتونا هكذا كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فقتلوا طرقات الله كان مما تعملون
 خبيراً معنى الآية يا ايها الذين آمنوا اذا ضربتم اي سركم في طريق الغزو فقتلوا اي الطريق اياهم الامم وثلة ولا تهلكوا فيه
 ولا تقولوا لمن اتقى اليكم الاسلام است مؤمنا ولا تقولوا من اتقى اليكم الاسلام است مؤمنا ولا تقولوا من اتقى اليكم الاسلام است مؤمنا
 يتبعون بهذا القول عرض الحيوة الدنيا اعني المال والغنيمة التي هي سرهم النقا وفخذ الله مخانم كثيرة فتشكك عن قتل رجل ظمير
 الاسلام ويتوهم من الغزو ليجز ان رجلا اذا اتى اليكم الاسلام ويدعي الاسلام فلا تقبلوه بل قتلوه لاجل متلك الدنيا
 وهو الغنيمة فلا تقبلوه كذلك بل توقفوا حتى تعلموا ايمانه وقد اغناكم الله تعالى بالغنائم الكثيرة لا احتياج لكم الى غيره بل
 مسلم وان يدعو انه لا يوافق لسانه فقلنا ذلك كنتم من قبل اي اول ما دخلتم في الاسلام سمعتم من اتواكم كلمة شهادة
 فمحصنكم وما لكم وامواكم من غير الظاهر على موافاة قلوبكم للاسنة فمن اسلك عليكم بالاستقامة والاستشهاد بالامان
 فاقبلوا بالذين عليين في الاسلام كما فعلتم بكم فقتلوا في ذلك ولا تهلكوا في القتل وهذا مضمون الآية بحسب

صاحب المراك و قال هو في نزول روى ان م واس بن نبيك اسلم ولم يسلم من قوم غيره ففرتم سرية رسول الله صلى الله عليه وسلم فموا بواو بقی مردوس لیتقیه باسلامه رای الخیل الجاثیة الی مسوح من الجبل وصعدوا کواکبه وکبروا و انزل فقال لا اله الا الله محمد رسول الله علیکم فقتله اسامة بن زید و اسناقی عینة فاجبر وارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدوا جدها و قال قتلتموه و ارادة بالمعص ثم قرأ الآية هذا لفظه و فی کثافات فقال یا رسول الله استغفر لی قال کلین بلا اله الا الله قال اسامة فازال عید یأحیی و دوت ان لم اکن اسلمت الایوم ثم استغفر لی و قال عینی رقیبة و قال لا اله الا الله ان هذا القاتل غیر اسامة بن زید المتبني الذی قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فی مرضه البعثة اسامة الی الروم و ان قال اسامة ان اسلمت معوذ امن سبغنی فقال علیه السلام هذا شققت عن قلبه فقال ما لو شققت له و هددت الا دما علیک فقال علیه السلام عبر لیسار عیانی فایة و ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اسامة بربو اللانم و الا بل یه و ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قرأ الآية علو اسامة حزن حزنا شیدا الی ان مات ظمأ و فی لفظه لا اله الا الله ثلاث مرات فلما اخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الارض قبلت من یوشع منه و قبلت فرعون و نمرود و سلم الا ان الله تعالی بن کلم عظم حرمة دم المؤمن لتخذروا عن متک حرمة و دمه فاد فوزه فی المرة الرابعة فمرو فقبله و ان معنی قوله تعالی فخذ الله مقام کثیرة فخذ الله ثواب لعلکم فاعلموا الا ینفعکم او فخذ الله مقام کثیرة فاعلموا من حیث اذنکم و اباحکم و کان اسامة قال ان کان موثنا فلا کان من الکافرین فقال کذلک کنتم تفعلون من قبل فمن الله علیکم بالاسلام و اخرکم من ینیم او کذلک کنتم من قبل تخفون ای انکم فی قومکم و کنتم متبکرون مستضعفین فیا بنیم فمن الله علیکم بالهجرة بذ احاصل ما فیة و المقصود من ذکر الایة انها دل علی انه یکتفی من المؤمن بمجرد کلمة الشهادة من طلاء علی ما فی قلبه و لکن هذا اجل اجراء الاحکام و الا فالصدق بالقلب کن اصل فی الایمان بل هو الایمان عند البعض و اما مذمة المنافقین فی القرآن فلا یعلم الله تعالی من المرء الا ما لا یرى فاجبر عن قلوبهم کما کان و هذا لا یقتضی ان لا یقبل الایمان من مجرد اللسان و الا لم یظهر النفاق بعلامه و اخبار من الله و رسول الله و قد ذکر القاضی البیضا فی شان نزول الایة و جبا اخرها ایضا حیث قال و قبل نزلت فی المعتاد مریر رجل فی غیره فاراد قتله فقال لا اله الا الله فقتله و قال و دلو قرأ بالمرحله و فیه دلیل على صحه الکفره و ان المجتهد قد یخطئ و ان خطاه معتقر بذ کلامه فمسکة خطأ المجتهد اخرجت من قتل المؤمن من لا یستحق و کون خطاه عند استنبط من عدم ترتب العقاب علی فعله فی الایة و سبغ بیانها مشروحا فی سورة الانفال و سورة الانبیاء و صحیح الایمان الکفره استنبط من حرمة فعله فی الایة و قد صرح فی الفتاوی الحاکم و فیها

ويصير الاسلام مم الاكراه ولو ارتد بعد ذلك لا يقتل ويحجب ومن التنازعية الكره الاولى بالزيادة على اكره عليه
طالعا وايضا من اجبره كافر على الاسلام فمات سيرة ذلك ثم ارتد وزعم انه كان كرايا يقتل وعن ابي يوسف فيمن اجبر
كافر على الاسلام فهو يبيع ويصير مسلما ولو ارتد قتل ومثل هذه الروايات كثيرة فيها في مسئلة فريضة الهجرة ومما
قوله تعالى ان الذين توفيقهم الله لئلا يضلوا هم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم
الارض قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم
مستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا
يهمدون سبيلا قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم
قالوا في نزول هذه الآية انها زلت فممن اسلم ولم يهاجر من كان الهجرة فريضة وخرجهم من المشركين الى
يدينهم من اهل مكة او قد نص في الحديث انها في مثل قيس بن قباة قيس بن وليد وامثال ذلك الامام الزاهد انهم
الاربعون الذين قتلوا ابي بكر على ايدي اللاتكة واللاكة هم ملك الموت واعوانه او ملك الموت وحده اطلق لفظ
الجم على الواحد مجازا وقوله تعالى في سورة المجاز ان يكون ماضيا او مضارعا بحد في احدى التائين وقوله تعالى انفسهم
مضائق الرجال من الضمير المفعول في توفيقهم وقوله تعالى قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم
وصيرون قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم
المشابه بالشرط واصل فيم فيها استقلت الالف تخفيفا ومعناه التوبخ ولهذا الجواب قوله قالوا انفسهم
في الارض والافتح الجواب ان يقولوا انفسهم في كذا واصل من الآية ان الذين توفيقهم ملك الموت حال كونهم ظالمين
انفسهم بالارتداد وترك الهجرة قال الملكة في تلك الحالة للذين توفيقهم في اي شيء كنتم من امر دينكم ليعلم
مكتوبوا في شيء من الدين قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم
قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم
قادرين على الخروج من مكة الى بعض البلاد التي لا امنون فيها من الظهار بكنهم ومن الهجرة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما هو جهنم وساءت مصيرهم في المصيرين الآية فان قيل حالة الموت حالة الباس فكيف التكلم في تلك الحالة
قبل في حالة الباس لا يتكلم على التكلم معناه لانه لا حرفة له لكونه مشغولا بعناية الله فاما بينه وبين الملك فلا بار
بالسؤال والجواب في تلك الحالة وان لم نرد ذلك ولم نسمع بهذا الا فاداه الامام الزاهد والمقصود ان الآية تدل
على الوعد على ترك الهجرة وقد قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم قالوا انفسهم

الذين وقد ضلوا في سورة الانفال ان قوله تعالى والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لهم من شيء ولا يؤمنون من شيء حتى يهاجروا
 منسوخ بقوله تعالى واولوا الايام بعضهم اولى ببعض وقيل منه ايضا ان امر الهجرة منسوخ ولكن يشك انهم ذكروا
 ان الآية ذل على ان من لم يكن من اقامة دينه في بلده لا يجب عليه ان يخرج من اقامته في غير حقت عليه الهجرة
 وفي الحديث من خرج من ارض الى ارض والحان شبرا من الارض استوجب له الجنة وكان رفيق ابيه
 ابراهيم وبنوه محمد صلوات الله عليهم اجمعين في ذلك يدل على ان الآية باقية غير منسوخة فبما قضت الا ان يقال
 ان في بدء الاسلام كانت الهجرة البتة واجبة سواء قدر على اقامته دينه اولا ولا شك في نسخها وفي هذا الزمان
 ان لم يكن من اقامته دينه بسبب ابدى الظلمة والكفر بغيره عليه الهجرة وهو الحق ثم استثنى الله عنهم طائفة الضعفاء
 فقال الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان وهو استثناء منقطع لعدم دخوله في الموعول وغيره
 والاشارة اليه ولا يستطيعون صفة المستضعفين اذ لا توقيت فيه احوال عنه وعن المستضعفين فيه كذا في البصائر
 والمخفى ان جهنم ما وهي جميع من ترك الهجرة الا من هو مستضعف من جنس الرجال والنساء والولدان حال كونهم
 لا يستطيعون حيلة في الخروج بغيرهم وفقرهم ولا يهتدون سبيلا اى لا معرفة لهم الى المسالك فاوكلت الله
 ان يعفو عنهم ترك الهجرة وقال الامام الزاهد لا تنزل قوله تعالى فاوكلت ما وكنتم من سوء ما صير اقال المساكين
 بل كنوا انما الذين بكنه فنزل قوله تعالى الا المستضعفين الآية قال ابن عباس شذكت انا وما من المستضعفين
 الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلا هذا لفظه والظاهر بلفظ عسى لانه وان كان للاطاعة فهو من الله واجب
 لان الكرم اذا اطمع انجز ذكره في المراك وقال القاضي وصاحب الكشاف ذكر كلمة الاطاعة ولفظ العفو اذ لا يترك
 ترك الهجرة خطيئة ان المضطر من جهة ان لا يامن ويترصد الفرصة ويعلق بها قلبه ثم قال القاضي ان ذكر الولد
 ان اريد به المالك من العبيد والاموال فظاهر وان اريد به الصبيان فاما ذكرهم مع خروجهم عفا وضرورة هو
 للمباينة في الامر والاشعار بانهم على صدر وجوب الهجرة فانهم اذا بلغوا وقدروا على الهجرة فلا محيص لهم عنها وان قولهم
 يجب عليهم ان يهاجروا بهم متى امكن هذا ما فيه طعن في ذلك على صاحب الكشاف حيث قال انهم خارجون من حيلة
 بل العبد ضرورة فهم اثم في ذلك من الرجال والنساء ثم قال هذا اذا اريد بالولد ان الاطفال او يجوز ان يراد
 المراجعون منهم الذين عطلوا ما يعقل الرجال والنساء فيلحقونهم في التكليف ثم ذكر الله تعالى بعد فضائل الهجرة
 وَمَنْ يَخُذْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجْعَلْ فِي الدَّرَجَةِ مَوَازِينَ كَيْفَ يُرِيدُ اللَّهُ يُخْرِجُ مِنْ تَحْتِهَا
 مَهْلُكًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ تُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَهُوَ أَجْرٌ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَظِيمًا

في فضائل الهجرة ومساكنها ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مزايا كثيرة التي متحولة من الرغام وهو التراب
او طريقا يرغم فيه من يسلكه اي يغفر لهم على نعم الله عليهم وهو ايضا من الرغام نفس القاضى وكذا الامام الزاهد واختار
الحسين الاول وصاحب الكشاف والدراك الاخر وسعة التي تجد سعة في الرزق ونظائر الدين ومن يخرج من بيته حال
كونه مهاجرا الى الله ورسوله الى حيث امر الله ورسوله ثم يدركه الموت قبل بلوغه مهاجرة فقد وقع اجره على الله
اي حصل له الاجر على الله وكان الله غفورا رجا وقال القاضي والاية نزلت في جذب ابن حمزة حمله بوجهه على سريره وجها
الى الجنة فلما لم يستقيم اشرف على الموت فصلى بمسنة على ثيابه فقال اللهم هذه لك وهذه لرسولك ابايعك على ما يأمرك
عليه رسولك فمات هذا القول وكذا ذكره جماعة كثيرة ولكن بوجه تغيير وتفصيل وقال صاحب الكشاف والدراك قالوا
كل هجرة لطلب علم او حجة او فرار الى بلد يراد فيه طاعة او قناعة او زهد او ابتغاء رزق طيب فهي هجرة الى الله
ورسوله وان ادركه الموت في طريقه فقد وقع اجره على الله وبالجملة فضائل الهجرة كثيرة اذ كان لاجل الله تعالى
وقد اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله انا الاعمال بالنيات وانما الامر ما تولى فمن كان هجرة الى الله ورسوله فحجته الى الله ورسوله
ومن كان هجرة الى الدنيا يصيبها او امرأة يمتزجها فحجته الى ما يجر اليه واستحسن المشايخون ذلك وما من احد
يعتدي به او يشد الخلق الى الله الا وكان بعد الهجرة وبهذه الآية تسك صاحب البداية من جانب الى يوسف ومحمد
بان من اوصى ان يحج عنه بطا فاحج عنه فمات في الطريق بحج عمره ثمانية من حيث مات الاول لان حيث ميث الامم في ذلك
لان اجره قد وقع على الله بالنفس فيكون معتبرا وعند أبي حنيفة يحج عنه من منزل الامر لقوله عليه السلام اذا مات ابن آدم
انقطع عمله الا الثلث الحديث وبذا من غير الثلث ووقوع الاجر على الله من حيث الثواب للمرحوم الظاهر مسئلة قصر
الصلوة للسافر قوله تعالى فاذا حضرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
ان خفتم ان يعقبكم الذين كفروا وان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا هذه هي الآية التي استدل
بها على ان قصر الصلوة للسافر رخصة اذ نسخ الآية اذا سافرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
اي من اعدا ركعاتها فصلوا الرابعة ركعتين والثلاثية والثانية على حالها ثبت ذلك
بالاجماع وان كان النص عاما لكل واحد وقوله تعالى من الصلوة صغرة محذوف اي شيئا من الصلوة
عند سبويه ومفعول تقصروا بزيادة من عند الاختصاص على ما في البيضاوي واذا في ملة السفر الذي يجوز
فيه القصر عند أبي حنيفة ثم مسيرة ثلثة ايام وليا بين سيرا وسطا وسيرا ليل ومشي الاقدام على القصد في البر
واعتدال الرمح في البحر وما يليق في الجبل ولا اعتبار بالطار العنارب وسرا عطفوا مسيرة ثلثة ايام وليا ليل

الحج والعمرة
حجته جارية
او علم ينتفع
او طلب حاكم
بوجوده ويراد
بجاءة اخرى
ايضا وسم
جميع ما يجر
عنه الى الله
مبنيون على
في الحديث
الملك بين
من فاشترى
منه فقال موقوف
مخذوف الا ان
وسبوت ذلك
البعث البشري
كله فاستدرك
بذلك ثم سجد
منه

في يوم فخره وسار مسيرة يوم في محنة ايام لم يقصر وعند الشافعي او في مدة السفر اربعة عشر يوما
 في المكثاف ولكن اضر في البقاء ما نهى ابو يوسف م. يومين واكثرهم اليوم الثالث والشافعي م. يوم واحد
 قول وقد ذكر شباب اللثة والذين اختلفوا في انساب اعتبار اهل المدينة فيما سبق في العوم حكما واحدا انهم
 اختلفوا في هذه الرخصة فعند الشافعي م. رخصة موقية اي كامل في الرخصة والعزيمة في انماها كالرخصة في الصوم
 بظاهر الآية لان لا جرح مستعمل في موضع التخييف والرخصة التي موضع الغريم ولويده انه عليه السلام انهم في السفر
 ما يشتهون من رخصته م. رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله قصرت وانمت وصمت وافطرت فقال
 يا ما يشتهون في البيضاوي وعندنا رخصة اسقاط حتى لا يجوز العمل بالعزيمة وهو الا تمام لقول عمر بن الخطاب
 ركعتان تام قصر على لسان نبيكم وايقون ما يشتهون اول ما فرضت الصلوة فرضت ركعتين فافترقت في السجود
 في الظهر والامامة في مكانهم القوا الا تمام فكانوا مظنة لان يحظر بالهم ان قصر الصلوة ذنبا وجناحا فافترقت عنهم
 لتطبيق الغريم في القصر فكانه سبع الآية على حسب اعتقاد والمطابقين فلا بد من على الغريم فيجب القصر
 في كل سفر سواء كان في امن من الكفار او في خوف منهم واما الموقوف المذكور في قوله تعالى ان خفتهم ان يقتلكم الذين
 كفروا اي ان خفتهم ان يقتلكم الكفار ليعقل او يحرم او اخذ تليق بشرط عند الجمهور بل وقافي نزل عودا في حالهم
 وهو كثير في القرآن مثل ان ر. ون شخصنا خلافا للخارج فخذهم شرط على بذه صرح به صاحب المذاهب والامام الربيع
 والذليل لنا قراءة عباد السورين م. ان يقتلكم اغتراب خفتهم اي كراهية ان يقتلكم وايضا اشغلت الصحابة بقصر
 في حال الامن ايضا ولويده ر. وايضا على بن امية انه قال عمر وما بان نقصر وقد انا فقال حجبت ما تعجب من فبالر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال بذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة فعلم ان خوف الفتنة ليس بشرط ولا كمال
 غير جازع بل فيه ر. صدقة الله تعالى وهو من يلزم طاعة والتصدق بالمال لا يحمل التملك اسقاطا محض لا يحمل الرد وان كان
 المصدق من لا يلزم طاعة كولي القصاص او اعفاه من يلزم طاعة اولى وبذا اذا كان المراد من القصر تحذرات
 الركونه كما هو المشهور واما ان كان المراد منه قصر الاوصاف اي تخفيف القراءة والركوع والتسليم او الايام على
 الدابة كما نقل عن ابن عباس وهو الوجه الصحيح الامام فخر الاسلام البزدوي كان الشرط على حاله عندنا ايضا فيكون
 الآية في باب صلوة الخوف منفردا ولكن يراد به ان يثبت يكون صلوة الخوف منفردا مفيدا يكون في السفر فان لم
 تعالى في الآية بالشراطين السفر والخوف جميعا وليس كذلك كما مر في البقرة الا ان يقال يترك ذلك بلالة الاحكام
 كما مر به صاحب الكشاف وغيره وما ينبغي ان يعلم ان الحكم اذا تعلق بشراطين يشترط ان يكون الشرط الذي لا

في السفر اربعة عشر يوما
 في المكثاف ولكن اضر في البقاء ما نهى ابو يوسف م. يومين واكثرهم اليوم الثالث والشافعي م. يوم واحد
 قول وقد ذكر شباب اللثة والذين اختلفوا في انساب اعتبار اهل المدينة فيما سبق في العوم حكما واحدا انهم
 اختلفوا في هذه الرخصة فعند الشافعي م. رخصة موقية اي كامل في الرخصة والعزيمة في انماها كالرخصة في الصوم
 بظاهر الآية لان لا جرح مستعمل في موضع التخييف والرخصة التي موضع الغريم ولويده انه عليه السلام انهم في السفر
 ما يشتهون من رخصته م. رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله قصرت وانمت وصمت وافطرت فقال
 يا ما يشتهون في البيضاوي وعندنا رخصة اسقاط حتى لا يجوز العمل بالعزيمة وهو الا تمام لقول عمر بن الخطاب
 ركعتان تام قصر على لسان نبيكم وايقون ما يشتهون اول ما فرضت الصلوة فرضت ركعتين فافترقت في السجود
 في الظهر والامامة في مكانهم القوا الا تمام فكانوا مظنة لان يحظر بالهم ان قصر الصلوة ذنبا وجناحا فافترقت عنهم
 لتطبيق الغريم في القصر فكانه سبع الآية على حسب اعتقاد والمطابقين فلا بد من على الغريم فيجب القصر
 في كل سفر سواء كان في امن من الكفار او في خوف منهم واما الموقوف المذكور في قوله تعالى ان خفتهم ان يقتلكم الذين
 كفروا اي ان خفتهم ان يقتلكم الكفار ليعقل او يحرم او اخذ تليق بشرط عند الجمهور بل وقافي نزل عودا في حالهم
 وهو كثير في القرآن مثل ان ر. ون شخصنا خلافا للخارج فخذهم شرط على بذه صرح به صاحب المذاهب والامام الربيع
 والذليل لنا قراءة عباد السورين م. ان يقتلكم اغتراب خفتهم اي كراهية ان يقتلكم وايضا اشغلت الصحابة بقصر
 في حال الامن ايضا ولويده ر. وايضا على بن امية انه قال عمر وما بان نقصر وقد انا فقال حجبت ما تعجب من فبالر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال بذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة فعلم ان خوف الفتنة ليس بشرط ولا كمال
 غير جازع بل فيه ر. صدقة الله تعالى وهو من يلزم طاعة والتصدق بالمال لا يحمل التملك اسقاطا محض لا يحمل الرد وان كان
 المصدق من لا يلزم طاعة كولي القصاص او اعفاه من يلزم طاعة اولى وبذا اذا كان المراد من القصر تحذرات
 الركونه كما هو المشهور واما ان كان المراد منه قصر الاوصاف اي تخفيف القراءة والركوع والتسليم او الايام على
 الدابة كما نقل عن ابن عباس وهو الوجه الصحيح الامام فخر الاسلام البزدوي كان الشرط على حاله عندنا ايضا فيكون
 الآية في باب صلوة الخوف منفردا ولكن يراد به ان يثبت يكون صلوة الخوف منفردا مفيدا يكون في السفر فان لم
 تعالى في الآية بالشراطين السفر والخوف جميعا وليس كذلك كما مر في البقرة الا ان يقال يترك ذلك بلالة الاحكام
 كما مر به صاحب الكشاف وغيره وما ينبغي ان يعلم ان الحكم اذا تعلق بشراطين يشترط ان يكون الشرط الذي لا

تتعلق الحكم بالشرط الثاني لا مستغنى بالشرطية وهرنا ان حمل الفطر على خسر الذات بل هو الشرط الآخر وان حمل على قصر الوصول
 بل هو الشرط الاول الا ان يراد بالآية القصر ان جميعا ويكون المعنى اذا سافرتم فليكن جواز ان تقصر وامر الصلوة
 ذاتا وما لا يجبالا مطلقا بل بشرط الخوف فانه لمن لم يكن خوف لم يرخه بقصرين معا بل تقصير الذات فقط على تقدير
 المسافرة هكذا يفهم من شروع الاصول وتفسير القاضي شهاب الملة والدين رحمه الله وذكر الله تعالى بيان صلوة
 الخوف بالجماعة فقال **وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَلَا تُخْذِلُوا**
أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِهِمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ
وَلْيَأْخُذُوا حِزْبَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَمَبِطُونَ
عَلَيْكُمْ مُبِيلَةٌ وَاحِذُوا ذُرِّيَّتَكُمْ عَلَيْهِمْ ان كان بكم اذى من مطير او كنتم مومنين
 ان تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِزْبَكُمْ ان الله اعلم للكا فربن عذابا مهينا هذه هي
 الآية التي استدل بها على صلوة الخوف بالجماعة واما ترك في الآية قيد الخوف لان هذه الآية لا كانت متعلقة
 بالآية التي ذكر فيها انظر الخوف الكافي بها فمعنى الآية اذا كنت يا محمد في اصحابك وقت الخوف فاروت ان
 اقمتم معكم الصلوة بجماعة فاجعلهم طائفتين طائفة منهم معكم بالجماعة وتذهب طائفة نحو العدو ولتأخذوا
 اسلحتهم بالجماعة ان كان المراد بهم الذين كانوا نحو العدو كما هو الاكثر او سلاحا لا يشغلهم عن الصلوة كالسيوف
 والخناجر ان كان المراد بهم المصلين كما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما فاذا سجدوا اي قيدوا الركعة الاولى بالسجدين فليكونوا
 من ورائكم اي يذبحوا الى العدو ولتأت طائفة الاخرى التي لم يصلوا ولا تأخذوا نحو العدو فليصلوا اي هذه الطائفة
 معكم الركعة الثانية وليأخذوا حذرهم واسلحتهم اي الذي نحو العدو والمصلين على قياس ما سبق ذكره
 مضمون الآية الى ما فيه بيان الصلوة وهو قوله تعالى **وَالَّذِينَ كَفَرُوا** والآية محتاجة الى تفسير موضح وبيان
 فان الله تعالى بين فيها قدر اجمالا ولم يبين حكم الطائفتين جميعا فيما لم يذكر كما من الصلوة ولذلك تراهم يتخفون
 في ترتيبها كثيرا او انا اوردتها مفسرا مشرعا فاعلم ان مذهب مالك رحمه الله لم يعلم من كبره وقال صاحب الشافعي
 ان قال مالك في قوله تعالى فاذا سجدوا ومخافه فاذا صلوا وطريقه انه يصلح للامام ركعة بطائفة ويقف قائما
 حتى يتم هذه الطائفة صلواتها ويسلم ويذهب ثم يصلي ركعة بطائفة اخرى ويقف قائما حتى يتم هذه الطائفة ايضا
 صلواتها ويسلم لهم وهذا المعنى مذهب الشافعي رحمه الله على رواية صحيح قال القاضي وظاهره يدل على ان الامام يصل مرتين
 بكل طائفة مرة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخلة وان ارى بان يصلي بكل ركعة ان كانت الصلوة ركعتين وكيفية

في الامام بالاولى ركنة وبقطر قاعا حتى يتموا صلواتهم منفردين وبذوي الاربعة والاربعين ركنة
 الركنة الثانية وينتظر قاعا حتى يتموا صلواتهم ويسلم بهم كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات الرقام هذا اللفظ وقدمه الامام
 الزاهد ايضا بان مذهب مالك والشافعي هو واحد وعندنا طريقتان يصلي الامام بالاولى ركنة ثم يذهب هذه الطائفة
 ويقف نحو العدو وثاني الطائفة الاخرى فيصلي معهما ركنة اخرى ثم يسلم الامام وحده لانها تمت صلوة فثاني الطائفة
 الاولى فتودي الركنة الثانية منفردا بغير قراة لانها لاحقة في عرف الفقهاء وحكم الاصح ترك القراءة تسليما وتوقرا
 نحو العدو وثاني الطائفة الاخرى في مكانا فتودي الركنة الثانية منفردا بقراءة ويسلم لانها مسبقة وحكم
 للمسبوق الاتمام بالقراءة هذا هو المذكور في كتب ابني حنيفة وهو الاصح واما ما نقله القاضي البيضاوي
 بعض النسخ في مذهب ابني حنيفة من انه اذا سلم الامام وحده تمت هذه الطائفة الثانية صلواتها بقراءة ثم تعود
 الى العدو وثاني الطائفة الاخرى وانتم صلواتها بقراءة فانه وان كان فيه تحقيق التعجيل وسهولة فقد المسافة
 ولكن لم يوجد في الرواية في كتب ابني حنيفة من فضلا عن ان يكون مذهبها المذكور سابقا مروى عن ابن
 مسعود وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على الصفة التي قلت ولهذا عدل صاحب البداية عن الاسناد لان الاية
 التي قول ابن مسعود وان اغرضه قام كيفية مذهبه وهو لا يحصل بدون قوله واما الاية فقد علمت حالها فافهم
 كلها مفروضة في صلوة المسافر والعجز لان الرابعة المقيم مثلا يصلي فيها الامام مع الطائفة الاولى ركعتين ثم
 يصلي مع الطائفة الاخرى ركعتين اربعين والثلاثية يصلي فيها مع الطائفة الاولى ركعتين ومع الثاني ركنة وبالجملة
 ولست لانا سببا علم ان صلوة الخوف مشروعة بعد فوات النبي صلى الله عليه وسلم ايضا فيكون دليلا على اني يوسف بن جواد
 اليه من انه لا يجوز صلوة الخوف بالجماعة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مستد بالقرآن تعالى واذا كنت فيهم لانه خطاب للرسول
 خاصة ونحن نقول انه تعالى علم الرسول كيف يشاء لانهم بالامامة بعده وانهم لو ابعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عصر فيكون
 حضورهم كحضوره فيكون قتل الكل امام بديل فعل الصحابة بعده هكذا قالوا بقرآنه تعالى والذين كفروا اتخصم
 للمسلمين المصلين وغيرهم بعد الامتعة والاسلحة يعني لو كنتم تفتلون عن الاسلام والامتعة فيؤد الذين كفروا
 ان يشهدوا عليكم شدة واحدة فلا تتركوا ولا ارموا سباعكم رجس عن اخذ الاسلام حين المرض والمطر بقوله تعالى
 لو اخرجنا عليكم ان كان لكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان نقضوا اسلامكم وقرأنا اخذنا على كل حال ولم ينص بترك
 اصلاح حيث حال واخذوا حذرهم فعلم ان اخذ الحذر واجب على جميع العدو وهو ما يتحوز به من العدو كانه عدو
 جميع السلام وهو ما يتقارب به واخذوا حذرهم الشافعي وسنجد عندنا في هذا ما ذكر صاحب المذاهب تحت قوله تعالى وليأخذوا حذرهم

وقال العلم الزاهد والوفى نزول صلوة الخوف وروى عن جابر بن عبد الله قال غرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
جهرته فقالوا لا تشبهوا الصلوة الاصلية انظر قال المشركون لو طناهم صلوة واحدة لا خطفناهم ونحن تركناهم حتى صلوا
وندموا على تركهم فقال بعضهم وعسى ان لم يجدوا صلوة اخرى احب اليهم من ابائهم وابنائهم يعنيون الصلوة انما
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي الصلوة التي كان في هذه الآية ثم قال ثانيا في نزول قوله تعالى ووالذين كفروا الآية كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر الا انه قد غنم المواليم وسيجي ذكرهم ونسائهم وكان في امن منهم فانفروا في ذلك وقتنا
الحاجة فاجبر بناؤهم من الكفرة اعني حويرة بن الحارث الحارثي بن محمد الفردوس صاحب عبيد عن الحسن بن علي بن فضال
الحاجة فقتل حويرة من الجبل متخفيا عن الجيش سار سبعة حتى قام على رأس النبي عليه السلام بنية فقال يا محمد
من يعصمك مني الا ان فقال عليه السلام الله تعالى ثم قال اللهم الكفني حويرة يا شئت فلما هم الحويرة ان يضرب عليه السلام
بالسيف عشر كعبا على وجهه وسقط السيف من يده فاخذه النبي عليه السلام وقال من يملك مني الا ان فقال يا محمد
النبي عليه السلام وقل اشهد ان لا اله الا الله والي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ وقع سيفك فقال لا ولكن اشهد ان لا اله الا الله
ابدا ولا عين عليك عدوا معشت فاعطاه سيفه فقال يا محمد انت خير مني فقال عليه السلام اجل انا احيى بذلك
فرجع النبي عليه السلام الى اصحابه واضرب بذلك فترت الآية بانحاء الخزي والصلاح هذا ما فيه وقد ذكرنا في
في الحديث ايضا ثم شرع الله تعالى بعد بيان الصلوة المرضي فقال فاذا قضيت الصلوة فاذا كبر والله فيكم
وهو ذاك وعلى جنودكم فاذا اظلمت فاقموا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمن صليبا
كتبا موقوتة في الآية تحمل المعاني احد ان يكون المعنى فاذا قضيت اي فاذا اردتم لواء الصلوة فاذا كبروا
قيام اي فالواجب عليكم القيام او لان عجزتم عنها فالقعود فان عجزتم عنها فلا تضطجعوا على جنبكم ويكون الآية
بيان صلوة المرضي كما هو المذكور في تنبيه الى اللبث وهو المقصود بهنا ويكون معنى قوله تعالى فاذا اظلمت الصلوة
فاقموا الصلوة اي اتموا بالقيام والقعود والركوع والسجود وقد ذكره صاحب الدرر فقط ولعله حينئذ
يكون نظم هذه الآية متعلقا بقوله تعالى او كنتم مرضى او انا عدل صاحب الهداية عن الاستدلال بالآية
قوله عليه السلام صل قايما فان لم تستطع فاعدا فان لم تستطع فعلى جنب تؤمى اي ايا ولا بدل
على تفصيل الاحوال وهو محكم فيها بخلاف الآية فانها مع كونها محتملة للمعاني ليس فيها دلالة
على تفصيل احوال المرض والطائفة وفي اطلاق لفظ الجنب في الآية والمحدث دليل على انه
المختار دون الاستلقاء تامل وتعرف وثانيها ان يكون المعنى فاذا قضيت الصلوة اي فاذا عجزتم عن صلوة الخوف

جود السلام
في المصالح
فقد زادوا فيهم
يجوز ان يكون
سجدة او ثلث الاداء
ويجوز ان يكون ثلث
فرضه وعلى التقديرين
وان يكون في الجنب
الصلوة او في صلوة
انفرد خذ العت
انما هو في الصلاة
في الكتاب والسنة
ملازمة

فاذا ذكر الله اي فذو مواعلي ذكر الله في جميع الاحوال بالادعية والادكار حتى ينزل الخوف فاذا اطعمتم اى
 فاذا اسكنتم بزوال الخوف فاقموا الصلوة اى فاقموا بطائفة واحدة او فاذا اقمتم عن السفر فاقموا الصلوة
 ولا تقصروا هكذا في الدراك وثالثهما ان يكون منانا فاذا فرغتم من الصلوة مطلقا سواء كانت صلوة الخوف ولا
 ويكون المقصود من امر الذكر ان لا يغفل المؤمن عن ذكر الله تعالى في حال من الاحوال على ما قاله الامام الزاهد عن
 ابن عباس ان الله تعالى لم يفرغ من خلقه الا جعل لها حدا معلوما سوى الذكر فانه لم يجعل له حدا انتهى اليه حيث قال
 اذكروا الله قيا ما وقودا وعلى جنوبكم في الليل والنهار والبر والبحر والسفر والحضر والغناء والفقر والصحة والسقم
 والسر والعلانية ورحم بجزان يمسك به على شريعة كلمة التوحيد عقيب الصلوة من تحسب فاصل بشئ كما هو جواب
 بعض المشايخين في زماننا فيكون رد على ما نقل عن محمد بن من قال بعد الصلوة لا اله الا الله فقد كفر اى بعير
 كما في الازهرت العادة بذكره عقيب فعل محرم ويروى هذا كفر بالتشديد اى بصيرة ذلك فقرة لذو به ولا
 كلام فيه ومنهم من اشتغل بالذكر بعد الدعاء وبعضهم قد منم الفصل بين الفريضة والموكدة باي شئ كان وهذا
 كله كلام اقربى ورايها ان يكون المعنى فاذا قضيت الصلوة اى فاذا اردتم الصلوة في حال الخوف والقال
 فاذا ذكر الله اى فصلوا قيا ما مسابقين ومقارعين وقعودا جاثين على الركب مرابن وعلى جنوبكم متخفين بالليل
 فاذا اطعمتم حين نضم الحرب اوزار يا وامنتم فاقموا الصلوة اى فاقصروا ما صلتم في تلك الاحوال التي هي احوال
 القلق والانزعاج وهذا على مذهب الشافعي يظهر لانه يوجب الصلوة على الحارب في حال المشي والمسايرة كما في
 البقرة وعندنا هو معذور في تركها حتى زال الاضطراب وظهر الاطمينان كما صرح في الكشاف والبيضاوي
 ولهذا فاذنا التوجيهات الاولى في مسألة بعض القضايا ووجاز الاجتهاد على النبي عليه السلام وحقه الكلام
 النفس قوله قنا انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اريدك الله ط
 ولدتكن للنخائين خفيما واستغفر الله ط ان الله كان عفوا رحاما ولدنجالي
 عن الذين ينجئون انفسهم ط ان الله لا يحب من كان خوانا ايمنما يستخفون من
 الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان
 الله بما يعملون محيطا روى ان طيمه بن ابرق احد من بني ظمر سرق درعا من جارية
 اسمها فنادى بن النعمان في جراب دقيق فجعل الدقيق يشتر من عرق فيه وضاعا عند زيد بن السمين يعيل
 من اليهودي قال نمست الدرع عند طيمه فلم لو جدد خلف ما اخذها وما له بها علم فتركوه واتبعوا اثر الدقيق حتى

انتهى الى منزل اليهودي فاخذوا فاقبالوها الى طهر فشهدوا ناس من اليهود فقالوا بواظفوا انما الى منزل
 احد صلح فسلوه ان يجاوبوا عن صاحبهم فقالوا ان لم نصل ملكا صابنا واقتسم وبرى اليهودي فبرر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقبلوا ان يقطع به فزمت ذكره في الكشاف والدرر والبصاوي ههنا وسبعين من كلام الامام الزيد
 والمفسر رواية اخرى اتان فيها والمعنى انما اتزان اليك الكتاب اى القرآن بالحق الحكم من الناس ببارك الله على
 داودى اليك ولا تكن الخائنين خيما اى لا تلج الخائنين مخاصم البغى لا تخاصم اليهود ولا اهل بني ظفر واستغفر الله تعالى
 ما هممت به ان الله كان غفورا رحيما لم يثبته الله في الحفرة ولا تجادل عن الذين يخادون انفسهم لا يجوزون بها بالحسين
 فان وبال خيانتهم يهود الهم وجلت المعصية خيانة لها والمراد به طعمة ومن ماونه من قومهم يعلمون انه سلك
 او هو وكل من كان خيانة ان الله لا يحب من كان خائنا انما اى كثير الخيانة والاثم لان طعمة سخان مرارا ثم كثيرا
 على ما ياتي في بعض قصص يستحقون من الناس اى يسترون من الناس حبا عنهم خوفا من جورهم ولا يستحقون من الله
 اى لا يستحقون من الله وهو معهم عالم بهم مطلع عليهم لا يخفى عليهم فان من سرهم اقره ميتون ما لا يرضى اى يدبرون
 في الليل ما لا يرضى الله من الخوال اعنى تدبير طعمة ان يربى بالدرم في داره ليعلم انه يترك دونه ويكلف انه
 لم يسرقها وفيه ارتكاب الحلف الكاذب وشهادة الزور كان الله بما يعملون محيطا اى عالما علم احاطه لا
 يغوت منه شيء هكذا قالوا او المتصور من ذكر الآية سوى مسئلة القضاء بالحق ان فيها دلالة على مسئلتين
 ذكرها صاحب الدرر الاولى ان قال الشيم الا منصور في معنى قوله تعالى ببارك الله بالهيك الله بالنظر في
 الاصول المنزلة وفيه دلالة على جواز الاجتهاد وفي حقه وقد اختلف فيه فقال بعضهم لا يجوز له الاجتهاد ولا يملك
 الخطاء وقال بعضهم يجوز له البتة ومذهبنا انه ليس له ان كان مأمورا بانتظار الوحي في كل حاوثة فان نزل الوحي
 فيها وان لم تنزل بعد الانتظار بحيث فانت المصلحة باسم له الاجتهاد وان اصاب بعد الاجتهاد فيها وان خطا
 لم يكن مضررا على الخطا بل ياتي الوحي بالحكم الواقع بخلاف غيره من المجتهدين حيث يعرفون على الخطا ابد الدهر وسبيل
 هذا البحث في سورة الاحفال انشاء الله تعالى والثانية ان في قوله تعالى ميتون ما لا يرضى من القول ليل
 طوان الكلام هو المعنى القايم بالذات حيث سمي التدبير قولاً وهو ايضا مختلف فيه بينا وبين المعصية حيث
 انكره الكلام النفسى ولهذا قالوا انخلق القرآن والآية لا دلالت على وجود الكلام النفسى في الجملة اى للبت انكنا
 التعدية الى الله تعالى فثبت الكلام النفسى لله تعالى فيكون قدما منه بغير التغير والنقصان مبرر عن الحق
 والاصوات قايما بذات الله تعالى باقيا بقاء مناخيا للسكوت والاقوة وقد فهم ذلك ايضا من قوله تعالى وكلم الله موسى

تكليما ومن الاجماع وهذا باب طويل يعرف في علم الكلام بالمتبع بهذا المختصر في مسئلة ان الاجماع حجة قطعية شرعية
 قوله تعالى وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُوْمِنِينَ
 لَوَلَّيْهُ مَا كُوْنٌ وَلَعَذَابُ جَهَنَّمَ اَوْسَعُ اَقْصَا اَقْصَالِ الْاُمَمِ الزائد نزول هذه الآية ايضا في حق طومة
 حيث حارب من المدينة لحزن قطع البدن الى مكة وارتد فقبض بها فستط عليه حجر عظيم فابقي هكذا الى الصبح فاختذه
 صاحب البيت فاراد ان يقتله ومنه الاكثرون ثم اخرجه اهل مكة عنها ولم يقتله لانه كان غير مبار بها فخرج فخرج
 الى الشام فوجد مسفرة محقة من بعير فاراد ان يجلها فراه صاحبها فغضب بمقتل فقاتلها فاذ ما فيه وقيل
 فخرج مع التجار الى الشام وسرق من متاعهم وقر الى غيرهم ثم استولوا عليه فشدوه وقتلوه هكذا ذكر في الحسيني
 وقال في رواية انه قطع مرة ذهب على الفلك في بركة فالتقى في اليوم بعد اطلاقهم عليه وبالجملة فمنزلت هذه الآية
 ومعناها ومن يشاقق الرسول اي يتجافى ويتبع غير سبيل المؤمنين من عمل واعتقاد ونزول ما لا يلى اى لسلطة
 ما حرم من الردة والكفر والفساد والفساد جهنم اي يدخل فيها وساءت الجهنم مصير الاله والحاصل ان هذه الآية
 هي التي تدل على ان الاجماع كالكتاب والسنة كما ذكر اهل الاصول والمفسرون جميعا وذلك لان الله تعالى جعل
 انباء غير سبيل المؤمنين كشاقة الرسول عليه السلام حيث جعل كل منهما مستقاني جزاء واحد وهو قوله تعالى
 ونفعلن جهنم والجزاء المذكور جزاء لكل منهما بالاستقلال كما قال في البيضاوي والآية تدل على حرمة مخالفة الاجماع
 لانه تعالى رتب الوعيد الشديد على المشاقة وانابه غير سبيل المؤمنين وذلك اما لحرمة كل واحد منهما او احدهما
 او لجمع بينهما والثاني باطل اذ لا يعبر ان يقال من شرب الخمر واكل الخبز استوجب الجحيم وكذا الثالث لان المشاقة
 محرمة ضم اليها غيره او لم يغم واذ كان اتباع غير سبيلهم محرما كان اتباع سبيلهم واجبا لان ترك اتباع سبيلهم
 من عرف سبيلهم اتباع غير سبيلهم هذا اللفظ فعلم ان اتباع سبيل المؤمنين اى ما عليه المؤمنون باجمعهم واجبا
 يسمى بالاجماع فيكون الاجماع حجة قطعية كيف جاعده كالكتاب والسنة المتواترة ويكون مقدا على الخبر المشهور
 والاحاد اذ انتقل اليها باجماع كل عصر في نقله واما اذا انتقل اليها بالافراد كان نقل السنة بالاحاد ولا بد
 في الاجماع من داع مقدم وهو قد يكون من خبر الواحد والقياس لانه لا بد ان يثبت الحكم او لا من خبر الواحد والقياس
 ثم تجزم عليه الامة والعزيمة فيه ان يقول كل واحد اجمعا في هذا الحكم او ليس به كل واحد على الفعل والرخصة فيه ان يعلم
 البعض او يفعل البعض دون البعض والاجماع من كان مجتهدا في فهمي هوى ولا فسق وقيل لا اجماع الا للصحاب
 وقيل لا اجماع الا لاهل المدينة والكلام في طويل مذكور في اصول الفقه ان شئت فاجزم اليه وقد مضت .

ايضا في هذا الباب في مسئلة بية الزوجة نوبتها لغيرها قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا
اول عراضا فليجزم عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ولو حضرت النفس
المتشقة وان تحسنوا وسقطوا فان الله كان بما تعملون خبيراً ^{في} نزل هذه الآية ان
رجلا اذ اطلق امراته وكانت لا ترضى لغيره لضييق المعاش وتربية الاولاد فخال لا تعارفني وقد هبت نوبتي
لزوجك اخرى وقبل هذه قصه بنت محمد بن سلمة وزوجها رافع بن غديبة وقيل قصه سمودة بنت موحث اراد رسول الله
صلعم طلاقها ففصرمت وقالت ليس لي سمجة الا زولم بل اريد ان اعد ليوم القيامة في ازواجك ووهبت نوبتها
لما ترضى عنها وعلى كل تقدير نزلت الآية في هذا الشأن بهذا اللفظ من كلام صاحب الكشاف والامام الزاهد وهو
المذكور في الحسيني فقوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او عراضا اي شرفعا
عن صحبتها او اعتناعا عن مجامعتها ومكالمتها فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا وهو ان لا يفارق الرجل
ملك المرأة ونوبتها لغيرها فحكم ان بية المرأة نوبتها لغيرها بايزا وهو المراد من الصلح على الاكثر وله
نزول الآية وان كان لا يحمل ان يكون المعنى فلا جناح عليهما ان يصلحا بان تحمله بعض المهر وكله او النفقة او
انجبال ذلك ولهذا لم يتعرض له صاحب الهداية ثم تمسكه بقصة سمودة صلحا هو دابة وذكر الامام الزاهد ان في الجناح
عن المرأة وان كان الجناح على الزوج في ان لا يوفي حتمها لان حق الزوجة منها فسقط ذلك بتراضيها بخلاف
حرمة الزنا والربو فانه لا يسقط عن تراضيها وفطر الصلح بينهما بان يكون تقولا لا اوامر والنواهي وترتيب
المبيت وتذبير النفقة والكسوة بيد الزوجة الكبيرة ويكون لذة العيش والمباشرة والدلاعة للمساواة في ما فيه
وقوله تعالى يصلحا من باب الافعال في قراءة الكوفيين وحسنه صلحا منصوبا على المفعول به وبينها طرف او حال
او على المصدر والمفعول بينهما او مجزوف وقرى يصلحا بالادغام على ان اصله يصلحا ويصلحا بالادغام على ان اصله يصلحا
قوله والصلح خير اعترض اي الصلح خير من المخارقة وسوء العشرة او كل صلح خير من المفسدة في كل شيء او الصلح خير من النشور
كما ان المفسدة شر من النشور وبالجملة وان وقع هذا في بيان صلح الزوجين لكن اللفظ عام في كل صلح فيه شمل الصلح
مع الاقرار والسكوت والانكار وقال الشافعي لا يجوز الصلح من السكوت والاتكار لقوله عليه السلام كل صلح جائز بينهما
المسلمين الا صلحا اصل حراما او محرما لا وفيه تحريم الحلال وتحليل الحرم لان البطلان لا يلازم الا على الرفع حراما على الاخذ وبعد الصلح
ينقلب كسائر ما قبله اصل حراما لصلح على غير ما شرع به حراما لا بعيدا الصلح علم ان لا يطاوع بها على ما مر به من اصل الآية
وهو لغيره فلهذا من غير من الايات فاستأنى بين الامم بالصلح او الصلح وهو قول الصلح وقوله ثم احضر الانفس التي امرت ان تكون على ما

بالحديث ولم يذكر الايتين تكون الاولين قطعين دون الاخرين في مسئلة اداء الشهادة على الوجه
 الحق وجوازها على الاثر وصحة كتابتها قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَصْنَاءَ اللَّهِ
 شَهِدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا
 فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا مَنْ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَحْدِلُوا ۚ وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ لَعَنُوا فَلَا ضَرَرًا
 اللَّهُ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا والمعنى الآية يا ايها الذين آمنوا كونوا مجتهدين في اقامة العدل في
 الاجور والشهداء اعداى كونوا شهداء اعداى احوال كونكم شهداء اعداى اقيمون شهداءكم لوجه الله
 ولو على انفسكم اى ولو كانت الشهادة على انفسكم او والديكم او اقربكم ان يكن غنيا اى ان يكن المشهود
 عليه وكلوا احد من المشهود له وعليه على ما في البين ادى غنيا او فقيرا فاعداى بها اى لا تمنعوا
 الشهادة لغناه طلبا لرضاه ولا فقره ترعا عليه ان الله تعالى ادلى بها بالغنى والفقير بالنظر لهما والرحمة
 فلم يكن ما عليها صلاحا لهما لا شرعا فمما قد اقيم على الجواب مقامه والمصنف في بهار جهم الى ما دل عليه المذكور
 وهو جبر الغنى والفقير لا الى المذكور والا لو قد رجوع الى احد الامرين ويؤيده ان قريظا ادى اولى بهم وتركوا
 في رجل من الانصار قال يا رسول الله ان علمى دينا والاشفا به عليه ولكن خشيت ان اظلم الشهادة
 ترعا على اخلاسه فقال الله تعالى لا تكفوا عن الشهادة لامل الغنى والفقير ولو كانت ملك على انفسكم
 او والديكم او اقربكم هكذا في الحسين وقد صرح به الامام الزاهد البنا وذكر اسم ذلك الرجل مقيسا وقال صاحب
 الدارك والشهادة على نفسه اقرار على نفسه لانه في معنى الشهادة عليها لانه اقرار بالحق وهذا لان الدعوى
 والشهادة والاقرار يشترك جميعها في الاخبار عن حق لا على احد غير ان الدعوى اخبار عن حوائف
 على الغير والاقرار للغير على نفسه والشهادة للغير على الغير بكلامه وقال صاحب الكشاف
 بعد بيان معنى الاقرار ويجوز ان يكون المعنى وان كانت الشهادة وبالا على انفسكم او على آبائكم واهل بيوتكم
 وذلك ان يشهد على من يتوقع ضرره من سلطان ظالم او غيره بكلامه وبالجمله فالآية دليل على نية
 مسئلة الاقرار وجواز الشهادة على ضرر الوالدين والاقرين وهذا معروف واما الشهادة للنفق فلا
 يجوز في الولادة اى لا يجوز ان يشهد الوالد للولد او بالعكس وكذا للزوجة لاجل الزوج او بالعكس وكذا
 للسيد لاجل العبد والعكس ويجوز فيما غير الولادة اى شهادة الاخ لخاله على ما عرف كل ذلك في الفتاوى
 وكذا يكون في الآية دليل على ان العدل في الشهادة واجب يعنى ان شهادة الزور ممتنوعة والصدق فيه

واجب وحكم شهادة الزور بعد قضاء القاضي الزم ذلك ويكون الاضمان على المشهود وعندنا خلاف المشافعي
 ما عرفت وشبه المشافعي في السيرة ولا يميز وكل ذلك معروف وقد اكد الله تعالى هذه المسئلة في آيات متعددة منها
 قوله تعالى والذين يشهدون الزور ونحوه ونحن نكتفي بذلك وقد يدل الآية ايضا على كون الشهادة لله للزور
 والسوء ولا يفتقر مستدل به على ان شهادة الشريك في مال الشركة والا جبر مستأجره والتميز لاستاذة
 وكذا الموالد لولده وامثال كل ذلك لا يجوز بكذا الخطر بالبال وصححه قوله تعالى فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا يلى كذا
 ان تعدلوا عن الهوى او ارادة ان تعدلوا بين الناس فعلى الاول من العدول وعلى الثاني من العدل وقوله تعالى
 ومن تلموا واما باووا واحدهم ضم اللام من الولاية اى ان وليهم اقامه الشهادة او اعرضتم عن اقامتها
 فان العدل كان بالتقوى خير فجازكم عليه واما بالواو من مع سكون اللام من الهوى وان تلموا واستسلم
 عن شهادة الهوى او حكومت العدل او تعرضوا عن الشهادة عندكم وتمنعوا فان الله كان باقيا خيرا وعل
 الاخير قرأة المحقق كذا اقلوا في مسئلة ان الكفار لا ولاية لهم على المؤمنين قوله تعالى ولا تجعل الله
 للكافرن على المؤمنين سبيلا هذه الآية حجة للعلماء في كثير من المسائل ان كان الحق ان يكون
 للكافرن سبيلا اى حجة على المؤمنين في الدنيا كما هو الاكثر المتعارف على الاستسنة هو المنقول عن ابن عباس
 ودون يوم القيامة كما نقل عن علي رضي الله عنه ان لا يجوز شهادة الكافر على المسلم لان فيه ولاية لهم على المسلم
 كما نصرت في الكتب ومنها ان لا يلى الكافر سلاح المسلم ولا يرثه وكذا باللعن ومنها ما قال في البيضاوى واحجبه
 اصحابنا على فساد شرى الكافر المسلم والحنفية على حصول البيسنة بغض الارتداد وهو ضعيف لانه لا ينبغي
 ان يكون بائنة اذا عاد الى الايمان قبل معنى العدة بذ القطة وبكذا المشافعي ان ثبت من هذه الالة ان
 لا يملك الكافر مال المسلم بالاستسنة كما هو مذهبه المذكور في كتب اصولنا وبالجمله فكما هي حجة للحنفية اثبات
 بعض الاحكام كذلك هي حجة للمشافعي في اثبات بعض اخره ولا لى كل من الفريقين مذكورة في المطولات
 وذكر اهل الاصول في جواب ان لا يملك الكافر مال المسلم بالاستسنة ان النضر ليس على عمومته لان كثير ما نشاهد
 ان الكفار يغلبون على النفس المسلمين فيقتلونهم وعلى اموالهم فيغيرونها واذا لم يكن اجراء على العموم بكل علم
 الخصوص وبسبيل الولاية ليجوز الالة الانحاح وفي كلام الامام الزاهد انه يجوز ان يكون للكافرن على المؤمنين
 فتح ونصرة للابتلاء واما المردوبه المحجة بالباطل في الدين او السبيل يوم القيامة وربا يتسك بهذه الالة
 الكافر اى جلد وامسكه وضربه وربا غير جائز لانه لا كان شهادههم على المسلم وهو ادون مرتبة غير جائزة فيهم

بالطريق الاول لان فيه كمال ولاية لهم على المسلمين بحزم موثق ولقد سلموا هذا الصلح في زماننا فويل لكم يا ايها الجورون
 اولم تنظروا انهم كيعند عاقلون من المسلمين والمؤمنين والعلماء والعلماء والسادات والعقلاء وكيف
 يضرهم وجوههم يا ايها السعيرين يتصرفون معهم بانواع الامانة والزلل هكذا ذكره بعض مشائخنا سلموا
 في بعض رسائلهم واستشهدوا بهذه الآية ويقولون تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين
 ويقولون تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذون الذين اتخذوا دياركم ديار اولياء من الذين اولوا الكتاب من قبلكم
 والكفار اولياء واقفوا الله انكم قوم متدين وامثال ذلك مما في القرآن من ايات لا تعد ولا تحصى بهذا المضمون
 والله اعلم في مسألة ان بعض الاشياء المحللة لنا كان مالا اعلى اليهود ثم حرم عليهم وان الربوا حرام في جميع الامور
 قوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم وكذبهم عن سبيل الله كثيرا
 واتخذهم الربوا وقد هؤوا عنه واكلمهم اموال الناس بالباطل واعخذنا للكاثرين منهم
 عذابا ابديا بسبب ظلم عظيم من اليهود حرمنا عليهم طيبات كانت حلالا لهم وبسبب صدمهم عن سبيل الله كثيرا
 اي ناسا كثيرا او صدا كثيرا بالتحريف وبسبب اخذهم الربوا وقد هؤوا عنه في التوراة وبسبب اكلهم اموال الناس
 بالباطل اي بالرشوة وغيره واعتدنا للكافرين منهم دون من تاب وامن عذابا لياخوه عطف على حرمنا والخاص
 ان بسبب ذنوبهم المذكورة من الظلم والصد واخذ الربوا والاكل الحرام من طيبات كانت حلالا لهم واعتدنا لهم عذابا
 لياخوه تلك الطيبات هي المذكورة في قوله تعالى وعلما الذين يادوا حرمنا كل ذي ظفر الآية كما سيأتي في سورة الانعام
 انشاء الله تعالى وهي حلال لنا بلا شبهة وكانت حلالا لهم ايضا قبل نزول التوراة وانما حرم لهم بعد بسبب ذنوبهم
 وروى ان اليهود طعنوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اخبرنا في كتابنا بجملة لم ابل على ابراهيم وعلى سجنه
 اسرائيل وانت تاكله وتشرب لبنه فكيف تكون على مله ابراهيم فقال الله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا
 ما حرم اسرائيل على نفسه من قبل ان تنزل التوراة وذلك لان يحب عليه السلام اعراب عرق النساء فنداه ان يبرهن
 هذه العلة يحرم على نفسه لحم الابل لانه كان من احب الطعام اليه وذلك كان قبل نزول التوراة ثم بعد ذلك كثرة
 ذنوبهم وبغيتهم وظلمهم فحرم عليهم الطيبات المحللة يعني لحم الابل وشحم البقر والغنم وذلك كان بعد نزول التوراة على لسان
 نبي من الانبياء على ما حربه الامام الزاهد في تفسير قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل
 وقال في تفسير هذه الآية وبعضهم يستدلون بهذه الآية ان الكفار يخاطبون بالشرائع الا يرى انه عاقبهم بخبرهم
 الطيبات عاصلا وباتخاذهم لغيره لكن هذا ليس بشيء لان الخلاف في العبادات فاما لا خلاف فيهم مخاطبون بالحكامنا في العبادات

في قوله تعالى ولا يحل المجال العطف على ما في البيضاء في تعلم ان الرجل اذا لم يترك ولد او يترك اختا فخطبه
 تلك الاخت نصف ما ترك الاخ والمراو بالاخت هنا الاخت لاب وام او لاب فقط بالاظهار لانه جعل في
 وابن الام لا يكون عصبة بخلاف ما سبق من الآية فان المراد بالاخت والاخ والاخ او الاخت لا يخط
 خطه الا يجب ثم السكندر وهو يناسب اول الام على ما مر والولد المنفي في الشرط الابن لان السقط للاخت
 هو الابن دون البنت هكذا في اكثر التفاسير وذكر في البيضاء في ان الولد على ظاهره لان الاخت وان
 ورثت مع البنت عند طاعة النكاح ابن عباس لكنها لا ترث النصف وهذا احسن عندى وقوله تعالى وهو
 يرثها ان لم يكن لها ولد جملة مستتره بين احكام ارث الاخت للاخ فغير بيان انه اذا كان الام والمكسر
 اى ماتت الاخت ولم يكن لها ولد وتختلف احكام يرث ذلك الام تلك الاخت والولد المنفي في الشرط
 هنا البطلان المختلف ففي اكثر ان المراد به الابن لان السقط للاخ هو الابن دون البنت وفي البيضاء
 ذكر ان كان او انفى ان اريد به يرثها يرث جميع ما لها والا فالمراد به الذكر اذا البنت لا تجب للاخ وهذا الغير
 احسن عند فلا تناقض بين الكلامين في المعنى في كل من الموضعين وانما هو في التوجيه وقد ذكر في الترتيب
 ان المراد بقوله ان لم يكن له ولد الابن بالانفاق لان الاخ يرث مع الابنة واما في قوله تعالى ليس له ولد
 هكذا عندنا فلا تجب البنت للاخت كما روى عن ابن مسعود انه قال ربيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى من خلف بنتا و بنت ابن واختا للبنت بالنصف ولبنت الابن بالسدس كلمة للتشديد والاخت
 بالباقي ولو يده قوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة واما عند ابن عباس عن قوله او به
 اعم من الذكر والامنى كما في حجب الام من الثلث الى السدس وحجب الزوج من النصف الى الرهم وحجب الزوج
 من الرهم الى الثمن فلا ميراث عنده للاخت مع البنت بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي من الابنة بالعضوة
 ولا عضوة للاخت بنفسها وانما يصير عصبة لغيره اذا كان ذلك الغير عصبة لغيره بالبنت عصوبة فكيف يصير
 الاخت معها عصبة بذاته وانما الكفى المذكر في الولد فقط في الموضعين مع ان الوالد ايضا كذلك
 لانه يشترط بحكم انتفاء الولد على حكم انتفاء الوالد لان الولد اقرب الى الميت من الوالد فاذا ورث الام عند
 الاقرب يرث عند انتفاء الاب بعد الطيق الاول والآن الكلام في الميراثية من ليس له ولد ولا ولد جميعا ولانه حال حياته
 لقوله عليه السلام الحقوا القربى بالباقي فلا ولي ذكر عصبة ولا اب او ولي من الاخ هذا القدر الحديث هذا
 كل في الكشاف وعند ابن عباس في الكلام من الاول له فقط لان من مذهبه انه يورث الاخوة لاخته مع

في قوله تعالى ولا يحل المجال العطف على ما في البيضاء في تعلم ان الرجل اذا لم يترك ولد او يترك اختا فخطبه
 تلك الاخت نصف ما ترك الاخ والمراو بالاخت هنا الاخت لاب وام او لاب فقط بالاظهار لانه جعل في
 وابن الام لا يكون عصبة بخلاف ما سبق من الآية فان المراد بالاخت والاخ والاخ او الاخت لا يخط
 خطه الا يجب ثم السكندر وهو يناسب اول الام على ما مر والولد المنفي في الشرط الابن لان السقط للاخت
 هو الابن دون البنت هكذا في اكثر التفاسير وذكر في البيضاء في ان الولد على ظاهره لان الاخت وان
 ورثت مع البنت عند طاعة النكاح ابن عباس لكنها لا ترث النصف وهذا احسن عندى وقوله تعالى وهو
 يرثها ان لم يكن لها ولد جملة مستتره بين احكام ارث الاخت للاخ فغير بيان انه اذا كان الام والمكسر
 اى ماتت الاخت ولم يكن لها ولد وتختلف احكام يرث ذلك الام تلك الاخت والولد المنفي في الشرط
 هنا البطلان المختلف ففي اكثر ان المراد به الابن لان السقط للاخ هو الابن دون البنت وفي البيضاء
 ذكر ان كان او انفى ان اريد به يرثها يرث جميع ما لها والا فالمراد به الذكر اذا البنت لا تجب للاخ وهذا الغير
 احسن عند فلا تناقض بين الكلامين في المعنى في كل من الموضعين وانما هو في التوجيه وقد ذكر في الترتيب
 ان المراد بقوله ان لم يكن له ولد الابن بالانفاق لان الاخ يرث مع الابنة واما في قوله تعالى ليس له ولد
 هكذا عندنا فلا تجب البنت للاخت كما روى عن ابن مسعود انه قال ربيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى من خلف بنتا و بنت ابن واختا للبنت بالنصف ولبنت الابن بالسدس كلمة للتشديد والاخت
 بالباقي ولو يده قوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة واما عند ابن عباس عن قوله او به
 اعم من الذكر والامنى كما في حجب الام من الثلث الى السدس وحجب الزوج من النصف الى الرهم وحجب الزوج
 من الرهم الى الثمن فلا ميراث عنده للاخت مع البنت بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي من الابنة بالعضوة
 ولا عضوة للاخت بنفسها وانما يصير عصبة لغيره اذا كان ذلك الغير عصبة لغيره بالبنت عصوبة فكيف يصير
 الاخت معها عصبة بذاته وانما الكفى المذكر في الولد فقط في الموضعين مع ان الوالد ايضا كذلك
 لانه يشترط بحكم انتفاء الولد على حكم انتفاء الوالد لان الولد اقرب الى الميت من الوالد فاذا ورث الام عند
 الاقرب يرث عند انتفاء الاب بعد الطيق الاول والآن الكلام في الميراثية من ليس له ولد ولا ولد جميعا ولانه حال حياته
 لقوله عليه السلام الحقوا القربى بالباقي فلا ولي ذكر عصبة ولا اب او ولي من الاخ هذا القدر الحديث هذا
 كل في الكشاف وعند ابن عباس في الكلام من الاول له فقط لان من مذهبه انه يورث الاخوة لاخته مع

جود الوالد على ما قلنا من الزكوة فما سبق ولا اعتبار في الآية حينئذ كما لا يخفى ثم جئنا إلى اثبات أصل المسئلة
 فنقول وان ترك المورث اثنين فبإيه في قوله تعالى وان كانا اختين فلها الثلثان مما ترك فهو متعلق بما سبق
 من بيان ان اترك الواحدة يعني ان كانت الاخوات واحدة فلها النصف وان كانتا اثنتين فكل منهما الثلث
 فكان لهما جميعا الثلثان مما ترك المورث والصيغة كانت ان يرث بالاختوة وثمة محمول على المعنى وفائدة اللفظ ان
 اثنتين اقرت على ان الحكم باعتبار العدد دون الصفو والكبر وغيره كما قاله القاضي الاجل وقيل لم يبين الله تعالى حكم
 اثنتين فوق اثنتين لانه يعلم حالها من اثنتين وقد يقال صرح في الاخوات بالاثنتين وفي البنات بما فوقها ليعلم من حال
 الاثنتين حال البنتين ومن حال البنات حال الاخوات بالطريق الاولى كما في الشريفة وذكره الامام الزاهد ايضا
 وقال فيه دليل على جواز القياس وان ترك المورث اخوة واخوات جميعا فبإيه في قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا و
 نساء فلهذا ذكر مثل حظ الاثنتين وأصل الكلام وان كانوا اخوة واخوات فغلب الذكر يعني ان كان الوارثون اخوة واخوات
 كثيرة رجالا ونساء فغير مختص بأحد ما فبإيه يجب لكل منها النصف على وفق المسئلة بحيث يكون للذكر مثل حظ الانثيين والمعنى
 الحقيقة للاخوة غير مراد منها وانما المقصود كون الذكر والانثى شريكين في الميراث مثلا اذا ترك اختا واخا جميعا تمت
 الزكوة على ثلث حصص حصتان للامه وحصلة للاخت واذا ترك اثنتين واخين قسمت الزكوة على ستة حصص اربعة للثنتين
 وحصتان للاخين واذا ترك اثنتين وانما كانت الزكوة بينه وبينها نصفين وكذا القياس وقد ظهر من ههنا ان
 للاخوات لابل وام احوالا خمس النصف الواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا ومم الاخر لابل وام للذكر مثل حظ الانثيين
 وهن الباقي اى النصف او الثلث من البنات او بنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة ويسقط
 بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب بالانفاق وبالجد عند الجحيفة وبالاخوات لابل احوال سبب النصف الواحدة
 والثلثان للثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات لابل وام وهن السدس من الاخوات لابل وام تكملة للثنتين ولا ترك
 سهم الاثنتين لابل وام الا ان يكون معهن اخ لابل فيعصبنهم ويسقطون الابن وابن الابن وان سفل وبالأب
 بالانفاق وبالجد عند الجحيفة وبالاخ لابل وام ايضا كما قالوا وقوله تعالى بين الله لكم ان تضلوا معناه بين الله
 ضلالكم الذي من شأنكم اذ علمتم وطباكم تحوزوا عنه وتحوزوا اخلاقه اوبين لكم الحق والصواب كما به ان تضلوا
 اوبين الله لكم لئلا تضلوا بخلافه لا هو قول الكوفيين كذا في البيضاوى وما اتانا الكفيت ههنا في تفسير الآية يجرى
 تحقيق مضمون اللفظ ويثبت فيما سبق على وجه عجيب قريب ايقن وقد ذكر صاحب الماركان فيما سبق لها ضابطه
 جاسية وادور فيها كلاما طويلا على حسب ما ذكر في علم الغرر الضرفان ثبتت فارجع اليه هذا اخر ما ذكر في سورة النساء

علم توفيقه ونصلي على محمد وآله والان شرع في سورة الأداة ففي مسلمة مكية الاصطبا دماله الاحرام وطنة
 الانعام وغير قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود ايجلت لكم بهيمة الانعام والاد ما ينلني
 عليكم غير محلي الصيد وانتم حرمة لان الله يحكم ما يريد يا الذين امنوا لا تحملوا استعاب الله
 وله الشرائع الحرام وله النهي وله القلوب يد وله امين البتة احرار من يتبعون فضلا من ربه
 ويرضوا انادوا واصلة فما مضى واى اوله يجوز منكم شئان قوم ان صدوا عن التسمية
 ان فقدوا وامر واكفوا على البر والقوى من وله تعاوتوا على الدنبر والعذوان من ولفو
 ان الله شديد العقاب فان ان الايتان في بيان عدة من المسائل اما الآية الاولى فيها نداء امر الله تعالى
 اولا بالانعام والعقود اى العهد الموثق في قوله تعالى اوفوا بالعقود ثم قال ثانيا اجلت لكم بهيمة الانعام فهو تفصيل
 للعقود وهذا اذا كان المراد بالعقود ما عقد الله على عباده من التكليف والعقود اى المعقودات فيها من الامور
 ونحوها ففى جملة تفصيلها كما فعله صاحب البصائر اى امل واشكال وقال الامام الزاهدان العبد ثلثة عهد الله به
 كالاولى والنواصي وعهد العباد ومن الله كالنذور والايان وعهد العباد فيما بينهم والاية تشمل الاقسام الثلاثة
 وقد انفرد بكل منها آية واليهيمة كل شى لا يميز وقيل كل ذات اربع واطرافه البهيمة الى الانعام بيانية ومغناه
 البهيمة من الانعام وهى الازواج الثمانية والحى بينا الطيرى والبقر الوحش وقيل جال المراد ونحوها بما ياتل الانعام
 فى الاجزاء وعدم الانياب واطرافها الى الانعام ملازمة اشبه ولكن لم يقتض على عمومها كان اولى ليكون استثناء
 قوله تعالى الا ما ينلني عليكم على الاتصال الذى هو الاصل اى اجلت لكم بهيمة الانعام جميعا الا ما ينلني عليكم تحريمه فى
 آية التحريم كلهم الخنزير وغير ذلك وقوله تعالى غير محلي الصيد حال من الضمير
 لكم وانتم حرمة حال من محلي الصيد غيسى انا اجلت لكم بهيمة الانعام حال كونكم غير
 محلين للاصطبا وبها فى حال الاحرام فكانه وقع مظنة ان يكون بهيمة الانعام حلالا
 لكل محرما وغير محرم فيفهم ان الاصطبا وبها للمحرمة حرام ما دام محرما ولكن هذا فى
 صيد البر خاصة واما فى حق صيد البحر فلا لانه حلال الاصطبا وه للمحرمة كما غنية من بعد انشاء
 الله تعالى فى اخر السورة واما الآية الثانية وهى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحملوا
 شعائر الله فتقلع نزولها ان شريم ابن حنيفة المشهور بالشقاوة جاز الى رسول الله صلى
 وسأله عما الخلق اية فقال بقصد لى رسالتى وايمان ربي وامره به فقال اشاور ذلك

وكنى ان يكون
 من المسلمين
 من غير ان يكون
 عن نصيب
 من نصيب

ربح جوشي وا قبل قولك بعد ما احتوا ولا خير من الدمنة استاق مواشيها وغار اموالها وذهب بها
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن قبل من اسبى رجل اليوم بنظم لسان الشيطان يدخل كافرا ويخرج قادرا
 ذلك لا توجب عليه السلام مع الصحابة الى مكة في عام الفتيحة او استرجحوا فخذ تلك المواشي ويهدى بها الى
 معروفنا وقصدوا ان يردوا منه فنزلت هذه الآية بكذا في الحسين والزاهدى ومضمونها يا ايها الذين آمنوا
 تملوا اى لا تنقصوا حرمة شعائر الله من رفق الجم ومراعى الحارم والحرام والطواف والسجى والحق والخير
 وغيره ولا حرمة اشهر الحرام بالقتل فيه ولا حرمة الهدى وذات القلعة بالخصب المنع عن بلوغ محلها حتى
 قيل عطف الخاص على العام لان ذات القلعة هي البدن والهدى يعنها وبع النساء ايضا ويجوز ان يراد
 بها القلعة لمنسبها سبحانه في النبي عن التعر لذات القلعة وهي ملطبة من نسل او عود قرادة او
 او غيره ولا حرمة اهل البيت الحرام اى قاصدى زيارتها وهم شريم وقابضون يقتد بهم حال كونهم يمتثلون اى
 يطلبون فضلا من ربهم ورضوانا وهو الثواب على رأى او فضلا من ربهم وهو التجارة ورضوانا وهو الحج برعهم
 رأى وبالجملة لا بمعنى التعرض لمن يذات الله وقوله تعالى واذا سلمتم خاصطا وابتعدوا بما قبل وهو قوله تعالى غير
 محلى الصيد وانتم حرم يعنى الا حرمنا عليكم الاصطيا فى حالة الاحرام فاذا خرجتم منها فاصطادوا فصدوا واصطادوا
 وهذا الامر بعد الخطر للاباحة بالاتفاق ولا يلزم منه ان يكون جميع الامور التى بعد الخطر للاباحة كما زعم البعض
 بل كثير ما يكون للادب بعد موله لفظ لا يخفى وقوله تعالى ولا يجر منكم عطف على لا تلحقوا منكم مثل كسب ثغرى
 مفعول ومفعولين وهما يتعدى الى مفعولين مفعول الاول كم ومفعول الثانى ان تعدوا او معنى اثنان
 البعض وان صدوكم متعلق بالشأن بمعنى العدة والمعنى ولا يكفكم بغفر قوم لان صدوكم عن المسجد الحرام يوم الجمعة
 الاعتداء اى الانتقام منهم بالحق كروهم وقرى لا يجر منكم بضم الياء من الافعال وشأن يسكون النون ايضا
 وان صدوكم عزاءه شرط معتبر اخر اعنى عن جوابه لا يجر منكم ومعنى قوله تعالى ولتعدوا على الله والتقوى
 على الاثم والعدوان ظاهر والبر والتقوى العزم والاعطاء والاثم والعدوان الاسقام والشتى والبر والتقوى
 فعل الامر وترك الخطر والاثم والعدوان خلافا وهو عام لكل بر وتقوى وكل اثم وعدوان كقوله تعالى لا تقربوا
 واختلفوا فى احكامه ونسخه فالقاضى البضاوى يعرض لشأن نزوله ثم قال وعلى هذا الآية منسوخة وصاحبها
 لم يقرر شأن نزوله ولا نسخ وعدمه لانه فسر على وجه لم يلزم نسخ وهو ان الاشتغال بهذه الافعال مما يصد الحرج
 فلا يجعلون ثانيا بينكم وهو شبه لان سورة المائدة آخر القرآن نزولا لا تحتمل النسخ وقال صاحب الكشاف قيل

فبني صلح الأئمة من آخر القرآن ثم ذكروا فاعلموا أنها حراما وبهذا عن الحسن وعن ابن مرة فيها على
 غير ما في البيت فيها مسنوخ وعن ابن عباس عن كان المسلمين والمشركون يحجون جميعا فبني أحد المسلمين أن ينحوا
 أحد عن حج البيت ليقول تعالى لا تملأوا من قبل الله فاعلموا أنها حراما وبهذا عن الحسن وعن ابن مرة فيها مسنوخ
 حيث وعدتموهم والامام الزاهد أوروكلا ما لم يلا حاصدا من قوله لا تملأوا شعار الله ولا أمين البيت الحرام غير مسنوخ
 وقوله تعالى ولا تشبهوا الحرام ولا الهدى ولا الظلال مسنوخ بآية القتال وصاحب الاتفاق قد مر في كتابه أن
 قوله تعالى ولا تشبهوا الحرام في الأئمة مسنوخ باباحة القتل في كل الشبه ولم يقرضه لاسواه من بقية الآية أي الجواد
 آخرنا وصاحب الحجة قال إن الآية كلها مسنوخ سوى قوله تعالى وإذا حللتم فاصطادوا وقوله تعالى وتعاونوا
 وبهذا أيضا جبره ثم ذكر الله تعالى بعده ما حرم أكلها فقال **حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ
 الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلَ الْغُرُفِ مِنَ الْأَنْخَنِفَةِ وَالْمَوْفُودَةِ وَالْمُتْرَجِّفَةِ وَالنَّطِيجَةِ وَمَا أَكَلَ السَّعَمُ
 إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذَكَّيْتُمْ عَلَى النَّصَبِ وَأَنْ تَسْقِمُوا بِالْأَرْزَامِ مَا ذَكَّيْتُمْ فَمِنْ يَوْمِ
 يُكْسَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَمِنْ يَوْمِكُمْ فَلَوْ كَسَّوْهُمْ وَأَخْشَوْهُمْ وَالْيَوْمَ كَمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَوْفَيْتُكُمْ
 عَلَيْكُمْ أَعْمَتِي وَرَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ إِلَى اللَّهِ فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ
 رَحِيمٌ** هذه الآية في بيان المحرمات وقد ناسب ذكرنا في هذا المقام لأنها عقيب قوله تعالى إلا ما ذكَّيْتُمْ فمِنْ
 بيان له على ما مر آنفا وقد ذكر الله تعالى فيها عدة أشياء منها الميتة والدَّمُ ولحم الخنزير وما أصل غير هذه وقد سبق
 بيان حرماتها في سورة البقرة وسباني مثلها أيضا في سورة الأنعام والنحل والبقرة ولعلنا نذكر حكمها أكمل
 لمعناها ودفعنا لظن الكفار بأنها حلال وأما البواقي المذكورة في الآية فبعضها الأول المنخففة وهي التي ماتت بالخنزير
 والثاني الموقودة وهي المضروبة بنحو خشب أو حجر حتى يموت بفعل وقد تارة إذا ضربته فعلم أن الخنزير وما
 مجراه بشرط اللذبح والثالث المتردية وهي التي تردت من علوا في بئر فانت والرابع النطيفة وهي التي لطختها
 أخرى فانت والخامس أكل السبع أي أكل بعضه السبع فانت بجره قال القاضي وهو يدل على أن جوارم الصيد
 إذا أكلت ما اصطادته لم يجل وقوله تعالى إلا ما ذكَّيْتُمْ استثناء من كل من هو لا الخمسة والمعنى هو لا حرام
 في كل مثل إلا إذا أركتموها أو أحيادوا بجهنم بالحد يد بقظم الحنوم والمرى والودجين ولا يجوز أن يكون
 ما تقدمها أيضا يعني من الميتة والدَّمُ ولحم الخنزير وما أصل غير هذه كالغربي في الزايد لأن هذه الأشياء
 حرم الله تعالى لم يلحقها الحل في حال من الأحوال يدل عليه ذكرنا مرارا في القرآن بدون الاستثناء لأنها محال

في قوله تعالى ولا تشبهوا الحرام في الأئمة مسنوخ باباحة القتل في كل الشبه ولم يقرضه لاسواه من بقية الآية أي الجواد

لما فرق بين هذا وبين قول النجاشي لا يخرج من اجل كذا واخرج بطريق صحيح كذا وفي شرح التاويلات روي عن ابي قال لا
 يقول المنجاشي ان نجم كذا ايام كذا ونجم كذا ايام كذا لان كذا في اول تلك ولكن المنجم جعل النجوم دلائل وعلامات على احكام
 الله تعالى ولا يخرج من اجل كذا في النجوم معاني وعلامات يدرك بها الامم والاشياء ولا الا في
 ذلك انما العلامة عليه في ما يحكم على الله سبحانه وتعالى به كلامه وهذا على اعراضه كما ان قوله تعالى اليوم
 الذين كفروا اني نزلت فيهم اضطر ايضا كذا ومعناه اليوم امي في هذا الزمان الحاضر وفي يوم الجمعة عرفة
 حجة الوداع بعد العصر الذين كفروا من دينكم امي من ابطال اوجوبكم تحليل هذه الحجائب وغيرها من ان
 يغلبوكم عليه اليوم اكلت لكم دينكم وانصر الانظار على الاديان كلها او بالتقصيص على قواعد العقائد والتوقيف
 على اصول الشريعة وقوانين القياس وامتدت عليكم نعمتي بالهداية والتوفيق او باكمال الدين او بفتح مكة وهدم بناء
 الجابية وانما اعترض بهذه الجمل ليكون دليلا على ان تناول هذه المحرمات فسق وتحريم هذه الحجائب مما ليس منه
 الكفار وما هو من جملة الدين الكامل والنعمة التامة والاسلام المنهت بالرضى دون غيره من الملل وذكر
 الامام الزاهد ان الاكالات لا يبرأ عليه ولا ينقص عنه والتمام خذرا عليه ولهذا فرق بالاول بالدين في انفا
 النعمة وان الايمان والاسلام واحد وان نزول الآية في حجة الوداع وقت وقوف الناس بعرفة وادخل الى الله
 ورسوله عليه السلام على عضبا فضعف من فعل الوحى وها هو حكم نزل وبرزل بعد الايستغفار بكم وعاش بعد
 امدى وثمانين ليلة وتوفى يوم الاثنين ودفن يوم الخميس لانزلت الآية بكى الصديقين رضي الله عنهما وبكيتك نقال انما
 في زيادة من دينا فاما ذلك فانه من اجل شئ قط الا انفس قبيل صدقت فكانت هذه الآية نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعده لا فليدا وقال اليهودي عمر و ابن عباس انكم تقرؤن آية لو نزلت علينا ولعلم ذلك اليوم اخذناه عيدا فآية نزل
 اليوم اكلت لكم دينكم فقال في امي مكان و امي يوم نزلت فقال في يوم عرفة يوم الجمعة ونحن وقوف بعرفة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكلها بمجد الله عيدا لنا ولا يزال ذلك عيدا للسليمان هذا ما يروى في الاكالات الجمل المذكورة كلها مع منفات كان قول
 تعالى فمن اضطر في مخفصة متعللا بذكر المحرمات يعني ان هذه الاشياء المحرمة اما حرمت عليكم اذا كنتم في حالة الاختيار
 دون الاضطرار فمن اضطر منكم الى تناول شئ من هذه المحرمات في مخفصة امي جماعة حال كونه غير متحيز
 لا ثم اني غير مائل له بان يكون مثله ذاك كلها او مجازا احد الرخصة وهو قدر ما لا يثبت فان الله غفور رحيم لا يحاسب
 بذلك القدر بل يحذبه ان مات ولم يأكل كما هو مبيننا المذكور فيما سبق فان قلت لم ذكر المخفصة في هذه الآية
 والحق في سورة البقرة قلت سورة البقرة اصبح نزولا فقد كرهنا ان تناول المحرمات جارية في حالة الاضطرار

وبه السورة اخر القرآن نزلا فيبين فيها الاحكام شرعية وذكر فيها اعطى المخصصة وهو القوط العا
الحال ابن في غير القوط يدغم اضطراره بالسؤال من غيره وان عدم القوت بنفسه لان يكون التناو
لانه اذا حصل الاضطرار في غير المخصصة يجب عليه اكل الميتة ايضا ولهذا افسر والمخصصة بالمجاعة وقد مر بان
الكلام في البقرة هذا هو بيان المحرمات ثم ذكر الله تعالى بعده بيان سلة الاصطيد وغيره فقال
يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيْبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ
مَكَلَّيْنِ تَعْلَمُونَنَّ مَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا آفَسَكُنْ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا لِسَمِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَاتَّقُوا
اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ حَكِيمٌ ما ذاك قال اسئلهم في السؤال معنى القول ولا بد منهم بعد
المجاعة وماذا ابتداء واسئلهم خبره وانما قال اسئلهم ولم يقل لنا على الحكاية لان بسؤالك بلفظ الغيبة وكلام
الوجدين شملهم في امثاله والمسؤل عنه ما ذاك اسئلهم من المطاع كانه لا تلي عليهم ما حرم عليهم لواعمالهم
بكذا قالوا وقد نقل في نزوله انه لا ينزل حرمة الميتة قال عدى ابن حاتم وزيد بن الجبل الطائي يار
نحن نسكن في مواضع ليس فيها لحم الا بالاصطيد ومن الكلب والطيور وما لم نبلغ ما جلا فتكف الكلب الصيد
وقلب ما نجد سالنا لندبحه بوجبه لتضيق الضيف ونكرهه فكيف نصنع في هذا الشأن فنزل في جوابهم فيه
الآية بكذا في الحسنة ولكنه لا يوافق قوله تعالى يسئلونك ما ذاك اسئلهم لانه ليس فيه سؤال عن الاصطيد وانما
وذكر الامام الزاهد رواية عن عدى ورواية اخرى عن ابى رافع ايضا ان جبريل سأل عن
فاؤن فلم يعقل وقال انما معاشر الولاك لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة فقتلت كلاب المدينة بامر رسول الله
فقالوا ما ذاك اسئل لنا من هذه الامة التي نقتلها فانزل صدقنا هذه الآية فامر بقتل الكلب الحور والاسود
باقتناء الكلب التي تقتل بها من كلب حرث او صيد او ماشية هذا ما فيه وقوله تعالى احل لكم الطيبات
بجذبت وهو الذبوح وما يستحسنه الطباء السليمة ولم يتفرد عن اول كل ما يأت تحريمه في كتاب او سنة
او قياس وقوله تعالى وما علمتم فيه بيان الاصطيد وكلمة ما فيه ان كانت موصولة كانت مجزئة
اي صيد ما علمتم فيكون معطوفة على الطيبات مرفوعة الما اي اسئل لكم صيد ما علمتم وان كانت شرطية كانت
مبتدأ اعتصمنا بمعنى الشرط وذل الفاء في خبره وهو قوله تعالى فكلوا على كل تقدير صيد
حلال والخطاب في وما علمتم للمسلمين فيكون ارسال الجوسي والوثنى حراما لا يخرج الى التحليل والحر
الجوارح كواسب الصيد من كلباء البهايم والطيور كالكلب والنهد والعقاب والصقور والياري والاشا

وغير ذلك من ذى ناب او مقلب وبذا هو قول المشافعي وهو رايه عن ابي يوسف وهو المذكور في البيهقي
 والكنان وقال في الدراك وقيل الجوارح من الجراحة فيكون الجرح شرطاً للكل وهو ذهب ابي حنيفة
 صرح بذلك في البداية حيث قال اولان الجوارح هو الكلب اسب في تاويل ثم ذكر ان في قوله تعالى وما علمكم
 من الجوارح ما يشير الى اشترط الجوارح اذ هو من الجراحة في تاويل ولا تاتي في بينها وابو يوسف لم يشترط
 رجوعا الى التاويل الاول وقوله تعالى مكلمين معناه معلمين وانما ذكر بهذا اللفظ وانه لان التاويل فيه
 اكثر اولان كل سبعة يسمى كلبا لقوله عليه السلام اللهم صل على كلبا من كلابك وهو حال من علمته كان قوله
 تعلمون من مما علمكم الله حال ثابته وقاعدة ذكرها مع انه كالا عادة التاكيد والمبالغة في التحليم وذكر صاحب
 الكشف والدراك ان قاعدة قوله تعالى مكلمين ان يكون من اعلم الجوارح هو موصوفا بالكلية والكلب
 موصوفاً بالجوارح ومعلمها وقاعدة قوله تعالى تعلمون ان يجب على كل اخذ علم ان لا ياتخذ الا من اراهم
 وراية كلم من اخذ غير متقن قد ضيع بامره وعرض عند لقاء النحرير انامله وقال القاضي في معنى قوله تعالى
 مما علمكم الله من العمل مطر في التاويل فان العلم به الهام من الله او مكتسب بالعقل الذي هو نوعه
 منه او مما علمكم ان تعلموه من ان تعلم الصيد بان ينزل برسال صاحبه وينزج جرحه بمسك عليه الصيد
 ونحوه وبالجمله افعل ان اذالم يكن الجوارح معلمة لم يجز اكل ما اصطاده وذلك التحليم في الكلب تبرك الفكر
 ثلثا وفي البازي بالرجوع اذ ادعوته وانصرفه بجزءه كذا في كتب التقاسير والفقه وقوله تعالى فكلوا مما
 امسكن عليكم اي فكلوا مما باي هذه الجوارح عليكم بحيث لم ياكلوا منها شيئا فان اذ اكلوا منها شيئا لم يوجد
 الامساك علينا لقوله عليه السلام لعدي ابن حاتم فان اكل منه فلا تاكل انما امسك على نفسه وبذا هو مذموب
 اكثر الفقهاء حتى لم يجز والاكل منه سواء كان من الكلب او من البازي او غيرها وعند بعضهم لا يشترط
 ذلك مطلقا فيجوز اكل ما كله نصر به في البيضاوي فلعن معنى قوله تعالى مما امسكن عليكم اي مما يأمركم
 عليكم تاما او غير تام وعندنا يشترط في الكلب ولا يشترط في سباع الطيور لان تاويلها الى هذا الحد مستند
 لانه انما يكون بالظرب وبدن البازي ما لا يحد بخلاف بدن الكلب صرح بذلك في البداية والدراك
 وقوله تعالى واذا ذكر الاسم الله عليه الصمير فيه راجع الى ما علمته يعني سموه عليه عند رساله او الى ما امسكن
 عليكم يعني سموه عليه وقت الذبح واذا ذكره حيا واختار الامام الزاهد الاول فقط وقال ان كلمة من
 في قوله تعالى مما امسكن بازائدة للتاكيد وللتبعية يعني بعفرا ما لمسكه عليكم دون جميعه هو ان يقتصر على

جونا هذا فيه واختلاف في اراك الصيد حيا وموت قبل الغنم والفتا عندنا انه ان كان فيه من الحيوة فحي
لا يكون في الذبوح ووقته في يده ولم يدبره لم ياكل في ظاهرا الرواية وعن ابن جنيته واني يوسف وهو قول السكا
الذي لم ياكل لم ياكل لانه لم ياكل في وقت لم ياكل عندنا خلافا للفتا فيه وهذا اذا كان
فيه حيوة فحيوة الذبوح واما اذا كان فيه مثل حيوة الذبوح فاكل بالاتفاق وقيل ياكل عندنا بصفة خلافا
لما في هذا كله في الهدية وجملة ما فهم من الآية ان من ارسل كلبا او صقر الى صيد ياكل له ذلك الصيد بشرط ان لا
ان يكون الكلب او الصقر للمسلم وما في مناه ويكون معلما بالتعليم المذكور الثاني ان يكون يجره ابنة عندنا
ان يسمى عند الارسل والراهم ان يدركه ونكاه ثانيا وان لم يدركه كفى فان فقد شي من الشرط المذكورة
بان لم يكن معلما او يكون معلما لكن لم يجره او لم يسم عند الارسل او اورد كلبا ولم يدركه ثانيا او اشار كلب غير معلما
كلب لم يدركه اسم المدة عليه وكلب مجوسي حرم البتة وهذا مذهبنا في احكام الاصطبا وبالسبب وبكذلك الحال في الاصطبا
برمي السهم اي ان رمي سهم الى صيد وحسي وجرح اكل فان لم يدركه حيا كفى وان اورد كلبا ذكاه ثانيا مسبا فان
لم يسم عليه او لم يجره او اورد كلبا لم يدركه حرم البتة ثم ذكر الله تعالى بعده بيان حال الذابح وبيان حكم الممنوعة و
الكتابة فقال اليوم اهل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لكم والكتاب حل لكم
والمحصات من المؤمنين والمحصات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم اذا اتيممت
اجورهن مخصنين غير مسافحين ولا متخذين اخدان ط ومن يكفر بالآية يناف فقد
حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين كما في هذه الآية مشتمكة على بيان حال الذابح وبيان جواز
نكاح الكتابية وغيره وقد صدرت في محل المنة ولذا ذكره قوله تعالى اليوم اهل لكم الطيبات اما بيان حال الذابح
ففي قوله تعالى وضام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لان المراد بالطعام الذابح ثم يدل عليه ذكره
بعده وهذا عندنا وهو المذكور في الزايدى والمدارك والمتسكة في الفتا يدل عليه كلام صاحب الهدية حيث قال في حقه
المسلم والكتابي حلال لما تواتر في قوله تعالى اما ذكيت وقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم
فعلم من هذه الآية ان يكون الذابح مسلما او كتابيا ولا يجوز ان يكون غيرهما من الوثني والمجوسي والمرء ونحوهم
ولا يشترط ان يكون الذابح رجلا بل حل في حقه كل مسلم وكتابي سواء كان امراة او عبدا او مجنونا يضبط ان التسمية
والاعتقاد واما ان لم يضبط ولم يعقل لايحل في حقه وقيل لا يضبط ويقتل الذابح بغير ما يريم الذين اوتوا الكتاب
اليهود والنصارى ويستثنى على من نصارى بني تغلب وقال ليسوا على النعانية ولم ياخذوا منها الا شرب الخمر والنظ

انه و فرقتكم باهل الكتاب في الاحكام الآخرة ومن المشركين قتال ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وايضا لا يلهي
 سلاح المرأة المكتوبة حتى لا يتقوا في الزنا اذ ان يتيقظ المؤمن من تعبه حتى لا يقيم في الكفر الغلبة هواه والمسيح من كفر
 بالعداوة امر الله بالايمان من التوحيد والاعتراف بالرسول وجيم الشرايع اوسن ليرة الايمان كحجده عنه قابلا بينة
 زائدة بذاته وقيل من قوله تعالى كافر بالايمان فقد حبط عمله الذي عاين حال الاسبا
 و هو ابل على ان مجرد الازداد حبط الاعمال من غير ان يموت على الكفر كما هو منسب الي حنيفة خلافا لثا
 فان عنده لا يحبط اعماله الا ان يموت على الكفر بعد الازداد متمسكا بقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت
 وهو كافر فاولد حبطت اعمالهم في الدنيا والآخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فانه مقيد بالموت
 على الكفر وبذ وان كانت مطلقة ولكن يحل على المقيد وجوابه ان المذكور في الزيادة شيان الازداد
 والموت عليه وكذا في الجزا وشيان حبط الاعمال والخلو في النار فيتعلى الاول بالاول والثاني بالثاني في قوله
 اللع والنفس المرتب فيكون حبط الاعمال بنفس الازداد والخلو بالموت عليه هذا الذي اقول ليعصم ان هذه الآية
 لا كانت مطلقة وتلك مقيدة فالملطف يجري على الطلاقة والمقيد على التقيد كما هو ظاهر بطنا فيمكن العمل بكل الديلين
 وذلك لان كون المطلة جارية على الطلاقة والمقيد على التقيد عندنا ما هو اذا لم يكونا في حكم واحد ومبهما فلا يمتنع
 حكم واحد كما لا يخفى ويمكن ان يطبق بين الآيتين بوجه آخر وهو ان الآية التي علق فيها حبط الاعمال على نفس الازداد
 انما هي يحبط الاعمال ابتداء وفي الحال والآية التي علق فيها حبط الاعمال على الموت على الكفر انما هي لتبين هذا
 الحبط قابو حنيفة انما يقول بحبطها بنفس الازداد حبطا ظاهرا للحال لا حبطا باليقين دليل عليه ذكر في النصاب
 انه لو قال الله تعالى يعلم اني فعلت كذا لم افضل كذا والحال انه خلافه او قال الله يعلم اني اشتريت بعشرة
 دراهم والحال انه اشتراه باقل منها فانه يكفر وتبين امراته فان اسلم وصل اليه ثواب الطاعات التي حصلت
 له قبل الرد وبذلك اكله في حبط العبادات وعدمه لان المراد بالعمل والاعمال العبادات وحبطه في الدنيا
 غوث نجات الاسلام وفي الآخرة غوث الثواب وحسن القلب واما معاملته سوى السخا والذبح لانها بالطلاق
 وسوى الطلاق والاكسيتلا لانها صحيحة ان فهو قوفه عندا بحنيفة ان اسلم لغدت وان مات على ردة
 او قتل او لحق بدار الحرب بطلت وثا فخذة عندنا الا ان يموت على ردة او يقتل او يحكم له جادة واما فكره
 فهو ان من ارتد والعايا بالعرض عليه الاسلام وكشف شبهة فان استعمل جسر ثلثة ايام فان تاب بان
 تبرأ عن كل دين سواه ودين الاسلام او عاقل اليه فيها او الاقتل ولا يؤخذ منه مال او جزية لانه لا يقبل منه

حبط
 وجوب بطلان
 قرأه على كذا
 سنة الصبح ٢٣

واذ قم الى الصلوة لعدم المناسبة وهذا بطل ما قال بعضهم انما ذكر في الحديث لفظ اذا وفي الجنبه النكاح
 لان اذا لم يرم بوقوع الشرط والحديث كلفه وجوبه بما سبه وان للشك والجنبه نكاحه وقبحها بما سبه وقبحه
 التطهير عن الجنبه انما يشترط لاجل الصلوة لا لانما لا تقرأ ان ستره حرة واجب دائما بخلاف باقي الشرط
 فانها الصلوة خاصة وان شئت ان تراسي ثامه ان واذا ايضا فلا يثبت تحديق قوله تعالى فاذا كنتم محدثين
 بلفظ اذا والماضى جميعا وعلى كل تقدير وجب علينا في الوضوء غسل الوجه واليدين والرجلين ومس الرأس ولا بد
 من بيان كل موطن لفظ الغسل امر الابد المستلزم وهذا هو معناه الموضوح له واقله ما روى عن ابو يوسف
 انه حيث يكون يسيل منه قطرة او قطرتان لم يترك على ما قال في شتمه الوضوء وذلك لاعتناء الشرط
 عندنا في الوضوء ولا في الغسل خلافا لما كان في الوضوء على ما نرى في البصا ومضى وفي الغسل على ما نرى في كفتنا
 والوجه عليه ان الغسل لفظ عام وضمة بمعنى مخصوص وهو امر الابد المستلزم وتذكر الا انه لا يكتفى بالغسل في
 معنومه فيكون زيادة على الكتاب والزيادة في شتمه وهو لا يجوز الا بالضرورة وبما مشهور وهذا يتحقق لفظ الغسل
 قوله تعالى فاعسلوا واصل الوجه في الطول من تنبي ثبوت شعر الرأس الى أسفل الذقن وفي العوض من الاذن
 الاذن فيكون ما بين العذراء والاذن واخلاف الوجه في الوجه شتم من المواجبه وهي في هذا القدر جميعا
 فيفرض غسل الوجه خلافا لما روى عن شمس الامهات ما بين الاذن والخذ الكيفية البين وهذا لا يمكن ذات الحية و
 اما اذا كان ذات الحية مقطوعة الغسل عما تحتها ويكون مسهم بهم الحية فرضا هي راجع ما لا يلقى البشرة او رجم ما
 يسر البشرة وقيل مسهم كلها فرضا على الاختلاف المعروف في الفقه وهذا لا بد من الاطلاق وذكره مطلقا وقد ذكره
 لهنا في بقوله الى المرافق واحتملوا في ان المرافق داخل تحت الغسل او لا فخذ زعموا وادولم يدخل المرافق في الغسل
 وعندنا يدخل وبينا ان حكم الغاية الدوران من اليد الى المرفق فبما فيه دليل على الخروج مثل امره العيصام الى المرفق
 والدخول فيما فيه دليل على الدخول مثل قوله حفظ القرآن من اوله الى اخره فلوله تعالى الى المرفق لا دليل في هذا
 الامر من فخذ الجبهه بالا حياض حكمها بدخولها في الغسل واخذوا ووزنوا بالمعنى فلم يدخلوا هكذا في الذكر و
 الكف وراسي الامام انما يدان الى معنهم كافي قوله تعالى ولا تأكلوا الاموالهم الى اموالهم واليد اسم لجميع الاقسام
 الثالث من الكف والذراع والعصه وانما صفت الى البعض في حد السرة ببيان ان شتمه ما لا يقاوم الى ان تقضي عزم الغاية
 وانما يدخل ما لا لم يميز الغاية عن ذي الغاية ذكره القاضي لاجل المذكور في شتمه الوضوء ان للمحدثين في الى
 اربعة مذاهب الدخول لا بعد فبما فيها الامحاز او عدم الدخول كذلك الاشارة الى الدخول ان كان ما به فبما فيها

لانه خلاف فعل الرسول والصحابه وقد صرح به عليه السلام اني قوما مسحون على ارجلهم فقال ويل للاعقاب
 من النار وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان يمسح الرجل على رجليه
 احد من الصحاب الغنى عليه السلام مسح على القدمين وقيل انما عطف على المسوحات لان الارجل من بين المشته
 يغسل بصب الماء عليها وكانت مظنة لادراس النسي عنه فعطف عليها للتبعية على انه ينبغي ان يغسل على صب الماء
 ويغسل غسله يقرب من المسح وقيل الى الكعبين ازالة النكس من تحببها لمسوحه لان المسح لم يقرب رجليه في الترتيب
 وعن الحسن بن احمد بن الحسن بن علي بن الكشاف وقيل ان قراءه انصب يدل على الفصل وقراءة الجوزيل على
 المسح فجمع بينهما فجعل الاولى على باوى الرجل والثانية على الابس الخف على ما اوردوه الامام الزاهد وبهذه النظر ان
 الجوان كان غير الجوار فبهذا التقدير اى مسحوا بارجلكم اذ البستم الخفين وقرئ بالرفق على معنى وارجلكم مضبوطة
 او ممسوحة كذا قالوا وبكذا اختلفوا في تفسير الكعب فاعليه الجوهري ان الكعبين هما العظمان الثانيان في
 اليهما عظم الساق وهو الاصغر وما رواه هشام بن ابيان عند المفصل في وسط القدم فخرجوه مردودا لان المقصود
 وذكر اعضا الوضوء جميعا ما كان مقابلة الجسم بالجسم انعام الاحاد على الاما د وذكر لفظ الكعبين بمقابلة الجسم
 وهو ارجلكم فجمع ان المشي في مقابلة كل من الرجل واما هما العظمان الثانيان دون ما في وسط القدم
 لانها واحدة في كل رجل كذا في شرح الوقاية لا يقال ان العدد لفظ الايدي والارجل جميعا مقابلة
 بالجسم وهو ضميركم فينبغي ان يكون لكل واحد غسل يد ورجل واحد لا غسل يدين ورجلين لاننا نقول بيب ان مفهوم
 النص هو هذا ولكن غسل اليد الاخرى والرجل الاخرى ثبت بالاجماع كذا في حواشيه وهذا هو تفسير الاعضاء الاربع
 ثم الشافعي يقول ان الترتيب المذكور في القرآن رعاية فرض في الوضوء وخلافه ليس بفرض بل هو سنة وفي ذلك
 لان الواو لمطلق الجسم ولا ترتيب فيه فيكون المعنى فاغسلوا عقيب اداء الصلوة بذلك المجموع فالقول بغيره اكثر
 البطال للخاص وزيادة عليه ولكن لا ينبغي عليكم ان احد المحدثين لازم علينا وهو اما ان نقول مسح الارجل
 ليكون عطف على قريب واما ان نقول بوجوب الترتيب لان جعل الارجل من الغسولات وعدم الجواب الحزيب
 مما لا يلائم النص والاعمال وجوبكم وايدليم وارجلكم وامسحوا برؤسكم لانه لم يظهر في الفصل بين يدين اخوته
 غاية الا ان يقال ان القاعدة هي افضلية الترتيب فافهم وذكر اهل الاصول في رد قول الشافعي ان بعد
 نقا اوجب في الوضوء الفصل المسح بها فاما ان لمعنى معلوم اذ المسح هو الاصابة والفصل هو الاساس لا فرق
 قال بوجوب الترتيب او الترتيب في الوضوء كاذب اليه الشافعي او بوجوب التسمية كاذب اليه اصحابنا ظاهر الحديث

اصغر واكبر وان المبرم للعدول الى البديل مرض او سخر وان الموعود عليها لطهير الذنوب واتمام النعمة
وقال الامام الزاهد في بيان قوله تعالى ويتم نعمته عليكم وعن سعيد بن جبير قال معناه يدخلكم الجنة فان لم يتم
النعمه على عبد حتى يدخل الجنة وهكذا عن النبي عليه السلام وعن محمد بن الكعب كنت اذا سمعت الحديث من النبي
عليه السلام التمسته في القرآن فالتسنت عن امير برة الوضوء يكفر ما قبله فوجدته في سورة الفتح في قوله ويتم
نعمه عليك تعلم ان اتمام النعمه هو المغفرة ووجدت في سورة المائدة ان اتمام النعمه يكون بالوضوء فعلم ان
الوضوء يغفر الذنوب هذا ما في في مسند قطم الطريق قوله تعالى اتاحوا لغير الله الذين يتجارون الله واولئك
ويعصون في الله رضى فساد ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او
يقتلوا من ان رضى ذلك لهم خيرا في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم لا اله الا الله الذين
نابوا من قبل ان نزلوا عليهم فاعلموا ان الله عفو رحيم قصة نزول هذه الآية ماروى
النس بن مالك عن ابي انس بن مالك عن ابي هريرة في السنة السادسة من الهجرة وشرفوا بالاسلام فاشهدوا
المقام بها لانها لم توافقه فاصفرت الواهب وانتفى بطونهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانحسار الى اهل الصدقة و
يشربوا من اوال الابل والابنا فاشهدوا وصحوا ثم ارتدوا وسرفوا خمسة عشر بلوا وذهبوا الى اوطانهم فبعث
في اثرهم رسوله يسارهم عدة فقتلهم فاشهدوا وصحوا ثم ارتدوا وسرفوا خمسة عشر بلوا وذهبوا الى اوطانهم فبعث
الوارس رسول الله صلى الله عليه وسلم في الية فقتلهم فاشهدوا وصحوا ثم ارتدوا وسرفوا خمسة عشر بلوا وذهبوا الى اوطانهم فبعث
وقد اقل الامام الزاهد رواية اخرى ايضا عن ابن عباس ع انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبردة طلال بن عوف
الاسلمى فجاها الناس من بني كنانة يريدون الاسلام فقتلهم اصحاب ابي بردة الطريق فقتل جبريل عليه السلام بهذه
الاية والمروءة قوله تعالى يريدون الاسلام يريدون تعلم احكام الاسلام لا حقيقة الاسلام لانهم كانوا اسلموا قبل ذلك
والان الذي يريد الاسلام ولم يسلم بعد حكمهم المستامن لا يجب الجحد قطم الطريق علم المستامن عند بيعة جند و
لمن يجب عند بيعة جند وكذا في الحميرى وصاحب الكشاف بعد ما نقل رواية الثوريين والى برده جميعا قال وقيل في الحكم فاطم
كاخرا ومسلما والمروءة من محاربة الله ورسوله محاربة اوليائهم والمسلمون يعظم الطريق ويعصون في الارض فسادا
على جلودهم وفسادا وفسادهم فمروءة حال ويجوز ان يكون مغفورا لاهى للفساد او مصدر لان سحرهم كان فسادا
وكانه قيل ليسدون فسادا وان اعطواهم مسطوفاة خبر الجوز والمسيح ما جزاء الذين يقتلون الطريق الا ان يقتلوا
او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض قال ان الله تعالى ذكر في جزاء قطع الطريق اربعة اشياء

كل منها بجملة او فقه ذكره كتب الاصول والقاسم ان ادعى قوله تعالى او ايعلموا احوالهم للذين عذب الله ولهم
 وابرارهم النسخي نظر الى اصلها فاجوبوا النسخي في كل نوع من انواع القطع الطريق من كل نوع من انواع الجزاء من
 القتل والصلب وقطع اليد والرجل دون النسخي من البدل وقان من اثبت النسخي فجعل اوفى قوله تعالى او بنوا من
 الارض بمعنى الواو ولم يجعل النسخي جزءا مطاوعة على ما فهمه بنو البردوي وعندنا هو معنى بل لان هذه
 الاجزية ذكرت على سبيل المفاصلة بالمجارية بالمجارية معلومة بانواعها مائة وهي ان يكون النسخي واخذ
 مال فقط او قتل فقط واخذ مال فاستغنى عن بيانها واكتفى بالاطلاق بدلالة تنويل الجزاء فصارت انواع الجزاء
 مقابلة بانواع المجارية على ان انبات النسخي في البواق وجعل في النسخي معنى الواو يتصور بلام جزم وان الاصل في
 او انبات متى ذكرت بين الاجزية المختلفة الاسباب يراى التوزيع كما في هذه الآية والافه للنسخي كما في كفاية الميزان
 ونصارى معنى الآية انما جزاء الذين يقتلون الطريق ان يقتلوا او افردوا القتل بل يصلبوا اذا ارتفعت
 المجارية يقتل النفس واخذ المال جميعا بالقطعة اي بهم وارجلهم من خلاف امي احدهما من بين والاخر من
 يسار واذا اخذوا المال فخطب ينقوا من الارض واذا اخذوا الطريق فقط هكذا قال الامام البردوي وقال في اخره
 وقد ورد بيان على هذا المثال بالسنة في حديث جبريل عليه السلام نزل الجدل على اصحاب ابي بردة على التفصيل ثم قال
 في اخره انه قال ابو حنيفة ربه فمن اخذ لالا وقتل ان الامام بالخيار انشا قطعه ثم قتله او صلبه انشا قتله ابتدا او
 صلبه لان الجناية يحتمل الاتي والتعدد فكذا لك الجزاء وقال صاحب التلويح والمخفى ان كل جماعة قطعوا الطريق وقوم
 فيهم احدهم الاشياء اجري على مجموعهم الجزاء المقابل لذلك النوع وليس المعنى ان كل فرد من الجماعة يجرى عليه
 ما صدر عنه ثم قال قوله عليه السلام من قتله واخذ المال صلبه ابو حنيفة مع على اختصاص الصلب بهذه الحالة
 بحيث لا يجوز في غير الا اختصاص هذه الحالة بالصلب بحيث لا يجوز فيها غيره بل اثبت فيها للامام الخيار بين
 اربعة امور القطع ثم القتل ثم الصلب ثم القتل فقط والصلب فقط وهكذا سرد الكلام الى اخره و
 قد ذكر كل ذلك صاحب الهداية وورد الآية في الاستدلال وقال يصلب حيا ويحرق بطيئة حتى يموت ومثله عن
 الكرخي وهو الاصح عن المطاوي انه يقتل ثم يصلب لوقاية عن المشقة وقصة القاضي قوله تعالى ايديهم وارجلهم
 من خلاف بايديهم اليمنى وارجلهم اليسرى خاصة وقال معناه او بنوا من الارض عند الشافعي بنوا من بلد الى بلد
 بحيث لا يتمكنون من الفرار في موضعهم ان اقتصر على الاخافة وعندنا هو ان لا يجرى في
 من حوز الطريق كبس حتى ينوب وقيل يغني من بلده خاصة كما نص به في الكشاف ثم ذكر

يكن
 من عيبه بان
 بان على الفساد هو
 البشارة بالمجانية بين
 عطية الواو في المجارية
 الله رسول رب
 كتاب في الحنفية
 المجانية في النسخ
 النص على

في حواشي الأصول في بحث دلالة النفران هذه الآية عبارة في بيان حكم قطع الطريق ومثبت منها ولا يلزم
 حكم الساعي لقطع الطريق أي الرد كذلك بعلته سعى الفساد كما يحرم الضرب للوالدين بعلته الأيلام المضموم
 من حرمة النافعة ولا يخفى عليك أن سعى الفساد في الأرض مذكور في عبارة القرآن فيكون الآية بعبارة
 في بيان حكم قطاع الطريق وساعي القطع بخلاف الأيلام فإنه غير مذكور في النفر وإنما المذكور النافعة فقط
 قوله تعالى ذلك لهم خزي في الدنيا الآية بيان تخسره عالمهم في الدارين ومعنى قوله تعالى إلا الذين تابوا
 الاستثناء عن المعاقبين حقيقة لقطع الطريق يعني أن تابوا قبل الأخذ لم يكن لهم العذاب في الآخرة ولا الخزي
 أي المحذور في الدنيا وأما التسل وإخذال والجرح قصاصا فالأولياء والنشأوا وأخوة وأولادهم استوفوا
 بهذا قالوا وإليه أشار صاحب البداية حيث قال إن المحذور في هذه الجناية لا يقيم بعد التوبة للاستثناء المذكور
 في النفر وقال الإمام الزاهد إنما لا يسقط التوبة من السرقة ويسقط حد قطع الطريق لأن ههنا استثنى النائب
 من جملة من وجب عليهم الحد بقوله إلا الذين تابوا فخرج من محلتهم وفي السرقة لم يستثن بل أخبر ابتداءً من بعد
 غفور رحيم لمن تاب وقال القاضي ولتقيد التوبة بالتقدم على القدره عليهم بدل على أنها بعد القدرة لا تسقط
 الحد وان سقطت العذاب وإن الآية في قطاع المسلمين لأن توبة المشرك تدر عنه العقوبة قبل القدرة
 وبعداً وبهذا قال في المحسنة إن كان المحارب كافراً ثم أسلم وتاب ليسقط عنه الحد ولا يطالب بالدم
 والمال سواء كان قبل القدرة أو بعداً وإن كان مسلماً قاتل قبل القدرة فعند ذلك يسقط عنه الحد
 والقصاص والمال إلا ما وجد بعد عينه في يده وعند الشافعي يسقط عنه حد ودمه دون حد ودم الناس هذا
 ما فيه في مسألة السرقة قوله تعالى والسرار والسرقة فاقطعوا أيدهم جزاء
 بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ مَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ
 فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ هذا تقدير الآية على حسب ما ذكر في النحو حكم السارق
 والسرقة فيما يتعلق عليكم وهو قوله تعالى فاقطعوا أيديهما فيكون الآية جملتين وهذا على مذاهب سيبويه وأنها
 جملة واحدة لكن الغاء للشرط وانزل في الخبر نقص من الجواز وهذا عند المبرد وعلى كل تقدير لا يعمل الفصل
 فيما قبل فلا بد أن السار والسرقة ينبغي أن يكون منصوباً بالفصل المفسر بابعده لكونه أمراً على ما عرف
 وهذا على المشهور وقد قرئ بالنصب وهو المختار على ما في الكشاف والبيضاوي والمفسرون أن هذا الآية في بيان
 حد السرقة وقد نزلت في حق طهر بن أبي رزق وهو عامر في حق الناس على ما نصره الإمام الزاهد وعلم منها أن

وزدتم عليه بوجوه على السلام لانهم على السارق بعد ما قطعت يمينه فاجاب عنه الحنفية في كتب اصولهم ان تلك
 العصمة عن السرقة وتحويلها الى الله تعالى انما ثبتت من قوله تعالى جزاء بالكتاب لا ليقول تعالى فاقطعوا ذلك لان
 الله تعالى على القطع بالجزاء والجزاء في الاطلاقات الشرعية اذا استعملت العقوبات بما يوجب جفالة فحاشا
 في معاملة فعل العبد وان الجزاء مصدر جزم بمعنى كفى وقضى وهو بدل على ان اعظم جزاء كامل كان للسرقة ولا
 يكون ذلك الا بحال الجناية وهي انما تكون كاملة اذا كانت واقعة على حق العبد فحاشا لانها جناية من جهة الوجوه الجناية
 على حق العبد جناية من وجه دون وجه فوجب ان تحول العصمة الى الله تعالى ليكون حراما بعينه ولو لغيت العصمة في
 المال من جهة العبد لما يكون حراما بعينه فانما ابتنا هذا من اشارة قوله تعالى جزاء من قوله تعالى فاقطعوا كما عظم و
 تخفيف هذا في بحث الحامر واليقاض ذكر في اصول الفقهاء في بحث الخنثى ان هذه الآية اى آية السرقة مخفية في حق الطار
 والنباش وبما ان الله تعالى اوجب العظم على السارق فبعد ما علمنا حكمه اجتمعا الى معرفة حكم النباش والطار لانها اختصا
 باسم آخر غير السارق مخفية به المراد فاذا نظرنا في النباش علمنا ان اختفاء نقصان معنى السرقة فيه عدم الحوز والخط في
 مثله ما او بينا فيه العظم واذا نظرنا في الطار علمنا ان اختفاء لمرية على معنى السرقة لفصل في جناية وحد في فضاء
 لانه اسم لعظم الشيء في الاعتقان بضرب غلظة وفترة بعترية فعدنا اليه الحكم او جناية في العظم بالطريقة الاولى والعظم
 وانما قد في هذه الآية السارق على السارقة وفي آية الزنا الزانية على الزانى لان في باب السرقة الرجل كامل وفي آية
 الزنا المرأة كاملة لانها لو لم تكن الرجل عليها لم تكن عليها كذا في الدراك وقوله تعالى نكاحا لمعناه عقوبة من الله
 تعالى ومعنى قوله تخافن تاب الآية عدم تعذيبه في الاخرة بعد التوبة دون سقوط الحد وقال في الكشف واما
 العظم فلا تسقط التوبة عند الجناية واصحابه وعنده الشافعية في احد قوايه تسقط وقبله يسقط عن الحر اذا
 سرق بالتوبة ليكون ادعى الى الاسلام دون المسلم لان في اقامته الصلوات للمؤمنين هذا ما فيه مسئلة النصارى
 قوله تعالى وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ يَقْسُوا بِالنَفْسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ وَأَنْدَفُوا بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنِ
 بِالْأُذُنِ وَاللِّسَانِ بِاللِّسَانِ وَالْأَجْرُ وَحَقٌّ قِصَاصٌ طَقْنٌ مُصَدَّقٌ بِهِ هُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ طَوْسٌ لَمْ يَحْكَمْ
 بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ هذه الآية مما هو بيان قصاص النفس وما دونها وما مضى من الآية في الجزاء
 في بيان قصاص النفس فقط وهي اخبار عما شرع الله على موسى عليه السلام وقومه ضمير عليهم راجع الى اليهود وضمير فيها
 التورية وطريق الاستدلال بهذه الآية ان شرع الله من قبلنا لكم ما اذا وقع احدكم من غير انكار لشيء اذا
 بين ان شرع الله ما قبلكم كانت موصوفة بهذه الصفات وسكت على ذلك القدر ولم يامرنا به كما يلزم علينا كذا الشرع

وهذه هي الصاطحة الكلية في علم الأصول وهي كذلك لانه اخبرنا باننا كتبنا على اليهود في التورية ان النفس مقولة
 بالنفس اخره ولم يكن معنا فيكون لانه علينا بذكر الامام الزاب وبالمجمل فالآية مشتقة على فصاص النفس
 وما و منها فاما فصاص النفس فمقولة تعالى ان النفس بالنفس هي ناسخة لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد
 الانثى بالانثى عند ابي حنيفة في قوله تعالى ان النفس بالنفس فمقولة الحر بالعبد وقيل الذكر بالانثى خلافه للشافعي وم
 ولكن يذهب ما ذكره الحسين في ذكره انما كان هو النفس يقتل اثنين من بني فريضة عوف واحد من قبيلة
 المقسم النفس هي النفس الواحدة بالنفس الواحدة لا النفسان بالنفس الواحدة وذكرته ان لا كان اهل القبيلة
 الاعلى يقتلون من اهل القبيلة الا في عوض قتل العبد منهن وعوف الانثى ذكر منهم قال الحر بالحر والعبد بالعبد
 والانثى بالانثى ثم نسخ ذلك بقوله تعالى النفس بالنفس فلا يخفى عليك ان الآية السابقة عبارة في حق عدم قتل الحر
 بالعبد عدم قتل الذكر بالانثى وهذه الآية عبارة في حق عدم قتل النفس بالنفس فيكون اشارة في حق جواز
 قتل الحر بالعبد وقتل الذكر بالانثى فيلزم كون الاشارة ناسخة للعبارة وفيه ترجيح على العبارة وهو خلاف جمهور
 الفقهاء وكذا على ما ذكره الكشاف لقول ابن عباس عنهم كانوا لا يقتلون الرجل بالمرأة فتركت هذه الآية
 تكون عبارة في جواز قتل الذكر بالانثى فخط فصيلهم ان يكون ناسخة لقوله تعالى والانثى بالانثى لا لقوله تعالى الحر
 بالحر والعبد بالعبد لان يقال ان كون العبارة مرجحا على الاشارة انما هو فيما اذا كان التاميم مجبوا لا فحل
 الاشارة ناسخة للعبارة مالا فساد فيه او اعلم ان التاميم والحق ان العيم التمسك بالآية من غير دعوى التمسك ولهذا قلنا
 صاحب المدارك بعد ما ذكره رواية ابن عباس عنهم كانوا لا يقتلون الرجل بالمرأة فتركت وان قوله تعالى النفس
 بالنفس يدل على ان المسام يقتل بالذمي والرجل بالمرأة والحر بالعبد وقدم مر باقي الكلام في البقرة وسياق في بني
 اسرائيل واما فصاص ما دون النفس فمقولة تعالى والعين بالعين والالف بالالف والاذن بالاذن
 والسن بالسن وهذه المعطوفات قرئت على النصب وهو ظاهر على الرفع على انها جمل معطوفة على ان وما في حيزه ما كان
 قيل كتبنا عليهم النفس والعين بالعين فان الكتابة والقراءة تفعان على الجمل كقول او على انها مستأنفة او على
 انها معطوفة على المستكن في قوله تعالى النفس لانه مفصول عنها بالظرف معنى وان لم يكن كذلك لفظا وبيانا ما ذكره
 الاصل وقيل انهما العين اذا ضربت فذهب شوبها وهي قايرة فمقتصر من مقتصر منه بان تحي
 له الماة ويجعل على وجهه فطن رطب ويقابل عينه بالمرأة فيذهب شوبها وهو ما لو رعن جماعة من
 السماوية رضي الله عنهم ولو قلعت فلا يقتص اذ لا يمكن فيها حفظ المائكة وبهذا الحال في الالف

ولكن ما الجواب
 واما في الحقيقة فانما
 عبارة من حلق نقل
 النفس بالنفس واصلا
 او في ذكره او في قوله
 حر والعبد بالعبارة
 المستندة للعبارة
 على ان يكون مقصودا
 اصليا ولا تجوز
 في النسخة والاذن
 يكون مقصودا اصليا
 على قوله او من

باعدهم الايمان ما قصدتم به وفاء ما وذلك لا بخصوص النعموس اذ هي ان يخلص على فعل ماض او تركه والحال ان يخلص
 فلا يتصور فيه العزم على النجاة بخلاف ما كسبت فلو علم انه يعبر او لا بما صدر عن القلب دون اللغو فانه حلف على فعل
 ماض او تركه فاما ان صح والحال انه خلاف فيكون النعموس في آية البقرة غير داخل في اللغو بل في كسب القلب والمواظقة
 غير مقيدة فيعمل على المواظقة الاخرية اذ هو الفرد الكامل فعلم ان الاثم فيها جميعا وبهنا النعموس داخل في اللغو
 بقرينة التعاليم والمواظقة مقيدة بالكفارة فيكون الكفارة في المنعقدة فقط وقال صاحب المدارك اللغو في النعموس
 الساطع الذي لا يتعلق به حكم وهو ان يخلص على شيء يرمى ان كذلك وليس كما حلف وكانوا اطلقوا على تحريم الطيبات على
 من انه قرينة فلما نزلت تلك الآية يعني قوله تعالى لا ترموا طيبات ما اصل الدعاء لو امكن بايانتا فنزلت وعند الشافعي
 وهو ما يجرى على اللسان من غير قصد هذا ما فيه وبكذا قال الامام الزاهد ثم قال والامم الماضية كانوا يواظبون بغير
 اللغو كما في المعقودة فلم يكن لهم كثرة اليقين وجوز لهذه الامة ورفض الاثم بالكفارة هذا ما فيه ومعنى قوله تعالى
 باعدهم الايمان بنكت ما عتدتم او باعدهم اذ اذنتهم فخذ من المضاف او الظرف لانه كان معلوما عنكم
 على ما سيجي بكذا قالوا واياه اشار صاحب الهداية حيث قال واذا اجت في ذلك لزمته الكفارة لقوله تعالى
 ولكن يواظبكم باعدهم الايمان واورد الآية مصفلا مرارا في هذا الباب كما ترى وعتدتم بالتشديد عند الاكثر
 وقرأتم والكسائي وابن عباس عن عاصم بالتخفيف وابن عامر برواية ابن ذكوان عاتدتم وهو من فاعل
 بمعنى فعله ما في البيضاوي واما بيان الكفارة ففي قوله تعالى كفارة اطعام عشرة مساكين
 اخره فاعلمه تعالى ذكر في كفارة اليمين اربعة اشياء ثلثة منها على التخيير وهو اطعام عشرة مساكين او كسوتهم
 او تحرير رقبة وواحدة منها على الترتيب وهو صوم ثلثة ايام بعد ان لم يجب من هؤلاء الاشياء ولا بد من
 بيان هؤلاء كلها فالاطعام شرط فيه ان لا يكون في غاية المزية الادنى ولا في نهاية الدرجة الاعلى بل يكون وسطا
 حيث قال من اوسط ما نظموا اليكم اي في النوع والعدد وذلك بان يكون مرغبا في يوم وليله لانه يبرز
 المرة والثلث وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي اطعاما من اوسط ما نظموا او مرفوع على
 انه بدل من اطعام كما نضره القاضي وقوله تعالى او كسوتهم عطف على قوله تعالى من اوسط كما احتاره صاحب
 الكشاف وقوله تعالى اطعام كما هو الظاهر المختار للاكثرين بكذا الجائز في قوله تعالى او تحرير رقبة وبالجملة
 الاطعام عشرة مساكين كل واحد منهم نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعيرة هذا عندنا وعند
 الشافعي عدل لكل مسكين والاختلاف بين العراقي والحجازي مشهور فالصاع العراقي

اربعة ممنون اى ثمانية ابطال والحج اى خمسة ارجال وثلاث من المن العراقي رطلان والحجازى
 رطل وثلاثة من المعية هو الصام العراقي كما عرف في صدقة الفطر والكسوة يشترط فيها ان يكون لكل بحيث
 يستمر عازر به فكم كيف مجرد سارويل عندنا بل للمرأة المقنعة ايضا وروى عن ابن عمر انه اذا روي
 او دوا او اراد عند البعض المراد بالكسوة ثوب يغطي العورة اى يسترها فحب بكذا استفيد من التقاسيم
 والاصل في الاطعام الاباحة مثبت ذلك باشارة النص لان الاطعام فعل متعطا وعطى يطعم وهو الاكل
 فالاطعام جعله الاكسائر الافعال اذا تعدت بزيادة الهزة لم يبطل وضربا بتحقيقنا فاذا لم يكن مطامع
 ملكا لم يكن مستعده تملكها غاية ما في الباب انه لو ملكهم جاز ايضا لان فيه اباحة مبرزة و يشترط في الكسوة التملك
 لان الكسوة بكسر الكاف اسم للثوب بخلاف ما هو بفتح الكاف فانه اسم للمصدر فقد جعل المصدر في الاول الفطر
 كفارة وهو الاطعام وفي الثاني العين وهو الكسوة فحب ان يصير العين مبنيا كفارة لانفعه وانما يصير كذلك
 بالتمليك دون الاعارة وبذا عندنا وعند الشافعي كما يشترط في الكسوة التملك كذلك يشترط في الاطعام
 ايضا فان غلبهم وعشائهم وشعبهم لم يجز عنده ما لم يوجد التملك والحجة عليه ما بينا من تحقيق لفظ الاطعام
 ان الاطعام والكسوة لا يجوز اذا وهما الا هي عشرة مساكن عند الشافعي علا للبابر الآية وعندنا يجوز اذا وهما
 الى مسكن واحد في عشرة ايام ايضا ثبت ذلك باشارة النص لان المساكن انما صاروا مصارف لموتهم
 كما يشير اليه لفظ الاطعام لان الطعام المعنى لا يكون مكان الواجب قضاء الحاجات لا اعيان المساكن
 فالطعام مسكن واحد في عشرة ايام مثل الطعام عشرة في ساعة لوجود عدد الواجب كماله والكسوة لا يشترط
 فيه التملك كان اربعة عشرة اقواب الى مسكن واحد في عشرة ايام كما وهما الى عشرة مساكن في يوم
 واحد وان كان القياس عدم جواز ما لان النص يشير الى الحاجة ولا حاجة الى الثوب المتجدد والابدية
 شهرة وذلك لانه اذا اعزبوا ارجله الحوائج بالثوب صار الثوب بالمكان في التقدير وكان ينبغي ان يصير الاداء
 على بذل متواترا كما ذهب اليه بعض مشائخنا من انه يجوز اداء العشرة كلها في يوم واحد في عشر ساعات
 ولكن اعتبار اليوم لتجدد الحوائج اولى من اعتبار الساعة لتجدد ثوبه على ذلك لا لحم البز وحي في بحث
 اشارة النص وذكر في التلخيص ان الاطعام لا كان للاباحة فمولا طمعتك هذا الطعام انما جعل تملكها بقرينة
 الحال وان الاطعام اذا ذكر في المفعول الثاني فهو التملك والافلا باحة وان في كتب الفقه الاطعام عطا
 الطعام اعلم من ان يكون تملكها او اباحة وان الكفارة في الواقع لا يكون الا فعلا ولكن لا ذكر ابعده فاعني

الاطعام الفصل في الكسوة العين بحسب الظاهر وجب ان يشترط في الكسوة التمليك او بالامارة بصيرة الكفاية منافع الثوب
 لا ينعى ويقال ان قوله تعالى من اوسطا تطعمون بدل من اطعام فيلزم ان يشترط في اطعام ايضا التمليك
 فاما انقول بحمل ان يكون وصفا لمخزوف اى طعام من اوسطا تطعمون وايضا بتقدير اعني ولا حاجة مع
 الاحتمال في الايقال بهجنان البدل لكونه مقصودا بالنسبة واستغنيا عن التقدير وشكلا على زيادة البيان
 وكون المعطوف عليه اسم عين كالمعطوف وذلك لانه معارضا بان في جمله بدل لا يكثر مخالفة الاصل بصير
 على غير رتبة من سلف المعطوف المعطوف عليه وبصير الطعام غير مقصود به انه المقصود بالبيان دون تعيين المظنوم
 وفي عطف الكسوة على محل من اوسطا فساد الارب بصير ايضا بدل لا من اطعام فيكون بدل خاطئا هو لا يقع في نصحه
 الظلام هذا حاصل ما فيه وقد ذكر صاحب البداية في كتاب البيعة ان اوقافا كسوتك هذا الثوب يكون تليكا لا بد ان
 عليه قوله تعالى او كسوتهم وفي كتاب الايمان ان لو قال ان كسوتك فبعدى من هذا المعنى على حال الحيوة لانه يراد التمليك
 وهو من الميت لا يتحقق الا ان ينوي به يسترد قيل بالغاربية ينصرف الى اللبس وذكر صاحب الكشاف والقاسم
 الاصل انه قرى كاسوتهم والمضمة صيغة الطعام من اوسطا تطعمون المبكروا كمثل ما تطعمون اسرافا كان او
 اقصا او بدور واه عجيبة اولو الاله حيث في الآية على شرعية الكسوة في الكفارة وتحرير الرقبة لا يشترط
 فيه الايمان عندنا ولكن ينبغي ان يكون سالما عن العيب فانما جسم المنفعة كالاعمال ومجهول الاعتقاد
 المقطوع او او ايمان او رجلاه او يد ورجل من جانب واحد وذلك لان المقطوع رتبة مهيأ مطلق والمقطوع
 ينصرف الى العزف الكامل في حق الذات والفرد الكامل هو الذات السالمة عن العيب فلا يجرى فانما جسم المنفعة
 ويجوز على الطلاق في حق الوصف والايمان والكفر من جهة الاوصاف فلا يشترط الايمان وفيه عمل بالصائغين
 وقال الشافعي لا يشترط فيه الايمان حمل على كفارة القتل المقيدة بالايمان جرمها على ان ابطه من ان يطلق
 على المقيدة وبذلك يقول في كفارة الظهار وعندنا المطلق يجرى على الطلاق والمقيدة على عقيدة كاعتق في اصل
 الفقه وهذه الكفارات الثلاث تنجز الكفر بها والتصوم انما يجوز اذا جاز عنها لانه تعالى قال فمن لم يجد فصيام
 ثلثة ايام اى فمزمع بحد احدا منها فعليه صيام ثلثة ايام وهذا الجرم معتبر وقت ادا الكفارة اى وقت شاء
 لانه ينقل الى عين الموت وقد ذكر في اصول فخر الاسلام في تنجية النفس عذاب وذلك ان الواجب عندنا
 واحد من هذه الجملة على سبيل التخيير والاباحة فان فعل الكل جاز فاما ان يكون الكل واجبا فلا على ما زعم بعض
 الفقهاء انه يجب الكل على سبيل الجرم حتى اذا ترك الجرم عوقب على الجرم وان اتى بالجسيم وقم بالجسيم واجبا وان

التي تواجدها بسطها غيره وزعم بعضهم وجوب العمل على سبيل البدل على منعه لا يجب تحصيل الكل ولا يجوز ترك الكل
 وان اتى بوجه يجوز له ترك الباقي هكذا في الحميدى وذكر ايضا في بحث الامران الكفارة من جملة المشروطات والقدر
 اليسر لان التخيير بين الاشياء والنقل عنها الى الصوم للفرج الحالى مما لو توجرت القدره فيما يستقبل انما يجب
 تبسرا لا داخل ذلك كونه على القدره اليسر وينسب في الصوم التاخير عند القراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله
 ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام في ثلثة ايام متتابعات وعند الشافعى في يسر شرط فيجوز ان يصام متفرقات والوجه فيه ان يعمل
 المطلق على التقيد اذ ورد في عادته مواعيد في حكم واحد كما في هذه الآية فانه مفيد في قراءة ومطلق في قراءة ومفترقان
 بمنزلة الاثنين واجبا العمل اذا كانت مشهورة او متواترة فحمل المطلق على المقيد لتعذر العمل بهما معا بخلاف
 قراءة الى فعدة من ايام اخر متتابعات في قضاء رمضان فانها شاذة لا يرد عليها النقص وانما الشافعى به فهو وان
 وافقتا في حل المطلق على المقيد في حكم واحد ايضا الا ان لم يعمل بالقراءة الغير المتواترة مشهورة او احاد فاعلم ان السبب
 التاخير بهما بهذا الفهم من التكليم وهذا هو تفسير الاشياء الاربع وقد بقيت بهما فوايد تتعلق بقوله تعالى في ذلك كفارة
 اي انكم الى اخره لا بد من بيانها بقوله تعالى في ذلك كفارة الى المذكور اي الكفارة المذكورة كفارة اي انكم اذا صلتكم خلافا
 للكفارة الى الايمان يجب ان يكون سبب الكفارة هو التامين على ما تقرر في علم الاصول ان الاصل في الكفارة سبب
 الى شئ ان يكون الشئ الثاني سببا للشئ الاول لا قيل في عموم رمضان وغيره الا في صدقة الفطر وحج الاسلام فان
 المضاف اليه شرط لا سبب لانك ان التامين يسر على الكفارة بل الشرط هو ان سبب الكفارة هو التامين
 ولكن لما علم ان اولى درجات السبب ان يكون طريقا للوصول الى المقصود ومقتضيا اريد اليه بما شرعت
 للبر للبحث وان الغرض انه اذا زال لان بصيرته تعالى الى وجوب الكفارة بعد الخت سموه سببا مجازا في الحال
 تسمية بانيول اريد كذا في كتب الاصول والاصدان نفس وجوب الكفارة بالتامين باعتبار الشرط والمال اعني
 الخت دون الحقيقة والحال الخت شرط لوجوب اداءه وقوله تعالى اذا علمتم لا كان في وجوب الاداء او نعمه الجزاء
 الحقيقي قدر المقصود من معطوف عليه وقوله تعالى وحتم لان وجوب اداء الكفارة والتكسر الوجوب الحقيقي اما بعد الخت
 فكانت النسخة ذلك المذكور كفارة اي انكم واجبا اداءه عليكم اذا علمتم وحتم فان قلت لوجوب الشرط على نفس الوجوب المجازي لم يحج
 الى تقديره وان ذلك ايضا وجه صحيح قلت ان ذلك محال ايضا اريد ايضا هو يفهم من مجرد الاضافة فالاصح الى الشرط
 المال ان وجوب اداء الكفارة يكون بعد الخت بالانفاذ ولكن اشكلوا في ان تقديمها على الخت بل يجوز ان لا يقدمه بل لا يجوز ان
 تقديم الحكم على السبب عند الشافعى يجوز تقديم الكفارة بالمال دون الصوم على الخت لان نفس الوجوب بخير منفصل عن وجوب

بخلاف الصوم فان النفس وجوهها بعيدة وجوب الاداء وجوبها مشروح في كتب الاصول وقوله تعالى واحفظوا انفسكم
 لاتبدلوا كمال امر او كفوها واذا حلت او المصلحة بروافيها ولا تخشوا ذلك اذا كان البر خير او اما اذا كان الخسار
 خير اكا اذا علم ان لا يتكلم سم ابيه ومكلا في سائر الخلف بمعصية يجب ان يبحث ثم ياتي بالكفارة لقوله عليه السلام
 من حلف على بين وراعي غير ما فيه اثم فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن عيئه او فليكن بينه ثم ياتي بالذي هو خير
 على اختلاف الروايتين والوجه الثابت المذكور في الكشاف والبيضاوي ولم يذكر الثاني منها صاحب الدارك وفتاوى
 الامام الزاهد وطعن على المصنف الثالث لان لم يذكر فيه تخصيص عن موجب اللفظ في مسئلة حرمة الخمر والميسر قوله تعالى
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْدَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ
 فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ إِنَّمَا يُبَدِّلُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُؤَفِّقَ بَيْنَكُمْ الْعِدَّةَ أَوْهَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ
 وَالْمَيْسِرِ وَيَصْلُحُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ هذا محرابية من اربع آيات
 في شان الخمر والازالان اول آية نزلت في شأنها قوله تعالى ومن مخرات الخمر والاعناب تخذون منه سكر اورقا
 حسنا فيفهم منها عليها مطلقا ثم نزل قوله تعالى فاعلم انكم فيها اثم كبير ومنافع للناس فيفهم منه كونها اثم ثم نزل قوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فيفهم منه حرمتها وقت دار الصلوة فقط ثم نزل فان الآيات
 وقد مر هذا المذكور في سورة البقرة وذكر الامام الزاهد منا كلاما طويلا ما صله انه قال سعد بن ابي وقاص نزل
 اربع آيات في شاني وفي سببي الاول وجدت سيفا يوم بدر قطعت للنبى عليه السلام فطعني فقال ضوحت اخذت
 وكررت ثلثا فنزلت قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم عن الانفال والثاني كنت حريضا فسالت رسول الله ان اوصى لاصدقاري
 فنزل قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت والالتفات عرض على امي الكعب بن سعد الاسلام طلبا وصانا فنزل قوله تعالى
 ووصيناك الانسان الى قوله تعالى وصاحبها في الدنيا موعودا والراهم صنع رجل من الانصار طعاما فدعا ثانيا فاقبنا واكلنا وثالثا
 الخمر حتى سكرنا وتجاونا فنزل قوله تعالى اما الخمر والميسر هذان في الدنيا ان هذه الآية لعن في تحريم الخمر والميسر اثمها
 القطعية منها ويتعلق بها احكام كثيرة وقوله جليلة فلا بد من بيانها وبيان تعويل الخمر والميسر قول الخمر هو النبي من العصب
 غلا واشتد وقذف بالزبد وهذا عندنا خاصة وهو المعروف عند اهل اللغة والعلم وعند بعض الناس هو اسم لكل مسكر وان اذام
 خاص باطلاق اهل اللغة فيما ذكرناه ولهذا شبه استعماله في غيره غيرا ولان حرمة الخمر قطعية وهي في غير قطعية هو انا
 سمى غير الخمر الا لما حرمته العقل والحديث طعن فيه يحيى ابن سبعين فلا يكون الخمر الا ما سكرنا ولكنهم اختلفوا فيما بينهم فعد
 ابي حنيفة رجمة الميسر والعتق بالزبد كما يشترط الاشتداد وحمد ابو يوسف ومجهره لا يشترط العتق

بالزبد بل اذا اشتد صار خمر لان المعنى المحرم بالاشتداد هو الموهو في الخسار والابجينية ان كمال الشدة
بعقد الزبد والحكم الشرع قطعية فينا بالنهاية وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد استنباطا وكذا
اختلفوا فيما بينهم في ان حرمتها العينية ام بجهة السكر فخذنا عنها اعرام غير محلول السكر والموثوق عليه ومنهم من
من قال ان السكر منها اعرام لان يحصل الفان وهو الصد عن ذكر الله والصلاة وبذا كفر عنه ثلثة اشكال
عن الكتب فان المدعي انما جرحنا حيث قال حبر من عمل الشيطان والرجس ما هو محرم العبد وعليه العقد اجماع الامم
وبرئوتنا من سنة فهي حرام بعينها ثم بموجب نجاسة غليظة كالبول للشرب بالليل القطع ويكفر مستحب الاشارة
الدليل القطع وسقطت مباح في حق المسلم حتى لا يضر من تنبها وغاصبها لا يجوز بيعها لان المدعى في ما نجسها
فقد اناها والتقوم شعور العزة وان كان لا على الاصل ويجوز الانتقام بها لان اراة عقاب بالخمر حرام والان
لغالى امر بالاجتناب عنها حيث قال قاضيه وفي الانتقام بها اقرب عنها ويحذر شاربها وان لم يسكر منها ولا
يؤثر فيها الطبع يعني بعد ما صارت خمر الامة فتم حرمتها بالطبع ولكن جاز تخليها عندنا خلافا للثاني فمعه هذه
عشرة احكام كلها مذكورة في البداية وذكر في الحسنة ان في هذه الامة حصة الدليل على حرمة الخمر وهي ان
قرنها هم القمار وقرنها هم الاصلام فقال ان رجس وجعل من عمل الشيطان و امر بالاجتناب عنه وعلو عليه
السلام وجعلها سببا للعداوة والبغضا وجعلها ما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة الاعظم من سائر الذكروا
بالاثناء عنه في قوله تعالى قبل انتم مشبهون وبما ذكر في الزيادة في البقرة غير انه لم يذكر قرنها هم القمار وجعل
سبب العداوة والبغضا اثنين ورواين على رضى في حرمتها لو وقعت قطرتا في بئر فبئس مكانا سارة
لم اوذن عليها ولو وقعت في بحر فم جف فذبت فيه الكلام اربعها وبالحجة حرمتها قطعية ونجاستها من الكل
مروية ولما كان هذا بيان حرمة الخمر لا بد من بيان حرمة ما سواها من الاشربة وهي ثلثة احكامها العصرية
الطبخ حتى ذهب اقل من ثلثة ويسمى الباقى او ذهب نصفه بالطبخ ويسمى المنصف وكل ذلك حرام عندنا
غلا واشتد وعندنا لا يلحق مباح وهو قول بعض المعتزلة والثاني نقيم القوم وهو السكر وهو التي من ماء الخمر
الربط وهو حرام عند شريك ابن عبد الله مباح لقوله تعالى ويخذون من سكر اورز قاحنا فان الله تعالى
من به علينا وهو بالمحرم لا يتحقق وعندنا الآية محمولة على ابتداء الاسلام او التوجه على ما سيجي وثالثها
نقيم الزبيب وهو التي من ماء الزبيب حرام اذا غلا واشتد وفيه خلاف الاول زعمي الا ان حرمة هذه الاشربة
دون حرمة الخمر لانها غير ثابت بالكتاب بل بالاجتهاد وهي لا يكفر مستحبها ولا يجب الحذر بها حتى يسكر منها ولا

له
او ما في بيان
وجاز ان من ما العنب
او سكر الثاني في
فثبت الاثر الثالث ان
مباحا حرام الرب
مباحا غير غليظ
الخمس لا يكفر
سجدة السكر
نصف قوتها بالبر
منه الانتقام بها
ان من ان يجد
نابا انما هو
ان الطبخ لا يلزم
فيما العاصية
تخليها منه

خفيفة في رواية تليظ في رواية ويجوز فيها ويعض متلفها عند المجتهد مع خلافها وما سوى ذلك من الشبهة
 صلا في رواية الجامع الصغير مطلقا وفيها تفصيدات كثيرة لا يلحق ايرادها من غير تعلق بهذا المقام وبكذا
 لقول ابن الميسر المحرم المنصوص في القرآن هو الميسر الذي له صفة مخصوصة مذكورة في سورة البقرة وذلك لا
 يكون الا بالتقارفا للعب بالشطرنج والترذون كان مع التقار يكون مرابذا العلة بل عبارة النص لان
 الميسر هو التقارفا لانه كان موصوفا بالعفة المذكورة ولهذا امر صاحب الكشاف في البقرة بان يحكم الميسر
 هو الرزق والشطرنج وفي الزاهد في البقرة ان الرزق والشطرنج الكعاب واجبة الصبيان بالجموع وكل مخالطة قمار
 وانما رخص اذا كان الخضر من جانب واحد والمخالطة الصديق مع المشركين فكان قبل التعريم ثم نسخ وان كان
 بدون القمار فالرذوق حرام بالاجماع والشطرنج حرام عندنا ومباح عند الشافعي مع بشرط كونه غير مانع من الصلوة
 ورد السلام وكونه غير مفر فكثير منه ما لم يصل ان اللعب بالقمار اي لعب كان حرام بالاجماع وبدون القمار
 فيما في نص قطعي حرام بالاجماع وفيما في دليله شبهة تختلف فيه على ما عرفت في الفقرة الانصاف جمع نصب وهي الصلوة
 التي نصبت للعبادة والالزام جميعا لم وقد سبق تفسيره في اول السورة وانما جزم والخم والميسر من الانصاف و
 الالزام ولا حيث قال انما الخم والميسر والانصاف والالزام جميعا وافرد بها امرنا حيث قال ان يؤتم بمكة العداوة
 والبغضا في الخم والميسر لم يتعرض حينئذ لذكر الانصاف والالزام لان الخطاب مع المؤمنين وانما نهاهم عما كانوا يتعاملون
 من شرب الخم واللعب بالميسر وذكر الانصاف والالزام لتأكيد تحريم الخم والميسر لهما ان ذلك جميعا من
 اعمال اهل الشرك وكان له العبادية بين عابد الصنم وصاحب الالزام وبين شارب الخم والمقام ثم افرد بها بالذکر ليعلم
 انها المقصود بالذکر انما خص الصلوة من بين الذکرة لزيادة ديارها كانه قال ومن الصلوة خصوصها والعبر
 فاجتبه ويرجع الى الرجز والى عمل الشيطان او الى الذکور او الى المضاف المحذوف كانه قيل انما تعاطى الخم فامس
 ولهذا قال رجب الصيغة الواحدة من انه خير عن الاربعة كذا في التفسير في مسئلة حرمة الصبي في مال الا حرام و
 بيان كفارة قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ط ومن قتله
 منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم يحكمه ذوا عدل منكم هدى يا ايها
 الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما ليلة وف وبالن امر
 عفا الله عما سلف ط ومن عاك فينقم الله منه ط والله عزير ذو انتقام
 هذه الآية في بيان حرمة الاصطحاب وحالة الاحرام وبيان جزائه بعده ابا بيان الحرمة ففى قوله تعالى

يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم حرام فاحسبوا ما كنتم تعملون من الصيد حلال الا حرام والمراد من الصيد حيوان يؤكل
 منه سواء كان ما كوله اللحم او غيره وهذا ملك والشافعي في الدواب من حيوان ما كوله اللحم خاصة وعلى كل مذهب الكلب
 العتور والغراب والعقرب والحذأة والقارعة مستثنى من النحر لقوله عليه السلام من التواضع يقتل في الحبل والحرم
 جميعا الحذأة والغراب والعقرب والقارعة والكلب العتور وفي رواية الحية بدل العقرب هذا في البيضاوي وفي كتبنا
 الحديث وهو قوله عليه السلام الحذأة والحية والعقرب والقارعة والكلب العتور وفي رواية الغراب بدل الحذأة وفي رواية
 الذئب بدل الكلب العتور قال البيهقي والبيهقي والقراد والسلحفاة والنمل والسم الغائل فنعفو عن هذا خلافا
 لغيره كذا علم من كتب النسخة وفي الزايدى والناظر ذكر العقل ودون الذئب والذئبة لسم الحرة واخلطوا في هذا الشيء
 بلحى مذلول المحرم بالميتة ومذلول الوثني وقيل كاشاة المغصوبة اذا ذبحها الغاصب كذا ذكر في البيضاوي وما
 بيان جزاءه ففي قوله تعالى ومن قتلته منكم متعديا جزاء مثل الى آخره قوله تعالى جزاء من قتلته منكم متعديا
 ومثل صفة اى قالوا بجزاء ما قتل من النمر وقرى محمد بن مقاتل جزاء مثل ما قتل بنصيبها على ما في الكشاف وقرى
 بعضهم جزاء مثل على الاضافة واصلة بجزاء مثل ما قتل اى فعليه ان يجزى مثل ما قتل ثم اضيف كالتقول مجبت من
 ضرب زيد ثم من ضرب زيد قوله تعالى من النعم حال من الضمير المحذوف في قتل او صفة للجزاء وقوله تعالى يحكمه ذوات
 سنكم صفة ثانية للجزاء وقرى ذو عدل منكم على ارادة الجسر والامام يهدى منصوب على انه حال من الباء في ذو
 من جزاء وبالجملة صفة للهدى وقوله تعالى او كفارة مرفوعة على انه معطوف على الجزاء ظاهر وطعام ساكنين
 عطف بيان له او بدل منه او خبر مبتدأ محذوف اى هي طعام وفرااء بعضهم كفارة طعام بالاضافة للتبيين بقوله
 تعالى او عدل ذلك العدل لفتح العين على الاكثر وقرى عدل بكسر العين والفرق بينهما ان عدل الشيء ما عاد له من غير
 جنس كالصوم والطعام وعله ما عدل بنى المقدار وهو مضاف ومضاف اليه مرفوعة على انه معطوف على كفارة وميل
 ثبيرة عنه وقوله تعالى ليدون وبال امره متعلق بمحذوف اى يفعل هذا الجزاء ليدون ثقل فعله وسوء عاقبته
 حرمة الاحرام ومنع قوله تعالى عفا الله عما سلف اى من قتل الصيد محرر في الجارية او قبل التحريم او في هذه المرة
 ومن عداى الى مثل هذا فيستقيم عدله اى فيستقيم منه بوضع المظهر موضع المفسر كذا قالوا واعرف جزاء المردون
 المثل في قوله تعالى مثل ما قتل القيمة اى المثل في المعنى فقطع عند البيهقي واسبغ ربه وباعنا الحذأة والصوف
 عند محمد والشافعي في المشهور وما لكه ايضا في رواية البيضاوي والقرينة لنا قوله تعالى يحكمه ذو عدل
 منكم لان المحتاج الى النظر والاجتهاد هو التوقيف ودون الاشياء المشاهدة ولان المثل في العرف انما هو المثل محو

او من فخط لاخلة وتقرر المسئلة عند الجنيفة وابو يوسف ان يقوم عدلان قيمة الصيد الذي فتر في مقتله
 او اقرب مكان من مقتله فانقر قيمة بين العدلين فهو الخيار ان شاء المشتري به بدا ويذكر بكملة الالة قال ابن
 الكعبة وان شاء المشتري بطعاما ويصدق على مساكين كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شير
 وهو المني بقوله تعالى طعام مساكين وان شاء صام عن طعام كل مسكين يوما لا قال وعدل ذلك صيا ما وان فضل
 شيء تصدق به او صام عنه يوما كاملا وعند محمد والشافعي ما كان المثل يبع النقيصة الصورة فالجزء عنه اولاما
 يشبه الصيد في الحق ان كان له نظير من النعم حتى يجب في النعمة بدنة وفي الجار الوشي بقرة وفي الظبي الضئيلة
 وفي الاربعة عنان وفي اليربوع بقرة وعند الشافعي في الحمامة ايضا فاما المجرم وحياله لا نظير له من النعم لا يصح
 يكون مضمونا لقيمة واذا وجب القيمة كان الجواب حينئذ نقول الجنيفة والى يوسف من يشترى الهدى او طعام
 مساكين او عدل ذلك صيا ما وبهذا بين ان قوله اخا من النعم بيان لقوله تعالى نزل عند محمد وانشأه فيديل عليه
 عبارة الهداية ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة ويكون النعم حينئذ هو النعم الالهى وعند سبوح بيان لقوله تعالى ما قتل
 والمراد بالنعم هو الوحشي اى حال كون المقتول من النعم الوحشي يدل عليه عبارة الهداية والمراد بالنعم الماعز
 فبما قتل من النعم الوحشي واسم النعم يطلق على الوحشي والالهى او بيان للهدى المشترى بالقيمة على ما في الدرر
 والكشاف وقد طال الكلام صاحب الدراك والكشاف في هذا المقام في الرد على محمد والشافعي واما صاحبان
 فيه نبوا عما في الآية واما ما منها لان النص انما يقتضى التحريم بين الاشياء الثلاثة والمذكور
 في النص ليس اللفظ مثل واحد فجعل المثل او لا بمعنى الصورة بالتعيين ثم انما يقال منه
 الى معنى القيمة ومغايرة بالكفارة والصوم مما لا دلالة للآية عليه لو كان النص القران مثل
 ما قتل من النعم فان لم يجز فاقية يشتري بها بدا او كفارة او عدل ذلك صيا ما ففهم هذا المعنى
 مع ان التحريم بين الاشياء الثلاثة لا يمكن الا بالتقويم هذا حاصله ولكن اقول في قول الجنيفة ايضا
 اشكال لان قوله تعالى او كفارة وكذا او عدل ذلك مرفوع باتفاق القراء والظاهر ان سطوة
 الجراء ان كان الجراء مرفوعا ونزله من محذوف ان كان الجراء منصوبا كما ذكره البيضاوى بل قد
 صرح به صاحب الهداية النسخ حيث قال ثم الخي رالى القائل في ان يجعل بدا او طعاما وهو ما عند
 الجنيفة والى يوسف وقال محمد والشافعي في الخيار ان الحكيم في ذلك فان حكما بالهدى يجب
 النظر على ما ذكرنا وان حكما بالطعام والصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف فيهما

ان التفسير في عدم تعامل من لا يتكبرون الخيارات في كفارة البين ونحوه الشافعي في قوله تعالى يحكم ذو العدل
منكم برب الاله وذكر البدي في منصوص بالانه لا يتكبرون الخيارات في كفارة البين ونحوه الشافعي في قوله تعالى يحكم ذو العدل
فيكون الخيار البين انما هو الكفارة سقطت عن الجزاء لا على البدي بل دليل ان مرفوعه وكذا قوله تعالى او عدل ذلك مما
مرفوع فلم يكن فيها دلالة اختيار الحكيم انما يرجع اليها في تقويم المثلث ثم الاختيار بعد ذلك الى من عليه
بذلك لانه فلا يلزم ان يقوم او لا ثم يختار بين شرعي البدي والكفارة والصيام بل يكون الكفارة و
الصيام مقابلا لتقويم والجزاء نعم لو كان منصوبا معطوفا على قوله تعالى برب الاله ثبت بذلك المذهب الا ان
يقال انه معطوف على قوله تعالى من النعم كما يشير اليه عبارة شرم الوقاية حيث قال او لا فالمعنى ان
الواجب جزاء مما غفل لما فعل وهو القيامه كان من النعم ثم قال لو لم يثبت النجوم او لا كيف يثبت التخيير
بين النعم والكفارة والصوم بهذا النظر ولكن يشك ان صاحب المدارك والكشاف قال ان قوله تعالى من
النعم بيان للبدي المشتري بالقيامه علموا ذلك فليزوم ان يكون الكفارة والصيام بياناً للكهة فلهذا نرى
جعل قوله تعالى من النعم معطوفا على قوله تعالى برب الاله ونحوه من قوله تعالى يحكم ذو العدل منكم وقد كان عليه
وجعل قوله تعالى برب الاله من قوله تعالى النعم وكان المعنى فعليه مثل حكمه في واعدل منكم كما من النعم برب الاله
او كفارة او صيام كان وجها ولكن لم يفتل وفيه تامل بهذا هو تخيير هذا المقام ثم ان المقوم كفى ان يكون
واحد او اثنين الى للاختيار وقيل يجب التخيير بينهما بالنص والبدي لا يلزم الا بلكة للنص هو قوله
رب الاله الكعبة لانه كناية عن ذبحه في الحرم اذ لا يجوز الذبح في سائر كعبة ويجوز الاطعام غير ما خلا للشافعي
والصوم يجوز في غير مكة بالاجماع وان ذبح بالكوفة اجزاء اذا كان به وفاء بقبية الاطعام فيكون في البدي
ما يجوز في الاضحية لا اطلاق الاسم وعند محمد والشافعي في جزاء صغار النعم فيه ويمكن في الطعام عند الشافعي
كل مسكين مد على ما هو اصله وهذا كله معروف في الفقه والتجديد بين الاشياء المذكورة فلهذا كان في كفارة
البين وفدية الخلق وهو قول ابن عباس والحسن بن وهب قال اصحابنا الثلثة وعند زفر على الترتيب
نصه الامام الزاهد و اشار اليه في الاسلام ايضا حيث قال في بحث او كذلك قولنا في كفلة الخلق و
جزاء الصديق من النص يقتضي وجوب هذا الجزاء على المعتد فقط اى الذكر لحرمة ما لا بانه حرام عليه فقل
ما يقتله ولكن الاكثر على انه لا يجب على المتعمد على الخاطئ ايضا وانما قبحه به لانه قال في آخر الآية و
من عاود فيقتل الله ولانه على حسب ما وقع في القصة حيث قتل ابو البر في العام الحديبية حمارا وحشيا برحم

وجب التعامل في
الشافعي في قوله تعالى يحكم
ان قوله من النعم
بيان لتقويم الحكيم
على ما عليه في
البدي من قوله تعالى
من النعم
لا على النعم
روى صاحب المدارك
حيث يربطه على
تقديره في قوله تعالى
يكون تأخير النعم
فقط والليزوم ان
صاحب الكشاف و
المدارك على ان النعم
من كلامه انما بيان
نعمه برب الاله
بل ان بيان النعم
على ما هو اصله
على ما هو اصله
الشافعي في قوله تعالى
من النعم
بيان لتقويم الحكيم
على ما عليه في
البدي من قوله تعالى
من النعم
لا على النعم
روى صاحب المدارك
حيث يربطه على
تقديره في قوله تعالى
يكون تأخير النعم
فقط والليزوم ان
صاحب الكشاف و
المدارك على ان النعم
من كلامه انما بيان
نعمه برب الاله
بل ان بيان النعم
على ما هو اصله
على ما هو اصله

الا في البحر ولا انهار لبا ولا حياض يصاد فيه السمك مادة ولا يدخل تحت هذه الاباحة الطهيرة الا في البحر
 منشاء ومولده البر والبحر معى وان المراد بالطعام ما قد ذبح البحر وعن ابن عباس وسعيد بن المسيب ومحمد بن
 انه الام والاطل الطهارة ما فيه وبينى ان يعلم ان حرمة سبب البر عام في قول ابن عباس وغيره من مفسريه عند
 غيرهما فعند ابن حنيفة جاز اللحم ما صاده لطلال وان صاده لاجل المبدل او لم يبدل وكذلك ما ذبح قبل احراره وهو
 قول ابنه برة وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعنده مالك والشافعي ومحمد بن ابي امامة ما صاده لاجل كان
 عند ابن حنيفة وحرم على من يملك ما اخذ من في البر عين احراركم فقبل لكم صيد غيركم وصيدكم قبل احراركم فقبل لكم صيد
 مسئلة مشرعية الهدى في القتل قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشجر الحرام
 والهدى والقدر ولا تخذلك لتعلموا ان الله يعلم ما في السموات وما في الارض وان الله
 بكل شئ عليم قوله تعالى جعل الميعة صبرة ومغولا الاول الكعبة والثاني قياما البيت الحرام عطف بيان
 او بدل منه وهو مغولا الثاني قياما مصدر احوال والميعة مخلق فالبيت الحرام عطف بيان او بدل من الكعبة
 مصدر احوال ولا يحكي حيلة المفعول الثاني وعلى كل حال فالشجر الحرام والهدى والقتل عطف على الكعبة وهذه الوجوه
 متقدمة من مجموع التفسير ثم فتح زائد ومن الآية جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس اي انتعاشهم في
 امر دينهم ودنياهم ونهوضهم الى اغراضهم في معاشهم ومعادهم لا يحرم من امرهم وعمرهم وتجارتهم والذوات منهم
 ولهذا قيل لو تركوا ما مالهم ينظروا لو لم يتركوا ما اجعل الله الشجر الحرام الذي يودي الى الجنة الحرام الذي يودي الى النار
 لان اختصاصه بين الشجر باقائه موسم الحج فيه ثباته قد علم الله تعالى او المراد بطلق الشجر الحرام اعني يجب وذبح
 العقرة وذبح الحج ومحمم وكذا جعل الله الهدى اعني ما يهدي الى مكة والقتل منه اعني البدن قياما للناس
 لان الثواب فيه اكثر وبها الحج موطئ وذلك لاجل الكعبة قياما او كل ما ذكر من حرمة الاحرام وغيره لتعلموا ان الله يعلم
 ما في السموات وما في الارض وكيف لا يعلم وهو بكل شئ عليم كما قالوا والمقصود ان في الآية وليلا على شرعية الهدى و
 والقتل بخلاف ما سبق في اولى السورة لانه في بيان اشارة هذا الكفار وطلايدهم وقد مر الكلام في نسخ واخطاه
 الهدى او ام يدي الطهور وهدى المتعة والقران وهدى الاحصاء وهدى الجنائيات وسبغ احكامها متصلا في سورة الحج
 انشاء الله تعالى وهو يطلق على النشاء والبقرة والبقر بخلاف البدن فانها يطلق على الاخيرين فقط عندنا وعلى الاخير فقط
 عند الشافعي والقتل انما شرعت على البدن ودون النشاء وقيل لو ان الاحرام بصيرة اختيارية او بالتقليد فان من
 قلده بطلان او نذر او جزاء صيد او شيئا من الاشياء وتوجه معها يرد الحج فذا حرم فان قلده بطلان او نذر او جزاء

لم يصححها الا في بدنة المتعة فانه محرم حين لو نجس اذا توى الاحرام وان جلت بدنة او اشترى او فسد شاة لم
يكن محرم وصفه التقليد ان يرتبط على عنت بدنة فطعة لعل او عورة مزادة او حيا وشرى الى اخوان ذكر في كتب العلم
في مسئلة ان حمل المطلق على المقيد للطل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تسئلوا من اسئلتهم ان ينزل
منهم شيئا وان تسئلوا عنهم ليجن ينزل القرآن تبدل لكم عفا الله عنهم والله غفور رحيم
فلا تسألوا من قبلكم ثم اصبحوا اليها كافرين في نزول الآية له وجبان الاول انه لما نزلت ولما على
الناس حج البيت قال سراق بن مالك اهل عام فلم يضره عليه السلام حتى اعاد ثلثا فقال لا والله لو جئت لوجبت ولو
ما اسلمكم ولو تركتم لغيركم فاذكروني لا ترككم فترت والثاني انه عليه السلام كان يخطب ذات يوم خطبان من كثرة
ما يسئلون عنه بالايضيم فقال لا اسئلكم عن شيء الا جيب فقال جل ابن انا فقال في التاروق قال الاخر من
فقال صدقته وكان يدعى غيره فترت فتولى تعالى ان تبدل لكم تسوكم مع ما عطف عليه اعني قوله تعالى وان تسألوا
عنهم لاشياء وهم كما قد سئلان فنتجنا من السؤال والمصلحة لا تسئلوا عن اشياء ان تسألوا عنها حين ينزل القرآن
اي في زمان الوجود تبدل لكم وان تبدل لكم تسوكم اي حكم وشي عليكم وتندموا على السؤال عنها عفا الله اسلف منكم
خلا فتودوا الى محلبها فهو استيناف او المصلحة لا تسألوا عن اشياء عفا الله عنها ولم يكن بها فهو صفة اخر
لاشياء قد سألها اي هذه المسئلة قوم من قبلكم ثم اصبحوا اليها كافرين اي صاروا بسببها كافرين حيث لم
ياترعا بما سألوا حجة او ذلك ان بني اسرائيل كانوا يستعقون انبياءهم عن شيا فاذ امروا بها فتركوا
فتدبروا لولا العنبر في سألها المسئلة الا في الاشياء حتى يجدى بمن او لا اشياء ويجذب تجاركة او كره للاضام البساط
وتابوا الحسيني واليه مال صاحب الكشاف لكن اقتصر في وجه النزول على الاول وبكده اصحابه لا يكمل لكن يقتصر في وجه
الرسول على الثاني واما الامام الزاهد فقد ذكر كلا وجهي النزول بالتفصيل وزيادة الاطاب وكمل فقال ولا نزلت
الآية اقتضت الصلابة عن سوال ما لا بد منه وما منه بد فاذا من الله تعالى في سوال ما لا بد منه فقال وان تسئلوا عنها
حين تنزل القرآن والضمير في عفا الله عنها يرجع الى السؤالات الاخرية المتعلقة بذاتنا وفي المتصود ان الامام فخر
الاسلام البرزوي وصاحب التوضيح تسك بهذه الآية على ان حمل المطلق على المقيد للطل وقالوا في جهته لا كان المطلق
عن تقييد المطلق بوجوب المسئلة فتقييد المطلق اولى ان يوجب المسئلة وقال في التلويح بعد بيان هذا الوجه وقد يقال في
وجه الاستدلال ان الوصف في المطلق مسكون متعذر السؤال عن المسكون يعني بهذا التلويح لا يخفى منصف بل منصف للامانة
بهذه الآية في هذا المطلوب فاسألوا اهل الذكر انتم لا تعلمون وتفصيل المقام انه اذا ورد المطلق

في الجنب عفا الله عنه
ذكره اقسام من الآيات
فتسبب على السؤال
على الجنب عفا الله عنه
الضمير في السؤال
تعبنا وعناء و
المعلوم ان حمل
على المقيد ان الجنب
المطابق دون الجنب
المتعصبين والمعلم
في المسئلة

والمفسد في الكلام فان كان متغيرا لا متغيرا ولا متغيرا في كافر لم يحل انما في ذلك وان كان متغيرا فان
 الحكم لم يحل المطلوع المقيد الا فيما يستلزم احد ما حكمنا غير مذكور بوجوب نصيب الاخر نحو قوله اعتق رقبة ولا تملك
 رقبة كافر وان اتحد الحكم فان اختلف الحكم في كفارة اليمين والظهار من اجل ان كل واحد منهما عندنا وعند الشافعي
 يحل مطلوعه من بعضه يحل ان يتنهي القياس وان اتحدت الحادثة فان واصل على السبب كافي صدقة الفطر
 لا يحل عن ناخلة فانه ان دخل على الحكم نحو قوله تعالى فصيام ثلثة ايام متتابعات يحل على النصيب لا يتفق
 واو نه كبرهن ذلك مذكورة في كتب المطولات في مسئلة نسف بعض عادات الجاهلية في تحريم المحلات قوله تعالى
 مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُنْزِلُ
 يَفْعَلُ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ ط وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ هـ كان ابن الجارية اذا نتجت الناقة خمسة اطن
 انزلا ذكر بحر والاذنيها اسي شقوا واستنعوا عن ركوبها وذبحها ولا يطرد ولمن بار ولا مري ويسمون بها بحيرة
 وقيل ان كان الناجس ذكرا بحر او اكله الرجال والنساء وان كان انثى شقوا اذنها وكان مناضها للرجال
 ودون النساء فاذا كانت اشتهرت في الرجال والنساء جميعا على ما ذكره الامام الزاهد وايضا كان يقول
 الرجل اذا قدمت من سفرى او برئت من مرضى فتاتمت سائبة وجعلها كالبحية في تحريم الانتقام فيها وقيل كان
 الرجل اذا اعتق عبدا قال هو سائبة فلا يحل منها ولا رث وقال الامام الزاهد فيه دليل على طلاق قول مالك
 في جوازها وايضا كانت الشاة اذا ولدت سبعة بطون فان كان السابم ذكر افقط اكله الرجال وان كانت
 ارسلت في الغنم وكذا اذا كان ذكر او انثى وقالوا وصلت انا ما وسموها الوصيله بمعنى الواصلة على ما ذكره في
 الدارك وقيل اذا ولدت الشاة انثى فهي لهم وان ولدت ذكر فهو لآلهم وان ولدت ذكرا وانثى قالوا وصلت
 انا ما فلم يذبحوا الذكر لآلهم على ما ذكره غيره وايضا اذا نتجت من صلب الفحل عشر اطن قالوا احد حمي ظهر فلابد
 ولا يحل عليه ولا يمين من بار او مري وسموه حام لانه حمي ظهر وهذه الرسومات البدعية كانت في العرب من بين
 الجاهلية الى اول الاسلام قد نصح في الحسين انه كان ذلك من زمن عمر بن الخطاب الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبع
 قبائل وقالوا فدا امرنا الله تعالى به فانه ما الله تعالى وقال باجل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام اي
 ما خسر بهذه الاشياء قط ولا امر بها ولكن الذين كفروا من الروساء يفترون على الله الكذب فلا تصدقهم
 لانهم لا يفترون واكثرهم يبعث العوام لا يعقلون الحلال والحرام وانما هم معتدون في ذلك لبايهم
 مسئلة الاشعيا والادعوى ونهايف الشاهد والدعى والدعى عليه وغير ذلك ثلث آيات من محكمه في قوله

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا أَحْضَرَكُمْ الْمَوْتُ جِئِنِ الْوَصِيَّةُ أَثَانٌ ذَوَا
عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ خَرَابٍ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ مِنْ فِي الدُّرُوسِ فَاصْلُبُوا بَيْنَكُمْ جِئِنِ الْمَوْتُ جِئِنِ
مِنْ بَيْنِكُمْ الصَّلَاةُ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَيْتُمْ لَا شَيْءَ بِهِ نَسْنَأْ وَلَا نَكُنَّ دَا فَرَّقِي بَيْنَهُمَا
شَهَادَةُ اللَّهِ إِنْ أَرَاكَ الْإِنْسَانُ الْإِيمَانُ عَنِ الْغَيْرِ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَأَخْرَجَ بَيْنَهُمَا
مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنَ
شَهَادَتِهِمَا وَمَا عَدَدُ بَيْنَارٍ إِنْ أَرَاكَ الْإِنْسَانُ الظَّالِمِينَ ذَلِكَ أَذَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ
عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُونَ أَنْ تُزَادَ إِيمَانًا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا
يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ **فرد** بذب الاقوال في تفسيره الآيات وقصة نزولها وبيان السند
على طبق دلائل الأصول وانا افرغ تفسير على طبق الدلائل فاقول روي انه عزيم بديل سوي من العاصم كان
من المهاجرين مع عدي وتيم وكانا نغريين الى الشام فمر فربيل وكتب كتابا فيه ما مر وطرحه في مناء ولم يخبر به
صاحبه ووصي اليهما ان يدفعا متاعا الى الله واشهد بما على ذلك ظلمات فمشتا متاعا واخذ امره انا من فضة منقوشة
بالدسب وزنت ثلث مائة مثقال وغيابه ظلمار جبا الى المدينة ودفعا المتاع الى الله وفتح الله متاعه ووجدوا الصيغة
وفيها الاناء فجاءهما مطلب وعمر بن العاص وهما مسلمان قريب الميت وطلبا منها الاناء فالا في الدسب فبعضناه خلخال
باع بديل شيان متاعه قالالا فخلخال الفخ على نفسه من شئ حين طال مرضه قالالا تمارض حين قدم البليغات
ما جلا فخلخالانا وجدنا في متاعه صحيفة فيها انا من فضة كذا وكذا ففتح صموا وارتفعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ في شام
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا شهادة ببينكم الى قوله تعالى انا اذ المن الاثني قوله تعالى شهادة ببينكم بغيره اثان بعد
المضات اي شهادة اثني او هو فاعل شهادة اثني والمراد بالشهادة الاشهاد وضافتها الى الظن على
الاشهاد وقرى شهادة بالنصب والتنوين على معنى يعلم مشهادة وقوله تعالى اذ احضر احدكم الموت فظن ان لم يقل
شهادة ببينكم حين الوصية فخرجه ابو بديل من اذ احضر وفيه تنبيه على ان الوصية مما لا ينبغي ان ينهوا عن قوله
تعالى ذوا عدل منكم صفة لقوله تعالى اثان وقوله تعالى او احزان من غيركم عطف على اثان وقوله تعالى ان اتمتم
في الارض فاصحابكم مصيبة الموت اعترض بين وبين وصفه وهو قوله تعالى تجسبونها ان كان صفة له وقايدة الدلالة
على انه ينبغي ان يشهد اثان منكم فان تعذر كما في السفر فمن غيركم او شرط محض له ان كان قوله تعالى تجسبونها
استينافا اي جبا لمن قال كيف فعل ان ارثنا بالشاهد من فخلخال تجسبونها وقوله تعالى فيقسمان ان بعد شفع

علم قوله تعالى تحسبونها و قوله تعالى لا تشترى به ثمننا الى اخره بحجبه جواب القسم وقوله تعالى ان الله يتم لعمر ارضه حتى تصفوا
القسم بحال اتياب الوارثين وقوله تعالى كشهادة الله مضاف الى دعوى الشهي ان وفق على شهادة ثم انصرف
بالله على دعوى عرف القسم وتوليهم حرف الاستفهام منه ويرى عن غير محوله تعالى انا اذ المن لاثنين اى كتمان
فمن جعلا من الاثنين وقرى للاثنين بحذف الهمزة والقارح كتمان على اللام او غام النون فيها فالجواب ان المراد
بالشهادة الخلف والمعنى حلف باميتكم حين قرب الموت والوصية ملعبة اثنين عدلين من اهل بيتكم اذ اكلانها الموصى
لها المال والمدفوع اليها المال او اخر ان من غيركم اذ اكلانها الموصى والمدفوع اليها المال فتجبوا من بعد الصلوة
اى صلوة العصر لانه وقت اجتماع الناس وتقام ملائكة الليل وملائكة النهار وقيل اى الصلوة كانت فتيما
بالله لا تشترى به ثمننا اى لا تخلف بالكلذين للبل المال ولو كان من قسم له واقربى ولا تكتم الشهادة للمنى امر الله بخصها
وتعظيمها فلما نزلت هذه الآية صلى رسول الله صلوات الله عليه وسلم العصر ودعا بجدي وعمر فاستحلها عند المنبر بالعلم ثم انما
مما دهم اليها الميت خلفا غفل بسبيلها ثم بعد ذلك نزل الانا فى ايديها ميسان فى السوق فبلغ ذلك الخبر مطلبها
فقال اليس قد اعيتنا ان صاحبنا لم يبق شيئا من ماله قال ابلى انا كنا اشترينا منه ولم يكن لنا بزية فكرهنا ان
نفرعكم فظلمون البينة فلما انقضى عليه كلمتنا فحاصموا فرغنا بما الى البنى صلواتهم فزولنا نيا قوله تعالى فان عمر على
انها الآية فتولاهما حران يقولان مقامها جزاء لقوله تعالى فان عمر قوله تعالى من الذين استحق بيان لقوله تعالى
اعزان واستحق بصيغة المودون علم وقراءة خضر وبصيغة الجمع لعل على قراءة غير الاوليان شفيته الاعلى بجمع الاصح وهو
علم الاول فاعلى استحق اى من الوثية الذين استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة ان يجردوا للقائم بالشهادة ويظهر
كذب الكاذبين وعلم الثاني بدل من اعزان ومن المظهر يقولان وعمر من اعززون اى هم الاوليان او جبر اعزان او
ببدا وخبر اعزان وقرى اولين بالجمع على انه صفة للذين او بدل من وقرى الاولان واوليين بالثنية والصب
علم المدم وقوله تعالى شهدا وتنا لهن من شهدا وتما وما عتديا جواب القسم والمعنى ان الظلم على ان الحالفين الباقين
استحقاقا بسبب لبس الانا بينهما فحلان اعزان من الذين استحق عليهم اى من ورثة بديل يقولان مقام الحالفين
لان الحالفين الاولين جسدان بعد ان جسد من بديل ورثة وهم مطلب عمر مكران له وعلم المكر الخلف فحاشا
قامين مقامهما فى حق الخلف فيقتسمان باله شهدا وتنا اى من شهدا وتما اى حلفا اى من حلفها وما عتديا اى
وما تجاوزنا الحق وانا انقصر الخلف على اثنين فى هذه الحالة لحوال ان لا يكون للميت الاوليان والا حلفا وجب
علم كل ورثة لان كلهم مكرون فلما نزلت الآية قام مطلب وعمر خلفا على العلم باله انا فاعلم ان صورته بلهم فكلهم

قد قدم رسول الله صلعم الاناء اليها هكذا استغفد من الزاهد في البيضاء وفي الحسين وما يتوهم من المراك والكنس
 وهو ان نزل اولاً الى قول تعالى تجلسون بها من بعد الصلوة بدون بيان طريق القسم بل مجرد ان شهادة بكم شهاد
 اثنين وان القسم الذي يستقام من قوله تعالى فيقسمان بالعد على هذا التقدير كان بعد ظهور الاناء في ايديهم فيكون
 قوله تعالى فيقسمان بالعد مع قوله تعالى ان عشر بياض واحد فجزءهم وبها حاشا من ذلك المقصود من ذكر الايمان هنا
 ان يعلم ان الحلف يجب على المتكدر ان يثني ان يكون بالعد خاصة وان يكون موكد امعظا ولهذا قيد به بعد الصلوة
 وقال الامام الزاهد ان الشهادة قد يجيء بمعنى اليمين والحضور كما يجيء بالمعنى المشهور ومختار الفاعل لله هنا
 بمعنى اليمين وقد ذكر ايضا ان الآية تدل على تخفيف للشهادة وهو مذموب على بعض وهو قول الشافعي وعندهما صار
 مشروعا ولكن يخالف بالنص القاضى الاجل ان لا يحلف الشاهد عنده ولذلك كفى صاحب الكشاف ان ذلك مذ
 على عدم ولم يذكر اسم الشافعي به وقد ذكر الشيخ الاجل في الاصل فخر الاسلام البرزنجي اقسام السنة في رواجها الشافعي
 من القضاء بشهادة واحد مع بين من الذي يدل شاهد اخر ان العد تعالى ذكر في كتابه شهادة الكفار حيث قال
 واخران من غيركم حتى كانت حجة المسلمين وذلك معهود في وصايا المسلمين فيعد ان يترك المعهود ويعتبر
 وان ذكر في ذلك بين الشاهد بقوله تعالى فيقسمان بالعد ان اربعة وعشرين الخصم كان مشروعا في الجملة فاما يميز
 الشاهد فلم يكن مشروعا اصلا فصارت النقل الى بين الشاهد في غاية البيان بان بين الدعوى ليس بحجة هذا كلامه لا
 يعني عليك ان المراد من قوله تعالى فيقسمان بالعد حلف الوصيين المتكبرين على ما عرفت من شان نزوله لا حلف
 الشاهد بل لا مغلان القصص فلا يكون مشروعا كذا لا يكون مما يوجب على الشافعي رده في حديث القضاء بالشاهد
 اليمين وهكذا قال الشيخ الهدا في شرحه للبرزنجي وهذا اعراض فوسى له جواب ايضا مذكوره لا يشفي عيلا
 فتركه وبالجمله فان كان المراد من الشهادة الحلف فيها وان كان معناه الحقيقي فيقسمان كان المراد من
 قوله تعالى منكم واخران من غيركم من الاقارب والاجانب فظاهر وان كان المراد من بل
 ملككم او من اهل الذمة فهو مشهور اذ لا يجوز شهادة الذمي على المسلم الآن واما جاز في اول
 الاسلام فقلة المسلمين وكذا قوله تعالى فيقسمان بالعد ان اربعة تحلف الوصيين لم ينسخ وان
 اربعة تحلف الشاهد بن كما هو رأي الامام البرزنجي وغيره كان مشروعا لانه لا يحلف الشاهد
 ولا يبعد ضد يمينه بين الوارث وقوله تعالى بعد تمام القصص ذلك ادنى ان يأتوا بالشهادة على
 وجهها او يخافوا ان تزوايا ان بعدا ياتهم لفظا او سبعا فوا معطوف على ياتوا في بابي الزا

وذلك إشارة إلى الحكم المذكور أي تخليف الشاهدين والوصيين أقرب من أن يهود والشهادة على وجهها
كما هو حتمها ومن أن يخافوا رد اليمين بعد اليمين وحاصل المعنى أن ذلك أقرب من أن يهود والشهادة على وجه الحق
والصواب أما بعد واما لحوق أن يرد أيان بعد أيانهم يعني أنا اوجب تخليف على الشاهدين ليعملوا بالحق لا بالباطل
ومع ذلك واما الإتيان كذا لو اقبلوا باليمين على مدعيهم فيصدقوا في اليمين دفعا للعار ومبني أن لا يؤتم من هذا
ر واليمين على المدعي جائز كما هو مذنب الشافعي ره لأنه انما رد اليمين على المدعي نهبا باعتبار انصار مدعا عليه ومثل هذا
الاناء كما ذكرته آنفا كذا في المدارك والكشاف هذا هو حاصل المقام بحسب ما يليق وبهذا تمام الآيات التي ذكرت في
سورة المائدة والحمد لله على ذلك ولأن نشرع في سورة الانعام مخفي مسئلة عدم الحضور في مجلس البعثة قوله تعالى
وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُصُّونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُصُّوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ط
وَأَمَّا يُنْسِيكَ الشَّيْطَانُ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ وَقَاعِلَى الَّذِينَ
يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مَنْ شَبَّهِ وَلَكِنْ ذَكَرْنِي لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ط مع الآية اذا رأت الذين يَخُصُّونَ
في آياتنا بالاستبصار بها والظن فيها كما كانت قرينة في انديتهم يفعلون ذلك فاعرض عنهم فلا تجالسهم ومنهم من
يخوضوا في حديث غيره فلا بأس ان تجالسهم حديثا واما نسبك الشيطان أي وان يشغلك الشيطان كونه
حتى تنسى النبي عن مجالستهم فلا تقعد معهم بعد ان تذكر النبي فوضع الظاهر موضع المصدر دلالة على انهم ظلموا بوضع التهمة
والاستبصار موضع التصديع والاستعظام وقرا ابن عامر يسئلك بالتشديد وقد ذكر في بيان معناه في الكشاف
وجاءوا بضاد هو ان يراو ان كان الشيطان ينسبك قبل النبي فقم مجالسة المستهزئين لانهما عليه انكره العقول
فلا تقعد بعد ان ذكرناك قهبا ونبتاك عليه معهم في الكلام وهو بناء على مذنب الاعتزال في الحسن والقبح العقلي
وعلى كل حال فانزل النبي عن القعود معهم قال المسلمون لمن كنا نقوم بكلاما استهزوا بالقرآن لم نستلم ان نجلس في
المسجد الحرام وان نظفون فرخص لهم الجلوس التي بعد ما اعني قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن
ذكرى لعلمهم يتقون فرخص في القعود واجوب الذكرى والوعظ فقط ومحل ذكرى محل النصب على المصدر
تذكره وذكرى والرغم بنا ويل لكن عليهم ذكرى ولا يجوز عطف على محل من شيء لان من حسابهم باه ولا على شيء ذلك
ولان من الاترا وفي الايات على ما في البغياوى والضمير في لعلمهم كمثل الكفار والمتقين جميعا أي لعل الكفار يتقون
بالذكرى او لعل المتقين يتقون على تقويمهم كذا قالوا وصرح الامام الزاهد بان الآية الاولى منسوبة بالآية الثانية
والظاهر من كلام القضاة ان الآية باقية وان القوم الظالمين هم المعتدرون والفاسق والكافر والقعود هم المستهزءون

حكمه الكفر وقت الاكرامه وان كان الاستثناء موجودا فيها ايضا لقوله تعالى الا من اكره وكنه بسم الله
 من الحزم اولها ذكر لها ثمرين هو استثناء من الغضب والعتاب في قوله تعالى فلعنهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم
 فيجوز ان لا يضر الحزم ويقتضي العذاب والغضب بجوارض كونه اكراما فلهذا كان يجوز ان لا يضر الحزم من الغضب
 فان صبر حتى قتل صار شهيدا وسجى في سورة النحل فاشهدوا ان الله تعالى ذكره بعد سبيله ثم لا يضر الحزم من الغضب
 حين الذبح في قوله تعالى ولقد نكحوا ايمانكم لئلا يكون اسم الله عليه والله يفسق طوائف الشياطين ليعرجوا
 الى اولياهم ليعلموا انهم لو كذبوا وان اظنعتهم انكذمتهم لكون في نزول هذه الآية قصه عجيبة
 وهي ان الكفار سماوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشاة اذا ماتت خفت انها من ميتة فقال له ميتة فقالوا اجبا
 منك ان نخل بابلك السبه والطمر بصيد ونحرم ما يميته الله تعالى بلا واسطة احد فكن شهيدا والضعف في
 غروب اهل الاسلام باستماع هذا الكلام فترلت هذه الآية لدهم شبيبتهم والميتان فاطرم كذا في الحية وذكر غيره ايضا
 باقتصار في الآية الاولى بمعنى الآية لانما طوا باباها القومون فلم يذكر اسم الله عليه بان ماتت خفت انها او وجدت بلا
 تسمية او باسم غير الله وانما الذي لم يذكر اسم الله عليه والله يفسق اى مصيبة وان الشياطين ليعرجوا اى يوسوسون
 الى اولياهم وهم الكفار ليجادلوكم بالمقدمات المذكورة بمعنى ان الكفار لما علمهم شياطينهم بهذه المقدمات الباطلة عند الله
 العجيبة بحسب الظاهر وهي الفرق بين الصيد والميتة فدموا على الاسلام وحرمة الميتة وجميع ما لم يذكر اسم الله عليه ولا
 فطبعوا الكفار فان المصيبة في استحلال ما حرّم الله لم تكون فالحاصل ان النقص يقتضي حرمة متروك التسمية وقد يختلف
 الاسباب في الباب فقال ابو جعفر رحمه الله اذ كان عبد ابي جعفر في مكة واما ان ناسا فقال احمد بن حنبل وكذا روى عن داود
 انه يحرم متروك التسمية عند الكان او سهوا فقال الشافعي رحمه الله لا يخل متروك التسمية بطلاقه الكان او سهوا لان
 قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه اى ذكر اسم الله عليه مثلا اللات والعزى او ماتت خفت انها وذلك لان
 الله تعالى قال في اخر السورة قل لا اجد فيما اوحى الى محمدا على طام يطعمه الى ان قال ومنه ما بل غير الله فقد وقع
 صفة لعنهم وسمى الذبوح غير الله اى الاصنام فسقا في تلك الآية وقد حصر فيها المحرمات بكلمة لا والاوهى ايضا قال
 وانه لعنهم والواو فيه لا يحسن للعطف للزوم عطف الاسم على الفعل فيكون المحال فيكون التقدير ولا تأكلوا من جهل
 كونه فسقا ومن المعلوم ان لعنهم الذي لم يذكر اسم الله عليه هو الذي ذكر اسم غير الله بغير الله لان من ترك ذكر اسم الله
 فخطأ سواء ذكر اسم غير الله ولم يذكر على ما نقر من قوله تعالى ومنه ما بل غير الله فكل ما لا يذبح على حرمة متروك التسمية
 عند الكان او سهوا فيكون محلا لا يقتضي جصر فلا يجد حرمه في الحرام ونحن نقول ان ظاهر الآية يقتضي حرمة متروك التسمية

مطلقا على ما ذهب إليه الجمهور ولكننا جونا انه اذا كان ناسبا لقوله تعالى لا تأخذوا من نسبها او اخطاها وقوله عليه السلام
تسمية الله تعالى في قلب كل مسلم فقلنا اذا كان متروك التسمية بعد الابل ولا يجل ولا كان ناسبا ببل لقيام مله الاسلام
مقام الذكر والرجاء عن دليل الشافعي مذكور في شرح الوقاية وهو انه لا ضرورة في جعل الواو للحال وحمل معناه على قوله
او فسقا ابل غير المدبل كما انه يسمى ذلك فسقا يسمى هذا فسقا ايضا والحصر المذكور في قوله تعالى قل لا اجد الا وجهك
لانا نقول انه اخبار عامي الير من المحرمات وهو قد كان نازلا قبل قوله تعالى ولا تأكلوا مما اخذ بغيره كان نازلا علي في ذلك
الزمان ثم نزل حرمة متروك التسمية بعده فلا يلزم الكذب بهذا حاصل كلامه على اني اقول ان الحصر فيه اضافي بالنسبة الى
ما اعتقدوه من تحريم ابتداء الحلال وغيره كما مر انه لو كان حقيقيا لزم الكذب بحرمته كثير من الاشياء وهو ما ذكره في كذا
كتاب و ذى مطلب غير ذلك ولعله قال لم يتعرض لهذا الجواب صاحب شرح الوقاية لانه حمل الحصر على الحصر في جعل الواو مأكلا
الى ما اوصى اليه القرآن خاصة ولذا اكتفى في نفي الكذب بجعل قوله تعالى ولا تأكلوا مما اخذ بغيره لكن يجب على هذا التقدير ان
يقال ان الحقيقة والوقوفة الى اخره ايضا نازل بعد قوله تعالى قل لا اجد الا وجهك الكذب والاولى ان يقال ان مراد
بما اوصى الي ما اوصى في ذلك الزمان ويجعل قوله تعالى ولا تأكلوا آية المنقضة وحرمة ذى الناب وذى الخالب
وغيره نازل بعده فلا اشكال وسيجي شرح قوله تعالى قل لا اجد الا وجهك مفعلا وبالجملة حاصل الاسباب جواز متروك
التسمية ناسبا ومن هنا زعم الشافعي م علينا ان قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه عام مخصوص البصر عندكم
لتخصيص الناس فيكون قلنا عندكم فحجوز تخصيصه في معنى العلم ايضا بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام المسلم يذبح
على اسم الله سمى او لم يسم وبالقياس على الناس وحاصل ما ذكر ابل الاصول في جوابه في بحث العام ان قوله
تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه عام قطعي لم يعمد بخصوصه اصلا لان تخصيص الناس ليس بتخصيص بل هو في معنى
الذكر فلا يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس هذا القبطهم فلعل ما قال صاحب المدارك ان
الاية تحرم متروك التسمية وخصت حاله النسيان بالحديث معمول على صورة التخصيص
لاحقيقة الكلام الخالف ضابطه الاصول هذا هو تحقيق مذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد رحمه الله
واما مذهب مالك فلم يطلع على ما في كنبه والمذكور في كتب غيره مذهب حيث قال في البداية
وشرح الوقاية وعند مالك رحمه الله لا يجل في النسيان ايضا فعلم انه مع احمد وداود مع وذكر
في البيضاوي لعنظ مالك عطفا على الشافعي حيث قال وقال مالك والشافعي رحمه الله بخلافه اي
بخلاف احمد م فعلم انه مع الشافعي م حتى يجل متروك التسمية عنده مطلقا وكذا ذكر في الحسيني والكنش

وقال انتم اعصام في رويته يوم ايجنفة كما ذكره صاحب النصاب وهو المكي وعليك تأمل ما في كبرية ليعمل البصير
وامه اعلم في مسئلة التسميع بعض رسوم الجارية في قوله تعالى **وَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى** فما ذكرنا من الحرف والاعلام
نصيباً فقالوا هذا الله يزعمونهم وهذا الشركاء فاما ان لشركائهم فلو يصل الى
الله وما كان لله فهو يصل الى شركائهم طسَاء ما يحكمون . وكذلك زين لكثير من
المشركين قتل اولادهم شركاؤهم فلو تروهم وليستوا عليهم فيهم ط ولو سلم الله
ما فعلوه فلو تروهم وما تروون في روي انهم كانوا يعينون شياء من حشر وتناجهم بعد واثبات
منهم لا يهتم فاذا راء ما فعلوه مدركيا ناميا رجوا فعملوه للاصنام واذا راء ما فعلوه للاصنام تركوه لها
وقالوا بان الله غني وانما فعلوا ذلك لجبههم البتيم واثباتهم لها فخر الله تعالى ذلك وقيل وجعلوا
ما خلق الله تعالى من الحرف والاعلام نصيبا لله تعالى ونصيبا لبيتهم يعلم ذلك من التعاليل ومن السباق فقالوا
هذا النصيب لله وهذا النصيب لشركائهم فلو تروهم اي يجوز زعمهم بالطل والله لم يامر بذلك ولم يشرع لئلا يفسد
فما كان لشركائهم فلا يصل الى الله تعالى في الوجوه التي كانوا يظنونها اليها من فري الصيغان والتصدق على
المساكين وما كان لله فهو يصل الى شركائهم من الانعام عليها والاجراء على سدتها الزعم بغير الزاء في المصير
عند الاكثر وقرأ الكسائي بالضم فيها وفي قوله تعالى ما ذرا اشارة الى ان الله تعالى كان اولي بان جعل لاولاد
لاذ هو الذي ذراهم وانما جعلوا الحكم اخر ط جملهم وفي قوله تعالى ساء ما يحكمون ذم لصنيعهم والمعنى ساء ما يحكمون
في ايتار البتيم على الله وعلمهم ط ما لم يشرع لهم وموضع ما رخص امي ساء الحكم حكمهم او نصيب امي ساء الحكم حكمهم
قالوا وفي قوله تعالى وكذلك بين الآية ذم اخر لصنيعهم فتوجه تعالى شركاؤهم فاعل زين وقتل اولادهم من
ومضاف اليه منصوب على ان مضول زين وبذا على قراه مخلص في قراه اخر تركتها والمعنى كما زين لهم بحرية
المال كذلك زين لهم شركاؤهم قتل اولادهم وذلك القتل هو قتل البنات بالوادة ان كان المراد بالشركاء
الجن او غير الاولاد لاجل البتيم ان كان الاولاد شركاء هو الاصنام كما نذر بذلك عبد المطلب وقصة موروقة
والا ما في قوله تعالى ليردوهم على الاول التعليل وعلى الثاني للعاقبة والمعنى ليلكم بهم بالكفر وليستوا عليهم ليعلموا
عليهم دينهم الذي كانوا عليه اعني دين اسماعيل وقد ذكره بين التوجيهين جميع المعشرين الا صاحب المدارك فانه
ذكر التوجيه الاول فقط وقال في معنى قوله تعالى ولو شاء الله ما فعلوه وفيه دليل على ان الكائنات كلها بشيئة
الله تعالى فيكون فيه روي المعصرة فيما قالوا ان المعاصي ليس بشيئة ومعناه لو شاء الله ما فعل المشركون ما زين

والمؤمنين ما زين
على الله المفسد
الاولاد
انتم نصيب
والمؤمنين ما زين
انتم النصيب
بما ينجون
صديق في قوله
المفسد ما زين
والمؤمنين ما زين
فعلوا ما زين
كذلك البتيم
س

بهم او فصل الشك والترتين او ما فعل الفريتان جميع ذلك على ما في البيضاوي ثم ذكر الله تعالى بعده بيان رسم آخر
لم يقل وقالوا هذه النعام وحاشا لى ليطعمها الا من تشاء من نعمهم وانما
حرمتم ظهورها وانعامها لا يذكر كون اسم الله عليها افتراء عليه فيجزيهم بما كانوا
يخترون كما يعني قال الكفار هذه النعام وحاشا لى ليطعمها الا من تشاء يعنيون
عدم الاوثان والرجال وون النساء وبذا ينعم الباطل والجور فعل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث
والواحد والجمع والنعام حرمت ظهورها للركوب والحمل يعني العجاير والسوايب والحوامي والنعام لا يذكر
اسم الله عليها وقت الذبح وانما يذكر على اسمها الاصنام افتراء عليها لى ليطعمها الا من تشاء او حال كونه افتراء
او مصدر موكدا في الفعل من معنى الافتراء والحاصل انهم قسموا النعام ثلثة اقسام قسم حرم قسم لا يرد
عليه وقسم لا يذكر اسم الله عليه ويسبون ذلك الى الله تعالى افتراء عليه كذا ذكرنا وقال صاحب الكشاف
والبيضاوي انه قرئ حمير بالضم وحرم بمعنى مضيق يعني النعام والموت غير موسم للكل حتى يشترك فيه الرجال و
النساء وانه قيل من لا يذكر اسم الله عليها لا يجوز عليها ولا يلبس على ظهورها هذا مضمون الآية
ويبين ان يعلم ان الله تعالى ذكر مسائل المحلات والمحرمات كثيرة وعلى الكفار المحللين المحرمات المتعاطاة
ومحرمين المحللة بمجوازها وتقول بل يحرر دواكده واكثر هذه الرسومات البديعة سيما جعل تعذيب من الموت
ولا النعام للالهية وعاد شتم الله تعالى مما قد شتم في كتابين النساء الناقصات العمل والدين
فانهن كثير ما يندرون نذور الشياطين والاحبة او لبعض بني ادم مما جعله متدينا في نعمهم ويحرم من
التناول من تلك النذور ما لم يصدق به على وجه اخر عنه بانبايع الهوى المتفانية ويعتقد انهم ان
اخطأ فيها احيا نايهلك امواتهم ويموت اولادهم معاذ الله من ذلك ولعمري ان ما اخبر الله تعالى
بشأنه حال الكفار في ذلك ما صدق دليل على بطلان هذه الرسوم التي يشتهون بين بعض الامم
وتفرد بهذا خاطري وهو اعلم بحقيقة الحال وجودة المغال ثم ذكر الله تعالى بعده بيان رسم اخر لهم يفهم من مسئلة ان
الجنين الميتة حرام وهو قوله تعالى وقالوا ما في بطون هذه الا نعام خالصة لا ذكر ولا مؤنث
على ازواجنا وان يكن ميتة فهم فيه شركاء في سيجزئهم وصفهم ط انه حكيم عليهم
قد خسر الذين قتلوا اولادهم سفها بغير علم وحرروا ما رزقهم الله افتراء على الله
قد ضلوا وما كانوا مهتدين كما اعلم انه قد عرفت في كتب النعمة ان الجنين اذا وجد في البطن امره صايل

بالذبح بالاتفاق واذا وجد في البطن امر يشبه فخذ الجيفة لا يجل وعنده ابو حنيفة ومحمد وداود في حرم اؤام خلفه اكل و
فكوة الام فكوة وذو البسطة وان كانت سرقة في كتب الفقه الا انها لم يثبتها احد من القرآن ولم يثبت في
ومحرم يثبتها من هذه الآية في بيان حرم الكفار وطريقه ان الله تعالى ذكر في هذه الآية او لا يقول للكفار من
ان ما في بطون هذه الانعام يعني اجزاء البحار والسواكب ان يكن حيا فيؤخذ خالصة لذكورنا ومحرم على انا وبنينا وان كان
ففيها يملك على السواكب من غير تفرق بين الرجال والنساء ثم اعترضوا بقوله تعالى في سورة البقرة في سورة البقرة في سورة البقرة
وصيغته الجنين بهذا الصفة بسوء الجزاء وكال العقاب وايضا فهم بالخسران في قوله تعالى في سورة البقرة في سورة البقرة في سورة البقرة
سفيها بغير علم وحرما من رزقهم الله افتر على الله والراويهم ربيعة ومفسر سفيها العرب الذين كانوا يبيعون
مخافة السبي والعقر وحرما البهائم والسواكب سائر ما ملكه الله تعالى وبالحجة فعلم ان الله تعالى غير اهل هذا الحكم
في التفرق في الجنين الحي بين الذكر والاناث وعدم التفرق في الجنين الميت يجعله طلالا لكل فثبتنا امرنا وعدم
مضاه هذا الحكم يجعل ان يكون لاجل كلا المربى ويجعل ان يكون لاجل الاول فقط ويجعل ان يكون لاجل الثاني فقط
لا قائل بالذهب الاخير وهو ان يكون لاجل الثاني فقط لا يستدركون لقولهم بين الذكر والاناث في الصين
شفا وانما يؤخذون بجعل الكل ثم يجرى في الميت فقط فتعين الاولان وما الشاخي في الثاني منها ولذا حكموا
في ريعهم الجنين الحي من الذكر والاناث باطل فقال ان الجنين الحي حلال لكل منهما وحكم بان جعل للكفار شرعا
الذكر والاناث جميعا في الجنين الميت جائز فقال ان الجنين الميت حلال مطلقا وسوق الضر يقتضي هذا المعنى لان
في بيان تشبيه الكفار حرما ما اصل الله لهم والقربة عليه عموم قوله تعالى في الآية وحرما ما رزقهم الله افتر على
وانما المراد حرما ما رزقهم الله من ان يكون بجائر والسواكب والجنين وان لم يجرى الميتة من الجنين وانما حرما
على الاناث وما ابو حنيفة في الاول منها يعني لان التفرق في الجنين الحي باطل كذلك فهم في الجنين الميت بجعل
لكل ايضا باطل وهذا يجعل ايضا وجهين وهو ان يكون هذا التمييز طلالا لانه يجرى فيه التفرق ايضا بين الذكر والاناث
لان هذا ما قررتم يعني انه حرام لكل والاول باطل لانه لا قائل به عند فتعين الثاني وهو قول ابو حنيفة
ان الجنين الميت حرام لكل ولا شك ان الاحتياط فيه لان فيه صرف قوله تعالى في سورة البقرة في سورة البقرة في سورة البقرة
باطل جميع ما اعتقده الكفار وهذا الذي جرى منا انما هو مجرد ما نشي عليه عكس ما طهرى من عيسى عليه السلام
لمكتب وبيدك التامل والالفاظ وهو اعلم بما هو الصواب ثم نقول تامل المفسرون بانماجي خالصة
ثبتت ومحرم بالندبة مع ان كليها خبر لاني قرأه حفص اعتبارا في الاول بالمعنى لان ما عابره عن

الاجتهاد وفي الثاني باللفظ لانه مذكور ولذا قرأه حفص بن المنصور في قوله تعالى ما اوتينا من قبله
 بالثاني لان المراد بالهيئة ما يعم الفكر والاشئ فغلب الذكر وجئ بالثاني في قوله تعالى في يوم
 القيمة وقد نقلوا غير قراءة اخرى كثيرة تركتها للاطباء والا طالع في مسئلة الزكوة الزرع والتمار قوله
 تعالى وهو الذي انشا الحنات معروشات وعذروشات والنخل والزرع مختلفا
 اكله والزيوت والرمات متشابها وغير متشابهة كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا بالحققة
 يوم حصاده ولا تشرفوا لانه لا يحب للسرفين معنى الآية وهو الذي خلق جنات من
 الكروم معروشات وغير معروشات اي مرتفات من الارض وغير مرتفات منها متركبة عليها وقيل المعروشات
 ما عرشه الناس فعرشوه وغير معروشات ما بنى في البراري والجبال وبالاول انتهى صاحب الدار
 وذكرها جميعا غيره والنخل والزرع اي خلق النخل والزرع مختلفا اكله في اللون والطعم والحجم والريح ومختلفا
 حال مقدرة لانه لم يكن كذلك عند الاشياء والغير في اكله للنخل والزرع داخل في حكمه لانه معطوف عليه
 او للزرع والنخل مفقوس عليه او لجميع على تقدير كل واحد منها والزيوت والرمات اي خلق الزيتون والرمات
 حال كون كل منهما متشابها في اللون وغير متشابه في الطعم على ما في الدار وقيل يشابه بعض افرادها في
 اللون والطعم ولا يشابه بعضها على ما في البيضاوي والاول ايلنا ان الله تعالى امن عيونا بهذه الاشياء المذكورة
 ثم اوجب الزكوة فيها حيث قال لعمركم ان ثمره اذا اثمر واتوا حصاده فاعلموا ان ثمره وجهه وحصاده
 راجع الى كل واحد وفائدة التقيد بقوله تعالى اذا اثمر خصة لالك في الاكل منه قبل ادائه الى الله تعالى بمجرد ظهور
 الشجر المثمر ويوم الحصاد ويوم قطع الزرع واقناص الثمرات يعني ايج لكم الاكل من هذه الاشياء في اقل وقت
 اثمر واوجب عليكم اعطاء الحق بعد الدرك والكمال فيكون قوله تعالى واتوا اللوحوب ويكون الابر صيد يذبحه على
 ما قالوا ويكون المراد من الحق زكوة وهو العشر ونصفه كذا ذكر في الزايد وما يله اشار صاحب الدار حيث قال
 وهو حجة ايجتهد في تعميم العشر ويسمى هذا زكوة الخارج في الفقه وبيان المسئلة ان عند اجتياف رحمة الله في كل
 ما اخرجته الارض يجب الزكوة الا الحطب والقصب والخشيش ولكن فرق بين ما سقى بسهم او
 سقى السماء وبين ما سقى بعزب او داية فان الواجب في الاول العشر وفي الثاني نصفه كذا في
 المونة فيه فقلتها في الاول ولم يشترط بقاؤه سنة ولا بلوغه خمسة او سقى عنده وعند ابوسعف ومحمد
 بما شرطان لوجوب الزكوة فليس في المنفردات ولا في القليل زكوة عندنا وبهذا الوجوب الشرعي

في العسل اذا اخذ من ارض العشر لقوله عليه السلام في العسل العشر وعند الشافعي لا يجب لان متولد من الطين
 فاشبهه بالبرسيم ولكن عند ابي حنيفة لا فرق بين ان يقل العسل او يكفر وعن ابي يوسف انه يعتبر فيه قيرته عشرة اوسق
 روايات كثيرة عنها وهكذا يجب ابو حنيفة ربه العشر في جميع ما راجع الى العسل لان المقصود وهو الخارج حاصل
 وعن ابي يوسف انه لا يجب لان عدم السبب هو الارض النامية ولكن قول ابي حنيفة راجح لما عرفت من
 صحة معروضات اخر وبذلك لا يجب العشر في دار جعلت لبستانان سقانا المسلما به العشر واما ان سقانا بيا
 المزاج فخرام بخلاف ما اذا سقانا الذي فانه يجب المزاج وان سقانا بيا العسل لانه ليس اهل للقرية وبخلاف
 الدار التي للسكنى فانه لا يجب فيها شيء لان عمره في العدة جعل المساكن عتقوا واما اطناب الكلام في هذا الموضع
 لان العدة تعالى جعل الآية مشتركة على ذكر لبستان وقار وزرعه وذكر من الثمار ثلثة النخل والزيتون والزنك
 فبينت كل واحد منها بملحقاته ناطق عن الهداية وقد اورد وهو هذه المسائل كلها في كتاب الزكاة بتفاصيلها و
 تفاصيل ولا يلزم العقلية والنقلية ولعله انما لم يتعرض لاثباتها من هذه الآية وهي قوله تعالى واتوا حصة يوم
 حصاده ذابا الى ما عليه الجمهور وهو ان المراد بالحق ما يتصدق به يوم الحصاد وكان ذلك واجبا ثم نسخ به
 العشر والصفة الزكاة المفروضة المعروفة لان الآية مكية والزكاة انما فرضت بالمدينة كما اختار الشيخ الاكبر
 البهمني في تفسيره متابع لصاحب الكشاف حيث قدم هذا التوجيه على غيره ونقل انه لا نزل الامر بالآيات بعد
 ثابت ابن قيس كل ثلثها التي كانت قرية بنحسية او ثلث ما به حتى لم يجد شيئا منها فنزل النبي عنه بقوله
 ولا تسرفوا انه لا يجب المسرفين اي لا تعطوا الصدقة بكل المال وقيل مضاه لا تمنوا الصدقة اي لا تجاوزوا
 عن حد ما بل اعطوا وقال الامام القشيري كل ما بذل الانسان لنفسه فهو اسراف وان كان مثل سسنة
 وما بذل لغيره فقره فليس اسراف وان كان الفاسد الخواص وهو اقرب بكذا في الحديث وقال الامام القشيري
 قيل معناه لا تسرفوا بالزكاة على العشاء وباسا كما هو قريب من الاول ثم ذكر الله تعالى بعده بيان تحليل
 المحلات ونحریم المحرمات فقال وَمِنْ اَدْنَاهُمْ حُمْلَةٌ وَفَرَسٌ طَائِفٌ مَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَلَدًا
 تَتَّبِعُوهُمُ الْخَطَايَا الشَّيْطَانُ طَائِفٌ مَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَلَدًا تَتَّبِعُوهُمُ الْخَطَايَا الشَّيْطَانُ طَائِفٌ مَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَلَدًا
 وَمِنْ الْمَعْرِفَةِ طَائِفٌ مَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَلَدًا تَتَّبِعُوهُمُ الْخَطَايَا الشَّيْطَانُ طَائِفٌ مَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَلَدًا
 تَتَّبِعُوهُمُ الْخَطَايَا الشَّيْطَانُ طَائِفٌ مَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَلَدًا تَتَّبِعُوهُمُ الْخَطَايَا الشَّيْطَانُ طَائِفٌ مَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَلَدًا
 تَتَّبِعُوهُمُ الْخَطَايَا الشَّيْطَانُ طَائِفٌ مَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَلَدًا تَتَّبِعُوهُمُ الْخَطَايَا الشَّيْطَانُ طَائِفٌ مَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَلَدًا

يَعْلَمُ أَنَّهُ مَنْ أَظْلَمُ حَقِّي أَفْتَرِي عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ
الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ كَذِبًا ثَلَاثًا جِي سَارَ وَالْعَلَى الْكَفَارَةَ اعْتَقَدَ وَمِنْ أَيْمَانِهِمْ كَانُوا يُحْسِنُونَ تَارَةً وَكُنُوا إِذَا
وَتَارَةً اجْتَنَبَهَا كَيْفَ كَانَتْ زَائِمِينَ أَنْ يَحْجُزَهَا وَيَبَيِّنَهَا لَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَمِنْ الْأَنْعَامِ مَخْلُوفٌ عَلَى جَنَاتٍ أَيْ بَرَكَاتٍ
إِنْشَاءً مِنَ الْأَنْعَامِ أَيْ ذَوَاتِ الْقَوَائِمِ الْأَرْبَعَةِ حِمْلُهُ وَفَرْشُهُ وَالْجَمْلَةُ بِالْحِمْلِ الْأَثْقَالُ وَالْفَرْشُ مَا يَفْرَشُ لِلدَّبِّبِ أَوْ يَفْرَشُ الْفَرْشَ
مِنْ شَعْرِهِ وَهُوَ قَدْ وَجَرَهُ وَالْجَمْلَةُ الْكِبَارُ اللَّيْثُ تَقْلُمُ اللَّيْلُ وَالْفَرْشُ الصَّغَارُ كَالْفَصْلَانِ وَالْحَيَّاجِيلُ الْمَغْنَمُ الْبَنَاتُ
وَابْنَةُ مِنَ الْأَرْضِ شَبْلُ الْفَرْشِ الْمَرْغُوشُ عَلَيْهَا وَبِالْجَمْلَةِ كَلَامُ الصَّغِيرِ مِنْهَا حَلَالٌ كَلَامُ أَمَّا زَكَمُ أَمْدُ مِنْهَا وَلَا تَبْغُوا أَنْطَلُ
الشَّطْرَانِ فِي التَّحْلِيلِ وَالنَّحْوِ مِنَ عِنْدِ الْقَوْمِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ثَمَانِيَةَ أَرْبَعِينَ بَدَلٌ مِنْ حِمْلِهِ وَفَرْشُهُ أَوْ مَقُولٌ كَلَامُ وَلَا تَبْغُوا
مَعْتَرِفٌ مِنْهَا أَوْ مَقُولٌ فَعَلٌ دَلَّ عَلَيْهِ دَعَالٌ مِنْ تَابِعِيَةٍ مُخْتَلَفَةٍ أَوْ مُتَعَدِّدَةٍ وَالزَّوْجُ بَيْنَهَا مَعَهُ أَوْ مِنْ حَسَبِهِ يَزَاجُهُ وَفَدُ
يَعَالُ الْجَمْعُ وَفَدُ تَعَالَى مِنَ الضَّائِنِ الثَّانِي بَدَلٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَقَرِيءُ اثْنَانِ عَلَى الْإِبْدَاءِ وَتَوْضِيحُهُ أَنْ مَلَكَ الثَّمَانِيَةَ ثَمَانِيَةً
مِنْ الضَّائِنِ اثْنَانِ مِنَ الْخَوَاصِّ وَالْأَبْلُ وَاثْنَانِ مِنَ الْبَقَرِ وَالْهَزْزَةُ فِي الْأَذْكَرَيْنِ لِاسْتِقْبَالِ مَعْنَاهُمَا الْأَخَارَ وَاسْمٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
أَمْ الْإِثْنَيْنِ مُتَّصِلَةٌ مُقَابِلَةٌ لَهَا وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ااشْتَمَلَتْ مَرْكَبَةٌ مِنْ أَمْ الْعَاطِفَةُ الْمُتَّصِلَةُ الْمُقَابِلَةُ لَهَا وَمِنْ أَمْ مَوْجُودَةٌ
يَعْنِي أَعْرَمَ أَلَمْ يَذْكُرْ مِنَ الضَّائِنِ وَالْمَعْرَامِ حَرَامُ الْإِثْنَيْنِ مِنْهُمَا أَمْ حَرَمُ ااشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ رَحَاهُمَا مِنَ الْجَزْءِ كَمَا
تَحْرَمُونَ أَنْتُمْ تَارَهُ ذَكَرْتُمَا وَتَارَةً الْإِثْنَيْنِ وَتَارَةً اجْتَنَبْتُمَا يَعْزُ مَا حَرَمَ شَيْئًا مِنْهَا قَطُّ وَأَمَّا مَوْضِعُ ااشْتَمَلَتْ عَلَى حَسَبِ
هُوَ أَمْ فَكَلَّمُوا أَبَا بِيهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْعَامِ كُلِّهَا ذَكَرْنَا وَالْثَمَانِيَةَ اجْتَنَبْتُمَا جَمِيعًا وَأَمَّا الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
أَمْ كُنْتُمْ مَشْهُدًا مُنْقَطِعَةً بِمَعْنَى بَلْ وَالْهَزْزَةُ بِدَلِيلٍ وَخَوَلَهَا عَلَى الْفَصْلِ لِأَنَّ الْمُسْتَوَاتِ سِيَ الْمَذْكُورَيْنِ وَالْإِثْنَيْنِ مَا اشْتَمَلَتْ
أَمَّا اسْمُافُوزِيَّةٌ رَوَى عَلَى الْكَفَارَةِ عَنِ الرُّسُومِ الْبَدِيعَةِ وَالْمَعْنَى بَلْ كُنْتُمْ حَاضِرِينَ بَعْدَ وَصْلِكُمْ أَلَمْ يَذْكُرْ النَّحْوِ
لَا وَلَكِنْ أَفْتَرَيْتُمْ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَنَسَبَ إِلَيْهِ تَحْرِيمَ مَا لَمْ يَحْرمْ لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَالزَّوْجُ
بِعَمْرٍ نَذِيحِي الَّذِي يَجْرِي لِحَيْزُ وَسَيْبِ السَّوَابِ عَلَى أَمْرٍ سَابِقًا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَالْجَمَاعَةُ الْمُتَقَدِّمُونَ لَهُ فِي هَذَا مِنْ
نَبِيٍّ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْبَاءُ نَزَلَتْ فِي حَقِّ عَوْنِ بَنِي مَالِكٍ حَمْلُ الْأَرْبَعِ الثَّمَانِيَةِ وَأَمَّا فَخْصٌ جَبْنٌ بَعْضُ الْمَعْدُودِ
وَبَعْضُهُ أَعْرَاضُ غَيْرِ جَبْنٍ مِنَ الْمَعْدُودِ تَأْكِيدُ التَّحْلِيلِ وَاجْتِنَابُ جَعْلٍ مِنْ حَرَمِهَا بِذَلِكَ بَيَانُ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى الْكَمَلِ أَوْ
لَا يَخْفَى أَنَّ فِيهَا دَلِيلًا ظَاهِرًا لِابْيَاضِ وَحَمْدُ الشَّافِعِيِّ عَنِ أَنَّ الْأَجْنَبةَ مُطْلَقًا حَلَالٌ حَرَامٌ كَانَتْ أَوْ مَيْتًا لِأَنَّ النَّصْرَ
مُطْلَقٌ وَلِذَا فِيهَا دَلِيلٌ لِابْيَاضِ فَقَدْ رَفَعَتْ حُرْمَةُ الْخَيْلِ وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ لِأَنَّ أَلَمْ تَعَالَى اخْتَارَ فِي مَنَاءِ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ فَقَطُّ
فَعَلِمَ حُرْمَةَ مَا وَرَاءَ مَا لَمْ يَنْصَحْ بِالْبَيَانِ وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ تَحْصِيصُ الشَّيْءِ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ ثَمَانِيَةِ دَسْبِ كَلَامِ حُرْمَةِ الْخَيْلِ وَجَبْنِ

في سورة النحل منشأ الله تعالى ولا يزال الطيب في شربها ايضا ما ورا الثمانية سمها من الانعام فينبغي ان لا يحل الا
 الحكم في الحيوانات الاثني عشر السائلة في البيوت والطيب انا قد خذنا لاصطيد لا غير ما الجاسوس فانا طاهر
 ان لم يكن في العرس والذكر ايضا ولا ينبغي ان يتوهم انه داخل في المبق لا يصيد لا يطهر واما الجاسوس
 في البقر وذكر المزدادة من الضان على ان البقر مغناير للجاسوس اطلاقا كما ان الضان مخار للمغناير كذلك وانما لم
 يذكر لفظ المغنم من ان كان عاملا وكان انحصر في البيان زيادة روعلي لكفار المعتقدين حرمتها واما اصناف الابل
 من البخت والعراب فانها في دابة تحت الابل المطلقة لانها من اصنافها فلا استباح الى ذكرها على حدة بل هي نصف
 ثم ذكر الله تعالى بعد بيان ما هو محرم عنده فقال قل لا احد فيها اوجي الى محرم على طاعة يطمع الله ان يكون
 صينة او دما عسفي حيا او لحم خنزير فانه رخص او فسقا اهل الجيرة الله به فمن اضطر غيركم وكذا
 عاقب فان ربك غفور رحيم كل قوله تعالى محرر صفة المحدثون اي طعاما وهو موصوفه معقول لا ابد وقوله تعالى
 يطعمه طاعة والغير المستكن فيه راجع الى طعمه والبارز المنسوب الى الطعام المحدثون وقوله تعالى الا ان يكون ميتة
 قراضه وغيره فذكر الفعل ونصب الميتة اي الا ان يكون الشئ الحرام ميتة على ما في الذاكر وقرآن كثير وحمزة بنار التاء
 لتانيته الخبز وقرآن عام بالتاء وهم الميتة علوان كان عام اي الا ان يجد ميتة وحينئذ فتقوله تعالى او دما عسفي حيا
 ما في خبره على ما ذكره القاضي وقوله تعالى فانه رخص معترض بين المعطوفات والغير في قوله تعالى فانه رخص على ما في الخبر فسط
 لا الى ما قبله فربما يكون نخب العين اليه شارعا صاحب البداية في كتاب الطهارة يعني انه ليس بعائد الى الميتة والدم حتى يؤاخذ
 العين او يسبغها الى اللحم بل الى ما اضيف اليه فيكون برنج العين تامل والنصف وقوله تعالى اهل صفه الحسنة يجوز ان
 يكون فسقا معقول لا اهل ويكون اهل معطوف على يكون ويرجع المستكن فيه الى ما يرجع اليه المستكن فيكون هكذا قالوا
 في المعنى لا اجد في الوحي الذي اوحى الى طعاما محرما على طعمه فذلك الطعام الا ان يكون الطعام ميتة او دما عسفا
 او لحم خنزير او الفسق الذي في حبه لاسم غير الله مثل الالبان والعزى وغير ذلك فالاية يضيء نفعها التحريم في الاشياء
 المذكورة والحال ان ما سواها محرمات كثيرة ثابتة بالكتاب والسنة والقياس بالاتفاق او بالاختلاف فقد تعالى
 في المحصر اضافي بالنسبة الى الازواج الثمانية الحلال التي حرمتها الكفار بها ما انفسهم غير ميتة ذكره فيما بعده وبكسر الحظوظ لطلب
 وكلهم من كلام الامام الزاهد ان المعنى لا اجد في القرآن والفتا ولا كثيرين انه اشبه انما اوحى اليه في ذلك الوقت ويجوز
 ان لا يحرم في ذلك الوقت الا الاشياء المذكورة في تنزيل تحريم شيا اخر بعده سواء كان المراد اوحى اليه في القرآن او
 اوحى اليه مطلقا فيكون سابقا على جميع ما ورد وتحريمه في الكتاب من آية المائدة وفي السنة من كل ذي ناب وذو فم يخلط

ومن ذلك كذا قلت فيما سبق والبرهان ما ذكر في البينافي حيث قال الآية محكمة لا يتناول على انه لم يجد في ما اوحى
 ملك الغابة محرمانه وذلك لا ينافي ورود التحريم في معنى آخر فلا يصح الاستدلال بما علم من الكتاب بخبر الواحد ولا على كل
 الاشياء غير ما اوحى الاستصحاب في الامور وهو رد على من يستدل بهذه الآية ان الكتاب يستعمل خبر الواحد باعتبار انه يعيد
 محرمة في الاشياء فخطأ نفسه بخبر الواحد الذي يعيد حرمة الاشياء اخر على من يستدل بها ان الاستدلال المحرمة انما هي المذكورة في
 هذه الآية باعتبار حرمة الاو الاو لكن لم اطلع على ان يزين المستدلين من بها ومن المعلوم انها ليس من الخفية في فضل
 الاستدلال الاول عند الله والدين ايضا اجاب عنه بان المنصف بين ثبوت حكم الخبر وان المصلحة للاجد الان والتحريم
 المستقبل لا ينافي حتى لا يلزم نسو به غاية ان عدم التحريم ثبت بالآية ورغم ما لم يكن عدم التحريم معناه وبقاء الالام
 الاصلية فاجز قد حرمت حلال الاصل ولم يرفع حكمها شرعيا ومقتضى نسخها اتفاقا بما فيه وقد جهم صاحب المذاهب بين
 الوجوه الثلاثة المذكورة فقال قل لا اجد في ذلك الوقت اوفى وحى القرآن الا وحى السنة قد حرمت غيره او
 من الانعام لان الآية في رد البقرة واخوانها واما الموقوفة والمتردية والنطيحة فمن الميتة وفي تنبيه على ان
 التحريم انما ثبت بوحي المدونة لا بهوى النفس بما فيه وباتى تفسير الآية من بيان الميتة والدم والحكم
 الحرة وما ابل وبيان حاله الاضطرار وعدم قدر في سورة البقرة والمائدة وقد مر في اول هذه السورة ايضا
 بيان استدلال الشافعي وجوابي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من قبله ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من قبله
 كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمت عليهم شحومها الا ما حلت فظنوا بها او لحولها
 او ما اختلط بعظم ذلك جزئيا هم يتبعونهم نوايا الصادق في هذه الآية اخبارنا بحرم كل على اليهود ويحكم
 ذى ظفر وشحم البقر والغنم كما هو مقتضى قوله تعالى حرمت على ذى ظفر وشحومها او من لحولها
 ما لا يصعب كالابل والغنم والطيور لان الطغاة لا يكون الا في الاصبع وقيل كل ذى ظفر حرام وناسي الحيا فظنوا
 حجاز او قيل المراد منه ميتا الغنم والبط والابل خاصة كذا في حصيد وقد ذكر صاحب الكشاف والدارقطني في الاول
 فقط والقاضي البينافي والثاني ايضا دون الاخير واما قوله تعالى اما حلت ظهروا او الحوايا وما اختلط بعظم كل ميتا
 من حرمة النجس في ذنبا عليهم شحوم البقر والغنم الا شحما حلبة ظهروا بما اى اشتبا على الطيور والجنوب او الحوايا
 جهم حاوية او حاوية او حوية الى شحومها شملت على الامعاء وشحما اختلط بعظم اى شحم الآية لا اتصالها بالعضو
 نصير الامام الزاهد صاحب الدراك الحسيني ويحتمل ان يكون الحوايا وما اختلط بعظم عطف على شحومها واختلا تحت الحرمة فيكون
 او بمعنى الواو كذا في حصيد الكشاف والقاضي البينافي واما ردنا هذه الآية لاستعمال كثير من المساكين باوفاة نفس عليها وشبهها

وحسن ما في
 حكاية ان في
 الاية ذكر الموقوفة
 واخوانها الميتة
 والبقرة من شحم

على كلامه والى كنت فيها اقدم رجلا وادخر اخرى فجاء بعد برمان واضم وجواب لا يجر فيها بحسبها فقلت
ان الله تعالى قد اخبر اولياؤه على اليهود ثم قال اخرا ذلك جزئيا ثم بيغيبه وانا لصا وفون فعلنا ايضا
الاصول ان حلال لثلاث ان الله تعالى قد قصر علينا شرائع من قبلنا وانا لم ندم تلك الشرائع اذ لم يوجد من انما
علينا بعد القصة وبعثنا قد وجدنا انكاره وذلك لانه قال انما جزئنا من هذا التحريم بسبب لغيبه فظلمهم فكلما قال
انها حلال لكم بلا شبهة وحينئذ لا يخفى عليك انه قد قصر في شريعة نبينا عليه السلام عليه التحريم البقرة والغنم وكل ما يابل
والبط والنعامة باجماع الصحابة والتابعين وحرمة كل ذي نابة وذي مخلب من السباع بال اتفاق المجتهدين و
علمت معنى كل ذي ظفر ايضا فان المراد منه البط والابل والنعامة فقط كما ذكرته اخر ايصرف قوله تعالى ذلك
جزئنا ثم بيغيبه الى كل واحد واستقام الآية بلا شبهة لانه يكون المراد حينئذ ان البط والنعامة والابل وشحم الغنم
والغنم حرم كل واحد منها على اليهود بسبب ظلمهم فاعل كل جميعها وبذا احسن وان كان المراد من كل واحد
في السباع والطيور والابل والنعامة وغير ذلك من المخلوقات والحرمات كثيرة امكن ان يصرف قوله تعالى ذلك جزئيا ثم بيغيبه
الى مجموع الشحم وكل ذي ظفر ولكن باعتبار الظاهر فيكون المراد انه لم يحرم عليكم الشحم ولم يحرم عليكم كل ذي ظفر كما
حرم عليهم بسبب ظلمهم بل يحل لكم بعضه وهو الابل مثلا وحرم عليكم بعضه وهو السباع مثلا واليه الاشارة في كلام
القاضي حيث قال ولعل المسبب عن الظلم تقبيل التحريم او نقول ان كل ذي ظفر وشحم البقرة والسكك العلقة
السبت كان محررا على اليهود فلما جاء عيسى عليه السلام خبر قومه بانما يحل لكم بعض ما حرم على اليهود وكون كل كالا قال الله
تعالى حكاية عنه في سورة آل عمران ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم وقد فسركم البعض بالشحم والشر وبالسكك
والعلقة في السبت ومن الظاهر ان حينئذ اتبعوا شريعة عيسى عليه السلام لا شريعة موسى عليه السلام فبقي السباع
محرمة على حالها ويكون الشحم ولحم الابل سلا لانا واما تفسير كل ذي ظفر بكل ذي مخلب وما فرضه ضعيف لانه
فيه الغنم والبقر والحال انها لم يحرم ما عليهم بل انما حرم شحمها فقط كما ذكره الشيخ العصام واجاب عنه بما اجابوا به
على تفسيره او صرح ايضا ولان فيه ارتكاب المجاوزة بتسمية الحافر ظفرا وبالحمله لو اريد به كل ذي مخلب وما فيه يمكن
ان يوجه علم نحو التوجيهين الذين ذكرناهما في تفسير الاصعب وهذا اذ اضم قيد الحافر من الخطاب اما اذ قيل معناه
كل ذي مخلب فقط كما ذكره البعض فان كان معنا ولا لسباع وغير ما يوجه على نحو التوجيهين معنا ايضا وان كان
المراد بالسباع فقط يمكن ان يوجه بان يصرف قوله تعالى ذلك جزئيا ثم بيغيبه الى قوله تعالى ومن البقر والغنم ثم
عليهم شحمها الآية فيفهم به حلية الشحم فقط ويكون قوله تعالى وعلى الذين ما وادخر من كل ذي ظفر حية بلا انكار

طینا کل ذی غلب کایحرم علیهم فیکون هذه الآية معینة فیما یستدل بها علی حرمة کل ذی غلب من السباع البعوض و
 ان یحرث الی البحر من حیث البحر وای حرمة الجموع علیهم بسبب عظیم وعلیهم کذلک فیجوز ان یزول عنکم مرء البعوض
 وبنو النجم وبقی حرمة البعوض ویهود وغلط وای کل ما ذکر وذلک بان البهائم وحریم علیهم ذی غلب ان شحوم
 بسبب عظیم وعلیهم ظالم یوجد مکر بنی یجوز ان یحل کلم الشحوم وذلک الخبیث جمیعاً وکلن انما حریم علیهم ذی غلب وغلط
 باعتبار خبائث ونبیاً سورة فیکون حرماً لا بسبب الخبیث وعلیهم واما بقی الشحوم فلا لعلیاته وکونه طیناً لا یزاد
 ای فی حیثان الآية لم ادخر سخی فی تحقیقها ولم یبق فی احد الی مثلهما ویهود علم بان البعوض اب فی مسئلة ان احدا
 من ثلثة سبعین فرقة ناجیه والبراقی کلها بالکة وقرئ تعالی وان هذا اصراً طینی منسقیماً کافقاً
 ولان یسعدوا السبل ففروق بکرم عن سبیلهم طذ لکرم وصلکم به لعلکم تتقون کافقاً
 ان مشدودة مفتوحة بتقدير اللام علی ان علة لقوله تعالی وانبعوه وذلک علی قراءة حفصه وبغیرها واما علی قراءة
 البعض مفتوحة مخففة یا مکسوة مشدودة وقوله تعالی هذا اشارة الی ما تقدم فی السورة من اثبات النجوم
 والنجوم بیان الشرع یعنی ان کل هذا المذكور صریحاً مستقیماً تابعوا به السبیل فقط لا تتبعوا السبل الغیر من الرسوم
 البدعیة والادیان المنقرضة وبغیر ذلک ما بان فی دین الاسلام فی غیر قلم ویزیکم عن سبیل الذی یروا تلبس الوحی و
 اقتفاء البرهان هذا هو معنی الآية وبهذا فلا دلالة لایة حیدر علی اثبات الفرق المعروفة بحسب الظاهر وذلک قد
 ذکر فی المارک ان رسول الله صلی الله علیه وسلم خط خطاً مستقیماً ثم قال هذا سبیل الرشید وصرحوا مستقیماً تبعوه ثم خط علی کل
 جانب ستة خطوط مائله ثم قال هذا سبیل علی کل سبیل منها شیطان یدعو الیه فاصبروا لعلکم تفلحوا هذه الآية ثم یصل
 احد من الاثنی عشر طریقاً مستقیماً فیکون اثنین وسبعین هذا کلامه وکذا ذکره جماعة ایضاً فحل من ثلاثة و
 صلی الله علیه وسلم هذه الآية صین اقام ملک الخطوط ان المراد بالطریق الواحد والطریق المختلفة الفرق الثانی فیکون فی امته
 ثلثة وسبعین فاثنتان وسبعون منها بالکة وواحد منها ناجیه وکذا یعنی من الحدیث المشهور وهو قوله علیه السلام
 یستخرج امتی علی ثلثة وسبعین فرقة وواحد منها ناجیه والبراقی بالکة او کلهم فی النار الا واحداً و فی بعض
 الروایات علی بعض وسبعین فرقة و فی بعضها علی اثنین وسبعین فرقة والاصح هو الاول وهو ان لنا نجیه واحدة
 والبالکة اثنتان وسبعون ولما کان بهنما ذکر الفرق الاسلامیة ونجاتهم وذلک هم اور ونا بذیل الآية بیان سبائهم
 وتفاصيل اقوالهم وحقاً بهم لیکون تذکرة للاخوان وتبصرة لذوی الا دیان فتقول الفرقة التي هیه ناجیه
 من الجمیع وان كانت مبهمة یصلح فی کل ملول الی سببها وکلن بالتحقیق والصدق من کان علی طریق اسنة الجماعة

[illegible]

يكون الشيء كذا عند الله بما عند الحق ولا يجوز من صلوة الجاروة ويكرهون للبشاق وينعون ان التوفيق قبل الفصل كما
ان الجبرية يقولون ان بعد الفصل عندنا الاستقامة مقارن مع الفعل لا قبله ولا بعده ولا يقولون كتحية الموعود للمعروف
بل يقولون ان في النوم سحاء المدعى فذلك الجبرية يقولون لا يلبس بالقلب فقط دون اللسان ويكون حكم موسى مع الله
لعل في حكمه ان يكون عذاب النجس وسؤال منكرو وكبر الخوض الكور ويكرهون ملك الموت وينعون انه اوامهم وخبالان وانما الحكم
للاوامهم هو الله تعالى والجبرية يقولون بان الله تعالى خلق آدم على صورته وبان له جساما وتجبره والعشر مكانه وبان الجبرية
ذنب بعد الايمان والمعرض على العباد والاولا ان فقط ويكرهون الصلوة والزكوة وغيرها من الفرائض والواجبات فيقولون
ان النساء مثل الرجالين فليأخذن من لبناء غير كالح وفي هذه الاقوال انكار كثير من الايات وسنن واقوال الصحابة والتابعين
ثبتنا الله تعالى على عقيدة السنة والجماعة وحفظنا الله تعالى عن البدعة والضلالة ونبين الرد على كل واحد منهم مما وجدته
في القرآن بحسب الوسم والامكان انشاء الله تعالى ثم ان كلام السنّة من هذه الاصول كما انفقوا فيها بينهم في هذه المسائل
فكلم اقوال مختلفة فيما بينهم ايضا وفي ذلك كتاب والاطلال وهذا الرواية من رسالة ابن السراج وفي شرح الوفاية جعل المحلّة
اصلا والجبرية فرعا منها وكذا جعل المشبهة اصلا والجبرية فرعا منها بالاجمال وقيل الاصول اثني عشر وكل منها ستة فمردود على
ما يشير اليه كلام المفسرين وقد ذكرنا صاحب المواقف بوجه اخر من حيث جعل الاصول ثمانية المعنوية والشبهة والخوارج
والجبرية والنجارية والجبرية والمشبّهة والنجارية فالمعنوية عشرة والشبهة اثنان وعشرون والخوارج عشرة
والجبرية خمسة والنجارية ثلثة والجبرية واحدة وكذا المشبهة والنجارية وذكر اسمائهم وعقائدهم بما اجموعوا عليه
وفيا اختلفوا فيه على تفصيل مخالف لما سبق تركها للاطال والاطالاب في مسئلة بيان علامات القيامة قوله تعالى
هَلْ يَنْظُرُونَ اِلَّا اَنْ تَاْتِيَهُمُ الْمَلَايِكَةُ اَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ اَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ اَيَّامِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي
بَعْضُ اَيَّامِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُهُمْ اِيْمَانُهُمْ اَلَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلُ اَوْ كَسِبَتْ فِي اِيْمَانِهِمْ خِثْرًا
فَلْيَنْظُرُوا اَلَمْ يَنْظُرُوا اَلَمْ يَنْظُرُوا اَلَمْ يَنْظُرُوا اَلَمْ يَنْظُرُوا اَلَمْ يَنْظُرُوا اَلَمْ يَنْظُرُوا اَلَمْ يَنْظُرُوا اَلَمْ يَنْظُرُوا
من مفرها خاصة اذ ذكر الله تعالى قوله بعض ايات ربك مرتين وقال في الحديث الراوي الاول ان الله لا يسلط
الشيء على شيء الا ان يسلط الله عليه او يسلط الله عليه او يسلط الله عليه او يسلط الله عليه او يسلط الله عليه
للاخبار ومعنى الآية انما اقتضاهما حلو عدائته وثبوت الرسالة والاطالاب في المقعد من الضلالة فليسترون في ترك الايمان بعد
الا ان تاتيهم الملائكة امي ملائكة العذاب او الموت للعباد ولهم اوياني ربك امي امره وهو العذاب او القيامة او كل اية تبيّن
ايات يوم القيامة والهلاك الكلي والجلية لا يستقيم هذا الا بمحض الصفات اوياني بعض ايات ربك يعني في الاصل

من
وذا في العبادات
يقضي ان يكون
الرد بها واحد
لاعادة اللفظ
او مع بعينه
في صرح الكلام
الناظر في الرواد
بما على كل واحد
من شيئا وجوب
المنفعة في صرح
في الرواد بكون
الاسماء
في الرواد
منه

وعلا ما فيها والكفار وان لم ينظر وان في حق الايمان بهذه الاشياء ولكن لا علم بعد انهم لم يخطر والى الايمان عند
معاينة هذه الذكورات نزولهم منزلة المنتظرين لذلك فالحاصل ان ثبت ان القيمة علامات يظهر عند حقها
بعض ما يتوهم ان القيمة انما يحكي بقية الاعلامات بها استدلالا بقوله تعالى لا ياتيكم الا بغنة عند ثابته بعد ظهورها
لا توقيت لها بالايام والساعات بل انما يحكي بقية ظاهرات صغرى وكبرى وعلا ما فيها الصغرى كثيرة والمنظومة
منها وهو الكبرى عشرة وعلمه هو المزمع وهما في وقت من حذيفة والبراء بن عازب لما كانا نذكر الساعة
اذ اطلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تذكرون قلنا نذكر الساعة قال انما لا يقوم حتى تروا قبلي عشرة آيات
فذكر الدخان وداية الارض وخسفا بالشرق وخسفا بالمغرب وخسفا بجزيرة العرب والدجال وطلوع الشمس
من مغربها ويا جوج ويا جوج ونزول عيسى عليه السلام وثار يخرجهم من بين يمين يطر والناس اعينهم بها
لفظ الحديث والحمد لله قد نص في كتابه طلوع الشمس من مغربها وبيان الدخان والداية ونزول عيسى عليه السلام
وحزب جوج ويا جوج ولم اطلع على بيان الخسوف والدجال وانما في كتاب الله تعالى وما ذكرها منها
محا لها مفصلا ان شاء الله تعالى ما هو المشهور وذكر الامام الزاهد في سورة النمل في بيان داية الارض
برواية ابن مسعود ان عشرة اشراط القيمة خمس منها مضى وبى وجود البنى صلوات الله عليهم وانشقاق القمر والدخان
واللزام والبطش واحد كل واحد بالجم بدخول الشمس في الزمان والبطش ببيت جوج ويا جوج والدجال وطلوع
الشمس من المغرب ونزول عيسى عليه السلام وخروج الدابة من الارض وهذه الرواية مخالفة لما هو المشهور
انما في ان قوله تعالى انفسا مغفول لقوله تعالى ينهم في يومها لا قوله تعالى لم تكن امننت من قبل صفه لها وقوله تعالى
او كسبت في ايمانها عطف على قوله تعالى امننت داخل تحت النقي ومعنى الآية يوم ياتي بعض آيات ربك وهو طلوع
الشمس من مغربها لا ينغم الايمان لمن لم تكن امننت من قبل او لم تكن كسبت في ايمانها خير اى لم تعمل صالحا
من قبل وبدا على مذنب من يضل الاعمال في الايمان غايروا على مغربها فتشكك وجهها في اشار الى صاحب الحديث
ان المراد بالخيرة الاخلاص او التوبة فيكون المعنى على الاول لا ينغم نفسا اياها لم تكن امننت من قبل لا
نفسا لم تكسب في ايمانها اخلاصا اعني كما لا يقبل ايمان الكافر بعد طلوع الشمس من مغربها لا يقبل اخلاصا لم تنغم
ايضا وعلم الثاني لا ينغم نفسا اياها لم تكن امننت من قبل لا نفسا توبتها لم تعمل صالحا اعني كما لا يقبل ايمان
الكافر بعد طلوع الشمس من مغربها كذلك لا يقبل توبة المؤمن الذي لم يتوب من قبل فحينئذ يكون العمل
داخلا في الايمان سواء كان في ذلك اليوم او في غيره هذا ما ذكر في الدراك وقد ضعف الجواب الاول الامام الطبري

يُجْعَلُ عَلَى وَجْهِهِ وَمُطْلَقُ الْإِيمَانِ لِلْمُتَّقِينَ وَكَذَلِكَ وَأَوَّلُ الْجَوَابِ الْقَائِلُ بِأَنَّ تَوْبَةَ الْمُؤْمِنِ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ
مِنْ مَغْرِبِهَا فِي مَشْرِيقِهَا أَلَا يَتَوَقَّعُ الْإِيمَانُ تَوْبَةَ الْبَاسِ عَلَى مَا فَصَّلْنَا سَابِقًا وَلَكِنْ يُقْبَلُ فِي
الْحُسْبِيِّ عَنِ الْمُعَالِمِ عَلَى وَفْقِ الْحَدِيثِ أَنَّ إِيْمَانَ الْكَافِرِ تَوْبَةُ الْفَاسِقِ لَا يُقْبَلُ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَذَكَرَ فِي بَيَانِ قِصَّةِ
طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا أَنْ قَدْ جَاءَ فِي الْأَثَرِ أَنَّ يَوْمَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فِيهِ مِنْ مَغْرِبِهَا كَانَتْ طَوِيلَةً غَايَةً الطُّولُ كَيْدَ
طَوِيلِ الْعِبَادِ وَالْمُتَّجِدِينَ حَتَّى أَنْهَوْا فَرَحًا مِنْ أُرَادِهِمْ بِتَجِدِّهِمْ أَنْتَظَرُوا الصُّبْحَ لَمْ يَظْهَرْ ثُمَّ اسْتَقْبَلُوا بِالْعِبَادَةِ
زَمَانًا طَوِيلًا وَبَعْدَ مَا أَنْتَظَرُوا الصُّبْحَ حَتَّى لَمْ يَظْهَرْ فَفَعَلُوا أَنَّ فِيهِ سِرًّا مِنْ أَسْرَارِ الْعَدَدِ الْقَائِلِ وَنَوْعًا مِنَ الْبَلَايَا وَالْآفَاتِ
فَاسْتَقْبَلُوا بِالتَّضَرُّعِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ حَتَّى رَأَوْا أَمْرَ الصُّبْحِ طُلُعَ مِنَ الْآفَقِ الْغَرْبِيِّ وَشَاهَدَ ذَلِكَ جَمِيعُ النَّاسِ
تَحِيرًا وَاضْطِرًّا وَاسْتِغْفَارًا بِالْإِيمَانِ وَالْفَاسِقُونَ بِالتَّوْبَةِ لَكِنَّهُ لَا يَنْفَعُ لَأَنَّهُ حَالَةُ الْاضْطِرِّ لَا الْأَخْيَارِ
وَفَقَعَنِي الْعَدَدُ الْقَائِلُ لِلتَّوْبَةِ مِنَ الْمُعَالِمِ الَّتِي تَعْدُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي الْبَيْضَانِيُّ تَوْبَةَ
الْآيَةِ عَزَّ مِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي الْإِيمَانِ ثَلَاثَ وَجُوهِ الْأَوَّلُ هُوَ الْحَقُّ تَحْصِيصُ هَذَا الْحُكْمِ بِذَلِكَ الْيَوْمِ أَيْ يَوْمِ
طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا أَوْ يَوْمِ الْمَوْتِ كَمَا قِيلَ وَأَمَّا الْجَوَابُ أَنَّ الْأَخْرَاجَ الذِّكْرَ الْقَاضِي الْبَيْضَانِيُّ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ
الزَّيْدُ عَلَى اشْتِرَاطِ النِّفْمِ بِأَصْدَ الْأَمْرِينَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ لِنَفْسٍ لَمْ تَكُنْ أَمِنْتَ أَوْ لَمْ تَكُنْ كَسَبَتْ فِي الْإِيمَانِ خَيْرًا
يَعْنِي نَفْسًا خَلَّتْ عَنْهَا لَا أَنْهَا خَلَّتْ عَنِ الْعَمَلِ فَقَطْ وَمِنْ أَنْ يَعْطَفَ كَسَبَتْ عَلِيمًا لَمْ تَكُنْ يَعْنِي لَا يَنْفَعُ لِنَفْسٍ إِيْمَانًا
أَحَدُهُ جَيْتُزْدَانِ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا فَيُجَوِّبُ أَنَّ بَوَاقِي الشَّيْءِ الْعَصَامِ دَرَاهِمَ مَعْنَى نَفْسِهِ وَرَوَايَةٌ عَنْ غَيْرِهِ
وَالْكَلَامُ فِيهَا لَا يَخْلُو مِنَ الطَّنَابِ وَفِي التَّكْوِيمِ أَيْضًا كَلَامٌ يَخْلُفُهُ وَهُوَ أَنَّ أَوَّلَ اسْتِعْلَاقِ النَّفْسِ لِيَعْبُدَ شَمُولَ
الْعَدَمِ الْأَوَّلَ قَامَتْ فَرِيَّةٌ فِيهِ عَدَمُ الشُّمُولِ كَمَا فِي بَرَاهِ الْآيَةِ حَلَاةً عَدَمُ الشُّمُولِ وَهَذَا قَالِ يَدُلُّ عَلَى
عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ النَّفْسِ الْكَافِرَةِ أَوْ أَمِنْتَ عِنْدَ ظُهُورِ اشْتِرَاطِ السَّاعَةِ وَبَيْنَ النَّفْسِ الَّتِي أَمِنَتْ قَبْلَهَا وَلَمْ تَكْسِبْ خَيْرًا
وَلَمْ يَحِلَّ عَلَى شُمُولِ الْعَدَمِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ الْإِيمَانُ حِينَئِذٍ لِلنَّفْسِ الَّتِي لَمْ يَقْدِمِ الْإِيمَانُ وَلَا كَسَبَتْ الْخَيْرَ فِي الْإِيمَانِ
لَأَنَّهُ يَكُونُ ذَكَرَ نَفْسٍ كَسَبَتْ الْخَيْرَ فِي الْإِيمَانِ بَعْدَ نَفْسٍ الْإِيمَانِ تَكَرَّرَ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِعِ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ
نَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى تَوْفِيقِهِ وَنُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَنُشَرِّعُ فِيمَا ذَكَرْتُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ نَفْسَ الْمَسْئَلَةِ الْفَيَاقِمِ الصَّلَاةَ
وَالْمُتَوَجِّهِ فِيهَا إِلَى الْقَبْرِ وَأَوَّلَ مَا فِي الْمَسْجِدِ شَرْطِيَّةٌ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ قَفْ
وَأَقِيمُوا أَوْجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ كَلَّمَا بَدَأَ الْغُودُونَ
فَوَيْفَا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

وَيُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُقْتَدِرُونَ ۚ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَىٰ كُلِّ مَرْءٍ بِالْقِسْطِ أَيُّ بِالْعَدْلِ وَبِمَا هُوَ حَسْبُكُمْ مِنْ كُلِّ مَا تَعَلَّقَ كَلِمَتُ
يَا مَرْءُ الْفَحْشَاءِ وَقِيلَ بِالْوَحِيدِ عَلَىٰ مَا فِي الْكُتُبِ وَأَقْبَرُ أَجْرُكُمْ مِنْ كُلِّ سَجْدَةٍ أَيْ اقْصَدُوا عِبَادَةً مُسْتَقِيمِينَ إِلَيْهَا غَيْرَ مَالِيَةٍ
إِلَىٰ غَيْرِ مَا فِي كُلِّ وَقْتٍ سَجْدَةٍ وَأَوْفَىٰ كُلِّ مَكَانٍ سَجْدَةٍ عَلَىٰ مَا فِي الْكُتُبِ وَالْمَذْكَرُ وَقَالَ الْقَاضِي الْبَيْهَقِيُّ تَوْجِيهُهُ إِلَىٰ عِبَادَةِ
مُسْتَقِيمِينَ غَيْرَ مَالِيَةٍ إِلَىٰ غَيْرِ مَا أَقْبَرُ مَا تَحْتَ الْقَبْلَةِ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ فِي وَقْتِ كُلِّ سَجْدَةٍ وَمَكَانٍ ۚ وَهُوَ الصَّلَاةُ أَوْ فِي أَيْ سَجْدَةٍ عَزَمَ
الصَّلَاةُ وَلَا تَوْفَرُ وَتَحْتَ تَعْوِدُ وَإِلَىٰ مَسَاجِدِكُمْ بِذَلِكَ فَخِي الْأَيَّةَ وَطِيلَ عَلَىٰ فَرْصَتِهِ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّوَجُّهُ فِيهَا لِلْقَبْلِ
وَأَدْلَبُ فِي الْمَسْجِدِ وَتَعْوِدُ عَلَىٰ حَسْبِ التَّوْجِيهَاتِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ أَيْ عِبَادَةً لَهُ وَادْعُوهُ
حَالُ كَوْنِكُمْ مُخْلِصِينَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَىٰ شَرِّهِ لَا النِّيَّةَ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي الصَّلَاةِ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنِي تَبْيِهُ إِلَىٰ الْبَيْتِ وَالْمَشْهُورُ فِي ذَلِكَ
بَيْنَ الْعُقَبَاءِ قَوْلُهُ لَعَلَّ السَّلَامَ أَيْ أَعْمَالُ الْبَنِيَّاتِ أَيْ أَعْمَالُ الْبَنِيَّاتِ لَكِنْ لَقَاتِ الثَّوَابَ فَاتِ الْجَزَاءِ الْفَضْلُ فِي
الْعِبَادَاتِ الْمُقْصُودَةِ كَالصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ فَإِنَّ الثَّوَابَ يُقْبَلُ إِلَىٰ الصَّلَاةِ فَالْشَّرْطُ فِيهِ الزِّيَادَةُ وَعِنْدَ الْقَائِلِ
رَهْ بِقَدْرِ حُكْمِ الْأَعْمَالِ بِالزِّيَادَةِ وَهُوَ شَيْلُ الْجَوَارِ وَالثَّوَابُ فَلَا يَجُوزُ عِبَادَةٌ بِأَدْوَنِ النِّيَّةِ وَالثَّوَابُ لَهُ الْعِبَادَةُ وَهِيَ الْفَحْشَاءُ بِطَائِفَةٍ
فِي الْوُضُوءِ وَوَدَّكَ مَعْرُوفٌ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ وَهَذَا الْعَدْرُ الْمُقْصُودُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ أَيْ كَمَا أَفْتَلَكُم
أَبَدًا تَعُودُونَ بِاعَادَتِهِ فَيُجَاوِزُكُمْ عَلَىٰ أَعْمَالِكُمْ وَقِيلَ كَمَا بَدَأَكُمْ حَتَّىٰ عَرَاةً لَا تَعُودُونَ وَقِيلَ كَمَا بَدَأَكُمْ مُؤْمِنًا وَكَافِرًا عِبْدَكُمْ
فَرِيقًا بَدَىٰ وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ وَمَرِيقًا حَتَّىٰ أَيْ ثَبَتَ عَلَيْهِمُ الْفَضْلُ ۚ وَهُوَ مُقْصُودٌ بِفَعْلٍ مُضارعٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ أَيْ تَعْدِلُ فَرِيقًا وَثَابًا
عَدَلُوا لِأَنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُبْتَدُونَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّ الْكَافِرَ الْمُخْلِجَ وَالْعَاطِلَ
سَوَاءٌ فِي اسْتِحْقَاقِ لُزْمٍ وَلِلْفَارِقِ أَنْ يَكُونَ عَلَىٰ الْمُقْصَرِّ فِي الْمَقَرِّ كَمَا قَالَ الْقَاضِي الْبَيْهَقِيُّ وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَذْكَرِ أَنَّ الْأَجْرَ حُجَّةٌ
لَنَا عَلَىٰ أَهْلِ الْأَعْمَالِ فِي الْهِدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ وَالْعَدْلُ عِلْمٌ فِي مَسْئَلَةِ مَنْ سَبَّرَ الْعَوْرَةَ فَرَضَ فِي الصَّلَاةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
حَدَّ وَارِثَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ۚ
هَذِهِ هِيَ الْآيَةُ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا عَلَىٰ وَجوبِ سَبْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرَأَةَ مِنَ الزَّيْنَةِ الْبَابُ الْمَوَارِثُ لِلْعَوْرَةِ
وَالْمَرَأَةُ مِنَ الْمَسْجِدِ بِالصَّلَاةِ أَنْ كَانَ مَعَهَا غَيْرُ الْعِلْمِ كَمَا هُوَ أَيْ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ حَيْثُ قَالَ فِي سَبْرِ الْعَوْرَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى
خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ أَيْ مَا يَوَارِثُ عَوْرَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِذَلِكَ فَخِي الْآيَةَ بِالْأَمَامِ الرَّابِعِ وَكَذَا الْفَقِيرُ الْوَالِدُ
فِي تَبْيِهُهِ وَأَنْ كَانَ مَعَهُ الْعِلْمُ يَقْدِرُ قَوْلُهُ الصَّلَاةُ أَوْ طَوَّافٌ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الْأَمِيلُ الْقَاضِي الْبَيْهَقِيُّ وَهُوَ بِأَبْنِي أَوْ مَعَهُ وَهُوَ
أَيْ ثَابِتٌ لَكُمْ لِمَوَارَاةِ عَوْرَتِكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ لَطَافٌ أَوْ صَلَاةٌ وَمِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْمَرْءِ الْحَسَنُ بِشَيْءٍ لِلصَّلَاةِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَىٰ
وَجوبِ سَبْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَهَذَا الْفَلَاةُ وَهَذَا قَالَ لَطَوَّافٌ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ عَرَاةً فَنَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَالْمَرَأَةَ مِنْ قَوْلِهِ

وذلك ان العبد
قالوا ان العبد
من العبد
من الشيطان
لان الشيطان
تعالى
التي في الآية
على ان العبد
المستحق
دون غيره على
غيره

ان ياخذ الى اخره ان الزينة لا كانت في معنى الثياب وكان الامر للوجوب كان المفهوم من الآية وجوب استيفاء الصلوة
 فلم يجبره بلفظ الزينة دون اللباس فقال لا لشعار ياخذ اللباس المحسنة في الصلوة وحديثه يستقيم قوله وفيه دليل
 على وجوب ستر العورة في الصلوة فادفع ما توهم من كلامه من كون الامر للوجوب والمذهب جميعا فافهم والكلف وقال صاحب
 الكشاف خذوا زينتك اي رديك ولباسك عند كل مسجد كما صليت او طعم وكانوا يطوفون عورة وعن طاهر لم يامرهم
 بالحرير والديباج وان كان احدكم لطيف عاليا او يدو غيا به وراى المسجد وان طاف وعليه ثياب فرب وانتم نعت منه
 لانهم قالوا لا تغبدوا في ثياب اذ بنا فيها وقيل ثقلوا ولا يعفوا ومن الذنوب كما تروا من الثياب وقيل الزينة المشتمل
 الطيب والسنة ان ياخذ الرجل حسن برية للصلوة هذا البغلة وتوجه صاحب الدارك ايضا في معنى الآية من غير ذكر الطوبى
 وصحة وفي الفتاوى الحادية من التفسير الكبيسة اخذ الزينة اربعة اقوال احدها الامر عند الطواف والثاني انه وارث في الزينة
 في الصلوة والثالث انه الامر بالترتيب في الجملة والاعمال والراهم قول شاذ ومبراهن اراد به ان يمتنع من تسمية المحاسن
 والامثلة بهذا الاسم وحاصل الكلام في هذا المقام ان ستر العورة فرفع في الصلوة بهذه الآية على القول المختار وانما
 الاختلاف في ان هذا الخطاب عام لكل بني آدم كما هو مذنب البعير وخاص للمسلمين كما هو لا كثر على ما نضر في الحسيني والظاهر ان
 ستر العورة وان كان فرضا على الكل وبطل عليه تعميم قوله تعالى يا بني آدم ولكن الاخير هو المراد بالآية وبشيء سلاسة
 الفطرة لان الكلام في ستر الصلوة دون مجرد الزينة وان لم يكن تفسير قول البعض بانجات الايمان اقتضاء اسمى
 ثم استمر واعوركم للصلوة والكلام فيه طويل فنزكته وبهذا القدر تم المقصود ثم نقول قوله تعالى وكلوا واشربوا ولا تسرفوا
 معناه وكلوا واشربوا ما طاب لكم ولا تسرفوا بتجريم ما حل لكم منها اذ روى انه نزلت حين هم المسلمون لا
 ياكلوا دما وغيره في الحج ويعظمونه بذلك متابذة لبني عامر فقبل لهم كلوا جميع ما حل لكم ولا تسرفوا في تحريمه او فيه بني عن
 كثرة الاكل والشرب فلا ينبغي ان يوقع فيه لانه مفسر للبدن وينول مرة الامر اض كما نقل ان علي بن
 الحسين ابن واقد قد سأل الطبيب النضراني ليس في كتابكم شيء من الطب فقال ان الله قد جمع الطب في نصف
 آية من كتابه وهو قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا ثم قال النضراني لم يرد من رسولكم شيء من الطب فقال قد جمع
 رسولنا صلعم الطب في الفاظ ليرة وهي قوله عليه السلام المعدة بيت الداء والحمية رأس كل داء واروا عظم كل
 بدن مسمومة انما قال النضراني ما ترك كتابكم ولا نبيكم لايديكوس طبائكا هكذا ذكر في الكشاف وفي الدارك والبيضاوي
 هو ذلك وجه اخر ايضا اعني لا تسرفوا بالتعدي الى الحرام وفي الزيادة مع كل ذلك معنى اخر ايضا اعني لا
 تكفروا بامه شيئا وما ل كل ذلك الى معنى عدم التجا وزعن الحد كما هو امله في مسئلة ان الاعراف حق قوله تعالى

وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَكَادُوا أَنْصَابُ
الْجَنَّةِ أَنْ يَسْلَمَهُمْ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ
أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا أَخْلِئْنَا مِمَّنْ قَبْلُنَا هَؤُلَاءِ وَمَا كَانَ لَنَا بِهَؤُلَاءِ أَنْصَابٌ وَلَا عِزٌّ
وَلَا جَلْدٌ يَعْرِفُونَ هَهُنَا سِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَعَلَكُمْ مَسَاجِدَ تَبْتَغُونَ هَؤُلَاءِ
الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ وَأَدْخَلُوا الْجَنَّةَ لَا يَخْوَفُ عَلَيْكُمْ وَلَهُ أَنْتُمْ تَخْذَعُونَ
اختلف الناس في معنى الاعراف وهذه الآيات فالهتة بيا وهو المختار عندنا ومعنى الآية وبينهما أي بين الجنة
والنار وبين الهمما حجاب مضروب وهو المذكور في قوله تعالى ضرب بينهم بسور له باب وعلى الاعراف إلى عرف
الحجاب يعني أعاليه رجال يعرفون كلام من اصحاب الجنة والنار سيما بهم أي بعلامته منهم مثل بياض الوجوه أو سودا
باللباس أو التعليم وهو لاء الرجال أما إلى المسلمين وأولادهم وقال الامام الزيدان الاعراف تل من المسك لا يضر
وعليه رجال يشهدون في سبيل الله ويموتون طلب العلم من غير رضا والوالدين فخصبت بشوكة العقوق عن دخول
الجنة إلا بعد مدة وقال ابن مسعود هم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم فلا يسمعون إلى الجنة والنار وقال صاحب
المدارك رجال من افاضل المسلمين أو من أعزهم وخولاني الجنة لا استوا حسناتهم وسيئاتهم لو من لم يرض عنه لم يجز
والاطفال المشركين وقال الحلي إلى ايضا ان البهايل الذين ماتوا في زمان فترة من الرسل اطفال المشركين أو
من استوى حسنة مبيات وقال القاضي طائفة من الموحدين قصر وافي العمل فيجبون من الجنة والنار حتى يضمنوا
فيهم ما يشاءون قيل قوم علت وجابتهم كالانبياء وشهداء وخيار المؤمنين وعلمائهم أو الملائكة يرون صورة الرجال و
في الحديث عن الشعبي أنهم عباس وحمة وعلي وجعفر طيار رفد وعلي كل حال فهو من بلا شبهة لا يشك فيها الا ما في حديث
بها صاحب الكشف ايضا انه من المعتزلة غاية الامر انها ليست دار القرار والحكم قوله تعالى ونادوا اصحاب
الجنة ان سلام عليكم أي نادى اصحاب الاعراف اصحاب الجنة بالتسليم والتمجيد لم يدخلوا بهم يطعمون أي لم يدخلوا
الاعراف الجنة مع طمعهم أي ان كان البها من اصحاب الجنة او لم يدخل اصحاب الجنة الجنة الا انهم طمعوا ان كان
المراد به افاضلهم فعلى الاول حال من الفاعل اعني الوادع على الثاني من المفعول اعني الاصحاب على ما في البصائر
واذا صرقت البصائر أي البصائر اصحاب الاعراف إلى اصحاب النار قالوا انهم قد دخلوا الجنة لا تجعلنا معهم القوم الظالمين
وفيه اشاره إلى ان صاروا يعرف البصائر بالتكليم لينظروا ويستعيذوا ويؤمنوا وقال الامام الزيدان الملائكة
يعرفون البصائر باذن الله تعالى وانه وكيل على استجابة دعاء المؤمنين لهم القيامة فكيف لا يستجاب الله تعالى

اصحاب الاعراف رجال يعرفونهم بسيماهم اعني الكفرة الذين يستحقون في الدنيا فخر المؤمنين ويظنون انهم
 يدخلون الجنة لا موال دون الفخر المؤمنين فقالوا منهم ما معنى علمكم ايها الكفرة بمعكم اي اجتماعكم وكثرتكم او
 بمعكم الال وبكنتم تشكرون عن الحق او الخلق امولا الفخر المؤمنون الذين اقسمتم في الدنيا في شأنهم انهم لا ينالهم
 احد بعد موتهم ثم التفتوا الى الفخر المؤمنين فقالوا لهم او خلوا الجنة ملاخوف عليكم ولا انتم تخزونون وبذا على ان يكون
 اهل الاعراف اراوهم وقيل لا يمر اصحاب الاعراف اهل النار اقساموا ان اصحاب الاعراف لا يدخلون الجنة فقال الله
 او بعض الملائكة لهم امولا الذين اقسمتم لا ينالهم احد بعد موتهم او خلوا اهل الاعراف الجنة لاخوف عليكم ولا انتم
 تخزونون بذلك ذكر في البيضاوي خاصة وفي الحسن ان فخر المؤمنين بلل ومصيب عمار وغيرهم وان الكفار
 المتكبرين ابو جهل وعاصم ووليد وغيرهم بما فيه من سلك حرمة اللوالة قوله تعالى ولو طغا اذ قال لقومه
 انا لآتون الفاحشة ما سبقكم بها من احد من العالمين انكم لتأتون الرجال شهوة
 من دون النساء بل انتم قوم مسرفون كما في هذه الآية اخبار عن قصته قوم لوط كما في بعض
 اللوالة وبينهم لوط منها ووجه اعرا بان قوله تعالى لوطا مفعول لقوله ارسلنا واذ طرف لقوله ارسلنا او لوطا
 مفعول اذكروا واذ بدل من لوطا وانا لآتون الفاحشة مفعول قال وما سبقكم به من سنانة والبار في بها
 للتعدي ومن الاولى زائدة لتأكيد النفي والثانية للتبعية انكم لتأتون الرجال بيان لقوله تعالى
 انا لآتون الفاحشة وشهوة مفعول له او حال قبل انتم اضرب عن الانكار الى الاخبار بحالهم السيد وفيه جهان
 آخر ان ايضا ضرب في البيضاوي ومثناه واذكر لوطا اذ قال لقومه انا لآتون الفاحشة افعلون السيد للشهوة
 في القبح ما سبقكم بها اي عملها قبلكم من احد من العالمين انكم لتأتون الرجال شهوة اي حال كونهم مشتتين
 او لاجل الاشتباه لا حاصل لكم عليه الا مجرد الشهوة لا من النساء بل انتم قوم مسرفون عاؤكم الاسراف ورجاؤكم
 في كل شئ فمن ثم اسرفتم في باب قضاء الشهوة حتى تجاوزتم المعتاد في غير المعناه وبما هو منون للآية ولطفا لودعوا
 في سورة النمل والعنكبوت وغير ذلك ايضا ويؤيد ان كان واردا في قصة لوط ولكن قد علمنا من ضابط الامور
 ان شراهم من قبلنا لما اذ قصر الله ورسوله من غير انكار وبذا قد نص الله بها مرارا من غير انكار فيلزمنا
 فيعمل على حرمة اللوالة ولا حد فيها عندنا على احد ولكن يجب التحريم قبل الاعراف وقيل بالاعراف وقيل
 بالاعراف من الاعراف واتباع الاحجار من قوته وبهذا اختلف الصحابة فيه وقال ابو يوسف ومحمد والساجدي
 يجب فيها حد الزنا لانها مثله في الحرمة والشهوة ونعم المارون نحن لقول انه قياس في اللغة وهو مردود وتفضيل

على جبر ما سبقكم بها
 عن خذون منكم
 لا عندكم من انتم
 فكم مسرفون
 منه

يحب الاصول وبهذا الحال في اللؤلؤة من الاجنبية واما اللؤلؤة من مملوكة فحكمها الحرمة عندنا و
 الرافض المحل على ما سبق في البقرة في اسئلة ان الامن من عذاب الله كفره في الغالب اقل من مملوكة
 فلهذا يامن مملوكة الله الى النعم الحاصرون * يعني اخامن ان العزى من قرية شبيب ولو لم يسل
 النيين من مملوكة وهو ان ياتيهم عذابنا واهلاكنا في غفلة منه وقت النجاة والبيان فلا يامن الا القوم الحاصرون
 فلهذا يامن من هذه الالة ان الامن من مملوكة اى من سحره العبد واخذ من حيث لا يحتسب ان اى كفران
 فلا يامن من الا القوم الحاصرون ثم كان الامن من مملوكة كذا ذلك الالباس من جهة الله كذا قال في سورة
 يوسف حكاه عن قول يعقوب عليه السلام ولا تأيسن روح الله الالباس من روح الله القوم الحاصرون كذا ذكره
 الفتازلى في سورة العنكبوت والظاهر انه اما تمسك بهاتين الايتين باعتبار ان النفس لا يخلص بمورده والافعال
 وورثا في قصة شبيب عليه السلام في سورة النيين مع قومهم وقصر يوسف عليه السلام واخوته مع ابائهم فاذنهم ما يتوهم ان
 الايتين في باب الامن والالباس في حق الدنيا فكيف يصح تمسك بهاتين الايتين وذلك لان النص يقتضي ما بين ان
 يكون في الدنيا وفي الآخرة ومن ينافي ان الالبان دايرين الخوف والرجاء الاله مجرد خوف حتى يكون الياس من جهة
 لا كفر بالنفس والاله مجرد رجاء حتى يكون امنا من عذابه لانه ايضا كفر بالنفس فبني ان يكون في رجاء وان يكون لكل
 الجنة وفي خوف الله يخل النار حتى يكون مؤمنا كذا قالوا في سورة تحريم الخائض ووعدهم الاصل والاعمال عن قوله تعالى
 ان الذين يتبعون الرسول النبي الذي يجدونه مكشوباً عندهم في التوراة
 ونجبل بامرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث
 ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروا واتبعوا
 النور الذي انزل معه اولئك هم المفلحون كذا قوله تعالى الذين يتبعون على ما ذكره القاضي البغدادي
 بهذا خبره يامرهم او خبره يامرهم الذين اوبدل من الذين يتبعون في الآية السابقة في قصة داود وسليمان
 وشعرهما بطول وصفي الاله الذين يتبعون الرسول النبي الذي لا يكتب ولا يقرأ او يولد ويحده كذا يامرهم في
 التوراة والابجيل يامرهم اى الذين امن من اجل الله عليه السلام بامرهم بالعرفان والاعمال والافعال والابجيل
 عن المنكر عن عبادة الاصنام وطاعة الدمام ويحل لهم الطيبات اى ما حرم عليهم من الشوم ويمنعوا من الخبائث في التوراة
 عليه من الذبائح وما خلا كسبه من السموت ويحرم عليهم الخائض ما لا يثبت كالدم ولحم الخنزير وما اهل البيت يبرءوا ما حث في التوراة
 والرسالة ونحوها من الحساب الخبيثة وكذا قال في التوراة اول على عود ما سوى السمك من حيوان البحر ان كل ما خفي فيكون ردا على

الشافعي في حلقه بهميم حيوان البحر كذا في الهداية وتلقيم عنهم مصرهم والاعلال اي القتل والتكاليف الشافعي كانت
 عليهم مثل القتل والاضرار انما جسيما عارفاً عن التكليف الشافعي كالموت في القاتل البصير والاكثرون على الفرق بينها
 قتال صاحب الكهف والامر مثل القتل بغير نية الا في النفس صحت توبتهم والاعلال مثل الامان في شرائعهم
 من الاشياء الشافعي نحو حب القضاء بالعصا صحت كان اخطأ من غير شرع الدية وقطع الاعضاء الخاطئة وقرن موضع
 النجاسة من الجلد والنوب واحراق الخنايم وتحريم العروق في اللحم وتحريم السبت وعن عطاء كان نبوا اسرائيل ذاهلوا
 للصلوة لبسوا المسوم وعلوا ايديهم الى اعناقهم وراغب الرجل فوكة وجعل فيها طرف السلسلة وادخلها الى السارية حتى
 نف على العبادة في العظة وذكر صاحب الدار قطع الاعضاء الخاطئة من الامر واد في الاعلال ظهور الذنوب على الالباب
 وجعل صاحب الحسين قطع العضو والنوب من الامر وقيل النفس والعصا واحراق الغنمية من الاعلال وذكر الامام الزاهد
 فرضية الصلوة في الليل والزكوة بيلام المال وتحريم السبت من الامر وقطع الاعضاء الخاطئة من الاعلال وقال
 ايضا ان قال الشافعي رحمه الله في موت ما ليس له دم سائل لعينه الطعام وقيل النجاسة بمنهم جواز الصلوة
 يودي الى اثبات الاعلال والاصار وابطال منة الله تعالى بذلك وجميع كل ذلك الى جعل الامر اشده من الاعلال
 نارة وعكسه اخرى وراو بعضهم جوبحسين صلوة في يوم وليدة واقتصار جواز الصلوة في المسجد وحرمة الجماع في اليوم
 الصوم بعد القيام وحرمة الطعام بعد النوم واحراق المستقبل من الصدقات ايضا ومجازاة الخسنة بحسنة لا بعشر
 حسنات من الاعلال بهذا ذكر بعض اهل الأصول قالوا ان وضع هذه الاصار والاعلال عنا يسمى بخصه مجازا اذا
 الاصل ساقط لم يبق مشروعا اصلا فلم يكن في الحقيقة الا نسخا فهو من اتم نوعي المجاز من اولم الرخصة في العظم والعصا
 هنا هو بيان تحريم الخبائث ووضع الامر والاعلال واما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحل الطيبات فمدرها مسبق
 ثم محبة قوله تعالى قل الذين آمنوا به فالذين آمنوا به عليه السلام وعزوه اي عظمه او منعه عن العذر ونصوه واستجروا لنور
 الذي انزل معي القرآن اولئك هم المفلحون الفائزون لكل خير والناجون من كل شر ومع قوله تعالى مع نبوته والافضل
 انما نزل به جبريل لاسم محمد وادخلوه ليعلموا انما هو القرآن من كلام النبي فيكون اشارة الى اتم الكتاب السنة كذا قالوا في
 ان المباني من قوله تعالى واذا اخذ ربك من بني ادم من ظهروهم ذرية منهم واسمهم على
 انفسهم والسنن بذكرهم فقالوا اي شهود ملكه ان تقولوا يوم القيمة اننا كنا عن هذا عاقلين
 او تقولوا انما اشرك اباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم اقول انما فعل المبطون
 بذكره في الآية التي استدلت بها اهل الحق على حقيقة المباني قوله تعالى واذا اخذ ربك من بني ادم ما بين امرئ

وهو معمول لا ذكر المخذرو من ملههم بل من بني آدم وذريتهم مفصول اخذوا شهيدهم عطف على ملههم لا ذكر
 اخذ بك ذرية بني آدم من ملههم وشهيدهم على انفسهم واختلفت الروايات فيه فاذهب اليه جمهور الحسين
 عليه السلام اخذ ذرية آدم من ملههم ذرية الكل من ملههم على حسب ما ينزلون الى يوم القيامة مثل الطائفة التي شهيدهم
 على انفسهم بان اخذ عليهم الميثاق بقوله تعالى الست برقيم فقالوا جميعا ابي انت ربنا شهيدنا على انفسنا واقرنا بوجدهم
 وقال ابن عباس اخذهم الله من ملههم ذرية واراه اباهم كبرية الذر واسطاهم من العسل وقال هؤلاء
 اخذ عليهم الميثاق ان يعبدوا قبل لان ذلك قبل الدخول في الجنة من مكة والطائف وقبل بعد النزول من الجنة
 قبل في الجنة هكذا ذكر في الدراك وقال في المحببة ان معنى قوله تعالى شهيدهم على انفسهم شهيدهم باقرارهم وشهيد بعضهم
 على بعض وانهم اختلفوا في وقت ومكان فقبل في النعمان وهي واد يعرفه وقيل في ربه وهي قرية في بلاد الهند وكان
 ذلك قبل خروج آدم من الجنة وقبل قبل الدخول في الجنة في فضاء من باب الجنة مسيرة ثلثين الف سنة وقال
 شهيدنا من ملههم متعلق ببني وقيل من مقلد امه كما او اللامكة هذا ما فيه وقد نطقت الاحاديث بجميع ما ذكرنا على
 التفصيل الا ان الحق الاصيل واما ما قال البعض ان الكلام تمثيل للحقيقة ومعنى ذلك انه نصب لهم الاولاد على ربوبية
 ووحداية وشهدت بها عقولهم التي ركبها فيهم وجعلها ممية بين الهدى والضلالة فكان شهيدهم على انفسهم
 قد هم وقال لهم الست برقيم فكان قولوا ابي انت ربنا شهيدنا على انفسنا واقرنا بوجدهم اذ انك بدليل قوله تعالى من
 بني ادم من ملههم حيث لم يقل من ملههم ادم والمراد من بني ادم اسلاف اليهود الذين اشركو بالعبادة وبذرياتهم
 انما فهم بغيره قوله تعالى انا اشرك اباؤنا من قبل وبغيره المعطوفات قبلها او بعدا كما ذهب الى كل ذلك
 الكشاف فما هو خلاف ما عليه الجمهور وقوله تعالى ان تقولوا يوم القيامة الآية بيان لوجه اخذ الميثاق وتعليل له
 وهو لفظ الكرامة محذوف لانه اذا اخذنا الميثاق من جميعهم كراهية ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين فلهذا
 عليه لم يخبر به او كراهية ان تقولوا انا اشرك اباؤنا من قبل وان ذرية من بعدهم فاقصدنا بهم انفسكم بناضل المبطلون
 المخدومون علينا من غير منعم ما بينه لولم اخذ الميثاق واسد بهم بدوننا لعلوا جميعا انا لم نقر به ولم ننبه عليه فاوجه العذاب
 علينا او قال الا عزون خاصة انما تبهم ما قبلنا من انما لمكن قائلين بالميثاق فخذنا من اخذ الميثاق من الجميع واجاب الجميع
 بلى فنس من في الدنيا فخذ قريته فاستحق الثواب لا يغفر العبد ومن كفر في الدنيا فخذ ببل او اراد فاستحق العقاب
 لما كفره للميعاد وهكذا ذكر ابو حنيفة في الفتاوى الاكبر وذكر في بعض الرسائل انه لا قال الله تعالى الست برقيم فاستحق
 اربعة صفوف فالصف الاول بغير اللسان والقلب جميعا وهم ولدوا سعيادوا ونوسعيادوا كعلي ابن ابي طالب

في تفسير قوله تعالى واعلموا انما نعطيهم من شئنا فان لم نر حسنة فمن كان يحسن ما يستر طلالا ما زيدا فهو لا يلزم عند الشافعي وهو يلزم عندنا
على ما نقلناه من التفسير ولكن ذكر كما يجب قبل ان نذكر في التفسير طلالا ما ذلك فلا سلب من التفسير عندنا واما قوله تعالى فاعلموا انما نعطيهم
وهو يخفى ما قلنا على ما لا يخفى ثم انه ذكر انه لا يخل بجل الاخر وذكره قطب حتى الباقي والملك فاقبعت بعد الامر ازيد بالاسلام وقد
ذكر ان السلب على المقتول من السلب وسلاحه ومكره وعلى المركب فاصح من ماعه اذ ذلك وان التفصيل من جعل الترخيص للسلب
البر قوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال في المأثرة في مسئلة ان الماء المنزل من السماء مطر بطريق قوله تعالى اذ يخبركم
الغمام منمنة منه فونزل عليكم من السماء ماء ليطهروا به ويذوقوا طعمه ذلكم انما كان لعلكم تتقون
وقد ثبت بعد ذلك قوله تعالى اذ ياتيكم من اديهمكم الله وموتى بالنصر وباقى عنه الله من منة الفصل او يجمل او يفتار
ذكره قوله تعالى يخبركم بالنبوة من باب التفصيل على قراءة الجمهور وقراءنا في تخبركم بالتفصيل من باب الاطلاق وقراءنا في كثيره بل هو
يخبركم الغمام من الرزق وعلى الاولين فالغير في تخبركم ما دل على انه تعالى فيكم من قوله الاول ومنها من قوله الثاني وقوله تعالى
مفصول له او مصدر ومنه صفة ونزل مطر على تخبركم وعلة جمل اربعة كما ترى والمضى اذ يخبركم الله تعالى الناس اى التوم
امنة من اى تخبركم من الله او منتم انما منه خالصة لكم من الله ونزل عليكم من السماء ماء ليطهروا به من الحدث والنجاسة ويزيب
عنكم رجز الشيطان اى وسوسة وتحويله اياهم من العطش والنجاسة من الاضداد وليربط على طوبىكم بالصبر وثبت
به الاقدام اى بالاء حتى لا تسوق في الرذل او بالربط على القلوب حتى تثبت في المركة ومعه انهم نزوا في كيت اخر تسوق فيه
الاقدام على غير ما تاملوا اكثرهم وقد غلب المشركون على الماء فوسوس اليهم الشيطان وقيل كيف تنفون
وقد ظلمهم على الماء وانتم تعلمون محدثين مجتنبين وترعون الحكم اوليا الله ودينكم رسول الله فاشفقوا فانزل الله المطر فطروا
حتى يزلوا ادى واتخذوا الحياض على حد وية وسقوا الركاب فاحسبوا لو قوضوا نعمة الرعي الذي كان ينهم ومن الهدى حتى
ثبت على الاقدام وزالت وسوسة الشيطان بكذا قالوا غير صاحب الدارك والمقصود ان الآية تدل على كون الماء مطرا يكون
ظاهر القربة وبهذا المصنفون قوله تعالى انزلنا من السماء ماء طهورا وبه تشك صاحب البدلية في احكام المياه على ما ساقى وبيان
في المياه ما يحتاج الى زيادة تفصيل فليق بيننا في كنه الامال والاطنا في مسئلة انزال عن الرحمن وبيان ان من
الربيع من يمنهم فيه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا جئتم الذين كفروا رخصا فقلوا لهم الله باركوا
نولهم لو صلبوا بركة الله متحو فالعقالي اختير الى نيئة فقد بكم غضب من الله وما ولد بكم ما وحيين
المصير في هذا الآية سمعت لبيان ان الغرض من الزحف مصيبة ويضن مشهورة خدع الحرب وذلك لانه تعالى قد بين اول
عن الغرض من حيث قل اذا جئتم الذين كفروا رخصا فقلوا لهم الله باركوا الزحف في الاصل مصدر رخص الرخص وهو ان يزلوا
مصدر الرخص الرخص

ان
لا ياجعل
تعالى
غيره
منه
بما
لا
يخل
بجل
الاخر
ذكره
قطب
حتى
الباقي
والملك
فاقبت
بعد
الامر
ازيد
بالاسلام
وقد
ذكر
ان
السلب
على
المقتول
من
السلب
وسلاحه
ومكره
وعلى
المركب
فاصح
من
ما
عه
اذ
ذلك
وان
التفصيل
من
جعل
الترخيص
للسلب
البر
قوله
تعالى
يا
ايها
النبي
حرض
المؤمنين
على
القتال
في
المأثرة
في
مسئلة
ان
الماء
المنزل
من
السماء
مطر
بطريق
قوله
تعالى
اذ
يخبركم
الغمام
منمنة
منه
فونزل
عليكم
من
السماء
ماء
ليطهروا
به
ويذوقوا
طعمه
ذلكم
انما
كان
لعلكم
تتقون
وقد
ثبت
بعد
ذلك
قوله
تعالى
اذ
ياتيكم
من
اديهمكم
الله
وموتى
بالنصر
وباقى
عنه
الله
من
منة
الفصل
او
يجمل
او
يفتار
ذكره
قوله
تعالى
يخبركم
بالنبوة
من
باب
التفصيل
على
قراءة
الجمهور
وقراءنا
في
تخبركم
بالتفصيل
من
باب
الاطلاق
وقراءنا
في
كثيره
بل
هو
يخبركم
الغمام
من
الرزق
وعلى
الاولين
فالغير
في
تخبركم
ما
دل
على
انه
تعالى
فيكم
من
قوله
الاول
ومنها
من
قوله
الثاني
وقوله
تعالى
مفصول
له
او
مصدر
ومن
منه
صفة
ونزل
مطر
على
تخبركم
وعلة
جمل
اربعة
كما
ترى
والمضى
اذ
يخبركم
الله
تعالى
الناس
اى
التوم
امنة
من
اى
تخبركم
من
الله
او
منتم
انما
منه
خالصة
لكم
من
الله
ونزل
عليكم
من
السماء
ماء
ليطهروا
به
من
الحدث
والنجاسة
ويزيب
عنكم
رجز
الشيطان
اى
وسوسة
وتحويله
اياهم
من
العطش
والنجاسة
من
الاضداد
وليربط
على
طوبىكم
بالصبر
وثبت
به
الاقدام
اى
بالاء
حتى
لا
تسوق
في
الرذل
او
بالربط
على
القلوب
حتى
تثبت
في
المركة
ومعه
انهم
نزوا
في
كيت
اخر
تسوق
فيه
الاقدام
على
غير
ما
تاملوا
اكثرهم
وقد
غلب
المشركون
على
الماء
فوسوس
اليهم
الشيطان
وقيل
كيف
تنفون
وقد
ظلمهم
على
الماء
وانتم
تعلمون
محدثين
مجتنبين
وترعون
الحكم
اوليا
الله
ودينكم
رسول
الله
فاشفقوا
فانزل
الله
المطر
فطروا
حتى
يزلوا
ادى
واتخذوا
الحياض
على
حد
وية
وسقوا
الركاب
فاحسبوا
لو
قوضوا
نعمة
الرعي
الذي
كان
ينهم
ومن
الهدى
حتى
ثبت
على
الاقدام
وزالت
وسوسة
الشيطان
بكذا
قالوا
غير
صاحب
الدارك
والمقصود
ان
الآية
تدل
على
كون
الماء
مطرا
يكون
ظاهر
القربة
وبهذا
المصنفون
قوله
تعالى
انزلنا
من
السماء
ماء
طهورا
وبه
تشك
صاحب
البدلية
في
احكام
المياه
على
ما
ساقى
وبيان
في
المياه
ما
يحتاج
الى
زيادة
تفصيل
فليق
بيننا
في
كنه
الامال
والاطنا
في
مسئلة
انزال
عن
الرحمن
وبيان
ان
من
الربيع
من
يمنهم
فيه
قوله
تعالى
يا
ايها
الذين
امنوا
اذ
جئتم
الذين
كفروا
رخصا
فقلوا
لهم
الله
باركوا
نولهم
لو
صلبوا
بركة
الله
متحو
فالعقالي
اختير
الى
نيئة
فقد
بكم
غضب
من
الله
وما
ولد
بكم
ما
وحيين
المصير
في
هذا
الآية
سمعت
لبيان
ان
الغرض
من
الزحف
مصيبة
ويضن
مشهورة
خدع
الحرب
وذلك
لانه
تعالى
قد
بين
اول
عن
الغرض
من
حيث
قل
اذ
جئتم
الذين
كفروا
رخصا
فقلوا
لهم
الله
باركوا
الزحف
في
الاصل
مصدر
رخص
الرخص
وهو
ان
يزلوا
مصدر
الرخص
الرخص

لان بزوام حكم سجن من ذوابوا وقواوا رسل النبي ابا بيه مروان بن السند وكان ساسي الدين عيار وماله في ايدى يده
 النعم قالوا له ما نزل من امر سحر فاش الى حانه ان الذبح قال بولابة قال ان قدامي حتى طمت الى قد خنت الصدو رسول فخرت
 فخرت على سارية من مؤارج المسير وقال داندلا اذوق طعنا ولا تشر باحتي موت او يتوب الصدو رسول طعنت سبه الباه حتى خسرنا بل
 ثم تاب الصدو فقبل قد سب عليك فخل نفسك فقال داندلا طعنا حتى يكون رسول الصدو الذي يكاني مجاوره سبه فقال ان من نام فوقي
 ان ايجر دانه فومي التي صبت فيها الذنب وان انظم من ماني قال على يدي الثلث ان تصدق برؤوس الخيرة نزلت قتل عثمان بن عفان
 هذا الخط وخره الامام الزبير مع اخصار ومحابب الحسيني مع توجبه آخره هو ان الصبي فان يغشون السر الى الكفا فينبهون
 وعلوا بعد سفي الاية نبي من خباية الصدو رسول خباية الامانة وقد مضى بيان الاية في سورة النساء مع بعض احكامه في
 القرآن كثيرة وذكر القاضي البيضاقي ان ابي بيه بالتقصي الذي قلت حقا في معنى لا تخونوا الصدو الرسول بتعطيل النظر في
 اوبان نعم واخلاق ما تظرون او بالطلوع في المنام به الفظ فم ثبت من الاية حصة العول في المنام ايضا ما ذكره المتأخر
 قالوا بل اندر وغلول وشبهه هو التعمد بينه والا وان بغا خباية الصدو الرسول ما يهجم المرء او انبياءه وان خباية الامام
 عام في كل جنس من الجنات جميع الامانات كالعارية والوديعة والمضاربة والشركة والابارة والوكالة وغير ما يكبر ما يظلمها
 في مكره ان الميزان الاسلام يجب عليه قضاء العبادات قولنا قل للذين كفروا ان ينهوا عن فقرهم ما قد
 وان يعود وقد مضت سنت الاولين وقابلوه حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله
 فان انتهوا فان الله صابعلوث يصيروا ان تولوا فاعلموا ان الله مولى المؤمنين وهم نصيبه
 قال الامام الزاهد في نزول ان كثرته بن جميل كان على السفينة غلبت لهب الى ان يترى الفرق فذر ان ان نبي من محمد عليه السلام
 ولما جاهد سواد عليه جمعة من العامة ايضا نعم عليه السلام الاسلام عليها فاسلامكم كي عمر بن العاص من الذنوب التي صدرت عن نبي
 فانزل الله هذه الاية يعني يغفر لهم ما سلف من المعاصي بالاسلام فلا بأس به احاص كلامه قال صاحب المراك في بيان الاية
 قل للذين كفروا ان ينهوا عن محادث الرسول صلعم وعن قتاله بالادخل في الاسلام بغفر ما قد سلف من العداوة وان يعودوا
 الى القتال ولم ينهوا عنه فقد مضت سنة الاولين بالهلاك في الدنيا والعذاب في العتبي او سناه ان الكفار اذا انتهوا عن الكفر
 اسلموا لغيرهم ما سلف من الكفر والمعاصي وبه حجة ابو حنيفة في ان الزنداد اسلم لم يلزمه قضاء العبادات المتركة في كلامه
 ذلك من كلام صاحب الكشاف واورد منه بالاجازة وصرح صاحب الكشاف بان الحق اذا اسلم لم يبق عليه شيء من خطا واما الذي
 يلزمه قضاء حقوق الصدقات وتبني على حقوق الاوصياء وبه اصح ابو حنيفة معنى ان المترد اذا اسلم لم يلزمه قضاء
 في حال الردة وقبلها وفسر ان يعودوا بالارتداد وعل وجه الاستحباب انه لا حكم على الكفار جميعا بالمضرة عن العصيان بعد الاسلام

لا بد لك من هذه الكفارة وان اختصر باسمه فان بدخل في الاسلام بغفر له ما مضى من ارتكابه وسائر ذنوبه من قضاء
 الصلوة والصوم وحجهم الشروع وهذا امر عقول لا من اراد له بوجوب الصلوة والصوم فلم يلزم القضاء وكذا سقط ما قبلها وانما
 فسر ان يعود وبالارتداد لا في ذنوبه بل في الكفر فلا بد ان يكون للعود بالعود الى الكفر هو الارتداد الا ان له دلا
 في الاجمير وانما قبل قوله بوجبه لان الشافعي اوجب العبادات على الكفار بتقدير الاسلام مقتضاها والى ان يوجب لك على المرتد
 ولكن لا يظهر ثمرته بل هو مرتد اخذ من القضاء بعد الاسلام ولم يغير من القاضى لوجه الثاني رعايتا بهما هو الذي عرنا بهما لاجله
 وبهذا المعنى قوله تعالى في سورة البقرة فان استهوا فان الله غفور رحيم وكذا قوله تعالى وقالمهم حتى لا تكون فتنة وهم بآياتي
 سورة البقرة مفصلا ومعنى قوله تعالى فان استهوا الآية فان استهوا عن الكفر فان الله يعلمون بصير فيهم عليم بهما اذا اقرى
 بالخيبة وانما اذا قرى بالخطاب كان المعنى فان الله يعلمون من الجهاد والدعوة الى الاسلام بصير فيهم عليم بهما معنى قوله تعالى
 وان تولوا الآية ظاهرة في مسألة قسمه الغنائم قوله تعالى اعلموا انكم غنتم من شيعة فان الله حمسه ولو سئل
 ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل لانكم صمتم بالله وما انزلنا على عبدنا
 يوم الفرقان ويوم القى السحاب والله على كل شيء شهيد قد فسر في العلم ان الآيات التي ذكر فيها بيان قسمه الغنائم
 اثنتان هذه والآية التي في سورة الممتحنة وان اعتبر قوله تعالى يسألونك عن الانفال كانت هذه ثلث آيات ولكن ذكر في الاول
 لفظ الانفال وفي الثاني لفظ الغنمة وفي الثالث لفظ الغنم وقد ذكر الامام الزاهد ان هذه الآية ناسخة لقوله تعالى يسألونك عن الانفال
 فقال صاحب الكتاب والقاضى ان نزولها البدو قبل الجاهلية في سنة ايام النصف من شوال في غزوة بني قينقاع على رأس شهر ربيع
 من الهجرة وبيانها ان القيمة هي الاخذ من الكفار وقد وجب بعد فيها الخمس للذكورين والباقي اربعة اقسام للثلاثين ووجب اعطاء الخمس
 لهم في كل ما يغتنم لعدم قوله تعالى من شئ واخذ من الآيات ان ما اخذتم من الكفار فممن اي شئ كان متى الخيطة والخيطة فان كسبه
 وكلمته ما موصولة بهم الذي ولا دخل في خبر الغنا وغنتم صله والعابد محمد وان شئتموهما وقوله تعالى فان كسبه ان المفتوحة
 اسمها وخبرها خبر مبتدأ محذوف اي فالحكم ان لا يخرج ما في المذكر او مبتدأ محذوف الخبر اي فحق ان كسبه قبل ان كسبه فلا يجرها
 المحذوف وقد التقى اهل الذاهب على ان اخذ من الكفار قيمته خمسة اقسام اربعة منها للثلاثين ولكنهم اختلفوا في الخمس الباقي فقال بعضهم
 الخمس ستة اقسام هم موصوفهم للرسول هكذا التماس على انظار الآية ويعرفهم بعد كسبه على يد ابي العباس وقيل ليست الا في مضمون
 هم الرسول والموصوفون ان ذكر الموصوفين بل على تقدير خلافه من الموصوفين كما قال فان فسر يعرف الى هؤلاء الاخصيصية فيهم موصوفهم
 كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنهم اختلفوا فيها بينهم بعد وفاة فسر ان يعرفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعندها جئناهم ستمهم ووالقربى بوفاته وصار لهم موصوفهم بالثلاثة الباقي عن ذلك الا في موصوفهم الامام يعرف الى اربعة اقسام هم موصوفهم والقرى يعرفهم

فان من الهجرة والمعنى ان كثره امنهم بالهدى ما انزلنا على محمد عليه السلام يوم غزوة بدر وهو الايمان واللا اكره والقوم يومئذ قاتلوا
 انه جعل الخس ليسوا الا مسلمو اليهم واقتضوا بالانحاس الآية في مسئلة نقض العهد من الذي قوله تعالى الذين عاهدت
 منهم ثم ينقضون عهدهم في كل متركة وهم لا يعقون فاما متفقهم في الحرب فليس بينهم وبينهم من خلفهم
 كعليه السلام كرون واما الخافق من قوم خيانه فانه ايهم على سواء فان الله يحب الخائنين
 هذه الآيات الثلاث في بيان نقض العهد وبغده ونقل القاضي في قصتها ان يهود بني قريظة عاهد بنو النضير صلحهم ان لا ياتوا طر
 ولا يفرروا بعده فاعادوا المنه كين بالسلام وقالوا انسيانهم عاهد فمقتضوا ما لوهم عليه يوم الحندق وركب كعب بن الاشرف
 الى مكة فخالقهم ايضا فخرت قوله تعالى الذين عاهدت بتدبيره فاما متفقين او بدل البعض من قوله تعالى الذين كفروا المذكور
 سابقا على ما اختاره المفسرون وانا جئ من نقض العداوة مع الاخذ بقوله تعالى فاما متفقهم مركبة من ان اشترطية
 وما الزيادة اصله ان ما قوله تعالى فخره وجزاه ومن في قوله تعالى من ظفهم موصولة وهو مفعول مفعوله وقرئ فخره
 بالذال المعجمة وكانه مطلوب شذر وقرئ من ظفهم بحرف الجر والمال واحد وكذا قوله تعالى اما تخافن عطف على اما لا
 وجزاه قوله تعالى فانه قيس الآية الذين عاهدت منهم ثم ينقضون العهد في كل مرة فاما متفقهم اي ان تظفر بهم في الحرب
 فخرهم من ظفهم اي فخرهم واستغرق بسبب ظفهم الكفرة الذين عاهدتهم يعني اكثر ظفهم بحيث يغلب الهابة على كفايتهم
 بعدهم واما الخافق اي ان تخافن من قوم معايدن خيانه وهونكت العهد بعلامات تشييرية ذلك اي ان تعلموا ان القوم
 المعاهد ينقضون العهد فاجتنب اليهم اي فاطر عليهم العهد على سواء اي عدل وطريق قصده العداوة يعني لاننا جرمهم
 فانه يكون من خيانه بل عليك ان تقول انا لا نعايدكم ولعل عليكم ونعتكم او على سواء في الخوف او العلم بنقض العهد
 وهو علم الاول حال من النابذ وعلى غيره منه ومن النبوذ اليهم ومنها كذا احوالها فاحاصل ان هذه الآية يفهم منها عدة مسائل
 منها ان الذي انقض العهد فمخاطبة حكم الحرب حيث امرنا اننا فكلهم وبمسكك بعض مشايخنا سلمه الله تعالى في بعض رسائله
 ان من يسكنون في القرى ويعطون الخراب كلاً او اجزاء في وقت اقامته السلطان وتسلط الحكماء ويلحقون مع اهل الحرب
 في اولى افرقة الحكم ويحربون بيوت المسلمين وادعائهم وقراهم ومواسيهم واليهامهم اهل الرب ويلحقون بهار الحرب بالانحاس
 في زماننا والاكثر في بلادنا والمخوف في اطرافنا فمخربون قلعنا ويضربون بالاشربة ولا ريب يجب قتالهم بالنصر والناوى
 كل مرة وسيجي الآيات الاخر الواردة في هذا الباب في سورة البقرة الفاشا والعدو والى ونبها ان العزيمة ان في قوله
 فانه اليهم على حسب ما ذكر في التفسير فاطر عليهم العهد وقل لهم انا لا نعايدكم ولعل عليكم ونعتكم وقل لهم انهم
 ايضا العبد انقض المصالح مع اخبارهم بذلك فخذ شرط الانذار بنقض العهد مع خوف الخيانة فالعذر هو الغلبة عليهم

هم الاخبار بخلافه ان من منته ومن ان لم يجد خوف الحياة واجب على ما هو الظاهر وهذا اذا لم يوجد من خباية ويكون
 بخوفه اما اذا وجد من خباية فان كان من البعض من غير منته لا يكون انقضا للبعد وان كان من منته يكون انقضا في جميع
 دون غيرهم ان كان ذلك باذن الملك او كان ذلك باتفاق الكل كان ذلك انقضا للبعد وخباية فان وجد منهم ذلك
 برأفدا خباية الى البند اي قولوا قبل بئذ لو بدد بالخباية واما اذا عدم خوف الحياة وجودا فممكن صالح الامام
 ذلك فالحال انقضى الصلح انعم بئذ اليهم وقائهم لان المصلحة تبدل كالتغير في الهداية والعدل ثم ذكر الله تعالى
 اسعدوا اليها وبالخير والارحى والصلح في الرب فقال وَلَيْسَ يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِلَهُمْ لَئِنْ لَمْ يَنْجُزُوا
 وَاعِدُوا آلَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ فَزَيَّنُوا لَهُ عَدُوًّا وَاللَّهُ وَعَدُكُمْ وَأَخْلَفَ مِنْكُمْ
 دُونَهُمْ لَا تَعْلَمُونَ إِنَّ اللَّهَ يَكْلِمُ مَن يَشَاءُ وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُغْلَبُونَ
 وَإِنْ جَحَدُوا بِالسَّلامِ فَجَنِّحْ لَهُمْ وَكُلَّ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ هذه الآيات النسخة جامة لسائل محدودة
 وقد نفي الله تعالى عنها الاول من حساب غلبة الكافر فقال ولا يحسن الدين كغزو السابقين لهم لا يجوزون وقد قرئ تحسن بالياء
 فان كان بالياء فالصغير فاعلموا الذين كفروا اسبقوا الاول سبقتوا اسبقوا الثاني لا تحسبن يا محمد الذين كفروا ما يقولون ان الله
 قال الذين كفروا فاعلموا سبقتهم ان سبقتهم من المقاتلة ليجزى لهم سبقتهم او سبقتهم في الجسب او الفاعل مضمر بها اسبقوا
 وقد قرئ انهم لا يجوزون بالكسر والفتح وعلم كل منها هو علمه لكن الكسوة على تقدير الاستيناف والمفهوم به بالتقدم والتميز انهم لا يجوزون
 ولا يجدون طالهم عاجز اعوان وراكم وعن الزهر انما نزلت فيمن اقلت من فعل المتركين كما في المراكب وقد ذكر صاحب التلخيص والقاسم
 في تحريم الجوارح وجوازها في الجبل ليسير من بيننا واما المقصود من قوله تعالى واعدوا اليها اليها الممنون ان انقضى
 اول الجسيم الكفار ما استطعتم اي شيئا استطعتموه ما كان ذلك الشيء من قوة ومن بالخير والقوة كل يتقوى بنفي الرب لكن نقل جري
 انما الرمي وقيل بالحقول والربلا اسم للخيول التي تربط في سبيل الله ورجسهم ربطا عطفا على القوة من عطفت الحام على الحام و
 الحاصل انه امر باستعداد السلام والخيول لله الله تعالى باليمن وجها ذكره في الآية ولعل لكل ذلك قد مرر الحام الربا ان الله تعالى امر
 بقدر الطاقة الا في شئلين اي التوحي في قوله تعالى فانتم الله ما استطعتم واستعدوا اليه الحروب في قوله تعالى واعدوا اليهم استطعتم اي ما استطعتم
 الخيل والسلام فقال يرمون به اي تخوفون ما استطعتم او بالاعداد واعدوا اليه عندكم اي اهل مكة ومزبورين امزبورين ايضا من دونهم لا يظنون
 بل الله يعلم قسطهم اليهود او المنافقون واهل المرسر او كفرة اليمن اذ جاء في الحديث ان الشيطان لا يفر بصاحب فرس لا دار فيها
 فرس عتيق ذكره في ان سبيل الخيل يربط بين هذا اقالوا جميعا وكلام صاحب الهداية تشير اشارة خفية الى ان نصير يربط الى الخيل
 حيث ذكر في باب كبرية نصير الغيرة ان الراسل سها واعدوا لغيره من سكين ويغيره ذلك وقت مجاورة الرب عند ما وقت القتال

مع
 وجبانه على
 الغيبة القتل
 الى ما بين
 انما على الذين
 والنفع
 مخوف في الكفر
 ان سبقتهم
 على قولهم
 على الغيبة
 لا اذنه
 بسبب الغيبة
 السبب
 في الكفر

المشافعي وروان البراذين والحق سواروان الارباب لمخاف الى حسن الخليفة الكتاب قال الله تعالى ومن ربط الخليل ترسبون به بعد والده
 واسم الخليل يلقب على البراذين والرواب والصحن والعرف الملاقاة واما ان العربي ان كان في الطلب الحرب اقوى فالبه ذون صبر
 والدين سلطانا في كل منها منقولة مضبوطة فاستويها هذا الكلام ومنه قوله تعالى وما تتفقوا ما تتفقوا من شئ من السلام والقبالة الخليل
 والركاب والامانة في سبيل الله تعالى يوفى اليكم اي يوفى عليكم جزاءه ولا تظلمون في الجزاء بل تعطون على النعم وقال العالم الرباني
 نزلت في حق بعض الصحابة قالوا ما لنا نتفق في الظواهر ولا نؤخذ بها في البواطن وانما نتفق في الزكوة لا في فروعهم الله تعالى بالثواب في لغة
 القراء هذا فيه ومنه قوله تعالى وان جنحوا للسلم ان ماوا الى الكفار للعلم فاجتمع لها اي في السبب البضا وتول كل علم الله تعالى
 ولا تخف من البطائم الكوفة جوهم الى السلم فان الله كافك ما صك من مكرم انه هو السميع لا توالم العلم باحوالكم وجرتم بعدى باللام
 والى يقال جهره واليه والسلم السمين في قراءة الى بكره وتحتها في قراءة غيره وبالجملة هي بمعنى الصلح بعد الحرب ولهذا يروى مثل
 ما يشبه هكذا قالوا لا يه وبل علم ان العلم معهم جاز وقت المصلحة والى صاحب البداية حيث قال واذا راي الامام ان يصلح اليه الخ
 او فريقتهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس ان يقول الله تعالى وان جنحوا للسلم فاجتمع لها ورواه رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية
 ان يضم الحرب بينه وبينهم عشر سنين هذا المذهب وقال صاحب الكشاف وعن ابن عباس ان القوة مندوحة بقوله تعالى قالوا الذين للوفو
 وعن مجاهد لقوله تعالى فاقبلوا المشركين حيث وجدتمهم والصحيح ان الامر موقوف على ما يرى فيه الامام صلوات الله عليه وسلم من اهل من
 عرب او علم ويسكنهم ان لا تقبلوا ابد او يجابوا الى الهداية ابد او قال القاضي والآية منسوخة باطل الكتاب لا تصالحا البعض
 وقبل عامة نسختها آية السيف لعل نشأ بل ذلك كون الامر للوجوب والجواز ان كان للوجوب فلا امر كما قال القاضي وان كان
 للجواز ومقيد بالمصلحة فالامر كما قال صاحب الكشاف والبدية ولم تعرف له باقي المفسرين في مسألة ان الكفار لو اكلوا اعضاء
 المؤمنين يجب على المؤمنين القتال معهم قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا جرحوا المؤمنين على قتال ان يكن منكم عشرين
 صابرون يعقبوا ما امكنن وان يكن منكم مائة يعقبوا الا من الذين كفر واياهم قوم لا يفقهون
 الا ان حلف الله عنكم وعلما ان فكم ضعفا فلان يكن منكم مائة صابرون يعقبوا ما امكنن
 وان يكن منكم الف يعقبوا الفين يا اذن الله والله مع الصابرين فانان الاتيان اولها منسوخة والآخر
 منسوخة لها وما من آية في القرآن منسوخة معقبا ناسخها ملاوة سوى هذه الآية والهي في المجادلة وبيناها وانهم وهو
 ان الآية الاولى في ذكر فيها تحريض المؤمنين على القتال ولا يقول تعالى جرحوا المؤمنين يعني بالهم في ضمهم على القتال واليه الاشارة
 في كلام صاحب البداية حيث قال ان التفسير من بركة التحريض المندوب اليه اي قوله تعالى جرحوا المؤمنين على القتال كما مر ذكره في بيان الكفار
 او الكفار او امضا عن سبب المسلمين مشيرة وجان يكون قرار المؤمنين منهم منسوخة لان يكون المؤمنون غير الكفار غير المؤمنين على القتال

بهذا ان كان المسلم مائة والكفار المائتين على المؤمنين القتال معهم ويكون الفرار في فائز الصواب فبيننا كبر او كبر
 القياس وكان هذا الحكم من وجهين الاول في بعد ذلك لا يخاف صدور المؤمنين وجوبه فبذلك لا يخاف صدور ذلك الحكم بالاية المتقدمة
 عيسى عليه السلام قوله تعالى الان بلغ الله منكم علم ان فيكم ضعفا الاية فليد اخف عنهم الانتقال ووجب الحكم على المضاعفة بحسب
 درجة واحدة مثلا ان كان المسلم مائة والكفار المائتين بحسب القتال ويحرم الفرار وان كان المسلم الف والكافر
 الفين بحسب القتال ويحرم الفرار وكذا القياس وقيل كان فيهم فدية فامروا بذلك ثم لا كذبوا اخف عنهم وانما كبر
 مقاومة لغيره لاكثر منها مرتين قبل التصفية وبعده للدلالة على ان الحكم مع القوة والكثرة لا يتفاوت في الحال
 فتفاوت بين مقاومة العشرين المائتين مقاومة الاية الالف وكذا بين مقاومة الاية المائتين ومقاومة الالف الغير
 اذ الحاصل الاول ضعف وفي الثاني وسيم وعلله ليدل المعنى وصف الاول بالصعوبة دون الثاني والاراد بالضعف ضعف
 البدن وقيل ضعف البهيرة وفيه لفتان الفحة وهو قارة عاصم وحزمة والعزم وهو قارة الباقين وقوله تعالى ان بالاية
 اربعة مواضع وفراء ابن كثير ووافع وابن عامر بالتاء فيها والبصريون بالياء في صالة المائتين والباقي غيرهما وهو موافق
 وقوله تعالى يجذبوا في كل منها مائة الامم واما قال بانهم قوم لا يعقبن بيانا سبب امر غلبه العشرين او الامة من المسلمين على
 الالفين او الالف من الكافرين يعني ذلك سبب انهم قوم جهلة باسده واليوم الاخر فيكون على بحر حساب طلب ثواب
 كالبهايم فسيقول ثباتهم وبعدهم من رجاء نصره الله جلهم بخلاف المؤمنين فانهما يتكلمون على الصبر ويرجون النصر من الله
 يكون ذلك للمفسرين ثم ذكر الله تعالى بعد هذا بيان الاسرى والقتل فقال ما كان ينبغي ان يكون له اسرى حتى
 يخرج في الدرض وتؤيدون عرض الدنيا رطله والله يريد الاخرة والله عز وجل حكيم جليل
 كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم على اب عظيم فكلوا مما اعطاكمم حلالا طيبا زوتقوا الله
 ان الله عفو رحيم ثم ذكر تلك آيات نقل في نزول الاولين انه لما سبي يوم بدر سبعون كفارا من اهل القرين
 ثم وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم قالوا بركعتهم فوكلوا بالملك فاعطاهم ملا واركبهم اسرى عليهم اسلموا قال عمر بن الخطاب عايناهم
 فان بولوا بامة الكفر من عليا من جبل وحفرة من جبال ومنى من فلان انظر بعناهم فقال ان الله يلعن قلوب حال حتى تكون الرين من العنبر
 وان الله يشدد قلوب حال حتى تكون اشدهم من الحجارة مثلك بابا كبر مثل ابراهيم حيث قال فمن تبعني فانه مني ومن عصاني فانه غويهم
 ومثلك يا عمر كمثل نوح حيث قال لا تدرك على الاخر من الكافرين وباركتم قال لكم ان شئتم فكنتم منكم وان شئتم فكنتم منكم
 بعدتم فقالوا بل لنخذلوا فاستشهدوا باحد فلما اخذوا اخذوا نزلت الايات الاوليان وقد مر معاصر الكشاكش ان كان قد
 الاسارى عشرين وفيه وفاء العباس اربعين وفيه وعن محمد بن سبرين كان فداهم مائة اوقية والاقية اربعة اربون ومائة وستون وثمانم

معنی ان بڑا مالک
لائیلت باقیہ و آن
مکتب میں لکھ دیا
صفحہ پہلے اول نمبر پر
نمبر ۱۰۲ کے نام سے
محکم دکن کی پریس
پرنٹنگ ہوسٹس
پریس میں چھاپا
مالی نقد سیر کوں حقا
لابغض و اما بالعموم
سرمایہ خشن کوں افضل
عبر مغربہ الالباب دون
جمع کامل و اسطور

[illegible]

والمن والحق كما نذكر في سورة محمد انما ارسلنا رسلنا من انفسنا ما نوحى اليهم من امر ربهم والذين آمنوا وهاجروا ما حاصروهم
يا مومنان انفسهم في سبيل الله والذين اوفوا واهلوا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا
ولم يهاجروا ما لا يكون ولدتهم من شئ حتى يهاجروا واجد يستصر وكفى الذين فعلمكم القرآن
الله على قلوبهم ومنهم من اذاعوا الله ما علموا يصيدون لعل الذين آمنوا وهاجروا مبتليهم وبالله
وقوله تعالى والذين آمنوا وهاجروا ما لا يكون ولدتهم من شئ حتى يهاجروا واجد يستصر وكفى الذين فعلمكم القرآن
المراد ايضا المهاجرين والانصار على ما في البيضاوي وقوله تعالى اولئك بعضهم اولياء بعض خود اي بعض المهاجرين والانصار اولياء
بعض في الميراث وكانت الهجرة والفرقة هي الآية الى الميراث دون الميراث حتى نسبه ذلك بقوله تعالى اولئك بعضهم اولياء بعض
وهو ما ذكره القرآن مرتين في آخر هذه السورة وفي سورة الاحزاب واستدل به ابو حنيفة في قوله تعالى ذل في الارحام على النبي
في سورة الاحزاب انما ارسلنا رسلنا من انفسنا ما نوحى اليهم من امر ربهم والذين آمنوا وهاجروا ما حاصروهم لعل الذين آمنوا وهاجروا ما حاصروهم
ما لكم من ولاتية اي قسمة الميراث من شئ حتى يهاجروا فهو منسوخ به الآية وقد ذهب الى نسخها الآية صاحب الشافعي وقيل انما
البيضاوي وصاحب المدارك والى نسخ هذه الآية الامام الزاهد وهو الحق لانه لا يحمل الا نسبه بخلاف اول الآية فانه يحمل الولاية
والمطاهر في ذكره انما في البيضاوي وصاحب المدارك ايضا والولاية بفتح الواو عند الاكثر ومعناه التولي وقرينة حمزة بكسر
الواو مكانه يريد تولى بعضهم بعضا واما قوله تعالى وان يستصر لكم في الدين فليس بسوء او مناه وان يستصركم المومنون
الذين لم يهاجروا انفسكم في الدين بان وقع بينهم وبين الكفار قتال فطلبوا منكم تخليكم ان تصردم على الكافرين الاعلى قوم
بينكم وبينهم ميثاق وهم فلا تنقضوا عهدكم نصرهم عليهم كذا قالوا والحاصل ان التوارث بالقرابة تخط دون الهجرة "فقره فاعلمون
الغير المهاجرين من المهاجرين هذا من تباين الدارين في الحقيقة ولا سيما وقد ذكر في كتب التفسير ان الميراث لا يورث من الميراث اربعة
ارق والفصل وتباين الدينين وتباين الدينين وقد ذكر الله تعالى في قوله الذين كفروا بعضهم اولياء بعض ان الكفار يورثون
الكفار وعلم منه انهم لا يورثون المومنين على طريق مفهوم الخالفه وكذا قوله تعالى المومنون والمومنات بعضكم بعضا فاعلموا انهم لا يورثون
ان المومنين يورثون المومنين بل من مناهم انهم لا يورثون الكافرين ثم انه ذكر صاحب المدارك ان في قوله تعالى الذين كفروا
ولم يهاجروا ولدا على ان تركب الكبيرة مومن او الهرة كانت فرضا وتاركها كان عاصيا وقد اطلق عليه اسم المومنين ثم
تمام الايات التي ذكرت في سورة الانفال فاعلموا انهم لا يورثون الكافرين ثم انه ذكر صاحب المدارك ان في قوله تعالى الذين كفروا
الذكر في سورة التوبة في باب القتال فمن لاند كرمها الا ما يتعلق به فائدة جديدة معتدة في الفقه لا ما هو مواعظ ولا ما هو مستغنى
بمن الذي لم ينفذ في سورة قتل الشريك في كانه حتى يتولد قوله تعالى فاذا انا انسلخنا الله منهم الحورم فاعلموا انهم لا يورثون الكافرين

وَجَدْتُهُمْ وَجَدْتُهُمْ وَخَصَرْتُهُمْ وَأَقْعَدْتُهُمْ كُلَّ مَرَضَةٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا
الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ كُنْتُمْ تَقُولُونَ لَنْ نَجِدَ لِلشَّهِيرِ الْحَرَمِ الَّذِي فِيهِ لَنَا كُنُيْنِ أَنْ يَمُوتَ فَتَكُونُوا الْمَشْرُكِينَ
الَّذِينَ يَصِفُونَ تَقَالُوهُمْ عَلَيْكُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ وَخَدَّوْتُمْ أَنْ يَسْرُدُوا وَحَرَمْتُمْ أَنْ يَفِيدُوا وَنَهَيْتُمْ عَنْ التَّعَرُّفِ فِي الْبِلَادِ
وَأَقْعَدْتُمْ كُلَّ مَرَضَةٍ كُلَّ مَرَضَةٍ تَرْتَدُّ وَتَمُوتُ فَإِنْ تَابُوا وَبَيَّنَّ الْكُفْرَ وَآتَوُا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَلْيَسِّرْ لَهُمْ أَيْ فَاطْلُقُوا عَنْهُمْ الْأَسْرَ أَطْلُقُوا عَنْهُمْ
وَلَا تَعْرِضُوا لَهُمْ إِنْ أَعْتَدُوا حَسْبُكُمْ كَمَا ذَكَرْنَاهُ الْمَذْكُورَ وَطَلَبَ صَاحِبُ الْكُتُبِ وَحِينَ أَنْ يَجْازِيَ حَفْنَةً وَحَرَمْتُمْ عَنْهُمْ أَنْ يَجَالِسُوا فِي
الْمَسْجِدِ أَوْ فِي مَقَرِّهِمْ وَنَهَيْتُمْ عَنْهُمَا أَنْ يَتَنَزَّلَا فِي الْأَيَّامِ الْأَيَّامِ الْأَيَّامِ فِي شَأْنِ قَوْمٍ لَمْ يَجَازِمُوا بِنَبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ
وَلَا يَنْهَيْهِمْ صَلَواتُهُمْ الْخَيْرُ مِنْهَا مِنْ دَوْلَةِ الْحَجَّةِ وَتَلَبَّاسُ الْحَرَمِ وَعِنْدَ الزَّيْبِيِّ نَزَلَ بَنِي الشَّوَالِ الْمُرَادُ بِهَذَا الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ
ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَحَرَمٌ فَيَكُونُ تَأْكِيدُ الْقَوْلِ كَمَا سَبَقَ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ الْمَغْفُورُ وَتَابُوهُ الْحَيْثُ وَقَالَ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ
مَا هُوَ الْمَذْكُورُ سَابِقًا أَعْنَى مِنْ يَوْمِ النُّحَى عَشْرَةَ رِيحِ النَّارِ فَاطْلُقَ الْحَرَمَ عَلَيْهِمَا بِاعْتِبَارِ الْخَلِيفَةِ بِاعْتِبَارِ حُرْمَةِ الْقِتَالِ فِيهَا الْكُفْرُ
لِلْعَابِدِينَ وَقَالَ الْقَاضِي الْأَجَلِيُّ وَقِيلَ جَبَّ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَحَرَمٌ وَهَذَا مَعْنَى النُّظْمِ وَخَالَفَ بِالْجَمْعِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي تَجَاوُزَ
الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ أَوْ لَيْسَ فَيُنْزَلُ الْعِدَاءُ نَسْجُهَا وَالْمُحَلَّلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَشْهُرِ الْحَرَمِ أَنْ كَانَ هُوَ الْمَعْرُوفُ كَانَ مَنْسُوبًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الشَّرْحِ
وَلَكِنْ سُورَةُ الْبَرَاءَةِ لَا يَعْلَمُ لَكَ لَانْهَا أَفْرَازُ نَزْلِ الْكُتُبِ الْمُرَادُ بِهَا غَيْرُهُ فَلَا يَنْبَغُ لِعِلَلِ الْأَمَانِ فَإِنَّ سُورَةَ الْبَرَاءَةِ أَمَانٌ لِلْكَفَّارِ
الْعَابِدِينَ وَالْمُسْتَأْنَبِينَ فِي انْقِصَادِ عِدَّةِ الْعَهْدِ وَلِلْمُنَاقِضِينَ فِي رُبْعَةِ أَشْهُرٍ أَعْنَى مِنْ يَوْمِ النُّحَى إِلَى عَشْرِينَ رِيحِ الْأَفْرَازِ مِنْ شَيْلِ
إِلَى مَحْرَمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَمُ الْقَاضِي الْبَيْهَقِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَأْكِيدَ الصَّلَاةِ وَمَا فِي الزَّكَاةِ
لَا يَخْلُ سَبِيلَ هَذَا الْقَظِّ وَلَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ كَتَبَ بِحَقِّهِ وَلَكِنْ شَتَّى فِي الْفَقْهَانِ إِنْ لَبِثَ أَذَانُكَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ عَلَى الْأَمَامِ قَتْلَهُمْ
وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْسُكَ بِهِ الْكَلَامُ كُلُّهُ بِالْعِبَادَاتِ لَأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ تَوْبَتِهِمْ وَدُخُولِهِمْ فِي الْإِيمَانِ عَلَى الْمُنَاقِبَةِ النُّعْمَةِ أَمْ ذَكَرَ الْأَمَامَ
الزَّادُ وَتَابُوهُ الْحَيْثُ سُورَةُ النَّسَاءِ إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ عَصَوْكُمْ كُفُّوا عَنْكُمْ
وَأَقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَاجْعَلْ أَسَدَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا إِلَى هَذَا قَتْلَهُمْ حِينَ مَجْدِهِمْ وَكُفْرِهِمْ وَالْمَآلُ أَنْ لَا يَقْبَلَ مِنْ شَيْءٍ الْعَرَبُ إِلَّا الْإِسْلَامَ
أَوْ السَّيْفَ نَبُو سَنَخَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَرَاءَةِ فَاذْأَنَّهُ الْأَشْهُرُ الْحَرَمِ الْآيَةُ هَذَا مَا فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَهُ
مُسْلِمَةُ الْإِسْتِثْنَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ أَصْلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَاجْزِهِ حَتَّى يَكُونَهُمْ كُلٌّ فَرَأَى اللَّهُ تَعَالَى
أَبْلَغَ مَا صَدَّقَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَوَقَّرَهُ يَحْمِلُونَ كَمَا قَالَ إِمَامُ الزَّاهِدِ فِي نَزُولِهِ لَنَا قَرَأَ سُورَةَ الْبَرَاءَةِ عَلَى نَفْسِهِ أَعْنَى عَلَى
الْقَوْمِ وَبَلَغَ الْآيَةُ الْأَوَّلَى أَعْنَى قَوْلَهُ تَعَالَى خَلُّوا سَبِيلَهُمْ سَالِدُ رَجُلٍ وَقَالَ لَوَانِ أَحَدُنَا اسْتَجَارَكَ يَسْمَعُ
كَلَامَ أَمْدٍ أَعْتَدَ فَقَالَ عَلَيْهِمَا صَبْرَتُ لِقَرَأَتِهِ عَلَيْكَ عَمَّا قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْآيَةُ

ان كنت الكفار العهد من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوهم فكفر اي فقاتلوهم وانما وضع المظهر موضع المظهر للاشارة على
انهم صاروا بذلك ذوي الرياسة والتقدم في الكفر احتاجا بالنقل وقيل المراد باللائمة رؤساء المشركين فالتخصيص للذين قبلهم
ايهم وهم احق به كما قال القاضي الجليل البيضاوي وبالجمل النظر يقتضي ان طعنهم في الدين يجب الثبات وقال صاحب
المدارك قال طعن الذي طعننا ظاهرا لمجاز فقله لان العهد مفسود ومعه على ان لا يلحق ويلحق فان طعن فخذت كذا معناه وخرج
من اللائمة وبكذا ذكره صاحب الكشف ويعلم ايضا من كلامه ان الآية في باب المرتد وان معنى قوله فقاتلوهم فقاتلوهم
بعد التوبة واقامة الصلوة وابتداء الزكاة حيث قال اذ انكثروا في حال الشرك عداوتنا وطعننا وانا طعننا طعن الكفار
من العرب ثم امنوا واقاموا الصلوة والوا الزكاة وصاروا اخوانا للمسلمين في الدين ثم جوا فارتدوا عن الاسلام
ونكثوا ما بايعوا عليهم من الايمان والوفاء بالعهود وضدوا بطعنون في دين الله وبكذا سر الكلام الى آخره وذكر
في كتب الفقه في بيان نقض العهد ان نقض العهد عند ايجافه انما يكون بان غلب على موضع الحرب او على يد الحرب
الا بان اعظم من الجزية او زنى بمسلمة او قتلها او سب النبي عليه السلام فلا يقتل الذي سب النبي عليه السلام بل يجوز
طوافي الفنادي وعند الشافعي ذلك وامر بن جليل سب النبي عليه السلام ايضا فانظر للعهد فيقتل الذي سب النبي
عليه السلام فظاهر عبارة القرآن يقتضي هذا الحكم لا زواله فقاتلوهم ولا شك ان سب طعن في الدين اكبر
من سب النبي عليه السلام اذ فيه اناة اشهر وبك كرمه الاسلام والحق ان يكون فتوى اهل العلم في زماننا على هذا
او ليس في التعزير الذي قال ابو حنيفة تهديد بحسب ما كان ذلك في القتل مع ان في روايه عن شهر بن الحارث ان
ابا يوسف معهم واما سب المسلم فوجب القتل بالاجزاء وان تاب بعده واصلم فيمنع ان يقتل البتة اذا اظهر وقد ذكر في
مجموعه المحققين على شهر الوفاة كلاما مشعرا طويلا فاعطاهم فيه ثم قوله تعالى انهم لا ايمان لهم بميزة ايمان معنوه على
انه جميع يمين يمين لا ايمان لكفار على الحقيقة وان ثبت لهم الايمان فظاهر في قوله تعالى وان نكثوا ايمانهم وبه يستدل ابو حنيفة
ان يمين الكافر لا يكون يمينا خلافا للشافعي فخذوه معناه ايضا لهم بالعهد والايمان والا لا يلحقوا ولم يكنوا هكذا
وذكر في المدارك والكشاف وقيل بميزة ايمان كسورة يعني انهم لا اسلام لهم وحديث الصحيح بعضهم على انه لم يقبل توبة
المرتد ولكنه ضعيف لجواز ان يكون بمن لا يؤمنون على الاخبار عن قوم معينين ليضع فقاتلوهم لانهم لا يؤمنون بهذا
وكفى البيضاوي واقول فحينئذ يكون الآية بحيث يخرج بها ان المرتد لا يقبل منه الا الاسلام او السيف او عطل
بالقتل بانهم لا يؤمنون وطريقة ان يحبس ثلثة ايام فان رجع الى الايمان فيها والا يقتل البتة وبذا اكمل اذ امان
المراد من قوله تعالى فقاتلوهم القتل فقط والظاهر انه ليس كذلك اذ الذي نقض العهد اي الحق بدار الحرب لا يتعين قتله بل

في كتابه على قوله
وان نكثوا على قوله فان
ما جوا فارتدوا عن الاسلام
ان قوله وان نكثوا
اما ان يكون عطف
على ما قبله من الايمان
الاخر او قوله تعالى
فان نكثوا او على الاخير
اما ان يكون معناه نكثوا
بعد عقد الذمة وبعد
التوبة وانما الصلوة
وانما الزكاة فافهم
على قوله عليه السلام
الاولين يكون في بيان
نقض الذي العهد وعلى
انما في بيان
الارتداد وما يشبه

حكمه سائر اهل الحرب وهو ان يطعم اولاد الى الاسلام فان قبلوا فيها والا قالوا الجزية فان قبلوا فيها والا قالوا
 ففنى قوله تعالى فتقاتلهم فما يذبحوهم فاما ان اسلموا او قبلوا العهدة مرة ثانية فليكونون ذميين ولا يقتلوا ومن سب
 نبيهم من طعن في الدين اى سب النبي يجب ان يذكر موافق قبل الذمة وكنتم فاعلمه نيزك والا يقتل اليه بكذا في نظر البل
 واما علم في مسألة ان يسجد للمسيح فقولنا ما كان للمشركين ان يعبدوا من سجد الله شاهدين على
 انفسهم بالكفر والملك حيث اعمالهم وفي النار هم خالدون . اما يعبد من سجد الله من امن بالله
 واليوم الآخر واقام الصلوة واتى الزكوة ولم يجس الى الله همتى او ملك ان يكونوا من
 المهتدين . اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن امن بالله واليوم الآخر
 جاهد في سبيل الله لا يسئرون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين .
 ايات روي في نزولها ان عباس غلبا سبي بين كان مشركا من الصحابة في الاسلام عليه ولا موهبة اشرك فقال انتم غير طليعين بنا
 وانا سادكم نستعملتم المسجد الحرام ونظمه ونسقى الحاج ونسقى القرى بالانزلة والمغنى باسم للمشركين وبما استقام لهم تعبير المساجد
 كونهم يدين كلوا انفسهم بالكفر لئلا يستقيم لهم جميع من المشافين بما روي من عبادته غيره اما يعبد المساجد من امن بالله واليوم
 واقام الصلوة واتى الزكوة ولم يجس الى الله من المؤمنين النجاسون للكمالات العلية والعبادة فالمستعدون ان يعبدوا المساجد
 عن تعبير المساجد حال كونهم على الشرك ولما ذكر ذلك التعبير كان مباحا للصفات المذكورة خاصة وقال صاحب المراك وكذا انما الاول
 اخذ من كلام صاحب الكشاف وطارق تبارك ما استمر منها وفتيا وتطبيقاتها وتويرها بالمصاير ومساكنها عالم بن له المساجد
 الدنيا لا يابى بيت للعبادة والذكر والمراد من الذكر درس العلم انتهى كلامه فعلم منه ان البناء الجديد ممنوع لهم بالطريق الاول
 كما قرأ من بني مساجد ويعبر عنهم منه وهو المفهوم من النص وان لم يدل عليه وايدى وكذا انما ذكر لفظ المساجد من ان النعمة كانت تعبير
 المسجد الحرام خاصة لهذا المعنى اى ليكون تعبدا في الحكم وقال بعضهم في وجه ان المسجد الحرام قبله جميع المساجد فخامه كعالمه وباعلى القارة
 المعروفة وفرضي المسجد الحرام ايضا وجب بناء الحكم الى سائر المساجد لان النص لا يقتضي بوجه وانا ذكر الحقيقة بالمر
 لان المراد به هو خشية في باب الدين دون الخشية من المذاهب والايديم الكذب قيل كما هو مخشون الامنام ويرجعون بخلاف
 ملك الخشية عنهم على ما في الدراك وانا لم يذكر الا بان بالرسول لان الايمان بالمعزة وقامه الايمان بالرسول ولا لا قوله تعالى
 الصلوة واتى الزكوة عليه انما ذكره يصحبه التوفيق وهي عسى قطعها لاطلام المشركين في الايتاء والا تعظم باعالمهم وتوجب لهم بالقطع بانفسهم
 فان هؤلاء الموضوعين بالايمان بامد اليوم الاخر وانما الصلوة وابتاء الزكوة خشية الله اذ كان اندادهم وابرارهم على حال

في الجارية بـ العظم فتقوله استبلاء واستعلاء إشارة الى الوجه الاخير وقوله وطأ بغير عراة الى الوجه الاول والله اعلم
 في مسلمة وجوب الجزية وشروطها قوله تعالى قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ هذه هي الآية التي ثبتت بها شرعية الجزية بعد الابا ومن الاسلام فان الله تعالى تعالى على
 اعطاء الجزية غاية للقتال الذي تعلق بالذين لا يؤمنون ولا يحرمون ولا يدعون بمعنى ان القتال مطلقا ليس بشيا
 الجزية بل بشيا بالابان وغيره فان لم يقتلوا الا بالان بامد واليوم الاخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون
 دين الحق فيجب قتالهم حتى يعطوا الجزية ويقتلوا بالصفة المذكورة وهي قوله تعالى عن يدهم صاغرون وقوله تعالى
 من الذين اوتوا الكتاب بيان للذين وعدهم بانهم بائع لان اليهود وبنو النصارى مثلثة وعدم ايمانهم باليوم
 الاخرهم يزعمون ان البراءة اكل فيها ولا شرب ولان النصارى يزعمون المعاد الرومادون الجسائي على ما في السنة والحمد لله
 تعالى لا يحرمون ما حرم الله ورسوله لا يعملون بالكتاب ولا يعملون بل في التوراة والانجيل وعلى الاول رسولنا وعلى
 الثاني رسولهم ومعنى كونهم صاغرون ان يعطوا لمن يدعونهم صاغرون لان من ابى وادعاهم لم يعط به او
 يعطوا بمن ابى الى يد اعداءهم نسبة مسلمين بايديهم لا يبعوننا على واحد وهم صاغرون اى تؤخذ منهم على الصغار والذل وهو
 ان بائى بمانعة ما شيا غير راكب ويسلمها وهو قائم الى المسلم وهو السحر يقول له الجزية يا ذمى وغير ذلك من انواع
 الذلل كما ذكر في الدرك وهذا اذا كان اليد بيد العطي فان كان اليد بالاذل كان للمعنى بدقارة مستوية عليهم او عن النعام
 عليهم لان وضع الجزية عليهم لغرض عظيم على ما مر في الكشف وزاد في البصفا وسم هذه الوجوه او يعطوا اسحق ولا ذلك قيل
 لا يؤخذ من غير ولعل هذا ايضا على كون اليد بيد المعطي وفهم من سبنا اكله اذ لم يقبل الجزية كما لا يقبل الاسلام ويقبل
 الجزية لكن لا بهذا النوع من الذلل فقبل البتة وذكر في كتب الفقه انه ميز الذمى في زيه ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب
 خيلا ولا يعمل بسلاح وغيره الكسبية هو الخيط الذي يكون معهم ويركب على سرجه كاللاف وميزت النساء في الطريق للكل تشبه
 بنساء المسلمين ويعلم على دورهم اى يجعل العلامة على بيوتهم كيلا يتوهم السائل انه بيت المسلم فيستقره فانظر وايا ابيها
 بل في هذا الزمان ذمى وانظر وايا ابيها المسلمين انهم لا يحرروا وما يعطونها الا العالمون وقد طال الكلام في زماننا في
 الذمى والحربى بالانظر والنظر الى الحق ما بينه بعض مشايخنا مسلمة الله تعالى في بعض رسائله فطالع الله ان شئت وقد ذكر في
 تحقيقه الا عظم الثاني في كلامه عليه عليه السلام المعتبر من الآية ان لا يقبل الجزية الا من الكتابى فخط لان قوله تعالى
 الذين اوتوا الكتاب بيان لقوله الذين لا يؤمنون بامد السكوت في موضع البيان انحصار ويطحن الشافعي فيهم الموحس

على قوله عليه السلام سئل الكتاب غير ناكمي فاسألهم ولا اكل ولا يجوز اخذ ما من غير ما عند مالك فيقبل
 من الكل الا من الرغدان حكمه الاسلام والسيف لا يرفع عندنا يقبل من الكل الا من الرغدان ومن شرى الربح لاربي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن بالجزية الا من كان من العرب ومو حجة على الشافعي انه في عدم تجوزها من غير الجوزي
 ما لكتابي وعلى مالك في قبوله من شرى العرب ايضا كذا قالوا ولا كان منها بيان الجزية لابن بيان قد روي ان محمد بن
 ومن لا يجب فاعلم انه قد ذكر في كتب الفتن الجزية لومان جزية يعمر عليها الاتفاق والعلم فيقدر بحسب ذلك وجزية يمتد
 الامام بوضعها وذلك على التمام وان لم يجر دورها يان في كل شهر لوجه دارهم على المتوسط منها لوجه دارهم وعشرون درهما
 وعلى غير كسب لبعها وهو اثنا عشر درهما ولا يجب على فقير لا كسب ولا على صبي وامرأة ومملوك واعلم ان من راسب لا يملك
 وعند الشافعي اقل الجزية في كل سنة دينار وسوار فيه النسي والفضة يجب على كل منها هذا المقدار على السوا من في البيضا
 وولاء كل ذلك مذكورة في موضعها بما وقد ذكر كل ذلك صاحب البداية وادوالا في الاستدلال على وضع الجزية على
 اهل الكتاب ومن ذلك على نحو ما ذكرنا في مسئلة ان الزكوة في الذهب والفضة واجبة قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 ان كثيرا من الرجا والرجاء ان يكون لعمال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله
 والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعلاب الله يومئذ
 عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لصلكم قد فو
 ما كنتم تكتزون به اعلم ان الآية الموجهة للزكوة في القرآن اكثر من ان يحصى ولا كان جميعها مجمعة على جميع ما
 غير الزكوة من الذهب والفضة الانعام وغير ما كان هذا المختص في الذهب والفضة وكان قد وجب بالزكوة طلاقا مثل
 الصلوة في الاشتباه لم تنفك الى غير وجهها طلاقا واخرت هذه الآية لانها ثبتت ان الزكوة في الذهب والفضة واجبة وذلك
 من قوله تعالى والذين يكنزون الذهب الآية والماول الآية فمعي بيان ذم الاسرار والربان اي العلماء والراعي من اليهود
 والنصارى باكل المال بالباطل والصد عن سبيل الله ولا يتعلق المقصود واما المقصود من قوله تعالى والذين يكنزون
 الذهب وهو مبداءه وبشرهم والادب اما الاسرار والرجاء ان يكون فيه دالة على اجتماعهم فيمنع
 فيهم هذا الشرعي وكثرة الاموال والمسلمون الكانز لغير المنفقين ليعرف بينهم وبين المرتقين من اهل الكتاب لعلنا لا نعرف
 في اللغة الذين هو غير ما هو منها بل المراد عدم اعطاء الزكوة بغيره قوله تعالى ولا ينفقونها في سبيل الله لان المراد من النفقة
 المعروفة منها وهو الزكوة والوعيد ليعلم من ذم المال واما الوعيد على من لم يؤد الزكوة دفن المال او لا افضل من
 ما ادى زكوة فليس كمنزله ان كان ليلنا ولم يكن ان يرك فهو كمن كان ظاهرا يدل على هذا المعنى وقال صاحب الكتاب

[illegible]

ونحوه تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج الآية وانما نسخها بآيات التي نزلت فيها
 من القائل مثل قوله تعالى وما عليك الا ابتلاء وامثال ذلك قد اورد صاحب البضاوى كلاما يدل على انه ان كان معناه
 سمحا واما ان كان معناه بقاءه تعالى ليس على الاعرج حرج وعلى الاعرج حرج ولا على المريض حرج حيث قال او سمحا واما
 مرادنا لذلك لا قال ابن ام مكتوم لرسول الله صلى الله عليه وسلم على ان افتر قال نعم حتى نزل ليس على الاعرج حرج الآية وكذلك
 قال صاحب الكشاف ثم قال وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ثم نقل عن صفوان الثوري
 ما يدل على انها سواها كان ندبا وجوبا وفي الحديث عن سباب النزال انه نزل حين تخلف جماعة من غزوة تبوك بحجة
 حل الا فتال فقبل لهم الفروا خفا فاعين الاحمال وقتلا معها ولم يفرض صاحب الدار والامام الزاهد بنسبه ولا عدمه على احد
 من التقدير وكلام صاحب الهداية في اول باب الجهاد يدل على ان الآية محمولة على التغير العلم من غير نسخ مطلقا حيث قلل
 ان يكون التغير عاما في يصير من فروض الاعيان لقوله تعالى الفروا خفا وقتلا الآية وصاحب الفتاوى قد جعل الآية منسوخة
 بالآيات الثلث مطلقا سواء كان بمعنى سمحا او مرادنا او غيره ولم يعم من ان يكون التغير عاما او لا وان يكون الامر وجوبا
 او لا هذا ما قاله واقول قد تعرض من الفقهاء ان التغير اذا كان عاما فرض الخروج على المسلمين جميعا سوى الاعرج والمقعدين
 الا قطعوا وشبابهم واذا لم يكن التغير عاما يكون الخروج فرضا كفاية ان اقامه البعض سقط عن الباقي وان سكا فمقتولان
 لم يكن الآية محمولة على التغير العام فخر ان كان الامر للوجوب يكون الآية منسوخة باي معنى اخذ الخاف والفتال لان
 التغير حاصل على جميع معانيها او يكون محمولة على غزوة تبوك خاصة وان كان الامر للندب كانت الآية باقية على جميع
 المعاني وان كانت الآية محمولة على التغير العام والامر للوجوب فحينئذ يكون منسوخة على تقدير ان يكون معناه سمحا واما
 سواء كان بتركه انما كان المؤمنون لينفروا كافة لقوله تعالى ليس على الاعرج حرج الآية او لقوله تعالى ليس على الضعفاء
 ولا على المرضى الآية وان كان الامر للندب حينئذ فحينئذ في نسخها وعدمه جهال والاولى عدمه واعلم ان قوله تعالى وما كان
 المؤمنون لينفروا كافة دال بالالتزام على عدم وجوب القتال على المرضى والآيتان الباقيتان تدلان بالمطابقة
 ذلك وان المريض في قوله تعالى ليس على الاعرج حرج ولا على اللعرج حرج ولا على المريض حرج مقابل للاعرج واللعرج هو
 اما عام منهما او مبائن لهما ولكن العرن العام للطلق المريض على الاعرج والاعرج فيكون عاما ولما لم يكن في الاخر مستلزما للتغير
 الاعرج قال ولا على المرضى حرج في قوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى مقابل بالضعفاء فيكون الضعفاء هم
 الغالي ونحوه ويشمل المرضى الاعرج والاعرج ايضا وبالجملة فعلم ان المريض لا يفرض عليه الجهاد وان كان التغير عاما على المرضى
 قد يطلق على ذي مرض مثل الحمى ووجه الراس كافي قوله تعالى ومن كان منكم مريضا او غريبا فليطلب

على مثل الامم والاعوج والمقعد والاعظم والزمن والمرغفر المذكور في مقابلة الصحيح في قوله صحاح وادعاه ان كان موافقا
لغيره المذكور في التامخ في اي حال كان كان منزها عما لا يلائم ومجال الشبهة في هذا المقام كثير وجعل الصحاح والمرغفر
الصحيح والفعال باسباب يكون الصحة ولا يضر هو ما يطر على الانسان مع سلامة الآلات وكذا التبيان قوله تعالى ولا على الاغفر
بعد قوله ولا على الاعوج يدل على ان المراد هو ما يطر عليه مع سلامة الآلات ولكن ابدأ وقوله تعالى ولا على المرغفر بعد قوله تعالى
على الضعفاء يدل على انه يشمل الامم والاعوج ايضا فيم كل الضعفين ولا يجب عليه الجهاد والاولى التيسير في الكل على ما لا يخفى من قوله
يخطر بالبال ولم ينص به احد فجارى والده علم بحقيقة الحال وحقيقة المقال وباقي الآية من قوله تعالى وجاهدوا باموالكم وانفسكم
في سبيل الله وانظر في قوله تعالى ذلكم خير لكم انتم تعلمون تحمل الوجوب والندب كما هو الظاهر في مسند بيان مصارف
الزكاة قوله تعالى اوصوا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الوقف
والغارمين وفي سبيل الله وفي سبيل ذي القربى من الله والله عليم حكيم هذه هي الآية في بيان
مصارف الزكاة اعني بها المفسرون وجعلها صاحب الهداية ايضا لبيان مصارف الزكاة والمطلب الكلام على وجه تفسيرها
تفسير او نحن نورد عليك زيادة كلام المفسرين وصاحب الهداية فتقول هذه الآية في بيان مصارف الزكاة لان المراد من
المفروضة منها وهي الزكاة وقد جعل الله تعالى الآية ثمانية مذكورة من الترتيب وحصر فيها بكلمة اما ولكن بسطة اللفظ
فليومهم وهم قوم اسلموا او تبهم ضعيف في غنائف قلوبهم او اشراف يترقب باعطائهم اسلام نظر اهل كيمية بن حصين في الاوج
بن الجالس والعباس بن مرداس على ما في البيضاوي ومثله في الزاهد او قوم اشراف من الوهابان رسول صلعم
استأنهم في عظيم الصدقة ليسلموا على ما اختاره صاحب الكشاف وضوء القاضي بانه عليه السلام نال عظيمهم من المنعم ثم
قال وقد عد منهم من يؤلف قلبه شيئا منها على قتال الكفار واما الزكاة وبالجملة مستط ذلك باجماع الصحابة في خلافة ابي
بكر رضي الله عنه ولا اورد الله اسلام معنى غيرهم فارتفع بهم لان الحكم متى ثبت معقول للخص خاص برتفع وينتهي لذات ذلك للمعنى
على ما في المداكر ولجئنا الاصناف البروق على حالها فلا بد من بيانها فالفقير من له ادنى شئ فلا يسأل الا عنه
ما يكفي له الحال والسكين من لا شئ له فيسأل في موضع حاله لا من له تعالى او مسكينا ذا معتزة وعند الشافعي هو بالعكس
لان النبي عليه السلام يسأل المسكين ويتوزع من الفقر والجلاء بخلاف الفقير والعاملين على الصدقة هم السعاة للغير
ينصهم الامام لاخذ الصدقة فيعطى الامام لهم قدر ما يستغن عنهم وعيولهم ولا يقر بالتمسك كما قال الشافعي لان
استحقاق العامل الطريق للكفاية لا بطريق الصدقة وحسبى يكون مسادا المعصية ونحو هذا لاخذ وان كان غنيا
لكن لا كان فيه شبهة الصدقة لا ياخذ ما القائل البهاشمي تنهيه القرابة الرسول عليه السلام عن شئ من الصدقة بخلاف الغني

فانه لا يساو ويوفي هذه الكرامة فلم تغير الشبهة في تركها في الهداية وفي الرقابهم المأجورين الذين يحتاجون لبدل الكتاب ليعلموا
الى صاحبهم فيعان في تلك قيمته من باب الهداية لا فيكون الشافعي هو المنقول عن سعيد بن جبير الزهري والشافعي على ما في شروحه الهداية وعند
ذلك ما جرت به اجتهاد سنها ان الشافعي على الزكاة عبس فيحقون وقيل بان لغيره الاسارى منها لغيره لكتفى اليه كما هو عند من كلام
صاحب الكتاب والخارجين الذين ركبهم الديون لغيره معصية ولا يكون لها باقنا خلاصا من دينهم فيعان في قدره او اذ يومهم وقال صاحب
الهداية انه عند الشافعي من كل غرامة في اصلاح ذات البين والمعاينة بين القسطين اى الذي يستدان ويطلب ليعلم ان
الطباقتين ويطحن العداية بين العدوين وكلامه هذا يدل على ان الاخير مراد فقط عند الشافعي وجبارة البيضاء صريحة
انه مطلق بين كلا المعنين حيث قال والخارجين الذين لا تفهم في غير معصية ان لم يكن لهم وفاء او اصلاح ذات البين
كانوا اغنيا وتوروا لا تحمل الصدقة لغيره الا في سبيل الله والتجارة او رجل اشترى بالمال او رجل اجار سكين فصدق على كونه
فأدى المسكين للغير او للعامل عليها بالامارة في سبيل الله وهو منقطع الغزاة عند امير يوسف لانه المتعاقب عند الاطلاق ومنقطع
الحاج عند محمد لا يرد من اجل جعل امير له في سبيل الله فمرد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل الحاج ولكن ان كان منقطع الغزاة فغنا لا يرد
اليه عند لان المصروف هم الغزاة اذ انا الشافعي لا يعرفه من السنة وقيل في سبيل الله اى يصرف في الجهاد بانيه كالمكركم والسلاج
شدان خور و بناء الرباط من هذا القبيل غير في البيضاء في الحسيني وابن السبيل المسافر المنقطع عن ماله هذا هو بيان المعصية
وانما عدل من اللام الى في الاربعة الاخرة اذ انا بانهم وسخفي استحقاق الصدق لان في اللوماء فقبه على انهم احتار بان يتركوا
الصدقات ويجعلوا مظنة لها كغيره في قوله تعالى في سبيل الله وابن السبيل ليعلم انهم في على الرقاب والخارجين كغيره في ذلك
والكتاب ثم ان في هذا المعنى من الشافعي خلافا مشهورا يذكر في الهداية وغيره بان عندنا يوجد للمركب ان يعرف الى جسم
الذكورة ويجوز ان يعرف الى واحد منهم وهو الشافعي الى انه لا بد للمركب من صرف الزكاة الى هذه الاصناف المذكورة فيصطفى من كل
صنف ثلثة لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق والذكورة في المصارف مبنية على الجمع ولا يمكن صرفها الى جميع الفقراء والمساكين في العالم
فأخترنا اقل الجمع وهو الثلثة ونحن نقول ان الاضافة للبيان انهم مصارف لا لا ثبات للاستحقاق وذلك لان الله هو أخذ الصدقات والذكورة
وانما صاروا مصارف لعلها الفقراء والمحتاجين وبيان ان الله تعالى قدر الصدقة المعروفة على الاصناف المحدودة بمقتضى انما خصصهم
لا يتجاوز الى غيرهم فلا يعرف الى بابا المسكين وكفى ميت وفخار دينه ولا الى نوجرة اولاده ومملوك ولا الى غني ومملوك ولا الى غني
ومواليه لا ينفقه انه لا بد للمركب من الصرف الى جميع هذه بل ان يعرف الى كل اوله ان يعرف الى بعضها وقد اورد في شرحه التوقية في
ابطال مذهب الشافعي كلاما مقبول المقتضى ان طول القول حاصل ان الاصناف المذكورة مجموع معرفة باللام واللام اذا دخلت
على الجمع لم يكن محله هو الهدى والاخرافه بطل معنى الجمعية ويكون الجمع هو الهدى وسوقا برهنا لان يكون للجمع هو الهدى

وحيث ان يكون
ان الاول المذكور
ابغية ان في
قول الشافعي
بهم جازع
في كلامه
دخيل في

واما ان يكون للاستغراق كما هو الاصل واذا كان للاستغراق كان محالاً لاجتماع طائفة البشر كما ذكرنا من انه يكون
 مع العلم لجميع العداوات الى جميع الفقراء والمساكين والعاملين وهو محال بل انه لا يوجب العرف لجميع الاصناف وال
 ثلثة من كل صنف بل يجوز ان يكون من قبيل انقسام الاعا على الاحاد ومخالف القسمة بان يراد الصدقة مضمومة على جواهر
 غير مضمومة لان ما عدا بغير الاشك ان صدقة مخففة ان يكون ايضا مقسوماً واذا كان للجسم فكانه قيل الصدقة للفقير والمساكين
 الآية والجمع تحقيق في الواحد ايضا فلا وجلان يعطى من كل صنف ثلثة ما فيه ولا يخفى على عامل كانه دليل الشافعي وقولنا هذا
 المعام ولهذا اقر بخلافه المعسر العلامة القاضي البضا وان كان فيما بينهم حيث قال عن عمر بن الخطاب وغيرهم من الصحابة و
 التابعين يجوز صرفها الى صنف واحد وبه قال الامامية الثلاثة واختاره بعض اصحابنا وبليغتي شيعي والذي على ان الآية بيان
 الصدقة لا يخرج من ايجاب قسمها عليهم في كلامه في مسئلة ان الاستسراة لا تنفي كونه كقرءة تعالى ولكن سألتم كيف
 امكن الخوص وللعبة قل اي الله وابانه ورسوله كنتم تستهزؤون له تعذر وواقدا كفرتم
 بعد ايما كنتم ان تحف عن طائفة قبلكم تعذب طائفة بائسكم كانوا مجرمين كما روي ان ركب الشافعي مروا على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في عروبة بنوك فقالوا انظر والى هذا الرجل يريد ان يغير قصور الشام وحصونه بيها من هاهنا فابى الله به فغيره عليهم
 فقال قلم كذا وكذا فقالوا لا والله ما كنا في شيء من امرك وامر صاحبك ولكن كنا في شيء مما يجوز فيه الركب يقصر بعضنا على بعض فاقبل
 الله بذلك الآية يعني ولكن سألتم في هذا نص من شيء يقولون اما كنا نخوف ولا نريد للسفر على ايامه وآياته ورسوله كنتم تستهزؤون
 فوجا على استهزاؤهم من لا يصح الاستهزاء به واما الآية عليهم ولا يجاوزوا عن ايامهم الكاذبة كما يدل عليه قوله تعالى لا تعذرُوا امي لا تشغلوا
 باعذاركم فانهما معلومة ملكة تدعركم اي الذين كفروا يا ايها الذين آمنوا ان لنفعن طائفة منكم بقرآنهم واطاعتهم وتحييتهم
 الاياد والاستهزاء تعذب طائفة بانهم كانوا مجرمين اي عصوا على اتفاق وتعذبوا على الاياد والاستهزاء وقوله تعالى لنفعن طائفة منكم
 في قراءة عامهم وقد قرئ بالياء وباء الفاعل فيها وهو الله تعالى وقرئ بان تعذب بانك وانا للفقول واما بال المعنى كانه قيل ان ترم طائفة
 ولا فالغيا من التذكير بواسطة عن هذا قالوا احيى الحسين فكرم المستهزئين ووجهه بين ثابت من التباين واسم ثابت المستهزئين حميرة وفي رواية
 رواية اخرى في نزوله هي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ركب الابل ليلة الغزوة وهي مظلة عتيقة الظل فاجتمع عبد الله بن سليل واسمها طوان فضع
 دبه بشد راسها وفيها حجارة وبضها في الطريق ليصق برجل الابل فيحرك بها ويجرمها وكان فيهم جبر بن حميرة ولكن لم يشركهم بها
 فابى الله تعالى به عليه فقالوا اما كنا نخوف ونلعب فلم يقبل الله معذرتهم سوى معذرة جبر بن حميرة لانه كان مخلصاً لاجل
 ما فيه والمقصود ان الآية بظاهرها تدل على ان الاستهزاء بائسهم لوجوب الكفر لانه تعالى رتب على استهزاؤهم بقوله تعالى
 قد كفرتم بعد ايمانكم وبهذا ذكر محي السنة عن في ترجمة الاحكام بالتفصيل ولم ارف غير هذا الاستدلال ونفس المسئلة معروفة

في علم الكلام وقد روي في مسند الله والدين بالتفصيل وقال ان من سخر باسم من اكره الله تعالى او باسم من
 ان لا يكون نبي من الانبياء على قصد استحقاق اوعداة او تفك على وجه الرقا والس تكلم بالكفر وطعن على مكان مرقمها
 جملته يشكك في مسائل ويضرب به بالوسايد والطنج للكفر استحقاقا لا اعتقادا كما يفرض في مسئلة من الصلوة
 على الكافر لا يجوز قوله تعالى ولا فصل على احد منهم مات ابد اوله تقم على قبرها اللهم كفر ويا الله
 ورسوله وما وادكم فاسقون فانه هذه هي الآية التي استدلل بها على ان الصلوة على الكافر لا يجوز بحال ولا فصل
 نزولها لانات ابن ابي سال ابنه وهو مؤمن ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبره ويصل عليه فكيف في قبره صلى الله عليه وسلم
 عليه رضي في ذلك فقال غير مسلم ذلك لا يفهم وقت ارجوان يؤمن بان من فخرت واسلم ايت من الحرم
 هذا رواية الماركة وقيل في مرضه وسال نفسه ان يستقر ويكن في شجرة الذي يلي جسده ويصل عليه فلما لم
 قبيعه ليكن فيه فويل ليصل عليه ولم يصل ليعاد وصلى فترت الآية المذكورة والقلم بينه عن التكفين في قبره نبي عن مصنفه
 عليه من عدم التكفين بالتفصيل كانت خطا بالكرم ولان كانت مكافات للهارب العباس حين اسر بيده المرامن الصلوة
 الدعاء للعت والاسخافار وهو ممنوع في حق الكافر وهذا رواية البضاوي ونقله الحسيني ايضا في طائفة الروايات
 ابنه ذلك بوسايد ابيه ثم صلى عليه ولم يصل على الروايتين وصاحب الكتاب بعد ما ذكر اختلاف الوجوه فيه قال واما
 جازت الصلوة عليه لم يخدم نبي عن الصلوة عليهم كانوا يجرون مجرى المسلمين بظاير ما نهم في ذلك من
 ايضا ان عبد الله بن ابي سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقر لا يرض مرضه فصل فترت قوله تعالى استقر لهم
 ان تستقر لهم سبعين مرة من غير العدم فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبعين العدو المنصوص فقال لا بد من على السبعين فصل
 قوله تعالى سوا عليهم يستقر لهم اولم تستقر لهم من غيرهم فهم ان المراد بالسبعين التكثير دون التعدد فاب عن
 الاستخافار وندم عنه وروى ايضا انه صلى على السلام ان يستقر لهم ايضا فترت في ذلك قوله تعالى ان لا يفر
 آمنوا ان يستقروا للتكفين ولو كان اولى قربي من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم وقيل اظهر السلام ان يستقر لهم
 فترت في القول وبالمجمل النصوص في عدم الاستخافار كثيرة وهذه الآية اعني قوله تعالى ولا فصل على احد منهم مات ابد
 ولا تقم على قبره صريحة في انه لا يجوز الصلوة على الكافر بحال او قوله تعالى منهم الضمير فيه عائد الى الكافرين بحال وجوز العمل على انه
 صفة لاحد واحد لا يمتثل ان يكون طرف لا فصل اي لا فصل عليهم ابد ويحتسب ان يكون طرف مات ابد
 الكفرة للتخريب ودون التمسك بانهم ميتون ابد لكان في الحسيني والاول هو المذكور في المدارك والثاني هو
 والاختاره لانه على التقدير الاول زان يكون النفي راجعا الى القصد بالصلوة عليه

وقوله تعالى ولا تقم على قبره عطف على الاتصال أي لا تقف على قبره للدفن والزياره وقوله تعالى كفوا إلى الله تحليل إلى الموت
 أو لعدم جواز الصلوة والقيام على القبر ومنه قوله تعالى ومنهم من فاسقون ومنهم كافرون لأن الصلوة على الفاسق جائز بأجماع الصحابة
 التابعين ومضى عليه العلماء الصالحون وهو من سبب إيل السنة والجماعة وأنا احتلف فيه الروافض خاصة فيجب عليه على معنى الكفر
 أو هو النفس المطلق وقد شمل استعماله في القرآن كافي قوله تعالى فمن كان مؤمناً لم يكن فاسقاً وغيره ولا عطل صحة
 عدم جواز الصلوة بجميع الكفر والموت وكان حسن الخاتمة ونجهاً امر اغنياً حكماً بأن من استغفر على كلمة الإسلام إلى
 آخر الوقت يجوز الصلوة عليه وإن كان يجمل أن يسبق عليه الكتاب في يخرج من الدنيا كافراً ومن استغفر على كلمة الكفر إلى آخر
 الوقت لم يجز الصلوة عليه وإن كان يجمل أن يسبق عليه كتاب فيموت مؤمناً ثم في هذا التحليل دليل على جواز الصلوة على المؤمنين
 لأن سبب عدم جواز الصلوة هو الكفر والموت عليه وأما فرعية أو كونه كفارة فقد ثبت بالسنة المشهورة ويسمى القرآن أنه يستدل
 بها على فريضة صلوة الجنازة على المؤمنين سوى هذه والآية تعالى وصل عليهم إن عملوا عملهم لم يفلحوا بل عليها فإن المراد
 بالصلوة من الدعاء في حالة الحياة أو العيشة عليهم راجع إلى قوم مخصوص كانوا أصحاً لم يلقفت إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأخذ
 من أموالهم صدقة فامر بأخذ الصدقة منهم وبالدماء والاستغفار عليهم وعفو عاصياتهم فهو المراد
 من الصلوة الجنازة المعروفة على ما يسيح لا يقال إن صاحب السببية قد مررني بهذه الآية أيضاً إن المراد من الصلوة
 الدعاء والاستغفار للميت كما تكلف يستدل بها على عدم جواز الصلوة على الكافر لأننا نقول إن الدعاء والاستغفار لا من
 مطلقاً حتى حق الميت الكافر كان منهم صلوة الجنازة التي هي أكل الدعاء أولى ولا يلزم في الآية جسم الحقيقة العرفية والمجاهل الذي
 هو الحقيقة ساللغوية لأن صلوة الجنازة في الحقيقة دعاء واستغفار فكان المراد هو الدعاء لا غير والصلاة الجنازة فرد من
 أفراد والآية أن منهم الدعاء والاستغفار مطلقاً عليهم من آيات أخرى وهذه الآية في دعاء مخصوص هو صلوة الجنازة وما ينبغي
 أن يعلم في هذا المقام أن الفقهاء ذكروا أن الصلوة لا تجوز على الكافر بحال وإن كان له ولي مسلم حتى قالوا إنه فيمن شبهه
 عليه أنه مؤمن أو كافراً لا يصل عليه لأن الصلوة على الكافر لا تجوز بحال وترك الصلوة على المؤمن جائز في الجملة بخلاف غير المؤمنين
 فإنه إذا مات كافراً ولم يمسلم بغيره مثل غسل النجاسة لا كالغسل للمسلمين وكيف في حق من لم يمسلم فإنه لا يمسك بالطريق
 المسنون ويجوز حفرة ويلتقي فيها لأن يحفر القبر ويلد فيه ويدفن بالطريق المسنون هذا ما قالوا وأما ما يدعيهم أن المراد بجالي
 لا منبهم عن الصلوة عليه لقوله ولا تقف على قبره على أحد من مات بعد ذلك منبهم عن القيام على القبر للدفن والزياره بقوله تعالى ولا تقف
 على قبره على ما ذكرت انما لا نقول النبي مخصوص بالحي عليه السلام ونقول انه ينهي عن الزرع والزياره وما ذكرت من لقاء الكفرة
 في الحفرة القاهية لا دفن له إذا المطلب ترك تعظيمهم وترك استغفارهم وهو ما موجود وإن كان لبعض شيء وهو أن المسئلة المذكورة تدل

هو الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزئ ما يتكلمونك الا قالوا لك معكم فلم يزل يتكلم الى يوم حنين فبنوا مسجد الحب
 مسجد قباء وقال النبي صلى الله عليه وسلم بنوا مسجد الذي العادة والحاجة ونحن نحب ان تصلي لنا فيه فقال عليه السلام انما على بنام
 سفر او قد منتم من قومك انشاء الله تعالى صلياً فيه فلا تفل من غزوة تنوك سالوا اتيان المسجد فخرت عليه فقال عليه السلام
 لو شئنا قل حرة ومع بن عبد وغيرنا انفقوا الى هذا المسجد الطالم المفايد سوء واحرقوه ففعلوا وامن ان تجد مكانا كئاساً
 فيه الجحيم والظلمة ومات ابو عامر بلشام بذه عبارة الدارك بعينها وذكر جماعة اخر ايضا ففعلوا فقال تعالى الذين اتخذوا مسجداً
 مزاراً أعطوا على ذكركم انما اعززون مرجون او مبتدأ خبره محذوف اي فبنوا وصفاً الذين اتخذوا مسجد او منصب على انفسهم
 وقراءاتهم وابن عامر وغيره واوثر ارامه ليجده مفعول له ومن قبله مستحق بحارب اوباً اتخذوا على ما في البيضاوي وبالأول
 صاحب الدارك وبالأخير صاحب الكشاف وقوله تعالى المسجد سس على التقوى موصوف مهجفة مبتدأ وخبره حتى ان تقوم فيه
 وقوله تعالى في رجال اعزهم على مسجد سس ومعنى الآية والذين اتخذوا مسجد امرار اي لاجل الفرار لاخوانهم وهم اصحاب مسجد قباء
 وكذا اي فتوى للفتاق والغرفا بين المؤمنين اي للجل ان يفرق المؤمنين بعد ان كانوا يصلون مجتمعين في مسجد قباء واصحابها
 اي اعادوا لاجل من عارب الله ورسوله من قبل بناء المسجد الحذف اعني الراسب لانهم عدوه لم يصل فيه واتخذوه من قبل
 ويحلفون ان اردنا اي ما اردنا ببناء هذا المسجد الا المصلحة الحسنة او الارادة الحسنة وهي الصلوة وذكر الله والتقوى
 على المصلين والذين هديهم كما ذكروا في حلفهم لانهم فيه ابد الصلوة المسجد سس على التقوى من اول يوم من ايام جو اجتمع
 ان تقوم فيه يوم مسجد قباء سس رسول الله صلى الله عليه وسلم في ايام مقامه بعباد من يوم الاثنين الى يوم الجمعة لانه وفي القصة
 او مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ابي سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال هو مسجدكم هذا المسجد الذي يفرج بهال اي في المسجد الذي يفرج
 على التقوى رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين فلهذا تعالى ذكر مسجد القزار ومسجد التقوى وبين اليها التماسه
 والمصلين وقال صاحب الدارك وقيام كل مسجد منى مائة اوربا او سمته بالغرض سوى ابتغاء وجه الله والتمسك به
 فهو لا حتى مسجد القزار بهذا القطع اخذ ذلك من الكشاف وقال صاحب الكشاف وعن عطاء لانتم الله الامصار على عمره امر به
 ان يبنوا المساجد وان لا يتخذوا في المدينة مسجدين يضار احدهما صاحبه بهذا القطع فالجواب عن المسألة ان المتعصبين في زماننا
 يبنون في كل قرية مساجد طلبا للاسم والرم واستغلا لشانهم واقتدا بابائهم ولم يبالوا بما في هذه الآية والفقهاء
 حالهم وسوء فعالهم وقد ذكر علماء الاصول ان الصلوة في الارض المغصوبة منبهة لغيرها على شغل ملك الغير لا لانها مصلوة
 لملكهم بل لانها مصلوة لغيرهم في يوم النحر ثم معنى قوله تعالى في رجال اي في مسجد سس على التقوى رجال يحبون ان يتطهروا واي

منه
 المتعصبين في زماننا
 سدا على الكفر والبدع
 والفتنة على من في المكان
 من هذه الوجوه لا ينفك
 ولا يكون وان كان موجبا
 على من في المكان
 ان يفرغ نفسه من طاعة
 الى طاعة الله

من النجاسات كلها او من الذنوب بالنية على ما في الراك وقيل من الجنابة فلا ينامون عليها على ما في البيضاوي والجمهور
 الكفره لكونهم غفروا عن كل ذلك في تلك الشاف وهذه روايات مرفوعة والصحيح الذي عليه الجمهور انه في مع رجل يسكنون
 في المسجد المذكور ويستنجون بالاحجار والماء الذي يتبعون الحجارة بالماء ففى الآية دليل على فضيلة الاستنجاء بالماء وانما
 قلنا انهم كانوا يستنجون بالاحجار والماء لانهم رويوا انه لما نزل الله تعالى هذه الآية وبالنهي وصنعهم بالطهارة بعينها السابعة
 مني رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المهاجرين حتى وقفوا على باب مسجد قبا فاذا الانصار جلوس فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انتم
 فسكت القوم ثم اقاموا ثيابا تحتل عرضا بارسل الله انهم لم يؤمنوا وانما معهم فقل عليه السلام انتم مؤمنون بالقضاء فقالوا نعم
 قال عليه السلام انتم على البلاء قالوا نعم قال عليه السلام الشكرون في الرضا قالوا نعم قال عليه السلام انتم مؤمنون
 رب الكعبة فجلس ثم قال يا مسرة الانصار ان الله تعالى قد اثنى عليكم قالوا نعم فاصنعون عند الوضوء وعند الغائط فقالوا يا رسول الله
 نتبع الغائط الاحجار انك ثم قمم الاحجار لا فقل النبي عليه السلام فيه رجال يحبون ان يتبلوا وبكذا ذكره المفسرون فثبت
 ان الاستنجاء بالماء افضل لانه يحمل ان يكون من جنسهم بالنسبة بجميع الاحجار والماء ويحمل ان يكون للاستعمال بالاحجار
 واليه مال صاحب البداية لانه قال وحسب افضل لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتبلوا وانزلت في قوم يتبعون الحجارة
 بالماء بهذا كلامه فثبت انه دليل على كون الاستنجاء بالماء افضل ووجه كون الآية دليلا عليه ان الله تعالى قد اثنى على من
 به وقد ثبت منه كونه محبوبا بعد وادنى درجاته ان يكون مستحبا فيعمل عليه للتيقن بالم بدل دليل اخر على كونه فوقه وهذا
 اذ لم يبادر النجس المخرج اما اذا جاوز النجس المخرج يجب الاستنجاء بالماء والماء الاستنجاء بالاحجار فانه وان كان نبوة محتمل الآية
 بان يكون المخرج للنجس لكن لا يقيم منها كونه من جنسهم بل المخرجية على ما هو الا وهو الاستنجاء ولهذا قال صاحب البداية
 الاستنجاء بالاحجار سنة لانه واظب النبي عليه السلام عليها مع امره بالترك احيانا وهو دليل السنة هذا ما قالوا ووجهه
 الآية استدلال الاصول على ان من الذكر غير ناقض للوضوء وذلك لان الله تعالى قد اثنى على المستنجين بالماء ولا شك
 ان ذلك من الذكر فلو كان من الذكر ناقضا للوضوء كيف يكون المستنجى بالماء ابلا للذكر وهذا وان كان استدلالا
 تام كما هو ظاهر كونه على الزام على الشافعي فيما قال ان من الذكر ناقض للوضوء قال لا بانه من الذكر وكان هذا كما اذا مسه وهو
 يقول لان رتبة الجواب الموافقة بدليل المستدل القاسم بالقاسم والصحيح بالصحيح فلا يراد على الخفية في ان من الذكر خارج
 الوضوء غير من الذكر واخلو فيه نعم في هذا المقام شبهة اخرى وهي ان القضاء او كروا في بيان الاستنجاء بالاحجار والماء ان
 السنة عند البعض الاستنجاء بالاحجار الثلث ولكن المرأة تذر بالبحر الاول وتقبل بالثاني وتذر بالثالث في كل حال يكون
 يصل الرجل ان كان الزمان صيفا ويحس ان كان شتاء ثم يات بالماء بعد افضل ان لم يجد الماء والنجس المخرج وهو با

في اول الامر ما مور بن باني يصلوا في بيوتهم خفية من الكفر المظلم واعلموا فيؤذوهم ويضربوهم عن دينهم لا كان المسلمون
 على ذلك في اول الاسلام بكم ففتحوا قلوبهم للصلاة احيى بيوتهم حتى تاسوا ومنعوا بشر المؤمنين بشرهم بل يوسى بالفرقة
 في الدنيا والجنة في العيش والامتنى الخطاب اولاً في قوله تعالى ان نبوا الاختيار مواضع العبادة ما يفوق الى الانبياء ثم جهم
 في قوله تعالى وجعلوا بيوتكم لان اتخاذ المساجد والصلوة فيها واجب على الجمهور ثم خص موسى عليه السلام بالبشارة بسلامة
 لها وللبيوت بها كذا ذكره واو قول فالآية وان كانت في قصة موسى ودارون وفي باب اتخاذ المساجد البيت
 وقت الحزن دون الامن ولكن بقا بشرهم من قبلنا علينا اذا قصر الله ورسوله من غير انكاره ولا عموم المظلم من قبل
 الحزن او الامن يدل على شرعية اتخاذ المسجدة البيت واستجابا به وسي ذلك في عرف الفقهاء مسجد البيت وسبب
 مسجد جماعة حتى يجوز له الوطى والبول والتخلى فوق بيت فيه مسجد وان لم يجز ذلك فوق مسجد جماعة وقد اشار اليه صاحب
 الهداية في باب لم يكره في الصلوة وما يفسد فيها حيث قال ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد بالاعد للصلوة في
 البيت لانه لم يأخذ حكم المسجد وان ندبنا اليه بالكلامه وفي شروحيها وان استجنا الى اتخاذ المسجدة البيت في قوله
 تعالى وجعلوا بيوتكم قبله وذكره وان اتخذوا المسجدة البيت واداء النوافل فيها مندوب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجهه بالسلف يؤدون النوافل فيها والسنن الرواتب وغير ما يسننه الفروع كذا الوتر سيما في ليلة الجمعة في مسجد
 البيت المعد للصلوة وقضايا هذا الحكمه واداء ما يسنن كتب المسئلة بخين والعقوبة وبعد ما سورة هود وفيها آية
 في اوقات الصلوة وهي قوله تعالى واقم الصلوة طرقي النهار وذل كما من الليل فان الحسنات يبدنهن
 السيئات ط ذلك ذكرى للذاكرين واصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين اعلم ان اربع ايات في
 القرآن ينعيم منها الصلوة الخمس هذه اولها ومعناها واقم الصلوة طرقي النهار يعني غدوة وعشيرة فالغدوة صلوة الفجر
 والعشيرة صلوة الظهر والخصوة تصاب على الطرفين لانه مضاف اليه وزلفا من الليل وهو جمع لفظة يجمع الغروب يعني سائما
 من الليل فربما من اخر النهار اسمى صلوة المغرب والعشاء ان الحسنات يبدن السيئات المراد بالحسنات الصلوة الخمس
 فانها يبدن الذنوب ويغفر بها والطاعات مطلقة او سبحانه الله والمحمد ولا اله الا الله والمحمد كبر ذلك اى فاستقم وما
 بعده او القرآن ذكرى للذاكرين اى غفلة للفتن واصبر على امثال ما امرت به والانها لما ثبت عزها فان لمحمد
 لا ينعيم اجر المحسنين ونزول الآية في عيون عرفة بالتم التمر قال لامرأة في البيت تراجو وفي دخلت فصبها فخذها
 حاكيا بالكتاب فشررت فقال عليه السلام بل شهدت معنا العرق قال نعم قال هي كفارة لك فقبل ان تخاص قال انك
 عامر هذا كبره الماركة وتبو الحسين ايضا وقال القاضي والعشيرة العهر وحده فلا يجمع الآية بين الصلوة الخمس وقال صاحب

ان وقيل انهما من الليل وقربا من الليل وحسبها على هذا التفسير ان يعطى على الصلوة اى اتم الصلوة لمنى
 لهما من الليل على معنى واقم صلوة يتقرب بها الى الله بعض الليل وذكر النصة بالتطويل والتفصيل وقال ايضا في
 ان الحسنات يذمهن السيئات وجها من وجهان ان يراد تكفير الصغائر بالطاعات. الثاني ان الحسنات يكره لطلقاتي وكما نقوله
 تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر والمالام الزايد فبعد ما ذكر النصة قال ان الله تعالى ذكره للصلوة وصغيرا اعنى
 يذم من السيئات وتنهى عن الفحشاء والمنكر فمن كانت صلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر كانت بحيث يذم من السيئات والافعال
 قال في التوضيح في دلالة النسخ في الكفاية ان الكفاية لا يحكم الكتاب قال الله تعالى ان الحسنات يذمهن السيئات والمراد
 بالسيئات الصغائر دون الكبائر لقوله عليه السلام الصلوة الخمسة والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارة لما مضى
 او اجتنبت الكبائر فلا بد من ان الحسنات هي الطاعات وبمعنى ان يعلم ان هذا غير ما عليه المعتزلة من انها بالكبائر كغير
 الصغائر البتة لقوله تعالى وان تجتنبوا الكبائر تنهون عنه فكفرناكم سيئاتكم اى صغائركم ذلك لان الحسنات هي افعال الطاعات
 فقد ادون ترك الكبائر والكف عنها والاول معنى عليه والثاني هو رأى المعتزلة خطا على ما عرفت في علم الكلام لغير
 سوره يوسف وفيها ايات من المسائل فنقول في مسئلة ان سيم الحابل قوله تعالى وشكروا نعمتي بخس حادهم
 معدودات وكما هو ايه من الواهدين لا هذه الآية اخبار عن شرارة اخوة يوسف له من السبابة
 ان القوة في غيابة الجب شرارة السبابة له من عزيز مصر وقصة ان لا القوة في غيابة الجب شرارة فخرهم
 يوسف منه ثم تهم به اخوة فخاروا وادعوا انه غلام لهم فاخذوا من السبابة ثم غموا به السبابة من عزيز مصر ثانيا فيقول الله
 في شأنهم وشكروا نعمتي اى اخوة يوسف من السبابة ثم بخس اى زلف ردى وراهم معدودة اى قليلة غير موزونة بل
 اقل من اربعين لانه كان عشرين او اقل او اكثر وكانوا فيه اى اخوة يوسف في يوسف من الزاد اى الراغبين عنه ووجهه
 والمعنى وشكروا اى السبابة يوسف من عزيز مصر ثم بخس اى زلف ردى وكانوا فيه من الراغبين عنه لانهم يقتلون خالعه عن شرارة
 احد منهم وهذا كله لانه ان شراروا بمعنى لمعوا وان كان محبة مشرة واقام المعنى ان السبابة شرارة يوسف من اخوة يدارم
 مذكورة وكانوا فيه من الراغبين عنه لا اعتقادهم انه آتى هذا في البياضى ولم يذكره الباقرين بهذا التفصيل وصحت العلم
 بهذا الوجه الثاني بان هذا البسم لم يكن ثمن بخس بل بال عظيم كما هو المعروف وبأجله معنى قوله تعالى بخس وان كان
 الاكثر زلف ردى ولكن ذكره في غير الوجهين بخس اى حرام لانه ثمن الحرام ومن ثمنها تمسك بعضهم ان سيم الحابل وكذا هو حق
 عليه الاجاه وهو معروف وانما الاختلاف في انه هل يجوز بيعه الحرف للمنفعة ام لا فالشبهة انه يجوز وسبب اية جاء ايضا
 في رقة السائر في نظام الله والدين انه لا يجوز بيع الحرام الا في المنفعة والافى غير باوان ابا صنفه وجميع الجاهل

برى من مجبوتية متحققة وان ذكره الاستاذ الاجل الشيخ البهادر في شرح الهداية والبرزوى اتصالا عن المحيط والبرزوى
 اي مجبوتية متحققة فاعلم ذكره فمفهوم هو ان هذا المسكين المظلوم حقه من الطعام النقي بهذه العيلة ثم يصبر وعنده
 اياه واحد وفيه كلام طرطاس اراد الاطلاع عليه في خبره واما ما استشهد في زماننا من بيع الخمر وشراؤه فهو متداول بالجماعة
 عند الممارين فهو اعد الشرع ولكن لا ينبغي عليه لانه لا يكون ان اجر الخمر اوجزه او امره او امره الا ان كان ربا ومساويا
 وعلى كل تقدير ما ان يكون منبر او كره او على كل حال ان يجعل الاخرة الغنة والكسوة فقط او دراهم معينة فقط ولا يملكها
 فاجارة الخمر الغنة بالثاوي لا بالغنة والكسوة المعينة او بالدرهم المعينة مباداة او شارة لو سبقت بليغى ان يكون جازيا
 ودرهم في الحال مثلا الى اثنين سبعة مثله فمضى ان يجوز ايضا وان لم يفسد كل يوم وشهر او سنة فان عاش الى اربعة فيها ولا يفسد
 وهو لا يستحق التوقد الكسوة وبجلبها اشتبه الحال لا يعرف ان يفسد ولكن ينبغي ان يجوز ولما اجارة فمضى الخمر في الباطن ينبغي
 ان لا يجوز وفي الطفل ان كان الكسوة والغنة ينبغي ان يجوز لان الغنة علة الير وان كان بدرهم معينة في الحال لا يفسد
 فقط او بجلبها محل الغنة في الاول وبعض في الثاني عايد الى غيره فان كان ذلك الغير اياه او امره يجوز لانه يملك ان يجارة ولو كان
 غير ذلك لم يكن الا قرب لا يجوز لانهم لا يملك ان يجارة وان كان سباجه لا يجوز لان المستاجر لا يملك ان يوجر شيئا المستاجر وغيره
 كل تقدير لا يجرى عليه احكام المالكين فلا يملك المستاجر تجارة وكاتبه وذيبره واستيلاؤه وعتاقه ولا يملك غيره ولا يملكه كسوة ولا يملكه
 عليه كسوة غيره ويومنه نعم ان كل ذلك معمول في ديار الهند والشرق والغرب منا والذين ذلك اللهم المستاجر صاحب شرا
 قد جاز انقرفا تبا انقرفا تبا يجرى هذه التعريفات اهل الحرب الذين لا يشك احد في كونهم حريبا اتفاقا او فمضى في الجملة في بعض
 الروايات على ملوك انما وهو اعلم بما هو الصواب ثم نقول في مسئلة ان تحل في الكفارة بالشرط جازي قوله تعالى قالوا ائخذوا صولم
 المملوك منكم ليعتق جازي به جعل تعذيبه واذن به زعيم في قضية سرودة وهي انه لا جازاخرة يوسف الى يوسف واذا
 ان يذهبوا الى الوطن جعل خدام يوسف معاه في جعل جزئهم لا يخرجوا من معان موذن وقال هو وغيره انما انعقد صولم الملك والظن
 انكم سرفتموه وقال ومن جاء به اى لمن جاء بذلك الصولم كل غير وانا به زعيم في اني كتبت ان احل كل من جاء بذلك الصولم
 فقد كفل ذلك المودون وغيره بكل موذن وعلق ذلك الشرط وادع الى قوله تعالى قد قص علينا بهيمة العفة فانظر لظاهره في شرايعت بالانصاف
 المعروفة فثبت انه يجوز الكفارة بلفظ الزعيم كذا انظر الى البال وانه يجوز الجمالة وصح ان يجعل قبل تمام العمل وقد قال القاضي ايضا
 وفيه دليل على جواز الجمارة وصح ان يجعل قبل تمام العمل وانه يجوز تحليق الكفارة بالشرط وقد قال صاحب الهداية بعد ذكر ان يظن
 الكفارة بالشرط جازي والاصل فيه قوله تعالى ومن جاء به يحمل بعيره وانا به زعيم والاجماع مصنف على صحة ضمان الحدك ثم فصل انه لا يشرط
 يجوز تحليق به اى شرط لا يجوز فقال ثم الاصل انه يعم تحليقها بشرط لانه لما مثل ان يكون شرطه ان يوجر بالحق كقولنا ان يستحق المملوك

يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ويضل الله الظالمين أي الذين اقتضوا على العقلي لا يقبضون في مواضع القبر ونزل
أعد لهم نزل شئ وبهم في الآخرة نزل وأضل ويضل الله ما يشاء من تثبيت المؤمنين وإضلال الظالمين لا أعز لهم غير الله
هذا ما حصل ما فيه وتبعه صاحب الدارك والقاضي البيضاوي في كثر الوجوه وإن خالفاه في بعضها وبالجملة مخالفة دليل على
حقيقة سؤال القبر وذكر بعض أهل الكلام والحديث أن هذه الآية في عذاب القبر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثبت الله الذين آمنوا
بالقول الثابت نزلت في عذاب القبر إذا قيل له من ربك وما ديتك ومن نبك بقوله ربلي الله ودينني الإسلام فمن نبك
عليه السلام هذا لفظ الحديث والظاهر أن عذاب القبر بالمعنى المشهور لا يثبت من مجرد قوله ثبت الله الذين آمنوا بالقول
الثابت إلا بالنضمام قوله تعالى ويضل الله الظالمين وإنما يثبت من التعميم وتفسير النبي صلى الله عليه وسلم قوله إذا قيل له يدل على سؤال القبر
وكون عذابه وظن أن عذاب القبر هنا بمعنى عام بما ناول بحسب الأحوال التي في القبر كما هو رأي البعض وإن هذه الآية تجامع
لسؤال القبر وعذابه وتغير لأن التثبيت والتخليط المذكورين في الآية لا يكون إلا بعد السؤال فلهذا دقت النبي عليه السلام
بقوله إذا قيل له فعلم أنه لو لم يسأل أو أعل على كل واحد من الموتى بأنه من ربك وما ديتك ومن نبك ثم الميت إن كان
مؤمنًا ثبت الله بالقول الثابت أي بأقراره برؤية والنبوة والإسلام وإن كان ظالمًا يضل الله كما بان لا يوفقها لولا
التصديق ويضل الله ما يشاء من المؤمنين والظالمين جميعًا من الثواب والعقاب يليها فيقيم من حقيقة السؤال على كل واحد
ثم فوز المؤمنين بعده ومضلة الظالمين عقوبة فذكر وأما أولى الأبواب أقبلوا من الانصاف وسباني عليك إثبات
عذاب القبر في سورة المؤمنين أيضًا إنشاء الله تعالى وقال اللام الزيدان قوله تعالى ثبت الله الذين آمنوا أحصوا
حق ما همون الخاتمة والأعلى ثبت بين الخاتمة لكل وإن قوله تعالى في الحياة الدنيا يعني الحياة وفي الآخرة أي العزاة
أو في الحياة الدنيا عند الموت وفي الآخرة عند السؤال في القبر وإن الظالم بينا الكافرون وركب الكبيرة كما هو المشهور
وفي الحسينان الحياة الدنيا هو الحياة وفي الآخرة هو القبر والحياة الدنيا هو القبر والآخرة موقوف السؤال هذا ما فيه والقول
الثابت عند الكل هو الذي ثبت بالحجة وتمكن في القلب أعني قول لا اله الا الله محمد رسول الله وبعد ما سورة الحج
خالية عن المسائل وبعد ما سورة نحل فيها آيات من المسائل ففي مسألة منافع الانعام وما يتعلق بها قوله تعالى
وَاللَّهُ تَعَالَى حَكِيمٌ لَمْ يَخْلُقْهَا فَا فَمَا وَهَافٌ وَمِنْهَا مَا كَلُونَ وَلَمْ يَخْلُقْهَا جَمَالٌ جَنَّ بَرَجُونَ وَجَنَّ
سُجُونَ وَخَلَقَ أَتَقَاتُ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغَيْبِ إِلَهُ حَسْبُ إِنَّ رَبَّكُمْ لَوْ فَتَحَ خَزَائِنَ
قَوْلَهُ تَعَالَى وَالْإِنْعَامَ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَضْمُونٍ خَلَقَهَا أَوْ هُوَ مَطْرُوفٌ عَلَى الْإِنْسَانِ وَأَخْلَ تَحْتَ خَلْقٍ ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى خَلَقَهَا لَمْ
يَبْلُغَ مَا خَلَقَ لِأَجَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا وَفَوَاللهِ تَفْصِيلُهُ أَيْ فِي الْإِنْعَامِ وَفَوَاللهِ تَفْصِيلُهُ أَيْ فِي الْإِنْعَامِ وَفَوَاللهِ تَفْصِيلُهُ أَيْ فِي الْإِنْعَامِ

بدخول من لباس محمول من صوف او وبر او شعر و منافخ هي تسلمه و دريا وغير ذلك و منها ما يكون اى لمحرمها و منحومها و
 انما قدم الطرف في قوله تعالى و منها ما يكون و ان كان قد يوصل كل من غير الانعام ايضا انما الفواصل الآية كما قال القاضي
 خاصة و اما لانها الاصل و اما غير ما لا يبط و لا يد جابه و صيد البر و البحر فكله المعتمد كما قاله الكل و يحتمل ان يكون المنفقات
 طعمكم منها لانكم تحرقون بالبرق فيما يكون منها الحب و الثمار و تكسبون بالكر و الاكل و يبيعون نتائجها و البائنا و جلودها
 على ما في الكشاف و قال الامام ابو داود و وافقه الحنفية ان اللحم متعلق بالاجرة اى لكم فيها و غيره و منافخ هي الدرة و النسل
 و الكرا و التجارة و غير ذلك و منها ما يكون البائنا و صمنها و شيرازها و الجبن و غير ذلك قوله تعالى و لكم فيها جمال منه
 بالجمال كما ان الاول منه بالاتفاق اى اللحم في الانعام بالجلد من تر يكون اى تزود و منها من يرعيها الى امر احبها بالاشجار
 و حين ترعون اى ترسلونها بالغداة الى مساربها و انما قدم الراحة على التسريح لان الجمال في الاراضى الغبراء و
 طلاء البطون حافلة الضرر و قوله تعالى و تحمل الثقل اى تحمل هذه الانعام احملكم الى بلدكم تكونوا انتم تفنكم بالتي ذلك
 البلد لم تخلق اللبل للابتنى النفس اى شقتها و كلفتها فضلا عن ان تحملوا على ظهوركم انما كلفه الشق المشقة اخرى بالغنى
 و الكسر و قيل المفهوم مصدر شق الامر عليه شقا و اصله الصدوم و المكسور بمعنى الضيق كما في ذهب لفتق قوته بالتعب
 و الجهد كذا في البضا و هو و زاد في الذاكر و المعنى لم تكونوا بالانبياء اى بالاحمال الا بالمشقة و قيل انما كلفكم اكلكم اى تحملكم
 و المقتصد و من هذه الوجوه تطابق قوله تعالى انما لكم مع قوله تعالى لم تكونوا بالانبياء ان قوله تعالى انما لكم يدل على حمل
 الفعل و قوله تعالى لم تكونوا بالانبياء لا يخلو عن الاغنى اى بنى اوم فاذا قدر قوله تعالى فضلا عن ان تحملوا استقام الكلام
 و كذا لو كان التعديل بالعين بها او يكون الفعل بمعنى الا بدان كما لا يخفى و مصرم بذلك صاحب الكشاف و قال في
 تفسير البلد و عن حكمة الباري و هو مختار الامام الزاهد ايضا و في الحسنة عكس هذا و هو ان الخطاب لابل كذا اى لم
 تزيوا منها الى الشاكر اليمن الا بالمشقة و الحظفة هذا هو معن الآية و المقصود منها ان الآية دلالة على جواز الانتفاع
 بالاكل و الركب و الحمل و الكرا و اللب من اصواتها و اوبارها و اشعايا و غير ذلك قد ذكر الله تعالى ان الاسراف و الاباء
 و الاثني صريحان في هذه السورة على ما سبق و كذا ذكر اللبس الضافي اخبره السورة و ذكر بيان الانتفاع بالاكل و الركب
 و غير ذلك جميعا في مواضع متحدة بطريق مختلفة ففى سورة يس قال و ذلكنا ما اكرم فيها ركبهم و منها ما يكون و لهم
 فيها منافخ و مشارب اغلا يشكرون فذكر الركب و الاكل و اللبس و هم ذلك ذكر المنافخ قالوا بها ما و الاشياء
 المذكورة من النسل و الحمل و الدف و في سورة المؤمنون و ان لكم في الانعام لعبوة لتسقيكم مما في بطونها و لكم فيها من
 كثيرة و منها ما يكون و عليها و على الظلك تكون فذكر الحمل و الاكل و المنافخ قالوا بالانعام بها ما سوى هذه المذكورة

الحرة الية فانه لا يذهب الى جوازها احد من الخفية فلا يغني جوازها وان قربت الى الهلاك كذا ينظر بالبال قائل والنصف ويزن
 الا الاحسان في مسئلة ان لحم السمك حلال وان الحلي يطلق على اللؤلؤ قوله تعالى وهو الذي سخر البحر لعلكم تفتنونهم
 ولتستخرجوا منه خبيرة فليس هو الفلك هو اخبر فيه ولتفتنوا من قضيه وتعلموا شكره
 الآية هو الذي سخر البحر لا لتفتنوا به من الاصطيا والفرص والركوب قال الاصطيا ولما علموا انه لحا طريا اعطى السمك وانما هو
 لانه يוכל سر ليا حقيقة النفس والفرص لتستخرجوا منه حلية هي اللؤلؤ والمرجان تلبسوا بها ان تلبسوا فاستاذكم لئلا تكون لعلكم تفتنون
 ولما علموا انهم تلبسوا بها والركوب بيان في قوله تعالى وتري الهلك مواخر فيه اي جوارى تجري جريا وثق الاشياء اذا لم تخرج
 وقبل هو صوت جري الهلك بالرياح والمعطوف عليه قوله تعالى ولتفتنوا من فضل من فضل من فضل والردية
 ليعلم ان الركوب لاجل تحصيل التجارة وانما عقب بقوله تعالى ولعلكم تشكرون لانه اخبر في باب الانعام من حيث انه جعل
 الانعام بهذا قالوا وهذا المضمون ذكر الله تعالى في سورة فالمر من غير تفاوت الا في النظم والمقصود بهما شيان احدهما
 حلال لانه صرح به في الآية فيقول في الحقيقة غايته انه لا يسمى لحا في العرف فلهذا لا يبحث به من حلف لا ياكل لحا فاكل لحم السمك
 اللحم مني عن الانعام وهو اشدة بدون الدم والادم السمك في الواقع فمثل هذا من كل الحقيقة كما ذكره اهل الاصطيا
 الحقيقة والمجاز وقال القاضي البصافي ومسك به مالك والثوري على ان من حلف لا ياكل لحا حلف باكل السمك اجماعا بان
 الابان على العرف وهو لا يعلم منه عند الاطلاق الا ترى ان السمك يسمى الكافر اية ولا يبحث الحالف على ان لا يركب واية بركوبه وهذا
 صاحب الشافعي من غير ذكر مالك والثوري وقال صاحب المالك وانما لا يبحث باكله اذ حلف لا ياكل لحا لان معنى الابان على العرف
 قال خلاصة اشترط هذه الدرهم لحا في باب السمك كان حقيقا بالانكار هذا النظم وافول لما مضى بعد بيان اكل السمك كان حراما
 والشافعي عن اطلاق جسم ما في البحر من الحيوان وقد مضى بيان في قوله تعالى ويحرم عليهم الجبابرة ثم السمك ليس بحلال مطلقا عندنا
 للشافعي ومالك وقال صاحب الهداية ويكره اكل الطافي منها ثم قال ولا اصل في السمك اذ مات باقنه يحل كما لا يخفى واذ اذ مات
 انفه من غير اذ لا يحل كالحا في ثم قال في الموت بالبحر والبر وبيان وان الثاني ان الحلي يطلق على اللؤلؤ فلو حلف لا يلبس عليا
 عقد لؤلؤ غير مصرح به في ان يبحث كما هو قولهم اطلاقا لا يبيحهم به واليه اشار صاحب الهداية حيث قال وقال لا يبحث لانه على حقيقة
 به في القرآن ولانه لا يلبس به عرفا الامر صوابا لا يلبس على العرف فصيل هذا اختلاف عمر و زمان وافتى بقوله لانا ان التحلي على الاذن
 معتاد متعارف هذا الكلام ولم تعرض له المفسرون فيما اري في مسئلة السمك قوله تعالى وتفتنوا من ثمرات البحر والادع
 لتتخذون منه سكرا ورزقا حسنا وان في ذلك لآية لقوم يعقلون ٥ فقوله تعالى ومن ثمرات البحر
 اما متعلق بقوله لا تسفكم سدف لاكمه فيما سبق حيث تخذون بيان وكشف عن كنه الاسماء او متعلق بتخذون مع تكرير منه كبر اللفظ

والقصد ان الآية وان كانت مسوقة لبيان انه لم يعل على عباده لكن فيه اشارة الى العبادة الاشياء المذكورة وحمل الاستطاعة بما فانه
يدل على التسليم للصوفي والوبري والشعري والكلثان والعقل والدمع من الحديد ويحل على استعمال القلب والجمع وغير ذلك وقد مر في كتابنا
الكرامة بسلم كبره والاكثر بالتفصيل وكذا ذكرنا في كتاب الصلوة والسبيل المعروف والوبري والشعري والجميع فيها فلا يكفلها الموت
فلا يحسن الا للتوفى ولا يجرم البصير ونحوه ولكن لم يغيروا الآية فيما ارادوا ولم يعلم في مسئلة استحباب الاستحادة قوله تعالى فاذا قرأتم
القرآن فاستمعوا له يا ائمة من الشيطان الرجيم لا يعني اذا اردت قراءة القرآن فاستمعوا له من الشيطان الرجيم بل يعني اذا قرأتم
الشيطان الرجيم فلا يوسوس في اعزائه فظاهر الآية يدل على الاستحادة عند القراءة اعم من ان يكون في الصلوة او غيرها وايراد ما يجرى
انما اعتقيد العمل الصالح اذ ان بان الاستحادة وقت القراءة من هذا القبيل والجميع على انه للاستحباب ان كان عند البعض هو
وقبل انما كانت فرضا على النبي ورسولته على الامم بعد كل ذلك في الحسنة وبان المختار في الاستحادة من جملة رواية اربعة عشر قوله
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم في اكثر التفاسير عن ابن مسعود وقرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فقال قل هو
الله من الشيطان الرجيم بكذا فقرأه جبريل عمن العلم عن العروة المتعددة والحق في جهرا واخفا وان يخفى في الصلوة والماضي في غير الصلوة
ان جبريل في ان يخفيه فغيره وهذه الآية تسلكها صاحب الهداية في ان المصلي يقرأ بعد اثناء الاستحادة حيث قال بسيفيد بالهداية
الرجيم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له يا ائمة من الشيطان الرجيم ولا استحادة عند الا في الركعة الاولى وعند الشافعي في كل
ركعة وظاهر الآية يوافقه ولهذا قال المتأخرون البغداد في ذلك دليل على ان المصلي يستحب في كل ركعة لان الحكم المرب على الشرط بتركه
قبلا من الغلبة ولكن اذا حال كثر او اقل لا يفتى في الكثرة لا علم في الكثرة في مسئلة ان كلمة الكثرة في الاكراه جارية قوله
من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلة مظنتي بالايديان ولكن من شرع بالكفر صدرا
فعليلهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم نقل في زوايد انه لا يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم للقرآن باليهيم بالاله ولم يظفر
القرآن لم من كان اكثر قوة من اهل الاسلام واما ظفر على الضعفاء العاجزين مثل البلال والنجباء العار والديهم فامرهم باعادة
كلمة الكفر والارادة فلم يقل اكرههم حتى شهد والد العار ثبتوا على اقامتهم والعار لا لان ضعف البدن غير قادر على القراءة ولم يقدموا
الشهادة اجروا على سائر كلمة الكفر وهم ذلك لان قلبه مطمئن بالايمان فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ الكفر فقال لان عار اهل الانس
قرنه الى قدمه واخسلت الايمان بجمعه ومنه جاء عاريا كيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من عيينه نبي المبارك وقال له يا كبريت
وجدت قلبك صحت كرسى فقال مطمئن بالايمان فقال ان عارواك فخذ لكم اي عارواك لا كراه فخذ لهم بالمؤمنان القلب من هذه
الآية كذا ذكر في المسئلة وكذا لو كرهه بنوع زيادة ونقصان فقولته تعالى من كرهكم بعد ايمانهم فخذلهم فخذلهم بالمؤمنان القلب من هذه
الكارهين في قوله تعالى فخذلهم فخذلهم بالمؤمنان بان الله اولئك هم الكاذبون او هو مفرق او مضروب على الذم او شرطية محذورة

لا جنة، ونحو ذلك من قبل من كفر بالله فغير خص به قوله الحق المبره وتنبه مطمئن بالابتن استند متصل بوجه الامن من غير ان يجرى عليه
 الكفر على سائر ولا ن قلبه مطمئنا بالتصديق فانه ليس بخاص او غشوا ومضروب وكم يكون قوله تعالى ولكن من شرهم بالكفر صدق فظنهم
 غضب من الله عليهم عذاب عظيم استدلوا بالاشارة من الاستثناء بمعنى ونحو الامور من ان كذا جزاء الكفر باللسان يجوز صدوره بانفسه ايضا فقال
 ولكن من شرهم بالكفر صدرا الى اعتقاد عقيلهم غضب من الله عليهم عذاب عظيم هذا على طريق ما في الكشاف والملايك والديفاد وقال الامام الزمخشري
 ان في الآية تعديا وتأخيرا وتعديا من كذا بانه من شرهم بالكفر صدرا فغضب من الله عليهم عذاب عظيم الامن انهم قلوب
 مطمئن بالايان انما فيه وجه يكون لكن زائدة في المعنى ويكون الجزاء مجزوعا المعطوف والمخوف عليه كيد الاستثناء واجبا الى الغضب
 والعذاب ويحتمل ان يكون قوله تعالى من كفر بالله من بعد اياته بجناد ويكون قوله فغضب من الله عليهم عذاب عظيم خبر له ويكون قوله تعالى
 الامن انهم قلوب مطمئن بالايان استثناء عن مجموع الشرط والجزاء وسطحينها ويكون قوله تعالى ولكن من شرهم بالكفر صدرا استثناء
 من الاستثناء ويستقيم عن الجزاء ولا نه قيل ولكن من شرهم بالكفر فغير مستغنى من هذا الحكم بهذا يحظر بالبال وعلى كل حال ففي الآية دليل
 على ان اجراء كلمة الكفر حال الاكره رخصة بشرط ان يكون قلبه مطمئنا بالايان والعزيمة ان يصبر على ذلك لم يجر على سائر حتى يوثق
 شبيهه الا انه روى ان سبيلا بن زيد فقال لا صدقنا ما نقول في محمد عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاقول في قال انت
 ايضا فخلاه وقال لاخر ما نقول في محمد عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاقول في قال انا اصم فاما واثما فاعاجروا فغضب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما الا واثما فغضب من الله واما الثاني فغضب من الله بلحق فغضبنا لهذا اوردوه صاحب الكشاف والقاضي قال صاحب
 الهداية في كتاب الاكره ان اكره على الكفر بالله او سب النبي صلى الله عليه وسلم باي حاف على نفسه او عضوا من اعضائه او سوان لغيره ما روى بخبره بالايان
 في فتاوى حديث عمار بن حماد حيث ابتلى به وقد قال له النبي ما كيف وجدت قلبك فان مطمئنا بالايان قال فان عاودا فغيره مثل قوله تعالى
 من اكره وقلبه مطمئن بالايان فان صبر حتى قتل كان ما هو الا ان خيبا عن صبره على ذلك حتى صلبه ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال في شأنه
 ريفي في الجنة هذا حاصل ما روى في الاصل في بحث العزيمة والرضعة وجعلوا هذه الرخصة من اتم نوعي الحقيقة لان المحرم من حكمه
 باق ومم ذلك رخص في اجراء كلمة الكفر فاذا كان العزيمة اتم كان الرخصة ايضا كذلك ثم في الآية دليل على ان للكفر اذ لم يكن قلبه على
 الاياد يكون كافرا وكذا في الملة اذا جرى على سائر كلمة الكفر استمراره او صلبا يكون كافرا حتى يكون الآية دليل على ان ركن الاياد
 التصديق والاقرار جميعا ولكن التصديق لا يتحمل السقوط بحال والاقرار يجتهد في حاله الاكره فاية ما في الباب انه جبر
 عن التصديق بالايان ايا ربه ان الركن الكامل فطل ما قال القاضي البيضاوي ان في قوله تعالى وقبض
 مطمئن دليل على ان الاياد هو التصديق بالقلب وكذا ما قبل ايضا ان الاقرار كاف في احكام الشرع وليس
 التصديق ركن فيه وكذا ما قبل ايضا ان ركن الاياد التصديق والاقرار والعمل جميعا كما لا يخفى هذا

يومقام الآيات التي في سورة النحل وقد ذكرت آية التبدل والسنن في حق البقرة وذكر آيات التبريم اعني قوله تعالى انما نعبدك
 المية المكية ما راينا سابق ثم فسر بعض سورة نبي اسرائيل وفيها آيات كثيرة من المسائل في مسئلة ان المولى هو قوله
 منبجحات الذي استوى جليله من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي يباركنا حول الكعبة
 من بابا تبارك الله هو السنين المصنوع به في الآية التي تبدل بها اهل السنة على حقية المولى وبيان ذلك ان سبحان علمهم
 كعثان لرجل وانتصابه بفعل مفر من ترك الهاء تعذر اسبغ الله سبحان ثم نزل سبحان من فعل فسد منه ودل على التبريم
 البليغ والمراد من العبد هو رسول الله صلى الله عليه واله وهو السرى في الليل حقيقة لكن جرد منها عن معنى الليل المذكور فيها بعد المعنى قوله
 وقيل حتى به لليلة على تعليل الامة وانه سرى به في بعض الليل من مكة الى الشام مسيرا ليعين ليلة كذا في الكشاف والدارك
 الحرام هو الكعبة والمراد منها الماحضة والماحمة وانما ساء به لان كلمة مسجد اوله محيط به ويؤيد الاول ما روى انه قال في المسج
 الحرام في الجرح البت اذ اتى جبريل بالبراق الى اخره ويؤيد الثاني ما روى انه كان نائما في بيت ام ثعلبة صلوة العشاء فاسرى
 به ورجع من ليلة ونظر الفضة عليها الى اخره كذا في الكشاف والبصائر والمسجد الاقصى هو بيت المقدس وانما كان اقصى لانه لم يكن بينه
 وراؤه مسجد وانما وصفه بقوله الذي يباركنا لانه حول كان مباركا ببركات الدنيا والدين لانه مهبط الوحي ومثابة الانبياء من
 لدن موسى عليه السلام وهو محط الانبياء الجارية والاشجار الممتدة واللام في منزلة تحليل لاسرى اى اسرى بعد التبريم
 آياتنا من الدواب في برية من الليل مسير شهر ومثابة بيت المقدس وتمثل الانبياء له ووقوفه على مقاماتهم وغريه بالآيات
 ايضا وفي الآيات الغفائات لا يخفى هذا تحقيق الآية على ما قاله هو لا يخفى اذ لا يثبت المولى من هذه الآية الا الى بيت المقدس فقط
 ولذا قال اهل السنة باجماعهم ان المعبر الى المسجد الاقصى قطع ثابت بالكتاب والى سماء الدنيا ثابت بالخبر المشهور والى طوف من سبحان
 ثابت بالاحاد ومنكر الاول كافر البتة ومنكر الثاني مبتدع مضل ومنكر الثالث فاسق ولنا في كلام القوم شكال وهو ان السليم
 الى ما فوق بيت المقدس ايضا ثابت بالقرآن وقد يدل عليه ما ذكر في سورة النجم وهو قوله تعالى علمه شديد القوى ذو مرة فاستوى
 وهو بالفتح الاعلى ثم ونا قتل نجان قاب قوسين او ادنى فاومى الى عبده ما اوحى ما كذب لغوا ومارى اى اقامه على ما روى
 في القدره نزلته اخر عند سدره التهنى عند الجنة الاوى او فغشى السدره ما فغشى ما زلته البصر وما طغى القدره من اى من اى
 لانه يدل على انى رسول الله صلى الله عليه واله كان قاب قوسين من شديد القوى سواء كان المراد منه جبريل او الله تعالى وانه رآه مرة اخرى عند
 سدره المنتهى وعند الجنة الاوى وراى من آيات رب الكبرى ايضا وان كل ذلك القوى السماء السابعة وتحريره ان الآية يمكن التفسير
 احدها ان يكون المراد بقوله تعالى شديد القوى هو جبريل حينئذ يكون الآية في بيان ان رسول الله صلى الله عليه واله رآه جبريل عليه السلام
 بصورة الملائكة مرتين احدهما في الارض واخرى في السماء فالمنع على اى علم محمد شديد القوى وهو جبريل ذو مرة اى ذو مرة

قد انقضت الايات
 ارجع الى باب ما ذكرنا من آيات
 التي على جبريل في آياتنا
 ثم من باب آياتنا في
 من آياتنا في آياتنا
 على ما في الكشاف

في نفسنا جميعا المنية العبر الا ان يجاب بانفسنا المشوق للجنة لان نحن ان يكون البني عليه قوله الله تعالى او غير ذلك عند سيرة النبي صلى
الله عليه وسلم في الدنيا مستقر على ما في هذه الاية الاولى لا تذكروا في سرادوا ايضا ولا تذكروا فيها ما لا يوجب الجحيم الا ان الله تعالى
لا تذكروا فيها العبد يوم يوم والجميع جميعا او ايضا بانفسنا تذكروا في البصر او كونه من المسحور المرام تالي وانصف ثم انهم اختلفوا
في ليلة المعراج فقبله ربيهم الاول وقبله ربيهم الاخر وقبله ربيهم في رمضان وقبله ربيهم في ثمان والاصح انها في ليلة السابعة والعشرين
من جيب في السنة الثانية عشر من النبوة قبل الهجرة بسنة واختلف في ان كان في المنام او في اليقظة بروحه او بجسده والاصح
ان كان في اليقظة وكان بجسده ثم روي عليه من السنة والجماعة فمن قال انه بروحه فخطا وفي النوم فقط فبسته من مخال مضى فاستحق
والحكماء والكفرة وسابنا على من انما الفرق والالتزام على انفسك وكل ذلك في علم الكلام ثم ان قصة المعراج وان كانت طويلة غير
متصلة بما ذكره لكن رعاية الاول بانفسنا ايرادنا في روم وبنينا جنة المختص من الكتب على رواية واحدة وفي كتاب السيرة والاعمال
والاعمال رواية شتى في كتابها لا يطالبنا بقول قصة انه لما جبريل مع البراق وجسم من الملائكة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجرة
فشق صدره وغسل قلبه في المستفا وحده فيه ثم اركبه على البراق واذهب به الى بيت المقدس وكان جبريل اخذ الجاهل وميكائيل عن
يمينه وارافيل عن يساره وفي رواية لاقى في بيت المقدس جميعا من الملائكة والانبيا ففعل لهم امامه بهم ثم ذهب منه الى السماء
الاول ولاقى آدم ثم منه الى السماء الثاني ولاقى عيسى ومحمد ثم منه الى السماء الثالث ولاقى فيه يوسف ثم منه الى السماء الرابع ولاقى
فيه ابراهيم ثم منه الى السماء الخامس ولاقى في نارون ثم الى السماء السادس ولاقى موسى ثم الى السماء السابعة ولاقى ابراهيم عليه السلام وكان
يسلم على كل واحد منهم واشتغل معهم مكابيات يطول تفصيلها ثم تجاوز منه الى بيت المعمور وسدرة المنتهى والحوضر الكثر والانبيا والآلهة
وفيه وقفة جبريل عليه السلام ولم يستطع فوفقه ثم ذهب معه وقطع حجاب النور والظلمة التي انما حجاب حتى وقف البراق ولم يستطع فوفقه فركب على
رفوف منخرو ووصل الى العرش المجيد ثم ثم الى ان كان قاب قوسين او ادنى فقال التحيات مدد الصلوة والطيبات فسمع ابا السلام
ايها النبي حرمه الله وبركاته فرد السلام وقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وفي رواية تكلم منه تسعين الفا حكاية امر الله
واحكاما وقد امره الله تعالى بحسب صلوة في كل يوم وليلة وبعد ما رجع الى السماء موسى استغفر عن عرض عليه وقال اذهب به اخرى فطلب
المعمور عن حجاب الصلوة فذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم فغنى عنه عدة صلوة وجاز الى موسى ثم ثم هكذا افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة حتى بلغت الصلوة
ثم فقهه رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الليلة الحية والناور عجايبها ثم رجع منه الى السماء السابعة والسادسة الى ان رجع الى السماء الدنيا
ثم الى مكة فذكر ذلك لكل من كان في تلك ساعات من الليل على الاصح ثم لا تعرف على جميع من الناس ففقه المؤمنين والمهتدون ولول من
ابوبكر الصديق وولده اسحق صديقا وذكره الكافرون الضالون وسالوه عن علامات بيت المقدس عن فريم وعدو جالهم وهو الباطل فيها
على حسب ما كان صدقهم في ذلك وذكره النبي صلى الله عليه وسلم في رزقنا الله تعالى بالكم سعادة الدارين بمنزلة فضله في مسئلة تسمية النصارى والذوات

ن

[illegible]

الجبرية وغير الجبرية ولم يترخص لها الفقهاء ايضا ولا ذكر فيه للجبنة والعبدان واما في صدقة كل يوم ولبنة على ملائكة من جنس
 قوله تعالى يصدقكم برعاكم مرد بن المراكب بها الكشاف كما هو ادراك صاحب الكشاف بعد نقل هذا المعنى وذهب قوم ان الآية
 منسوخة بقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وهذا القول قد مضى بانه في سورة الاعراف وهذا المعنى هو الذي هو الامام الزاهد ولم
 يترخص له القاضي البصير وتبعه الحسن كما هو ادراكه قال بعد تعالى بعده وكل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك
 في الملك ولم يكن له ولي من الدن والذل وكبروا فكذبوا مع الآية قل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا لم يكن له شريك في الملك
 وبطلانهم ولم يكن له شريك في الملك كايهم المشركون ولم يكن له ولي من الدن والذل اي لم يزل يحتاج الى ناصر ولم يزل احد من اهل
 بيده فيها بولائه وكبره تكبره وعظمه وصفه بانه الاكبر من ان يكون له ولد وشريك وسمى الفبي ٢ الآية اية الفردان اذا فهم الكلام
 من بني عبد المطلب علمهم هذه الآية كذا في الدراك وقال القاضي انه ينبغي ان يكون له ما يشاركه من جنسه وغير جنسه اختيارا كالولد
 كالسيرة وما يعاونه ولتوبة من ولي واما رب المحر على هذه الصفات للدلالة على انه الذي يستحق جنس المحدثان في قوله تعالى وكبره
 تكبره انجبها على ان العبدان بالتم في التسمية والتجديد ينبغي ان يعترف بالمقصود عن حقه في ذلك وقال الامام الزاهد ان اهل الدن هم
 اهل الكتاب اي ليس له ولي من اهل الكتاب وان كان له ولي من المؤمنين وان الحمد للمؤمنين الامم لقابل بخلاف الشكر فانه قد يكون الخلق
 كبره يجوز ان يكون المراد به الرسول او امره او ما فيه المقصود من ذكر الآية انه يجوز ان يكون وكبره بمعنى وقيل بعد اكبرها
 في الحسنة فيكون دليل على فرضية تسمية الصلوة ومعناه قوله تعالى سورة الدن وريك فكبره بمعنى بانه من زيادة تحقيق الاستبانة كما
 بذا هو تمام الآيات التي ذكرت في سورة بني اسرائيل واما كراية التفتيح في سورة لقمان انشاء الله تعالى وبعد سورة كهف وفيها بيان
 الاول في مسئلة ان الوكاله مشروعة وهي قوله تعالى فاقبضوا احداكم بوزنكم هذه الآية الى المدينة فيلنظر اليها ان كان كاهلا
 فليأكلكم بوزن منته وليتلفف ولا يشترط بكم احداه هذا الآية في قصة اصحاب كهف وهي طويلا بحسب مذكورة في القرآن
 بالتفصيل وما يتعلق بالآية هو ان لا ادوا الى الكيف فلينبوا في ثمانية وتسعين سنين ثم انبثوا واشتبهوا الى الطعام فقالوا امر اصحابهم
 سبعة على الاصح فقبضوا احداكم اي يبيع على في الدراك بوزنكم هذه الآية في القضية التي كانت معهم سواء كانت مضروبة ولا وهو كبره
 عند الاكثرين ويسكن بها على قراءة ابي عمرو حمزة والي بكر الى المدينة وهي طويلا بحسب مذكورة في القرآن
 المضاف انك تعلمها امس والطيب او اكثر واخصر لها فليأكلكم بوزن منته وليتلفف وليتلفف انظر فيما يابره من امر السباينة
 لا يفتن او امر التفتيح حتى لا يفتن بكم احدا الى لا يفتن بالوزن او الى الشهور بان من يقصد منه كذا قالوا في الدراك انك تعلمها
 عند زاهدنا دليل على ان كل النسخة وايضا في السورة المتولين على احد دون المتكلمين على الانعامات وعلى ما في اوية القوم من التفتيح ومن بعض العلماء
 انه كان بعد الحسين بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا السفر الاشيا شدا الهيمان والتمسك على الرحمن وفي الحسنة ان الغرض من هذا

انكى طمانين يماهم الذبحه من قوم موئين يخون باهم في الذبحه لاسن كلفا قال لانهم الزمان انكى يجوز ان يكون مجتبه اجود
 ارشعوا والطيب قال وكان ابن الكتاب يبين ان الذبحه موئنه كون غيرنا فالمراد ان يشترى من اهل الكتاب دون المسلمين وقيل المراد بالذبحه
 يزادوا بطيخ فيصير من ثمره خمسة امنا بذا ما صل ما في فعل الاول يكون انكى بمجته الطيب اصل وعلم الاخر لانه يكون مجتبه امي وذا البركه
 المقصود من ذكر الآية ان اصحاب الكهف وكلوا البزراء الطعام احد منهم وقد نضر بعد تغار ذلك من غير انكار فدل على ان المؤمنين ثابتة
 مشرقة هكذا افاده شراح الهداية وتفاصيل احكامها ما يرد كونه كتب النسخه والثانيه في ان مخدومها باجود وهاجود من علامات القياة
 وهي قوله تعالى قال هذا خمسة ممن دني ج فاداء جاء وعمل دني جعله ككاهج وكان وعمل دني جعله ككاهج
 في نعمة ذي القرنين وهاجود ومخا قال ذو القرنين بذ السد حجة من رة فاداء با وعلربى اعنى العجرة جعل الله السد وكاهج
 باجود وهاجود وكان وعمل حقا في قوله البسة وهذا المعنى قال في سورة الانبياء حتى اذا فتح باجود وهاجود هم من كل عذب
 واقرب الوعد الحق الآية ونعمة ان باجود وهاجود قوم من اولاد ايفث بن نوح وهو الامم وقيل اعلم اوم ٢٠ دخلت مبيته من
 فلقنا منه وهو ضعيف لان الانبياء لا يحلمون وفي اشكالهم فقامتهم اختلاف فروى عن علي ع ان اقامته بعضهم مقدار شرب فقامتهم
 الطول وفي الحديث ان اقامته بعضهم مقدار شجرة وفي ولاية الشام مقدار ثمانية وعشرون رزاعا وبعضهم الطول والعرض مساهلهم
 طويل الاذنين بحيث يفرشون احداهما على الارض ويسدلون الاخر على رقبتهم ثامو على سبيلهم مسكنهم بين الجبلين كانوا يغلبون على
 قوم وراهم فيا يكون غابهم ان كان رطبا ويكونه الى برتهم ان جف ويكفون الغمام وكما يشربون وجودا والا باخذ والمراد
 مساهلها فاذا ذهب ذو القرنين اليهم فشكلوا البرع باجود وهاجود والنسوة انه ان يحبل بيتا ويقيم مساهلها باجود بحيث لم يفرقوا
 عليها فبدأ ذو القرنين بطيخ زبر الحديد ثم حضرا بين الجبلين اربعة الاف لولا خمسة وسعين ذراع عرضا وبلغت الى حد الارض وحا بسط
 عليه الصخرة من الحجر ثم فرش عليها بخل الزبرجنى سادوا الارض ثم فرش عليها من كل بواجنها حطبا وقال النوفاعه حتى صار اقامه صبيطه
 الخامس وهكذا الى ان يرتفع الجدار على الارض بارة خمسين ذراع عا وصار محكما شديدا بحيث ما استطاع باجود وهاجود على الفرار فاذا اقتربت
 القباير جملة الله وكاهج خرج باجود وهاجود يشربون الفساقى الارض على ما كان عليه قبل ذلك هذا الحديث الحسية وكل صاحب الدار
 ومكانه فلو بافناو باجود من الزنا وهاجود من الجبل واليه لم يتم قال قيل كانوا ياكلون الناس وقيل كانوا يخرجون ايام للزبرج
 فلا يشربون شيئا اخضر الا اكلوا ولا بابسا الا احموا ولا يموت احد منهم حتى ينظر الى الف ذكر من صلبه
 عليهم فحملوا السلاح وقيل هم على صنفيين طول اسفل الطوال وقصار اسفل القصار ثم قال قيل حضرا الاساس حتى بلغ
 الا ورجل الاساس من الحجر الخامس الذاب والبنبان من زبر الحديد بينهما الحطب والغنم حين سدوا بين الجبلين
 الى اهلها ثم وضع النافخ حتى اذا اصارت كانه صلب الخامس الذاب على الحديد المحمي فاختلط والمضى بعضه ينفخ وصار جلا

قصة باجود وهاجود

النبى لا يحلم

وقبل بعد ما بين السدين بآية قرئتم قال وروى انهم يوم القيامة باتون للبحر فيشربون ما في وياطلون
بمن الناس ولا يقدرون ان ياتوا مكة والمدينة وبين المفسرين ثم بيعت امة لغنائم فدخل اذ اقاموا
وكذا ذكر جماعة وزادوا فيه ونقصوا عنه ونحن نكتفي بهذا القدر لئلا يطول الكتاب وبعد ما سؤره
الصلوات على النبي قوله تعالى وان منكم الا وادعها كات على ربك صحتا مقضية في قرئتم
وكذا الظاهر ان فيها اجبتا هذه الآية مضمونا انه ما من شئ منكم الا وادعها اي وادعهم يوم القيامة
اي ذلك الورود على كبريتهم واجبا مقضيا لكل شئ من نورده على نعمهم ثم تبي الذين اتوا منها وندعهم جان ونذر الظالمين
اي في جهنم جنبها اي سنارة بهم كما نواوشان نزولها في الزايد في سورة الجودي انه لا نزل قوله تعالى
اجمعين كبري رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت ما يشته وقاطمة وكبي ابوكي وعمر وعثمان وعلي وسلمي غزوهم الى مقبرة بقم
وكبروا جميعا فقتل قوله تعالى وان منكم الا وادعها فاذوا واما سعاد من انا نزل الله تعالى نجاة المتقين
قوله ثم تبي الذين اتوا ونذر الظالمين فيها جنبها وذكر صاحب الكشاف وفيها روايات كثيرة ومعاني خمسة وحاصلها
في منكم ان كان ملكا فخط فلا اشكال في الورود ولكن يا ويل قوله تعالى ثم تبي الذين اتوا بان المتقين يساقوا
ورود الكفار لا انهم يواردون بها ثم يخلصون وان كان لهم والمؤمنين جميعا كما يدل عليه قوله تعالى ثم تبي الذين
فوردوا المؤمنين النار اياهم في الدخول كما روى عن جابر بن عبد الله عن النبي عن هذه الآية سمعت رسول الله
الورود والدخول لا ينبغي بر ولا فاجر الا دخولا فيكون للمؤمنين بر وادعها كما كانت على ابراهيم حتى
ولا ينافي قوله تعالى اولئك عنها مبعدون لان المراد مبعدون من عذابها او المحضو كما روى عن ابن عباس عن
النبي ولم يدخلوا جهنم جوارها كما يدل عليه قوله ونذر الظالمين فيها جنبها او هو سر المحي جسد في الدنيا كما روى عن
الحج جمل كل مؤمن من النار والجوار على صراط محمد وعليها كما روى عن ابن مسعود والحسن قتادة هذا ما فيه
والقاضي البغيا من غير استيفاء التوجيهات فالقصد ان الآية علمية واحدة مستدل بها على ان جواز الصراط
تعليم على جهنم بسبب ورودهم على الصراط لانها جسر ممدود على من جهنم وهي تحت الجنة فالجسر اعلاما وان استلها فمن كان
الشرك اي مومنا نجي منها ودخل الجنة التي اعلاما من كان ظالما اي كافرا استل في الاستل التي هي النار
حل الشك الى لم يعلم على هذه الآية او وجد فيها نوع خفاء واختلاف ولهذا المذنب من هذه الآية ولم ينفرد
ممدود على من جهنم اذ من الشجر واحد من السبعة لعشر بل الجنة وتزل اقام اهل النار والكل اكثر المعبر
العبور عليه وان المكن فهو تعذيب للمؤمنين والجواب ان الله تعالى قادر على ان يكن من العبور عليه

من يجوز له لا يرق الخاطف ومنه كالريم الهابة ومنه كالجود المسرع الى غير ذلك مما هو في الحديث بذلك لا يحد من جعل الحديث في الصلاة
 على اثبات الصلاة لا يتصور الآية ولا يخفى عليك ان الحديث لا يوجب على المصلي كذا الآية ايضا عليه ما قيل وان قيل اكثر
 المصلي احتراز عن مجاز الكشاف فانه نقل رواية المصلي من غير التكرار وبعد ما سؤره له وفيها اتيان الآية في باب اقامة الصلوة
 ما وجه التفاتها وهي قوله تعالى **وَإِنَّا مَخْتَرِكُكَ فَاَسْتَبْتُمْ لِمَا يُوحَىٰ إِنَّا أَمَّا لِلَّهِ الدِّانُ إِنَّا نَافَا عَابِدُونَ**
وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي هذه الآية هي قصه موسى عليه السلام كما به قال الله تعالى **مَعَ مُوسَىٰ فِي الْوَادِي الْمَقَدِسِ** كرو
 وهي قصه طويلة يحجب ذكرها في الآيات التي قبلها وبعد ما لم اورد مطالب للاختصار ومعنا اننا اخترتكم يا موسى للرسل من بين
 العالمين فاستمع يا موسى الى الذي يوحى اليكما وللوحى واللام يحل التحليل بكل من الضمير وفي ذلك الوحى وهو اني انا الله لا اله الا
 انا فاعبدني فوصلي واعبدي كل عبادة واقم الصلوة لذكرى اى ليجبى اياها غير المذكور عن المصلي على ما قاله الامام الزاهد والذكر
 فيها الاشغال الصلوة على الاذكار اولاني ذكرتها في الكتب امرت بها اولادك بالدم والقتل والذكرى خاصة لا يشيها بذكر
 غيري او تكون لي ذاكر غير من اولادك ذكرى هي مواقيت الصلوة كما في قوله تعالى **الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقعا**
 او لذكر صلوتي بعد النسيان لتو لم عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها عليه صلواتها او ذكرها فان الله يقول **اقم الصلوة** ذكر
 في رواية فان ذلك وقتها وهذه الوجوه المذكورة في التفاسير قد كمن في الاخير صاحب الكشاف بان حتى العبادة المذكورة
 حينئذ لا ذكرى الا ان يقال ان ذكر الصلوة هو ذكر العباد وحذف المضاف الى المذكور صلى اولان النسيان المذكور من الله تعالى
 في الحقيقة وانه واجبها امره بان يكون لذكرى شطرا بالعبادة والصلوة جميعا كما اشار به كلامه اول صاحب قال فان
 ذكرى ان اعبد ونصلي الى وقال صاحب المراك وبه الآية دليل على انه لا يفيضة بعد التوحيد اعظم من الصلوة والمقصود من الآية
 انه اذا صل على ذكر الصلوة بعد النسيان فان وليا على تمريرة قضاء الصلوة ولم يتعذر له الغفلة بل هو اذ ذلك من الحديث المذكور
 والكلام فيه طويل ذكره في الاصول وبسبحي آية في سورة الفرقان تدل على قضاء الورود واختاينة في اوقات الصلوة و
**قَدْ نَعَالِي فَاَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ
 اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَذَكَّرُ** معنى الآية فاصبر على ما يقول الكفار فيك وسبح بحمد ربك اى وصل
 وانت حامد لربك على التوحيق والامانة قبل طلوع الشمس معنى صلوة الفجر وقبل غروبها معنى صلوة الظهر والعصر لانها اوقات
 في النصف الاخير من النهار من نوال الشمس وغروبها ومن اناء الليل فسبح والطرفان النهار اى وتعد اناء الليل اى سمانه
 والطرفان النهار متصلا بها بصلواتك وقد تناولت في اناء الليل الصلوة العتمة وفي اطراف النهار صلوة المغرب وصلوة
 الفجر على التكرار واداة الاختصاص وانما هم اطراف النهار واما الفرقان لاسن الالباس وهو عطف على قبل فلكم تنصلي الى الله

في هذه الاوقات جاز ان تناول عند السجدة ترضى لنفسك وبسيفك وفرا على وابوك غير ترضى بصيغته المجهول اى يرضى بك
بذلك في الدارك ثم فيه صاحب الكشاف وقال القاضى البضا نبال ايضا ان قوله تعالى وسبح بحمده ان يكون من جنس ما هو ويكون من جنس
ونز من الشكر وسائر ما يصفون بعد من التقاضى ما دله على البدلية وانه انما قدم الزمان في قوله تعالى ومن اناء الليل سمع له
في السجود على الاختصاصه بزيد الفضل فان القلب فيه اجمع والنفس اميل الى الاستمرارية فحالت العبادة فيه احسن من ذلك قال السجدة
ان ما شية الليل اشد وطأ واقوم قليلا ولكن قال في بيان تعيين الاوقات قبل طلوع الشمس الغروب قبل غروبها والظهر والعصر
العصر منه ومن اناء الليل المغرب والعشاء والطواف النهار تكبر للبحر والمغرب جميعا او امر بصلوة الظهر او بالتطوع في ايها
وبه الحسنة ايضا وقال الامام الزاهد قبل طلوع الشمس الغروب قبل المغرب والعصر ومن اناء الليل العشاء والطواف النهار
لان الظهيرة آخر طرف من اول النهار والمغرب على الطرف الثالث بذا ما في الزاهد وبعد ما سورة الانبياء وفيها ثلث ايام
في برهان توحيد الله سبحانه وتعالى وهى قوله تعالى لو كانت فيها الهة الا الله لفسد ما كسب قسبان القدر
العرش عما تصفون ٥ يعنى لو كان في السماء والارض الهة غير الله لفسد ما كسب قسبان القدر
العالم عند الحاكم فبجان الله بالحقف عما يصفون من اتخاذا الشريك والعصاة والادلة والافى الاله بمعنى غير الله
الاستثناء بعدم العلم بدخوله فيما قبل ولا دخوله على ما شتهر في كتب التفسير وقال المفسرون البضا انه وصف لا قبل طه
يجوز حمله على البطل لانه متفرع على استثناء الاستثناء ولم يستقم بهما وشروط بان يكون في كلام غير مجوز
وبه الآية من على اوله برهان التوحيد وابطلا ما قد طوا كتبهم عملا ونقلا واكثر الكلام في بيان هذه الآية وعد
والدين التقاضى على احسن وجه والا حيث قال والمستمع في ذلك بين المسلمين برهان التمام المشاير بقوله تعالى
الاله الا الله عندنا وتقريره لانه لو امكن البهان لا مكن جنبا ما في بان يريد احد ما حركة زيد والاخر سكونه
امر مكن تكذا العلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين وصيند اما ان يحصل
الضدان او لا فيلزم محجرا احدهما وهو اماراة الحدوث والامكان لما في من شابة الاحتياج فالضد يستلزم لامكان
المستلزم للمحال فليكون محالا وبذا التفصيل ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الآخر لم يجز وان قدر لم يجز
ذكرنا انهم ما يقال انه يجوز ان يتعاقبا من غير تمايز وان يكون الممانعة والمخالفة غير ممكنة لاستلزامهما المحال اوان
الارادتين كإرادة الواحد حركة زيد وسكونه معا واعلم ان قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسد ما كسب قسبان القدر
عاقبة على ما هو اللاحق بالخطايات فان العادة بارية بوجود التمام والتعاقب عند تعدد الحاكم على ما شير اليه بقوله
على بعضه والا فان اراد الفاعل بالفعلى اى خروج به النظام الا انه والتعد لا ان الالفة

ولما اتينا علما وعلما وعلما لا يستقيم اذا سلم الخصم ان الروايات العلم والحكم في تلك الحادثة كما هو الظاهر والمقصود بالبيان ان
 لا شك انها لا تفيد وان العدالتا كما حكاهما علماء الاسلام سلم الخصم ذلك ويعمل الروايات العلم والحكم في غير هذه المسئلة خلافا
 ان لا يعلم رد اعلى القائلين بان المجتهدين اذا اختلفا كان مختطبا اليكروا انتهى هكذا استفيد من بعد حواشي البرودي وبهم المنع
 فان قلت اذا كان الحق في موضع الخلاف واحدا فاصح حجة المذهب الاربعية قلت معناه ان الحق الواحد يحمل ان يكون فيما قال
 الشافعي ويحمل ان يكون فيما قال ابو حنيفة فيكون كلا من المذهبين الاربعية متعابها المعنى فالمعنى اقله اي مجتهد يخرج
 عن الوجوب ولكن ينبغي ان يقال واحد التزمه ولا يؤول الى آخر فان قال قائل اي ضرورة في ترجيح ابي حنيفة مثلا حيث لم يصر
 به ولا رسول بل لم يصر به ابو حنيفة مع ايضا ولو سلم ان تبعية المجتهد لازمة للمعقل فاي ضرورة في التزامه مذهبيا ولما بينه بل
 يجوز ان يحمل بذهب ثم ينتقل الى اخره لا نقل عن كثير من الاولياء ويجوز ان يحمل في مسألة على مذهب وفي اخرى على اخر كما مر
 التصوفية ولو سلم فمن اين يعلم انحصار المذهب في الاربعية مع ان المجتهدين كانوا اقربا من الازية او اكثر كما يوسف ومحمد و
 الزهري واما ما لم يسمهم لا يجتهدوا بعد قلت اما الاول فلان الانسان لا يخلو اما ان لم يعمل شيئا من الاشياء او عمل الاول
 بالظن لقوله تعالى احسب الانسان ان تبرك سدى ولا ينحسب اليه في البيم وشهرا واللباس والطعام وغير ذلك فان لم يفعل
 الصلوة والصوم فتعين ان يعمل بعمل لا ينتقل بافعال وجبت لا يخلو اما ان يمسك فبشيء من الكتاب سنة او لا يلائم الثاني
 باطل بل العلم السليم فتعين ان يمسك فبشيء من الكتاب سنة وجبت لا يخلو اما ان يكون له قدرة على معرفة وجوبه ومعارضه فله
 وحكمه او لا الثاني لا بد ان يكون تابعا لاحد من الائمة فهو الاول اما ان يكون له مه ذلك فله الاستنباط والقدرة
 قائمة على استخراج المسائل والاول هو المجتهد ولا كلام فيه بل نحن ايضا نقول بعدم ابتداء المجتهد اخره الثاني اما ان يكون
 تابعا لاحد من الائمة فهو المراد واولا يكون تابعا لاحد بل يقول ان على الاصول التي هي ثلاثة ولست بتابع لاحد فنقول له ان
 من اصول الشريعة ثمانية اهل اول مسئلة بنا ابو حنيفة م وايضا لا اقل من ان يحتاج في المسائل القياسية وفي معرفة ان اسم
 المسموع في معرفة كون الاجرام قطعا معناه على غير الواحد وكون العام المخصوص ببعض الغلبا وامثاله من جميع تعديلات الكتاب
 السنة والجماع والحكامها اذ اكل ذلك الاصل ما ان يجهنم قال اي شيء يهرب يلزم التبعية ضرورة واما الثاني وبه
 التزم التبعية يجب عليه ان يدوم على مذهب التزمه ولا ينتقل لمذهب اخر فان لا انتقال لوجب ان يظهر عنده بطلان
 مذهب السابق والحال ان اهل كل مذهب يقولون بحجية المذهب الاربعية وقد قدمنا ان على ان العام لا وجه له ان لا يقال
 له ان غاية وجه انتقاله ترجيم فلا بد من جابته بل جرحه وهو موقوف على ارباب الحقيقة من نقصانها فان كل واحد من
 اهل كل مذهب يدعيه العالم الغير المجتهد بسببه في قدره جرح المذهب بحسب الظاهر فان ذلك موقوف على معرفة اصطلاحات كل واحد

باب في معرفة ما لا يجوز في الشيء على مذهب الشافعي من حيث انه مذهب الشافعي وان كان يجوز من حيث ان محمد بن الحسن
 لا عرفه وانما الثالث فلان الابتهاج وان كان لم ينفرد به محمد بن الحسن وانما هو من مذهب الشافعي وانما هو من مذهب الشافعي وانما هو من مذهب الشافعي
 قريب ما يراه اكثر من قدوم الاجماع على ان الاجماع انما يجوز كلامه فلا يجوز الاجماع لا يوجب وصف ومحمد بن يوسف لا يوجب وصف والاشافعيون لا يوجب وصف
 قولهم مخالف للاربع وكذا لا يجوز الاجماع لم يثبت عند اهل العلم من حيث انه لا يوجب وصف والاشافعيون لا يوجب وصف والاشافعيون لا يوجب وصف
 على ان ما عدا ما بطل وقيل هذا في حق الصحابة خاصة دون سائر الامم اى الصحابة اذا اختلفوا في شيء على الحق والزمه مثل ما كان القول
 الثالث بالامانة وبيت شري ما يحتمل للاختلاف في الاقوال ابو بنى زمان واحد بالمسألة فانه مطلقا فان كان مطلقا فاما الاختلاف باق
 الى يوم القيامة فلم يجرم المذهب في الاربعه وان كان غير زمان واحد فمن المعلوم ان زمانا للشافعي ومحمد بن الحسن غير زمانا في معرفة
 وما كان فاقوا استحسن ابو حنيفة ومالك بن نسيان يكون اجماعا على بطلان قول الشافعي ومحمد بن الحسن الا ان يقال للاختلاف المفسر
 هو الذي في زمان واحد والشافعي وغيره واذا قالوا لا يجوز ان يقولوا اذا لم يردى ابو حنيفة ومحمد بن الحسن او كان اختلاف بين
 الصحابة فاخذ ابو حنيفة رحمه الله بقول صحابي وما كان في الشافعي ومحمد بن الحسن في قول صحابي واقره الا اغلب ان شيئا من المسائل في قول
 فيه اربع اقوال لا يميزه الا بقرينة يكون في قولان او ثلث وبعض من الابرة يقرن البعض ولا يميزان كذا في كل من الامارة
 الاربعه قول في كل واحد من الاربعه وغيره ما وصل هذا الى اتحاد الزمان في غير المسائل القياسية واما المسائل القياسية فمقتضى
 فيها على العلم بها اوجبها التجهيد مخالفا للاول او موافقا له ليعلم من التلويح خلاف ذلك والاعتقاد ان انحصار الابواب في معرفة
 واتباعهم ففعل الى وقبوله من عند الله تعالى لا مجال فيه للتوجهات والاوله مقالوا ان هذا اذا كان للاختلاف في الشرعيات اى التطبيقات
 او كان للاختلاف في الحسنيات اى علم الكلام فمقتضى فيه مطابق وانما هو مقتضى العلم باليقين بهذا اكلوا بفعله في فرق الاربعة من العزلة
 والروافض والخوارج وغيرهم ومقتضى الحق في مذهب اهل السنة والجماعة بزيادة طول الدليل فكذلك هذا القدر وبهذا الجاه شرعهم في
 لطيفة نجت بها من كل طريق وصحت بها في حقهم فانه لم يبق في احد الى مثلها في المسألة وان كانت سرور من انها ولكن
 كانت غير ذلك لا ليل معتد عليها وبذلك التامل والاعتقاد والاعتماد على الصواب فبعد سورة ايم وفيها آيات كثيرة من المسائل فاقول ولا
 في مسألة انهم يرون في غير ما يرون في قوله تعالى ان الذين كفروا وكذبوا عن مسيل الله والسنجد الحرام الذي
 جعلناه لك من سواك فيهم والباقي طومن يؤذيه بالحق بظلمة من عذاب الله تعالى
 قوله تعالى ويعدون عن سبيل الله ما يحطون كلفوا بالاعتقاد البين والحق من فاعل لغزو البعد وروم بعدون في سبيل الله
 كافي الا لك وبالجملة ايراد من الخلل والاستقبال انا المراد ان العدد ومنهم دلم مستقروا قوله تعالى والناس الحسنة
 على سبيل الله وهو صوف بقوله تعالى الذي جعلناه للناس وقوله تعالى سوا منصرف في قراءه جعفر على انه منقول ثان للحياه

فان صح قول الشافعي
 في تعريف الفقه
 في معرفة ما لا يجوز
 في قول الشافعي
 في تعريف الفقه
 في معرفة ما لا يجوز
 في قول الشافعي

قوله تعالى الساكن فيه والباو قاعل سوار ومرفوع في قراءة غيره على انه خبر لقوله تعالى
 فجاءه مغلول ثمان بجملته وغيره ان محذوف بقوله تعالى نذقه من عذاب اليم اى محذوبون وللمعنى ان الذين محذوبون
 وليعذبون عن سبيل الله وعن دخول المسجد الحرام الذى جعلناه لك من سائر الميقاتين وغير الميقاتين بعذاب اليم واللاية
 نزلت في حق سفيان بن حرب واصحابه حيث صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دخول مكة وصالحوا عام الحديبية سرهم في الزيادة
 والخسيسة والمقصود انه قال المفسرون انه ان اراد بالمسجد الحرام هو نفسه كما هو راي الشافعي وكان المعنى ان تعذب الجميع بالناس
 مسجونهم والمقيم وغير المقيم في التوبة اليه وان اراد به مكة كما هو راي ابي حنيفة كان دليل على انه لا يباح اراضى مكة ولا قسما
 كما هو مذهب ابي حنيفة خلافا للشافعي ومحمد بن حنبل وقوله تعالى اخرجوا من ديارهم لانه انما هو ملك ولم ينقل ما صحه الهراء هذه الآية
 اما الاحتمالات فيها او لتعلقها بها ونقل انه يجوز بيع بناء مكة ويكره بيع ارضى مكة عند ابي حنيفة ٢ لقوله عليه السلام
 ارضيها الحديث ويجوز عندها اعتبار بالبناء ويكره اجارتها ولم ينقل فيه خلافا هذا حاصل كلامه فاعلم سوان الخلاف فيها
 وصاحبه دون الشافعي ٣ وانه في بيع الارضى دون البناء فاقدم في الكساف وغيره انه لا يملكه ويكره حقه في التمام و
 الاظهر فيه ما قاله الزاهد فيكون على هذا التاويل الناس سوا في منازل مكة فيزلون حيث شاءوا ولهم
 بيع عقار مكة وروى عن محمد بن الحسن انه قال كره اجارة بيوت مكة في الموسم وقال عمر بن الخطاب من كره البيوت
 في بلدة ثار وعنه انه قال باطل مكة لا تنفذ ما يرونكم لينزل البادى حيث شاء هذا الخط وقوله تعالى ومن يرد فيه ضمير راجع
 المسجد الحرام بالحا والظلم بما قالان مترد فان ومغلول يرد محذوف للتعميم اى من يرد فيه مراد اما عادلا عن التصديقات
 نذقه من عذاب اليم في الاخرة هذا اما عليه الجمهور ويجوز ان يكون قوله تعالى عظم بلا من قوله تعالى بالحا وباعادة الجار حلا
 اى ملحقه بالسبب الظلم وفري ومن يرد بالغنم من الورود فعرضه في البضاوى ويعلم من الزايدى ان الباء زائدة و
 مغلوله اى من يرد فيه الى والظلم وانه على ما قيل نزلت في شان عبد الله بن نسيب حيث افترق في ليله واراد قتل رجلا من
 مكة اى من الجاهل بالحرم مالا يظلم اى بشرى نذقه من عذاب اليم وهو القتل بالسيف وقد مضى بيانه في قوله تعالى ومن
 آمنوا انه قيل ان هذا الجاهل من اعد المعصية في الحرم فكيف جاز من باشر وانما في غير الحرم فانما يعطى المعصية على العبد
 ودون التصدي على معروف وفي الكساف قبل الاحاد في الحرم منها الناس عن عمارته وعن سعيد بن جبير الاحكام وعنه عطاء قول
 الرسل في المباينة لا والله وبلى والله ثم في مسئلة تنظيم البيت ووجوب الحج وذبح الهدي والاكل منها و
 التردد على الزيادة قوله تعالى واخذوا انا لربنا منهم مكان البيت ان لا يشركوا
 لفظا بينين والفا بينين والركم الشجره واخذ في الثامن كانوا

كل ضامير يأتين من كل فرع عيني لا يشهدوا امتناعهم لعمود ذكر والاسم لله في آياتهم معلوم على
 ملازمهم من جهة الدعا كما في قوله تعالى وأطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا مقتهم وليؤفوا
 نذروهم وليطوفوا بالبيت العتيق هذه الآية بعين سبادة ما ذكر من السائل في ان تقطير البيت وبناء
 في قوله تعالى واؤدوا لنا البرسيم مكان البيت أي اذكرنا جعلنا مكان البيت للبرسيم مكانا وجب له البناء فكان
 البيت مضمول له واؤدوا لنا البرسيم مكان البيت فابراهيم مضمول به واللام زائدة ومكان البيت ظرف وكان البيت
 اول من بناه ادم وعرم الى السماء في طوفان نوح فاطم ابراهيم مكانا سببا فكنست مكان البيت فبناه على
 السنة القديمة وقوله تعالى ان لا تشرك بي شيئا ان هي المفسرة قوله تعالى بوالنا بضمين مع تعبدنا او مصدرية موصولة بال
 أي ضلنا ذلك لئلا تشرك بي شيئا وقوله تعالى وطهرتني للعاكفين والعاكفين والركم السجود فمفسره في سورة البقرة
 غير انه ابدل قوله تعالى العاكفين معناه والعاكفين في الصلوة وقري لا تشرك بالياء والياء
 ايضا ومعنى يسكنون الياء عند الجمهور وبضمها عند بعض وعني كذا قالوا وبيان وجوب الحج في قوله تعالى واؤن في الناء
 بالحج وهو ان كان كلاما مستانفا كان خطا بالحج عليه السلام من ذلك في حجة الوداع وان كان عطفا على قوله تعالى لا تشرك
 بي شيئا وقوله تعالى وطهرتني كان خطا بالابراهيم ومعناه ونادى في الناس بدعوة الحج بالترك سبلا وعلى كل ضامير ان
 تناولهم بالون لهم رجالا ماشين على الرحل وركبا ناعلا على كل ضامير أي ابل مهرول ياتين أي بولاء الابل من كل فرع عيني أي
 مسافرة بعيدة وقيل لا يدخل مكة واية الدوي ضامرة على ما في الزايد وقوله تعالى واؤن بالتشديد من التخصيل وقوله
 بالحسن باب الافعال ايضا واؤن بالياء ايضا على من صفة للرجال والركبان وتعلل انه لا ابراهيم عليه السلام بدعوة الحج
 على المقام اجبا فبعد ما فرغ من بناء البيت ونادى يا ايها الناس ان ركبتم نبي ميتا واركبوا ان تجزوا لافجوه فاسم العيص
 من بين المشرك والمخرب من علم ان يحج واجابوه في الاصلاب والارحام لبيك اللهم لبيك واليه شارح اجاب الية حيث قال
 في باب الاحرام بعد بيان التلبية وهو اجابة لدهاء الخليل وقال صاحب الدراك في تفسير قوله تعالى فمحيى قال محمد بن بكر
 قال لي شيخ في الطواف من اين انت قلت من خراسان قال كم منكم ومن البيت قلت مسير شهرين او ثلثة قال وانتم خير ان البيت
 انت من اين حيث قال من مسير خمس سنون وخرجت وانا شابا كملت قلت هذه والله الطاعة الجليدة والجزء الصادقة فضحك وقال
 هذه من حيث وان شئت بك الدار والحال من دون حجب وسهارة لا يمتنع بعد من زيارته انه ان لم يكن به حرم
 هذا القدر ويشي ان يعلم ان ابراهيم والارسله شرط لفرقة الحج عند ابي حنيفة فاعلم الله تعالى في هذه الآية من الاتيان للحج للراجل والركاب
 اما ان كل علم الله وان كان خلاف الظاهر من السائق اما ان كل علم ان ذلك كان في شرعية ابراهيم خاصة ولا يتم

ذلك بان كرامة بينا المعنى في الطائف دون الطواف والامر بما يتناول ذلك هذا المصمم العظيم المثل في
 فان طائف البيت طائف ورا العظيم والسنة ان الطواف مسبوقة بشيئا من الاعمال كالصلاة او غيرها من الاعمال
 التي هي مقابلة في كنفه السجدة كما قلنا ان الطواف ورا العظيم لا روى عن ما يفته من انها نذرت ان تكون بالبيت وتصل في
 كعبتين ان فتحت الكعبة على يد المسلمين فلما فتحت مكة وراوت ان تكون عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم طواف وقال على بينا
 فان العظيم من البيت لان ابراهيم عليه السلام دخله اذ ابناه لكن ضاقت الشقة على ترك ما فرجه من البيت فوعدته
 عشت الى قابل لا دخلن حطيرة البيت واصحله باليمن لما شرقيها وبابا غربا والصفت العتمة بالارض فاذا هو يوم يوم حيات
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرغ من الطعاف الراشدون بعده حتى ان جاء من ابن الزبير كان قد سمع الحديث منها فبنى الكعبة على طريق
 ابراهيم وادخل العظيم في البيت فلما جاز من حجاج كثر ابن الزبير فبنى الكعبة ثانيا لكان في الجابية فاعز به العظيم من البيت
 والان على هذه الطريقة فالعظيم في نفس الامر داخل الكعبة فيجب ان يطاف وراة ذلك الصلوة كما يجوز اليها لانه خير من
 فيه وتوجه العبد ما ثبت بنص الكتاب فلا يثبت بانها شبهة فصرف ذلك كله في منزه الوفاة فليطالع من قال بعد تعالى اجلته
 فاصلة ذلك في ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب كلكم فيها منافع الى اهل بيتي
 ثم تحلها الى البيت العتيق هذه الآية في بيان ذبح الهدايا وانه ينبغي ان يكون الهدايا سالمة عن العيوب
 في هذا الباب لا يشا كما يزمنا تفسيره ان قوله تعالى فلك اشارة الى ما سبق من بدنة الشكر وتوابع الحاجين والادوية
 والهي والقرية الخليل وهو جند مخزون ومغول فعل محذوف اي الترمود ذلك ان الزموا ذلك وقوله كما ومن
 شعائره انهم مستقل طاعة مما قبله والتقدير ومن يعظم شعائره من فاتها اي فان تعظيمها من افضل ذوى قوتها
 القلوب فحذف هذه المضافات والعايد الى من وذكر القلوب لانها منشأ التقوى والفجر والامرة بها والمراد
 دين الله ورا الضريح ومواضع السكينة على بدن يحتاج الى التاويل قوله تعالى كلكم فيها منافع الآية الى تلك كانت ذكر
 البضياء والا قرب ان المراد بها الهدايا هو المختار لموافقة السابق والسياق وتظيمها ان مختارها ما نالها من الامور
 كالمروى انه عليه السلام اهدى ما يذبح فيها جمل الى جبل في الغنم برة من ذهب وان عمر بن ابي بكر سئل من نخلت
 كذا فذكر في التفسير هذه الآية اصل في انه ينبغي ان يكون الهدايا متصفة بالوصاف المذكورة ولعله لهذا المعنى لم يورد
 في الاصحاح العباد والعوراد والعجا والبرج التي لا يرمى في المنكس ومقطوع يد او رجلها وما ذبح كثر من
 او ذبحها او عينها او لسانها وذلك لان الاضحية كالهدايا واجب التظيم وهذه المذكورات متصفة باليب
 ان يكون مظنة او التظيم على ما ذكرنا من ايد عليه الآية وليلا علوا حتى اجتمع الحوان بخلاف الجار والضم

لا تعلم في هذا النقصان الى ما ذكره في جزاء النسخية بها وانما قلنا لعل لان الفقهاء لم يفرقوا بين هذه الآية ولان الآية سبقت
 في باب الهدايا دون النسخية مطلقا ولان كون التعظيم بالحسان والسمان من تقوى القلوب لا يدل ظاهر ا على عدم جواز
 المذكورات اذ هو موافق على ان التعظيم بالحسان والسمان كان من تقوى القلوب كان التعظيم كونهما سالما من موجب
 اولى بان يكون من تقوى القلوب وما هو من التقوى عام تركه فم ترك كونهما سالما من العيوب تامل وقوله تعالى
 لكم فيها منافع الى اهل مسمى ثم جعلها الى البيت العتيق ضمير فيها راجع الى الانعام اذ اشعار اني لكم في الانعام المذكورة منافع
 دينية ودنيوية الى ان تخرجتم محلها اى وقت وصول نحو ما منتهية الى البيت العتيق اى الى الحرم الذي هو في حكم البيت وهو
 يدل ظاهر ا على جواز الاتعاف عند الهدايا وتسلبها وجواز الركوب عليها وعلى انه يجب ان يذبح الهدايا في البيت العتيق
 اى فحرمه وذكر القاضي البغيا في تفسيره ان معناه لكم فيها منافع دنيوية وتسلبها وصرفها وظهر ان اى اهل مسمى اى
 الى ان تخرجتم محلها اى وقت نحو ما منتهية الى البيت اى الى ما يلزم من الحرم ثم يكون للراعى في الوقت ويجعل ان يكون
 للراعى في الرتبة اى لكم فيها منافع دينية الى وقت النحر وبعده منافع دينية اعظم منها بداهة اصل كلاله وقد اجري هذا الحكم
 على طبق مذهبه لانه يجوز عند الشافعي الاتعاف بالهدايا مطلقا من حيث الركوب والدر والتسلص فعندنا لا يجوز له الركوب
 الا عند العجز والاحليلين اى الا اذا كان مضرا بها فحجب بتصدق على الفقراء وكذا يتعدى بجلاها ونظامها بعد الذبح ولا
 يعطى اجر الجزاء منها فصح الآية عندنا ما قاله المجاهد لكم فيها اى في الانعام منافع من الهدى والنسل والركوب الى اهل مسمى
 الى جعلها بايائهم يحرم عليكم الاتعاف بها الى ان يبلغ الهدى محله وهو البيت العتيق بوجه اذ اوجب التعظيم ترك المحل
 والركوب ونحوه من محله التعظيم كذا في بعض شروح الهداية والمنع لكم فيها منافع مذكورة وقت الحاجة والعزوة وكانى
 الدراك وانما وجهها في الحرم فهو بالاجماع على ما علم من الآية وما علم ثم قال الله تعالى بعد اية فاصلة والبدن جعلناها
 لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا
 منها واطعموا الفقراء والمعتز ولكن لا تسخرنوها لكم لعلكم تشكروا هل ينال الله حقها ولا
 دمائها ولكن بناه التقوى منكم كذلك سخرها لكم لتكبروا لله على ما هداكم اليه ولتسبحوا له
 هذه الآية في بيان البدنة والاكل منها والتصدق بها وتفسير ان البدن جميع بدنة كحش خشبة واصل النعم وهو
 مشتمل من البدنة وهى الضحامة ويطلق عندنا على الابل والبقر وعند الشافعي على الابل خاصة والخلاف معروف بين
 الفقهاء والمفسرين ومنه الآية والبدن جعلناها لكم من شعائر الله اى علاماته ومناسكها واعلام دينه التى شرعها لكم
 فيها خيراى منافع دينية فاذا ذكروا اسم الله عليها اى على البدن صواف اى حال كونها قائمات قد وضعن ايديهن على راسهن

لقد تاملنا في
 كلامه في النسخية
 بالاول من النسخية
 وانما الى جواز ذلك
 بان النسخية الاول
 لا يسمع والنسخية
 مدققة ان التقوى
 كما هو في النسخية
 وانما عند ذلك
 ان مورد الواجب
 حرمه

وقد خلقنا الانسان توجيدين احدهما ان يراد به آدم عليه السلام وح كونه من السلسلة العلوية لانها سلت من بين الكواكب
 عن كل نوره ويكون من طين بانه يكون من قوله تعالى ثم جعلناه نطفة فجهلناه نفثة فجهلناه نطفة فجهلناه نطفة فجهلناه نطفة
 والثاني ان يراد به جودهم وح السلسلة هو النطفة والطين هو آدم من نطفة خلقنا الانسان من نطفة مسدودة من طين ومن
 مخلوق من طينه وهو آدم كذا في المراك والاول هو الكون الزاوي وزاد القاضى البيضاء او كان المراد جودهم من نطفة
 الآية من غير ان يراد بالطين آدم وبالسلسلة النطفة فانهم كلهم خلقوا من سلاسل جعلت نطفة بعد اوار وان ضمير جعلناه يجوز ان
 يرجع الى السلسلة وتذكير على تأويل الجور والمسلوب او المار بالجد ثم جعلناه نطفة في قرار كين اى مستقر حصين لئلا يرحم وجوه
 الاصل صفة المستقر وصف به المصل مباينة كما عبر عنه بالقرارة فخلقنا النطفة علقة بان اصل النطفة البيضاء علقة حمراء فخلقنا العلقة
 مضغوطة اى مبرزة فخلقنا المضغوطة مضغوطة بان اصلها نطفة ناعسة فخلقنا النطفة مضغوطة بان اصلها نطفة ناعسة فخلقنا النطفة مضغوطة
 وكل من ذلك بعد رجبين رجبين كما ورد في الحديث وقد قرى خطابا لافراد ايضا في الموضعين وقوله تعالى ثم انشأناه خلقا اخر اى
 الروح وبان خلق الله الشر والسن بعد التولد ثم الاستعداد الى الارض والنفوس الى ان يخلق ثم اجرا التكليف عليه بلونه الكهول والشيخ
 على ما في الحسنة او هو موقود البدن او الروح والروحى نطفة فيه والجميع على ما في البيضاء وخلقنا مياها للخلق الاول حيث جردوا ما كان
 مجاوا ناطقا وسيما وبصيرا وكان بعد هذه الصفات على ما في الكشف والدارك وقد مر ان به اى فجعلنا خلقا اخر احسن من الاول
 على ان من غضب مضغوطة فلو خذت عنده بعض البغضة ولا بد من العزم لانه خلق اخر سوى البغضة وبه تم المقصود ولا يعلم ذلك من
 كتب الفقه فيما ارى شيئا ناضيا وانما ثم من قوله تعالى فبارك الله حسن الخلق فقال في امره في قدرته وعلو حسن المقدرين من سواد
 او خير مبتدا ومخزون ليس بصفة له لانه مذكور وان اضعف لان المضاف اليه هو من كلمة من والجمع احسن من المعدر من تقدير
 فتكر ذكر المميز وقيل ان عبد الله بن سعد بن ابى شريح كان يكتب للنبي ففطن بذلك قبل ايام فقال لرسول الله كذا كنت
 فقال عبد الله ان كان محمد بن ابي موسى اليه فابنى يوحى الى فارتد وخلق بكلمة ثم اسلم يوم الفتح وقبل هذه الحكاية غير صحيح
 كان بالمدنية وهذه السورة كية وقيل القائل عمر ومعاذ رضى الله عنهما هذا كية المراك اخذه من الكشف
 وزاد عليه بعضا من الوجوه ولم يترجمه غيره فيما رى والله اعلم بالصواب وبعد يا سورة النور وفيها آيات
 كثيرة من مسائل الحدود وغير باضى مسألة حد الزنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 منها ما يجلدون ولدا تاخذكم بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون
 بالله واليوم الآخر ولتشهد عدا ابهما طائفة من المؤمنين هذه هى الآية التى ذكرت
 في القرآن فى باب الزنا من نسخها بخلاف باقى الآيات فان بعضها فى مجر وحده الزنا دون حده كآية منى سائر اهل

والفرقان وبعضها وان كان في باب الحد لكنه منسوخ كائني النساء على ما مر في سورة النساء وزاينة في الاعراب وان
قوله تعالى السارق والسارقة فاطلحو ايديهما في رجم الزانية والراي وكون الغاء للشرط كما هو مذموب المبر او كون
الاية مجملتين كما هو عند سبويه وقرى بالنصب ايضا والزنا بغير الياء ايضا وانما قد بينا الزاني على الزانية وفي الرقة
السارق على السارقة لا مرد وجه ومنه الاية التي زنت والذي زنا اذا كانا غير محصنين فاجلدهما يا ايها الذين آمنوا كل
واحد منهما ما به مجلدة هذا هو مضمون الاية ولا بد منها من هذا القيد المذكور في الاية ليعلم تفسير الاية ويخرج عن الاجمال
الى التفسير وذلك لان الزاني والزانية قد يكون محصنا وقد يكون غير محصن والحكم المذكور في الاية هو هو المجلد انما هو غير
وللمحصن الرجم وهو عندنا ان يكون حرا مسلما مكلفا وقم منه وعلى بخله صحو ولو مرة واحدة فان لم يكن حرا او لم يكن مسلما
او لم يكن عاقلا ما عاقا او لم يتم منه وعلى ما مر او كان واقعا ولكن يكلف فاسد فهو داخل في غير المحصن فكل مجلد عند الناس
الاسلام ليس بشرط للاحصان لانه عليه السلام رجم يهوديين ولنا قوله من اشرك بالله طيس يحصن تاينا قلنا ان هذه الآية
في غير المحصن لان المحصن بكلمة الرجم لانه قد روي ان ما عزا في فقهنا انه انما رجم لانه كان موصوفا بتلك الصفات وكل من كان
لكذلك كان مرجوما فهو بمنزلة التخصيص بهذا النص العام الشامل لكل زمان وميل صاحب الهداية الى انه منسوخ في حق المحصن
في حق غيره سموه لانه قد روي انه كان حكم الرجم مذكورا في آية اخرى لكن نسخت تلاوها وهو قوله تعالى انتم واثنيتم واثنيتم
زينا فارجو ما كالا من اعداء مد عزير حكيم حتى ان عمره حال لولا يقول الناس اذ عرفني كتاب الله لكتبت هذه الآية
في القرآن ولعل السر تركها ان هذه الآية ثابتة عن المطلوب الا بالترام ان الشيم من كان حرا مسلما مكلفا فليتم
عنه الوطى بالفتح العبرة كما ينبغي عن الملاقاة في العرف وليست كذلك في الشرع بل كل من تجاوز عن الشباب مطلقا وان لا
يصر في القرآن مد غليظ على المؤمنين وهو الرجم وان كان شرع عليهم زجر او عقوبة ثم ان حد غير المحصن ناهي المجلد عند
الشافعي ومالك واحمد بن حنبل في تعريب عام ايضا لقوله عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام على ما في الحديث ولنا
ان الاية في موقع بيان الحد والسكوت في موضع البيان انحصار واعد تعالى قد اوقم فاجلده واجزاه واخره اسم للكان
فلما قام حده المجلد لا يغير القول بتعريب عام زيادة على الكتاب والزيادة نسيم معذرة وهو لا يصحح الواحدة فانه في
الاباب انه يجوز لو نفي سياسة دون ان نفي هذا كما ذكر اهل الاصول وان الحديث منسوخ بهذه الاية كشرطه وهو قوله
الطيب بالشيب جلد مائة ورجم بالحجارة صريح في الهداية وللشافعي في حق العبد ثلثة احوال تعريب سنة كالحرة وتعريب نصف سنة
كما يجلد خمسين جلدة ولا يعزب كما قال ابو حنيفة هم صريح في الكشاف والمجلد ضرب المجلد وفي نسخة المجلد اشارة الى انه في
ان تجاوز الالم الى اللجم وبشرط في المجلد ان يكون وسطا وان يكون بسوطه لا غرزة له اذ فيه كال تعذيب وتجلد الرجل

في خبر لانه غير المستحب ان ياتي كمال الزانية والزان في العام الا بالزانية والزاني والمشرک والمشرکة فيجب ان يضطر في جميعها الى ان
يقال من الآية طين لا يورس الا بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام
والنحو سبب الزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام
المعروف او يقال ان الزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام
وقد افسده المفسرون ووجه ظاهره ولكن ان يكون الكلام خبرا عما كان عادة العرب في الجاهلية جارية عليه لا يلزم كونه اضافيا فاما
العلم وفي جميع الزمان حتى يلزم الكذب ويثبت كون من قاله تعالى وحرم ذلك علم المؤمنين ان لا يدخل نفسه تحت هذه العادة ويخون
عنها ويكون توجيها ثانيا لكون التقي نصبا ويكون الصالح على معناه وانما قدم الزاني هنا على الزانية على عكس قولها الزانية و
والزاني لان ثمة بيان هذا الزنا والمرأة التي في الزنا فهي الامة التي لم يعلم الرجل الا علمه ذلك ومنها بيان الصالح والصلح اصل
اصل في الامة النخلة لهذا في الكفاية والدارك ولهذا لم يقل الزانية لان العلم الامن زان ومشرک كما هو معنى النخلة لان المراد بان
احوال الرجال مرسومة البصا في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام بل يورس بالزانية والزان في كل عام
يا زينة شهاد فاحمد وهم ثمانين جلد ولا تقبلوا اليهم شهادة ابداء واولئك هم الفاسقون
والذين ذكروا من ذلك واصحوا فان الله عقور يحكم في علمه انفق المفسرون والنخلة على هذه الآية
هي التي يستدل بها على ان من قد فسد محصنا او محصنة بالزنا ثم لم يأت يومه بشهادة او بغيره فليس عليه ضرب من عقوبات بل عليه
شهادتهم ويكونون فاسقين الا وقت التوبة والكل يشهد بظاهر الآية ولكنهم انما قالوا ان من قد فسد محصنا بالزنا ثم لم يأت
المفسر مطلقا في كل قد فسد لان من قد فسد محصنا بالزنا ثم لم يأت يومه بشهادة او بغيره فليس عليه ضرب من عقوبات بل عليه
الزنا واعضاؤه شهداء بالزنا ثم لم يأت يومه بشهادة او بغيره فليس عليه ضرب من عقوبات بل عليه
قال الله تعالى محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان وقد فسد كذا انما يكون بالهوى عفيف عنه وهو الزنا ولكن الزنا هو المسحور
العفيف بل هو غير متخبر بالزنا ثم لم يأت يومه بشهادة او بغيره فليس عليه ضرب من عقوبات بل عليه
المكففة الضعيفة عن الزنا بالزنا ثم لم يأت يومه بشهادة او بغيره فليس عليه ضرب من عقوبات بل عليه
ابداء او يكونون فاسقين الا وقت التوبة وبمثل هذا الآية في قوله تعالى لم يأت يومه بشهادة او بغيره فليس عليه
عليه ان يورس منكم يعلم ان شهوة الزنا بالزانية كما قال صاحب البداية ولور هذه الآية في باب بعد الاقذف البصا والآية نزلت في حسان بن
ثابت حين تاب عما قاله في عابته مدعى العز بها مخرج في الكفاية ويبنى ان يعلم ان قد فسد المحصن واغفر فيه البصا ولكن انما فصل المحصنات
مخصوصا لواتيه وان قد فسد النساء اطلاقا وذكر في كتب الفقه ان قد فسد المحصنات ولا يلزم بالزانية ولا يلزم بالزانية ولا يلزم بالزانية ولا يلزم بالزانية

ان كان حيا وعلم الولد وولد الولدان فان ميتا ولا يجوز ان يطلب العبد سيده بقذف اسمه ولا الابن ابيه بقذف لده ولا
ان يقول مريخا زاني او يقول زنا في الجبل اولست لاسيدك اولست لجن فلان او بالابن الزانية لمن كان امره محررا وشروط
في الشهادة الاربعه الاجتهاد عند الادلاء ويعتبر فيه شهادة زوج المقدوفة ولا يوثق خلاف الشافعي في الشهادة ويجعله القاضون
كما يجده الزاني الا ان لا يترجم عنه الا الفراء والخشوع ونحوه واحمد القزويني في الترخيم ضرب الزنا ثم ضرب برب الخمر ثم ضرب بالقذف
وللامام والمقذوف ان يجوز عن الحد والمطالبة قبل الثبوت لاجل عدم دلالات القاذف قبل الثبوت سقط لاجل عدمه لا معنى له
نقا ولهذا لم يصح الصلح عنه بال على ما عرفت كذا في الكشاف في موضع من الفتاوى انه انما يجب ثبوت جلد او كان القاذف
مرا اما اذا كان عبيدا يجب عليه اربعون جلدة بقتضى الضابطه الكلية ان من العبد على نصف حتى الحر في الجميع ثم القاذف لا يقبل
عندنا في حكم من الاحكام لاني قوله لا تقبلوا منهم شهادة ابدان من التيمم المسقا ومن التكبير او للمعصية ولا تقبلوا منهم شهادة في الشهادة
وهكذا عند الشافعي مروي بذلك في البيضاوي وقيل شهادة في باب القذف خاصة فعمل التنوين عندهم للوعدة او للتعظيم ابي القاسم
لم شهادة واحدة او شهادة عظيمة وهي الشهادة في القذف ثم في هذا المقام متناوبين بين الشافعي ومخلاف في مسئلتين متعلقتين بالاربع
ان عدم قبول الشهادة عند الشافعي ينعني بفسخ القذف وعندنا بشرط ان يكون محمدا وفي قذف فادام لم يحكم له شهادة واحدة
ظاهرة وهي ما ذكره القاضي الاجل من ان الامر بالجلد والنهي عن قبول الشهادة سببان في وقوعهما جوبا عن الشرط لا ترتيبا
فيهما فيرتبان عليه وقوله واحدة بل حاله قبل الجلد سواء مما بعده فاولى ان ترد شهادة قبل الجلد وكذا دليل
يطلم عليه كل واحد بسهولة ذكره شارحوا البرزوي وجعلوا عباده على نطق ثم يوان الله تعالى ذكره او لا بلفظ ثم حيث قال ثم لم يرد
باربعة شهداء وما رتب من الجلد وعدم قبول الشهادة انما رتبته بعده حيث قال فاجلدهم الى اخره فعلم ان عدم قبول الشهادة
انما هو بعد ان لم ياتوا باربعة شهداء وقد بقي زمان كثير من القذف وبين اتيان اربعة شهداء كالدليل على نطقهم ومن
ان هذا الزمان زمان قبل الحد او انما يترتب بعده والله لم يمنع من قبول الشهادة في هذا الزمان وانما يجوز بعده
فيجوز اقامه اشهاد من قبل الجلد في المعصية انما يترتب من ترتب كلا الجزأين على قوله تعالى لم ياتوا الا من ان الواقي قوله
تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة كان نعم المنع حتى اجاب باجاب تام فانه دقيق وقد قرر هذا الاختلاف بعنون الصلاة والشرط والقرينة
على ما ذكره في السلام وصاحب التلويح في بحث الصلاة ان الشافعي يقول ان عجز القاذف عن اقامة البينة على زنا القاذفون عكس
لجناية القاذف ومعرفه لا بشرط له فيكون سقوط الشهادة سابقا على الجزاء لا امر حكومي والشئ قد سبق على الصلاة بجلد
الجلد فان قبل اتمام عليه لاجل العجز عن البينة ونحن نقول ان الجلد وابطال الشهادة كلاهما فعل بدليل قوله تعالى
فلا تقبلوا عطاءا عليه فلا يجعل العجز مرفقا في ابطال الشهادة كما لا يحل كذلك في الجلد فيكون شرطه والشئ لا يبيح

سقطوا حاشا البينة على الزنا مقبولة حسنة والقذف ليس بغيره كبيرة ولكن يوجب تأخير امره الى اخر المجلس او الى ما يراه الامام
واذا اخرج عنها لم يوجب الحكم ان ثبت وهو الجلد وردوا شبهة الا ان ثم اذا جاز بينه بعد اقامته بالجلد على القاذف ليسقط
رد الشهادة عن القاذف البينة فيقام الحد على الزاني ايضا اذا لم يكن متقادا ولا ايقام عليه اذا كان متقادا بهذا حاصل ما قالوا
وثانها ان عند الشافعي ومحمد بن حنبل ان تاب المحذوف عن القذف لمسلم اخر يقبل شبهة بعده وعندنا هو ذلك
على ما في المحسني لا يقبل شهادة المحذوف في القذف مادام حيا وان تاب عن القذف واصل ذلك ان بعد نقاد كوفي بالقذف
ثلاثة اشياء الاول الجلد في قوله تعالى فاجلدوهم والثاني عدم قبول الشهادة في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا
الثالث كونهم فاسقين في قوله تعالى واولئك هم الفاسقون ثم استثنى بعد ذلك فقال الا الذين تابوا من بعد ذلك اصحوا
فقال الشافعي الاستثناء راجع الى عدم قبول الشهادة فيكون مجوزا للمحل بدلا من قوله تعالى ثم ارجع اليهم فاستقبلوا
الا الذين تابوا من بعد ذلك من قذف مسلم اخر فاقبلوا اجند شبهة بهم وعندنا هو راجع الى كونهم فاسقين فيكون منصوصا
لانه من كلام موجب او منقطع والجرء هو الجلد وردوا الشهادة وقوله تعالى واولئك هم الفاسقون كلام متالف غير
داخل في خبر الزنا يعني المحذوف في القذف يسمى فاسقا الا ان تاب بعد ذلك عن قذف مسلم اخر فلا يسمى فاسقا والقذف
عليه ان عدم قبول الشهادة لما كان موكدا بقره فاما ابداءا محكما لا يجزئ التمسك به ولا الاستثناء وان الله تعالى قد قال
بعد قاء الآية ان الله غفور رحيم اي غفوره ورحيم عليه بارتداد الفاسق عن القذف لا يقبل الشهادة والبرهان صريح البينة
ذكره في باب من يقبل شبهة ومن لا يقبل وهكذا ذكر في لغات كثيرة وفي الكتب لا يقلل انه يخالف ما ذكره القاض
البيضاوي حيث اورد في الباب كلاما لا يلائم ما صدر ان كون الاستثناء راجعا الى عدم قبول الشهادة والى كونهم فاسقين
ليس رايه وان المتأخر عنده ان الاستثناء راجع الى اصل الحكم وهو اقتضاء اشرع لهذه الامور كلها وانما منصوص على الاستثناء
وان لا يلزم حينئذ سقوط الحد عند التوبة لان من تمام التوبة الاستسلام للحد والاستحلال عن القذف لانما نقول انه لا
اعترف بكون الاستثناء راجعا الى اقتضاء الشرع فقد اعترف بكونه راجعا الى النهي ايضا وانما اكرر رجوعه الى خط وكذا الى الاجم
قطر والخفية انما اتخذوا مذنب الاية فخطا على فانه وقع في الجدة مبنيا على الاختلاف على عطف واولئك هم الفاسقون
وعلم وجه الاستثناء وقد ذكرنا في الامم فخر الاسلام البردوسي في حروف العطف ان من عطف الجدة على الجدة قوله تعالى فاقبلوا
هم الفاسقون في قضية القذف وفي بحث الاستثناء ان قوله تعالى الا الذين تابوا استثناء منقطع لان التابير خبر داخل
في صدر الكلام فكان معناه الا ان يتوبوا ويجعل المصدر على عموم الاحوال بدلا لاية الاستثناء فكانه قال واولئك هم الفاسقون
بكل حال الاحال التوبة وذكر صاحب التلويح في بحث الواو ان دليل المشاركة بين قوله تعالى ولا تقبلوا

وبين قوله تعالى فاجله ودم قائم يخاطب بكل منبها الحكماء ورد الشبهة بصحة جزاء القذف لأنه محقق في لسان الذي صدقته القصة
 المبيحة لفرقة وهم اليراع الامام الحسنى الصادق عليه السلام هو الجليل فيصير جسمه الناس ومن دليل عدم المشاركة بين قوله تعالى وادرككم العاصون حينئذ
 ايضا قائم بدليل اخر والخطاب وكذا خبر ابيكون عطف على قوله تعالى والعقرب يرمون بكمونها جزاء وغيره من عطف الاخبار على القصة
 واخر الخطاب للجماعة بغير وان الذين يرمون منصوب بفعل مضمر اي فاجله والذين يرمون فيكون انشراحا ليعلم على وجهه
 الانشائية الواقعة بغير الابد من تارة ومنه الى الخبر فيقطع عليه الخبرية فلا يصل كذا في بحث الاستثناء في كون الاستثناء منتزعا من عطفهم
 الشبهة او من العنق كلاما طويلا لا ينقذ كرههنا فان قلت قد ذكرنا ان الحمد وفي القذف اذا تاب كان حده فصل شبيهة
 في موبة هذا من رمضان فكيف التوفيق قلت قد مر صاحب البداية في كتاب الصوم انه ليس بشهادة بل هو من الدين في نصا كذا
 ولهذا لا يشترط القذف بالشهادة ولا الضمان بل يكفي باخبار واحد عدل رجل او امرأة كائن من كان في الحرم بالفرع ما هو الشبهة
 قال ولا تقبلوا منهم شهادة ولم يقبل ولا تقبلوا منهم اخبار او هذا كله في حق المسلم ولما كان الكافر ان يصدق ثم اسلم يقبل شهادته في حق
 على الكافر فذات تلك وبعد الاسلام حدث له شهادة اخرى كما هو رأي صاحب البداية ولا يلحق القذف في يصدق الحكم مشين بحسب
 لما حقه يصدق المسلم فيقبل شهادة الكافر بعد الاسلام بخلاف المسلم كما هو رأي صاحب الكشاف ثم في هذا المقام غايده
 فاعلمت مما سبق ان حد القذف انما يجب اذا قذف محصنا بالزنا فاعلم من ان حد القذف محصن بالزنا او قد قذف محصنا بغير الزنا
 الحد ولكن حينئذ يجب التعزير لانه قال الضعيفان من قذف كلوكا او كافر بالزنا او قذف محصنا بغير محصن او قذف محصنا بغير الزنا
 باساق وبافاخر وبامخت وباخاين وبابوطي وبازنيت وبالص وبابوس وبقرطبان وباشاب والخ وباكل الربوا وبابون
 وبابن العجوة انت ما ذكره للصورت ماوى الزواني يا من يلجأ بالصبيان باحرام زوجه يجب عليه التعزير واقل ذلك سوط وكثرة تسعة
 سوطا تسعة وتسعون وخمسة وتسعون عند ابو يوسف وذلك لان التعزير من غير حدرة دون الحد فابو يوسف يقول ان قذف
 حد القذف هو ثمانون جلدة فبعض من سوطاني رواية وخمسة رواية والوصيفة يقول ان هذا الحد من الزنا او قذف محصن حتى العبد
 ارمون جلدة فبعض من سوطا بل ذكر في شرح الوتاية وغيره في رواية عن ابو يوسف يميز الامام الى الالة انصر في الكشاف دون غيره
 ذكره تمامه مسألة القذف والذين يرمون اذ واجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احد هم اربعة شهداء
 بالله لا انه كذب الصافي فبينه والخامسة ان لعنت الله عليه ان كان من الكاذبين وبذره عنهما هذا ان شهد
 اربعة شهداء بالله لا انه كذب الكاذبين والخامسة ان لعنت الله عليه ان كان من الصادقين ولو له فضل
 عليكم وخمسة وان الله نواب حكيم كما نقله لانزلت اية حد القذف سال عاصم بن عدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عيا
 عن هذا رسول الله ان رجلا رأى امرأته مع رجل اجنى فبشأن ان يشغل الاشياء ويغفر الرجل عن فعله وان طالبها بالاشياء يجب عليه

مله ويكون فاسقا مردودا والشهادة فقال حسن با حكمه المشرقة فلما خرج مامح عن مجلسه اذ هو جالس على عرشه بن محمد بن علي بن ابي طالب فامام في رايته
 شريك بن محرز ثم امر في قوله بنت مامح فقال مامح واودعها بالنسب باسالك النجار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وذكر قصة قوله بحجرت
 رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله وسال منها ذلك فذكرت من فترت آية اللعان تلك الساعة فذكر في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلم
 امره في الآية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله عند ذكر اللعنة والغضب بين من كذبوا في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله
 وقيل نزلت في علال بن امية وهو الخبيث اللعنه البغضادي حيث قال نزلت في علال بن امية أي رجلا على واخيه وهو الكوفي المشهور
 وعلى كل تقدير الآية في باب اللعان وتخيروا بها ان قوله تعالى ولم يكن قري بالياء والهاء على ما في المكشاف وقوله تعالى الا انفسهم
 من انفسهم مرفوعه وقوله تعالى ارب شهادت مرفوعه على انه خبر قوله تعالى شهادة اصدقهم او منصوب على ان في حكم المصدور الخبر مذكور اي
 شهادة اصدقهم واجبة الرقعة عند حفص بن عمر والكسائي والنسائي الباقيين وهذا في الاول والآخر فنصوب البقرة وقوله تعالى
 في الكوفيين مبتدأ خبره ما بعده او الاخير منصوب بقرانه عطف على ارب في قراءة حفص كذا قالوا وفي المكشاف وقري بنصب الخامسة على
 ويشهد الخامسة وان في الموضعين مثقلة وما بعدهم خبر على الاكثر او محذوفة وما بعده ما بعده واخبر عن نافع ونجوب وقوله تعالى غضب
 الله فري بالمصدرة الاكثر وبالفعل الماضي على كسر الضاد ايضا عن نافع وبهذه الآية تنسك صاحب البداية في باب اللعان والطلال الكلام
 فيه ونحن نقصر بالمقصود حفظ قول اللعان في عرف الفقهاء شهادة مؤكدة بالابان معزونة باللعنة فقيمة مقام حد القذف في حقهم و
 مقام حد الزنا في حقهن وعند الشافعي اعلان لصاحبه نص في الاثر من ذلك ما لا بد منه في الآية ومنه الآية والابان يجهلون الزنا وهم
 بالزنا ولم يكن لهم شهاد الا انفسهم فيكونان من اهل الشهادة وطالبت المرأة فيجب اللعان وهو ان شهادة اصدقهم هو ارجل اربع
 شهادات باه الى من العا دفين فيما رتبته به من الزنا والشهادة الخامسة ان يقول اخر ساعد علي ان كنت من الكاذبين فبدر عنها
 العذاب اي يرض عن المرأة الحان تشهد المرأة بعد ذلك بمشاهدات باه من الكاذبين فيما رتبته به من الزنا والشهادة الخامسة ان
 يقول غضب الله علي من كان الرجل من الصادقين ويباراؤا قذف الرجل بوجوبه باؤا فلا يخلوا اما ان يكون كل منهما باه للشهادة
 او لا فان كان كل منهما باه للشهادة فلا لبس المرأة به يجب على الرجل ان يلاعن فان اعان فان ابى من اللعان حبر
 حتى يلاعن او يكذب الرجل نفسه فيسند يجب حد القذف وانشاء ان يلاعن يقول ارب مرات باه الى
 لمن الصادقين فيما رتبته به من الزنا ويقول مرة خامسة لعنة الله علي ان كنت من الكاذبين وهذا الحان
 الرجل وبه ليعتد على الرجل حد القذف فيعد حان الرجل يجب على المرأة ان تلاعن فان ابى حلفت حتى تبارك
 او تصدق زوجها فحد الزنا وعنده الشافعي يجب عليها حد الزنا بمجرد النكول عن اللعان وان شأت
 ان تلاعن تقول ارب مرات باه لمن الكاذبين فيما رتبته به من الزنا وتقول مرة خامسة غضب الله علي

ان كان من الصادقين وبذل العان المرأة وبذل العذر سقط عنها الزنا وبذل العان قوله تعالى ويدرسها الله لعلها
 استوي في سقوط الحد فعذر فرحم بحد التلاع عن قيم العزفة بينهما وعند الشافعي لقيم للعان الزوج ثم عند ما وجد ما يجوز
 والحسن بن زياد يكون العزفة فرقة فسخ ولا تحلل له ابداد عن عثمان بن ابي لافرة اصله على اني الكشاف وعند الجعفي ومحمد بن
 الى تفرق القاضي فان فرق القاضي بينهما لقيم طليقة بائنة ثم بعد ذلك ان كذب الرجل فزوجه فزنت فزنت المرأة
 فحدث تحلل له كاحباله لا يمشي له بقية ابدال للعان والتحريم انما يتعلق به ومعنى قوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعا للمدا
 اي ما دامتا معا عني وبذه مسائل القذف بالزنا وكذا الحال اذا قذف الرجل امراته بنى الولد فانه يفرق القاضي بينه
 وبينه نسبة ويحرمه بانه بشرط ان يذكر فيه ما قذف به وفي الكشاف رواية صحيحة في مذنب الشافعي حيث قال محمد بن
 بتمام الرجل قائما حتى يشهد والمرأة قاعده وتمام المرأة والرجل قاعد حتى تشهد وبالامام من يقيم يده على غيره ويقول لاني
 اخاف ان لم تكن صادقا ان بنو بطنته السد وقال للعان بكه من تمام والبيت وبالمدنية على المنبر وبيت المقدس
 في مسجده ولعان المشرك في الكيفية وحسب العظم واذا لم يكن له دين فحق مساجدنا الا في المسجد الحرام لم يولد لنا انا
 المشركون نجس فلا يقرؤا المسجد الحرام هذا لفظه ولم يذكر العدة في الآية الا بموجب طرية اللعان من الجانبين ولم يترفع
 لسا الحكم من ابا الزوج والمرأة والتفرق بينهما ولذا افسرنا الآية لا بالاجال لكان ثم بينا احكام اللعان لهما
 وانا قلنا ويكونان من اهل الشهادة لانه ان لم يكن الرجل من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قوته
 فلا لعان لانه ليس من اهل الشهادة بل يحجب القذف واذا كان الرجل من اليها ولم يصلم المرأة شاهدة بان كانت لينة
 او كافرة او محدودة في قذف او صبية او مجنونة او زانية فلا حد على الزوج لعدم احصائها ولا لعان لهما عليها واليهما
 بكه ذكره الفقهاء ولم يترفعوا للمغفون وانا نذكر بعد هذا القيد ان كون الرجل اهل للشهادة لغيره من قوله تعالى الا انفسهم لان
 المعنى الا ان يكون انفسهم بدين عليه فعلم ان المسئلة مفروضة فيما كانوا اهل للشهادة صرح به في الهداية ولما كثر الكلام
 كذلك فغيرهم من ذكر الآية بعد بيان المحصنات فانه قال والذين يرسمون ازواجهن المحصنات لكن محض والكثير يذكرهما سبق
 قتال ونصف وانا قبلنا الآية بمطالبة المرأة وان لم يكن الآية والية عليه لان ذلك حق المرأة فيزوج على مطالبتها
 كما مر وبذلها وقالوا انما اطلق الله تعالى لفظ الغضب في حق النساء لفظا للعتة في الرجال لان النساء كبير ما يستعمل
 اللعنة فحسب وقار اللعنة عنهن ولكن وقار الغضب في صدورهن وانا قال لتمام الآية ولولا فضل الله عليكم ورحمة
 الآية من علمهم جوابا لولا محذوف للتنظيم ومخافة لولا فضل الله عليكم ورحمة يا ايها المتهمون ولولا ان الله قد اب
 حكيم لفضلكم والعجل كاذبكم بالصوبة او المعنى لولا فضل الله عليكم ورحمة باقامة الزواج ونبى الفواش لا فظلم

وسلامكم بالسلام وساعات الصلاة يجازيكم منكم الاصل على ما في الزايد في مسند ابن الدخول في بيت الغيرة بالجزيرة
استذان قررتم يا ايها الذين آمنوا ان تدخلوا بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم
خير لكم لعلكم تذكرون فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان
لا أذنوا فارجعوا هو أركب لكم والله بما تعملون عليم ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتكم
غير فتكون فيها مناع لكم والله يعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون اما ان الله تعالى ذكر مسأله الاستئذان
في ضعفين من هذه السورة الاول منها وهو الذي في هذه الآية لبيان استئذان الرجل في دخول بيت الغير والثاني وهو الذي
في آخر السورة لبيان استئذان المالك والاطفال في دخول بيت المولى طالبا بدوسجني بيانه ونقله في نزول هذه الآية
في الحديث بان في اول الاسلام كان الدخول في بيت الغير شائعا فاذا جاءت امرأة من الانصار وقالت يا رسول الله كثير ما نكلم
في بيوتنا غير محتاطا لسر العورة ويدخل الرجل بلا اذن في حال السب كما ينبغي فليكن كان ممنوعا فتركت هذه الآية خاصة
تعالى من الدخول في البيت الغير المسكونة وحده مضافا لاستئذان او المراسم وقد كان يكرهكم يكرهكم الى تسكنوا منها لانه يكرهكم
التي تملكونها فان من ابرءه لغيره او اعارها لغيره لا يجوز ان يدخلها الا بطلب المستأجر المستأجر منها غير مسكونة لها وان كانا
ملكانا لانه اذ كره القاصي البصاوي في تميزه والاصحاب لذلك فقد قال اي يوتا لم تملكونها ولا تسكنوا فيها فبذلك العباد فقل
وجوب الاستئذان عند عدم الملك والسكنى جميعا ولم يعم حكم ما اذا وجد الملك او السكنى فقط ولعل حكمه هو ان السكنى مرغوبة
الدخول بالاستئذان دون الملك وقوله تعالى حتى تستأذنا مشق من الاستئناس بمعنى الاستعلام فان المستأذن مستطاع
لحال مسكنه انه بل يدخل ام لا ومن الاستئناس الذي خلاف الاستئناس فان المستأذن مسترخ خائف ان لا يؤذن فبال
معناه حتى تستأذنا في قراءة الآية التي تستأذنا في الكشاف ويجوز ان يكون من الاستئناس هو ان يعرف بل نعم انسان
الى ايوب الانصاري قلنا يا رسول الله الاستئناس قال يحكم الرجل بالسبح والكبر والتحميد او تمنح اهل البيت من الزايد وكذا
في الزايد وفيه ايضا من مجله انه قال الاستئناس التسمية وصوت الخيل وقوله تعالى وتسلموا اعطى على تسلموا اي لا تدخلوا
يوكم حتى تستأذنا وتسلموا على اهلها بان تقولوا السلام عليكم لعل من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عليكم اذنوا فقلنا
والله وقلنا ان لا تقبلوا التسليم الا بالاستئذان كذا في الماركة والغير في من ثمرة التفسير السلام في كل شئ حتى روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في قوله تعالى لعل الامام الزاهد عن ابن عباس ان في الآية لغة ما وانما يريد حتى تسلموا او تسأله او في الكشاف في قوله
عبد الله حتى تسلموا على اهلها وتسأله او تقولوا لعل في ذلك خير لكم اشارة الى الاستئذان والتسليم
خير لكم من ان تدخلوا بغتة او تدخلوا على تحية الجارية فان الرجل منهم او دخل بيتا فغيره قال خير معاذا وحيث مسأله

وجعل فيها اصحاب رجل من امرائه في ثياب واهل بيته من ذلك وعلم الحسن والاحمل وروى ابن جبر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على ابي قال نعم قال لا خادم لها في بيته من ذلك قلت قال نعم ان رايها رايته قال لا قال فاستاذن ولبس ثيابا من
 من دخل بيته من ثيابها بالبيت او بالفتح لغيره لكرهات من نفسه وتعد للاذنب وقوله تعالى فان لم تجدوا
 فيها احد فلا تَدْخُلُوْهُ حَتَّىٰ يُوَدِّعَ كُمْ مَعَهُ قَان لَمْ يَجِدْ وَابْنُ ابي عمير فيها عابرة فلا تَدْخُلُوْهُ اِلَّا بِاِذْنِ اَهْلِهَا لَان الصَّوْفِ
 في تلك الغيرة لان يكون برضاء ولا يشبه الغضب والغضب وقال في البيضاوي والحسن واستثنى منه ما اذا لم يكن فيه
 حرق او خوف او كان فيه ذكر ونحوهما وقوله تعالى وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا اي اذ كان فيها قوم فقالوا ارجعوا فارجعوا ولا تظنوني
 ايمان الاذن ولا تلحقوا في تسبيل الحج ولا تفتحوا على الابواب لان هذا يجب لكرهته وبهذا يجب لانتهاه عن كل ما يوجب
 ايها من قوع الباب بعنف والتصريح لاصحاب الدار وغير ذلك وعن ابن عبيدة ما قوتت بابا على عالم قط وقوله تعالى هو اذ
 لكم ضمير الغائب راجع الى الرجوع اي فارجعوا ولا تلحقوا فان الرجوع اذ لم يأتكم من الوقوف على الباب لا فيمن
 ترك الدعوة او الفتح ليدلكنكم وديناكم وقوله تعالى والله ياتكم من غيركم لعلهم يظنون علم وعيد للمخاطبين فانه عالم باياتون وما يذرون مما
 حوطلوا فوجب جزاءه عليه وقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تَدْخُلُوْا بُيُوتَكُمْ مِنْ اَبْوَابِهَا اِنَّ اَبْوَابَهَا لَفَتْحَتْ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ
 في كل بيت عامة وخاصة وفعل من زواله لا ورد النبي عن دخول بيت الغير سال ابو بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال رسول الله ان التجار ياتون وينزلون الرباط ويألم كل من فيه احد فمن سبنا من بال دخول فانزل الله تعالى قوله تعالى ليس عليكم
 جناح الاية اي ليس عليكم جناح ان تَدْخُلُوْا بُيُوتَكُمْ مِنْ اَبْوَابِهَا اِنَّ اَبْوَابَهَا لَفَتْحَتْ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ
 كاربطة والفتحات والمخاض فيها مستاع لكم اي نفع لكم من المنافع الدنياوية من الاكل والشرب والاستراحة والجلوس
 للمعاملة والمحافظة للاسوال ومن لكم من الحر والبر وغير ذلك اذا قالوا وقيل البيوت الحرات تبرز فيها والمتاع البرز وهو
 المنقول من عطاء النفس في الزيادة وقوله تعالى والله يعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون وعيد لمن دخل مدخلا للفساد وانقطع على عورة
 واختلف في نسخ هذه الايات وبعانها وقد ذكرت هذا منه في بيان النسخ وسبب تحقيقه في ايات الاطلاق والماليك موطأ لا يشبه انما
 كما في سائر الكتب عذرا لا طاعة والاطلاق ثم ذكره في كتابه بيان السر للرجل والمرأة فقال قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم يحفظوا
 قُلْ لِّمَنِ الَّذِيْنَ يَخْفَوْنَ ۚ وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ اَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ
 قُلْ لِّلَّذِيْنَ يَخْفَوْنَ ۚ وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ اَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ
 قُلْ لِّلَّذِيْنَ يَخْفَوْنَ ۚ وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ اَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ
 قُلْ لِّلَّذِيْنَ يَخْفَوْنَ ۚ وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ اَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ

على عودات السكك وقد يفترق ما يجمع بينهما ما يحقق من حيثة ولو بوالا الشجاعة الموصلة من كل طرف
 فان لا بيان في بيان مسائل عدم النظر وسر الحوة ولا ينكشف عليك فيها الايمان معدة اخرى من مسائل النظر اية نظر الرجل الى الرجل
 المرأة نظر المرأة الى المرأة والرجل الى الرجل كونه ان يحل له النظر لانه تحت سرته الى تحت ركبته وكذلك كونه النظر للمرأة الى المرأة ونظر المرأة الى الرجل
 على الاصح وما نظر الرجل المرأة فاربعة نظره الى زوجته ومملوكة والى ذوات محارمة والى امه الغير والى المرأة الابدية فكله الى زوجته ومملوكة
 لا يحرم لشيء من حق النظر الى الفرج على الاصح ونظرة الى ذوات محارمة وامه الغير كونه واحد هو ان ينظر الى وجهها وكيفية وقديتها ورأسها
 وصدرها وساقيها وقديتها الى ما تحت سرتها الى تحت ركبتيها والى البطن وغيرها والنظر الى الابنية لا يجوز الا على وجهها وكيفية وقديتها
 فقط وقد ذكرنا صاحب الهداية بالتفصيل وورد الآية تمسكا في ذلك على ما استطلع عليه ان الله تعالى بنو نوح اذا وصفت ذلك فقال
 ان الله تعالى امر المؤمنين والابصار وحفظ الفرج بقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم والمراد
 بغض الابصار غضها مما يحرم اليها النظر لا مطلقا وانما قلنا ذلك محلا بموجب كلمة من لانها للتبعية او لا يحل الزيادة في الكلام
 الغير الموجب فيكون المراد غرض بعض الابصار عما لا يفيض في غرضه البعض فيكون ذلك باعتبار المحل فالمراد من بعد الا بصار
 الابصار المتعلقة بالمحرمات بجميع تفاصيلها من ذلك في النظر الى الرجل من تحت سرته الى تحت ركبته والى ذوات محارمة
 واحدة الغير كذلك مع النظر والبطن والى الحوة الابنية مطلقا من ليس من الشهوة وما سوى الوجه والكف القدم ان آمن منها
 فيمنع ينظم الآية هذه المسائل ولكن الاظهر ان المراد بالنظر الشهوة الى الابنية فقط او لا ابتداء وانما يتحقق فيه يدل عليه شبهة والفرد
 وفوق الكلام العاصم الشاهد من يريد نجاحها او اشتراكها والطبيب شئ من ذلك فانه يحل للاربع الاول النظر الى وجه الابنية وان
 فتح الشهوة ويحل للطبيب النظر الى موضع المرض بقدر الضرورة وان خاف الشهوة وما حرمه النظر الى الامار وبشهوة فما نطق به كغيره من السن
 والا حادوث والقياس الضايع لعله الشهوة وكتب الغفر والغفرى مملوكة من ذلك ان لم يرد بخصوصها انزوي من صلبه الى زائدة
 وقيل للبين ان النظر يحل غرض الصوت والبصر وغيره فيقول من ابصارهم ذكر الامام الزاهد فيقول الآية المحل المراد بمحظ الغرض فقط المذكور في الكلام ولا بد
 من اشتراط اربعة ما لم يكن ما لا يمتنع في الاشياء النادرة في الغرض المملوكة قدي الاول ما عرفت وان لم ينظر او سمح حتى يجوز النظر الى وجه
 الابنية وكيفية وقديتها والى رأس المحرم الصدر السابق والمضيق بخلاف امر الغرض وكفى في ذلك بارة النظر الا ما استثنى ومرة الغرض الا
 ما استثنى وقيل المراد من الغرض ذكره العاصم في تفسيره من الغرض هو لو احتجها من تحت سرته الى تحت ركبته لا الغرض عامة ولكن ان كان يحل ما
 للفران من حفظ الغرض في عبارة من الزنا الا اذا زاد او بالاشتراك وشق الزنا وانما قد غرض الابصار على حفظ الغرض لا سيما في قوله غرض
 الابصار لا يبر شهوة ويميل اليها فيكون سببا للزنا وفي غيرها فربما لا يمتنع على العاصم من ما في الآية من اجتماع من مستثنين نظر الرجل الى الغير
 وجه الغير فانه لا يمتنع في قوله تعالى ذلك ان لم يمتنع في غرض البصر وحفظ الغرض من الغرض من الغرض ان الغرض لا يمتنع

يغيب وترتب فيكون منزه على تقوى وحذر في كل حركة وسكون ثم امر الله تعالى تانيا بالبر من ان يعض الابصار
 وحفظ الفروج كذلك بقوله تعالى وقيل للمؤمنات ليخفضن من ابصارن ويحفظن فروجهن والصلوات فيه كما مر في غيره وهو ان
 من غرض الابصار خفض بعضها وبما الابصار المتعلقة بالمرحاة وذلك في النظر الى المحارم والى المرأة من تحت سرها الى تحت
 ركبتيها وفي النظر الى الرجل الاجنبي كذلك ان امت من الشهوة وجميع البدن ان لم تأمن فبدا في ظاهر الرواية هو ان في رواية
 كتاب الخشوع من الاصل فقط المرأة الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محاربه لان النظر الى خلاف الجسم غلط وفي رواية
 ان نظر المرأة الى المرأة ايضا كنظر الرجل الى محاربه ويتكشف لك مما سبق ان الاظهر ان المراد بهذا النظر الى الرجل الاجنبي
 بشهوة فقط فيكون الاولى هي النظر من الرجل الى الاجنبية فقط والثانية هي النظر من المرأة الى الاجنبى فقط وحفظ الفروج
 ان كان بمعنى الاول كان لازولم السيد شتى من وان كان بمعنى الثاني لمكن المراد ستر الفروج ومن بين ما علم ان الرجل
 والمرأة كل منهما على حياء ما موردا كونه لا ينبغي له ان يتكاسل في ذلك اذا كانت عياد ومجنونة ولا ينبغي لها ايضا التكاسل
 اذا كان اعنى وفيه قصة ابن ام مكتوم حيث دخل على ام سلمة وميمونة وهو عمى وكان ذلك بعد نزول آية الحجاب فلم يمارسوا
 صلوا بالاحتجاب ولم يقبل منكونه اعنى على ما مضى في الكشف ولعله لهذا انصت المؤمنين بالذكر بعد دخولها تحت المومنين
 وفي الزيادة ان لم يفيض النساء في اكثر الوقايع كالصوم والصلوة والعقوبات والمعاذات خصوصا في بعضها كالتي
 بهذه الآية واية السحرية ونحوها ثم لما كانت المرأة اكثر شهوة واغريزية واعقل عقلا وانفصل منيلا بخلاف الرجل اتى
 الله في حق الرجال بغير البصر وحفظ الفروج فقط واكد النساء بعبارة التحايل والحجاب فجاء امر من بعض البصر وحفظ الفروج
 منهن اول ما من اظهار الزينة فقال ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها فالزينة ما زينته به المرأة من حلي وكل وغير ذلك
 ومعنى الآية عند الشافعي وجميع من يقول بحرمته اظهار الزينة لا يظهر زينتهن من الاجانب الا ما ظهرت تلك الزينة بها
 وقت ابتلاء الاعمال ضرورة كالتعم في الاصابع والكل في العين والخصاب في الكف وعندنا لا جاز اظهار الزينة بنفسها
 كان المراد منها المنهي عنها هو الزينة حال كونها في مواضعها او مواضع الزينة كالرأس والاذن والعنق واليد
 والخصدين والذراعين والساق فانها مواضع للتكليل والقرط والطلاوة والوشام والديلم والسويز
 علوما صرح به في اثاره فالحصن لا يظهر هذه المواضع الا ما ظهر منها ضرورة وذلك مثل الوجه والكف فقط لان في شرها
 حجابا منها خصوصا في الشبوات والمحاكيات والنكاح وغير ذلك ولا يجوز لغيرها التقدم على الاصم لانه ليس فيه ضرورة ولو لم يكن
 وقيل بياض ذلك ايضا وهو امرى صاحب اثاره والكشاف للضرورة في المنهي خصوصا الفحشاء منهن ولانه قد ذكر في كتاب
 الصلوة ان التقدم بسير مجورة واجاب عنه في شرح الواقية بان في الصلوة ضرورة وليس في نظر الاجنبى اي

إلى يوسف أنه يبيع النظر إلى وجهها أيضا بما قد يدوان منها عادة وقد قال صاحب البداية في كتاب الكرامة في صدر
 تمثيل الوطى والنظر إلى وجهها لا يجوز أن ينظر الرجل إلى الأجنبية إلا في وجعها وكيفية قوله تعالى ولا يبدن زينتهن لانه
 منها قال في ابن عباس على ما ذكرنا من الكل والحد والمراد من وجعها وجع الكلام إلى آخره والمقصود أنه يتكلم بهذه الآية
 ان لا ينظر الرجل إلى الأجنبية إلا في وجعها ولا يتم التكلم بالنساء مغيرة وهي ان لا يجوز لغيره ان ينظر إليها بل يجب
 والوجه علم انه يجوز للنظر إلى الأجنبية النظر إليها والفتاة كونه الآية ما هو من جانب المرأة دون ما هو من جانب الرجل
 اين هذا من ذاك ولذلك ترى صاحب البصائر في لا يجوز النظر إلى الوجه والكف مائة فيمن يوافقها بالوجه والكف
 حيث قال وقبل المراد الزينة مائة من وجعها والمستثنى من الوجه والكف ان لا ينال بهت عبورة وان ظهر ان هذا في الصلوة لا
 في النظر فان كل بدن الزينة مائة لا يجل غير الزينة والمحم النظر إلى شيء منها الا ضرورة كالمحاجة وتكمل كشهادة هذا الكلام
 ولا يخفى حسنه ولنا على طائفة الكلام ليس هو بمتبرجوا به وهو انية الحجاب التي يأتي في سورة الاحزاب بدل على وجه
 احتجاب ازواجه النبي عليه السلام من الرجال وقد قال بعض المفسرين ان هذا الحكم عام لجميع المؤمنات ولكن خصت به ازواجه
 النبي بخصوص الواقعة وهو انما قصر ما فهمت سورة النور المذكورة بما هو جواز النظر إلى الوجه والكف لولا ان من الشهوة
 وللقاضي والشاهد وطبيب خاصة ان لم يأت من منها ثم لا يرد ذلك على نظر القرآن بان يخص اية الحجاب بغيره بل هو ان النبي معلم
 كما يدل عليه عبارة او يراو الزينة هي نفسها لا مواضعها كما هو رأي الشافعي او يخص بها المواضع منظر الظاهر
 في الصلوة لا بالنظر للغير كافتنا انما في النصف ثم امر به ثانيا بوضع الخمر على الحجاب بقوله تعالى وليضرن بخمرن على زينتهن
 اي وليضفن خمرن على زينتهن لتكون لشعر والاذن والجميد والصدر مخوفات غير مكشوفات وانما قال ذلك لانه في الوجه كان
 جيبوب لبعض النساء واسعه بحيث يبرهنها جرد ونين وليسدن الخمر من درايها فحق الصدر مكشوفة فنهين عنه وامر
 ان يسدن من قدامهن حتى تغطيها ويجوز ان يراد بالحجاب الصدور تسمية باللباس كما في الكشف والاول هو المذكور
 في الدارك والظاهر هو المذكور في الزيادة ثم ان كل هذه في حق السترة عن الرجل الأجنبية المشتبهى واما في حق عبدة فيجوز لها
 الظاهر مواضع الزينة كلها لا تخصه بالوجه والكف والقدم وذلك مذكور في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا للزوجين
 الآية اي لا يبدن مواضع زينتهن سوى ما ظهر منها ضرورة من الكف والوجه والرأس والاذن والعنق والصدر
 والعضد والذراع والساق الاربعة لهن وكلام المفسرين يدل على ان المراد بالزينة الاول الزينة الظاهرة والثاني
 الزينة الباطنة اي لا يبدن الزينة الظاهرة الا ما ظهر منها ولا يبدن الزينة الباطنة الا للزوجين او الباطن الى آخر
 ما استثنى في القرآن وفي الكشف ان القران يجوز النظر إليها وان كان مرقعها اظهر بل وان بلغ الى ما جازى السرة لانها

فوق لباس الساتر الجاهل الا اذا كان التبرع رقيقا لطيفا او يبدو منه
 لهم وان كان خفيفا ينعف كالنسوة باللباس الناعم والبطن والعصم كالبعول ما يحسن بهما الى تحت ركبتهما ايضا ولا تترك لسان منه المذكور
 احصافا صنف منها لا يركب وهو البعل فجوز ان ينظر الى جميع البدن حتى الفرج ثم ان يرفع يده يقول المظهر في العزم في الو
 يكره ذلك لانه يورث الفسيان والقوله اذا اتى لودك اهلكه فليست مستطلم لا يجوز ان يجره والعير كذلك في البدانة وصنف
 الناظرين عليهم واحصا من الى عدلهم وقد توفى الغنمة من قبلهم لاني الطبايع من النفقة عن مجامعة القريب هو ما حرمته
 وهو البعل وابنه والحرمة وهو الاباء والابناء والاحوات وابناء الاخوات وابناء الاخوات وهو الايام المحارم النسب
 الرضاوية ويدخل في الاباء الاجداد ايضا وفي الابناء الابناء ايضا وانما سكنت عن ذكر الم والمخل مع انما من المحارم
 لانها داخلون في المذكور لانه وقبل ان لا يحيط ان لا يكون مواضع الرتبة لهما لانها بايد كراة عند بناها كما يكون
 وبالجور فالحرمة يجوز انظار الرتبة وهذه الآية تسك محاصبا لبدن في هذا الباب حيث قال وينظر الرجل من ذوات محارم الى الوجه
 والراس والصدر والساقين والعصدين ولا ينظر الى البطن او ظهره او فخذه او اقصا في قوله فانه لا يبدين ريشتين الا بوجوه الايدي والار
 واعد اعلم مواضع الرتبة وهي ما ذكره الكتاب يدخل في ذلك الساعد والاذن والعين والقدم والقدم لان كل مواضع الرتبة بخلاف
 البطن والخصية لانها ليست مواضع الرتبة بهذا الكلام لا غير عليه لانه لا يضر احد بجوز انظار الرتبة للاباء اعلم انه يجوز انظار المحارم فكم
 وكان يجوز انظار مواضع المذكورة كذلك يجوز انظار مواضع النجاسة الى ذلك في المسافة وقلة الشهوة للحرمة بخلاف وجه
 حيث لا يبلغ المس وان ايج انظر لان الشهوة مستطمة الا اذا كان بخلاف عليها او على نفسه شهوة فحينئذ لا ينظر ولا يمس
 انظر متقاضي الجسد اى امرأة وبى ما غير محلوكة لا حد وبى المذكورة في قوله تعالى او نسائهن والاكثر على ان المراد بان المسلمين
 الاضافة حتى لا يجوز انظار الرتبة للكنيسة والمجوسية والوثنية لانهم لا يخرجون من مصنفين للرجال وقبل الاشارة ذلك في السلسلة والخطوة
 وذكر صاحب التذكرة ان المراد بانها الحرمة خاصة فلا يجوز انظار الرتبة عن امرأة الغير ايضا لان مطلق هذا اللفظ لكل على الحرمة
 ما ذكره فادمت ففى عدم تجوز انظار المحرم وبى المذكورة في قوله تعالى او ما ملكت ايمانهن وبشمل العبيد الاماء عند مالك وهو احد قولى
 اية ذمت عابته فمؤخذنا يحضر بالامام فلا يجوز للعبد ان ينظر الى مواضع رتبة سيده حيث قال سعيد بن المسيب لا ينظر كمنه
 المنور فانها في الاناث دون الذكور صرح بذلك في الداركة والهداية وقيل ان العلماء ان كان عفيفا يجوز انظار الرتبة والانثى وانها
 يمس السلسلة والكافة ولا يختص بالمسلمة فقط صرح بذلك في الحسبة وصنف منها يكون الناظر يفرى شهوة وهو ما لكونه
 المذكور في قوله تعالى او التابيعين من الرتبة من الرجال اى الذين اطلق في البيت بفرأولى الحاربه الى ان اى معنى بظنون البيهقي وال
 العلماء ولا يحتاجون الى التابيعين بل لا يعلمون انهم اذ الشهوة او انه شيعر لا يلبسون الى النساء وقيل الخفي

فلما غير محاسبين الى النساء وعندها لم يرد به الا اول قطعه فالحصى والجلب لا يجوز هنا الظاهر موافق الزينة لما لا يهاهون
 الشبهة بالها ولكن لا يطعن بها وبكذلك الخش في الرد من الافضل لانه فعل فاسق فتراد وجانب البداية في الامان على ان يولد الثلثة
 اذا نظرت في الآيات المذكورة في قوله تعالى لا يفتنكم بهن الا في زينتهن وانهن في زينتهن وانهن في زينتهن وانهن في زينتهن
 غير ادلى الاربعة من الرجال يجوز الظاهر فيمنع ان يوفى بالكم وهو المخرج للامام الزايد صرح به في تفسيره والمالكون طفلا وهو المذكور في قوله تعالى
 او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والاطفال او الغلبة اي الطفل الذين لم يظهروا على المباغرة او لم يفتنوا بسبب علم
 البصيرة يجوز الظاهر موافق الزينة لهم ايضا وانما وصف الطفل بالذين سموا واحدا باعتبار انهم خمس فصلهم موافقا للجم ولو لم يفتنوا
 قوله غير ادلى الاربعة بقوله من الرجال لا سندك قوله تعالى او الطفل الذين لان الطفل ايضا غير ادلى الاربعة بسبب الطفولية ولكنه ليس
 به حال والان تم بيان الستة المذكورة في الآية ثم نقول روي ان كانت المرأة في العوب تقرب الاخرى جليها وانما لم يعلم الناس انها
 ذات عيال او تقرب احدى صليها على الاخرى لذلك فنها ما لم يعلم تعالى عنه وقال ولا يغربن باطنهن ليعلم ما يخفين من زينتهن اي لا يغربن
 الارض بارجلين او باحدى صليها على الاخرى يستقيم ظننا لهما فيعلم انها ذات عيال فان ذلك يوجب سبلا في الرجال وقد قال ان الله
 لا يستجيب دعاء من لم يسئ الى نفسه وهو المخرج من النبي عن الظاهر الزينة واول ما انتم من رقة الصوت ولما علم الله تعالى ان المؤمنين
 لا يخلو من ذنب وتقصير انه لا يستوفي الاحكام الشرعية جميعا امره الله بالتوبة بعد هذه الاحكام حيث قال وتوبوا الى الله جميعا ايها
 المؤمنون لعلكم تفلحون والمخبر توبوا مما كنتم تفعلونه في الجاهلية فانه وان جيب الاسلام لكنه يجب لزم عليه وهو عز على الكلف عنه كفاية ذكر
 قطار الآية دليل على ان العصيان لا ينافي الايمان كما هو ذهب الى مسنة لانه لا ينافي عليه لم يخط المؤمنين سم العصيان كذا في الاثر
 ثم ذكر الله تعالى بعده بيان نكاح الرقيق والاماء وغيره فقال وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم واعبادكم
 ان يكونوا منكم فخيرهم عند الله من فضله واولئك هم الذين لا يجدون لخصاصهم في عبادكم
 الله من فضله اعلم ان هذه الآية في بيان نكاح المولية والرقيق وذلك لان قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم
 واماكم خطاب للاولياء والسادة على طريق الاجمال في اللف والترتيب في الشرح فمفهوم ذلك من البياض في قوله تعالى
 وانكحوا بقوله تعالى الايامي منكم كان خطابا للاولياء بنكاح المولية والايامي مقلوب الايامي جسم ايم وهو المفرد بلا
 زوج اي المرأة بلا رجل والرجل بلا امرأة والمعنى وزوجوا يا ايها الاولياء الرجال بامتكوت بالمرأة وادخلوا
 المرأة بلا زوج تحت عخذ الرجل فيكون في بيان ولاية الولي واذ اعلى بقوله تعالى والصالحين من
 عبادكم واماكم كان خطابا للسادات بنكاح المماليك اي انكحوا يا ايها السادات الصالحين من عبادكم
 بالنساء والصالحين من ايمانكم بالرجال فيكون في بيان ولاية الموالي واما خصصت

المتصالحين من بين العباد والامارة وان كان لهم ولاية جميع العباد والامارة بما يشاءهم وحصل لهم على الصلوة والحرارة
 وقيل الزاد بالصالحين المؤمنين صرح بذلك في الحديث اياك واما ان الام للوجوب او غيره فما لا يوقف عليه من قضاير الخلق
 الكشاف حيث قلنا في الام للندب لا علم من ان نكاح امرئ من دواب الله وقد يكون للوجوب في حق الاوليا عند طلب المرأة
 ذلك وعند اصحاب الطوا بر النكاح واجب كذا سرد المصنف الى اخره وبين وجوب الندب ثم قال بعده وربما كان واجب الزنا
 اذا ادى الى معصية او فسادة وبين وجوبه ايضا بتمسكه بحرفه عند اهل العلم وعبارة البيضاء صريحة في انه لا يوجب
 ولكن بشرط المطالبة حيث قلنا وفيه دليل على وجوب تزويج المملوك وذلك عند طلبها وشعار بان المرأة والعبد
 يستبدان به اذ لو استبد الاوجب على الولي والمولى بالامارة وقد ذكر فيه وجوبه من دعواه الاول ما هو موافق للجمهور وسواء
 الاخرة مما جازعته صاحب المذرك بان لا دليل في الآية على ان تزويج نسائه الايامي الى الاوليا كما في تزويج
 العبيد والامارة الى المولى لا تافلتان ان الرجل يمل على الرجل الايام الا باذنه فكذا الايامي على المرأة الا باذنها لان
 ينظمها محكمها واحد وهذا ايضا اختلاف معروف في كتب النكاح من الحنفية والشافعية في ولادة الصغيرة والكبيرة ثم
 انه قد ذكر صاحب القنن وغيره ان قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامالكم باسم قوله تعالى وانكحوا
 لا يملك الا زانية ما مشركه والزانية لا يملكها الا زان او مشرك وجهه كونه ناسخا عنه نعم انه انكحوا الايامي لا يملكها الايامي سواء
 كان ملكا صالحا او زان او باللعن وانكحوا الصالحين من عبادكم وامالكم سواء كان بالصالحين الصالحا
 او لا فيكون ناسخا لاي نكاح من ان نكاح الزاني لا يجوز الا بالزانية او المشركه هذا ولكن لا يخفى عليك انه ذكر في كتب النكاح
 بسكو البنت الرجل الصالح وهو يقتضي ان لا يكون كقول الصالحين بالطريق الاول اتمل وقد مر فاسبق وقوله تعالى ان يكونوا
 فقرا او يفتنهم احد من فضلهم ولا عسى ان يمين من النكاح والمخة لا يمين فقر الخاطب والمخة من المناكحة فان في فضل
 غنيته عن المال فانه غاوريهم وهو الوجه المقدم في البيضاوي والمذكور فيه اخر وعليه الجمهور سانه وعد من ائمة الفقهاء
 اى بان النكاح سبب زوايا والدولة والمعاش والمخة ان يكونوا اى الايامي فقر الغني من فضل النكاح باجماع
 الرزقين او بالقناعة وقد قال عليه السلام التمسوا الرزق بالنكاح وشكلى اليه رجل الحاجة فقال عليك بالباءة ولكن
 المشية مربية لقوله تعالى وان خفتم عيلة فوفى بالنكاح من فضل ان شاء الله ان الكشاف حفيظه وقد اطلعت النكاح فيه وقال
 الامام الزاهد قال ابن عباس في الاحوار خاصة لان العبد لا يملك شيئا وان ملكوا قوله تعالى ولا يستغنى الذين لا يملك
 نكاحا امر بالاستغناء عن الزنا لمن لم يستسلم النكاح والمخة ولا يستغنى عن الزنا الذين لا يجدون نكاحا اى سلب
 النكاح او ما ينكح به ويشتد الوجدان الحكم من يعنى ليس لانه تركب الزنا واسطة عليه الشهوة بل يصبر به فيشتم

بأن يعلم الله وشفقة خبيركم بعد ذلك وبعينهم منه انه لم يجد عليها الا يصح له النكاح فلا يكون كقول اللغوية ولا اللغوية كذا
وكذا العقبا فلا بد ان يحل قول تعالى ان يكونوا اخر ايتهم بعد من فضلوا وان كان لهم بالبعد للهم والشفقة ولا يكون زيدا
يعني ان يكونوا محجبين الى مال سوى ما يصح لهم والشفقة ايهم بعد من فضلوا بالتمام فليست بين الاثنين وعلا على الابهام
وفي الدراك قال عليه السلام يا معشر الشباب من استطاعكم البائة فليعرج ورج فانه اغنى للبدن واحسن للمعروف ومن لم يستطع
فليصبر بالصوم فان له وجبا وقال المفسرون ما حسن ما تيب الله تعالى الا وحيث ابدوا ولا يبيعهم من الغفلة ويبيعهم من موافقة المعصية
وهو غرض البعير بالفتح الذي يحسن الدين ويعتبه الاستغناء بالخلاف عن الزامهم بالحل على النفس الامارة بالسوء وهو ضاع عن الطرح
الى الشهوة عند العجز عن النكاح الى ان يعجز عليه ما قالوا ثم ذكر الله تعالى بيان جواز الكتابة فقال والَّذِينَ يَبْتَغُونَ
الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ فَكُلُوا مِمَّا قَبَّوْهُمُ اِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا مِّنْ مَّا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ فَكُلُوا مِمَّا قَبَّوْهُمُ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ
هذه الآية التي ذكرت في الزمان في سنة جواز الكتابة والمراد في نزولها ان العبيد غلام خويلد يطلب قد طلب الكتابة من مولاه
فازالوا له القادة الآية كذا في التفسير المعنى والذين يطلبون الكتابة مما ملكت ايما لكم من الجوارى والعبيد فكانت يوم ان علمتم فيهم
فبذل الآية على جواز الكتابة والامر في قوله تعالى فكانت يوم للاسحاب النذبة وذرية مقيدة بالشرط وهو قوله تعالى ان علمتم فيهم
خير اذ اباة الكتابة متخذه بدونه البقاء وتختلف في تفسير الآية فبذل معناه ان علمتم ان فيهم ذرية مقيدة بالشرط وهو قوله تعالى ان علمتم فيهم
ان تعلموا ان لهم فدية على الكتاب كذا في الدراك ونقل في الحديث بعد بين الوجين انه قيل يا ابا عبد الله ان السوا والالا
ذال كما نقل ان عبد سلمان طلبت الكتابة فقال سلمان لا تكتبه لعل يتسلط عليه كبره قال لا فقال اني بطلت نفسي
من الناس بالادناس فلن اكتبك قط ونقل صاحب الكتابان بالاقصاء وذكر امام الزيد بعد الوجه الاول بواية
اخرى عن ابن عباس ماصلة ان قيل معناه ان علمتم ان فيهم خير امي لا يعرف بالمسلمين بعد العتق بالقرود والفساد واجاء
الاخضيل عليهم وهو الاظهر وقد اشار الى ذلك صاحب المبداء حيث قال في اول كتاب الكاتب اذ كان له عبده وامته
على كل شرط عليه قبل العبد ماصلة ما كان الجواز فلو قال تعالى وكان يوم ان علمتم فيهم خير او هذا اليسر ايجابا باجماع
بين العقبا وانما هو امر نذوب وهو الصحيح في الحل على الابائة العتق او بشرط اذ هو مصلح بدونه اما النذرية
فمعلومة بالمراد بالشرط المذكور على ما قيل ان لا يعرف بالمسلمين بعد العتق فان كان يعرفهم فلا فضل ان الكتابة
وان كان يصح له فدية او ما اشترطه القبول فلان الكتابة متخذه كذا في الكلام الى اخره والمقصود انه مرجع
في ان الآية تدل على جواز الكتابة وان الامر للنذوب والتدبير معلقا بالشرط وان الخبرة مغفرة بوجوه منها ان لا
يعرف بالمسلمين بعد العتق وانما تنسك في ان قبول العبد بشرط صحة الكتابة بدليل عقله ولم تنسك بقوله تعالى

على كسب واجلهم
شيئا ومنهم من يبيع
الشفقة بالسكنى لغو
اصلا ما كان الدين
كان وقيل لا بد منه
على انقاذهم
لما في نفسه

الكتاب مهان الا بتجاوزهم فيه قبول العبد لانه انما يدل على انه اذا استغنى العبد لكاتبه ولم يدل على انه اذا استغنى
المولى بل يشترط فيه قبول العبد ان يلزم عليه جبره فحصل المولى منك الدليل المستعمل وقال انتمى للعبد فم يلزم
هو انما في المملوك يد امالاً ورفقة والا والعبد الذي قد يسمى كاتباً فهو العبد الموقوف الذي هو على عتقه بالوحي من مال المولى
فيه تقرير لفظ الكتابة بان يقول كاتبك على الف درهم مثلاً فان ادعى جميع المال عتق وان جردوا على يد درهم فهو موقوف على
بغلاف اذا ادم يصرح بلفظ الكتابة بان يقول اعطيتك على مال فانه لا يسمى كاتباً بل اعطى على مال وعكره ان لا يوصى بالوحي الى المولى
انما الحال ويجب عليه السعي وانما يسمى امراً تعالى به العبد كاتبا لانه من الكتابة والسيد كتب على نفسه عتقه اذا ادعى المال او كتب
من الكتب يسمى بالجموع الوضعية فيكون من جماعهم بعضهم بعضها الى بعض كذا ذكر في البيضا وفي الكشاف والذكر ان من سعى في ذلك يكتب
الف درهم كتب لك على نفسي ان تعتق مني اذا وفيت بالمال وكتب لي على نفسك ان تعتقك عليك او قار بالمال كنيته
على التمتع وهو مصدر معناه ومنه الكفاية والحد كالعقاب والمعاقبة ويجوز الكتابة عند امالاً ومربحاً وبمجاناً عند الشافعي وهو
من يجهن امي شهرين فلا يجوز حالاً لانه عاجز عن التسليم في مال قليل ونحن نقول يمكن ان يستغنى فيه ويحالا بخلان السلم
ويجوز عندنا حالاً ويجوز عند الشافعي وذلك لان الاجل ثمه قائم مقام المحنة وعليه فلا بد من ذلك ليجوز انهم كذا ذكر في كتب
واقول ان اية السلم هي قوله تعالى اذا اذنتهم بدین الى اهل سبي ما كتبوه بعتقيد بالابايل واية الكتابة باطلاقاتها من غير اهل
والحال جتان لنا على الشافعي في كلتا المسكتين على ما لا يخفى ويجوز عتقه على مال قليل وكثير وعلى نذرة في مدة معلومة وعلى كل
معلوم موقت وان كاتبه على قيمة لم يجز فان اذنا عتق وان كاتبه على وصيف بارعة الجاهالة وجب له وسير لان اية
المكاتبه واذا ادعى عتق وكان ولا له لموله ولا يحل للمولى اذا كان غنيا ان يمانه ما تقدر به على المكاتب وكذا اذا اذنت
بالمكاتبه وجز عن الباقي من السبي ما اخذه منه لتبدل الملك والمل بابلول مذكور في الفقه مفصلاً وقوله تعالى واتوهم من مال
الذي اتاكم عند اماننا الا نعلم وكذا عند مالك خطاب لعامة المسلمين بامانه المكاتبين فكتب قبيهم واعطاهم سهم الزكوة على
ما عرف وعند الشافعي واحد بن جليل موطأ لم اال كاتبهم كما ان قوله تعالى فكاتبوهم كذلك ولا يصح عندهما حصول اياها المكاتبون من
على الكتاب يشترط هو المولود ولكن احمد بن حنبل يقدرون على الجور والمشاغف فوجه الى راي المكاتب وقد صرح ان جليل جليل فيهم
عشرين ديناراً بعد ان كاتب على مائة دينار بلنا في الشيء وفي الازار ان عند الشافعي يحط ربحاً عندنا الايتاء هو التملك لشيء طاهر
لا لا يسمى ثاراً فلا يكون ذلك وبما بهذا الفقه وفي البيضاوي ويكنى في الخط اقل ما يتصور وعن علي بن عيسى الرهم وعن ابن عباس
الثلاث وفي الكشاف عن ابن عباس يرضى له من الكتابة شيئاً وعن عمر بن الخطاب انه لا يبيع عبد الله كني ابا امية هو اول عبد كتب في الاسلام
فانه باول من فوزه اليه فقال لواءه الى اخرتهم فقال اخاف ان لا ادرك ذلك فاعطى ابي حنيفة على وجه النذرة وقال له عند

والذلك حرم على المكرة المتعد ووجب عليه انصافه وحسن عيونه في مسئلة الاستئذان بالدخول في حق الربا
والاطفال قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ليسوا ذكركم الذين ملكتم ايضا لكم والذين لم يتبعوا الحكم
منكم ثلث مرات ومن قبل صلوة الفجر وجبت تصفوت ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلوة الضم
ثلاث عوارب لكم ليس عليكم ولود عليهم بجلستهم بعد من وطأ فون عليكم تحضكم على بعض ذلك
يبين الله لكم اذ يات والله عليكم حكمه واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذوا كما استأذون
الذين من قبلهم كذلك يبين الله لكم آياته والله عليم حكيم اعلم ان في مسئلة الاستئذان ودور
اثنان احدهما هو المذكورة من قبل في باب الاستئذان للاحرار البالغين كما مر وتامه هذه الآية في بيان الاستئذان للابكار
والاطفال ونقل في نهو لها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رسل مديج ابن عمر غلام الانصاري وقت الظهيرة ليدعوه فري امره
فدخل عليه بالاستئذان وهو قائم قد اكتشف عن بعض ثوبه اوسد يقطر مشغل بوعده النساء فكرهه عمر بن الخطاب وقال يا ليت
نبتنا من الدخول بالاستئذان في هذه الساعات فتركت وقيل ان غلام ساء بنسابة مشد دخل عليها في وقت كبره فتركت
وقيل قالت انما تدخل على الرجل والمرأة ولعلها يكونان في لحاف واحد فتركت على ما في الكتاب والى عليهما الذين امروا به
الاذن منكم في الدخول في بيوتكم معلوكم من العبيد والامهات والاطفال الذين لم يبلغوا الاسلام منكم ثلث مرات احدا
من قبل صلوة الفجر لانه وقت القيام من المضاجع وطرح ثياب النوم وسير ثياب البطنة وما بينهما من تصفوت ثيابكم لاجل
القبولة حال كون ذلك الحين من الظهيرة ونالها من بعد صلوة العشاء لانه وقت الفجر وحسب اللباس والاحتياط في حال كمال
الامام الزاهد ان الخطاب ان كان في الظاهر للامان والصيان ولكن في الحقيقة خطا للحموى والولدين بتعليم هذه الآية
لهم وهو حصيد لا يخفى على المتأمل وقوله تعالى ثلث عوارب لكم مرفوع على انه خبر من اخرج عن ابي بن ثعلبة لوقاة يكتسب فيها
سنة لا يجوز للامان والاطفال ان يدخلوا في بيوتكم هذه الاوقات او على انه بعد العجزة ما بعده وقرئ بالفتح على
بدل من ثلث مرات وسوى به الاوقات لا يجتاجون في الدخول الى الاستئذان كما يصرح به قوله تعالى ليس عليكم ولا
عليكم جناح بعدن وهو وصف لقوله تعالى ثلث عوارب ان رخم ولا حصل له من اللواب ان نصير على ما في الكتاب وقال
القاضي ابي بكر بن عبد الله ما ياتي في آية الاستئذان يعني السابقة حتى نسخ هذه تلك لا ياتي في الصبيان والمالكة الدخول عليه
وتلك في الاحرار البالغين وقوله تعالى طوفون عليكم بعضكم على بعض استئناف لبيان العذر المرفوع في ترك الاستئذان وهو
الحاجة وكثرة الدخول اى هم طوفون عليكم سواء في البيت بعضكم طائف على بعضكم ان لكم ولم حابة الى الحاجة والامانة والاحتياط
عليكم للخبرة وطوفون عليهم للاستخفاف فله حرم الامر بالاستئذان في كل وقت لانفسى الى الحر وهو مرفوع

فان كان من غير
الانصاف من كل
والمرءة فليست
بالنظر لاختلاف الزنا
والاخر عند من
كروه عند النخبة
والانصاف على
بالنظر عند من
المرءة فليست
بما ينفى وجوب
كروه في البيت
منه

والله وابلاب الذي فوق الفار لا ابا طنة كالازار والفا مرهم بذلك في التعلية ويدل عليه قوله تعالى غير متبرجات بزمرة من
غير مظهرات زينة مما امرن باخفانه في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن والمصنف غير قاصد ان يوضح تلك الشباب ان يطرقن للمناسك
من الراس والاذنين وغير ذلك بل يكون قصد من مثل دفع الحرارة وغير ذلك على ما ذكر في التفسير واللال واحد والتبرج في الامل الحسن
في الظاهر ما يجب اخاؤه الا انه يخص بكشف المرأة زينةها ومحاسنها للرجال وهذا هو وضع الشباب الظاهرة انما هو خضرة من والوجه
تركه ولهذا سبق قوله تعالى وان يستغفون خير لهم اى استغافوا عن نكح الشباب الظاهرة خير لهم من الوضوء ولا كان قصد للظاهر
وعدمه امر مبطل لا يملك احد عقبة بقوله تعالى والله سميع عليم اى سميع بما تأس من الرجال عليهم مقصود من وضع الشباب خضرة من
ما يحتاج اليه من العلم والشرب قوله تعالى على الذمى حرم ولدى على الذمى حرم ولدى على الذمى حرم
وَلَا عَلَىٰ أَهْلِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ
أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا وَأَوْ شَتَا فإِذَا أَحْتَمَ بُيُوتًا فَلْيَمُوتُوا عَلَىٰ أَهْلِكُمْ بِحَبْءٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
طَبِيعَةُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ المروى في نزول هذه الآية روايات مختلفة منها ما قيل ان الصبي
كان لا يتخلطون بالاعلى والمريض ولا يواطلون معهم يخرجونهم من فترت ولا يخفى انه لا يصلح وجها الا لغيره ولولا قوله تعالى
على الاعلى حرج ولا على اللوم حرج ولا على المريض حرج لا يابعد وان كلمة على مبني على معنى على ما في الحديث ليس الاعلى والمريض
والمريض حرج فالكلم لا تكون معهم ولا يتخلطون بهم ويخرجونهم من فترت على هذا التقدير فقدم من الآية جوهر المواظقة مع الاعلى والمريض
واما المجزوم فقد تضمنت الاخبار فيه حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزوجكم كافر وامرنا الاسد وايضا جازا رجل مجزوم من بني تميم
للبيعة فقال النبي انا قد بايعناك فارجع فدل على الاثر اذ روي عنه جازا رجل مجزوم فاكل من الطعام في قصعة واحدة وقال لا يعودك
شيئ شيئا فدل على جواز الاختلاط معه فطبق بعضهم فيها بان النبي انا باشر بزيك الوجهين بتمسك ضعيف التوكل وتطهون الاثام
بحدث النبي وضده بحدوث الابهاء ومنها ما قيل ان هؤلاء كانوا باغتهم يخرجون عن مواعيد الاكل والماضى اذ روي عن سعد بن حمزة وهو
ايضا لا يصلح سببا لالتزول من الآية فقد اطلب صاحب الكشاف الكلام فيه ومنها ما روي انهم اى الضعفاء كانوا يخرجون من ابابة
ما يدعونهم الي بيوت ابائهم واولادهم وقاربهم فلا ياكلون من طعامهم كبره ان يكونوا اكلهم فقبل لهم يسر على الضعفاء ولا على اشخاص
عليكم وعلى من سبب مثل حالكم من المومنين حرم في ذلك كذا في الكشاف: وصيغته يكون سببا لالتزول تام الآية على ان يكون قوله تعالى
تأكلوا من ثمره من ثمره على الغائب ومنها ما روي ان المسلمين اذا خرجوا الى الفروم النبي وصنوا مساجد موشم عند الاعلى والاعلى
والمريض وما دونهم باكلوا من بيوتهم وكانوا يخرجون من ذلك مخافة ان لا يكون ذلك من طيب قلبه وذا هو الوجه الذي ذكره

الزاهد وقال انه دبحه ببيان الضعفاء بيان الاكل من البيوت المذكور وحينما على عدم الحرج في كل منها على السواء
الكثافي حسن من كل ذلك فانى انما كانت قائل قال سعيد بن المسيب كان المسلمون اذا فرجوا الى الغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم كانوا
يهتفون عند الامم والريضة والاعام وعند اقاربهم وياؤفونهم ان ياكلوا من بيوتهم فخر جوام من ذلك ولا يخفى انما يصح سبب النزول كل الامم
غير نخلت وقد ذكر القائلون البعثاء من وجوه النزول الثاني والثالث والاربعون قال وقبل في الحرم عليهم في القعود عن الجهاد وروى غيرهم
لا يقدر وجهه ليجزى بالعلم هذه الآية بالسابق والسابق وانما لا بد من قول انما يكسب العلم حرم في سورة النور كما كسب في وهو روى صاحب الكشاف
حيث جوز هذا التوجيه ايضا واخر من باقى الوجوه ثم انه قد ذكره ايضا في احد مشروعيها بقوله فان من يوتكم معناه من البيوت التي فيها اؤفونكم
وعيا لكم والا فلا شك ان المخرج في الاكل من بيت نفسه فضل في البيوت الاول والا لان بيت الولد كبيت ابيه انت وما لك لا يدرك العلم
للاذن فيه وما يوافق البيوت فقد ذكر في البعثاء وان هذا الكلام لا يكون اذا علم هذا صاحب البيت باذن او قهره ولا ذلك نعم هو لا
فانه ليعتد بالنسب بينهم او كان في الاول الاسلام فسمي فلا احتجاج للغير على ان لا قطع بصفة مال المحرم وذكر صاحب الجلال في تحت
قوله تعالى او بيت ما لكم لان الاذن من هؤلاء ثابت لانه فمهم لا احتليل الى الاذن هذه البيوت ثم قال في قوله تعالى او ما ملك
مناجران المقاتم ما يفتر به الخلق قال ابن عباس وهو وكيل الرجل وقهره ضيقه وما يشبهه لان باكل من غير ضيقه وشرب من لبن
ما يشبهه واريد بملك المقاتم كونه في يد غيره وحفظه وقيل اريد به بيت عبده لان العبد وما في يده لولاه هذا الكلام وتحتقن ان المراد
من ما ملكتم مناجر من بيوت ما ملكتم خزائنه من النقود والامتنع والاطمعة وكانه اوصفا وذلك لان من ملك المناجر فقد ملك الخزائن
الاكل منها بعد الضرورة ولو قيل المراد به بيوت العبد لان العبد وما في يده ملك لولاه فلا حاجة فيه الى الاذن بالاظهر ثم قل انت قوله
تعالى او صدقكم كلاما ما حصل ان كان الصديق محتارا سخيا في صدقة يجوز اخذ الطعام من بيته لغيره فانه كما فعل من الرجل السلف يعني
فتح الموصلي يدخل دار صدقة وهو غائب يطلب كسبه من جارته واخذ من ربهين وحال باقى سيدنا فاذا اجاب مولانا والطلم عليه عتقا
سروا بذلك شكره عليه فاما الآن فقد غلب الشتم على الناس فلا يول كل الاهلين هذا حاصل كلامه وقد مر في الحديث ان غير بيوت الاولاد
والعبد طافية الاذن ولا كان جماعة من الانصار يخشون المشقة على انفسهم ولا ياكلون الطعام الا من الضيف او ان
ليست بن عرو من الكفاية ليعتد حرمة الاكل وحده وتظهر من الصبر اثنت الليل للضيف او انتم تخرجون عن الاجتماع
على الطعام لاختلاف الناس في الاكل نزل قوله تعالى يسر عليكم جناح ان تاكلوا جميعا او اشتراكا ايسر عليكم جناح
ان تاكلوا مجتمعين او تفرقوا فكلوا او لعل الحديث المروي وهو قوله عليه السلام شيطان من اكل وحده ممول على التجويز
والترتيب والاعتقاد به ثم بعد تمام مسئلة الاكل بحجة التسليم في قوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم فان كان الزاد بقوله تعالى
البيوت المذكورة كان المراد من قوله تعالى انكم على ما فيها الذين منكم ويناو قرابة بدل عليه قوله عليه السلام المؤمن كنفس واحدة

الاحتجاج الى هذا الضعيف
لان الظاهر من قوله
وهو وكيل الرجل
وقهره ضيقه
او ما ملكتم مناجر
من بيوت ما ملكتم
خزائنه من النقود
والاطمعة
وكانه اوصفا
ذلك لان من ملك
المناجر فقد ملك
الخزائن
الاكل منها بعد
الضرورة
ولو قيل المراد
به بيوت العبد
لان العبد وما في
يده ملك لولاه
هذا الكلام
وتحتقن ان المراد
من ما ملكتم مناجر
من بيوت ما ملكتم
خزائنه من النقود
والاطمعة
وكانه اوصفا
ذلك لان من ملك
المناجر فقد ملك
الخزائن

لان حين دخول هذه البيوت انما يجب السلام على الملبا لا على نفسه ولغيره من بينا جواز بدو السلام على المرأة النوبى من اهل
 البيوت ايضا وان كان المراد من البيوت الخاوية المسجد كان قوله تعالى على انفسكم على حقيقة لان من السنة انه لا يؤتى
 في البيت الخالى او المسجد يقول السلام على وعلى عباد الله الصالحين ثم ان ابتداء السلام بحية ممنونة كما يشير اليه قوله تعالى
 بحية من عند الله مباركة طيبة لها فضائل كثيرة مذكرة في كتب الاحاديث ورد السلام فرض وخبرني في سبيل
 في مسئلة ان الامر للوجوب قوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد قيل ان الله
 الذين يتسئلون منكم لو اذاعوا فلينذر الذين يخافون عن امره ان يتبينهم فيه اورد
 عذابا اليهم فتو له تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم اى لا تقيسوا دعوته اليكم على دعاء بعضكم بعضا في جواز الاءام
 والمساواة في الاجابة والرجوع بغير اذن او لا تجعلوا دعوته كدعاء بعضكم بعضا باسمه ورفع الصوت به مثل يا احمد ويا محمد
 بلقبه العظيم مثل يا بنى الله ويا رسول الله ولا تجعلوا دعوته عليكم كما بعضكم على بعض في انه غير مستجاب مرة ومستجاب اخرى
 فان دعاءه مستجاب بسموه البتة وقوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون السبل الخروجه طيلة الليل واللو او حال اى يكون ذلك
 وذلك بهذا اى قد يعلم الله الذين يخرجون قليلا منكم على سبيل اللوا او استارة بعضهم بعض في حق المناقضين حيث
 يسون في وقت سلم الخطبة عن النبي صلى الله عليه وسلم يخرجون قليلا بعضهم بتقريب بعضه كذا في الحديث وقوله تعالى يخرج الذين يجادلون
 عن امره الضمير امره لداء الرسول والمراد الذين يجادلون المناقضون والذين يجادلون امره بترك مقتضاه فمجرد
 عن تقصير من لا عرض او مخالفة عن امره اى يعيدون عن امره دون المؤمنين والمغضوب به محذوف كذا في الحديث
 وحاصل المضيق فليخبر المخالفون لامر الرسول ان تصييم فتنه في الدنيا او عذاب اليم في الآخرة والفتنة هى المحنة لو انك
 الايمان والابوالا وتسليط سلطان جبار او فتنة العباد عن معرفة الرب او سبحانه انهم سدا رجا بكذا في الدراك فتنة
 من الكشاف ثم زيادة وقيل الفتنة هى البدعة ليعتصوا في البدعة بسبب مخالفة الطاعة علما في الزيادة والمقصود ان
 هى التى استدل بها بعض العلماء المنفية على ان الامر للطلق للوجوب وذلك لان الله تعالى اوجب الوعيد الشديد وجر الفتنة في الدنيا
 او العذاب اليم في الآخرة للمخالفين عن امر الله او رسوله وما به الامران لاجب فعلم ان الامر المطلق يقتضى الوجوب
 فقط فسط ما قيل ان الامر ادناه الاباحة فيعمل عليه او يهجم جانب الوجوب وفكر كون الذنب او انه للعدو المشتركين من الكمال
 او انه يتوقف حتى قامت قرينة او انه بعد الخطر الاباحة وقبل الخطر للوجوب ثم اذا صار قرينة عن الوجوب في كل حال
 وذلك على عدة أنحاء كالأباحة والندب والتوبيخ والتوبة وغير ذلك فان قبل المذكور في الآية صيغة امر فاداءت
 ان هذا الصيغة للوجوب لا يصح التمسك بها على ان كل صيغة امر يكون للوجوب فلما ان هذا الصيغة هى قوله تعالى

سواء كانت للوجوب او غيره ثبت المطلوب لانه فحين في هذه الآية الوحيد على تارك امر فاعلم ان الوجوب انما كان طلباً من
 انصر انما اوجب الوحيد على مخالفي الامر دون تاركه ومخالفي الامر انما هو من لم يعقد الامر وتكره فمن اين يعلم ان الامر
 واجب العمل قلنا مخالفاً الامر انما تاركه واما الذي لم يعقد فاما يقال لم يترك الامر دون مخالفي الامر فثبت ان
 الامر للوجوب والامور واجب العمل كسبجي آية اخرى في سورة الاحزاب ايضا يدل على ان الامر للوجوب كذلك في سورة
 يسس ولكن بقي الكلام في ان الامر يلحق على الفعل ايضا ام على القول وحده وانه بل يكون الفصل موجبا كالقول ام
 لا فالكلام مبني في موضعين في الاصل والغرض جسيما والشافعي يوجب الفاعل فيها فعنه يطلق الامر عليه ايضا وثبت الوجوب
 ايضا اما الاول فلقوله تعالى وما امر فرعون برئيسه لان المراد فعل فرعون ولو لم يكن الامر مستغنياً وبالفعل لاسمى وما انشا
 فلقوله عليه السلام صلوا كما رايتوني افعلي فان النبي عليه السلام دعانا الى اتباعه فعنه لا يطلق الامر حقيقة الا على القول
 ولا يطلق على الفعل الامار الاية لما يلحق على الفعل ايضا لم لا يشترك وهو خلاف الاصل ولانه لو فعل فعلا لم يامر بشئ ثم ان
 انه لم يامر بشئ وصحة النبي من امارات المجاز وكذا لا يثبت الوجوب الا بالصيغة دون فعل الرسول لان الشاغل الامر والاش
 على المعاني كسائر تصرفات الفعل والاشهر للعبارة عن المعاني حتى يدل على ذلك المعنى بالفعل فكان من المعاني لا يثبت
 صيغة المفعول لك معنى الوجوب لا يثبت الا من صيغة الامر ولانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم الوصال بين اربعة
 تبعه حيث قال اني لست كما حدكم اميت عند ربلي بطمئني ومنهم ايضا عن علم النحالين فعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعلم الصحابة ايضا نعماء حيث قال وما لكم علمتم فقالوا انك قال انك علمت فقلنا قال ان جبريل اخبرني ان في احد ما
 قد راى خلفنا ما فعلوا كان الفصل موجبا لاسم الصحابة عن اتباعه واما ما ذكر من قوله تعالى وما امر فرعون فجوابه ان اسم الفصل
 مجاز او كذا بانك بقوله صلوا كما رايتوني افعلي في جوابه ان النبي دعانا الى موافقة ما فعل الامر وهو قوله صلوا لا بالفعل
 نفسه فاعلم من هذا ان عندنا الاختصاص بين الصيغة والوجوب من الجانبين فلا يثبت من الصيغة الا الوجوب سواء الوجوب
 الا من الصيغة فالاشتراك والتراؤف كلاهما خلاف الاصل وعند قوم صيغة الامر شتركة بين الوجوب وغيره وعند آخرين
 والفعل كلاهما مترادفان ثبت الوجوب بينهما وبما يبحث طويل مذكور في اصول الفقه واما ما كتبه هذا القدر للتأويل الكلام
 وهذا هو تمام الآيات التي ذكر في سورة النور تحرك اللهم على ذلك اصلي عليك يا ايها النبي وعلى آلِكَ وبعد سورة فرقان
 وفيها آيات في مسأله كون الماء طاهر ومطر او موقو له تعالى وهو الذي ارسل الرياح بشتى بئين
 يلقى صوته ۞ واتوا من السماء ماء طهورا ۞ لنجس به بلادهم ميثاقا وتسقية مما خلقنا فلما
 وانا مني كثير ۞ قوله تعالى بشر افراقة عامم بالباد هو تحقيق بشتى بئين بشر وقرأ الباقون بالنون

وَالشُّعْرَاءُ سَمِعَهُمُ الْغَاوُونَ وَالْمَنَافِقُونَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ هُ وَأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ مَا لَا يَصْلَحُونَ
إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا أُولَئِكَ سَمِعُوا
الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنَّهُمْ مَقْتُلُونَ ۖ أَمَّا الْآيَاتُ الْكَافِرِينَ عَلَى نَبِيِّهِمُ الشُّعْرَاءُ كَثُرَتْ مِنْ أَنْ يَحْصِيَ لَهَا قَلِيلٌ كَثُرَ الْمَرْسُومُ
وَمَا عَسَا الشُّعْرَاءُ لَكَ مِنْ بَعْدِ الْآيَةِ ظَاهِرَةً فِي الْمَعْنَى وَشَدِيدَةً عَلَى الْغَاوَةِ الْأَسَدِيَّةِ الْخَالِيَةِ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُونَ
مَنْ تَوَلَّاهُمْ وَبَعْدَ الشَّدِيدِ عِنْدَ الْكَثْرَةِ وَفَرَادَتِهِمْ يَتَّبِعُونَ الْمَعْنَى لَا يَتَّبِعُونَ عَلَى بَاطِلِهِمْ وَكَذِبِهِمْ وَتَرْكُ الْأَعْمَالِ وَالْجَوَابِ
فِي الْأَسَابِ وَمَنْ لَا يَسْتَحْيِي الْحَجَّ وَالْهَجَاءَ وَلَا يَحْشُرُ دِيَانَتَهُمُ الْغَاوُونَ أَيْ الْمُسْتَعْبَاهُ أَوِ الرَّائِي أَوِ الشَّيْطَانِ
كَذَا فِي الدَّارِ وَفِي الشُّعْرَاءِ هُمْ شُعْرَاءُ قُرَيْشٍ وَقَدْ نَزَلَ فِي شِعْرِ الشُّعْرَاءِ فِي بَابِ الرَّسُولِ ۖ وَمِنْهُ الْأَسْلَمُ وَلَكَ الْوَلَاةُ
يَحْشُرُونَ لَكَ الْأَشْيَاءَ وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَفِي الْمَعْنَى نَقْدًا عَنِ الْبَشِيرِ وَنَبِيرِ إِلَى ذَلِكَ هُوَ صَاحِبُ الْكُتُبِ الْيَسَارِ الْيَسَارِ
وَالْيَسَارِ أَيْ أَنْ رَوَّاهُ قَالُوا أَنَّ مُحَمَّدًا شَاءَ لَفْظَ الْقُرْآنِ مِنْ حَسْبِ كَلَامِ الشُّعْرَاءِ يَعْنِي أَنَّ مُحَمَّدًا لَيْسَ بِشُعْرَاءٍ لَأَنَّ الشُّعْرَاءَ هُمْ
وَأَنَّهُمْ مُحَمَّدٌ لِيَسُو الْغَاوِينَ فَالْبَلَدُ كَوْنُهُمْ شُعْرَاءُ ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَمْشُونَ وَأَنَّهُمْ يَعْبُودُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ
يَعْنِي أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ مِنَ الْقَوَلِ يَجِدُونَ فِي كُلِّ لَوْحٍ بِالْبَلَدِ يَجْزُونَ وَيَعْبُدُونَ مِنَ الْوَعْدِ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَالْبَهَائِمُ الْأَصْلُ الْقَارِ
عَلَى وَجْهِ الْمَقْصِدِ وَالْمَقَالِ ذَلِكَ لَأَنَّ أَكْثَرَ مَقَادِمِهِمْ خِيَالَاتُ الْحَقِيقَةِ لَهَا وَغَلَبَ كَلَامُهُمْ فِي النَّسَبِ الْحَرَمِ وَالْقُرْلِ وَالْمَقَالِ
وَالْوَعْدِ الْكَافِ وَالْإِفْتِخَارِ بِالْبَاطِلِ وَمَنْ لَا يَسْتَحْيِي الْأَطْرَافِ فِيهِ وَيَذُكُّ عَلَى مَا عَوَتْ وَفِي الْكُتُبِ وَالْمَذَارِكِ وَالْمَرْقُوفِ
أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ سَمِعَ قَوْلَهُ شَرَفْتَنِي بِجَانِبِي مَعْرَاتٍ ۖ وَبِتِ أَفْضَلِ الْخَنَامِ ۖ فَقَالَ قَدْ جَسَّ عَلَى
فَعَالَ فَدْرَأَ الْمَدْعَى الْحَدِّ قَوْلَهُ لَهَا وَأَنَّهُمْ يَعْبُودُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ حَيْثُ وَفَقَهُمُ بِالْكَذِبِ وَالْوَعْدِ مَا لَا يَفْعَلُونَ الشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُونَ
الذِّمَّةَ الْمَذْكُورَةَ وَكَانَ جَاءَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ نَكَبُ الْعَدِيدِ رَوَاهُ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ وَالْكَعْبِيُّ شُعْرَاءُ يَمْشُونَ الْمَشْرِقَ كَيْفَ
لِيُجِيبُوا وَخَلْفُوا أَنْ يَكُونُوا مَوْصُوفِينَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ وَقَبُولُ الْبَهَائِمِ صِلَمُ نَزْلِ حَقِّمْ قَوْلُهُ لَهَا أَلَا الَّذِينَ آمَنُوا هُمْ أُولَئِكَ
سَبَقَ يَعْنِي أَنَّ الشُّعْرَاءَ مَوْصُوفِينَ بِالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ أَلَا الشُّعْرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ وَيَكُونُونَ الْعَدِيدِ أَيْ
أَكْثَرَ شُعْرَاءِهِمْ فِي الرَّحْمَةِ عَلَى الْعَدُوِّ وَالْحَيَّةِ عَلَى الطَّاعَةِ وَانْتَصَرُوا بِهَذَا ظَلَمُوا الْيَتِيمَ لَوْ قَالُوا هُوَ الْإِجْمَاعُ لَمْ يَرْدُوا بِهِ
الْبَدْلَ عَلَى الْيَتِيمِ لَأَمَّا رَوَاهُ بِالْمَقْصَارِ مَنْ جَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا لَوْ أَنْظَلُوا مِنَ الْمَكَاثِفَةِ جَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَذَلِكَ جَائِدًا لَأَنَّ
جَوَابَ سَبْقِهِ مِثْلَهُ وَلَا يَحِبُّ الْعَدْلُ بِالْجَهْرِ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ الْأَمِنْ ظَلَمَ وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ قَوْلَهُمْ وَالْعَدْلُ مِنْ حَقِّ قَالِ
لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَيْ جَهْمُ فِي الَّذِي تَقْبَلُ بِهِ لَوْ شَاءَ عَلَيْهِمُ مِنَ الْعَبْلِ مَا قَالُوا هُوَ يَتَذَرُّهُمَ مَا خَفِيَ فِيهِ بَيَانُ الشُّعْرِ قَوْلُهُ
وَسَمِعُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مَقْتُلِينَ مَقْتُلِينَ بِدَشْدٍ لِلظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَنْسَبُونَ الرَّسُولَ بِالْأَفْرَادِ وَالشُّعْرَاءُ يَمْشُونَ أَوْ يَمْشُونَ

وَالشُّعْرَاءُ سَمِعَهُمُ الْغَاوُونَ وَالْمَنَافِقُونَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ هُ وَأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ مَا لَا يَصْلَحُونَ
إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا أُولَئِكَ سَمِعُوا
الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنَّهُمْ مَقْتُلُونَ ۖ أَمَّا الْآيَاتُ الْكَافِرِينَ عَلَى نَبِيِّهِمُ الشُّعْرَاءُ كَثُرَتْ مِنْ أَنْ يَحْصِيَ لَهَا قَلِيلٌ كَثُرَ الْمَرْسُومُ
وَمَا عَسَا الشُّعْرَاءُ لَكَ مِنْ بَعْدِ الْآيَةِ ظَاهِرَةً فِي الْمَعْنَى وَشَدِيدَةً عَلَى الْغَاوَةِ الْأَسَدِيَّةِ الْخَالِيَةِ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُونَ
مَنْ تَوَلَّاهُمْ وَبَعْدَ الشَّدِيدِ عِنْدَ الْكَثْرَةِ وَفَرَادَتِهِمْ يَتَّبِعُونَ الْمَعْنَى لَا يَتَّبِعُونَ عَلَى بَاطِلِهِمْ وَكَذِبِهِمْ وَتَرْكُ الْأَعْمَالِ وَالْجَوَابِ
فِي الْأَسَابِ وَمَنْ لَا يَسْتَحْيِي الْحَجَّ وَالْهَجَاءَ وَلَا يَحْشُرُ دِيَانَتَهُمُ الْغَاوُونَ أَيْ الْمُسْتَعْبَاهُ أَوِ الرَّائِي أَوِ الشَّيْطَانِ
كَذَا فِي الدَّارِ وَفِي الشُّعْرَاءِ هُمْ شُعْرَاءُ قُرَيْشٍ وَقَدْ نَزَلَ فِي شِعْرِ الشُّعْرَاءِ فِي بَابِ الرَّسُولِ ۖ وَمِنْهُ الْأَسْلَمُ وَلَكَ الْوَلَاةُ
يَحْشُرُونَ لَكَ الْأَشْيَاءَ وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَفِي الْمَعْنَى نَقْدًا عَنِ الْبَشِيرِ وَنَبِيرِ إِلَى ذَلِكَ هُوَ صَاحِبُ الْكُتُبِ الْيَسَارِ الْيَسَارِ
وَالْيَسَارِ أَيْ أَنَّ رَوَّاهُ قَالُوا أَنَّ مُحَمَّدًا شَاءَ لَفْظَ الْقُرْآنِ مِنْ حَسْبِ كَلَامِ الشُّعْرَاءِ يَعْنِي أَنَّ مُحَمَّدًا لَيْسَ بِشُعْرَاءٍ لَأَنَّ الشُّعْرَاءَ هُمْ
وَأَنَّهُمْ مُحَمَّدٌ لِيَسُو الْغَاوِينَ فَالْبَلَدُ كَوْنُهُمْ شُعْرَاءُ ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَمْشُونَ وَأَنَّهُمْ يَعْبُودُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ
يَعْنِي أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ مِنَ الْقَوَلِ يَجِدُونَ فِي كُلِّ لَوْحٍ بِالْبَلَدِ يَجْزُونَ وَيَعْبُدُونَ مِنَ الْوَعْدِ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَالْبَهَائِمُ الْأَصْلُ الْقَارِ
عَلَى وَجْهِ الْمَقْصِدِ وَالْمَقَالِ ذَلِكَ لَأَنَّ أَكْثَرَ مَقَادِمِهِمْ خِيَالَاتُ الْحَقِيقَةِ لَهَا وَغَلَبَ كَلَامُهُمْ فِي النَّسَبِ الْحَرَمِ وَالْقُرْلِ وَالْمَقَالِ
وَالْوَعْدِ الْكَافِ وَالْإِفْتِخَارِ بِالْبَاطِلِ وَمَنْ لَا يَسْتَحْيِي الْأَطْرَافِ فِيهِ وَيَذُكُّ عَلَى مَا عَوَتْ وَفِي الْكُتُبِ وَالْمَذَارِكِ وَالْمَرْقُوفِ
أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ سَمِعَ قَوْلَهُ شَرَفْتَنِي بِجَانِبِي مَعْرَاتٍ ۖ وَبِتِ أَفْضَلِ الْخَنَامِ ۖ فَقَالَ قَدْ جَسَّ عَلَى
فَعَالَ فَدْرَأَ الْمَدْعَى الْحَدِّ قَوْلَهُ لَهَا وَأَنَّهُمْ يَعْبُودُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ حَيْثُ وَفَقَهُمُ بِالْكَذِبِ وَالْوَعْدِ مَا لَا يَفْعَلُونَ الشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُونَ
الذِّمَّةَ الْمَذْكُورَةَ وَكَانَ جَاءَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ نَكَبُ الْعَدِيدِ رَوَاهُ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ وَالْكَعْبِيُّ شُعْرَاءُ يَمْشُونَ الْمَشْرِقَ كَيْفَ
لِيُجِيبُوا وَخَلْفُوا أَنْ يَكُونُوا مَوْصُوفِينَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ وَقَبُولُ الْبَهَائِمِ صِلَمُ نَزْلِ حَقِّمْ قَوْلُهُ لَهَا أَلَا الَّذِينَ آمَنُوا هُمْ أُولَئِكَ
سَبَقَ يَعْنِي أَنَّ الشُّعْرَاءَ مَوْصُوفِينَ بِالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ أَلَا الشُّعْرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ وَيَكُونُونَ الْعَدِيدِ أَيْ
أَكْثَرَ شُعْرَاءِهِمْ فِي الرَّحْمَةِ عَلَى الْعَدُوِّ وَالْحَيَّةِ عَلَى الطَّاعَةِ وَانْتَصَرُوا بِهَذَا ظَلَمُوا الْيَتِيمَ لَوْ قَالُوا هُوَ الْإِجْمَاعُ لَمْ يَرْدُوا بِهِ
الْبَدْلَ عَلَى الْيَتِيمِ لَأَمَّا رَوَاهُ بِالْمَقْصَارِ مَنْ جَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا لَوْ أَنْظَلُوا مِنَ الْمَكَاثِفَةِ جَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَذَلِكَ جَائِدًا لَأَنَّ
جَوَابَ سَبْقِهِ مِثْلَهُ وَلَا يَحِبُّ الْعَدْلُ بِالْجَهْرِ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ الْأَمِنْ ظَلَمَ وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ قَوْلَهُمْ وَالْعَدْلُ مِنْ حَقِّ قَالِ
لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَيْ جَهْمُ فِي الَّذِي تَقْبَلُ بِهِ لَوْ شَاءَ عَلَيْهِمُ مِنَ الْعَبْلِ مَا قَالُوا هُوَ يَتَذَرُّهُمَ مَا خَفِيَ فِيهِ بَيَانُ الشُّعْرِ قَوْلُهُ
وَسَمِعُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مَقْتُلِينَ مَقْتُلِينَ بِدَشْدٍ لِلظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَنْسَبُونَ الرَّسُولَ بِالْأَفْرَادِ وَالشُّعْرَاءُ يَمْشُونَ أَوْ يَمْشُونَ

يعني سيعلم الذين ظلموا اني مكمان الاقلام يعقلون بعد الموت اى يكون مستقبل بعد الموت النار وقرئ اى مثلت يعقلون من
الانفلات وهو النجاة يعني ان الظالمين يعطون نجاتهم بعد موتهم ان لم يسموا بوجه من الوجوه وهذه الآية مما تلاها
ابوكبر محمد بن عبد الله وكان السلف الصالحون يتواظفون بها ويقرأون لشدة نياتهم ما قالوا او بعد سورة غل فيها
آية في قصة لوط يدل على حرمة اللواط وقد مرت في الاعراف وآية في حرمة مكة وقد مرت في البقرة وآية يستدل بها على ان
خروج دابة الارض من علامات القيامة وقوله تعالى واذا وقع القول عليهم احصوا لهم ذابته من
الارض فكلمهم لايات الناس كانوا ينادون فيقولون هذه الآية يفهم منها ان عند خروج الدابة بغير
القيامة لان معنى قوله تعالى اذا وقع القول اذا وجب السخط والعدا عليهم بترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم نعم
الربوبية وهو قرب القيامة اخر جملهم دابة من الارض تكلمهم نزلت حين انقضى استكمال القيامة فقبل لهم ان ياتيها او اخرج الدابة
على ما في الرواية وقوله تعالى تكلمهم بالمشهد من الكلام وقرئ تكلمهم من الحكم بمعنى الجرح على ما سياتي في بيانه وقوله تعالى ان
الناس اما بالكره يكون قول القول لان الكلام بمعنى القول او بانها القول اى يقول الدابة ذلك والطلاق المتكلم في قوله
تعالى بانها على سبيل الحكاية او نحوه على ما في الكشاف والمدارك وفي الزايدى انه لما يكون قوله تعالى ان الناس بالكره اذا وصف
على قوله تعالى تكلمهم ويكون ان ابتد الكلام ولما بالفتح هم حذف اللام الجارة علوانه لانه لا يخرجها او لتكلمهم على ما في البصائر
وبدون حذف اللام على انه صلة تكلمهم على وجه الحكاية اى تكلمهم بان الناس كانوا ايات الله لا يقولون تلك الايات
هى خروجها وسائر احوالها فانها ايات اوى القرآن كما قالوا والاية سى الخمسة وصفة تلك الدابة ان طولها سنون
ذراعان لا يدركها طالب ولا يوقها ثار وبها ارجل قوائم وزغب ريشهم وجناحان وقيل لها اسنور عين خضر واذن
فيل وقرن اكل ويخفى نخاعه وصدره سد ولون نمره خاضعة هرة وذنب بشر وخف بعير وما بين مفصلها اثني عشر فراسا بغير
اوم وبكون خروجها من حجر كفاة الصالح اوين العفا والمروة او من جبل الاجيا وادمن وادمن البرادى او من
البحر السدوم او من المسجد الحرام من الركن اليماني ويرى الناس وشبهه من الشمس ويرى نفسه بعد ثلثة ايام ويخرج من على
انها تخرج ثلثة ايام والناس ينتظرون فلا يخرج الاثنا وروى انها تخرج ثلث خرجات تخرج باقص امين ثم تتكلم ثم
تخرج بالباوية ثم تتكلم ثم تخرج بالباوية الناس في اعظم المساجد حرمة وكما على العبد حتى ابن عمر يستقبل المغرب ثم
صرخة تنفذه ثم تستقبل المشرق ثم الشام ثم اليمن ففعل مثل ذلك وقال مقاتل يخرج الدابة من الصفا لا يخرج الارضها
من تحتها فيبسطها فيبسطها السحاب فيبسطها اهل المشرق والمغرب ثم ماوت الى مكانها ثم تزلزل الارض في ذلك اليوم فيست
ساعات فيزولون النصفين واذا اصبحوا اجابهم البصر بان اندجال قد خرج والاشجار انبتت وتجاها وكبر معها عصا

بيان دابة الارض

موسى وخلق سليمان ولسن معصيا موسى وجر المؤمنين فكونه نبياً، وبذلك الحاتم بن يحيى الكافون فيكون جبريم سودا وروى
 عن عبد الله بن عمر انه قال نكث في وجه الكافون كنهة سوداء فقتلوه في وجهه وكنكث في وجه المؤمنين كنهة بيضاء فقتلوه في وجهه
 حتى يبيض وجهه واليه خبر قوله تعالى تكلم على من المزمع وروى انها تكلم ان سلسان العوبة يعني تقول اتاالي لا يؤمن الناس بوجهي
 كالبشرية قوله تعالى تكلم ان الناس على وجهه يقول الامم ما هو الا ليرى ان حكمهم بطلان للديان كلها سوى دين الاسلام وروى انها
 لا تدعو الكل شخص ببقية وكميل يقول الرباخر الورع بالهجرة وسواها يا اهل النار واذا خرجت هذه الآية تقر بالعبادة وفي الآية
 خروج الآية وطلوع الشمس تبارك وفي نكث ما رواه الاية ان اول من خطب الساعة الساعية طلوع الشمس واول من خطب الساعة الساعية
 خروج الآية المذكورة في سورة طه في كتاب التفسير والسيرة وسورة قصص وفي آية يستل بما على ان الهيرجوزان يكون
 الغم وروى قوله تعالى قال اني اريد ان اتركك احدى ابنتي هاتين على ان تخرجيني مما اكني فخرجت
 عشرا ومن عند الله وما اريد ان اشرق عليك تسجدني انشاء الله من الصلحين قال في ذلك تسبي
 وبينك ايها الرجلين قضيت فلقد عدوان علي والله على ما نقول وكيل هذه الآية في قصة الهيرجوزية
 بنه موسى وروى انها مشهورة في التفسير ومثل الآية انه قال شيب موسى اني اريد ان اتركك اي اتركك على ابنتي فخرجت
 صورا وصغيرا على ان تخرجني مما اكني فخرجت ان تخرجني مما اكني فخرجت ان تخرجني مما اكني فخرجت
 تاني فخرجت في ثمانية سنين فموتون ويجوز ان يكون تاجري بمعنى شيبني وثانية فخرجت من مفضل في ثمانية سنين فخرجت
 اثنتي عشرة اى ثمانية عشر سنين وروى في ذلك اي قلنا من عندك ففضل لا اذ اولم مني عليك وما اريد ان اشرق عليك ابراهيم
 العشرة واثنتي عشرة في طرقات الاوقات تسجدني انشاء الله من الصالحين يعني فخرن المعاملة والوفاء بالعهود وفي التفسير شكل شي وانما ذكر
 للشية التكال على توفيقه من الله تعالى فلهذا قال شيبك قال موسى ذكبي وبنيك اي ذكبي الذي يابدين في قايه بني وبنيك
 يا اهل الصلحين قضيت اي سوا كان طولها اذ اقرها فاعلم وان على طلب الزيادة كما لا اظن للزيادة على عشرة الا ان الزيادة على العاشر
 وانما هم بين الذين يحمل القمل كما في الوفاء والا فالحق ان يقول ان قصرت على الاقل فاعلم وان على كاهن الظاهر وهو على القول
 وكيل الزيادة وحفظ ولذا على العمل كما ذكر المفسرون والقال ان شيبه جعل الهيرجوزي الغم على المشهور وقد ذكره في ذلك فاما من
 الحار على فستني ان يجوز في شربها ايضا لا تقرر في علم الاصول ان شربهم من قبلنا ليزنا اذ انقص الله ابراهيم من غير انظار طهنا
 كان الهيرجوزي يذره سوى الغم فلا يجوز عندنا ان كان المقصود من ذلك الكثرة والظهور وان كان من ذلك شربهم فغيره وبنا كذا
 الجلالة خدمة شيبه عليه السلام وتفسيره في المقام على وجه يليق انه ذكر صاحب اليد في باب الهيرجوزي تزوج امرأته على خدمته سنة احدى
 القرآن يجوز الهيرجوزي ولكن لا يصح ما ذكره من انما يكون الهيرجوزي من غير ما ذكره من غير ما ذكره من غير ما ذكره من غير ما ذكره

او تزوج مكرهه على غيره من الرزق غير ما يكون بائنا بالزواج في قول بان بائنا كصلى مهران في جميع العقود فاسم المهر
 المهر على المهر في قول بان المهر هو ما يتبعه بالمال حيث قال ان يتبعه بالمال المهر وقسم المهران ليس به مال ولا مال على
 اصله فلا يصح مهر المهر في عقد الزواج العبدية ابتداء بالمال لقسم تسليم الرقبة وفي الرزق لم يلب المهر في عقد الزواج المهر
 مهران برضا لانه لا يلزم فيه ذلك فلا منافاة ويجوز ان لا يتم فانه من باب اتيان بان المهر الزوجية فلا يلزم المناقضة على ان لا
 يجوز في رواية هذا حاصل كلامه فكل من ان رعى القسم يصح مهران في رواية ويجوز ان لا يتم فانه من باب اتيان بان المهر الزوجية فلا يلزم المناقضة على ان لا
 كلام في هذا المقام لا بد من ذكره وهو قوله في كتاب المهر ان المهر لا يقسم بالمال وان ذلك بانها غير متقومة ثم قال ولا يلزم انما متقومة
 في باب العقود لان ذلك ثابت بخلاف القياس وما قلنا ذلك لان الله تعالى شرعها بمقتضى الاصل في شرط المال المتقوم حيث قال ان يتبعوا
 بما اموالكم ثم شرعها بالمتابعة بالمتابعة حيث قال على ان تابعي كما في حجة من ان المتقومة في باب العقود ولو لم يقبل ذلك لم يتم المقام
 بين النصين في اصل كلامه وانما عرض عليه الاستاذ العلامة شيخ الهداية في شرحه عليه بان قوله تعالى وان تابعي كما في حجة من
 قصه موسى وما قصه من قوله من قبله من قوله من قبله وسينا يحمل ان يكون قوله ان يتبعوا بما اموالكم روا
 ما كان مشروعا في زمن موسى من كون رعى الزوج غير مهران يكون نازلا بعد ذلك في بعض الروايات ان رعى القسم لا يصح
 مهران وان سلم ان كون رعى القسم مهران ماله في غير ذلك على شرطه يكون المتقومة مهران لا لا اعتبار الى جعلها لا استقومة لان قوله
 تعالى يتبعوا بما اموالكم انما يدل على عليه ابتداء النكاح بالمال لا على وجوبه في زمان يكون بالمال المتقوم ويجوز ان يكون بالمتقوم ولا يجوز
 ان يكون بالمتقوم لا استقومة ولو سلم انه يوجب لك ويدل عليه فغيره في قوله من المهر فطاعتها لا تحفو ما بال العقود لانا وصفا
 لقوله ما بال العقود وكانت متقومة من وجه دون وجه فلم يدخل في المطلق قوله تعالى بما اموالكم المطلق ينصرف الى الكامل وهذا ما ثبت
 اور وكلاهما الاستاذ العلامة علاء الدين الجابري في كتابها ما اجاب وانا اظنها في مسلك واحد قصر المهر في قوله تعالى في هذا المقام كلام
 تزوجوا اذا ثبت كون المتقوم متقوما في قوله تعالى ان يتبعوا بما اموالكم المهر الذي يجوز كون رعى القسم مهران مهران كون متقوم اخر مهران المهر
 من كلام صاحب الهداية فيلزم التقاض بين كلامه وكلام الامام فخر الاسلام الا ان يقال ان غرض فخر
 الاسلام ان المتقوم في تفسيره متقومة في باب العقود لان الله تعالى جعل المهر في حق موسى عليه السلام
 رعى القسم ولا يلزم ان يكون جميع المتقومة متقومة في باب العقود فاما يكون من المتقومة بمثابة المال المتقوم كمنه
 الزوج العبد يكون مهران ليس منها تعليم القرآن لا يصح مهر او كذا ما يكون بذلك المثابة
 ولكن عرض مانه مثل قلب الموضوع في خدمة الزوج المهر لا يصح مهران او رعى القسم بذلك المثابة
 مع عدم الاتفاق فكيف لا يصح مهران اذا غاب ما ظهر له من وجه التوفيق بين الكلامين

الملك اشتهر ورعي غمر وعلق الاكلام بالريسة علومه التي افاض بها واذ اختلف ذلك على وجه العادة لا علم المعاقرة وان بسا جرحه
شأنه سنين بسبع علوم ويوفيه يام ويكيم اشتهر به على ان يكون قولنا جري عبا وجرى منها وول سوق كلامه على ان
ايستد الله شيئا ما يوفى في رتبة بنيانها على طبع مذهب الجنيته بذابو تحقيق المتنام وبعد اسورة العنكبوت وفيها اية
في بيان ان ائمة الدين في الكفر لا يجوز وسجى في سورة لقمان وايت في حرمة اللواط وقدمت في الامور اية في بيان
ان حرم مكة امر قد مر في البقرة فلهذا كتبها هنا على ذلك وبعد اسورة الروم وفيها اثبات الاول في سورة عذرا
القاسمة بين المسلم والعربي وهي قوله تعالى اثم عليكم الروم في اذني الذرعي وهم من قبل عليهم
سيعملون في قضيض سينين لا قوله تعالى غلبت قري بعينه الجبل وسيعملون بعينه المعروف عليهم مصدر
مضاف الى المصطلح قري لشيء الام على المشهور وسكونها ايضا على الشاذ اي غلبت الروم من الفارس اقرب ارض العرب
وهي اطراف الشام على ان يكون اللام للعهد او في اقرب ارضهم الى عدوهم على ان يكون اللام عن المصطلح اليهم
الروم من بعد غلظتهم سيعملون في بضعة سنين وهو ما بين الثالث الى العشرة قري بالعكس اي غلبت بالفتح والعرف
وسيعملون بالجهر والمصدر مضاف الى الفاعل اي غلبت الروم على ريف الشام وهم اي الروم من بعينهم
من المسلمين في بضعة سنين وفي السنة التي سعة من نزول غزاهم المسلمون ففتحوا بعض بلادهم على ما في البيهقي والفتنة
على الوجه الاول عزبه وجه الثاني نحن بعدوه ذكرنا المفسرون ونحن نذكر ما في الدارك حيث قال قبل حربه الروم
وقارس بين اوقات والبصري فغلبت فارس على الروم والملك لفارس يومئذ كسري يروى فينجي الخبر كنه فشق على
رسول صلعم والمومنين لان فارس مجوس الكتاب لهم والروم اهل كتاب وفتح المشركون وشمتموا وقالوا انهم والنصارى
اهل كتاب ونحن وفارس اميون وقد ظهر اننا على اننا انكم ولقد نزل نحن عليكم فنزلت فقال لهم ابو بكر والظلم ان الروم
فارس بعد بضعة سنين فقال له ابي بن خلف كذبت فاجبر على عشرة قلايص من كل احد منها وجعل الابل ثلث سنين فافتر
ابو بكر رسول الله صلعم فقال زدوني في الخطر والجد في الابل فجعلنا مائة قلايص اثني سنين ومات ابي من جرح رسول الله صلعم
وقطعت الروم على فارس يوم الحديمية او يوم بدر واخذ ابو بكر من الخطر من ذرية ابي نخل لا تصدق به وهذا اية منية
على صحة نبوته وان القرآن من عند الله انها انا وعن علم العيب وكان ذلك قبل تحريم القمار وعن قتادة ومن سب
ابن حنفية ومحمد بن العترة والقاسمة احمق والربا وغيره مجازة في دار الحرب بين المسلمين والكفار وقد احتجنا على صحة
ذلك بهذه القصة في هذه الفظة وكذا قال صاحب الكشاف ولم يمسك صاحب البداية بذلك بل اورد في ذلك السنة والقياس
قال في باب الربا ولا ربا بين المسلم والعربي في دار الحرب خلافا لابي يوسف والشافعي لهما لا اعتبار بالمساة منهم في دار

وقتا قوله عليه السلام للعبادين السلم والعربي بفتح والرب ولان ما لهم به ما في دارهم فباي طريق اخذ المسلم هذا الصواب او لم يكن
 فيه خدر بخلاف المسلمين منهم لان ما صار عظه را بفتح الابان هذا الله والآية الثانية في شرعية الصلوة الخمسة هي قوله تعالى
 فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحُكْمُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ فَذُرُوا هَؤُلَاءِ
 وَاصْبِرُوا لِحُكْمِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُهْدِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ وهي التي روى عن ابن عباس عن انها جامة للصلوة الخمس وذلك لان قوله تعالى تسون المغرب والعشاء
 وحسن تعين المغرب والعشاء الصبر حين تظهرون الظهور قوله تعالى سبحان الله الخبار في معنى الامر بمنزلة الله تعالى والعشاء عليه فله
 الاوقات التي تظهر فيها قدرته وتجد فيها نعمته والمراد من الصلوة المفروضة في هذه الاوقات على حسب ما روي انها وان الظهور
 في نظم القرآن هو ما في التفسير المحمول على ما به عند البعض وقد جرت عادة الفقهاء بتعريف الصلوة بآية القيام وقراءة الحمد والركعة
 بآية التسبيح ونحوها ولذلك روى الحسن انباءه لانه كان يقول كان الواجب لكل ركعتين في اي وقت اقتتد واما فرضية الصلوة
 والاسم ان فرضية الصلوة الخمس كانت بكرة وعن عائشة - رضي الله عنها - فرضت الصلوة ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فرضت صلوة
 السفر وزيت في الخصر كذا في الكشف ثم انه قد مرح هو والامام الزاهد صاحب الماركان قوله تعالى بحسبنا عطين على قوله تعالى
 حين تسون ظهركم واذن التسبيح ويكون ذكر الحمد معترضا بينها ومرارها في البضياء باه عطف على قوله تعالى في السجود والارض
 فيكون هو واحد تحت الحمد كان الاول داخل تحت التسبيح ثم غلب على ذلك كلمة التخصيص حيث قال انما خصص التسبيح بالاسماء والاعمال
 والحمد والعش والظهور لان آثاره قدوة والخطبة في الاول للحمد والتجديد ونعمني الاكثر كثر والاشهر ما ذكر في الحديث قل نقول عن صاحب البيت
 في هذه الآية كلمة عجيبه وهي ان في التسبيح الجهر بالصوت فذكر قوله تعالى بين تسون وحسن تعين عقيب يومى الى ان في الصلوة الجهر
 والعشاء والمغرب قراءة جهرة والحمد لا يمل على رفع الصوت كان ذكر قوله تعالى وعشيا وحسن تعين بعده شانه الى ان في الصلوة
 الظهور والصبر قراءة خفية وبهذا المعنى آية اخرى في القرآن وهي قوله تعالى تسون برك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن اناه الليل
 والطرف النهار لك ترضى فقبل طلوع الشمس والجور قبل غروبها هو الصبر ومن اناه الليل هو العشاء والطرف النهار سمى له برك
 فالطرف الواحد هو المغرب والاخر هو الظهور والآخر كذا في اختصار له وآية اخرى هي قوله تعالى اقم الصلوة لعلك تشرى الى غنى
 وقرآن الجور فالركب بمثل الا مال الصلوة من الزوال الى غروب الليل هو الظهور والعصر والمغرب والعشاء وقرآن الجور هو عن صلاة الجور
 وآية اخرى هي قوله تعالى اقم الصلوة طرفي النهار والاعمال الليل فطر في النهار الجور والظهور والعصر طرفي الليل المغرب و
 بين الاثنين تعريفا بلفظ الصلوة بخلاف الاولين فلهذا ذكر فيها التسبيح والحمد وقد مر كل من هؤلاء مفصلا فتموا فيها والآية
 في بيان وجوب نفقة الحرام وحرمة الربا وغير ذلك وهو قوله تعالى فان كان فقر منكم فليس ينقص من اموالكم شيء ان كنتم اعداء
 خَيْرَ لَكُمْ يَوْمَ تَبْدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأَوْ

قُلْ تَزِدُّونَهُ مِمَّا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ يُذَوِّقُ وَجْهَ اللَّهِ لَكُمْ وَلِيَكُم مِّنْهُ مَغْفِرَةٌ لِّمَا تَانِ
أَمَّا الْأُولَىٰ فَمَنَاءُ قَاتِ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَعْرَابِ يَتَزَكَّىٰ لَكَ إِلَّا بِنَيْلِ نَفْسِهِ مِمَّا مَنَ الزَّكَاةُ ذَلِكَ نَفْسُ
الَّذِينَ يَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمَطْعُونُونَ وَقَدْ نَزَّحَ عَنْ حَبِ الشَّانِ وَالْمَذَارِكِ أَنَّ فِي قَوْلِ اللَّهِ قَاتِ فِي الْقُرْآنِ
حَرَمٌ وَلَا عَلَىٰ جُوبِ نَفْسِهِ ذَوِي الْحَارِمِ كَمَا هُوَ مَبْنِيٌّ وَقَدْ مَضَىٰ فِيمَا قَبِلَ مِنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي نَفْسِهِ الْأَقْرَبُ الْوَلَدُ وَعَنْدَ نَائِجِ نَفْسِهِ كُلُّ
رَسْمٍ مَّحْرُومٌ أَوْ كَانَ مَحْضًا جَاوِزًا عَلَىٰ الْكَسْبِ كُلِّ غَنَىٰ قَرِيبٍ بِتَرْبِيَةِ الْأَرْثِ وَالصَّبَابِ عَلَىٰ مَا مَوْنٌ فِي نَفْسِهِ وَفِي الْحَقِّ مَعْنَىٰ آخِرِ الصَّبَابِ هَوَانُ
قَاتِ يَأْتِيهِ ذَا الْقُرْآنِ مِنْ بَنِي بَنِي مَعْنَىٰ مِنْ الْغَيْرَةِ وَجَدْتُهُ نَفْسِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَالِيًا لِلْمُسْكِينِ بِنِ السَّبِيلِ الْيُسَارَىٰ بِمَا لِلْغَيْرَةِ وَقَدْ مَضَىٰ
أَلِ الزَّكَاةِ كَمَا لَا يَخْفَىٰ وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ فَمَعْنَاهُ مَا آتَيْتُمُ كَلِمَةَ الرَّبِّ لِيَكُونَ أَمْرًا لِّمَنْ يَزِيدُ وَيُزِيدُ فِي أَمْرِهِمْ فَلَا يَرِيهِ عِنْدَ اللَّهِ قَاتِ فَلَا يَرِيهِ
عِنْدَ اللَّهِ وَلَا يَبْكَرُ فِيهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ أَوْ مَدْرَةٍ فَزَيِّدْنَاهَا وَلَا تَنْقُصْنَاهَا سَالِكًا لِّكُمْ مَتَّعُونَ بِهِ وَجَاءَ مَعْنَاهُ فَادَّكَلِكُمْ هُمُ الْمُضْطَرُونَ أَوْ ذُو الْأَسْتِ
مِنَ الْحَسَنَاتِ وَفِيهِ الْفَاتُ حَسَنٌ لِأَنَّهُ يُعْزِدُ التَّعْمِيمَ وَلَا يَدْرِي مِنَ الْغَيْرَةِ كَمَا قَبْلَ الْمُضْطَرُونَ بِهِ وَقَالَ الرَّجَاءُ وَالْمُسْتَفْهِمُ فَالْمُسْتَفْهِمُ هُوَ
فِي الْمَذَارِكِ أَوْ التَّحْدِيدِ فَمَعْنَاهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْطَرُونَ عَلَىٰ مَا رَوَاهُ صَاحِبُ الْكُشَانِ وَالْقَاضِي وَفَرَىٰ وَمَا آتَيْتُمُ الْغَيْرَةَ الْمَدْرَةَ بِالنَّاسِ
وَالْمُضْطَرُونَ بِغَيْرِ الْعَيْنِ أَيْضًا كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ فَالْمَدْرَةُ بِالْأَيَّةِ أَنَّ الرَّبَّ أَوْ النَّجْدَانِ يَزِيدُ فِي الْحَالِ ظَاهِرًا لَوْ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ وَالْحَالُ مُتَغَيِّرٌ
ظَاهِرًا وَلَكِنْ فِي الْحَقِيقَةِ عَكْسُ ذَلِكَ مَثَلُ قَوْلِهِ تَالِيًا مَعْنَىٰ أَمْرَ الرَّبِّ أَوْ بِرَبِّ الصَّدَقَاتِ وَقَالَ أَبُو جُوزَانَ يَكُونُ الْمَدْرَةُ بِرَبِّ الْحَالِ
وَمَا تَعْلُونَ مِنْ الْهَدْيَةِ لَنَا خُذُوا أَكْثَرُ مِنْهَا فَلَا يَرِيهِ عِنْدَ اللَّهِ لَكُمْ تَزِيدُوا بِذَلِكَ وَجَاءَ مَعْنَاهُ الْمَدْرَةُ وَدَرَتْ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَالْأَمْرُ
لِلرَّبِّ أَلَمْ يَكُنْ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَالْعَمْرَانِ وَلَكِنَّ الْأَمْرَ لَكُمْ بِحَسْبِ الْإِذْنِ الرَّبِّ أَوْ أَصْلًا لِّلْإِسْمَاءِ مَكْرَهُ وَقَالَ أَنَّ الرَّبَّ أَوْ أَمْرًا
عَامٌّ وَمَكْرَهُ وَالْآيَةُ إِشَارَةٌ إِلَىٰ أَمْرٍ أَعْلَمَ وَبَعْدَهُ سُورَةُ التَّوْبَةِ وَفِيهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ مِنَ الْمَسْأَلِ الْأَوَّلِيِّ فِي سُورَةِ الْحَجِّ هِيَ
قَوْلُهُ تَالِيًا مِنَ النَّاسِ مَن جَاءَكَ مِنْهُمْ فَعَادَا فَكُنْ لَهُمْ لِيَدِّ الْأَعْيَانِ وَكُنْ لَهُمْ خَيْرَ الْوَالِدِينَ وَهُوَ الْقَوْمُ أُولَٰئِكَ
أُولَٰئِكَ لَكُمْ عَدَا بَعْضُهُمْ لَكُم مَّا أَعْلَمَ أَنَّ مَسَائِلَ الشَّانِ أَكْبَرُ الْمَسَائِلِ الْمُتَخَلِّفِ فِيهَا وَقَدْ نَزَّحَتْ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ
الدَّالَّةُ عَلَىٰ جَاهِزَةٍ وَحَرَمَةٍ وَكَثْرَةٍ فِيهِ أَقَابِلَ الْعُلَمَاءِ وَارَادَ الصَّلَاةَ وَنَحْنُ نَسْمُوكَ بِالْحَجِّ الْمُتَعَارِضَةِ ثُمَّ نَزَّحْنَا مَوْجِدَ الْحَقِّ الْحَقِيقِ
فَنَقُولُ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَىٰ حَرَمَةِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَانْهَارَاتِ فِي الْفَضْلِ الْخَارِثِ اشْتَرَىٰ كِتَابَ الْأَعَامِ كَانَ
يَحْدُثُ بِهَاتُورِيَّا وَيَقُولُ أَنَّ كَانَ يَحْدُثُ بِكُلِّ مَجْدٍ عَادُوهُ وَنُودُوا أَنَا لَكُمْ بِحَدِيثِ رَسْمٍ وَاسْتَعْدَادًا وَلَا كَاسَةً وَقِيلَ كَانَ يَشْتَرِي
الْفَتَيَاتِ الْمُحَنَّنَاتِ وَيُكَلِّمُهُنَّ عَلَىٰ حَاشِرَةٍ مِنْ أَرَادَ الْأَسْلَامَ وَيَقُولُ بِذَلِكَ مَا يَحْكُمُكَ إِلَهُكُمْ كَمَا فِي الْكُشَانِ وَالْبَيْهَقَاوِي فِي
رَوَايَةِ الْأَمَامِ الرَّابِعِ انْهَارَاتِ فِي الْوَلِيدِ بْنِ الْغَيْرَةِ وَتَشْتَرِي الْمُبْعَىٰ الشَّرَاءَ كَمَا عَلِمْتُ أَوْ مَبْعَىٰ الْأَخْذِ وَالْكَدِّ
أَنَّ كَانَ هُوَ الْمَدْرَةُ الْمُنْكَرُ فَافْتَنَاهُ اللَّهُ بِهَا بِنِيَّةٍ وَأَنَّ كَانَ أَعْمَ مِنْهُ فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَىٰ مِنَ التَّبْعِيَّةِ

اشادات العار في الغار

و قد قيل ان
الشيخ
عليه السلام
كان في
الغار
سبعة
اشهر
و قد قيل
ان
الشيخ
عليه السلام
كان في
الغار
سبعة
اشهر
و قد قيل
ان
الشيخ
عليه السلام
كان في
الغار
سبعة
اشهر

ويفعل فرسي بالضم وفتح ميم الفصل واما ان جيسا وكذا يتخذ قري منعو اعطفا على بعض و مرفوعا عطفا على يشترى واما
فلما انه يدل على حرمة الغار واما ان المدعى ان قدوم من شغل ابو الحديث و اوعده بالعذاب الهين و لم يوحى به وان كان
فما هو على ما في كل ما في حاشي كالا حاديث التي لا اصل لها و الاساطير التي لا اعتبار لها و المضا حكت فضول الكلام على
ما هو راسي اكنه المفسرين و يوافق الرواية الاولى من النزول الا انه قد ذكر في الفتاوى الحادية و كذلك في العوارف و غير ذلك
ابن عباس و ابن مسعود و ما كانا يحكيان في هذا ان قد سمعنا عن رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم ان الرواية الثانية
من النزول فيكون و لما اقبل حرمة و منها ما ذكر في اخر سورة البقرة و هي قوله تعالى و انتم ساعدون فانه ذكر في البصفا و هي
ان الرواية و انتم مغفون و في العوارف ان عبد الله بن عباس سئل ان الرواية الثانية و العوارف ان قال مجاهد بن عبد الله بن جعفر
فتاوى استقر من استطعت منهم بصوتك فانه ايضا ذكر في الفتاوى الحادية و العوارف ان قال مجاهد بن عبد الله بن جعفر
و ذلك لان قوله يستنزل خطاب باليسر عليه اللغة و معناه و حرر من استطعت من يوم فتوتك و هو صوت الغنى و الزايم و اللين
و غير ذلك فانه و الآيات الثابت و انه على حرمة مطلقا و الاحاديث العارفة المعبرة و الا انه على حرمة اكثر من ان يجد و يحصى و اكثر
مذكور في العوارف و كتب الفتاوى مملوءة من ذلك منها ما نقله الامام ابن رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم ان عبد الرحمن بن عوف بن عبد الرحمن
قد نبهنا على اننا نهيكم عن عمنين فاجاب عن محقق موت النوة و صورة الفتاوى و قال رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم ان من اول من نبهنا على
سالم الغنى حرام و الله ذمها كغزو الجوس عليها فمر بجمعية و قال النبي صلى الله عليه و آله و آله و سلم ان من يرفع صوته بالفتاوى الا بعت الله عليه شيطانين احدهما عليه الكتاب و الاخر
و لا يزالان يضربان باصبعهما حتى يكون هو الذي يسكت فانه الجوكها و الا انه على حرمة مطلقا و من الجوكها على الجوكها و الا انه على
العوارف من الآيات قوله تعالى و اذا سمعوا انزل الى الرسول ترى عليهم فقيص من الله ما لهم فلو ان الحق و قوله تعالى
فبشر عباد الذين ليسمعوا القول فينبغيون حسنة و قوله تعالى انتم من عباده و الذين يخشون ربهم هم فلين جلودهم و عقوبهم
الى ذكر الله فان هذه الآيات و الا انه على تمام القول و البكاء و في و اقشعرا الجلد منه و لا يخفى ضعفه قال صاحب العوارف و هذه جملة
لا ينكر و لا اختلاف فيها و اما الاختلاف في سماء الاشعار بالاحسان و قد كثرت الاقوال في ذلك و تبينت الاحوال و من
الاحاديث ما قال اخبرنا الشيخ الطاهر بن ابي الفضل عن ابيه الحافظ المقدسي قال اخبرنا ابو بكر القاسم الحسن بن محمد الخولي قال
حدثنا ابو محمد عبد الله بن يوسف قال حدثنا ابو بكر بن و نواب قال حدثنا عمر بن خطاب قال حدثنا الاوراسي عن الزهري عن عروة عن
ابن ابي بكر دخل عليها و عندها جارية ثيبان و ثقبان و فبين و رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم في ثوبه فانه قال ابو بكر فكتشف رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم
و قال و معها يا ابا بكر فاما يوم عيده و فيه ايضا و روت عائشة عن قالت كانت عندي جارية تنقضي فدخل رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم
على حائض فدخل فخر ففتر فضحك رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم فقال عمر يا ايها الذي يا رسول الله فحدثني حديث الجارية فقال يا ابراهيم عن اسمهم

أي حال ما في البطن ذكره وان شئنا ما أو نأص وكذا الأندري نفس ما ذا الفعل غدا من خير أو شر ذرية بالما كانت عازمة على
 خير وفعلت شر أو عازمة على شر وفعلت خيرا وكذا الأندري نفس انه ابن تموت أو ربما قامت بارض وضربت أو تاتوا
 وقالت لا ابرهما فبرمي بمرامى القدر حتى تموت في مكان لم يخطر ببالها كما روى ان ملك الموت مر على سليمان فيصيح عطر
 الى رجل من جباله فقال الرجل من هذا قال ملك الموت فقال لا زير يدي في فم الرقيم ان تخلفني وتلقني بالهند أو بالعصين
 فقال ملك الموت كلن دوام نظري الى عجبا منه اذا مرت ان أقبض روحه بالهند وهو عندك وكما لا اندري نفسي أي
 ارض تموت كذلك لا اندري في أي وقت تموت صرح في البيضاوى وقال ايضا وانما جعل العلم بعد الدرية للبعد
 فيها من الجلية فيشعر بالفرق بين العليين ويدل على ان كل جلية واجبة فيها وسعه لم يعرف ما هو العلق به من كسبه وقبضته
 فكيف يعرفه عالم ينصب له وليلا عليه بالكلية اخذه من الكشاف وتبعه صاحب الماركر وانما قلنا ان علم هذه الخمسة
 ليس بالاسم وان كان ظاهر الآية لا يقتضي المحصر حتى نزول الغيث وعلم ما في الارحام بخلاف علم الساعة فان تعليل
 عنده بوجوبه بخلاف علم الخد والدرجن فانه يعلم من عموم النكرة المنفية الواقعة تحت النفي لانه لا نزل قولنا فخذوه
 معاترة الغيب لا يعلمها الا بسلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاترة الغيب فقال معاترة الغيب خمس لا يعلمها الا الله
 تعلم ان الخمسة على وثيرة واحدة فوجب من ظاهر الآية الى وجه يعلم منه انه لا علم بالخمسة الا الله ولهذا اقل بعضهم ان
 قوله تعالى وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام تحت العلم ما دل المصدر قال القديريان الله عنده علم نزول الغيث وعلم ما
 الارحام فيفيد المحصر بقدم عنده فمن ادعى علم هذه الخمسة فقد كذب ومن ابن عباس من ادعى علم هذه الخمسة فقد كذب كما علم
 والكهانة فان الكهانة تدعو الى الشرك والشرك والهر في النار وروى ان منصور ارأى في منامه صورة ملك وسأله عن
 فاشار باصبعه الى خمسة عشر سنين او خمسة اشهر او خمسة ايام ولا سأل عن ملوك حنيفة قال انه اشار الى انه في خمس ايام
 الا الله ثم انه يشك في كل ظاهر الآية بالمعجم الذي يخبر بالغيب وبالجن الذي يخبر به وبالاولياء العارفين الذين يخبرون به غالبا
 وقد قال صاحب الماركر واما المعجم الذي يخبر بوقت الغيث فاما يقول بالقياس والتطرق في العالم وما يدرك بالدليل لا يكون
 على انه كان قلنا والظن غير العلم ثم لفظه واما ما يكون من الجن فالشهور في جوابه انه ليس في الحقيقة اخبار بالغيب
 يكون بمثابة انه اذا وقع مثلا موت زيد في الشام والجنة حاضرون فيسرون سره ويخبرون في تلك الساعة بالروم انه
 زيد فلما ان جاء الخبر بعد شهر او اكثر واخبر بما يخبر به الجنة قبله زعم الناس انهم اخبروا بالغيب ولا يدرون ان الغيب
 يعلم وانهم يخبرون باوهم ولكنهم سرع سيرة من الناس ولما استخبر من بعض الاولياء من اخبار المغيبات
 انه ما لم يستخبر من غيره يعرف بان القول بما يخبرون ما في الرحم من الذكر والانثى او بنزول الغيث انهم لا يعلمون على ما في

انهم ولا على من قول الخبيث وانما يقولون ذلك البشار بالولادة المذكورة دعاء من قول الخبيث ولكن يكون دعاءهم
 مستجابا ويكون من رافعي القدر في اكثر الحال لانهم كانوا عاقلين به او انه لما يقولون ذلك علموا يقيناً بل طناً والمؤمنون بالعلم
 به ويقولون فيما يخبرون من كون المهلك موجودا في مكان لم يروا فيه انه ليس باخل في حسن تعليمه الا انه قد لا يعلم
 به ولكن ان تقول ان علم هذه الخمسة وان كان لا يملكه الا الله لكن يجوز ان يعلمها من حيث ومن محجوبه او لبيان بعض
 قوله تعالى ان الله يعلم خائفيهم بالغيب ان يكون الخبير بجهة المخبر فان قلت فما فائدة ذكر الخمسة ان جميع الغيبات قد كانت فائدة
 ان هذه الخمسة حكم الغيبات لانها مما تخافه او اذ وقعت مثلاً على كافي عند وقوع علي موت زيد ونحو ذلك فمعرفة ذلك قد يكون فائدة
 قدوم الخبر وغير ذلك مما اخبره وكذا القياس في زيادة التوجيه ما ذكرته البياض في قوله تعالى في سورة الجن عالم الغيب فلا ينظر علم
 غيره احد الا من ارضى من رسوله حيث قال فلا يعلم على الغيب المحض من بطله الا من ارضى اجلم بعضه حتى يكون له معرفة
 وحمل قوله تعالى من رسوله بما لم ينزل به من ربه او بان يجب للمفوض هذه الخمسة اذ على ما سواها يعلم الاكثر وقد يعلم بعضه بخبر
 مثل علم الساعة ثم ذكر انه لا ينبغي ان يستدل بحمل قوله تعالى من رسوله بما قاله تعالى من الرضى على البطال فذكر ما كان
 اليه بعضهم يعني صاحب الكشاف بناء على الاعتزال لان الروايات في ذلك وبالأطوار يكون خبره وسط كرافات الاولياء
 على المنبيات ان يكون تعالى عن اللائحة كالتداعى على الاحوال الاخرة بتوسط الانبياء وفعله من كلامه عز وجل ان الله تعالى يعلم
 الاولياء على بعض ما يشاء من الغيوب الخمسة وقد ذكر صاحب المدارك في تفسيره الآية جواباً باخر حيث قال والوقوف والاشهر
 بنسب فظهر من غير حارم عليه ولكن اخبره بناء على رواية او بالفراسة على ان كل كرامة لكوني فهو محجوبة للرسول وذكرني الاولياء
 قال بعضهم في هذه الآية ولاية كذا ريب المنجى وليس كذلك فان فهم من يصدق خبره وكذلك المنطوية يعرفون طباياها
 واولا يعرف بالماثل فعلم انهم وفوا على علمه من جهة رسول الله صلى الله عليه وسلم فله الحق ثم كلامه في انهم الايات التي ذكرت
 في سورة لقمان الحمد لله على ذلك والصلوة على رسوله بذلك وبعد بسورة الم اسجدة وفيها آية يستدل بها ان الاصل
 ليس لواجب على الله تعالى وان الشريعة مشيئة وهي قوله تعالى ولو شئنا لاناك كل نفس هدها ولكن نحن اعلو
 صبي له ملكون جهنم من الجنة والناس اجمعين يعني لو شئنا لهديناهم لعلنا ناكل نفس في الدنيا اعدنا
 اللطف الذي لو اختاره لهداه لهداه ولكن لم يعظم ذلك اللطف او وجب القول مني بما علمت انه يكون منهم ما يستحقون
 به جهنم وهو انهم يخارون الرد والكذب في الآيات وعلى المعصية فيما ذموا ان الاصل واجب على الله تعالى ان الله تعالى
 اعطى كل نفس بما استندت ولكنهم لم يستدوا واصلهم الشيطان صرح به صاحب المدارك وادعى اليه القاضي ووجه اضطرار
 ما يدل المشية بالخبر حيث قال صاحب الكشاف لا تبنا كل نفس بها على طريق الاجابة واقف ولكننا نبينا الامر على الاختيار دون

وانوار امهاتنا في التخرجه وبتحقيق التعظيم لانما عداه ولذا قال في عاينته خلاصنا امهات النساء ولهذا لا يتبع في التخرجه
الى بناتهن فثبتنا الى المقصود ونقول روى انه لما كان التورث في اول الاسلام جارية بالمولات في الدين والهجرة الى الحرم
نفسه الله تعالى بقوله والوالاء لارحام بعضهم اولى ببعض اى بعضهم اولى ببعض في التورث في كل ما بعد تعالى في التورث المحفوظ او
فيما انزل من هذه الآية وآية الميراث حال كونهم من جنس المؤمنين والمهاجرين فيكون من بني امية او من بني هاشم او من بني
القرابة اولى بالميراث من المؤمنين بحسب الدين والمهاجرين بحسب الهجرة فيكون من صله اولى وعلى التقديرين ذكر المهاجرين
بعد المؤمنين تخصيصا بعد تعميم في نعم من الآية ان وراثة اولى الارحام لا اولى الارحام فلا يجوز ان يرث ابن بنتي بالموت
معه وجود اولى الارحام الا ان يوصى احد بشئ من ذلك كاشير اليه قوله تعالى الا ان تفعلوا اى اولياكم معروفاتى اى اهل
اولى بالتورث في كل وقت والوقت ان تفعلوا اى اولياكم معروفاتى فثبت ليس لوارث اولى بل يجب ان يعطى
الوصية على التورث بعد ذلك لئلا يخطئ اليك والمفرد على اداءه شتاء من اهل العلم في معنى النعم والاحسان اى
الحق في كل نعم الا ان الوصية او منظم اى لكن فحكمكم الى اولياكم معروفاتى ومعنى قوله تعالى كان ذلك في الكتاب مسطورا
هذا التفسير الآية على ما قالوا ونخرج الكلام في هذا المقام ان عندنا عينة يعطى المال لاولاد ذوى الفروض ثم للصباء ثم يروى في
الفروض النسبية ثم يعطى لذوى الارحام ثم لذوى المولات وبذلك الآية وعندنا ذلك الشافعي لا رد ولا ميراث لذوى الارحام
ولا لذوى المولات بل يوضع المال في بيت المال عند عدم العصباء مستشهد بان الله تعالى ذكر في آيات الموارث نصيب
ذوى الفروض والعصباء ولم يذكر لذوى الارحام شيئا ولو كان لهم حق لبيد ذلك اذ نصيب اصحاب الفرائض بالنفس الظاهر
يزاد عليه لا تعد عن حد الفرض وهو ممنوع قوله تعالى ومن بعض الصدور سوله ويتحدد دونه ونحن نقول ان اولى الارحام في القصة
اهل القرابة مطلقا سواء كان من ذوى الفروض او العصباء او ذوى الارحام وفي الاصطلاح هو كل قريب يربى في مرض وصية
والله تعالى قد بين هذه الآية ميراث اهل القرابة مطلقا بقوله واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض حيث نسخ ميراث مولى المولات
وقرر على ذوى الارحام من غير تفصيل ولكن لما قدم اهل الفرائض والعصباء للمفرد كان ذوى الارحام بالحق المصطلم موخر
عنها وجعل مولى المولات موخر عن الكل مستحقا لجميع المال عند عدم الكل لاستحقاق المسدود وقد ما على الكل كما كان في الجاهلية
وقد مر بيانه في سورة النساء بتوفيقه تعالى وكذا نقول ان قوله تعالى واولوا الارحام دل على استحقاقهم ميراث وآية
الموارث اوجب استحقاق جزء معلوم من المال فوجب التطبيع منها بان يجعل لكل واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل ما بقي
مستحقا لهم للرحمة هذه الآية ولهذا لا يرد على الزوجين لا لعدم الرحم في حقهما فيكون هذه الآية راعيا مالك الشافعي في
نوزن ذوى الارحام وشريعة الروى على ذوى الفروض ايضا على ما فصل في الشريعة في مسألة ان الخيرة اذا احتارت تولى

فخر الاسلام البرزوي وقد اوردوا صاحب التلويح شرح التفسير في بيان الامر مفعلا وذكر ان الضمير في لم يؤمن مفعول به
 هم لم يؤمن بها بالوقوف في سياق النفي على امرهم بعد الرسول جميع للتفسير واما عام لوقوعه شيان الشرط لوقوعه سابقا
 وان نفي بعبارة علم اذ هو اتمام الشيء قوله لا كما في قوله تعالى وقضى بك ان لا تعبدوا الا اياه او خلا كما في فقهين سب سحره واما
 الى الرسول بالي بذلك فمقتضى الاول وهو الحكم وان الامر هو القول دون الفعل والشيء اذ لو اريد فعل خلا فمقتضى الثاني ضرورة
 المؤمنين عز و لو اريد حكم بفعل لوشي اجبه الى تعذيب الاء وايضا لا يصح في الحقيقة على الإطلاق لجران ان يكون حكم برب فعل او
 ابا حه سواء جعل امر الفاعل المصدر والتعريف او الحال على ان المصدر يقتضي الحكم الفاعل على ان يكون خاصة ما ذكر في التلويح وذكر العلم
 الزائد ان لا يكون بمنسكون بهذا الامر على ان الاختيار وهو وجه عليهم في اثبات الاختيار اذ قال ليس لهم اختيار شي الا اختيارا بالامر
 ورسوله دون نفي الاختيار مطلقا على كل حال ان رسول الله امر برب بعد انكمها اياها فوخت في نفسه حال سبها
 الله مقربا لعلوب وسمعت نيبا بالنسبة فذكرت لزيد فظن بذلك ووقع في نفسه كراهية صحتها على اني علم وقال لزيد
 افارق صحتها حال ملك اربك منها شي حال لاد الله ما ريت منها الاخر وكنتها تعظيم على فقال له امسك عليك
 واتي الله امر ما فلا تطلقها من افاضل الله الاية الثانية وهي قوله تعالى واذ تقول لاية بمعنى اذ تقول الذي
 الله عليه توحي الاسلام وانعت عليه بالاعناق والافصاح ويزيد بن الحارث امسك عليك زوبك اتق الله
 لا تطلقها وهو نبي منزلة او الاولي ان لا يطلق الله فلا تذبها بالعسبة الكبر واذي التزويج ونفي عنك
 اني واذ نفي في نفسك ما الله مبدية اي شيئا الله يظهره وهو نجاحها ان تطلقها او اودة طلاقه وتعلق قلبه بها ونفي الحارث
 بتغييرهم اياك بانك امر امة ابنه و الله حتى ان تحشاه دون الناس فلا تضي زيد منها وطرا اي حابرة اي لا يمتحون
 فيها حابرة وتخاصرت عنها همة وطلقها والعقت عدها زوجا كها وقيل قضاء الوطر لثابتة عن الطلاق اي طلاقا
 زيد زوجا كها وانما فعلنا ذلك لئلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج او عبايم اذ اقضوا منهن طرا اي لئلا تجوزوا
 في الحام حليلة المتبني ويعلموا انها حلال لهم لان حكمهم حكمه لا ما حضر الدليل به وكان امر الله الذي برده مفعولا كمالا
 محالة كما كان تزويج ربيب بذا مضمون الآية ويمكن عايشة لو كنتم رسول الله شيئا ما اوحى اليه لكم هذه الآية سورة
 انه لا تطلقها واعذت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ نفي في نفسي منك اخطب على ربيب قال بذا انما طلقت وقلت
 بذا ربيب البشري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرت وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودخل بها واولا على امرأة من بني
 عليها ذمها واطم الناس لغيره والهم حتى امته العنبار وزوجى انها كانت تقول سائر البني بان الله تعالى
 النجاشي وانتم زوبكن ابا لکن بذا اجمروا ما في الدارک والبعضا وقد شهد الامام الزاهد الكبير على من سموا

وتحتج نفسك بطلق قلبها وذهب الى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اكله الا انه تنزه عن الضيق والكلالة وشاء اهل مكة
 وقال ان زيدا اوطاها فما انا افره سابقا بقدرتها وميتا فاستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال امسك عليك زوجك وانك امرؤ فاجل
 ومما حبب اليك من ذلك انك لا تدري ما هو في ذلك كلام طويل فربما صلبه او امسك ان يصبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 زيد يريد ان اثارها ويقولها انت اعلم بشكك ليلنا ليلنا وان النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه لانه معصية بل لانه لم يسي
 مباه في نفسه بخلاف الانسان ويستحي من العلم الناس وهكذا سر الكلام الى افره وانما حبسا بالآيتين تنبها على ان الامم للوجوب
 وان الاعتذار ثابت كالمراعاة وان الامم تفرق مشروعة مندوب اليها حيث ساء الله تعالى نعمته وهو احب اليكم كان الايمان
 كذلك بغيره وذكره مع علم ما مر مرة وهو معروف في الفتنة في مسألة ان نبيا عليه السلام خاتم الانبياء فوالله ما كان محمد صلى الله عليه وسلم
 احدا من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شئ عليم هذه الآية في
 القرآن تدل على ختم النبوة على نبينا صريحا وتلخيصا لزوالها ان كان الكفار يقولون ان محمد انما هو نبى من قبلى فذكر
 هم انما يحرم عليه فزعه الله تعالى وقال كان محمدا با احدا من رجالكم حتى يكون زيدا به ويكون زيدا امرأة ابنه وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لانه لا يخلو من انما حقيقة ولا يشك في كونه ابا الطاهر والقاسم وابنه لانه لم يبا في امه الرجل ولو لم يبا كانوا
 رجالا لا راجع حقيقة ولكن رسول الله فيكون ابا لانه حقيقة بل من حيث انه متفق فاصح لهم وهو في قراءة ماصم وغيره
 لكن ونصب الرسول وقرى بالتشديد ايضا وبالرفعة ايضا خاتم النبيين اى لم يبعث بعده نبى قط واذا نزل بعده عيسى
 ففد يعمل بغيره ويكون خليفة له ولم يحكم بشر من شره في نفسه وانما كان نبيا قبله ولو كان لابن ادم كان منصبه ان يكون نبيا كما
 قال عليه السلام لا يرمي من تولى وعاش كان نبيا في التفسير الآية على ما ذكره او المتصور انه نعم من الآية ختم النبوة على نبيا عليه السلام
 ان الخاتم بفهم الناس عاصم وكبرنا وعذره وعلى الاول هو من الختام الذي يختم به الباب انما يطلق منها على النبى صلى الله عليه وسلم
 به ابواب النبوة ويعلق الى يوم القيامة وعلى الثاني يكون منه ايضا اى يختم النبيين ويغفل الختم وتقوية قراءة ابن مسعود
 لكن نبينا ختم النبيين او بمعنى الآخر فثبت الدعوى والاول رضى عنه المكشوف والاخر رضى الامام الزيد والى على كل وجه
 هو معنى الاخر ولذلك فمر صاحب الكتاب قراءة عاصم بالآخر وصاحب البصائر والقرآنين بالآخر في مسألة ان زيدا ليل
 بها او اطلقت لاجب العدة عليها قولنا انما الذين امنوا اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من
 قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تصدقن ذلك فمتعهن وتسريحوهن سرا حاكمية
 معنى الآية يا ايها الذين امنوا انكحوا المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تقيم عليهن من عدة اليه من عدة اليه
 فيها انفسهن فخذوا اي تستوفون عدوا او عدو هذا على قراءة التشديد وقرى اخذوا منها حفظا على ابدال احدى اللامين

و هذا كقولنا و اسلمت ام سليمان نصره الامام الزاهد و صاحب الدار كره و اما التقيد بالذكور ان في قولنا و امرأة
 ان و ميتت نفسها الطيبي ان اراو النبي ان يستنكبها فكلما بها شرطان على حقيقتها لان المعنى انا اهلنا لك امرأة متوحشة من
 و ميتت نفسها للنبي يا مبرور بلا شر و لا كراهة لكن في جميع الاحوال بل ان اراو النبي ان يستنكبها لان مجرد ميتتها بدون اراو
 لا يخلل قولنا تعالى و امرأة نكبت بغيره باقلا و عطف يا مبرور و لا بد منه التقيد بان النبي لا استقبال فان المعنى بلا عطل
 الا علام الحلال اني اهلنا لك على امرأة متوحشة تنكب كل نفسها و لا تغلب به ان التقى و ذلك تكرار و فرسي ان النبي يعني لان
 و ميتت او مودة ان و ميتت كقولك بلبس ما دام زيد جالسا و تلك الواجبة بموتة بنت الحارث او حوله بنت عليم او ام شريك فانها
 و ميتت نفسها للنبي ما لكن لا يذكر محبة و عليه اكثر اهل السير و زين بنت خزيمة فانها و ميتت نفسها في رمضان سنة ثلثة من الهجرة
 و عاشت بعد ذلك ثمانية اشهر في ندمه النبي و ماتت في يوم الخميس سنة اربع من الهجرة و هذه الاربعة مال اليها جمهور المفسرين
 و قد نقلت عن الحسين بن التبيان فاستاذة اعزى لعننى ام سعيد من بنى اسد و قال ابن عباس هذه بيان حكم المستقبل و لم يكن يزوج
 الزور عن عبد النبي احد منهن بالهبة و في هذا المعام بيننا و بين الشافعي خلاف بآية ان النكاح بلفظ الهبة لا يجوز عند الشافعي
 للامانة و انما هو خاصة النبي ^{عليه السلام} لا بقوله تعالى و لا يفتقر لغيره لك من دون المؤمنين لان حال من الفدية و ميتت او مودة لمعد و معد
 امي الهبة فالحصة لك او مصدره و لكنه اى خلاص لك اطلاقها لغيره لك من دون المؤمنين نصرته في البضاوى و نحن نقول ان
 الهبة لنفسه فقبل من احد كما كونه بلفظ الهبة و الثاني كونه بالطلب به و سائر المؤمنين شتر كون في كونه بلفظ الهبة و اما
 يمتازون في كونه بلا مهر فمعنى الآية ان النكاح لا يهرج و ذلك خاصة بخلاف منك فانه يجب عليهم و ان لم يسموه او فقه قصد
 لهذا و اسنى ما كتب بجي يفتحه او المعنى انا اهلنا لك ازاوجك حال كونها خالصة لك امي لا يخلل ازاوج النبي لا بد من
 كما قال دار و اوجه امهات و هذا مما انفرد به صاحب التوضيح و قد ذكره في غير الاسلام و غيره في بحث الختيبة و المجاز و ان عند الشافعي
 لا يجوز النكاح لا بلفظ النكاح او التزويج و لا بلفظ الهبة لان النكاح النبي صلى الله عليه و آله عقد شرع لمصالح لا تخصي و غيره بلفظ النكاح
 فاصر في الدلالة عليها و نحن نقول ان معنى النكاح للملك له عليها و المعامل المذكورة اثرات و فروع للنكاح فاذا اجاز بلفظ
 لا بد ان على الملك لغيره فلا يجوز بلفظ بدل عليه و اولى و هو الهبة و البع و امثاله و يكون هذا الطريق الاستعارة لاسما و
 لك التزويج و موجب لك المستعارة كسب و يرد بالسبب الثاني و هو ان الاستعارة و المجاز لا اختصاص للنبي بذلك ولا شرف
 له فيها و كان نكاحه بلفظ الهبة نكاحا مستعارة الهبة بدليل جريان احكام النكاح فيه و اقول ان احسن وجه الخفي في هذا الباب
 ان في الآية انما نريد ان احدهما قولنا في تمام الآية لكي لا يكون ملك حرج و من الظاهر ان الحرج لو كان كان في النكاح
 الذي لا يترك كلف الهبة من اللسان و ثابتهما اعتراض قوله تعالى و قد علمنا ما فرغنا عليهم ازاوجهم و ما ملكنا

خالصة ومسلخة فانه انما اعترض بيننا بالعدم اشتراك المؤمنين كما قيل كيف لا يكون خالصة لك وكيف يشترك المؤمنون فيه
فانما قلنا ما فرضنا عليهم حتى ازواجهم وهو كونهم عشرة ورايم او اشتراط الشهود وجوب القسم وتزويج الزوج
الاربع وفي حتى ما ملكت ايمانهم من قسم الام فيهما ولا عراضه القول ولا عراضه كوني البضاوي وفي قوله تعالى قد
علمنا ما فرضنا عليهم من ازواجهم واخر على الشافعي فيا ذوب اليه ان الله غير مقدر من عند الله تعالى وان تقديره الى ر
الزوج وذلك لان الله تعالى ذكره لفظ الفرض ومعناه التقدير وسنده الى ضمير المتكلم كان معناه ما قدرنا عليهم حتى انقضى
والآية في باب المهر فعلم ان الله قد شرع ما من عند الله تعالى وهو عشرة ورايم والزائدة عليه بانها ما لم تسرع والنفصال عنه
ممنوع لا كما قال الشافعي من ان كل ما يصلى من ابيهم يعلم مهر في النكاح على او كثر وتحقيق ان الفرض لثمة القطم ويستعمل تارة
بمعنى الايجاب وتارة بمعنى التقدير وقد غلب الاستعمال في عرف الشرع على التقدير فعلا كما به حقيقة عرفية بعد كونها منقولة لفظا
بحزم فخر الاسلام بان الفرض لفظ خاص وضم لمعنى خاص وهو التقدير وان لفظ الكتابية ايضا لفظ خاص بضم لمعنى محام
وهو المتكلم فعلم ان صاحب الشرع هو المسئول للايجاب والتقدير وان تقدير العبد مثال به وقد وقع صاحب التوضيح زيادة تكرر
حيث مال الى ان اسناد الفرض الى المتكلم حقيقة في صدور وعنه فهو خاص باعتبار الاسناد ولكن موقوف على ان الفرض بمعنى
التقدير لا يقال ان تقديره بعملي وعطف قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم يدل على ان الفرض هنا بمعنى الايجاب ودون التقدير ذلك
لان التعدية باعتبار تعيين معنى الايجاب اي قد قلنا ما قدرنا ما جعليهم في ازواجهم والسلف باعتبار تقدير فرضنا اني ما فرضنا
عليهم فيما ملكت من ان يكون بزمع الايجاب هكذا في التوبة وقد قال ان قدر المفروض لم يعلم من الآية فيكون مجالا للاحصاء
واجب بان الفرض فاعق المفروض بما تضمنه عليه السلام بقوله لا مهر على من عشرة ورايم او قد زعم بالقياس على اليد
عد السرقة ولا ضمير فيه كذا قالوا والله علم في سائر حجاب النساء من الرجال قوله تعالى ايها الذين امنوا لا تدخلوا
بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اذنا ولا حين اذاعتم فادخلوا فاذ
طعمتم فان شربوا اوله مسنا بسين الحديث وان ذلكم كان يؤدى النبي فيسحق منهم من ربه الله
او يسحق من الحق واذا ساءلتموهن مما عاينوهن من وراء حجاب فاذ لكم اظهر
لغيركم وقلوهن ط وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعد اذ اظ
ذلكم كان عند الله عظيما ان تبدوا شيئا او تخفوه فان الله كان بكل شيء علما لا حاح
عليهن في ابايهم ولدا ابنايهم ولدا اخواتهن ولدا ابنايهم ولدا اخواتهن ولدا ابنايهم ولدا اخواتهن
ولدا بناتهن ولدا ما ملكت ايمانهم في وثقت الله ان الله كان على كل شيء شهيدا

مليون
على ان الفرض
وبين المؤمنين في نحو
والكسب فيفسد التوسع
عليه لكان يقتضي
الفساد على الفرض
على زيادة والتكسر
في الكشف وتبين
على ان الذين

قال فانما جاء
بانه حبس النبي
عليه السلام في
البيت
وان ذلك كونه
في البيت
عنه

هذه الآية هي التي يؤمن بها من الرجال والمراد في نزولها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل وسوق
وشاة وامر النساء ان يمتحنوا في يومهم فتردوا او لجايا كل قوم وبجرهم ثم يدخل قوم الى ان قال النبي صلى الله عليه وسلم
حتى ما اجاز احدكم فقال ارفعوا ايديكم وتفرقوا من كل من يبق ثلثة نفر فخذون وكانت زينب عاتكة بن عبد المطلب على قمار فالا
تقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير جوارح الجوارح ولم يلبس ولم يحسب له روح فاذا انقضت جلوسهم تجردت من مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
شده اليها فتولى فلما راوه متوليا فخرجوا وكان النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخل منها فولى الحجاب على ما يجزىها
حاصل كلامهم فمنهم المؤمنون من جسد ما ذكره وانزل هذه الآية فنبى او الا عن دخول بيت النبي صلى الله عليه وسلم حتى
قال يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام اى لا تدخلوا بيوت النبي الا في وقت من الاوقات
الا يؤذن لكم ولا تدخلوا الا ما ذنواكم وانما عدى بالي تضمن من يدعى اى يدعى لكم الى طعام غير نظير انما اى حال كونكم
متطهرين انما الطعام اى اورا او ولكن اى لا يدخلون الى الطعام فادخلوا للاستئذان وقم على الوقت والحال معاكه قيل
لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوا الا في المخرج من انما والحجاب طيب المتطهرين دون غيرهم والادلال على
اقتناء ودخل بيت النبي صلى الله عليه وسلم من اراود اليه الطعام وذلك لطل وقيل في نزوله ان منهم من يدخلون بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتطهرون الى اثر النار في المطبخ ويقعدون منتظرين لورا كهذا امرنا يا ايها الذين آمنوا بعباد الله حيث قال
واذا طعمتم فانتشروا ولا مستانسين الحديث قوله لا مستانسين مجرد مطوف على طاهرين ومنسوب بفعل مقدري فلو لم
فتفقدوا ولا تدخلوا او لا تكونوا مستانسين حديث بعضهم اولى حديث اهل البيت بانفسهم ان ذلك اى اللبس كما في قوله
ابن القيم المنزلة عليه على انه فسحى منكم اى من اخراكم وانه لا يستحي من الحق وهو الاخرجه وقرئنا احتجاب انواع النبي صلى الله عليه وسلم
من الرجال حيث قال واذا سالتموهن متاعا فاسكنوهن من وراء حجاب ذلك لانهن عيونكم وقلوبهن وضيم الحجاب فيهما رجع الى
ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكرن سابقا لدلالة الحال عليه ومناه ظاهر وفي نزوله اختلاف فقيل ان عليا رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليك البر وانما جازوا امرت امهات المؤمنين بالحجاب فترت وقيل انه عليه السلام كان يطعم ومعه بعض اصحابه فاحابت يد على عاتقه
فكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فترت وفي الكشف وجه اخر ايضا هو ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في السجدة فقال لان حجبهم كان
لكن على النساء فضلا كما ان لزوجهن على الرجال فضلا فترت فاجتبت ازواجه رسول الله صلى الله عليه وسلم منه حجب في انشاء البيوت
ولم يدخل عليها احد من الصحابة وذا هو المقصود من ذكر الآية في هذا الموضع لان موردنا وان كان خاصا في حق ازواجه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن الحكم على كل من المؤمنات فيهم منه ان يحجب جميع النساء من الرجال ولا يبدن انفسهن عليهم ولانما من جوار
الرجال الوجه والكف والقدم فذكر الكلام فيه في سورة النور وحكم راجعا بانفسهم نكاح الزوج النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال

وقوله عليه السلام من ذكرته فلم يصل على قد فعل ان رفا بعد الله تعالى وقوله من ذكرته فلم يصل
على هذا المخلص في القابر واجمعوا على ان الاخير هو الاصحاب وعليهم الجهر وفي الحديث قبل من كل مجلس ذكره مرة او ثلث مرات
وان الفتوى على ان ذلك في كل مجلس مرة وان في الصلوة عند الخيفه ليس الصلوة في القعدة الاخرة بعد التشهد والايجز
في الاولى وعند الشافعيين الاولى ويجب في الثانية واجاب عنه صاحب الباري بان الصلوة على النبي طاهرة بالصلوة واجز
امارة او كما ذكرنا مؤمنة الامر واعلم ان الصلوة في القعدة الدعاء ويستعمل فيه مجاز او انها اذا نسبت الى الله
برادها الرحمة واذا نسبت الى الملائكة برادها الاستحقاق واذا نسبت الى المؤمنين برادها الدعاء ولا يخفى ان
الجموع من المجاز وكذا عدم اللابز في الكلام حينئذ قلنا قال صاحب البصائر في تفسيره ان الله وما كنتم تجهلون
بأخبار ربه ونظم شأنه بابها الذين آمنوا اعتوا ايضا فانكم لولي بذلك قولوا اللهم صل على محمد وسلم تسليما اي قولوا
السلام عليك يا النبي وقيل انما هو الامر هذا ما قاله في الصلوة على الاعناء بالشان احراز عن المحدث والمذكور
اي عموم المجاز ثم ذلك للاعتناء بمن الرحمة ومن الملائكة الاستحقاق ومن المؤمنين الدعاء وذكر صاحب التوضيح في
بحث المشركون ان قوله تعالى يصلون ربنا يستدل به على عموم المشركون لانه يراد به الرحمة والاستحقاق جميعا والجواب ان قوله
المؤمنين بالله والملائكة في حق الصلوة هو المقصود من الآية فلا بد من انما ومعنى الصلوة في جميع مقامات براد للصالحين وهو
الدعاء ومن لوازم الدعاء الرحمة وامان يراد المعنى المجازي كرامة الخيرة ونحوها ثم اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف
المصنف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الترتيب بحسب الوضوء هذا ما صرح به في موضع آخر ثم ذكر وان الصلوة على غيره
والله لطرفي النعية جائز وبالاستعمال كرهه وتشبيهه بالرافض في الاثنان ايضا ان الآية تضمنت هذا الصلوة على غيره
ثم نسخت تلاوة قوله تعالى هذا فيه وقد جرى التواتر بذكره في الآل بعد صلوة حمادك الاجام وقيل ان صلوة لا يقبل بدون صلوة
واتساق الروايات في كيفية الصلوة والافضل ان يتم بها وبركاتها ذكر في الحديث ان يقول اللهم صل على محمد وعبدك نبيك رسولك النبي الامي على الازواج
وذرياتك كاصليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك وسلم على محمد النبي الامي وعلى آله وازواجه وذرياته كما باركت وسلم
على ابراهيم نبيك محمد وقال هو ايضا معنى قوله اللهم صل على محمد اللهم عظم محمد في الدنيا بعلا ودينه واطهار دعوته وانبأته
وفي الاخرة بقبول شفاعته وتضعيف ثوابه وانها افضل على الاولين والآخرين واعلاء شأنه على الانبياء والرسل والملائكة
والناس جميعين وقال الامام الزاهد عن الحسن بن محمد قال لما زلت الآية قلنا يا رسول الله عرفنا السلام عليك يوم السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته فكيف الصلوة عليك فقال عليه السلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد زنا الله تعالى

القول على محمد وآله وسلم تسليما

وادام الصلوة والتحية على الله بافضل صلوة وكل تحيات وان شئتم بيان فضائلها فارجع الى كتب الفحول هذا هو تمام الآيات
 التي ذكرت في سورة الاحزاب والحمد لله على ذلك وبعده بأسورة سبحة وفاتحيات عن آيات المسامحة وبعدها سورتي البقرة
 الباقية في بيان اثبات حقيقة البطلان اذ به المنكرين على طرزالعلم الكلام وهي قوله تعالى اولم نزل القرآن انا خلقنا
 من نطفة فاذا هم خصيم متممينه وضرب لنا مثلا ونسئ خلفه قال من يحيى العظام وهي
 رميمه قل يحييها الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم ه الذي جعل لكم من الشجر
 الاخضر نارا فاذا استم منه لوقدون ه اوليس الذي خلق السموات والارض ه قادرا
 على ان يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم ه انما امره اذ اراد شيئا ان يقول له كن فيكون ه
 فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون ه المروي في قصة الآية انها نزلت في ابي بن خلف
 حين اخذ عظام ابايا وجعلها مفتتا بيده ويقول يا محمد ان ترى العديحي هذا الجدارم فقال صلتم ثم وسبكتك وبه عقلت ثم المني
 اولم ير الانسان انا خلقناه من نطفة مذرة فتارة من الاسليل الذي هو قناه النجاسة فاذا به خصيم بين النصوص
 يتصدي لخاصمة ربه ويكفر قدرته على احياء الموتى بعد ما رميت عظامه على النار في الدراك او الميت فاذا هو بعد ما كان لا يشيئا
 مبرر منطوق قاذ على الخصام سوب عاني نفسه على ما قيل في البصاوي والكشاف وضرب لنا مثلا ونسئ خلفه
 اي خلقنا ابايا من الذي فهو اعزب من احياء المظلم قال من يحيى العظام وهي رميم اي بالية من العظام وهي فصيل معنى فاعل
 من رم الشيء ثم صار اسما بالعبارة ولذلك لم يوثق او بمعنى مضول من رميته وبه تنسك الشاخص في ان العظام ذو حيوة فخلها
 الموت فيكون نجسة ومنذنا العظام والشعر طاب لان لانه لا حيوة لها فاموت لها والامر اذ بالحيوة في الآية رده الى ما كانت عليه كذا
 في الكشاف والدارك على وجهها الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم اي اعلم تفاصيل المحركات لا يحيى عليها اجزاءه وان تعرضت
 في البر والبحر فيجمعها ويحييها لما كان الذي جعل لكم من الشجر الاخضر نارا يا شجران غفران اعدبنا المرخ والآخر الخاضع
 بوادي المغرب فسحق المرخ على الضار فيقدم النار يا ذن الصفا فاذا اتم منه لوقدون لا تشكوف في اننا نخرج من دوزخ
 ابن عباس من شجر الا وفيها نار الا العناب لصلوة الدق للنباح بالهدى فن قدر على جميع الاداء وان في الشجر قدر
 على المعاقبة بين الموت والحيوة في البشر والبشر الذي خلق السموات والارض من كبر جرمها وسلكها انها بقاؤا على ان يخلق مثلهم
 اي الصغر والمخاطرة بالاضافة اليها او مثلهم في الذات والصفات لان يعيدهم لان المعاد مثل للبدء والا لا يستقيم لان
 البعث هو ابداء العين مرة ثانية لا ابداء المثل والامام الزاهد جزم بالمعنى الاول وابعاده على سبيل القياس اي من قدر على خلق
 السموات والارض فمقدرهم ثم قدر على البعث ايضا على اي حال فيكون هو قادر على ذلك وهو الخلاق العليم اي كبر المخلوقات والحلوات انما هو

انه اذا ثبت ان الحق لا يكون اى فحتم لا يجازى به مرفوعه الاكثر على انه غير متبادر بخلافه اى فهو يكون مرفوعا بامتناع
 ان يقول وبالحكمة من قبيل سرية الايجابا بمعنى كونه بخل فلو كان ملكا فكذا لا يتصل به عادة الظن وسيله المرحه حقيقة كونه
 هنا ولا توفى وضحا فخر الاسلام ان المرفوعه حقيقة يمكن وذلك بان يكون التكوين بهذه الكلمة او يكون عادة الله تعالى جازية ذكر
 هذه الكلمة عند تكوين الاشياء وبه يستدل على ان الامر للوجوب لان قوله كى ان يقصد منه الوجود فيكون باقى الاوار كذا كذا
 الامر للوجوب لغات الاختيار من العباد ولذلك اتى الوجوب مقام الوجود في بيان الذي يبدىه كقول شى اى فالكلمة كذا كذا
 كل شى واليه ترجعون اى عادة وانه بعد الموت بلا موت وقضى رجحون بفتح التاء هذا مضروب الاية فانه تعالى بين حقيقة البعث والحيوة
 واور شبه المنكرين والبطلين مع احوالهم وقد فصل ذلك سيرة السند في شرح الموقف في بيان ان الاشتغال بعلم الحكم ليس من الوجود
 بل العز ان ملو من ادته ولم يعر حيث قال وقول اولم ير الانسان ان خلقناه من نطفة الى اخر السورة فانه تعالى ذكر من انما يبدى
 واثار الى شبه المنكرين للعادة وهى كون العظام رمية متفكة فكيف يمكن ان يعبر حية واجمع على حجة العادة بقوله تعالى فكيف
 الذى انشاها اول مرة هذا هو الذى يحول عليه المنكرين في حجة العادة حيث قالوا ان العادة مثل الابدان اول مرة وكما شى
 حكم متفك فاذ كان قادر على الابدان وكان قادر على العادة ثم نفى به شبهة التى حكاه عنهم فلما كان تسكين كون العظام رمية من غير
 احدها انما هو اجزاء الابدان والاعضاء بعضها بعض فكيف تميز اجزاء بدن من اجزاء بدن واجزاء بعض من اجزاء سائر الاعضاء حتى
 يتصور العادة والثانى ان الاجزاء الرمية ياسبه بعد اتمام الحية فتسمى رمية بعد ان اشار الى الجزاء الاول فانه عالم بكل شى فكيف
 تميز اجزاء الابدان والاعضاء والثانى بايجل النار في الشجر الاخر من باينها من التقاد والظلمة فان يقدر على ايجل الحية في
 عليها لانه المضادة ههنا اقل ثم ان ملكى العادة شبهة اخرى شبهة هى ان العادة على جازية الشرائع يتغير كلام هذا
 العالم في جازية انفراد ذلك بل لا يصلح كثرة مفرقة في كتب الفلاسفة وجواب عن هذه شبهة بل ان المنكر لا سلم كونه تعالى خالقها لانه
 المسنون ولا ريب ان سلم كونه قادر على اتمامها فان يلحق عليه العدم في وقت صرح عليه في كل الاوقات وان يسلم كونه قادر على
 ايجاد عالم اخر لان القادر على شى قادر على مثل انتهى كلامه وبعد اسورة والعصافات وفيها اية يستدل بها على اثبات ان من قدر
 بخلق ولده بولم يخلق غيره انشاء بقوله تعالى فلما بلغ معه السعي قال يا بئسى ائنى ادى فى المنام انى اذبحك فانظر
 ما اذرى لى فقال يا بئسى اهل ما كنتم تسجدون لى انشاء الله من الصاكرين فلما اسئلوا ملك الجنه وانه انما
 ان طرا اهيمة قد صدقت الرواية فاذ كذا كذا بخير المحسنين ان هذا هو البلاء المين وبقية اهل الجنة
 هذه الاية واقعة في قوله ابراهيم ابنه ونحو نفسه في الآية واقعة فتقول تدوى ان ابراهيم رأى في الليلة الثامن من ذي الحجة
 فلما يقول ان الله لم يكذبكم بشى فلك من الصابم الى الرواحن بعد ذلك الحكم من الشيطان ومن ثم سى ليم السورة

في قوله فصارت سرور ودي انما لم يبرهن بشاة الى السماء الدنيا ما بين عجله ابراهيم بالانجيل فقال الله سبحانه انما سمعتموه ذلك
قال الامام والمواك فيقال ابراهيم العبد المذنب والحق فيصار مجموع هذا التفسير على الحاجة والاختلاف في الوجود انما سمعتموه في الحق
مذكورة في التفسير على الاول في هذا التفسير الآية والفقته على اخذ وجهه او جزه ثم جعلنا الى المقصود فنقول في قوله
الكنشاة والمراكب وهذه الآية استشهدوا بصدقهم ان من نذر بغيره وله يلزم في شاة هذا لفظ داخل وجه الاستشهاد ان
النذر يشي بوجوب الوفاء فيجب ان يلزم في الولد او اخذ به كذا في بعضه من وجه ان قيل النفس بعرض حرام ونذر المعصية
لا يوجب الوفاء حيث خص ذلك من قول تعالى ولو فؤادهم وذرهم ترك ليقضي ان لا يوجب في الولد لكن لما كان من ذم الولد
والشاة مناسبة حيث اعتبره الشرع في حق ابراهيم وقوى بذم الشاة هم وجوب ذم الولد كمن في مسئلة النذر المذكور ايضا
بوجوب ذم الشاة هم كون الواجب بالولد باعتبار نفسه النذر فيكون الآية والد على هذه المسئلة بهذا الوجه فاقال صاحب
البصائر ودي من ان لا دليل للتحقيق في هذه الآية في الباب ليس بوجه وجوب بعد التحقيق والتدقيق وذكر في كتب الأصول ان الواجب
ان اثم الصحابة في الفتوى يجوز عليه نحو سروق فانه خالف ابن عباس في ذم الولد فوجب عليه شاة وكان ابن عباس وجوب عليه
ماية من الابل فزعم الى قول سروق وقال القاضي البصائر في هذه الآية ولا يجزئ به من حوز النسخ قبل وقوله عليه السلام كان يرا
بالذم بقوله يا ابت افعلم ما تورم ولم يحصل ثم نسخ هذا الكلام وذكره عند الله والدين وهو ايضا يوافق مذمب اهل الحق مطاوعا
للمعنى على ما عرف في موضوعه ومختار في الاسلام انه ليس نسخ لانه لم يمتد الا بالذم بماية ان تبدل محله من الولد الى الشاة
فذا بماية وبعد سورة ص وفيها آية يستدل بها على ان الركون يوم مقام سجدة التلاوة هي قوله تعالى وهل انتك
بنو النضير اذ سوزوا النحراب اذ دخلوا على داود فزعم منهم قالوا انما نحن خصمان
بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق وله شطط واهدنا الى سبيل الصراط ه ان هذا النسخ قد
نسخ واستوفت نعمة ولي نعمة واحدة فقد قال اقليتها وعزني في الخطاب ه قال هذا ذلك سبيل
فجئناك الى بغاجه ه وان كثر من الخطاء يعني بعضهم على بعض الذين امنوا وعملوا الصالحات
وقليل ماكم ه وطن داود انما فتاه فاستغفر ربه وخر راكعا واناب ه ففقدنا ذلك ه
وان له عندنا الزلفى وحسن ماك ه هذه الآية طويلة في باب زلة داود عليه السلام في امرأة اورا واما
الملكين له وسفارة عنه اوردت بعضا من تفسيرها وتفسيرها على حسب اليجاز والاختصار فقد قيل ان داود قد اراد بربوبه
بوالعبادة وبوالقضاء وبوالاستغال بخوام امور ه وبواللوعظ فبعث الله اليه ملكين في صورة انسانين فخطبا
عليه يوم عبادته من السور والوقوف وهذا معنى قوله تعالى وابل انك بنوا النقص اي قصه تحاكم النقص ه اما الملكان في قوله

في قوله فصارت سرور ودي انما لم يبرهن بشاة الى السماء الدنيا ما بين عجله ابراهيم بالانجيل فقال الله سبحانه انما سمعتموه ذلك
قال الامام والمواك فيقال ابراهيم العبد المذنب والحق فيصار مجموع هذا التفسير على الحاجة والاختلاف في الوجود انما سمعتموه في الحق
مذكورة في التفسير على الاول في هذا التفسير الآية والفقته على اخذ وجهه او جزه ثم جعلنا الى المقصود فنقول في قوله
الكنشاة والمراكب وهذه الآية استشهدوا بصدقهم ان من نذر بغيره وله يلزم في شاة هذا لفظ داخل وجه الاستشهاد ان
النذر يشي بوجوب الوفاء فيجب ان يلزم في الولد او اخذ به كذا في بعضه من وجه ان قيل النفس بعرض حرام ونذر المعصية
لا يوجب الوفاء حيث خص ذلك من قول تعالى ولو فؤادهم وذرهم ترك ليقضي ان لا يوجب في الولد لكن لما كان من ذم الولد
والشاة مناسبة حيث اعتبره الشرع في حق ابراهيم وقوى بذم الشاة هم وجوب ذم الولد كمن في مسئلة النذر المذكور ايضا
بوجوب ذم الشاة هم كون الواجب بالولد باعتبار نفسه النذر فيكون الآية والد على هذه المسئلة بهذا الوجه فاقال صاحب
البصائر ودي من ان لا دليل للتحقيق في هذه الآية في الباب ليس بوجه وجوب بعد التحقيق والتدقيق وذكر في كتب الأصول ان الواجب
ان اثم الصحابة في الفتوى يجوز عليه نحو سروق فانه خالف ابن عباس في ذم الولد فوجب عليه شاة وكان ابن عباس وجوب عليه
ماية من الابل فزعم الى قول سروق وقال القاضي البصائر في هذه الآية ولا يجزئ به من حوز النسخ قبل وقوله عليه السلام كان يرا
بالذم بقوله يا ابت افعلم ما تورم ولم يحصل ثم نسخ هذا الكلام وذكره عند الله والدين وهو ايضا يوافق مذمب اهل الحق مطاوعا
للمعنى على ما عرف في موضوعه ومختار في الاسلام انه ليس نسخ لانه لم يمتد الا بالذم بماية ان تبدل محله من الولد الى الشاة
فذا بماية وبعد سورة ص وفيها آية يستدل بها على ان الركون يوم مقام سجدة التلاوة هي قوله تعالى وهل انتك
بنو النضير اذ سوزوا النحراب اذ دخلوا على داود فزعم منهم قالوا انما نحن خصمان
بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق وله شطط واهدنا الى سبيل الصراط ه ان هذا النسخ قد
نسخ واستوفت نعمة ولي نعمة واحدة فقد قال اقليتها وعزني في الخطاب ه قال هذا ذلك سبيل
فجئناك الى بغاجه ه وان كثر من الخطاء يعني بعضهم على بعض الذين امنوا وعملوا الصالحات
وقليل ماكم ه وطن داود انما فتاه فاستغفر ربه وخر راكعا واناب ه ففقدنا ذلك ه
وان له عندنا الزلفى وحسن ماك ه هذه الآية طويلة في باب زلة داود عليه السلام في امرأة اورا واما
الملكين له وسفارة عنه اوردت بعضا من تفسيرها وتفسيرها على حسب اليجاز والاختصار فقد قيل ان داود قد اراد بربوبه
بوالعبادة وبوالقضاء وبوالاستغال بخوام امور ه وبواللوعظ فبعث الله اليه ملكين في صورة انسانين فخطبا
عليه يوم عبادته من السور والوقوف وهذا معنى قوله تعالى وابل انك بنوا النقص اي قصه تحاكم النقص ه اما الملكان في قوله

في صوره واسوره ونزلوا اليه والسر والحيطة المرفعة والمحراب الغزوة او المسجد او جدار المسجد وخطوا على داود وقبضوا داود
 منهم اي خاف لانهم دخلوا عليه في غير يوم القضاء اي في يوم الاحجاب ومن فوق اي من غير طريق الباب قالوا لا تفتنهم فخرجوا
 خصمان يعني بعضنا على بعض اي احدا على اخر فحكم بيننا بالحق ولا نقسط من باب الافعال اي ولا تجزأ حكمه وقري ولا نقسط
 من بعد لعمري لا تبعدين الحق وابدالي سواء الصراط فسرعو في تقريرهم فقال احدهم مشيئة الى الاقران هذا الحق اي في الدين الصداقة
 او الشكر له تسبوا وتسبون نعمة وولي نعمة واحدة وهم ذلك فقال غلام الغنمية اي ملكها فنجحك الواحدة او اجعلها كغلامي
 وعزائي فبلى هذا الاثر في الخطاب اي شي مخالفة اي اي وفي مخالفة اليهي في الخطبة ولهذا قيل كنه النعمة عن المرأة وهو الميم في المقصود
 وكل ذلك على سبيل الغرض وقصد الترضيان كانهما ملكة على ما هو المشهور فقال داود في جوابه لقد ظلمك هذا الاثر بسؤال تبيحك تسبوا
 الى صاحب فقال لا ثم يا داود وانت ايجان يصرف عليك يا داود وان كثيرا من الخطا اي الشكر كما ينبغي بعضهم على بعض الا الذين
 آمنوا و عملوا الصالحات وقيل يا داود انا قالوا ذلك غايون من نظره وطمح داود وانا ففاه اي ابتلاه بامارة او بالبيت ام لم
 فاستغربه وخر الكاهن سقط على وجهه ساجدا لله حتى قيل بقي ساجدا اربعين يوما ليلة لا يرفع رأسه الا لله بانه ولا يرفع
 وهم ولا يشرب الا من ثمانه دم فخرنا ذلك الزلزلة وان لا يذنبنا في اي ذنبه حسن باب وهو الجنته ذو مضمون الآية
 على اسهل وجه وقد ذكر وافي بيان هذه الزلزلة وجوابها قيل ان اهل زمان داود كان يسئل بعضهم عن بعض ان ينزل عن امراته
 فيتموجها او العجبة وكان لهم عادة في الموساة بذلك كالكاف الا انصار يواسون المهاجرين كالفن ان عين داود
 وقعت على امرأة اوريا فاجابها فسأله النزول عنها اي طلاقها فاستحي ان يرده فطلبها فزوجها وهي ام سليمان فحادثه
 الله تعالى وقال له انك مع عظم منزلتك وكثرة نسائك لا ينبغي لك ان تسأل النزول عن رجل يسير له المرأة واحدة
 كما سأل ذو تسبوا تسبون نعمة عن ذي نعمة واحدة بل الواجب عليك مخالفة هواك وقهر نفسك وقيل ان لم يطلب منه النزول
 ولكن بعشرة بعد مرة الى الغزاة البقاء واجبان يقتل بسيرة زوجها امراته وهذا مردود وعند الكل كاقال على من حكم
 بحديثه ولو على ما يرويه القصاص بجلده بانه وسنين وهو من الغرية على الانبياء وهذا كذا لا مام الزيادة الاول ايضا بالهم
 الحار ومن ثم قال وقيل زلزلة انه حكم من الخفيين بمجرد قول الواحد من غير استفسار عن الاخر حيث قال لقد ظلمك الالة وهو
 ضيف لان الخفيين انما جاء امتحان الزلزلة صدرت منه قبل ذلك لابعده وتقرير الفرق الآخر متقد في القرآن على سبيل
 الايجاز وقيل ان اوريا كان متبناه والزلزلة هو تكلم امرأة المتبني وهو ايضا ضعيف لان ذلك ليس بزل على ما جرى بين
 وبيننا عليه السلام والاصح عند الجمهور انه خطبها اوريا ثم خطبها هو فافتره عليه الميا وكانت زلزلة ان خطب على خطبة
 المؤمن من كثرة نسائه وبطل عليه الالة حيث قال بسؤال فنجحك هذا فيه وقيل ان قوما قصدوا ان يقتلوه

[illegible]

و انما خاضر بده الآية بقوله تعالى ولجعلنا العالم وانشا لهم افعالهم فاعلم ان الله فسر العالم من حيث سكتة سنية طر و زيا و و
بهائى الى ربحم حكيم اى ربو علم فنبهكم اى خبركم بالعلم انهم تعلمون انهم علم بذات الصدور و سنجيات القلوب و المقصود ان هذه القدر
مرحبا ان الصدور من بكرة العباد و ايمانهم و الاية بكم فمريم و يجوز ان يمان عليه سائر الذنوب و الطاعات فيقال ان ربحهم الطاعات و
ولا يربحهم الذنوب و المحصية و قد قررت هذه المسئلة فى علم الكلام و من مسائل العقائد الاصلية الشرعية و لما ان الرزق و الرزق و
من جانب الصدقات فما لا يفهم من هذه الآية و انما ثبت ذلك من الدلائل اخرى و ايضا من عظم الامتدادات و اقلها فى المعرفة و انما هو ان
من الصدقات و الاثر من الشيطان نفعاً منهم ان ساء القصد الى الصدقات فبده و كما ان الصدقات فى غير ارض و بكم و بغير مريد و محمد
و قد بره و الرزق و قضاء و انما هو و بكم و بكم و انما هو ان الصدقات فى غير ارض و بكم و بغير مريد و محمد
فى علم الكلام و انما ايضا و الاية بكم فمريم و يجوز ان يمان عليه سائر الذنوب و الطاعات فيقال ان ربحهم الطاعات و

فقد خرج
الضريح
من تحت
الارض
في سنة
١٠٠٠
من الهجرة
في شهر
ربيع
الاول
في يوم
الاربعاء
في سنة
١٠٠٠
من الهجرة
في شهر
ربيع
الاول
في يوم
الاربعاء

هذه النسخة فتح السما فحلت ابوابها وسيرت جبال فحلت سربا وزلزلت الارض زلزالا واخرجت الارض اثقا
من البعث الى يوم يبعثون فلا ينساب بينهم يومئذ ولا يتسألون فكل ذلك حتى ثابت اعتقاده واجب شكره كافر ولا ينال
علمه ولا يدركه علمهم ابعادهم كايتهر اليه واستقرت الارض بنور بهاء اي اضواء مكان الارض لا الارض نفسها المعظم
او ارض المحشر وقدرى واشتركت بعينه المجدول ايضا على الكشاف بنور بهاء بسطه وعدله او بنور خلائقه التي فيها صيغ
ووضع الكتاب اي الحساب والجزاء على ما قدمه القاضي او اللوم المحمدي مقابل بها الصالح او الصالح التي كتب للملكة فيها
اعمالهم في الدنيا من وقت البلوغ الى حين الموت في كل سنة يسبهم بآية وعشرين صحيفة ويوضع صحف سياهم في طرف الميزان وصحف
حسانتهم في طرف اخر منه ويوزن بها فمن ثقلت موازين حسنة فاولئك هم المفلحون ومن خفت موازين سيئة فاولئك
هم الماسرون فثبت ان الميزان حق والاستعداد واجب قد اجبر الله تعالى في غير هذا الموضوع ان بعده يخرج تلك الصحف من الميزان
ويؤتى ايدي كل احد ثمرة اعمالهم سنة من سنة فمن يؤتى تلك الصحف يسبهم يوم المؤمنون الصالحون فيسوف بحاسب بالسر
ويقلب الى اية سرور ومن يؤتى الشقاء ويخرج من رءوسهم فهم الكافرون الضالون فسوف يدعونهم ان يوصلهم سيرا
يكون ذلك بالدعوى والاشهاد كايتهر اليه قوله تعالى وصبي بالبئين والشهداء اي بالبئين ليسا لهم عن تلك الرسا
والشهداء ليسشهدوا عليهم بانهم رجعوا الى الحق والكلارهم عليهم وهم الحقة او المؤمنون المستشهدون في سبيل
وتجمل ان يكون اعضائهم عليهم الستم وايدهم واربعهم بالكلار يعلمون واذا قام الشاهدون المعبرون حتى منهم المني
وهم لا يعلمون فيدخل اهل الطاعة الجنة واهل المعصية النار بالكلار يعلمون وبعد سورة المؤمن وفيها آية سيدنا علي بن ابي طالب
عذاب القبر وهي قوله التاربعونون عليها عذوا وعشيتا و يوم تقوم الساعة فادخلوا ال فرعون
استدل العذاب هذه الآية التي تنسك بها اهل السنة في اثبات عذاب القبر صرح بذلك في علم الكلام وكتب
طائفة من هذه الآية في آل فرعون وقد اجبر من النار فرعون اي آل فرعون طيبا او طارا غدا ونحوه حتى يقوم على النار افرعهم باين
على السيف اذا قتلوا به ولا شك ان المراد بالعدو والعننى دار الدنيا من بعد الوفاة الى القيامة بعينه قوله ويوم تقوم الساعة
سوا جعل عطا عذوا وعشيتا كما بعثهم من كلام التنازلي وصاحب الحيا في اوله قال قوله ادخلوا ال فرعون كاهن الى المني
وذلك لان معناه علوا ال او يعرضن على النار عذوا وعشيتا ويوم تقوم الساعة فيقطع عليها وهو تفضي المعازرة و
الثاني ان عرضهم على النار عذوا وعشيتا ما دامت الدنيا واليوم تقوم الساعة فقبل او علوا يا ايها الملائكة ال فرعون عذوا
حضر او ادخلوا التاربعونون على فرعون على قراءة البعض استد العذاب من عذاب الدنيا وهو عذاب جهنم ولا شك ايضا ان آل فرعون
انما كانوا معذبين كونه كفارا بالانحصر من شخصهم وتعين ذواتهم فثبت ان الكفار معذبون في القبر اذ الان ذكر القبرين

عن التائب عند الكثرين وان كان يحمل الخطيئة كما عند البصير واما اثبات العذاب في حق حسرات المؤمنين فلما ثبتت من ربانية
وانما ثبت ذلك بما عرفت ذكره في تفسيره ولا اظن على اية مثبت بها ذلك وقيل ان المسلم المتعالم يكون له سهو المنكر وذكره في حقله
البعية فانه لا مغفرة له من المؤمنين والغير الصالحين مات في جمعة او ليلة او تسبعا او نحو ذلك في حياته ان مات في ذلك
ايضه الله تعالى وبعده انشاء لكن يرفع العذاب عنه اربعة اجزاء في كل يوم من كل يوم من كل يوم ومثل ذلك فيما توافوا
كثيرة والجمعة عذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المؤمنين حتى واجبا للعقوبة وانكر ذلك بعض المعتزلة والرافضة كما منهم ان المسلم
جماد واليسخ العذاب واعادة الروح فيه ممنوعة الى يوم القيام ولنا على استدلالهم بآيات كثيرة وذلك بان يجوز ان يكون الروح مطاوعا
للجسد بغيره بحيث يكون البدن والروح كلاهما صالحا لا اله الا الله او بانه يجوز ان يكون لارواحهم خطا كادى ابن مسعود حتى ان
فروعهم ان ارواحهم في اجواف طير سود وتعرض علم النازكة وحيا الى يوم القيامة وقد ذهب الاكثر ان يجب ان تؤخذ العذاب ولا يغفل
بكنيته واما قوله تعالى لا اله الا الله فليس من مقتضى فهمهم على انهم لا يغفلون عن يوم القيامة انهم كانوا في القبر او على
انهم يحسنون عذاب القبر الغلبة الى عذاب يوم القيامة كما انهم لم يكونوا معذرين بل انهم في الدنيا اشتبهوا ولكن لا يخفى ان صاحب الاشياء ورو
الاستدلال بهذه الآية من غير تكثير فلهذا قيدوا النكاره بحرف المعتزلة وقد مضى من هذا في سورة ابراهيم بوقفه فاعلموا
ثم ان في الآية المذكورة اعني قوله تعالى النار اجزى من عليها وليد على لقاء النفس ايضا كما صرح به في البصير وغير ان النار مخلوقة
لانها كمالها بعد سورة حم السجدة وليس فيها آية يستدل بها على اثبات مسئلة وبعد سورة شورى وفيها آيات لا
في بيان جزاء الجنان والمعصوب وهي قوله تعالى والذين اذ اصحابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة
سيئة مثلها فمن عفى واصح فأجره على الله طاعة لحيب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك
ما عليهم من سبيهم انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويخونون في االه وفي غير الحق او
لهم عذاب اليم ولكن صبر وعفف ان ذلك لمن عزم الذا صوره هذه الآيات ثم تجاوبه الا بالدم والاعمال
والصبر عنها فذكر اولاً شرعية الضمان بقوله تعالى والذين اذ اصحابهم البغي هو وصف للمؤمنين اي هم الذين اذ اصحابهم الظلم
هم يتصرون علواً بوجه الله لهم لاجل كرامة التذليل ثم عقب ذلك بوجه الامتناع والمنع عن التعدي فقال وجزاء سيئة مثلها
وانما هي الآية سبعة لانه واجب الاولى لانها تسوء من تنزل به وفيه اشارة الى ان العفو مندوب اليه ثم من بعده العفو فقال فمن عفا
واصفح فاجره على الله وفي الحديث يا دى منا يوم القيامة من كان لاجر على الظلم ولا يتقوم الا من عفى ثم ما وجد ذلك الى انتصار
فقال ولكن انتصر بظلمه اي من اخذ حق بظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل بالمعاقبة والمعاذرة انما السبيل على الذين يظلمون الناس
يبدون بالاضرار ويخون في الارواح غير الحق اولئك لهم عذاب اليم في الدارين وللفظ اشارة الى معنى من دون لفظ لانه

ثم ما بعد ذلك الى الصفو فقال ولئن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور اي من فخذ العابد للعلم بهذا مصنفون الآية على الدراك ولكن
العلم ان الله تعالى اولها بالانصاف ثم بالمتوكلين التوفيق فقال انما هي الايمان فيها لان الغفران ينمي عن عجزه لا عن
عن تعاونه والعفو عن العجز فهو محمود ومن المتعجب عليهم لانه اجروا واغوا على البني وكذا قال صاحب الكشاف ان الصفو هو عجزه
الامر في بعض الاحوال فيرجع ترك الصفو وبالله اذا اجتمع في كفة زيادة البني وخلق مادة الاذي وفي الحديث ان الاول في
الكفار اذ اجروا الثاني في حق المؤمنين اذ اجروا وكذا فيهم من كلام الامام الزيد وايضا قال قيل انه عام في بني كل كافر صريح
وهو ارض لهم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فحانه وصنفهم الله تعالى اجناب الحارم بانفسهم يمنع غيرهم من ارتكابها باقامة الحدود
والتعزيرات وتعلق عن القفال ان الله تعالى ذكر بني الكفار على المؤمنين في مدح المؤمنين بالانصاف فكرر ذلك بقوله والذين انفسهم
البني هم ينتصرون وقوله تعالى ولئن انتصر الآية وذكر بني المؤمنين فيمنع حكمه بقوله وهو هم سيرة سيرة مثلها ثم نذر الى الصفو ذكره
فمن عجز واصلم وقوله تعالى ولئن صبر وغفر الآية هذا ما فيه وجوه واوقف الآية الثانية في بيان تفاصيل الوجوه وقوله تعالى
وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَهًا وَحِجَابًا وَمَنْ وَكَلَّمَ اللَّهُ فَإِنَّهُ يَكُنْ مِنْكُمْ
الله على حكمه في الروي في نزول هذه الآية ان الله يقولون لنبينا عليه السلام لم يلم تخلم من السراطة اسطة ان كنت نبيا صاوتا
كما تخلم موسى وبلا واسطة ويراه سبحانه من غير حجاب فتمثلت الآية بغيره لم تخلم احد من الانبياء سبحانه من غير حجاب من الله تعالى
يتكلم بوجه او من وراء حجاب وبارسال ملك هو الروح الامين فيسوي الكسبة اذن الله بشار من الاسرار كذا في الكشاف في تفسيره فقال
الزكاة انما نزلت حين قالوا لا يكلمنا الله انك رسول الله فقبل لم يمان لم يشر ان يكلم الله وما تخلم من خواص عباده ونبينا
الثانية وراي صاحب البصائر في بيان هذه الاقسام ان منعه قوله وحيا كلاما اختيارا يدرك بسمرة سوار كان بالمشافهة كما كان في
نبينا عليه السلام او بانها تنمى من وراء حجاب كما كان لموسى هو كلف لاقران قوله تعالى او من وراء حجاب يخص بالاول فقبل لا والاول
هو المنزل بواسطة الملك وقوله تعالى او يرسل رسولا المراد به ما اتى به جبرئيل الى الرسول ان كان المراد بالرسول هو اواني به محمد
امنه ان كان بلسان جبرئيل واسطة قوله تعالى وحيا فيشكل التكلم بواسطة وبلا واسطة سوار كان سبحانه اولافا لا يندل
جواز الروية دون اقتضاها هذا ما فيه فذكر في وجه قوله ان وحيا ما عطف عليه نصيب بالمصدر لان من وراء حجاب به كلام محمد
والاسرائيل نوع من الكلام ويجوز ان يكون وحيا ويرسل مصدين ومن وراء حجاب لولا وقت السوا او اقرا فاقه ويرسل برهم الكلام
بهذا الكلام وراي غيره من العشر من ان قوله تعالى وحيا يراد به الالهام كما قال تعالى في معنى اورقة المشام كما كان لا يراد به وقوله
او من وراء حجاب والمراد به كلف بالها تفت كما كان لموسى وهو لنبينا في ليلة المعجزة كان بينه وبين الله حجاب من وراء حجاب
مساؤه بمسبحين على ما في الحديث وقوله تعالى او يرسل رسولا لا يحتمل الوجهين كما هو في النسب لوجه الاقسام ويشترك في الاول ايضا

[illegible]

ان نعم ايمان الحق هو النعمة من الربوبية قوله تعالى واذا صدقنا اليك امرين ليجزيك سبعون القرآن فلما احضروا
قالوا انصتوا فلما قضى وتوا الى قومهم منذرين قالوا يا قومنا انما سمعنا كتابا انزل من قبل محمد
مصدق لما بين يديه يهدي الى الحق والى طريق مستقيم يا قومنا اجيبوا داعي الله فاقضوا عن
منا ذنوبكم ويخبركم من عذاب اليم وذكرنا القاسم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حضر من الطائف الى بلن الخدم حرام في بيته فجدوا
القرآن في صلوة او في صلوة الصبح فصرف الربيع من الجن وهو ما دون العشرة الى تسعة لا يشير اليه قوله تعالى واذا عرفنا اليك كراما من الجن
يسمعون القرآن اني حال كون الجن يسمعون القرآن فلما عرفوا حمي جنهم ولا يبالون ان يسمعون القرآن وهم لا يدرون عن
سجين جبر وقيل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مامون بغيرهم ولما جاءهم حضرت الملائكة التي عشرين الجنة فقرأ عليهم اقرا باسم ربك وهو الحكيم الوهاب
بذلك علم ما في الكشاف والمذكر وقد نقل الروايتين بالتفصيل والتفصيل في جميعها للحديث على الاولى وسوق الآية لاشتمالها على هذه النعمان
الاستماع حاله والى على الاول وابعد عن الثانية وعلى كل تقدير فها قضى اي تم ووقع من قرأه وتوا الى قومهم منذرين فها آمنوا جميعا ودلوا
قومهم حال كونهم منذرين ايهم لاجل الايمان حيث قالوا يا قومنا انما سمعنا كتابا انزل من قبل محمد موسى صدقنا بين يدي محمد موسى
الى الحق من السابغ والى طريق مستقيم المستقيم واتفاقوا ان كتابا انزل من بعد موسى ولم يقل من بعد موسى مهان الطلاق البعثة الوفاء
على القريب انهم لم يسموا عربيا ولا نبي كانوا يهود ومن قالوا ايضا يا قومنا اصبوا على الرسل وامنوا بغيركم من ذنوبكم
اي بعض ذنوبكم وهو ما كان في حق النعمة فان المطام لا يغير بالايمان كما مر من بني العيصاوى ويحكم من عذاب اليم مع الكافر فها
تفسير الآية وقد ذكرنا هذه القصة في سورة الجن تمامها بالمول من هذا في هذه الليلة فها رسول الله صلى الله عليه وسلم نبينا على ما روى
عن ابن مسعود وبه هذا بخلافه رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يقيم خطه ولا يقيم
برلان آية التيمم ناسخا لها ندية وليدة البركة كبره لاجل بعثه صاحب الهداية بان ليدى الجن كانت غيب واحدة يعنى كانت نارية كدة
ونارية بدنية فلهذا علم كونها ملكية ليكون منسوخة بذلك كلام وقع بالعرض والمتصور منها ان الجنة ايضا كالانس
فريقا كالفرد وهم معذبون في النار اربابا اتفاق العلماء كالانس الكافر ثبت ذلك بدليل قطعي وهو قوله
تعالى لا تعلم انهم من الجنة والانس جميعين وفريق مسلمون واختلف فيهم فقال مالك وابن ابي ليلى وابو يوسف
ومحمد انهم يثابون في الجنة كالانس المسلم لان سبب دخول الجنة والثواب هو الايمان والطاعة وقد نفى ذلك
منهم وهو المختار للقاضي ومالك الكشاف وعن الضحاك انهم يدخلون الجنة وبالكون وشربون لقوله تعالى
لم يظلموا منفس فليهم ولا جان قابل الجان بالانس فعلم ان الجن ايضا يطعمون في الجنة وعليه اكثر الشايخ وقيل
بانهم يمتدحون بذكر ونسبهم كما يمتدحون بالكرم وقيل انهم لم يدخلوا الجنة بل يدورون حولها

حرج في السيرة وقال المصنف الاعظم ابو حنيفة انهم لم يتأبوا كالا ناس فغاية نعم ايمانهم انهم يخرجون من العذاب لا زقلا غافرا
 يفر من ذنوبكم ويخرجكم من عذاب اليم كذا ذكر في الموارك والكشاف والبيان وهذا القدر من المفسر ووجهه سيرة محمد صلى الله عليه وسلم
 آية منسوبة في باب القتال وهي قوله تعالى فاذا القيم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اخذتموه
 فشدوا الوثاق فاما من بعد واما قد ام حتى تضع الحرب اوزارها فمنه معنى الآية فاذا القيم الذين
 كفروا في الحاربة فغرب الرقاب اي فاضربوا الرقاب ضربا مبرورا عن القتل لان قتل الانسان اكثر ما يكون بغرب الرقاب حتى اذا
 اخذتموه اي اكثرتم القتال منهم فشدوا الوثاق اي وثاق الاسارى وهو ما يوثق به حتى يتولوا منكم فاما ما بعد واما هذا اي اما
 تمنون منا يا ايها المؤمنون عليهم بعد ان تأسروا بالاطلاق وغيره واما قد ام فادار المال وفيه حتى تضع الحرب اوزارها اي ازل الحرب
 اي ااتها وسلها يعني ينقضي الحرب بزوال شوكتهم واوزارها اي ما يسهلون به من ترك المشركون شرهم بان يسلموا جميعا مبرورة
 لانه عليه السلام قال لا تحرقوا الامم من الرجال بل اهلها فمضون الآية ثم الشافعي وامر بن حنبل يجوز ان اللهام يخرج من
 والمن بالاطلاق والغذاء بالمال او باسارى المسلمين ومنه ما سلمهم القتل والاسترقاق فقط والسن والغذاء المذكوران في
 منسوخات آية القتل والاسترقاق المذكورتين في براءة لاسانهم آخر انزل او مخصوصان بكفار بدو بوجه ما روي
 اليوم من ولا هذا هو الغريب الصميم من ابي حنيفة ومنه وتعلق منه ايضا ان يجوز ان يكون المراد بالسن بترك
 او بالخطية وقبول الجزية وبالغذاء الغداء باسارى المسلمين بالمال ويكون عاما باقيا وذا رواية الكلبي وحينئذ يذهبون فيها
 والمشهور انه لا يرى خلافه بالمال ولا غيره فعلى مذهب الشافعي كان المنع ما ذكرناه سواء تعلق حتى تضع الحرب اوزارها بالغرب
 او الشد او المن او الغذاء وعلى مذهب ابي حنيفة ان تعلق بالغرب او الشد كان الاثم الحرب الجنس اي يقتلون ويوسعون حتى
 تضع جنس الحرب اوزارها وان تعلق بالمن او الغذاء فان كانا بالمعنى المشهور حمل اللام على العهد اي من عليهم وليا دون حتى تضع
 حرب بدوا في جنس الحكمهم او جعل الآية منسوخة بالمعنى الغير المشهور فلا شك حال حينئذ ويكون الآية عامة باقية خالصة
 والغذاء انما بالمعنى المشهور كان منسوخا او مخصوصا بكفار بدو وان كانا بغيره فلا منافاة بهذا في الكشاف والدارك وقال
 في شرح الوفاية موقل الاسارى او اسر مقاتلهم او تركهم احرار او متهن ابي يكونوا اهل ومتهن او نفي من غيرهم والمن ان ترك
 الاسير الكافر من غير ان يؤخذ منه شيء والغذاء ان تركه وبخذه مالا او اسير مسلما منهم في مقابلته في المنع خلاف الشافعي
 الغذاء فقبل ان تضع الحرب اوزارها يجوز بالمال بالاسير المسلم بعده لا يجوز بالمال باجماع علماءنا وبالنفس يجوز عند ابي حنيفة ويجوز
 عند حماد وعيسى بن ابي اسحق ورويتان وهذا الشافعي يجوز مطلقا هذا القطة وعليه بان كل العداوة ترفق الصدقاتي وقال صاحب البلية
 ولا يفاوى بالاسارى عند ابي حنيفة ومنه لا يفاوى به اسارى المسلمة بموقوف الشافعي واما المفاوات بال فاخذهم من لا يجوز

الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ حَافِظُونَ وَمَنْ يُطِمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُجْعَلْ لَهُ جُزْءًا مِّنْ جُزْءِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ يُؤْمَلْ بِجُزْءٍ مِّنْ ذَلِكَ يُكْفَرْ عَنْهُ سِتْرًا مِّنَ اللَّهِ وَجُزْءًا مِّنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَخْتَارُ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ أَعْدَائِهِ إِنَّ اللَّهَ يُجْزِي عَمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ مَعَكُمْ أَثَرًا مُّؤْتًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَأَنَّ مَوَاطِنَ أَثَرِكُمْ يُخَوِّفُ لِيُنْزِلَ عَلَيْكُمْ ذِكْرًا مُّحْكَمًا لِّقَوْلِ اللَّهِ وَتَعْلَمُونَ أَنَّ مَوَاطِنَ أَثَرِكُمْ تُنْزَلُ عَلَىٰ أُمَّةٍ قَدِ افْتَرَتْ لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا لِّتَقْتُلُوا رَسُولَ اللَّهِ وَتَكْفُرُوا بِاللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَكُونُ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ مُخَوِّفًا لِّلْعَالَمِينَ وَاللَّهُ يَخْتَارُ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ أَعْدَائِهِ إِنَّ اللَّهَ يُجْزِي عَمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ مَعَكُمْ أَثَرًا مُّؤْتًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَأَنَّ مَوَاطِنَ أَثَرِكُمْ يُخَوِّفُ لِيُنْزِلَ عَلَيْكُمْ ذِكْرًا مُّحْكَمًا لِّقَوْلِ اللَّهِ وَتَعْلَمُونَ أَنَّ مَوَاطِنَ أَثَرِكُمْ تُنْزَلُ عَلَىٰ أُمَّةٍ قَدِ افْتَرَتْ لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا لِّتَقْتُلُوا رَسُولَ اللَّهِ وَتَكْفُرُوا بِاللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَكُونُ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ مُخَوِّفًا لِّلْعَالَمِينَ

نزولوا من الجبل وقرن بعضهم قتلوا للصحابه فقتلهم الصحابه واستقر فيهم فمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتت له
 ابن مذبذب يرى العلم الحرام وهي قوله تعالى هم الذين كفروا واصلوا منكم عن المسجد الحرام والكهذي محكوفان
 قبلكم محكوفان لا علم ان هذه الآية ومايات التي قبلها وبعدها موقوفة على شخص عروة النبي ع وجده وحده وهي مذكورة في كتب السير
 والتفاير ومجملها ما ذكر في السنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتى مكة مع اصحابه للعرف في السنة السادسة من الهجرة وبطلت
 فظنوا ان تغييره في هذه السنة فوجهوا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة من غرة ذي القعدة وساق سبعين بدنه فمعه الكفار من دخول مكة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا مكة الا في يومئذ فمعه قتل ليل كذا فمعه العلم على ان يرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه السنة الى حدة
 وباتي من العلم القليل ليعلمون ان الكوفة ثم طابم وبعث فيها من رسول الله صلى الله عليه وسلم نجا من الهدايا ثم بعث بقية الهدايا في يد ابي جبره الا ان
 الى الحرم وعلى يهود اصحابه وقوف في المدينة عشرين يوما وبالجملة قد اجزأ الله تعالى عن هذه القصة فقال هم الذين
 كفروا واصلوا منكم عن المسجد الحرام اي عن دخوله والهدى اي صعدوا الهدى فهو عطف على كم ويجوز ان يكون مسطوفا على المسج
 الحرام اي صعدكم عن الهدى اي عن غير الهدى حال كون الهدى مسطوفا اي جوسل عن ان علم محله اي مكان الذي يخرج فيه هو
 المحل للمسجد اي معنى متاويل على ان مذبذب يرى الحرم فيكون حجة على الشافعي فيما ذهب اليه انه لا يتوقف بكذا لا يتوقف ليعلم المخبر
 صرح به في الكتاب والدارك ولم يتعرض له صاحب الهداية بل ذكر ادلة محتملة وهي ان عند الشافعي لا يتوقف للتحقيق وهو عدم
 الاحصاء لم يعرف قرية الا في زمان او سكان ولا يتوقف بالزمان فيكون في المكان او التحقيق انما يري اصله لا يابته
 وبمسك بقصة الآية في بعض المواضع وهو ان عند ابي يوسف يجب على الحرم الحلق والتعصير لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وعنه
 لا يجب وانما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ليعرف استحكامه على الاعراف وان هذه القصة رد على مالك فيما ذهب الى ان الاحصاء
 بالعمرة لا يتحقق لان النبي صلى الله عليه وسلم اصبر بالمدينة وكان عمار ثم الآية الخامسة في بيان ان الحلق يشترط في العمرة وهي قوله
 لقد صدق الله رسوله الركي يا ابا الحكي هل دخل المسجد الحرام انشأ الله هجينين لا تخلفين زكي
 وصغيرين لا تخافون ففعل ما لم تعلموا فجعل من ذوق ذلك فتحا في بيان ما فعل ان لا وقم الصلوات من رسول
 صلى الله عليه وسلم ومن اهل مكة على ما نقلت الطائفتين بعض الصحابة وقال والله ما فعلنا ولا نقدر ولا رايانا الميت فماتت الآية بغير بعد
 صدق الله رسوله الركي يا ابا الحكي ولكن اخطأتم في تاويله حيث زعمتم ان في هذه السنة وليس كذلك والله قد علم من المسجد الحرام في السنة الاية
 انشاء الله تعالى حال كونكم اثنين محلقين رسولكم اي بعثكم ومعبرين اي بعثكم كما لو كنتم لا تخافون فعلم من الحكمة في تأخير ذلك لم يخلوا
 انتم فقبل من دون دخول المسجد ونتمم مكة فتاخرنا عن قوم غيركم يستريحون الى ان يقرى الغرم للملوك وذا مضى من الآية قوله تعالى
 الركي يا ابا الحكي من الجاهل اهل النسل قوله اي الى سعاد منسب الى الحكي اهل قلبه بالقرينة قوله لا تخافون من ربكم فمعه من اي والله قد علم

في انما يصح ان يكون
الدخول الاول لان
الزبان لا يكون
بعد الخلق والاول
مطابق لعدم
فانما يكون في خلقه
بذرة الانسان

ويجوز ان يكون في الخلق قسما بالاسم العداوت بغير الباطل فينبغي ان يكون جوابه وانما قال انشاء الله وان لم يكن
له دخل في انشاء الله تعالى فليعلم ان الله تعالى لا يخلق الموت او غيبته او حكاية لما قاله ملك الرويا والاول
لا صحابه بل في الكائنات والديناوي وقال الامام الزاهد ان الانشاء راجع الى وقت الدخول الى اصل الدخول الى انشاء
قد مر انشاء الله اخره وانما يتجمل ان يكون ان معنى قدامي قد مر انشاء الله ويحتمل ان يكون متعلقا بانئين اي انشاء الله كنتم
امينين وانشاء الله لم تكونوا امينين وقوله تعالى محققين رؤسكم ومقربين ذكر في صفو النسيم انه حال مقدرة من قوله تعالى
لقد خلقنا اي لقد خلقنا الحسب ام حال كونكم مقدرين التخليق والتقصير اصل ذلك لان التخليق والتقصير انما يكون اذ اخر من
المسجد مكان فتجلى اذ يتصرف في الآيات نزلت في العزة وفيها التخليق والتقصير بعد الخلق وبخلاف الهم لا يكون في خلق
والتقصير في قبل دخول المسجد والمقصود من ذكر الآية ان العزة عند الطواف وتسمى ثم بعد ما خلق الله تعالى
ما لكم انما العزة الطواف والسعي ثم ولا خلق فيها ولا تقصير والآية حجة على ما نزلت في عزة القضاء وذكر فيها
الخلق والتقصير كذا ذكر صاحب الهداية في باب التتم وان لم يتبرهن له المفسرون والآية السادسة بعد في مشرق الاسلام
واعلاء الدين وفضائل الصحابة هي قوله تعالى هو الذي ارسل رسولا بالهدى ورجب من الحق عظماء
على الدين كله وكفى بالله شهيدا انما محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحمهم
بينهم نزولهم زكوا سجدا يستغفرون فضلهم من الله ورضوانا زيناهم في وجوههم من انوار
ذلك مثلهم في التوبة صلواتهم في الايجال كف كزوم اخم شطاة فازدك فاستغفروا فاستغفروا
على سوفه فحجب الزداع ليخطبهم الكفار وعاد الله الذين امنوا وعلوا الصالحات منهم مقفرا
واجرا عظماء هذه الآية جامعة لبيان ذكرنا على السلام وفضائل الصحابة في ان الاول قوله تعالى هو الذي ارسل
يعني ان الله هو الذي ارسل رسولا حال كون نفسه بالهدى اي التوحيد ورجب من الحق اي الاسلام ليغير على الدين كله حسمه
محتاجا وفسا واما كان للطلاوة بطلان المسلمين على الملوك من اهل دين الا وقد قهرهم المسلمون وكفى بالله شهيدا على ان باعده
كابين او على بؤرة بلها المجرات على في البيضاوي ثم من الرسول بقوله تعالى محمد رسول الله فانه بعد اخبر من المشهور
وهو يستند نصيب لاجل ان محمد ارسل الله ومرتب بالترتيب الذي جرى على لسان اهل الاسلام من لدن عليه السلام الى
يوم النسخ حيث يقولون لا اله الا الله محمد رسول الله وهو خير مبتداه محمد واني هو محمد رسول الله وبعده اموصوف والذين معه
حلف عليه شدا خبره والاولى ان قوله تعالى والذين معه كلام ملاءمة في بيان منافق الصحابة والاشدا اجمع ثم بعد ما
جمع رجب يعني انهم اشداء غلظا على الكفار لانهم خالفوا فيهم اللسان والقلب والجوارح رجا بينهم لانهم واتوا بنسبهم

تعالى ذل على المؤمنين لوعده على الصالحين وفي الكشف والدارك انه يلزم من تشديدهم على الكفار انهم كانوا يخرجون من بنيان
 الخلق بقبائهم ومن ابدانهم ان تشابههم وولهم من ترجمهم فيما بينهم اهلان لا يرى مؤمن مؤمنا الا صافيه وعافيه وهذا عالمهم
 العباد واما عالمهم سم الله تعالى فقول تعالى وجهم كما سجد لآدم فيهم راكعين ساجدين حال كونهم متبنون فضلا من الله ورضوانا
 سبحانهم اى علامتهم وجهم حال كونهم من اثر السجود يعنى السجدة التى تحدث فى جباههم من كثرة السجود واستنارت وجوههم
 من طول ما صلوا بالليل لقوله عليه السلام من كثرة صلوة بالليل حسن وجهه بالهار او تسمى الظهور ورتاب الارض او صغيره الوبر
 من خشية الله وان ذلك في يوم القيامة على حسب ما في التقدير وهو وان كان لصفاني بيان فغسل جميع الصحابة بجلالهم
 احد منهم الا ان بعض المفسرين قد قصدوا فيه لطافة حسنة وشيئا عجيبا فحملوا اللفظ منه اشارة الى صاحب مخصوص من الخلق
 الاربعة الاخبار فقالوا الذين معه باء الى ابي بكر الصديق من حيث كان هم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغار وفي اكثر المحقر والسفر
 وقوله تعالى اشداء على الكفارياء الى عمر الفاروق من حيث كان شديدا على الكفار وقوله تعالى كما بينم باء الى عثمان من حيث
 كان براحميا كامل الحياء والايمان وقوله تعالى ثم زكوا سجد اياها الى علي من حيث كان عابدا زاهدا كما سجد الكوفة الى الحسين
 وقريب من كلام الامام الزاهد منه زيادة بيان وقوع صنم وقوله تعالى ذلك جنداء اشارة الى الوصف المذكور وشملهم
 التورية وشملهم في الانجيل حلف عليه يعني هذا الوصف المذكور وصفتهم العجيبة الشان المذكورة في التورية والانجيل
 وعينه قوله تعالى كنزهم تفسيره وتمثيل مستأنف ويجوز ان يكون وشملهم في الانجيل مبتدأ خبره كمنه يعني هذا الوصف
 في التورية واما وصفهم في الانجيل كنزهم اخرجهم شطاه اى فراغه فازره اى فخره فاستغلوا اى فاستند وصار من البرقة
 الى الخلف فاستوى على سورة وهو جهم ساقى اى فاستقم على مقبلة وقام على قامة مستويا بموجب الزلزلة بكفافته وقوة غلظه
 وحسن منظره يعنى ان الصحابة قلوبهم بداء الاسلام ثم كثروا فاستحكموا فترقى امرهم بحيث يحب الناس وقيل مكتوب في
 الانجيل سينخرجون من بينون نبات الزرع يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر واما قال ليعطيهم الكفار تعليلا دول
 عليه سبحانه من قامة ترقية في الزيادة والقوة او تعليلا لقوله تعالى وعد الله اقدم عليه ونى هذا ايضا اشارة
 الى الترتيب كما قال صاحب الكشف عن حكمة اخرجهم شطاه باي بكر فازره فخره فاستغلوا بعثمان فاستوى على سورة علي
 وهكذا قال صاحب الدارك ثم ذكر الشافعي قوله تعالى وعد الله الذين امنوا واطاعوا الصالحات منهم رواه على الروا فخرهم
 الله فيها قالوا انهم كفروا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في الحسيني ان المراد بعمل الصالحين في الصحابة وانه لما قال ليعطيهم الكفار
 شيئا على ان يبعثهم كما كفروا بائس منه ثم ان فضائل الصحابة المذكورة ايات لا تعد ولا تحصى وانما اخترت هذه الآية لكونها
 ان فيها ذكر الخلفاء الاربعة بالترتيب وقد ذكر الله تعالى في سورة الحج قوله والذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا

فانهم قد ثبت وقيل فارسل خالد بن وليد بن سفيان بن عوف بن مرقب بن علي بن مطين الزكوة فخرجوا حتى ان جاءكم
فاس بنجر فتوقفوا وتقصوا وترى قسبوا والآل واحدا في فتوقفوا الى ان تبين لكم الحال ان تصيبوا فوا بجهالة اي كرامة ان
تصيبوا فوا بجهالة بكم فتصو اليه فتصيروا ثاويين على ما علمتم منه ليجلوا فتوقفوا الى خبره فتايم من سبيج ووجدتم من موافقينكم
بالتي لم تقم منا المتألمة معهم لانهم مؤمنون والمقصود ان الآية دليل على ان خبر الفاسق واجب التوقف وتكليف فاسق وبنها لتقسيم
اي ان فاسق وامي خير كان وفيه دليل ايضا على ان خبر الواحد العدل يقبل بلا توقف لا ذكر صاحب له اذ ان ان لم يقبل كان مستنورا
مع الفاسق فلا يلزم للتخصيص فائدة اصلا ولا قال القاضي البيضاوي او لا ان المطلق على الشيء بكلمة ان يحدد عند عدم الشرط لانه لم
يوافق فيها واما ما ذكرنا من ان الحكم هو التوقف مرتب على المشتق وبها فاسق فيكون ما قد استغنى عنه فتوقف ليدل على واحد لا فاسق
فتقبل قول العدل فهو يوافق كلامه بين ما وقد ذكرنا في الاصول هذه الآية في بحث مع المطلق على المعنى وتقريره ان قوله لا يشهد
شبهين من بكم مطلق عن قيد العدالة وقوله لا يشهد اذ هو على كل منكم متغيرة في غيرهم الواسم المطلق على المعنى شرط العدالة فلا يوجب
بانا ما سلمنا المطلق على المعنى ولكننا علمنا بسفث ثالثا واجب التوقف في خبر الفاسق وهو قوله تعالى ان بكم فاسق بنا قبسوا وان
اوت زيادة التفصيل في ذلك فنقول قد ذكرنا في كتابنا اصول في شرط الخبر الواحد ان خبر الواحد لا يوجب العمل وان كان الخبر الاسلام
والعدالة والعقل والضبط فلا يوجب العمل بخبر الفاسق لانه ليس بعقل كذا خبر الكافر والعصبى والمعتوه والذي شهد خلقه واسمته
او مجازفة لغذان الشرط والمقصود من خبر الواحد الفاسق لا يوجب العمل به بالحدث لان الخبر يعمل الكذب ايضا والخبر غير معصوم
وبالعدالة يترجم جانب الصدق على طرفي الكبر والشبهة وذلك كما يعرف بالانحراف عن محطرات وفيه فلو اتركب ليرة او اصله صغير
لم يقبل خبره واما في غير بالحدث فان كان من اموال الدين كما اذا خبر بكل الطعام وحرثه ولبهاره الا وبنجاسته فقال محمد بن الحكم
رايه فان تايده الكبر الرأى ووقع في قلبه انه صادق فيمن يقيم صوفى بنجاسته عن غير راقية وان ارق فهو لحوط للغير لان ذلك
او مخرجه لا يستقيم فقيمة من جهة العدل فذوت الضرورة الى خبر الفاسق وبهول الشهادة والنهية ببقية حيث يلزم به خبره بالزم غيره
الا ان هذه الضرورة لا كانت غير لازمة لان العمل بالاصل ممكن وهو ان الاطلافة الاصل لم يجعل الغنى هذا فوجب نعم
التمسك اليه ولم يجعل خبره بدون ضم الراى اليه وان كان من المعاطات فان كانت تنفك عن معنى الاوامر كالوكالة
والمضاربات والاذن بالتجارات كغير خبر كل ما قل عدلا او فاسقا صلبا او بالغامسا او كافر العموم الضرورة
الادعية في سقوط الشرط لان الانسان فلا يجدر به ان يستعمل الشرط ليطمئنه الى وكيله او
غلامه ويقول معه الى ولائك او اذنيك بالتجارة فدعت الضرورة الى ان بيعت اليه اي ربل كان ولا دليل ح
السام يعمل به سوى هذا الخبر ولان اعتبار هذه الشرط لترجيح جهة الصدق في الخبر فلهذا ولا لزوم منها

من العبد الوكيل بينهم انما تقدم على التصرف من غير ان يلزمها وان كان ما فيه الزام محقق من حقوق العباد كالتمسك بالحق
 غير ان تصرفات العبد لا تفي بغيرها من غير ان يشرط العبد في الشهاده والالايه بالولاية وان كانت ما فيه الزام من وجه
 ودون وجه كمراد الوكيل جبر المأذون بشرط فيه احد شرطى الشهاده اما العبد بان يكون رجلين او حرلا وامراة من اهل البيت
 بان يكون واحدا عا ولا عند بحيث ينفذ اعتبار المعنى الاول من وجهه بان جبر الخاص والامان حال المستور وصاحب الجواب هو جبر
 والصبي والامته في غير الحديث فزكتها ليل الطول الكتاب من غير تقريب وعلقتهم كتب الاصول والآية الثالثة في
 ان قتل الباني واجب وحي قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا او اقتلوا او قتلوا ايستهما كان كجبت
 احل لهما على الاخرى قتلا لولا التي تنبغي حتى نفخ الى امر الله فان قامت فاصدوا بينهما
 بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين لا انما المؤمنون اخوة فاصلحو ابين اخوتكم
 واقصوا الله لعلكم ترحمون المروي في نزول هذه الآية ما ذكر في الدرر والكتشاف والزاهر انه وقد روي
 نعيم على مجلس بعض الانصار وهو على حارس الباطل فامسك ابن ابي بانه وقال هل سبيل حمارك وقد اوانت من قتال
 عبد المدين روي عنه واما ان يول حماره لالبيب من مسلكه ومضى وطال التخصيص حتى استبان وجبا ولا في الاوس والفرج
 فومها فجادوا بالصلح والايدي والغال فمزلت الآية المذكورة والمعروف ان طائفتان من المؤمنين قتلتا من قاتل
 بينهما بالصلح والديار الى حكم الله تعالى فان قتل الصلح فيها والافان لغت اي نهى احدى الطائفتين على الطائفة الاخرى
 قتالها الطائفة التي قتلت اي الى امر الله اي حتى يرضى الله بغيره الى حكم الله وما روي فان قامت اي حجت
 المذكورة الى امر الله بعد المقاتلة فاصلحو بينهما بالعدل بحيث يكون موافقا لحكم الله تعالى ولا يفر لاحد منهما شيئا واقسطوا
 اي عدلوا في كل الامور ان الله يحب المقسطين العاوين في فعلهم حسن الجزاء وانما قيد الاسلام بالعدل مبيحا لجان الاول
 لا يظن الحيف من حيث انها بعد المقاتلة بخلاف الاول فانه في ابد حال المقاتلة وقد اكد الله تعالى الامر بالاصلاح فذكر
 وما يؤول الى انما المؤمنون اخوة يعني ان المؤمنين كلهم اخوة بينهم من حيث انهم يسمون الى صل واحد هو الايمان الموجب
 الالهية فاصلحو بين اخوتكم في الدين والايان ولهذا المبالغة في التقرير وضع اسم الظاهر موضع المصغر في قوله من اخوتكم
 والقياس ان يقول بينهم والايدي هنا بلغة التنبيه والقياس يقتضي التمسك الى ان اقل من تحق المخاصمة بين الايمان
 وقبل المراحل الاخرى الاوس والخزرج وقرئ اخوتكم وانما لكم وكذا انفي التفسير في قوله واصلحو ايها اول لا نظر الى نظر
 وانما جهم اقولوا سابقا والقياس يقتضي التنبيه رعاية للمعنى فان كل طائفة جهم علاقة والمقصود ان في الآية دليل
 الباطل وهو من خرج عن طاعة الامام الحق بحسب المقاتلة معه لانه باغى في الغنة وفي عرف الفقهاء حيث قالوا بالبغاة قوم

لذلك وبعد سورة والذاريات وفيها آية يستدل بها على أنها من القرآن والاسلام وهي قوله تعالى فليختر كما من كان فيها آمن المؤمنين
فما وجدنا فيها غير من المؤمنين من الفاسقين هذه الآية اجاب عن فقهه ان قوم يوطئ بعد اقرارهم من كان من المؤمنين من
قرية اذ ضمير فيها يرجع الى القرية وان لم يكن مذكور في الخبر فافترجا من كان في قرية لوطا من آمن لوطا فافترجا فيها غير اهل بيت
من المسلمين اذ اواروا بالاك قوم لوط واخرج المؤمنين من تلك القرية لم يجد فيها من المسلمين الا اهل بيت واحد وهم لوط
وابناءه وقيل هم ثلثة يمتنع على ما في الكتابان وقيل امن به واحد من القرية في عشرين سنة علموا في المدينة وبالجملة فافترجا بالاول
المؤمنين والمسلمين المالكين على قوم واحد فقط المؤمنين مرة والمسلمين اخرى وبذلك الفتاوى في غير هذه
للعقائد على ان الايمان والاسلام واحد وكذا اى صاحب الكتاب والدارك ولاكن لا يخفى عليك ان صدق المؤمنين مسلم
على قوم لوط لا يقتضيه اتحادها بينهما صرح به القاضي وذلك لان القائل بالفرق بينهما لا يقول بالتبائن حتى يكون الآية وليا
عليه بل بان مرجع الى عموم وخصوص من وجه والصدق في مادة من لوزم في نصيده ان الايمان ان تؤمن بالله وملكائه
وكتبه ورسوله واليوم الآخر اى تصديق بالغائب وتقر باللسان والاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
الصلاة وتوحي الزكاة وتقوم رمضان وتحت البيت فجزان بوجه الاول بدون اتحاد بالعكس ان يجحدوا في ذهاب
البعض مستدلين بما نقله في الاماديث بقوله تعالى قالت الاعراب انما قلتم لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا وغير ذلك والقرية
الصحيحة انها واحد ولكن الآيات التي ذكرها على اتحادها لا توجب ذلك نعم الجواب الذي علمنا ما ذكره ايضا ان كل ما يدل على الفرق
بينها انما يدل عليها بحسب اللغة ولا نكره بل غرضه ان في شدة عينا عليه السلام لا يجوز لاعدان ايمانهم من الاسلام او بكسر
ولا ينكح احد باحد الا حرا فالفرق بين البطن وبعد سورة والطور وفيها آية في بيان ان افعال المؤمنين ترجع اليوم وهي قوله
والذين آمنوا واسمعوا من ربهم انما هم الحقايق بهم ذوقهم وما الشاكرهم من عبدهم من شئ لا يكون
جاء كسب ربهين ه ظل صاحب الكتاب ان قوله تعالى والذين آمنوا اعطى على قوله تعالى يجوز من قوله وزوجناهم بحور
اى قرانهم بخور العين والذين آمنوا اى بالزنا والجلساء منهم وبقصائهم ذريتهم وقوله بان القصاص ذريتهم كلام على عدة معان
ايان عظيم المنزلة والشان وحقيرة والى العمل القصاص ذريتهم وما الشاكرهم من علم من شئ اى ذرنا عليهم جميع ما ذكرنا من الثواب والفضل
وما نقصناهم من ثوابهم شيئا بطيئة الابا كل امرئ بما كسبت ربه اى كل نفس بعد بلاء موته فان عمل صالحا فلها اخصها والاوتيا
ويتم ان يكون قوله تعالى والذين آمنوا بعدا وقوله تعالى بان القصاص ذريتهم خبره واما فيها امره والمفهوم من كلام صاحب الدنيا
والدارك انه ينبغي ان يكون خبره الحقا وقوله تعالى بايان متعلق بما قبله داخل تحت الامر اخص وكلام الامام الزاهد يدل على ان قوله
واسمعوا من ربهم معطوف على قوله تعالى آمنوا اسوا رجل قوله تعالى بايان متعلقا بما قبله وبعد وهو عبارة عن ايمان الاطفال بالرب

او عن ايمان الابوين بالتبعية وهو المناسب للآية وانما اورنا الآية هيئتها تسكنا على الكمال للمؤمنين تجميع ايمانهم ونحوه
وان لم يعموا وتحقق الكلام في هذا المقام ان الطفال المؤمنين ومنون والطفال الكافرين كافرين في حق الاحكام اي تباين في اجزاء
احكام الدنيا والاهم والاهم في الآخرة فكل من طاعتهم على انهم انما في الآخرة كما انهم يتعلم لهم في احكام الدنيا
كذلك سواء كان الطفال المؤمنين او المشركين وقيل الطفال المشركين لا يدخلون في الزاكر روى عن محمد لا يعذب بعد في اعداء الله
وقيل هم من عدم المسكين في الجنة وقيل ان الطفال كلهم كذلك الجاهل من اهل الآخرة لا يخالون الجنة ولا يدخلون النار وروى البخاري
انه توقف في الطفال المشركين ما لو اختلف الادري كان توقف في الخلق المشكك ووقت لقمان عدة الدهر في أربعة مسائل منه قال
فيها الادري وقيل توقف بوجوه في ابتداء شيا في الطفال المؤمنين ايضا فاما لبلغة الاخبار الالهة على كون الطفال المؤمنين في
الجنة سميا بانهم وكونهم شفا ابراهيم في الطفال المؤمنين وتوقف في غيرهم على ما كان عليه من التوقف في ذلك الاخبار نحو قوله ان السقط اظلم
بخط على باب الجنة فيقول لا يخرج من قبل بابك وامثال ذلك مما ذكره المشكوك وروى ان عدم بلوغ النفس في الطفال المؤمنين في
الشباب غير مسلم لان قوله تعالى والذين آمنوا وتعتبه فيهم بيان دليل على ذلك وقد كان بلوغه الا ان يقال المراد بعدم بلوغ النقص عدم
القطع بل لان قوله تعالى ايمان يحمل ان يكون متعلقا بقوله تعالى واتعتبه فيهم ويكون المراد بالايمان التصديق فيكون الآية موصولة بمتعلقها
الذين آمنوا فاختار المحلل على الايمان المباني والتبعية غير ظاهر ولكن لا الحاق بمسند اذ هم يؤمنون اصلا فلا وجه لقوله تعالى المتعلق
ان يقال ان المذكور حينئذ مجرد الايمان والذرية لا يخالون درجة الايمان مجرد الايمان بدون عمل وانما يجمع ايمانهم كراته
لهم مرة لا يجمعهم ايمانهم من قوله تعالى واتعتبه فيهم من كلام من شئى ولا يقال ان التوقف في حق الطفال المؤمنين اقرار بوجوه
بدليل ما روى عن البخاري في قوله تعالى من العبيد الكفرة الخ لانه لا يجمعهم ايمانهم من قوله تعالى واتعتبه فيهم من كلام من شئى ولا يقال ان التوقف في حق الطفال المؤمنين اقرار بوجوه
في الطفال المؤمنين مما روى عن الثقات والنقص عليه الحاكم تشبيها في المستغنى وقوله اما توقف فيه لما لا ذكر ان يكون الطفل
المؤمنين سم القطع بانهم لا يكونوا مسددين في النار ولا نالا قطع لاعداء بالجنة ولا بالنار بل يغوص امرهم الى الله تعالى
وقد نص عليه الامام البخاري في عقيدة وهو في الحقيقة راجع الى ما قرأ ان لا تشبه لاعداء بالجنة سم العسة السرة
وقال في الحسن والحسين وغيرهم ما نطق بالنقص القطع ولا بالنار روى الى لبس ونحوه ما نطق بالنقص القطع بل انقول ان المؤمنين
كلهم في الجنة ولا يكون كلهم في النار مع انهم في الطفال الكافرين كلهم في النار سم ابراهيم او مشكوك
فيهم اي حال ما لو اختلف في فضل الجنة ولا بالنار اي حال ما في فضل ما قبل ان كل طفل ما حال تصديقهم في
او احد ما فهم من اهل الجنة قطعوا وان مات في حال كفر الابوين فهم من الموقوفين وكذا ما قبل كل طفل ما حال الحكم بسلامة
فهم من الموقوفين ولا فهم من الموقوفين وان كانوا مؤمنين حال موتهم وما عليه كذا ما قبل كل طفل ما حال الحكم

يعزق كل شريك فيه من ذلك الشيء ملاءمة بالنظم او بالانفصال ولهذا قيل ان قوله تعالى وفيهم الالبه دال على جواز
 التفرع وقوله تعالى لها شرب الالبه وال على جواز المهاداة ولكن الاصح بينهما انها بمنزلة المرافقين وان المرافقين قسم من الماء
 بطريق المهاداة فان محمد السند في كتاب الشرب على جواز قسم الشرب بطريق المهاداة بان كلتا الالبهين مرفوعه في الكفاية
 ويشير الى عبارة البرزوي على ما لا يخفى عليك ثم ان الامام المذكور اعني فخر الاسلام البرزوي يورد هذا الالبه في بيان ان
 شرب الماء من قبلنا لمننا اذ قسم الماء ورسوله من غير ان يذكر عند البعض ان لا يلزم من شرايع من قبلنا اصلا وعند
 البعض يلزمنا ملك مطلقا والتنازع عندنا انهما يلزمنا لكن بشرط ان يقصر الماء ورسوله علينا لانا لو اتبعنا البحر وما يتوهم
 الكتاب احق بالكذب وبشرط ان لا يكثر علينا بعد القصة ووجه ظاهر واثبت هذا المذهب المتأخر باذكر من قول محمد فخلوا
 محمد بن النضر لثبات الحكم في غير المنصوص عليه فيما هو عليه ونفست ان المذهب هو القول الذي اخترناه يعني ان النص
 انما هو في قوم صالح ومعلوم انه ما اخرج في غير المنصوص عليه هو هذه الامة لا بعد اعتقاده بقا ذلك الحكم شرعية لثباتها
 لانه قد يوجد القصة بدون انكار وقد فرعنا على ذلك الاصل في كثير مما تقدم وبعد ما سورة الرحمن وفيها آية يستدل بها
 على ان النخل والارمان ليسا من الثاكهة فلما بحثنا باكلها فيما اذا احاطت لا باكل الثاكهة وهي قوله تعالى فيهما فاكلوهما
 نخل ورمضان يعني في ذينك الجنين المذكورين فيما قبل فاكته ونخل ومان ايضا فاقسه تعالى قد عطف النخل
 والارمان على الثاكهة والعطف يقتضي التقاير بين المسوق والمستهلك عليه فمن حلف لا ياكل الثاكهة فاكل النخل والارمان لم يحنث
 عند الجحينة واما صاحباه فقالا انما عطف عليها لفضلها لانهما جنسان اخران لما هما من المزية كقوله تعالى فاكتهما وجعل
 وميكال ولهذا بحثنا باكلها عند سهاو السرفي قول الجحينة ان الثاكهة اسم لا يقيم به القسم ولم يكن للعدا ولم يصح
 زايدها عليه لان بالاول ليقم القدر ايضا والثاني الرواء ايضا باكله يعلم من المذاك وقرب منه ما قال صاحب
 الكشاف والقاضي ولهذا ايضا قال اهل الاصول ان من حلف لا ياكل فاكته فاكل عنب لم يحنث لان فيه زيادة على الثاكهة
 اذ ليقم به القدر ايضا قد قابل العنب منه من شيا وبين الثاكهة ايضا في سورة عبس في قوله تعالى جبا وعنبا فغلبا
 وزيتونا ونخلا وسدائى غلبا وفاكهته واما الآية فلا يحنث باكلها وان كانت من الثاكهة للزيادة وقد اجمعوا
 على انه اذا اطلق لفظ في الكلام يجر منه من اخراده ما كان فيه معنى ذلك اللفظ ناقصا او موجودا بزيادة شئ
 آخر غلب عليه بجر منه من حلف لا ياكل لما لا يتناول لحم السمك او كل ما هو لي حرا لا يتناول المكاتب لان معنى اللحم والكلو
 قاصر فيها وكذا لو حلف لا ياكل فاكته فاكل العنب لم يحنث للزيادة والكلام فيه طويل وبعد ما سورة الواقعة وفيها آية
 يستدل بها على استحباب التسبيح في الركوع وعلى عدم جواز المسح للجنب وغيره هي قوله تعالى فسبح ما كنتم تذكرون

انما انما
 لان كلامها يعبر
 ان في العطف
 لا فائدة
 كما في جنسان
 اخران من دليل
 الى حقيقة دون
 صاحبيه وهو المثل
 كما لا يخفى على السامع
 فاعلم

الْعَظِيمُ قُلُوا قِيمَ بِنَوَافِلِ الْجَنَّةِ وَأَنَّ الْقَسْمَ لَوْ قَسَمُوا عَظِيمًا إِنَّهُ لَقَرَأَنَ كَرِيمًا فِي لَيْلٍ مَكِينٍ
 لَدَيْكُمْ إِنَّ الْقَسْمَ لَوَقْدٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ هـ اعلم انهما ايتان والثاني على المسلمين المذكورين
 قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم
 بينكم الآية الأولى تنزه ربك عما لم يكن به ولو سلم بغير ربك كذا قال ما سألنا ذلك ثم قال وقيل غلب سبحانه على العليم ببلاده وقوله
 لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الثانية قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 الثالثة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الثالثة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 الرابعة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الرابعة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 الخامسة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الخامسة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 السادسة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية السادسة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 السابعة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية السابعة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 الثامنة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الثامنة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 التاسعة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية التاسعة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 العاشرة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية العاشرة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الأولى تنزه ربك عما لم يكن به ولو سلم بغير ربك كذا قال ما سألنا ذلك ثم قال وقيل غلب سبحانه على العليم ببلاده وقوله
 لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الثانية قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الثالثة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 الرابعة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الرابعة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الخامسة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 السادسة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية السادسة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية السابعة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 الثامنة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية الثامنة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية التاسعة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية
 العاشرة قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية العاشرة قال جل في علاه لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلم بينكم الآية

نَحْنُ وَرَبُّكَ الْمُسْتَعِينُ هـ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الْبَنِي إِسْرَءِيلَ يَرْجُونَ بِرَبِّهِمْ أَنْ يَنْصُرَهُمْ فِي سِرِّهِمْ فَاسْتَجَبَ اللَّهُ لَهُمْ وَأَنزَلَ الْغُفْرَانَ هـ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الْبَنِي إِسْرَءِيلَ يَرْجُونَ بِرَبِّهِمْ أَنْ يَنْصُرَهُمْ فِي سِرِّهِمْ فَاسْتَجَبَ اللَّهُ لَهُمْ وَأَنزَلَ الْغُفْرَانَ هـ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الْبَنِي إِسْرَءِيلَ يَرْجُونَ بِرَبِّهِمْ أَنْ يَنْصُرَهُمْ فِي سِرِّهِمْ فَاسْتَجَبَ اللَّهُ لَهُمْ وَأَنزَلَ الْغُفْرَانَ هـ

حمل على كفارة الفحل وفي حق الذبابة تعرف الى الفحل والحامل من العيوب المذكورة فلا يجوز فانت بسر
 المنفعة وقدم فمرة وبذا كله ان وجد الرقبة فمن لم يجد الرقبة فالواجب عليه صيام شهرين واختلوا في معنى عدم وجد
 الرقبة فخذ ما كسبناه لم يجد ذات الرقبة ولا ثمننا بشرى به العبد فان وجد عبد يعق وان احتاج الى الخدمة وان لم يكن
 فان كان لم يشترى به العبد ويعق وان احتاج الى الخدمة والا فالصوم وعند الشافعي معناه لم يجد رقبة فاضله عن الحاجة
 او ثمنها كذلك فان وجد الرقبة ولكن يحتاج الى الخدمة او وجد ثمنها ولكن يحتاج الى الخدمة فطهره بالصيام وعند معناه لم يجد رقبة
 بعينها فاضله او لا فان كان له عبد يعق وان احتاج الى الخدمة واما ان كان له ثمن فلا يلحق باشترى العبد وان كان فاضلا
 بل عليه الصيام في كل كلام تفسيره في معنى بعضه ومثله الى بعضه وما تفرد بخاطري في تأييد قول المجتهد في ان الله تعالى جعل الكفارة
 بعد هذا الى الاطعام ولا يكون ذلك الا بعد القدرة عليه فلو ان عدم الوجدان عدم عين الرقبة لا ثمنها والام لم يستقم بخلافه
 كفارة الفحل فانه لم يتعل فيها الى الاطعام معناه لم يجد رقبة ولا ما يوسل به اليها كما مر تأمل ثم انه قد شرط الله تعالى في الصوم
 شهرين التتابع وكونه من قبل ان يتاسا ومعنى التتابع ان لا يكون بين الشهرين رمضان والخمسة في صومها ولا ان ينقطع
 بعد رابعه فان انقطع بغير عذر لزمه الاستئناف اجماعا وان انقطع لعذر ميتا انت عندنا فقط ومعنى كونه من قبل ان يتاسا كونه
 الصيام مقدما على الجاه وواجب جميعا كما هو مبني وقيل على الجاه فخطا وهذا الشرط يقتضي كون الصيام تاليا لعين المسبب لا
 شرط في صوم كلا الشهرين التقدم على المسبب فالتقدم الجسيم على المسبب مع اقتراح بعضه مستعذر بغيره المخلو في ايامها ولياليها جميعا
 عندنا وعند مالك وقال الشافعي لم ينقطع التتابع بالجاه ليل امره بذلك في البيضاء وى ولكن اقول نعم ان التتابع انما يقتضي
 ان لا ياكل ولا يشرب ولا يجامى في المنها ولكن فواتها من قبل ان يتاسا دليل على ما ذكرنا لانه لو جاز ان ياكل ويشرب
 الشهرين قبل التماس وكما انه لو جاز في ابتداء الصوم عدم المسبب في الايام والليل الى جميع ذلك يجب مثل ذلك في خلال الصوم و
 ذكر في كتب الاصول انه ان طهبا في خلال الصوم ليل العادة او نهارا سهوا استأنف الصوم عند المجتهد في مرجح وقال ابو يوسف
 والشافعي لا يستأنف لان الله تعالى اوجبان يكون الكل قبل المسبب فان استأنف حينئذ يكون الكل موقرا عن المسبب وان لم
 يستأنف يكون البعض مقرا على فواتي ولما ان الله تعالى اوجب شهرين التقدم على المسبب ولا خلا عنه فحينئذ وان سقط تقدم الكل
 على المسبب ولكن يمكن اخلاء الكل عن المسبب لا يستأنف فيجب غاية تاكيد هذا الكلام يدل على ان الجاه في الليل ينقطع
 التتابع عند الشافعي ولكن لم يستأنف للعذر المذكور فتعذر ولا يمكن من الغافلين وبذا الامر ان استأنف الصيام فمن لم يستأنف
 الصيام اصلا او استأنف ولم يستأنف التتابع لهم او مفرغوا ونحوه فالواجب عليه اطعام ستين مسكينا وذلك لكل مسكين نصف صاع
 من بر او صاع من تمر او شعير او ان اعطاهم قيمة او غداهم وعشاءهم بان اشبعهم فيها يكتفى البضا وعند الشافعي ثم يتبعين ستين

ما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو طلق فقلت وتحت طاعة التليك ولا يكتفى الابارة والابوز اعطاء القيمة وهو صحيح فقلت كما
 العين ثم الاطعام مطلق عن قوله من قبل ان تبا سافا شافني ويحكي على الكفيرة بالرقبة والصوم فشرط فيه ايضا كونه قبل التليك كما هو
 وانه من كل المطلق على المقيد وعندنا لا يشترط فيه ذلك لان المطلق يحكي على الملازمة فلا يحل على المقيد وان كان في حادثة واحدة
 وهو كفارة انما لانما في تكفين وان تكلم الاطعام غير حكم الرقبة والصوم لا يتقل بان زانجا انما ذكر محرم في ظهار الجسوطا في طهر
 في الاطعام ايضا كونه قبل التماس لانما نقول انما ذكر ذلك لانه ما لم يطعم يحل ان يعذر على الرقبة او على الصوم فتقل الكفارة
 عليهما فان مس قبل ذلك يكون مساسا قبل تحريم الرقبة والصيام لانه يشترط ذلك في الاطعام والنفقة وحيث في خلال الاطعام
 لم يستأنف كذا ذكر في حاشية الحسامي اولان الكفارة منبهة للموت فلا بد من تقديم الكفارة على الوطى ليكون الوطى لا يبرأ
 كما هو رأي صاحب الهداية وفي الكشاف انه انما لم يذكر التماس لانه اول وجه في خلال الاطعام لم يستأنف عنه وعند غيره الاولاد على
 ان الكفيرة قبله وبعد سواء وهو يناقض المشهور واذا تأملت في الآية لا يخفى عليك ان العبد اذا طهر لا تكفيرة ابتداء الا بالصوم
 وفي كتب الفقه انه لا يكف عنه سيده بالمال وان عجز عن الصوم ثم اتى بالثقة وعليها المطالبة وقد ذكر صاحب الكشاف والله اعلم
 اتفق الظاهر من الكفارة فلما رآه ان تراه على القاضي ان يجبر على ان يكف عنه وان يجبره لاني من الكفارة يجبر عليه بحسب مقتضى
 الظهارة لانه يفر بها في ترك الكفيرة والامتناع من الاستماع وبعد مسوقه في آيات في المسائل الاولى في ان التماس حجة
 وهي قوله تعالى هو الذي اخبر النبي كفو وامن اهل الكتاب من ديارهم لا قوله الحشر ما ظنتم ان يخرج
 وظنوا انهم ما يخرجهم حصونهم من الله فانكتم الله الذين حيث لم يحسبوا وقد غلب على قلوبهم
 يخوفون بيوهم بايديهم واولى المؤمنين فاعتبوا وابا اولى الانبياء به هذه الآية بخلاف من حقه
 اخراج اهل الكتاب يعني يهود بني النضير من ديارهم لا على الحشر نحن نبينها بحيث نفهم الآية ايضا وهي على حسب ما ذكر في الحسين ان
 السنة الرابعة من الهجرة ذهب النبي مع بعض اصحابه من اهل النضير لقتل وقع من عمن عمية النضير فارادوا ان
 يجمعوا الجارة من الانبياء عليه فاجبر ذلك فقال لهم رسول الله اخرجوا من دياركم حيث ظنتم انكم فاستأمنوا عشرة ايام
 اسباب السفر قال لهم ابن شدو واحصاكم وقاتلوا مع جنود المسلمين فاني معكم فاني رجل فارس فقتلوا منهم مائة واربعة
 مع المسلمين خمسة عشر يوما حتى اكتم المظن ان يخرجوا من الديار وظنوا انهم ما يخرجهم حصونهم من الله فانكتم الله الذين حيث لم يحسبوا وقد غلب على قلوبهم
 عذابه وهو الرعب ولا اضطر الى الجلاء من حيث لم يحسبوا القوة وثقت في ظهورهم الرعب يعني اثبت فيها الخوف الذي عليه
 بلدا وحتى اضطر والى الجلاء فقال لهم رسول الله دعوا اسلامكم مغلا فخرجوا الموالم بانفسكم فبدوا يخرجون بيوهم بايديهم والذين
 فانه والمؤمنون اخراجوا منها خشبا وحجارة حتى جعلوا انما لم يتاخره جل فخرجوا من موق الدية متعدين لقتلهم الى الشام ولجنتهم الى بلاد الشام

الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا
 وَيَنْصَرُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ **بَابُ اثْنِ اثْنَيْنِ فِي تَسْوِئَةِ النَّبِيِّ وَتَقْرِيبِهَا**
 الْعِدَّةُ رَسُولُ مَنَاءَ مَا عَادَ الْعِدَّةُ عَلَى رَسُولِ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَرَسُولِ بَنِي إِسْرَءِيلَ
 أَيُّ ذِي قُرْبَى رَسُولِ الْعِدَّةِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ **بَابُ السَّبِيلِ** أَمَّا الْبَطْلَانُ قَبْلَ الْبَيِّنَاتِ أَوْ مُنْقَطِعُ حَرْفِ الْعِدَّةِ
 وَأَمَّا الْقَالَ كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْكُمْ وَالْكَافَرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا دَوَّغَتْ التَّيْمَةَ بِرَفْعِ كَيْسِهِمُ الرِّجْمَ مِنْهَا وَتَحْلَى
 مَا بَقِيَ مِنْهَا لِقَوْمِهِمُ الْأَنْبِيَاءُ مِنْهُمْ يَخْذُونَ أَمْوَالَهُمْ كَثِيرًا وَيَتْرَكُونَ شَيْئًا قَلِيلًا حَتَّى إِذَا وَقْتُ الْغَيْمَةِ فِي زَمَنِ الْبَيْتِ حُلُمٌ قَالَ لَهُ
 الْقَوْمُ ارْفَعْ رِجْلَكَ مِنْهَا وَنَحْنُ نَغْتَمُ الْبَيْتَ فَسَمِعَ الْعِدَّةُ تَحْوِي ذَلِكَ الْحُكْمَ وَاحْتَالَ الْقِسْمَ بِيَدِ رَسُولِ الْعِدَّةِ وَفَرَّ بِالطَّرِيقِ الْكَافِرُ كَيْدًا
 وَكَرَنِي السَّبِيلِ فَالْعِدَّةُ دَوْلَةُ الْبَيْتِ الدَّالُّ عَلَى الْإِسْلَامِ وَيَدُورُونَ مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ عَلَى أَنْ يَكُونَ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَسَمَ هَبْدَ الْوَجْهِ كَيْلًا يَكُونُ
 النَّبِيُّ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْفَرُ مِنْ دَوْلَةِ الْبَيْتِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْكُمْ كَمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَفِيهِ دَوْرُهُ أَغْرَابًا وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَمَا تَكُنُّمُ الرُّسُلَ
 مَا تَكُنُّمُ مِنَ النَّبِيِّ فَتَزُوهُ لَاحِلًا لَكُمْ أَوْ مَا تَكُنُّمُ مِنَ الْأَمْرِ فَتَسْكُوهُ لَاحِلًا وَاجِبُ الظَّاهِرَةِ دَانَهُنَّكُمْ عَنْ أَيِّ عَمَلٍ أَوْ تَابَعُوا فَاتَّبَعُوا
 عَنْهُ وَقَوْلُهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ هَاجَرِينَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ الَّذِي الْقُرْبَى إِلَى أَخُوهُ بِتَكْرِيرِ الْعَامِلِ وَالْإِجْرَاءُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْعِدَّةِ وَرَسُولُهُ لَاحِلًا
 فَدَوَّغَتْهُمْ الْعِدَّةُ لِقَوْمِهِمْ وَالْعِدَّةُ وَرَسُولُهُ لَاحِلًا بِحُجْبِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمَقْفَرِ فَكُلُّهُ بَدَلًا مِنْهُ لَاحِلًا يَكُونُ عَيْنَ الْبَدَلِ
 مِنْهُ أَوْ يُوْطِفُ عَلَيْهِ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا قَالَ الْقَالَ لِيُزِيدَ لِعَمَلِكُمْ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ سَبَقَ الْآيَةُ لِأَجَابِ بِاسْمٍ مِنَ الْغَيْمَةِ لِلْعِدَّةِ بِرَبِّهَا وَلَكِنْ
 فِيهِ تَشَارُفٌ إِلَى أَنَّ الْكَافَرَ يَكُنُّ مَالًا لِلْمُسْلِمِ كَمَا هُوَ مِنْهَا لَاحِلًا الْعِدَّةُ تَحْوِي مَعْنَى الْمُهَاجِرِينَ خُرُوجَهُمْ عَنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ
 كَثِيرَةً فِي دَوْلَةِ الْحَرْبِ أَعْنَى كَيْدِهِ وَلَكِنَّ الْكَافَرَ أَعْنَى أُولَئِكَ كَانُوا أَيْسَرًا وَنَدُّوا لَاحِلًا الْكَافَرُ يَكُونُ مَالًا لِلْمُسْلِمِ بِالسَّبِيلِ لَاحِلًا
 فَعَرَّاهُ وَأَمَّا أَنْصَبُ الْأَمْرِ وَالْعِدَّةُ فِي قَوْلِ تَحْوِي مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ عِبَارَةُ الْوَقْتُ الْأَعْرَاجُ وَحَدَّثَ تَحْوِي لَاحِلًا يَكُنُّ السَّبِيلُ
 كَانَ الْإِطْلَاقُ الْفَقْرَ عَلَيْهِمْ عِبَارَةً بِعَدَمِ غِنَاهُمْ وَقَالَ الْغَوْرِيُّ إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَحْوِي لَاحِلًا الْفَقْرُ بَدَلًا مِنْ الْأَيْتِ بِمَعْنَى
 أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْفَقْرِ مَحْتَاكِينَ لِعَمَلِ السَّبِيلِ الْأَنْ يَكُنَّ مَعْنَى الْعِلْمِ وَبِجُزْءٍ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى الْحَقِّ أَنْ يَكُونَ
 بِهَمِّ الْفَقْرِ أَوْ كَانُوا ابْنِ السَّبِيلِ أَوْ بَدَلًا كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَحْوِي كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْكُمْ بَحْلَانُ الْغَيْمَةِ أَنْ يَكُونَ
 زِيَادَةً مُفَصَّلَةً فِي ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ مِينَاءَ بَحْلَانًا شَرِيعَةً تَحْتَ الطَّبَقَةِ الْأَبْجُودِ حَوْلَهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَيُخْلَعُ عَلَيْهَا كَرْتُهُ
 مِنَ الْأَوَّلِ وَتَحْتَ مَعْنَى أَنْ يَكُونَ لَاحِلًا فِي الْمَقَامِ أَنَّ الْعِدَّةَ تَحْوِي ذِكْرَهُ الْمُسْلِمَ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي سَوْقِ الْأَنْفَالِ
 وَآخَرُهُمَا فِي الْمَوْضِعِ وَلَكِنْ قَالَ تَحْوِي مِنْ شَيْءٍ كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ لِيُظْهِرَ الْغَيْمَةَ وَمَعْنَى أَنَّ حَسْمَ الْغَيْمَةِ لَسَنَةُ الْعِدَّةِ وَالرُّسُلُ
 وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ وَكَانَتْ عَلَى ذَا الْعِدَّةِ وَعَلِمَ أَنَّ الْخَارِجَ أَنْ أَرَفَتْ خُصْمَهَا لِلْعَدَاوَةِ وَأَمَّا هَذَا

نقد ذكره لفظ النبي دون الغنيمة حيث قال يا ابا امارة رسول الله ولم يذكر ان حسن النبي صعد وهرسول ولقد في القربى واليهما
وابن السبيل من مرد ان النبي مطلقا يعرف الى هؤلاء السنة ثم راجع الى ابيد الفقير فقال الفقير المهاجرين الذين لا يملكون
النبي مهاجرين الاول قوله تعالى يا ابا امارة رسول الله فاجتمع الامة ثم ذكر حقيقة ما حصل قوله تعالى يا ابا امارة رسول الله من قبل
الاية ولم يعلق منها الا لانه بيان الحكم الاصل في غير النبي من غير ان يصح له ان يصيبه كذا حيث يصح الحسن
لصاحب الكفاية والبصائر والخطب في لابل البصيرة والمال في اجني عن الاول والاول في بيان في النبي الغنيمة وقوله
لقد اسودت خامة في الثاني في تمام كل قرية قد خذ بقوة الغزاة والفاين في الآية مصرف خمسا لاكلها كما قال ابن عباس
لصاحب المذكر والامام الزاهد وقد قال القاضي البصائر في تفسيره لاية اخلف في قسم النبي فصيل ليدس لظلمة القية ويعرف
سهم الله تعالى في عمارة الكعبة وقيل نجس لان ذكر الله تعالى للتكريم ويصرف الامة لرسول الى الله لمع على قول الى
على قول في مصاحم المسلمين على قول وقيل خمس خمسة كالتفسير في العدة والسلام لان القسم الخمس كذلك ويعرف
الاية كما يشاء والآن على الخلاف المذكور في كلامه وهو مني على التفرقة بين النبي والغنيمة وهي على حسب ما يشاء الله
في تفسيره تعالى فاجتمع على من قبل ولا يكاب ان الغنيمة ما فتحها الامام والعساكر قهر او طلبة وانفذوا الاطباء والنبي ما اخذوا
من الاموال بعد ما خرب الحرب من موتهم بان وقع في قلوبهم خوف من جانب الله بدون ان يقابلهم فوج من المسلمين في طاعة الله
اسند الغنيمة اليه في قول تعالى يا ابا امارة رسول الله فاجتمع الامة الى نفسه ليعبوا ما ابا امارة ولذا كانت الغنيمة لاربية
ولم يكن النبي كما لا امهارة قالته المذكورة وفي كتب الاحاديث ايضا تصريح بالفرق بين النبي والغنيمة ولهذا اوردوا في
العدة في النبي غنمة وفي المشكاة في ما لابن اوس قال قرأه من الخطاب يا ابا امارة الفقير والمساكين حتى بلغ عظيمهم
بذره ليهو ولا ثم قرأه انا غنم من شئ فان غنم للرسول حتى بلغ وابن السبيل ثم قال وبذره ليهو ولا ثم قرأه انا غنم من شئ
رسوله من اهل القري حتى بلغ الفقير ثم قرأه والذين جاءوا من بعدهم ثم قال بذره استوجبت المسلمين كافة طعن طعن في
وهو ليسر وغيره منها لم يعرف فيها جيزه وله في شرح السنة وحيث قال كان فيما اجتمع بين ان قال كانت لرسول الله ثلث
صفيا بنو الغنيمة وخبر في ذلك فاما بنو الغنيمة فكانت في سائر النواحي فاما بنو السبيل والماجر فخره ما رسول الله
ثلاث اجزاء من بين المسلمين في لابل فاجتمع الامة على نقد المصلحة من الفقير المهاجرين رواد ابو ولاد ووكلا الاحاديث
اعني في هذا الباب في شروحه ايضا في بابات مختلفة فليطالع في الظاهر من كلام صاحبنا ان الفرق بين النبي والغنيمة
الهداية كغيره لطلبها منها مكان الاخر في موضع من باب الاستيمان في الشك فينا وغنيمة فذلك لانه
ولان حكمها هو خمس خمس وادعاه وقال فاجتمع المسلمون عليه من لاهل الحرب ليعبر على يعرف في مصاحم

الحرام وكذا سائر الكلاص حتى يصل اليهم في يعرف كل واحد الى السنة غير الغنيمة ولا جعل مفرقة مصالح المسلمين والغنيمة ليس كذلك
 على كل حال فليعلم وقال ابن الاصول في بحث انشاده النضر ان قوله تعالى لا تقربوا الصلوات الى الصلوة الا بعد الطهارة والصلوة لا تقربها الا بعد الطهارة والصلوة لا تقربها الا بعد الطهارة
 زوال اكلهم الى الكفاية بالاستيلاء وهذا ايضا يدل على ان هذا الغنيمة واحدة والى اصل ان الغنيمة التي هي مصارف السنة
 بيننا وبين الغنيمة ان كان كلاً ما هذا هو الغنيمة ان كان بانياً لا لا يند وقد علمت فيما سبق ان خمس الغنيمة ينقسم منها ثمانية على خمسة سهم
 لان ذكر الله للزكوة سهم الرسول لتمام سهم ذي القربى يعني ثلثه وبنى المطلب سهم البيم والمساكين وان السبيل لهم وعندنا ذكر الله ايضا
 للزكوة وسهم الرسول سقط بموت كاسقط الصفى وسهم ذي القربى ايضا سقط بموت ولا يستحقون بعد موته الا بالانصراف والاحتياط ووجه قولنا
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لا تقسم غنائم خيبر على خمسة اشهم واعطى سهم ذي القربى يعني ثلثه وبنى المطلب خمسة ولم يعط عثمان بن عفان
 وجبير بن مطعم الذين كانا من اولاد عبد الشمس ونوفل من اولاد عبد المطلب وعبد شمس ونوفل كل سهم
 عبد مناف الذي جده رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هما لا سلا من خمس الغنيمة انكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال نبي المطلب يعزوني
 في الجاهلية وفي الاسلام فسبك بين اصحابه فعلم ان المراد من ذي القربى ذي القرابة المودية دون الصلوة لانه لو كان كذلك
 لا اعطى كل واحد من اولاد عبد الشمس ونوفل ايضا والقرابة المودية قد خلت بوفات مسلم كما يظهر فلا يستحقون بعده فلا ينصرف الا سهم
 وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم منهم من بنى ثلثه الزكوة وقال لهم من يطلبوا ان الله قد حرم عليكم غنائم الناس وسو عليكم خمس الغنيمة فعلم ان غنائم
 الزكوة والزكوة لا يستحقها الا الفقراء كذا يذكر اذ كثر في شرح الوقاية اذا عرفت جميع ذلك فنقول بينا ثانياً ان قوله لا تقربوا
 الغنيمة وتبينها على كل تقدير قوله تعالى لا تقربوا الصلوة الى الصلوة الا بعد الطهارة من ولدي القربى وهو مطوف ومطوف عليه فاذا كان النبي والغنيمة
 واحداً فان كان قوله لا تقربوا الصلوة الى الصلوة الا بعد الطهارة من ولدي القربى الآية كان ذلك دليلاً واضحاً على ان ذي القربى انما يستحقون السهم اذا كانوا
 فقراء وان المراد من القربى قربي المودة والنصرة يدل على قوله تعالى ويصرفون الله ورسوله فيكون محبة على الشاخي بما ذهب اليه وذلك
 تكليف الشاخي البصاحيف قال ومن اعطى اغنياء ذوي القربى حصص لا بد له بالبعد والغني يعني بنى الغنيمة من الغنيمة لئلا يجرم ان لا يصح
 تقسيم السنة بل تقسيم الكل اليه وان كان قوله لا تقربوا الصلوة الى الصلوة الا بعد الطهارة من ولدي القربى الآية ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ينقسم على هذه السنة وعلى النضر او قد جعل الله تعالى هذه النضر على ثلثة اصناف احد البهاجرون الذين ينقسم هذه الآية وانما
 الانصار هذه كور في الآية التي بعد في قوله الذين تبرؤا من الدار والاعلان من قبلهم يحجون من باجر البهم والقاتل البهاجرون
 الذين باجروا من بعد هو الذي كور في الآية التي بعد في قوله تعالى والذين باجروا من بعد هم يفتنون من محطوفين
 على المهاجرين وقد علم من سورة الانفال ان للنس لله تعالى وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين
 وابن السبيل فعلم ان النضر بالاصناف المذكورة ليستحقون ما سوى الخمس وهو الزكوة سهمهم ثم سهم الجيش الغنائم

لعلمكم كما في آخره في ذلك الزمان ولكن منهم الفجار وسبوا حرد منهم ذلك واما اذا كان الغي والخير فمحمدا
 على ان ذوي الغرض لما يستحقون سبها من الغيبة او كما هو المأخوذ لان الغي غير الغيبة فان كان قوله للفقراء بان كان الغي
 الغي لقسم الى سنة اسمهم بعد تعالى ورسوله صلى الله عليه واله وسلم والاربع للفقراء وهو المأخوذ من الغي لانه يقول ان الغي لا يقسم الى سنة
 الخيرية السنة وان كان معطوفا على كان الغي لنفسه السنة المذكورة والفقراء المهاجرين والافراد وغيرهم سبها او كما
 فقد اذا كان قوله والغني تجوز والذين جازوا الاما طاعة عما قبل اي رافعين سبها من خبرها ما بعد ما يحسن ولا يكون
 ووجه التحقيق تغرير به بذكر الاما بعد سورة المتحة وفيه آيات الاولى في جواز الوصية للذي دون الحربي وهو قوله
 في تنهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين ولم يخرجوكم من دياركم كما ان يترهم وهم غنوا
 اليهم ان الله يحب المفسطين وانما ينهكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم
 من دياركم وظاهروا على اخرجهم ان تولوهم ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون
 بانان الآيات الاولى في جواز الاحسان الى الذي والثانية في عدمه الى الحربي وقوله تعالى ان تبرؤم من الذين
 لم يقاتلوكم كان قوله تعالى ان تولوهم يدل من الذين قاتلوكم ومعنى الاولى ولا ينهيكم الله عن الميرة والعطس من الذين لم يقاتلوا
 في الدين ولم يخرجوكم من دياركم وهي نزلت في حق قبيلة بنت عبد العزى قدمت لشركتها على بنتها اسماء بنت ابي بكر
 قبلها ولم ياذن لها بالدخول وهو المذكور في البيضاوي والرازي وقيل المراد به بنو خزاعة ما هو والبنو سلم ولم يفتواوا والاشيا
 والعبيان صرح به في الحسيني وقد جه صاحب الكشاف هذه الوجوه ثم شبي زائد وهو ان قال عن مجازاتهم الذين لم يقاتلوا ولم
 يهاجروا ثم قال بعد بنو خزاعة بنت عبد العزى وعن قتادة نسخها آية القتال ومعنى الثانية انما ينهيكم الله تعالى عن قتال
 الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخرجهم ومن شركواكم فان بعضهم غافل وبعضهم مخوف وبعضهم
 مظاهر عليه والحاصل ان الآية الاولى ان كانت في الذي والثانية في الحربي كما هو الظاهر وعليه الاكثر ان كان الاصل
 جواز الاحسان الى الذي دون الحربي ولهذا تمسك به صاحب البداية في باب الوصية ان الوصية للذي جازية دون الحربي
 انه نوع احسان ولهذا المعنى قال في باب الزكاة ان الصدقة النافعة يجوز اعطاها للذي دون الحربي لانما ينهيكم الله عن
 قتالهم بخلاف الزكاة لانها لا يجوز الاسلام لمحدث مما أخذ من غنياتهم ورواها الى فقراءهم وكلما تمسك بها في كثير من الروايات
 وبعد آياتان متصلتان في بعض المسائل وهما قوله تعالى ايها الذين امنوا اذ جاءكم المؤمنات مهاجرات فمحقق
 عنهن الله اعلم ايها النبي فان يمتنوهن مؤمنات فلا تزوجوهن الى الكفار
 عن محل فنهواهم جلون لهن وانهم من اعفوا ولا حنأكم عليكم ان يتزوجن منكم

أخوذ من دونه يسكنوا معهم الكواكب وأسألوا الله أن يمسحوا ما أخطأوا منكم وليسألوا ما أخطأوا منكم فلهذا جعل الله يسكنكم
بينكم والله على كل شيء حكيم وإن فأنتم شئتم أن تروا حكمكم إلى الكفار فما قيمه قالوا الذين هبت
مثل ما أخطأوا وأخطأ الله الذي أنشدوه مؤمنون نقله لا وهم العلم في المدينة على أنه جاء مسلم من
مدينة إلى مكة لم يعبده إلى مدينة وأجازا بكاف من مكة إلى مدينة مسلمانا فمضى الرسول ابن عبدة إلى مكة فادها من جارت النسوة
مؤمنات من مكة إلى جنتا النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت معه منهن في سبعة بنت الحارث الأسلمية زوجة النبي صلى الله عليه وسلم بالأسلمية
أوصي بن الربيع على ما في الكشاف البيهقي روى عنه في حجب من الحادة طينها جبريل بأول الآية فأنه تعالى قد منم وألا
رد المؤمنات إلى الكفار حيث قال يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات من الكفار فامسكوهن من قبل أن يمسوا
بكم فاستحيون يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات من الكفار فامسكوهن من قبل أن يمسوا بكم فاستحيون
الذين هم من الكفار لا يمسوا بكم فاستحيون يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات من الكفار فامسكوهن من قبل أن يمسوا
بكم فاستحيون يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات من الكفار فامسكوهن من قبل أن يمسوا بكم فاستحيون
على لم ولا هم يكون لمن كان الآية يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات من الكفار فامسكوهن من قبل أن يمسوا
بكم فاستحيون يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات من الكفار فامسكوهن من قبل أن يمسوا بكم فاستحيون
ما في الدرك والاحتياط أن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما في الدرك
بمكة الإسلامية لا ينظر في الزجر ولا الرغبة في البلاد وقد ولت الآية على الأيمان من ثلث جهات يعني قوله تعالى إذا
جاءكم المؤمنات وقوله تعالى على ما بين وقوله تعالى فان علمتم من مؤمنات وأما ما في الدرك فأنه صلى الله عليه وسلم
على أنه لا يوفى لكم على حقيقة ما بين وأما ما في الدرك فأنه صلى الله عليه وسلم على أنه لا يوفى لكم على حقيقة ما بين
حيث قال في التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاءكم المؤمنات من الكفار فامسكوهن من قبل أن يمسوا بكم فاستحيون
يروي على أن لما ناسكهم ودناه على أن ذلك ليس من دهرين لعدم الفطر على ما في البيضاوي ثم أباح نكاح هذه المهاجرات
المؤمنين حيث قال ولا جناح عليكم أن تنكحن أزواجهن إذا تهنن أزواجهن وبذلك صاحب البداية في باب العدة أن هذا يجهل
مخبر الحرة الدينية مسلمة جاز لها التزويج من غير عدة خلافا لما في قوله تعالى لا جناح عليكم أن تنكحن أزواجهن
أزواجهن هذا المأثر وهو رأي صاحب الدرك وبذلك ذكر صاحب الكشاف وقال هو أيضا اتفاقية بابا المهور المأثر وهو رأي صاحب الدرك
بعد ذلك إلى أن لا يجهل فيجب تقديم أدلة أو يعطى لمن على سبيل القرض ثم يزوج من على ذلك لو أيدنا ما بين ما أعطى أزواجهن لا يقوم
مقام المهور فقال الإمام الزيد الأبا سبها الأثرام واليقول ورد أن بعد نزول الآية حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم للنسوة
وأعطى للمساخر المأثري ما في التفسير فليها فتردها عمر رضي الله عنه من الله تعالى المؤمنين عن نكاح الشركاء حيث قال ولا تسكنوا
الكنوز فربما ولا تسكنوا بها ينعهم الكافرات من عند سبب أي لا تدخلوا الكافرات تحت نكاحهم على ما قدره الإمام الزيد والاول

ان الامساك يقع على حاله البقاء دون الابتداء والمراد النبي عن الجهاد كالحال التي بقيت في دار الحرب او لحقت بدار الحرب مودة على
 ما قاله صاحب الكشاف والمراد ان لا يمتنعوا تحت تصرفكم فطلعت الصحابة عما كانت تحت نكاحهم من الكفار وكهنتهم
 الكفار فنزل قوله واسلموا ما افقتم وليسوا لوالها ما افقوا اليه اطلبوا ما افقتم من جهنم لكم اللاهيات بالكفار ضمن تزوج
 الكفار ليطلبوا اي الكفار ما افقوا من جهنم لطلبها جرات من تزوجهم من المؤمنين معا وخر من الجانبين
 العقل في ان بعد ما نزل الآية اذني المؤمنين مهرا لطلبها جرات الى الكافرين وابي الكافرون اذ اصابوا لطلبها
 فنزل قوله تعالى وان فاكتم شيئا من سبكم افعلت منكم شيئا من ازاوجهم اي احد منكم ان سبى من سبى من المؤمنين الى
 اي جرات عفتكم اي تزوجكم من اذلهما فانوا الذين ذهبت ازاوجهم مثل ما افقوا من مهرا لطلبها جرات ولا تقولوا
 وعلى هذا التقدير الملاق قوله تعالى فما قبتم لانه شبه الحكم باو المؤمنين مهرا لطلبها جرات واذ الكافرين مهرا لطلبها جرات
 بامر يتحقق فيه كما يتحقق في الزكوب وغيره وقيل معنى قوله تعالى فما قبتم خضعتكم اي ان لم يوافقوا باو المؤمنين مهرا لطلبها جرات فاطمعتهم بطلبها
 يوما خضعتكم شيئا من اموالهم فانوا الذين ذهبت ازاوجهم ولم يجدوا مهرا من اموال الغنيمه مثل ما افقوا عليهم بعض الاماني
 وغيره ويؤيده ان سنة نفر من النساء اخفعت برار الحرب واعطى صلوا ازاوجهم مهرا من اموال الغنيمه وما في الحديث
 من تلك السنة مفصلة وقيل الاما ان الزاد يرفع ذلك من اس الغنيمه ثم يقسم وقيل يرفع ذلك من سهم النبي صلوا والغنيمة من السهم
 باو تفسير الآية وذلك قوله فما قبتم وقوله وانوا ما افقوا وقوله واسلموا ما افقوا اليه اطلبوا ما افقتم وليسوا لوالها ما افقوا
 الذين ذهبت ازاوجهم بآية السيف او بآية الغنيمه او بالسنة لانها بقيت ما دام العهد فاذا ارفع العهد زال الحكم بها
 وقيل الامر لا يغير للندب وهو حكم على ان يكون منعه فما قبتم خضعتكم على ما في الزاوي من البردوي ثم بعد آية مفصلة بها
 بيان البيعة مع النساء وهي قوله تعالى يا ايها النبي اذ جاءك المؤمنات يبكينك على ان لا يشركن بالله
 شيئا ولد يسرقن ولد يزنين ولد يقتلن اولادهن ولد يابتن يهتكن يقتلنه بين يدي
 وحيثكن ولد يهتكن في معروف قباجهن يتغرن لهن الله ان الله عقود رحيم مما قالوا ان هذه
 الآية نزلت يوم الفجة فانه عليه الصلاة والسلام لا يرفع عن بيعة الرجال اخذ في بيعة النساء وبيعة الرجال مذكورة في سورة الفتح في
 قوله ان الذين يبايعونك فلان يبايعوا الله وقال الله تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة ومنذ ذلك
 ما يرفع من اذ جاءك النساء المؤمنات حال كونهن يبايعنك على عدم الامور المذكورة من الشرك والسرقة والزنا وقتل الاولاد
 واشرار البنات والعصيان في المعروف فبايعن حينئذ ويستغفرن لهن الله فلو من وقتل الاولاد ومهرا لطلبها جرات والا فسر لهن البيعة
 ومهرا لطلبها جرات المرأة لمسه المولود وقتل الزوجه هو ولي منكم وانما جعله مفرق من ايدهن واجلبن لان البيعة لا الذي يبايع

في المذهب المحض لان الجزية يعبروا والكامل منه ما يفيض الى الوجوب وقوله تعالى من يوم الجمعة بيان لقوله اذ اوامر الله النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاجتماع للناس فيها للصلوة ولان العرب تشبهها العربيه وهو يوم عظيم لنا بمخالفة السبت لليهود والاحد للاصنام واما
 صاحب الكشاف فتشاه في زمن الرسول هو فصحاء من اعدائهم وقصص بالامر بغيره والمراد بالسبب سبب التذليل والذل
 دون السر في المشي والعدو على ما يتبادر من اللغة صرح بالمعنى جميعا والمراد من التذليل المذكور في قوله تعالى فانهم
 انما هو التذليل الاول الذي ثبت باجماع العلماء لا التذليل الثاني الذي تبطل لقراءة الخطبة فليس في ذكره امر وركب
 بالاذان الاول وهو القول للاصغر من مذهبنا بغيره ولكن يشك عليه بان كل صاحب الكشاف الاذان الثاني هو القول
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الاول حدث في زمن عثمان ثم كان للتوسط في زمانه هو الذي اوردته في زمانه يكون
 هو المراد وقال الامام الرازي في التذليل الاول الوقت الذي يحرم البسم دون الاذان فترجم قال حرمه البسم وقت الاذان
 لا قبل وقال في الآية دليل على وجوب الاذان والجمعة والخطبة وذلك ظاهر وقد صرح صاحب الماركان والمهذب بالاطلاق وقوله
 تعالى ذكره امره استحب ابو حنيفة على انه ان اقتصر الخطيب على ذكر الله مثل قوله الحمد لله وسبحان الله فالا بد من خطبة طوي
 سمي خطبة في العرف وقال الشافعي لا بد من الخطبتين يعني اولها على التمجيد والوعظ وثانيها على التمجيد والصلوة وذكره في
 والخفاء وبكره مالك به صاحب الكشاف ثم قال ان ذكر الصحابة والخلفاء الراشدين والبنين ما طعن به في ذكره وما ذكره في
 الطائفة والفتاوى عليهم السلام لم يوجب من ذكره بل ارجل ما ذكره من هذا الاذان المراد بذكره الخطبة لا الاذنان على ما
 قد ذكره شرح البرزوقي ان تكثر التفسير في الجملة سواء الامام عندنا بغيره خلافا لما هو عليه في قوله فاسوا الى ذكره لان
 لا بد ان يكون تكثر بدلالة الجملة وذكره معنى الخطيب خارج عنها وكذا قوله نوذي لان المناوي خارج عن السامعين فان
 قبل السجود بداء بالظهر وان نفروا بعد السجود في الجملة ومنه بما ان نفروا بعد الاقتراب ثم وعزوا فان نفروا قبل السلام
 بطلت ومنه الشافعي لا بد من اربعين سجدا والمراد بذكر البسم ترك ما يدل على ذكر الله من شواغل الدنيا وانا ناض البسم من منها
 لان يوم الجمعة يتخاض فيه البسم والشرع عند الزوال فقبل له بادر الى حجارة الاخرة وانزكو التجارة الدنيا وسواها
 الذي لا ينفي انهم منه وارسم ووزر البسم الذي نفوه ليس كذا في الماركان والكشاف وقال ابل الاصول ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الافعال الشرعية فيكون البسم مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه اذ لا يجرى في نفس البسم وانا هو فيما يلاوه من الكلف من الصلوة
 ولهذا يجوز البسم فيما لم يلزم فيه ترك السعي بان السعي الى الجمعة ويسمى الطريق ولهذا ايضا اجازته الله بعد الصلوة لان كان
 قبل ذلك وانا يحرم لاننا نفوه بعد فوالا اياه حيث قال فاذا قضيت الصلوة فانتشر في الارض اى في الارض اى في الارض اى في الارض
 صلوة الجمعة وانتشر في الارض اى ان تستموا وتتوا من فضائلها والطلب الرزق الحلال بالتحارة

في المذهب المحض لان الجزية يعبروا والكامل منه ما يفيض الى الوجوب وقوله تعالى من يوم الجمعة بيان لقوله اذ اوامر الله النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاجتماع للناس فيها للصلوة ولان العرب تشبهها العربيه وهو يوم عظيم لنا بمخالفة السبت لليهود والاحد للاصنام واما
 صاحب الكشاف فتشاه في زمن الرسول هو فصحاء من اعدائهم وقصص بالامر بغيره والمراد بالسبب سبب التذليل والذل
 دون السر في المشي والعدو على ما يتبادر من اللغة صرح بالمعنى جميعا والمراد من التذليل المذكور في قوله تعالى فانهم
 انما هو التذليل الاول الذي ثبت باجماع العلماء لا التذليل الثاني الذي تبطل لقراءة الخطبة فليس في ذكره امر وركب
 بالاذان الاول وهو القول للاصغر من مذهبنا بغيره ولكن يشك عليه بان كل صاحب الكشاف الاذان الثاني هو القول
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الاول حدث في زمن عثمان ثم كان للتوسط في زمانه هو الذي اوردته في زمانه يكون
 هو المراد وقال الامام الرازي في التذليل الاول الوقت الذي يحرم البسم دون الاذان فترجم قال حرمه البسم وقت الاذان
 لا قبل وقال في الآية دليل على وجوب الاذان والجمعة والخطبة وذلك ظاهر وقد صرح صاحب الماركان والمهذب بالاطلاق وقوله
 تعالى ذكره امره استحب ابو حنيفة على انه ان اقتصر الخطيب على ذكر الله مثل قوله الحمد لله وسبحان الله فالا بد من خطبة طوي
 سمي خطبة في العرف وقال الشافعي لا بد من الخطبتين يعني اولها على التمجيد والوعظ وثانيها على التمجيد والصلوة وذكره في
 والخفاء وبكره مالك به صاحب الكشاف ثم قال ان ذكر الصحابة والخلفاء الراشدين والبنين ما طعن به في ذكره وما ذكره في
 الطائفة والفتاوى عليهم السلام لم يوجب من ذكره بل ارجل ما ذكره من هذا الاذان المراد بذكره الخطبة لا الاذنان على ما
 قد ذكره شرح البرزوقي ان تكثر التفسير في الجملة سواء الامام عندنا بغيره خلافا لما هو عليه في قوله فاسوا الى ذكره لان
 لا بد ان يكون تكثر بدلالة الجملة وذكره معنى الخطيب خارج عنها وكذا قوله نوذي لان المناوي خارج عن السامعين فان
 قبل السجود بداء بالظهر وان نفروا بعد السجود في الجملة ومنه بما ان نفروا بعد الاقتراب ثم وعزوا فان نفروا قبل السلام
 بطلت ومنه الشافعي لا بد من اربعين سجدا والمراد بذكر البسم ترك ما يدل على ذكر الله من شواغل الدنيا وانا ناض البسم من منها
 لان يوم الجمعة يتخاض فيه البسم والشرع عند الزوال فقبل له بادر الى حجارة الاخرة وانزكو التجارة الدنيا وسواها
 الذي لا ينفي انهم منه وارسم ووزر البسم الذي نفوه ليس كذا في الماركان والكشاف وقال ابل الاصول ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الافعال الشرعية فيكون البسم مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه اذ لا يجرى في نفس البسم وانا هو فيما يلاوه من الكلف من الصلوة
 ولهذا يجوز البسم فيما لم يلزم فيه ترك السعي بان السعي الى الجمعة ويسمى الطريق ولهذا ايضا اجازته الله بعد الصلوة لان كان
 قبل ذلك وانا يحرم لاننا نفوه بعد فوالا اياه حيث قال فاذا قضيت الصلوة فانتشر في الارض اى في الارض اى في الارض اى في الارض
 صلوة الجمعة وانتشر في الارض اى ان تستموا وتتوا من فضائلها والطلب الرزق الحلال بالتحارة

وهو جرح لمن جعل الامر بعد الخطر للاباحة ولهذا قال الامام الزاهد في الآية دليل على اباحة البيع والشراء وطلب الرزق وفتح المظفر
كان عليهم في وقت الصلوة وقبل الزاوية الانشاز لزيارة العلماء والمؤمنين والعبادة المربية والمريض والمحتاج والمحتاج والمحتاج والمحتاج
فذهب وقيل ان طلب الحلال والعلم هو الغرض بعد الغرض فالامر للوجوب كذا في بعض شروحه البرزوي على كل التقادير في غير مقتضى
ابار الى ان التقادير يستعمل في الاشارة كما قالوا وفي ادخال الضار في قوله فانتشر والى جعل الانشاز من غير ما على ادخاله صلوة مجمعة
من غير مهلة ولا تراحم يمكن ان يكون ابار الى انه لا صلوة بعد الجمعة مكتوبة لانه خص بعد ادخاله بالانشاز من المعلوم انه
لا يضره الا اذا لم يكن بعد ادخاله مكتوبة فيدل على انه لا يفرض الظهر بعد الجمعة كذلك ينظر بالبال ومعنى قوله واذا ذكر الله
في مجامعهم احكامهم ولا يخصوا ذكر الله بالصلوة او ذكر الله وقت التعريف وغيره وانما قلل واذا راجع او تجارة اولهون الغضو
اليها لانه روي ان اهل المدينة اصحابهم جوع وغلاء فقدم حمزة الكلبي بن خليفه تجارة من بيت الشام والنبى عليه السلام
الجمعة فقاموا اليه فابى منه الا ثمانية او احدى عشرة او ثمانية عشر او اربعون فقال عليه السلام والذي نفس محمد بيده لو خرج جميعا
لا ضرر الله عليهم لو ادواي ناروا كما لو اذا قبلت العمير تقبلوا بالطليل فهو المراد باللهو ومن التجارة وانما وجد الضمير في قوله التقوا
اليها اما لان التقدير واذا راجع او تجارة الغضو اليها اولهون الغضو اليه فحذف احد هال لانه الاخر عليه والى التجارة
اذا كان مذموم ما كان الانقضاء الى الله واولى بذلك هذا كله في البيضاوى ولعلم من الزاهدى انه انما جنى اوله لانه بمنحو
الواد واللهو لهو اغرض مثل ضرب الدف في العروس فخرج بعض للتجارة وبعض اخر فلهو العروس فخرجت بذلك قال صاحب
المدارك وفي قوله وتركوك قايما دليل على ان الخطيب ينبغي ان يخطب قايما وبذا على الرواية المعروفة وفي الزاهدى قيل
كان ذلك بعد افتتاح الصلوة ثم الظاهر انما علم الخطاب بوجوب صلوة الجمعة لجميع المسلمين وان كان لا يجب الا على المكلف
الذكر الخالص المقيم بالمعصية المعين والرجل مواظبة لخطاب سائر العبادات العامة ولا يخرج الآية بهذا التخصيص من
الخطبة كما لا يخرج الآية الصلوة والزكاة لتخصيصها بالعاقل البالغ عنها وما ينبغي ان يعلم انه لا شرط للوجوب الجمعة والصلوة
السنة المذكورة كذلك بشرط الصحة او اباسته اخرى المصروف فاداه والسلطان او اباسته ووقت الظهر والخطبة
والجماعة والاذن العام ولا يعلم بدونها وقد لال الكلام في زمانين ايدى الامام في وجدان شرطين الاول
لان في معنى المصروف اخلافا قيل فيه امير وفيه قاض يحدد الاحكام ويعين الحدود وقيل لا يسمى اكبر مساجده هذه والمعنى الاول
لا يوجب الا اذا روي ان كان المعنى الثاني المتنازعا فيها يوجب اكثر الموضع وفي السلطان او اباسته لا يندى بشرط حضور اثنى
الاذن وان كان كلام صاحب الكتاب ليسير الى انه يجب الاذن عند عدم الحضور ولهذا افترقوا مختلفا فاعل من من
تركوا الجمعة صلا وطاعة التقوا بها فقط وبعضهم ادوا الظاهر من من لم يسمعوا الى الجمعة والكثير من ادوا على انها اولها

[illegible]

وانما يجب عليها لانه مسكن الغزاق وجارة البداية دالة على جميع ما ذكر حيث شكك بهذه الآية في باب العدة على ان
 تزوج المطلقة من العيب ثم قال الفاحشة نفس الزوج وقيل الزنا فيخرج من إقامة الحد والمخة الاولى باعتبار الخروج
 والثاني باعتبار الاخر لم يخرج من العيب المضاف اليها وهو الذي تسكنه فعليها ان تعتد في المنزل لا
 اخصان اليها بالسكنى حال وقوع الفقرة والموت بهذه الآية وكذا انكسك بها في باب الرجعة على رد قول زفر بن لا
 يجوز المسافرة بالمطلة الرجعية للزوج حتى يشهد على رجعتها لقوله تعالى ولا تخرجون من بيوتن الاية وذلك لانه لا
 منه الاخراج للزوج مطلقا والمسافرة نوع من الاخراج علم ان المسافرة بها ممنوعة وانما جوازها بالاشهاد وقيل
 صاحب الدار ان اضافة البيت اليهن للسكنى لا للملك فغني دليل على ان السكنى واجب ان الحث بدخول دار سكنها
 فلان بغير ملك ثابت فيما اذا حلف لا يدخل داره وان سعى الاخر لم يشتمل الاخراج غصبا عليها او حاجة لهم الى المساكن
 او رضا لهن حين استيذانه هذا ما فيه اقول في قوله من بيوتن دون دورهن او منازلهن فائدة اخرى وهي ان
 سكنهن انما يجب بقدر البيت دون الدار والمنزل كما قالوا من ان بيتا مفردا من دار غلق كغايمة الفرق بين البيت
 والمنزل والدار معروف بينهم وقد اكد الله تعالى في هذه الاحكام وبالتم فيها بقوله وتلك عدو وعدو من تعدد عدو وعد
 فعدو ظلم نفسه ثم بين السفي ترك الزوج والاعز لم فقال لا تدري على عدو بعد ذلك امر اي لا تدري تلك النفس او
 لا تدري انت ايها المطلق او ايها النبي سر السكونة في بيت بعد الطلاق لعل العدو بعد ذلك امر عظيما وهو لزامه
 للزوج بطلاقة والرغبة في المطلقة برجوة او استيفاء هذا ما عندى والمفهوم من كلام صاحب الكشاف والدراك انه مشغول
 لكل ما ذكر سابقا حيث قالوا والمخة فطلقون عدتهن واحصوا العدة ولا تخرجون من بيوتن لعلمكم عند من فخرجون
 وذكر في كتب الفقهاء معناه الرجعي والباين لا يخرج من بينها اصلا بخلاف مودة الموت فانها تخرج في اللوين ويثبت
 في منزلها وان سقته اليان لابد من سترتها فيها وبين الزوج وحسن ان يجعل بينهما امرأة قادرة على الحيلولة لثانته
 له عنها وان كان الزوج فاسقا وضاق المنزل عليها فالاولى خروج الزوج عن البيت الثالث انه لا يجوز للرجل التطويل
 بالعدة والاضرابين كما كان في الجاهلية بل يجب عند القضاء العدة الامساك بالمعروف والتسريح بالاحسان وهو كونه
 في قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن يعني اذا شارفت اخر عدتهن لان مقتضى عدتهن فامساكهن بمعروف اي ارجون حسن
 المعاشرة ولطف المرافقة وترك الطلاق مرة اخرى او فاروق بمعروف اي اخرجون من بيوتن بالخير والمخة واداء المهر
 والمتعة وانفاؤها الضرر وقد مر ذلك في سورة البقرة غير مرة وهو معنى قوله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان وقد مر في
 صاحب الهداية في كثير من المواضع منها في باب العنين حيث قال لا فوات الامساك بالمعروف فيعوب القاضي من ان ياتي
 صاحب الهداية في كثير من المواضع منها في باب العنين حيث قال لا فوات الامساك بالمعروف فيعوب القاضي من ان ياتي

وكذا قال في اللعان للعجوة عن الامساك بالمعروف نأب التخاصي منابه في التبرج بالاحسان ونحوه ومعنى قوله
 وشهد واذوي عدل منكم واشهدوا بطينين من اهل الاسلام ومعنى قتادة من امر اكرم على الرجة لئلا يترحم الناس بالزنا ولا يحكم
 على ارتكاب الفواحش او على الفرقة تبرأ من الرية وقطعا للتنازع وهذا الامر للذب كقوله تعالى واشهدوا اذا مبايعتم وبروا
 عن الشافعي وجوبه في الرجة وهو من ذنب مالك ع وقد صرح به صاحب الهداية في باب الرجة ثم قال وفي الاطلاق النصوص عن قيد
 الاشهاد وكذا الى اخره ثم قال واما قوله محمول عليه الا ترى انه قرن بها بالمفارقة وهو فيها مستحب في الزايد وهذا المراد بـ
 الا ترى انه ذكر الاشهاد وعقيب الامساك والمفارقة ثم المفارقة يعبر بدون الاشهاد وكذلك الامساك اي الرجة وقد ذكر
 فيما سبق على حسب ما ذكره القوم وذكر صاحب النعمان ان قوله تعالى عدل منكم او اقران من غيركم في الآية منسوخ بقوله تعالى
 واشهدوا واذوي عدل منكم لان الاول يقتضي بواشهادة الا ترى على المسلم وهو باطل ولكن لا يشفي عيلا لان الاول في باب
 الوصية والثاني في باب الرجة فتأمل واما قوله تعالى وقيموا الشهادة لم تغير لهما كان عليه الكلام السابق فهو خطاب بالشهادة
 الشهادة خالعا لاهل العدل المشهود له ولا للمشهود عليه ولا للغير من الانواع سوى اقامته الخي ودفع الظلم وقوله تعالى
 ذكركم يوخط به اي ذلك الذي ذكرناكم من الحكم في الطلاق والعدة والمراجعة والمفارقة والاشهاد واقامة الشهادة
 يوخط به من كان يومئذ واليوم الآخر فذليل على ان الكفار غير محاطين بالشرع في احكام الدين كما هو مبني ان
 الامام الزاهد في تفسيره ثم ذكر الله تعالى بعد نصف آية فاصلة من عدة غير الحائضات فقال والابيض ينس من الحيض
 من نسائه كمر ان ارنتم فعدن ثلثة اشهر والابيض لم يحض واوددت الالحمال حملن ان كمن
 حملن او من يتق الله يجعل له من امره يسرا الله اعلم انه قد مضى في سورة البقرة بيان عدة المطلقات الحائضات
 وعدة متوق عنها الزوج وهذا الآية لبيان عدة غير الحائضات وهي على ثلثة انواع لان عدم الحيض اما ان يكون بسبب بلوغ
 سن الاباس او بسبب لم يبلغ بعد او بسبب الحمل والاوليان عدتها واحدة وهو ثلثة اشهر والذي يكون بسبب الاباس
 مذكورة في قوله واللاتي ينس من الحيض واختلفوا في سن الاباس فبعض خمس وخمسون وقيل ستون والاصح انه بانقطاع الدم
 متى ما كان واما قال ان ارنتم لان العصابة كما اذا يفتك في عدة غير الحائضات ما يكون حتى قيل سألوا عن النبي فقالوا
 يا رسول الله عدتها عدة ذوات الحيض فاعادة اللاتي لم يحضن او المتع ان ارنتم في دم البائعات مبلغة الاباس ثم
 الحيض او الاستحاضة فعدت ثلثة اشهر واذ كان في عدة الراب بها غير المربابيا اولى بذلك لغيره في الكائنات
 والمدارك والذي يكون بسبب لم يحض بعد مذكورة في قوله تعالى واللاتي لم يحضن فهو عطف على اللاتي الاولى والمتع
 واللاتي لم يحضن بعد ذلك اي عدته ثلثة اشهر وهو يتناول الصغيرة والبالغة بالسن فخط دون الحيض ويجعل ذلك

وحيث
الغفران هو المظلم
لا انصهر سبب
فقد واخذوا وادوي
على منكم وان تم
في الرحمة منكم
مع
المعروف من عبادة
العبادة ان التي لا تفسد
من صفو فخره نور الا
سبب لان الخفيض من
كبر سبب كركب بعد
الاسمان عند جبل
واخذه اللادى لم يخفى
لانني بانيت ليس منكم
بغيرية الآبة على كبري
اللق والاشد
المرتب بالمال
وفي ١٢ منكم

صاحب الهداية حيث قال ومن كانت لا تحب من صغر أو كبر فتأخذه شهر فلو تركها وولها إلى من من الحبض الآية فكله لا يثبت
 بالسبب ولم تحب بآية الآية فما فيه ضد جعل الله تعالى الآية وغير ثلثة أشهر هو دليل على أن المراد من الحبض لا يثبت
 الصدقة كغيره لعدم الحبض فكأن عدة صاحب الحبض ثلث حبض وقد أقام بها كل شهر مقام كل حبض وهذا في حق المرأة خاصة وهو
 المراد بآية الآية من أن كل عدة المملوكة الآية والصغيرة شهر ونصف أشهر من الحبض من الحرة وقد امكن الجزئي مما قبل وهو أن الآية إنما
 وضع المحل هو المذكور في قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يوضعن حملهن فقال الامام الزاهد لما نزل عدة الخالصة سال سفيان
 جبل عن عدة الآية فنزل قوله تعالى والاولى ثلث فانزل عدة الآية سال واحد عن عدة الصغيرة فنزل قوله تعالى والاولى ثلث
 حبض فقام واحد وسال عن عدة الخالصة فنزل قوله واولات الاحمال وابلج به حكمه في ناول الحرة والمملوكة ولم يسمطه ومسقطه
 الزوج ايضا لان هذه الآية نزلت بعد التي في سورة البقرة والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن ان يوضعن
 وحشة وتلك الآية وان كانت عامة لكل متوفى في الزوج حامله وغيره كما ان هذه الآية عامة لكل حامله مطلقة او متوفى الزوج
 الا ان المحاذفة على عموم هذه اولى من عموم تلك فبعض تلك الآية بهذه الآية في قدرها اجتماعا على فقهاء ان كانت متوفى الزوج
 غير حامل فعدت اربعة أشهر وحشة او الحمل اعم من ان يكون متوفى الزوج او مطلقة عدتها وضع الحمل لوجوده مذكورة في البيضاوي
 عموم قوله واولات الاحمال ذاتي وعموم الزواجا عضي وان الحكم محمل بهما بخلاف ثمة وان سبعة بنت الحارث وضعت وبناتها
 نوجها ليليا فذكرت ذلك لرسول فقال فطلعت فتزوجي ولما سافر الزول فقدم به فخصص وتقدم الامر بنا للعام على
 الخاص والاول راجع للوفاق عليه بما فيه وقال صاحب الشاف وغيره كذا قال ابن مسعود وابو هريرة وغيرهم وروى عن علي بن
 عباس ان الحاطة المتوفى عنها زوجها تعتد بالبعد الاجلين وقد مر بيان ذلك في شرح الهداية بان ان كانت طاهرة عدتها ان تضع
 حملها لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يوضعن حملهن ثم اورد ذلك في الآية ايضا وقال طلال ابن سحور ومن يابله
 ان سورة النساء الصغرى نزلت بعد التي في سورة البقرة وقبل كل وضعت وزوجها على سريرة لا تقضت عدتها وحل لها ان تزجر
 ثم قال اذا مات الصغيرة من امرأته ولها حمل فعدتها ان تضع حملها وهذا عند الجعفة وجمهور وقال ابو يوسف عدتها اربعة أشهر وعشرون
 وهو قول الشافعي لان الحمل ليس ثابت النسب منه فصار كالحادث بعد الموت ولها الطلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن
 ان يوضعن حملهن وقد اورد في فصل النفاس ان عدة في التوأمين تعصى بالاخير من الولدين او الحمل المضاعف اليهن فبقوله
 حملهن لعم الحمل ولحوزه فاذ ينبغي ان يكون حكم الآية والصغيرة والبالغة بالسبب وهو يكون عدة ثلثة أشهر ايضا عاما المطلقة
 والمتوفى عنها زوجها فان كانت الآية متوفى عنها زوجها تعتد بثلثة أشهر لاربعة أشهر وعشرون لان الجملة كناية عن الحاطة وهو قول ابن
 مسعود ومن يابله ان سورة النساء الصغرى اعم سورة الطلاق نزلت بعد الآية البقرة والذين يتوفون منكم الآية لا يحس قوله

المصنف من صاحب
 حاشية الحديث ان
 من لا يحب من صغر
 واولات الاحمال
 سفيان الثوري
 من كبر ويكبر
 بعد الامامان
 بان يابله
 كان يثبت
 في بعض
 بسبب من بعض
 الآية على الآية
 والاشعار الرب
 ما مل فانه قبيح
 منه

واولات الحمل من يرضع جنين بل يرضع ما ذكره سورة الطلاق ومدة الايسة والصغيرة بهذا الخطر البال ولكن ذكر
 في الزاوية كلام يدل على خلاف حيث قلنا ان مدة المطلقة خاصة لا واجب بالطلاق ولا يجب الاعلى المطلقة بالدخول بها بعدة المتو
 عنها زوجها طهره اذ يشل ذوات الاقراء واللايسة والصغيرة والمخول بها وغير المدخول بها بعدة النساء اذ يشمل الحايض واللايسة
 والصغيرة والمخول بها وغير المدخول بها والمطلقة والمستوى عنها زوجها نصارت العدة على ثلثة اقولها غافل عام ولم يذكر ما حصل
 كلامه ثم ذكر كراهة تطلق بعد اية فاحملها بان سكنى المطلقات ونقضها ارضاعها ولد فاحال استيفاءه من حيث سكنى
 وحكمه وشعاره وهن يضيّقوا عليهن لموان كن اولادهن حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن
 فان ارضعن لكم فاثومم اجورهن واثمروا بكنكم بغير وفاق وان تعاسرتم فسترضع له اخرى
 ليقيموا ذنوبهم ومن قبل رعليه بذقه فلينفق بما آتاه الله لا يوجب الله له نفسا الا ما
 يجعل الله بعد حسن خيرا هذه الآية في بيان عدة المسائل الاولى ان السكنى واجب لمطلقة العدة وهي قوله اسكنوهن
 من حيث سكنتم اى اسكنوهن بايها الرجال من حيث سكنتم اى كانا من سكنكم بهن من قبلكم اى من وسكن وطاقتكم ولا تضارون في
 السكنى او النفقة ايضا تضيقوا عليهن المعاش تنجون الى المخرج وقد مر في الخرج من بيتهن انفاة من الاولى للتبعض والاقاية
 لبيان مرجع صاحب الكشاف ولذا رك وقد ذكره في الاستقام اقسام السنة قيل سنه او نفقة عليهن من وجبكم فيكون والاعلى الكسوة
 المنفقة جميعا وذكر صاحب الهداية انه اذا ادرك الرجل المهر فخرجها حيث نشاء ولا يجوز لها المنع لعموم قوله اسكنوهن من حيث سكنتم وانما قال
 لعموم قوله اسكنوهن لان الآية وردت في حق المطلقات ودون النكومات الا ان اللفظ عام فيعمل به الثانية ببيان النفقة الحاصل وهو قوله
 فقال وان كن اولات حمل فامتنوا عليهن اكانت النساء المطلقات اولات حمل فانفقوا عليهن لبعاية الجنين حتى يرضعوا فخرج
 من العدة ثم النفقة عند ما كانا بالكل بهذه الآية كذلك غير ما من مطلقه الرجعي والبالس بالاحساس العام بعد رجوعه تعالى والمطلقات
 منهم بالعرف وكذا الموقوفه بلا معصية كغير العتق والبلوغ والقرني لعدم الكفاية كما ان السكنى لجميع هؤلاء ثابت ايضا عند انشا
 ملك النفقة والالحال لها بهذه الآية كما مر في البياضى والدراك والهداية في باب النفقة يوجب الحسن لا نفقة للمبسوطة ولا سكنى للحديث
 الطاهر بنت قيس ان زوجها ابت طلبا فانتقل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سكنى لك ولا نفقة مولانا ان عمر روى في الحديث فقال لا ندم كتابنا
 وسنتنا فيما قيل امرأة لا نرى اصدقتم كذا بن خطن المسك سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة هكذا في البرزوى وقد مر في النفقة
 فحصل ما ذكره صاحب الكشاف ثم قال وانما نفقة المهر بالحال لا يربطه سبيلهم الى ان مدة الحامل فطالت فستطاول اذ مضى مقدار عدة الحامل
 تخلف في الحامل للنفق عنها زوجها ما كثر ثم على انه لا يجب قياسه على غير الحامل وعن علي وجماة من التابعين انه يجب فيه ما حصل
 الى الكسوة المثلث ارضاع المطلقه لولد بابا لا جرة وهو ذكر في قوله فانما ان ارضعن لكم ليمتن بهن الى المطلقات ليمتن بهن لتمام الحامل

اى اولادكم فالتون اجورين وانتم وادى تشاوروا بينكم ايها الزوج والمرأة اوليا بعضكم بعضا بمعرف اى منكما
 ارضاء والابرة وان تغاسرتم اى ان لم يقيم العلم بينكم في الابرة وطال المضايقة بينكم فترضه لى الاجل الاب على
 الكشاف والدارك او للمولود علوما في الحسنة والزهدى مرضه اخرى غير الام لا ينفق ذو سعة للرضعة من سعة ومن
 عليه اى رزقه فلينفق الرضعة ما شاء الله فلا يجب عليه اعطاء الكثرة اذ لا يكلف الله شيئا الا ما اتانا وعلى هذا ان قوله ينفق
 بقوله فترضه لى اخرى ويجوز ان يكون في بيان النفقة سائل ويكون ما بينها اعتراضا والاتفاق حيث ظهر معناه كما انه مملوك
 بمسمى الابرة وقوله ينفق ذو سعة من سعة مستكشاف في ان النفقة على حسب حال الزوج وهو قول الكرخي وعندهنا
 يعبر عنها وهو اختيار المصنف وعليه الضوى لقوله عليه السلام لهن من ابي سفان خذى من مال زوجك لميكسك ووليك
 اعبر عنها لها ومعنى النفقة ان مخاطب في الحال بقدر وسعه والباقي دين في ذمته كذا قال صاحب البداية في باب النفقة وحيث
 الكشاف والدارك جديا ما في حق المطلقات والمريضات جميعا وينبغي ان يعلم انه لا يجب على الام ارضاء الولد والواجب
 على الاب ان يستاجر من رضعه الا اذا تعينت الام بحيث لم يقبل الصبي الاذنها وكان الاب فقيرا فان ارضعت ولدا
 لا يجوز لها ان تأخذ الابرة ما دامت منكوبة او معقدة من ربحى او بائن في رواية وان اخذت الابرة بعد العدة
 من غير ما صرح به اى الام اى بالاستيجار من الاجنبية الا اذا طلعت زيادة ابرة فالاجنبية اولى بها ما ذكر في كتب
 اذا نوت ذلك فنقول بكن ان يكون في ذكر القاء في قوله تعالى فان ارضعتمكم اشارة الى ان الوالدة انما تستحق
 الابرة بعد انقطاع العدة لانه ذكر بالتعقيب بعد وضع الحمل الذي يقطع العدة واريده بالولد ما يحصل به وان يكون
 سفقوله وان تغاسرتم فترضه لى اخرى تصرح بان الوالدة اذا طلعت الابرة زيادة على المتعارف وتضمنت
 قبة فالاجنبية اى منها كما يشير الى كل منها كلام الامام الزاهد في بيان معنى الآية ثم ان في الآية دليل على انه يجوز
 استيجار الظئر باجرة معلومة وقد صرح به صاحب البداية في باب الابرة حيث قال ويجوز استيجار الظئر باجرة معلومة
 لقوله تعالى فان ارضعتمكم فان تون اجورين هذا القطع فالت الآية على اعطاء الابرة للوالدة بعد العدة والظاهر انه
 لا يجوز ذلك الا بعد ما صارت كالاجنبية فيجوز استيجار الظئر مطلقا بالابرة وهو ان يستاجر بامثاله كل شهر بدينار
 واما ان يستاجر بالطعام والكسوة فلا دليل للآية عليه لانه وقع في الآية انظر الاجور فخطا ولذلك وقع الاختلاف
 فيه بين ابي حنيفة ومالك بن نوح استحسانا وعندنا لا يجوز قياسهم بذلك هو ايضا ومن وجه العيان الاستحسان
 جميعا وهذا كله اذ لم تجعل الآية البقرة هي قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف معمولة على ابرة الابرة
 واما اذا حملت عليه كما هو مختار الامام فخر الاسلام الزمردى وغيره وهو المذكور في بحث اشارة النصارى فيه دليل ظاهر على

في جواز ابروة المحرم بالبرق والسود لا لا يجزى وغرم ذلك في البرقة ولا كان هذا بيان مسئلة استنجا النظر بالابرة بنبر
 بعض احكامه افادة علم الطالبين فتقول قد ذكر في كتب الفتاوى على النظر المستاجر غسل العصى غسل ثيابه واصلها
 طهره ودينه ولا يجزى عليها ثمن شيئا منها بل انما هو على ولا الطفل وانما ان رخصت العصى لمن شاة او غداه بطعام ومضى المدة
 خلا ابروها وانما يجوز للزوج المرمضة ولها ولكن الذي ثبت المستاجر وانما يجوز له فيه الاجارة ان لم ياذن بها وان لم تقرر
 بنكاحه فلا وانما يجوز لاهل العصى نسف الاجارة ان رخصت المرمضة اجبت هذا ما ذكره على الاجمال ومن اراد تفصيله ولا يلزم
 فليست في كتب الفحول والاصول في الملحق وبها سورة التحريم وفيها آية في مسئلة ان تحريم الخلل بين وهي قوله تعالى يا ايها
 النبي لم تحرم ما احل الله لك بتبغي مراضات ازواجك ط والله عفو رحيم ولقد فرض الله لكم
 تحلة ايمانكم والله مولى لكم وهو العليم الحكيم كما روى في قصتها روايتان احداهما ان النبي صلى الله عليه وسلم احب الصل
 فاذا واصل على زينب يوما قربته شرابا لطيفا واقد منه بين ايدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشربه واحسن عليه فقلت تلك الحال على بعض
 الازواج اعني عائشة وحفصة وغيرهما فقلت يا ابن ابي ذر هذا ما منك يوم المغفور وهو شجرة ذرية ابي
 كريمة وهو المشهور بالقرط فلا واصل عليها عليه السلام قلن يا رسول الله شاة ما منك يوم المغفور فقال عليه السلام ما شربت المغفور
 ولكن شربت الصل في بيت زينب فقال حرمت نخلة العرط فقال عليه السلام حرمت العسل على نفسي فوالله لا اكله قمرات ط
 ما قالوا واصل شرب العسل عند حفصة فاحالت عائشة سوده وصفيه قلن له انما شتمتكم يوم المغافير الى انزهر صرم به في السيفاء
 وثانيهما انه عليه السلام طابا ربه في يوم عائشة وعلمت بذلك حفصة فقال لها اكتمى على وقد حرمت مارية على نفسي وابشر ان
 اياك وعمر طابا ربه بعدى ام امسى فاجرت به عائشة وكانت متصفا وفيه فشرئت قبيل ان عليه السلام صلى الله عليه وسلم على حفصة يوم نوبها
 وكان عرض مرضا فذبت لحيادة ابيها على ما في الحديث ما كان في الطعام منه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي راى في طلب عليه السلام
 مارية القبطية في مكانها ولا علم ذلك فعل عليها فخرمها لاجلها وبشر بالخلافة الشين فارضا بذلك واستلمتها فلم تلم فظلمها
 واعتزل نسائه فكلت شاة وعشرين ليلة في بيت مارية فقتل جبريل وقل اجبها فانها صائمة وانها لمن اسألك في الجنة كما
 في الكشاف والدارك اذ انما طالعها ولكن يشك منها كذا في الروايات وقد ذكره في هذا المقام وجوه ناشئة وتعضا مختلفا و
 حكايات طويلة فذكرتها واوردت منها هذا المقتبس للتعلم والمقصود ان اهل اصول تسلكوا بهذه الآية على ان تحريم اللباس
 بين نخل الكفارة وذلك لان العدناني قال اول ايام النبي لم تحرم ما فعل الله لك اي من الصل والمارية القبطية يتشبه
 بملك الزمره مراضات ازواجك من عائشة وحفصة والسودة وصفيه وكان هذا من لانه ليس لامر ان يحرم ما فعل الله
 خوله الله وغفر له حرم ثم قال قد فرض الله لكم ما لا يكره من مشرعة الله لكم ما يحل اياكم وهو الكفارة فاطلب المارية يوم شرب العسل

كرم فحرم خذ جعل المحرم الحلال مينا و واجب الكفارة عليه لان الظاهر ان الزاوية الذي ذكرت فيه تحل ايضا لم ينسب و متعلق
 الاول الذي ذكر فيه تحريم الحلال حتى روى عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ربة في تحريم مارية وعن الحسن انهم لم يفرقوا بين
 منسوزا له ما تقدم من ذنبه و ما تفرقوا و اما هو تعليم المؤمنين و قيل مناهة شمس و قد لكم ما يحل به الا بطلان و هو الاستسقاء بان يوطئ
 انشاء و قد عتبه فلا يحسن و ذلك ايضا يدل على كون تحريم الحلال مينا و ان لم يجب الكفارة لعدم الخشع كذا في الدواكر
 فظهر ان ما قاله القاضي البضا من انه يحل ان اتى عليه السلام بلفظ العين سوى التحريم لا يدل عليه رواية ليس على ما ينبغي ان يقال
 انه انما اطلق العين على ذلك التحريم و ظهر ان ما قاله القاضي من انه لا يلزم من وجوب كفارة العين فيه كونه مينا ايضا العين
 كما ينبغي لان الله تعالى لم يحكم بمجر الكفارة بل اطلق عليه اطلاق العين و ان تأملت تأمل مصادقا لا يخفى عليك تناقض ما لا يرد
 صاحب الكشف في تفصيل تحريم الحلال انه اذا حرم طعاما فعلى المله و ان حرم امره فعلى وطئها و زوجه فعلى الايلاء و لو لم يكن
 له نية و ان نوى الظهار فظهر و ان نوى الطلاق فطلاق بائن و ان نوى ثنتين او ثلثا فكلما نوى و ان قلل نية الكذب
 يصدق دية و لا قضاء و ان قال كل على حرام فعلى الطعام و الشرب اذ الم يجوز الا فعلى ما نوى و قد ساء ما نوى من عدمه
 رض و قد الشك في تحريم الحلال ليس بهين و لكنه سبب الكفارة في النساء و قد بين فان نوى الطلاق فهو ربي عند و من غير
 ثلث و من زيد و لعدة بائنة و من غفلان ظهار من سر و في الشبهة انه ليس بشي لئلا يتجاوزوا طيبات ما
 لما تصف السنكم الكذب هذا احلال هذا احرام هذا حاصل كلامه فقال صاحب البنية في الايلاء و اذ قال لامرأة انت علي حرام فان قال
 اروت الكذب فهو كما قال و قيل لا يصدق في القضاء و ان قال اروت الطلاق فهي قطعية بائنة الا ان ينوي الثلث و ان قال
 اروت الظهار فهو ظهار الا عند محمد و ان قال اروت التحريم او لم ارب شيئا فهو ايلاء و منهم من يعرف لفظ التحريم الا الطلاق من غير نية
 يحكم العرف هذا حاصل كلامه و قد ذكر و ان ايجاب المباح عين يجب الكفارة عليه لان تحريم المباح يستلزم ايجاب عده
 ايجاب تركه و كل طرفه مباح فمن اوجب فلا مباحا على نفسه و نوى العين او حصره عليه يجب الكفارة ان فعل عده و ان لم يذكر فيه
 بين العين ان كان بمعية يجب الاكثر من عده و الكفارة عليه و ان كان بغيره يجب عليه السعي و ترك الكفارة و اما الذي كان و قد
 بمعية يجب ترك العمل به من غير كفارة من كان و عده بغيره و يجب العمل به و القضاء بتركه و ان كان معه و نال العين يجب
 بذاما قالوا و بعد ما سورة الملك و النون و الحافرة و المعارج و لا يظهر في الآية كذلك و بعد ما سورة نوح و فيها آية يعلم منه
 الاستسقاء و هو قوله تعالى فقلت استغفر واركن الله كان غفارا لا يرسل السماء عليكم فردا و الا و
 و بين و يجعل لكم جنات و يجعل لكم انهارا و الله الاية انهار عن شجرة نوح الى الله تعالى في حق و نوره
 ليحذو قال نوح من الله انهارا الى طلت لعمري استغفروا الكفر فان استغفروا و ابرسل امي السحاب و انزل المطر

واما ما قيل ان المراد به اعتبار النسبة او قيل ان المراد به السجرات او قيل ان المراد بالمساجد الارض كلها

في الامر سبحانه فبين على انه ينبغي للعباد ان لا يشغلوا بذكر غيره فقلبي منهم كذا فافقه وجميعه كل مكان وكل عبادة من كل عبادة
 كما هو ذاق ابن العرفان فلا يدل على ما نحن فيه من عدم جواز التكلم بسلام الدنيا في المسجد المصلي والمصلح والمصلح والمصلح
 وفيها آيات في بيان صلوة الليل وقراءة القرآن ثانياً ما سلكه الاول فالاول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 قُومُوا لِلَّهِ قُلُوبًا فَلْيُفْقَهُ أَوْ انْقَضَ مِنْهُ قَلِيلٌ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ كَتَرْتِلَا فِيهِ بَازِغَةً
 مِنْهَا نَزْلًا وَمَكَادَةً وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
 وَارْتَأِذُوا بِرِجَالِكُمْ وَلِبَاسَكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَلَّا تَتَذَكَّرُونَ
 انما يسمى بذلك لانه كان ناماً او مرغداً ما دهمته بدأ الوحي مزلف في ظليفة كانه قيل يا ايها المرسل انفسه بالثوب قم
 لانه وقت العبادة اولاً لانه كان يصلي مثل غداً بطرقة وشعر على خديجه عن عنائها وم فيه تحسب له عليه السلام كانه على الاول تحسب
 لا ولا يشبهه في حق تناقله بالترسل لانه لم يبرن بعد في قيام الليل وقيل من نزل المرسل اذا نزل المحل اي يا ايها الذي نزل
 اعباء النبوة قم الليل اي قم الى الصلوة في الليل الا قليلاً وقد ذكرنا ايضاً وجوباً والاظهر منها ان الاستثناء
 ونفسه بدل من قليلاً ونظراً بالنسبة الى الكل والضمير منه وعليه النصف وم يكون التحسين من قيام
 والنافع عنه كالتثنية وهذا هو الذي اختاره صاحب البصائر على عكس ما اختاره غيره وبمثل ان يكون نفعه من
 وقليلاً استثناء من النصف والضمير منه وعليه النصف ولا يقل منه وان يكون استثناء من احوال الليل فان علم كل
 هذه الخلفات محتاجة الى مزيد تأمل فتركتها لا لطالب والمقصود ان قوله تعالى قم الليل خطاب للنبوي وهو المراد بمرور كالحرم
 في الزاوي وقوله تعالى رتل القرآن حلف عليه فامدق في قيامهم بالقيام واجب عليهم ذلك ثم التوجه بالوجه المذكورة وقوله
 رتل القرآن واجب عليهم وهو على ما نقل عن علي بن عماره بالوقوف واذا الخارج كالحرم في الحسين والرايد
 الصلوة اقتضد به لانه مأمور به ولم يلحقه ناسخ وكتب الفقه مشنونة بذلك وما قيام الليل بالوجه المذكور فقول
 به التوجه وكان ذلك واجبا في بدأ الاسلام وفي الكشاف وقيل كان فرضاً قبل ان يفرض الصلوة الخمس فمنسب
 به وعن الحسن كان قيام تلك الليل فريضة وكانوا على ذلك سنة وقيل كان واجباً وانما وقع التحسين في المقادير الخمس
 وعن الحلبي كان يقوم الربيع يصعب مخافة ان لا يحتج بما بين النصف والتثنية ومنهم من قال كان الجواب
 في المقدار بدليل قوله تعالى ومن الليل فأتيناه بالبرق فاعلم ان الله كان على ما توعظون قاطباً
 على الصحابة والرسول عليه السلام حيث قاموا الليل في الصلوة الى وقت الصبح فغاشية حيل المقادير
 ما بين من الحورم والكفار كانوا

فان كان الضمير
 كان التحسين
 انفسه على
 خبر احد الامم
 وان كان
 داخل من النصف
 فكل ما كان التحسين
 منه كانه
 كما انصف وان كان
 استثناء من عبادة
 الاستثناء من التحسين
 الصلوة كان التحسين
 قيام النصف
 عن الزاوي
 السجدة
 عبارة الكشاف

عليك القرآن لتشتفي الا تذكره لمن تحب واما عن الرسول فله برهنة قيام الليل ولكن رفعه عن التعبد الى حيث ان صلى كحسين
 كان فريضة ان صلى به ركعة كان فرضا وبالجملة رفعه عن ذلك الحكم ونسبه حيث قال في التفسير ان ربك بعد انك
 تقوم ادنى من ثلثي الليل وحضه عن الله وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار على
 ان يخصصه فتأب عليكم فافرو واما تيسر من القرآن فاعلم ان سبكون منكم موفى الاخر
 بضره في الاخرى يستغفون من فضل الله لا واخرون يقتلون في سبيل الله فافرو ومكتسبه
 وابقوا الصلوة واتوا الزكوة وافرصوا الله قرضا حسنا هذه آيات طوية اورث بعضها ما يطبق النقص
 ومنه وان يك علمكم قوة تارة اقرب من ثلثي الليل وتارة ثلثه وهذا الاصل نصفه وثلاثة منصوصا معطوفا
 على ادنى وان فري مجرور معطوف على ثلثي الليل المعنى ان ركعة علمكم تقوم ادنى من ثلثي الليل وادنى من ثلثه كما هو الظاهر
 وكذا يقوم ذلك جماعة من الذين حكم من لحابك واعد غير الليل والتهار بالمقاوير والساعات فلم ان لم تحصر اى علم الله ان
 تستطيع ضبط الاوقات او لن تستطيع القيام فما عليكم اى علمكم القيام فافرو واما تيسر من القرآن فاعلم ان سبكون منكم موفى الاخر
 الوجوب او في غير ما على سبيل الذب وافرصوا في الليل ما تيسر من الصلوة والاول مختار صاحب الراك والقبول والاصول في الاخر
 مختار صاحب الكشاف والقاضي ثم قوله علم ان سيكون الآية بيان حكمه انسخ اى علم الله ان سبكون بعض من المصلين في الغيبة
 آخرون يسافرون في الارض حال كونهم يتوبون من فضل الله اى التجارة او العلم وبعض آخرون ياتون في سبيل الله فافرو
 القيام على المرضى والمسافرين والمجايد بنصر في ترك صلوة الليل وقوله فافرو واما تيسر منكم ركعة بالاول فتدبر الاصل
 على ما في الراك وقوله فافرو الصلوة اى المفروضة والوتر الزكوة اى المفروضة على ان يكون الآية عدية او زكوة الفطرة على ان يكون
 الآية مكتبة على ما في الكشاف وقوله وافرصوا الله قرضا حسنا يجوز ان يكون المراد به سائر المنفقات وكل شئ يفعل من الخير وان
 يراد به الزكوة على احسن وجه على ما في البصائر وكذا قال الامام الزاهد وذكر ايضا ان قوله فافرو واما تيسر منكم اى في
 النطومات وان قوله وافرصوا الصلوة هو ان تيسر الصلوة الليل وان لم تيسر الحسن فافرو ولا اذى يذاهبون الآية على
 التفسير ولا بد منها من تفسير قوله فافرو واما تيسر من القرآن فان كان المراد منه معناه الاخير اى فافرو في الليل ما تيسر من الصلوة
 كان ناسخا لقيام الليل وموافقا للتفسير وهو الامر بقيام الصلوة على التخيير المذكور ثم انه ايضا منصرف بغير الآية اعني الصلوة
 الخمس في قوله وافرصوا الصلوة على ما ذكره في بيان النسخ وان حمل على ما تارة صاحب الراك ويدل عليه كلامه فافرو واما تيسر منكم
 اى الصلوات ان المراد من قوله فافرو واما تيسر من القرآن قراءة القرآن في الصلوة على سبيل الغرضية ولهذا تمسك بالاصول
 ايضا بعموم كلمة ما على عدم فرضية قراءة الفاتحة بعضها في الصلوة كما سباني فحينئذ لم يكن مشروحا وكون معناه على ما هو الظاهر

فأوردوا القرآن مجزئاً كيف ما يريد عليكم ولكن كونوا قرّاءاً في الصلوة مما لا يدل عليه الظن الآية الأولى قال ابن الأثير
 واجب قراءة القرآن على سبيل التيسير مطلقاً ولكن ذلك فرضاً خارج الصلوة بالاجتماع يعني فرضه في الصلوة خاصة فدل على أن
 القراءة فرض في الصلوة أو يقال إن قيام الليل في بدء الإسلام ما يستدعي للمني الليل والنصف أو ثلثه لئلا يسهل القراءة في ركعة
 أنه لم يكن يستدعي الصلوة ركوعاً ولا سجوداً بل كان مجرد القيام وذكر السجود يدل عليه رتل القرآن حفظاً على تم الليل ثم نزل بعد
 قوله تعالى واركعوا واسجدوا اقصر في الصلوة الركوع والسجود فدل على أن لول القراءة مع القيام فرضاً أو لا فمن ذلك بقوله
 ما يسر من القرآن فاتم السجدة نفس القراءة فرضاً في الصلوة أو بقوله واتيتموا الصلوة في آخر السورة على ما ولا يتعين شي من ذلك
 عنه باقي الصلوة وقال الشافعي إن قراءة الفاتحة فرض في الصلوة على التعيين بقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فدل على أن
 البصا فرض لقوله لا صلوة الا بفاتحة الكتاب السورة وبما وجب ان عندنا لا ذكر لصلوات ان قوله ما يسر عام والعام قطع على عندنا
 قوله لا صلوة الا بفاتحة الكتاب لأنه خبر الاحاد وهو يفتى بالانفاق فلا وجب علم اليقين تأييداً انه يجب العمل بدون اليقين وهو رتبة
 واجب فافهمنا كلام من الكتاب خبر الواحد على مكانها فكان نفس القراءة فرضاً والفاتحة واجبة وكذا هم السورة والتأني في هذا خلافاً في طه
 العام وقيل ان كما يامر الله ما من عام الا وقد خص عنه البعض جعله الاجاد الذي هو يفتى بمقابلته العام الذي هو يفتى بالانفاق
 للعام فيكون قراءة الفاتحة فرضاً عند من يفرض الفاتحة وما يامر الله على اصل فرض مختلف فينبغي وبمعية ثم اقل القراءة فرضاً عندنا بآية واحدة طويلة
 كما به الكرمي وغيرنا وثلاث آيات قصيرة كذا في مكان وهذا هو الاصح وقيل انه واحدة طويلة كانت او قصيرة قد كان لا يبعد به ينادى بكثرة
 وعلى كل تقدير يكون ما دل الآية مخصوصاً من هذا العام فيكون العام طعناً فينبغي ان لا يدل على فرضية القراءة وان يماضى الحديث
 الا ان يجاب بان البرزوي وشيوخه من ان هذه الآية قطعية والمراد بها قراءة القرآن جملاً وان ما دون الآية لا يسمى قراءة القرآن
 والعرف قاصر على الحقيقة الثبوتية ولا يشك بعدم جواز الصلوة بالتسمية لا انقول له لا انت في كونه من القرآن الحكيم يحجر بالصلوة بها
 احتياطاً او يقال الشبهة انما نشأت في العام لا في الامر الذي هو واجب مع يعود السؤال بمجازة الحديث ثم الاصح من قول من يفرض ان
 القرآن كمن انهم في الصلوة حتى لا يجوز قراءة القرآن بغير العربية بغير عذر وان كان قد اجاب بالعبارة الفارسية في حاله العذر وذلك لان
 اسم للنظم والمعنى جميعاً لا يمتنع فخطاوا كان في الصلوة او غير ما هو قولهم لا يمتنع ان يرجع اليه بوجوه وكيف لا يكون وقد وصف الله القرآن
 بكونه نورا ولا يدري ما قال ابو عبيد الله او لا من عدم لزوم النظم العربي ولم يقل دليل شافى بوجوب ذلك مع ذلك من جواز النظم الفارسي في
 الاعتقاد والادوية وكثير لان لا يكون تلك العبارة محمولة للعلماء ولا ما دل عليه وقيل من غير احتمال بالنظم حتى يبطل بقراءة الفاتحة وقيل من غير
 ولا لكان مجزئاً في كل واحد من الصلوة والعبادة على انهم المذهب فدل على تخصيص قوله تعالى فأتوا واما يسر من القرآن بوجوب قراءة الفاتحة
 دون اللفظ من غير دليل وان اعتبر النظم ايضا ولكن تعليم الفارسي مقام العربي تارة بلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز في الآية او القرآن حقيقة

فأوردوا القرآن مجزئاً كيف ما يريد عليكم ولكن كونوا قرّاءاً في الصلوة مما لا يدل عليه الظن الآية الأولى قال ابن الأثير واجب قراءة القرآن على سبيل التيسير مطلقاً ولكن ذلك فرضاً خارج الصلوة بالاجتماع يعني فرضه في الصلوة خاصة فدل على أن القراءة فرض في الصلوة أو يقال إن قيام الليل في بدء الإسلام ما يستدعي للمني الليل والنصف أو ثلثه لئلا يسهل القراءة في ركعة أنه لم يكن يستدعي الصلوة ركوعاً ولا سجوداً بل كان مجرد القيام وذكر السجود يدل عليه رتل القرآن حفظاً على تم الليل ثم نزل بعد قوله تعالى واركعوا واسجدوا اقصر في الصلوة الركوع والسجود فدل على أن لول القراءة مع القيام فرضاً أو لا فمن ذلك بقوله ما يسر من القرآن فاتم السجدة نفس القراءة فرضاً في الصلوة أو بقوله واتيتموا الصلوة في آخر السورة على ما ولا يتعين شي من ذلك عنه باقي الصلوة وقال الشافعي إن قراءة الفاتحة فرض في الصلوة على التعيين بقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فدل على أن البصا فرض لقوله لا صلوة الا بفاتحة الكتاب السورة وبما وجب ان عندنا لا ذكر لصلوات ان قوله ما يسر عام والعام قطع على عندنا قوله لا صلوة الا بفاتحة الكتاب لأنه خبر الاحاد وهو يفتى بالانفاق فلا وجب علم اليقين تأييداً انه يجب العمل بدون اليقين وهو رتبة واجب فافهمنا كلام من الكتاب خبر الواحد على مكانها فكان نفس القراءة فرضاً والفاتحة واجبة وكذا هم السورة والتأني في هذا خلافاً في طه العام وقيل ان كما يامر الله ما من عام الا وقد خص عنه البعض جعله الاجاد الذي هو يفتى بمقابلته العام الذي هو يفتى بالانفاق للعام فيكون قراءة الفاتحة فرضاً عند من يفرض الفاتحة وما يامر الله على اصل فرض مختلف فينبغي وبمعية ثم اقل القراءة فرضاً عندنا بآية واحدة طويلة كما به الكرمي وغيرنا وثلاث آيات قصيرة كذا في مكان وهذا هو الاصح وقيل انه واحدة طويلة كانت او قصيرة قد كان لا يبعد به ينادى بكثرة وعلى كل تقدير يكون ما دل الآية مخصوصاً من هذا العام فيكون العام طعناً فينبغي ان لا يدل على فرضية القراءة وان يماضى الحديث الا ان يجاب بان البرزوي وشيوخه من ان هذه الآية قطعية والمراد بها قراءة القرآن جملاً وان ما دون الآية لا يسمى قراءة القرآن والعرف قاصر على الحقيقة الثبوتية ولا يشك بعدم جواز الصلوة بالتسمية لا انقول له لا انت في كونه من القرآن الحكيم يحجر بالصلوة بها احتياطاً او يقال الشبهة انما نشأت في العام لا في الامر الذي هو واجب مع يعود السؤال بمجازة الحديث ثم الاصح من قول من يفرض ان القرآن كمن انهم في الصلوة حتى لا يجوز قراءة القرآن بغير العربية بغير عذر وان كان قد اجاب بالعبارة الفارسية في حاله العذر وذلك لان اسم للنظم والمعنى جميعاً لا يمتنع فخطاوا كان في الصلوة او غير ما هو قولهم لا يمتنع ان يرجع اليه بوجوه وكيف لا يكون وقد وصف الله القرآن بكونه نورا ولا يدري ما قال ابو عبيد الله او لا من عدم لزوم النظم العربي ولم يقل دليل شافى بوجوب ذلك مع ذلك من جواز النظم الفارسي في الاعتقاد والادوية وكثير لان لا يكون تلك العبارة محمولة للعلماء ولا ما دل عليه وقيل من غير احتمال بالنظم حتى يبطل بقراءة الفاتحة وقيل من غير ولا لكان مجزئاً في كل واحد من الصلوة والعبادة على انهم المذهب فدل على تخصيص قوله تعالى فأتوا واما يسر من القرآن بوجوب قراءة الفاتحة دون اللفظ من غير دليل وان اعتبر النظم ايضا ولكن تعليم الفارسي مقام العربي تارة بلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز في الآية او القرآن حقيقة

[illegible]

تَقْتَضِيهِمْ شَفَاعَةُ الشَّاهِدِينَ ۝ معنى الآية كل نفس بين كسبها عند الله غير مفكوك الا اصحاب اليمين فانهم فلكوا عند ربهم في
جنات اى حال كونهم في جنات يتسألون عن المجرمين اى يسأل بعضهم بعضا لو يسألون غيرهم عنهم ما سلّمكم في سفر قالوا في
جوابهم لم نكن من المصلين الصلوة الواجبة ولم نكن المسكين الزكوة الواجبة وكنا نخوض مع الخاطئين اى نشتمهم الشتم
في مطاعن النبي صلعم وكنا نكذب يوم الدين حتى انا انما اليقين اى الموت او يقتل به الا ان فاتهم شفاعتنا الشاهدين اصدادهم
معدود للمفول ولو كانت صفته يقال بين والاستشهاد يحتمل الاتصال والافتصال والمراد باصحاب اليمين الذين يطعنونهم
وقيل الاكابر والاطفال وقيل بعض الاطفال اى لهم عن المجرمين لانهم بالاجالين عنه وهو ضعيف لان يوم القيامة لا يحمل
شيئ على ما في الزيادة قال اى على كل حال فاهو توبيخهم وتخصيهم بما سلّمكم في سفرهم جوابه يسر بما نالت اى منهم بل هو
حكاية لما جرى بين المسؤولين المجرمين وفي الكشف والاشياء الاربعة يحتمل ان يجذب كل منهم بمحبها ويحتمل ان يجذب بعضهم
لهذه وبعضهم لهذه واما اخر التكميل تعظيما والمقصود ان قوله قالوا لم نكن من المصلين ولم نكن نكلم المسكين دليل على ان
عذابهم لترك الفروع وقد علمت فيما سبق ان الكفار يخاطبون بالايان والمعاملات والعقوبات وبالعبادات ايضا في حق
المواخذة في الآخرة بلا خلاف واما في حق الاداء في الدنيا فكل ذلك عند الشافعي مطلقا فان هذا قال القاضي الميضا رعايته لم يسه
وفيه دليل على ان الكفار يخاطبون بالفروع واول الامام الزاهد رعايته لم يسه بان المراد منه نفي العقول لان نفي الاداء والحق
بحسب الظاهر يقال صاحب التوضيح ان يدل على المواخذة في الآخرة لا الاداء في الدنيا لكن قد حقي في التكميل لا الخلف
في عدم جواز الاداء وحال الكفر لا في عدم وجوب القضاء بعد الاسلام واما نظير فائدة الخلاف في انهم بل يجابون في الآخرة بجز
العبادات زيادة على عقوبة الكفر كما يجابون بترك الاعتقاد لا لا اتفاق على المواخذة بترك اعتقاد وجوب الاعمال والاعمال
في المواخذة على ترك الاعمال وان الآية يعلم تسكنا عليها جدا والجواب بان المراد لم نكن من المعتدين بغيرية الصلوة مجاز
لا ثبت الا بدليل هذا فيه قوله فاتهم شفاعتنا الشاهدين اى ما تقم الكافرين شفاعتنا الشاهدين فعلم انه تقم للمؤمنين
لان التخصيص على الشيء يدل على نفي عاده بل لا في مقام المذمة ولا في الاما بالفرق ومثل هذا كثير وقد كفر الله تعالى
في القرآن بشفاعة المؤمنين ايضا حيث قال واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وتختلف فيها بينا وبين المعتدين
يجوز الشفاعة لابل الكبار من المؤمنين طلبا لتخفيف العذاب عنهم بالآيات والاحاديث المشهورة وعدم الشفاعة لالزامة
الثواب دون دفع العذاب وقد كفر به صاحب الكشف حيث قال وفيه دليل على ان الشفاعة تقم يومئذ لا انها تزيد في ثواب
المؤمنين وذلك لان الصغار عندهم معفوون مطلقا اذا اجتنب الكبار والكبار قبل التوبة لا يجوز عنهم بعد التوبة
لا حاجتهم الى الشفاعة لالزامة الثواب ونسكوا في نفي الشفاعة بقرينة لا لا يقبل منها شفاعته قوله تعالى لا تقبلوا منها ثوابا

من جيم ولا شفع يطاع والجواب بعد تسليم دلالتها على العموم في الأشخاص والادوات والاعمال ان يجب تخصيصها بالكلام مجابين
الادوية لغيره في شج العقائد النسفية لا يقال ان قوله فاعفهم شفاعة الشافعين يدل على وجود الشفاعة في الجاهل
حيث لم ينفذ دون اصلها لانا نقول قد صرح الامام الزاهد بان من قالهم من شفيع كقوله تعالى فاناس الشافعين فيورد
قوله لهم لئلا تنصام سولا وشفعا وانا عند الله بما في سورة النجاة وفيها آيات الاول يستل بها على جواز تاخير البيان
قوله تعالى لا تحزن لفرقة لسانك ليحكي به ان علينا جمعه وقرآنه فاذا قرآنه فاشفع من الله تعالى
علينا بيانه كذا بلى تحبون العاجلة لا تؤمنون الآخرة اصل انه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا لقن اومى ناسه
في العجالة ولم يصبر ان يتبها مسارة الى الخط وخوف ان يغفل فنبى الله تعالى عن ذلك وظل لا يتحرك به لى بالقرآن لسانك ليحكي
به تاخذه على عجزه ان علينا جمعه وقرآنه اى جمعه في صدره واثبات قرآنه في لسانك فاذا قرأه بانها وكمال لسان جميل
فاتج قرآنه اى فاتج قرآنه وتكريره ولا تزلزل ولما من نفسك حتى يرسخ في ذهنك ثم لن علينا بآية اى بآية ما اشكل عليك شئ من
معانيه وان كان مستجلا في حفظ العبارة والشيء جميعا كما لحاص على انهم ونحو قوله ولا تعجل بالقرآن من قبل ان يلقى اليك وحى قوله
سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله كذا اى لا ينبغي للرسول العجل بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة لانكم طبعتم على العجلة كذا في التفسير
والنقد وان قوله ثم ان علينا بيانه يدل على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب لغيره القاضي وهو كغيره ان البيان على خمسة
اوجه بيان تقريره بيان تفسيره بيان تغييره بيان ضرورة وبيان تعديل الاولان ببيان موصولا ومفعولا والثالث موصولا
مفعولا والرابع مفعولا فقط والرابع لا يكون بالكلام بل بالسكوت ونحوه وقد ذكر غير الامام لبيان التغيير ليعلم موصولا ومفعولا
او قال المحدثان ان البيانية وهم كذا شئ ولان الخطاب بالجملة يحتمل بعضه ان يثبت حقيقة المراد على انتظار البيان كجاء ذلك في
التشابه عدم انتظار البيان في خبره ان الله تعالى امر بالاتباع ولا اتباع للمجمل بدون البيان علم ان الترخي راجع الى بيان
تقريره والتعديل دون التغيير ولا يصح ذكره الشيم الا ان قال الامر بالاتباع فيصرف الى ما لا يحتاج الى البيان فيصير المعنى ظاهر
القرآن فاتم ما يمكن اتباعه ثم ان علينا ان لا يمكن اتباعه او يقال جاز ان يكون الامر بالاتباع مشروطا بشرط البيان وقيل ان
نجا امر بالاتباع مطلقا اعتنى او علم انه لا يمكن اتباعه في بعض البيان فيكون في بعض بيان تقريره وبعض بيان التغيير فيصير الكل
مفعولا ويعلم بيان التغيير بهذا كله اذا كان ثم على معناه وقد فعل العام الزاهد على ان ثم بمعنى معناه كقوله ثم كان من الذين
امنوا اى مع ذلك بيان كله علينا فاما بآية النبي بقوله او فعله فهو حكم بيان الله تعالى وان الآية لم ينسكهم باقتداء اصطلاحه اما في قوله
ثم اني بين حال الانسان المتكبر يوم القيامة وقت قراءة اعماله اى لا تعجل اسباب الانسان بقراءة كتاب الاعمال بل تأمل فيه
واسطر فان علينا جسم ما فيه من اعمالك وقراءة فاذ قرأناه فاتبع قرآنه بالاقرار وبان على فيه ثم ان علينا بيانه بالجزاء عليه وكذا البصر

وقد لا يكون العاقل الى روح الانسان المتقدم ثم الكلام على انظر العاقل الى ان من مقتضى الاول يستدل بها
 على وجوب الروية للمؤمنين وهي قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** الى **وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ** **وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ** **وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ**
فَقَدْ خُفِيَ ان يحصل بها فكيف؟ هذه الآية منكم يا اهل السنة على وجوب رؤية الله تعالى للمؤمنين في الدارين وتفسيره ان قوله
 خبر لقوله وجوه وقوله الى ربنا نظرة جنة اسمية او نظرية وقعت ملا من الضمير المتكسر في نازلة الاول بالفاء والجمعة من النسخة هي نسخة
 والرطوبة والنظرة الثانية بالنظر المعبر عن النظرة بمعنى الرؤية بينهما وجه وجه كونه الجزاء بعد دخول الجنة هيته تهليلية نزهة رابعة
 حال كونها نظرة الى ربنا مستمرة في مطالعة ما لا يحيط بفصل عما سواه وهي وجوه المؤمنين وقوله وجوه المؤمنين
 الاول وبارة خبر وهي من البصرة بمعنى الضمير هو الظاهر وقوله لنظر بصيرة ثالثة اي الوجوه او الخطاب اي انت والعاقل في الدارين
 بوجه وجهه يومئذ ما مظهره شديدة العجوس بوجهه ان يفصل بالخطوة بوصول اليها داهية تكسر العفار وهي كناية عن البلاد العظيم وهي
 الخطاب عن الروية على الهم وهي وجوه الكافرين كذا في النسخة ثبت بالآية ان وجوه الكافرين الى السبيل والظلمة والظلمة وهي
 وجوه الكافرين لهم هذه النظرة وجوه المؤمنين بهم هذه النظرة في اللغة قد جاء بمعنى الانتظار وتعدى من قوله تعالى
 واما نظرون الائمة واحدة وقد جاء بمعنى التفكير وتعدى من نفي فيقال نظرت في الامر الخلفاني وقد جاء بمعنى الزاغة وتعدى باللام صاكر
 نظرا لا يمر فلان وقد جاء بمعنى الروية وتعدى حالي عال تشاؤمه نظرت الى من حسن وجهه فهو بينا النظر هو حصول
 فيكون بمعنى الروية وقد مر في جسيمه في شرح المصنف وبلان التمسك بثلث الاغيد اليقين والمتمسك عليه لجامع الامة على وقوله
 قبل حدوث الخلق والنظر في المعركة ولهذا قل صاحب الكتاب ان العجوبة عن الجبه وان من هذه الآية انظر الغيبة والارادة كما
 يدل عليه الخبر المستفاد من تقدم قوله الى ربنا على قوله نظرة اي لا يتوقعون الكرامة والنعمة الا من بهم اذ لو كان النظر على منتهى
 كذا بالانهم ينظرون الى شيئا لا يحيط بها المهر وقد رد ذلك العاقل بان تفسير الوجه بالجملة بعيد النظر المستفاد من الوجه المتعدد بالان
 لا يراد به الروية والمهر باعتبار الاستخراق في مطالعة ما لا يحيط بفصل عما سواه وليس ذلك في كل الاحوال حتى يتأخر في نظرنا الى غيره من النظر
 ويؤيد ما روي ان منهم من ينظر في صميمها ومنهم من ينظر في كل سبعة ومنهم من ينظر في كل شيء ومنهم من ينظر في كل شيء
 ومنهم من ينظر في العزرة وكذا قال الامام الزاهد وان النظر المقرون بالوجدان كقوله تعالى **وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ** **وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ** **وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ**
 قرئ على وجهين في السواء وان النظر المقرون بجملة الى سبيل النظر بالعين وقد تمسكوا في ذلك بقوله تعالى **وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ** **وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ** **وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ**
 الروية مشروطة بكون المرء في مكان وجهه متعاطلة من التي وثبت مساوية بينهما بحيث لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد وكل ذلك
 محال في الدنيا والاول بعد تسليم كون الابصار المنعك لا تتخلف ولو لا ذلك لكانت الروية مطالعة العالم ووجه الظاهر لا ولا في طوله يوم لا يكون
 غير من في الروية الدنيا من الدنيا في عدم شئ الا به الا نياحة تحتها بارة الغلب الشاهد فاسد لا يرى ان الله تعالى يرنا بالافاق من الما لا في وجهه

عن قصد من وجب على الثاني اولى وشهد بها شرط الصلوة منك الطهارة واستقبال القبلة وسرعة الحركة وغير ذلك وهي سجدة
 واحدة من الكسبية بنين بلا غيرهم تشبه وسلام وتجب السجدة ان تلاها امام في الصلوة عليه وعلى القوم وعلى من اعاد على من اعاد على من اعاد على من اعاد
 ويجوز تداعيا مع الركوع في الصلوة ويكره تكرار المجلس وتعد الآية فان كثر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد ولم يسجد الا اولى
 اجزته سجدة واحدة وان قرأ في مجلس سجدة ثم ذهب وجع فقرأ بسجدة ثانية وكذا ان لم يسجد الا اولى فجلس سجدة ثان وكذا
 ان تلاه اثنين بسجدة يجب عليه سجدتان مطلقا وفي باب طويل في طلب كتب الفقه وبعد ما سورة البروج والطائفة خاليان عن
 المسأل وبعد ما سورة الاعلى وفيها آية في تسبيح السجود وقد مررت في الواقعة فتعجبنا لتسبيح الركوع وآية بدل على تحريم الصلوة
 وغيره وهي قوله تعالى قل من فركي **وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى** هذه الآية جامعة لعدة مسائل منها على مسألتين
 المقاضى وجبارا وغيرهما قبل فداغ من تركي اى ظهر من الكفر والمعاصي او كثر من التقوى وح لا يكون قوله تعالى
 فداغ من تركي من شئ وقيل فداغ من تكلم الصلوة فيكون الآية والد على الوضوء والنسل وقيل معناه فداغ من
 الزكوة في بدل الآية على فنية الزكوة ومثله كثير في القرآن وقوله تعالى وذكر اسم ربك فصلي اى ذكر اسم ربك قبله لسانه
 فصلي كما في قوله تعالى ثم الصلوة لذكرى نفس به القاضى وقيل معنى وذكر اسم ربك تكبيرة الافتتاح فصلي المكتوبة وهو النفا
 لصاحب الهداية وقال صاحب الكشاف وجب سجدة على تكبيرة الافتتاح على انها ليست من الصلوة لان الصلوة معطوفة عليها وعلى كل
 الافتتاح جاز بكل اسم من سماء وعن ابن عباس ذكر معناه وهو متعبد بين يدي ربك فصلي هذا النافذ وقيل مع الآية فداغ من ترك
 اى قصدك للفظ وذكر اسم ربك تكبيرة العبد فصلي اى صلوة العبد نفس به القاضى وحيد لفظ صدقة الفطر وتكبير العبد صلوة
 وبعد ما سورة النافذة والفجر والليل والشمس والضحى والفرج والليل والشمس والفرج والليل والشمس والفرج والليل والشمس والفرج
 والشمس والفرج والليل والشمس والفرج والليل والشمس والفرج والليل والشمس والفرج والليل والشمس والفرج والليل والشمس والفرج
 خالية مما ذكر سوى سورة الكهف وهي سورة يسندل بها على ان الحوض الكهف حتى وعلى غير ما من السائل وهي قوله تعالى
اِنَّا اَعْطَيْنَاكَ الْكِتَابَ وَالْفُتُوحَ اِنَّكَ شَاكِرٌ هو الورد بن كزرى في الحديث ان عاص بن
 قد علم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيته دخل عامر بن عبد الله بن مسعود فسأل منه جميع من
 منادى من ركب الذين كانوا فيه من تعلم اذن يا عاص فقال يا رجل لا بد من لم يربى له السبل ولا يتبعى رعب مطلقا وقد
 حينئذ ابنه الذي هو ابراهيم على ما في الزهري نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم بسلام به اللفظ فتركت بيني وبينك الكهف اى لفظ الكهف
 من العلم والعمل او لفظه وادناه وعلما وادناه او القرآن فصل لربك اى قدم على الصلوة خالصا لوجه الله شكرا لانعامه في الغنى للعلم
 عن انحر الهدن التي هي خبايا اموال العرب وقصد على الحامض في الغنى لمن يجمع للعلم او صل صلوة عبد الله في انحر الهدن

بالصحة في البقاء أي أوصل صلوة الفجر بجميع وأخر بنا أوصل أي صلوة وأخر بوضع يمين على السجدة
 أو استقبال القبلة تحرك بين الركوع والسجود وبين السجدة بين على أي الزاوية أي شائكة أي عدوك وهو المخلص
 لا ينجي عن نسل ولا حسن ذكر وأما أنت فيبقى ذريتك وحسن صبيك وأما فضلك إلى يوم التنازع الكوشة وإن جعلت العالي
 المعصرة ولكن التنازع لا بل الكلام والمفسرين له الخوض الكوشة والنهر الكوشة في الجنة وقد سوي محمد عليه السلام أنه نهى عن الخوض في
 ربي فيه كثر على من العسل وأبيض من اللبن وأبيض من الفلج واللبن من الزبد عاقاه من الزبد وادنيه من فضة
 من شرب منه وقال عليه السلام توفني سيرة شهيد وزادياه سواراه أبيض من اللبن وزججه الطبيب من المسك وكيزانه الكفر
 نجوم السماء من شرب منه لا يظلم أبدا وقال عليه السلام رأيت فوق السماء السابعة منبرا وعلى طرفه خيام من يلقوه
 جدو رأيت عليه خير أخضر أفضأت عن جبرئيل ما هو قال هو الخوض الكوشة عطاك الله تعالى اللهم رزقا نصيبا لا ملام من الخوض الكوشة
 ومن شغلته نبيك محمد عليه الصلوة والسلام واجعل لنا من ذكرك ومن محبوبك خطا وافر وانعم لنا بالخيرة والسعادة العظمى على شهادتك

ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله وكفر عما سبنا انك انت الزواب الرحيم

يقول الفقير الى الله الغني احمد المدعو بن ابن ابي سعيد بن عبد الله بن عبد الرزاق بن خاضع هذا الغني الى الغني في قوله
 فسوي تفسير الآيات الشرعية في البلدة الطبية اميني حين قرات الحسامي بسنة الف واربعة وسعين وكني
 يومئذ سنة عشر سنة وخرغت عنه سنة الف وتسعة وستين في البلدة

المباركة المذكورة حين قرات شرح مطالع الانوار روي بونه

احد وعشرون سنة ثم بعد ازمنة قد مضت بذكرها

حين لا ريس في بلدة اميني سنة الف وتسعين

سنة دوازده مئة وثمانين

الحمد لله على نواله الصلوة

والسلام على

رسول الله

وآله وصحبه

وسلم

آمين

برحقك

يا محمد

سنة ١

سنة ١٢٠٠

سنة ١٢٠٠

سنة ١٢٠٠

غلط نامہ تفہیم احمدی

[illegible]

